

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم
والصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر
المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان

الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19 "الواقع والتحديات والحلول"



مؤتمر الفاقد التعليمي التعليمي
بين جائحتي الصراع وكوفيد19
الواقع والتحديات والحلول



كتاب وثائق المؤتمر

تصميم وإخراج الدكتور/ يوسف سلمان أحمد الريبي- المنسق العام للمؤتمر- اليمن

تحت إشراف الأستاذ/ رفعت صباح – الأمين العام للحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا - فلسطين

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم
والصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر
المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان

الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19
"الواقع والتحديات والحلول"

يوم الاثنين الموافق 20 ديسمبر/كانون أول 2021م



مؤتمر الفاقد التعليمي التعليمي
بين جائحتي الصراع وكوفيد19
الواقع والتحديات والحلول



برعاية



جامعة الرازي - اليمن



جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

وبمشاركة:



رئاسة المؤتمر



المنسق العام للمؤتمر
د . يوسف سلمان أحمد الريمي
مركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن



نائب رئيس المؤتمر
د . خليل محمد مطهر الخطيب
جامعة صنعاء - اليمن



رئيس المؤتمر
أ. رفعت محمود إبراهيم صباح
سكرتير عام الحملة العربية للتعليم - فلسطين



رئيس اللجنة الإعلامية
أ. ناجي منصور الشافعي
الائتلاف التربوي للتعليم للجميع- السودان



رئيس لجنة الصياغة
أ. مليكة غبار
الجمعية المغربية لمفتشي التعليم الثانوي



رئيس اللجنة التحضيرية
أ . السيد مسعد عبد الجواد محمد
الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار - مصر



رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر
أ.د مهني محمد إبراهيم غنيم جامعة المنصورة - مصر

للتواصل والمشاركة عبر الأيميل: Educationloss.Acea@gmail.com أو الاتصال بالرقم: 00967770138374

الحملة العربية للتعليم للجميع

الحملة العربية للتعليم للجميع هي تحالف متعدد ومستقل وغير ربحي، مُشكّلة من الشبكات والائتلافات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ونقابات المعلمين، والاتحادات، وما إلى ذلك من الفعاليات المهتمة بالتعليم، داخل الدول العربية. تسعى (أكيا) إلى توحيد وتعبئة جهود المجتمع المدني؛ لضمان تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030

إن تأسيس الحملة العربية للتعليم الذي يأتي في إطار الحملة العالمية للتعليم (GCE) المنبثقة عن مؤتمري جومتيان 1990 وداكار في نيسان/ أبريل 2000، وبناءً على إعلان صنعاء الصادر عن مؤتمر صنعاء المُنعقد في السابع والعشرين من مايو 2009م، الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتعبئة الجهود للضغط على الحكومات والمجتمع الدولي؛ من أجل الوفاء بوعودها عامة والمتعلقة بضمان التعليم الأساسي الإلزامي المجاني، والجيد النوعية لجميع الناس، ولا سيما الأطفال والنساء والمحرومين.

رؤساء جلسات المؤتمر



رئيس الجلسة الثانية

أ.د. مجدي علي سعد زامل - عميد كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس المفتوحة- فلسطين



رئيس الجلسة الأولى

ا.د/ خليل سيد محمد الوجيه - تخصص علوم حاسوب - نمذجة ومحاكاة - رئيس جامعة الرازي - اليمن



رئيس الجلسة الرابعة

أ. أدم محمد ادم
الأمين العام ومنسق الائتلاف الصومالي للتعليم للجميع - الصومال



رئيس الجلسة الثالثة

أ.د. اسراء علاء الدين نوري احمد
دكتوراه نظم سياسية وسياسات عامة - العراق



رئيس الجلسة السابعة

د.ناجية سليمان عبدالله
دراسات استراتيجيّة-جامعة الزاوية- ليبيا



رئيس الجلسة السادسة

أ.د. محمد أحمد حسن شاهين-مساعد
رئيس الجامعة لشؤون الطلبة -
فلسطين



رئيس الجلسة الخامسة

د. ناجي الشافقي - أمين عام الائتلاف
التربوي للتعليم للجميع- السودان

لجان المؤتمر:

انبثق عن القائمين على التحضير للمؤتمر من خريجين اكاديمية السياسات التربوية العربية والاتلافات التربوية العربية عدة لجان فرعية وهي كما يلي:

رئاسة المؤتمر

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة	الصفة
1.	أ. رفعت محمود ابراهيم صباح	سكرتير عام الحملة العربية للتعليم للجميع	فلسطين	رئيس المؤتمر
2.	د. خليل محمد مطهر الخطيب	أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد بجامعة صنعاء. ورئيس الجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية. اليمن	اليمن	نائب رئيس المؤتمر
3.	د. يوسف سلمان احمد الريبي	رئيس شعبة التخطيط والمتابعة بمركز البحوث والتطوير التربوي والأمن العام للجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية	اليمن	المنسق العام للمؤتمر
4.	أ.د. مهني محمد ابراهيم غنايم	أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بجامعة المنصورة	مصر	رئيس اللجنة العلمية
5.	أ.د. أحمد سعيد الحضرمي	عضو هيئة التدريس بجامعة الشرقية	سلطنة عمان	نائب رئيس اللجنة العلمية
6.	أ. السيد مسعد عبد الجواد	أخصائي أول تعليم وعضو الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار	مصر	رئيس اللجنة التحضيرية
7.	أ. رندة مصطفى محمود قداة	محامية نظامية. وناشطة حقوقية	فلسطين	نائب رئيس اللجنة التحضيرية
8.	أ. مليكة غبار	الائتلاف المغربي للتعليم للجميع	المغرب	رئيس لجنة الصياغة
9.	أ. ناجي منصور الشافعي	الأمن العام الائتلاف التربوي السوداني للتعليم للجميع	السودان	رئيس اللجنة الإعلامية
10.	د. أمينة التجانية عبدالعزيز	مدير التدريب وبناء القدرات بالائتلاف السوداني للتعليم للجميع	السودان	نائب رئيس اللجنة الإعلامية

اللجنة العلمية للمؤتمر:

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة
1.	أ.د. مهني محمد غنايم	أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بجامعة المنصورة	مصر
2.	أ.د. أحمد سعيد الحضرمي	عضو هيئة تدريس في جامعة الشرقية	سلطنة عمان
3.	أ.د. محمد صالح العمري	مركز الثقافة العربية - قازان	روسيا
4.	أ.د. محمد أحمد شاهين	أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ومساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة بجامعة القدس المفتوحة	فلسطين
5.	أ.د. فوزي أحمد بن دريدي	أستاذ علم الاجتماع - جامعة محمد الشريف	الجزائر
6.	أ.د. إنصاف عبده قاسم	رئيسة دائرة البحوث والتجديدات التربوية بمركز البحوث التربوي	اليمن
7.	أ.د. أمل محمد البدو	جامعة العلوم الإبداعية	الإمارات
8.	أ.د. إيمان هريدي	جامعة القاهرة	مصر
9.	أ.د. فتحية رمضان ابو سفريته	جامعة الزاوية- كلية الاقتصاد العجيلات	ليبيا

10.	أ.د.فايزة أحمد الحسيني	استاذ المناهج وطرق التدريس بكلية البنات جامعة عين شمس	مصر
11.	أ.د. إيمان عز	أستاذة القياس والتقويم التربوي والنفسي	سوريا
12.	أ.د. حسين سالم مكاون	رئيس مركز البحوث والدراسات التربوية بوزارة التربية والتعليم	العراق
13.	أ.م.د. رجاء خليل الجبوري	عضوة هيئة تدريس الجامعة العراقية	العراق
14.	د. تركي القباني	جامعة الرازي	اليمن
15.	د. بلقاسم بلغيث	جامعة تونس	تونس
16.	د. أيان محمد علي	دكتورة علم النفس التربوي	الصومال
17.	د. حمود محمد السيان	مركز البحوث والتطوير التربوي	اليمن
18.	أ. د ناجية سليمان عبدالله	جامعة الزاوية - كلية الاقتصاد	ليبيا
19.	أ. د. مجدي علي سعد زامل	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
20.	د. إسراء علاء الدين نوري احمد	جامعة الهرين	العراق
21.	أ.د. رمضان محمد درويش	أستاذ الإحصاء والقياس والتقويم	سوريا
22.	أ. حسين أحمد صلاب	جامعة الهلال بمقديشو	الصومال
23.	د. الطيب محمد الأمين خالد	جامعة الخرطوم	السودان

لجنة السكرتارية للمؤتمر:

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة
1.	أ.رند حنش	منسقة دائرة البحث في سكرتاريا الحملة العربية للتعليم للجميع	فلسطين
2.	أ.عبير وائل تكروي التميمي	منسقة بناء القدرات والتعلم في سكرتاريا الحملة العربية للتعليم للجميع	فلسطين
3.	أ. تالا الشريف	سكرتارية الحملة العربية للتعليم للجميع	فلسطين

أعضاء اللجنة التحضيرية والتنظيمية للمؤتمر:

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة
1.	د. رائدة قرابصة	مديرة مدرسة بوزارة التربية والتعليم الفلسطيني	فلسطين
2.	د. إبتسام محمد حسن	خبير تربوي في مجال التخطيط التربوي -وزارة التربية والتعليم	السودان
3.	د. علي حسن محمد الدوكري	عضو هيئة تدريس - جامعة القلم _ إب	اليمن
4.	أ.تغريد محمد معروف رشق	رئيس قسم الخدمات المساندة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	فلسطين
5.	أ. إتحد محمد عرشان	طالبة دكتوراه- جامعة إب	اليمن
6.	أ. ميس موسى عمر بدوي	أخصائية اجتماعية وموظفه بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة.	فلسطين
7.	م. محمد علي محمد نصار	مدير دائرة المشاريع بوزارة التربية والتعليم	فلسطين
8.	أ. آلاء محمد رشيد	معلمة بوزارة التربية والتعليم	فلسطين
9.	أ.جبريل أحمد حسن احمد	ممثل الشباب في الائتلاف الصومالي للتعليم للجميع	الصومال
10.	أ.نبيل ابراهيم غلام كلي	مدرس بوزارة التربية العراقية	العراق
11.	أ.عادل بنقاسم	المنسق العام للائتلاف المدني للتربية والتكوين	المغرب
12.	أ.لينا رسي عبد القادر سلمان	مديرة مدرسة بوزارة التربية والتعليم	فلسطين
13.	أ.إلهام سامي زهدي حمد	الائتلاف التربوي الفلسطيني	فلسطين

14.	أ.جواد محمود عبد القادر ابو عون	نائب رئيس الائتلاف التربوي الاردني والرئيس التنفيذي لمؤسسة شركاء في التنمية المستدامة	الاردن
15.	ا. عبدالاله عبدالقادر الحسن حمد	أمين الإعلام والاتصال بالائتلاف السوداني للتعليم للجميع	السودان
16.	أ.علي حسن محمود أحمد	رئيس مكتب العلاقات العامة لجامعة آدم عدي العالمية- قديشو. ومحاضر بعدة جامعات	الصومال
17.	أ.عبد الرحمن حاتم جابر السارة	منسق عام منظمة حراء الإنسانية	العراق
18.	أ.محمد حسن مختار	مدير مكتب المناهج بوزارة التربية والتعليم	الصومال
19.	أ.شاهر جمعة عبد الرحيم البدوي	عضو تنسيقية الائتلاف التربوي وعضو وحدة التدريب الاعلامي بمركز يافا بمخيم بلاطة للاجئين	فلسطين
20.	أ.إيمان عبد الرحمن حسين موسى	عضوة في الائتلاف التربوي الفلسطيني ومديرة مؤسسة حوار للتنمية المجتمعية، وأمين سر الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية	فلسطين
21.	أ.منى ابراهيم محمد	إعلامية وموظفة بشركة فودافون قسم الشؤون القانونية	الصومال
22.	أ.البتول عبدالحى عبدالحى التاب	مقومة مناهج بالمدرسة العليا للتعليم بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ورئيسة منظمة مربيات موريتانيا	موريتانيا

أعضاء لجنة الصياغة:

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة
1.	أ.د.مهي محمد إبراهيم غنايم	رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	مصر
2.	أ. رفعت محمود ابراهيم صباح	رئيس المؤتمر	فلسطين
3.	د. خليل محمد مطهر الخطيب	نائب رئيس المؤتمر	اليمن
4.	د. يوسف سلمان أحمد الريبي	المنسق العام للمؤتمر	اليمن

أعضاء اللجنة الإعلامية للمؤتمر:

م	الاسم	المهنة وجهة العمل	الدولة
1.	أ. آدم محمد آدم حرسى	منسق الائتلاف التربوي الصومالي	الصومال
2.	أ. روان عياش	منسقة الائتلاف التربوي الفلسطيني	فلسطين
3.	أ. عصام العلفي	منسق الائتلاف التربوي اليمني	اليمن

➤ السياق:

تتفق المجتمعات الدولية على أهمية التعليم كونه أداة مهمة للاستقرار العاطفي، والمادي، والاجتماعي لأفرادها، وبالتالي يضمن لها بقاءً أطول في الصفوف الأولى بين دول العالم، وتحديدًا في المجالات الاقتصادية، والمظاهر الحضارية، لكن في حالة عدم الاستقرار فإن التعليم يقع ضحية هذه الأزمات الإنسانية، ويفقد أولويته حتى ضمان السلم والأمن في الأرجاء. ومنذ سنوات تعاني النظم التعليمية في المنطقة العربية تداعيات خطيرة تهدد بفشل تلك الأنظمة في المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والتعليم للجميع، بالرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها معظم الدول العربية في قطاع التعليم، حيث تمكنت غالبية هذه الدول بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع، بما في ذلك اليمن الذي يُعد من بين البلدان الأقل نموًا في

العالم. وكانت الفوارق بين الجنسين شبه معدومة في تلك الفترة، وارتفعت المعدلات الصافية للتحاق الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالمدارس من (90%) إلى (95%) بين عامي (2000 و2010)، وقد سجل تقدماً أيضاً في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وارتفعت المعدلات الصافية للتحاق الأطفال في سن التعليم الثانوي بالمدارس من (62%) إلى (70%) خلال الفترة نفسها¹. إلا أن هذه الإنجازات لم تُكَلِّل بالنجاح بل وتم عكس منحناها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تعرض تلك الدول إلى جائحتين:

الجائحة الأولى تتمثل في الصراعات؛ حيث تفرض الأوضاع السياسية في المنطقة العربية تداعيات على قطاع التعليم، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وخاصة في اليمن، وليبيا، وفلسطين، والعراق، والصومال، والسودان، على نحو ما برز جلياً خلال تفاعلات الثلث الأخير من عام 2019م وعام 2020م، في جملة من الأبعاد، منها تزايد انخراط طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات الشعبية، واستقطاب مقاتلين جُدد من طلاب المدارس في صفوف الجماعات المتطرفة، والمليشيات المسلحة، ومحاولة تغيير الهوية المجتمعية، وتصعد الكيانات الأسرية، وتدمير المنشآت والمرافق التعليمية من فصول دراسية ومكاتب إدارية، والعجز عن طباعة الكتب الدراسية؛ بسبب العجز في الموارد المالية، وتوقف صرف مرتبات المعلمين والكوادر التربوية. وقد تعددت الانعكاسات التي طالت قطاع التعليم؛ نتيجة سياق الصراعات مسلحة كانت، أو سياسية، وتساهم الأوضاع داخل مناطق الصراعات المسلحة العربية، مثلما هو حادث في ليبيا، واليمن، في عدم توافر الفرص الكافية للتعليم في مراحل المختلفة، واستهداف البنى التحتية والمرافق التعليمية، (فالدول التي تعاني من الصراعات المستمرة لديها 20% من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية لكن لديها 50% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم²) وهو ما يؤدي إلى تأثر قطاع التعليم وتعرضه لعواقب وخيمة، لاسيما أنه لا تلوح في الأفق فرص لتسوية الصراع سياسياً أو حسمه لصالح أحد الأطراف عسكرياً، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تمثل مُحَقِّراً للانضمام إلى الجماعات المسلحة بعد الوعود المالية التي تقدم لهم.

ووفقاً للبيانات التي تم رصدها من قبل المنظمات الدولية والمعنية بالفئات التي حكم عليها قسراً بالتخلي عن المدرسة، ويصنف اللاجئين بصفة عامة من أكثر الفئات المعرضة لفقدان خيار التعليم؛ بسبب احتمالية افتقار الدولة المستضيفة للبنى التحتية، والموارد والمؤسسات اللازمة لاستقبالهم، إضافة إلى عدم وجود برامج خاصة تراعي ما أضعاه من المراحل الدراسية، إلى جانب صعوبة تلقي التعليم بلغتهم الأم، وتدريبهم بلغة الدولة الأجنبية؛ ومن أكثر البلدان التي شهدت ضياعاً في سنوات الدراسة وزيادة الفاقد التعليمي هي؛ اليمن، والعراق وليبيا، وسوريا، تعرضت فيها المدارس للإغلاق أو التدمير أو تحولت إلى ثكنات ومعتقلات عسكرية ومراكز إيواء للاجئين أو الفارين من القصف والمنازل المهتمة.

ففي اليمن، تسببت الصراعات السياسية والعسكرية الدائرة منذ عام 2011م في تدهور المنظومة التعليمية، إذ تقدر مجموعة التعليم بأن نحو 4.7 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية، ومنهم 3.7 مليون طفل في حاجة ماسة إلى التعليم. وهذا العدد يشمل حوالي 2 مليون طفل خارج المدارس³؛ فضلاً عن إغلاق مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتعرض المراكز التعليمية للنهب والمصادرة، وهو ما يقود إلى تقويض قطاع التعليم اليمني، حيث تؤكد بيانات مجموعة التعليم أن ما يقدر بنحو (2500) مدرسة غير صالحة للاستخدام بسبب النزاع في اليمن، منها (256) مدرسة دمرت تدميرًا كلياً بسبب الغارات الجوية أو القصف، و(1520) مدرسة تعرضت لأضرار جزئية، و(167) مدرسة تأوي النازحين داخلياً، و(23) مدرسة لا تزال تحتلها الجماعات المسلحة. وأكثر من مدرسة من بين كل ثلاث مدارس تعرضت للضرر أو التدمير.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالتراعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.

² الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

³ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

كما أن المدارس في التجمعات المستقبلية للنازحين أو العائدين لديها قدرة محدودة على استيعاب الطلبة الوافدين من أبناء النازحين. ولا يزال الافتقار إلى الأمان يشكل عائقًا كبيرًا أمام وصول الأطفال إلى المدارس. حيث الإبلاغ عن أكثر من (762) اعتداء على مؤسسات تعليمية (تم التحقق من 426 حالة) منذ أن بدأت الأزمة اليمنية في عام 2011⁴. وقد تسببت الحرب في اليمن في توقف صرف المرتبات للمعلمين وللكوادر التربوية منذ عام 2016م، وجعلهم يواجهون ظروفًا سيئة، نظرًا للانعكاسات المالية والنفسية الناتجة عن عدم الحصول على الرواتب، وغياب فرص العمل، وتدهور الحافز المعنوي للمعلمين، وهو ما يؤثر على استقرار الأسر، بل وتشير بعض الكتابات اليمنية إلى تزايد معدلات الانتحار في أوساط الأساتذة والمدرسين لاسيما في ظل شعور عميق باليأس، وغياب أي بدائل منظورة. وبسبب انتهاء الأعوام الدراسية من بداية 2016-2017 إلى 2018-2019م قبل الأوان إضافة إلى انقطاع رواتب المعلمين وغيابهم عن المدارس تقلص عدد الأيام والساعات الدراسية عن الأيام الطبيعية؛ حيث يفترض أن تكون عدد الأيام الفعلية التي يقضها الطالب/الطالبة في المدرسة (141) يوم بمتوسط (6) ساعات في اليوم الواحد ليصبح إجمالي الساعات الدراسية (846) ساعة دراسية؛ في حين انخفض متوسط عدد الأيام الدراسية في ظل غياب المعلمين إلى ما يقارب 100 يوم بمتوسط ثلاث ساعات في اليوم الواحد لتصبح عدد الساعات (300) ساعة.

أما في ليبيا، فقبل نحو عامين، شهدت ذروة حادة من أعمال العنف والشغب والدمار، التي طالت المدارس والمؤسسات المسؤولة عن توفير المستلزمات الدراسية والكتب، وقد تسبب ذلك في توقف ما يقارب (600) مدرسة من أصل (4200) مدرسة. وهذا وفقًا لتصريحات منظمة اليونيسف، منذ تسببت في حرمان نحو (1.2) مليون تلميذ وتلميذة من مواصلة تعليمهم.

وفي العراق، وعلى الرغم من انتهاء الصراع الفعلي، إلا أن هناك ملايين الأطفال الذين يعانون من مصاعب في الحصول على التعليم، حيث يفترق الألف منهم إلى التعليم الرسمي بشكلٍ كاملٍ إذ إن نسبة (32%) من الأطفال المشردين داخليًا في سن الدراسة (6-17 سنة) الذين يعيشون في المخيمات ونسبة (26%) من الأطفال الذين يعيشون خارج المخيمات لا يحصلون على فرص التعليم الرسمي. وبالنسبة للطلبة المراهقين الذين تتراوح أعمارهم (12-17) سنة فمنهم حوالي (68%) خارج المدرسة وغير ملتحقين بالتعليم؛ وحتى في مناطق العودة لا يزال (21%) من الأطفال محرومين من الحصول على التعليم الرسمي، حيث إن أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا، والعائدين، والمقيمين، وأطفال اللاجئين، يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم في العراق. وتتمثل هذه التحديات في عدم القدرة على دفع مصاريف التعليم، عدم الرغبة في الذهاب إلى المدرسة، الإعاقات أو المخاوف الصحية التي تعيق الحضور والمشاركة، الحاجة إلى المساهمة في النفقات الأسرية عن طريق الانخراط في الأعمال المُدرّدة للدخل. كما تحتاج أكثر من (50%) من المدارس في المناطق العراقية المتضررة من النزاعات السابقة إلى إعادة التأهيل. وقد اضطرت المدارس للعمل فترتين؛ لاستيعاب الطلاب، إذ أشارت تقديرات مجموعة التعليم في العراق إلى أن ما مجموعه (2.5) مليون طفل احتاجوا إلى المساعدة في الحصول على التعليم في عام 2019.

أما الوضع في فلسطين فريد من نوعه بين الأزمات اليوم، ولا تزال ترتبط بشكل مباشر بالاحتلال. فما لا يقل عن 1.9 مليون فلسطيني لا يزالون يعانون من الصراع والعنف، والتشريد والحرمان من حق الوصول إلى سبل العيش، إضافة إلى عوامل التهديد الأخرى، تقدر مجموعة التعليم أن (505285) طفل فلسطيني يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم الجيد في بيئة آمنة وصديقة للأطفال؛ بسبب القيود العسكرية الإسرائيلية. ويحتاج حوالي (13.973) معلم ومعلمة إلى المساعدة للوصول إلى مدارسهم، بالإضافة إلى ذلك أصبحت هجمات المستوطنين الإسرائيليين تشكل تهديدًا خطيرًا لقدرة

⁴ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

⁵ المرجع السابق

الأطفال على الوصول إلى مدارسهم، ولا سيما في التجمعات الفلسطينية القريبة من المستوطنات. وقد أدت المشاكل الناجمة عن الحواجز والإغلاقات والجدار العازل إلى تأخير وصول المدرسين والطلبة إلى مدارسهم، وجعلت من الصعب عليهم السفر إلى مراكزهم التعليمية والوصول إلى وجهتهم النهائية؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات التسرب، ولا سيما في مناطق بعينها مقارنة بالمناطق الأخرى في الضفة الغربية. وقد أدت صعوبة الحصول على تصاريح لبناء المدارس، أو تجديد التراخيص الموجودة بالفعل إلى محدودية فرص الحصول على التعليم الكافي والجيد لنحو (150.000) طالب وطالبة فلسطيني، مما أرغم السكان على بناء مدارس جديدة دون الحصول على التصاريح اللازمة وجعلها عرضة لهدم سلطات الاحتلال. أما في قطاع غزة فالوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لقطاع التعليم حيث تشير الدراسات والتقارير إلى انخفاض عدد أيام حضور الطلاب إلى المدارس، وتراجع أداءهم الأكاديمي بسبب عدم كفاية البنية التحتية واكتظاظ الصفوف الدراسية، والفوضى الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية⁶، إذ لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يستهدف مؤسسات التعليم، ويواصل تدميرها وعرقلة وصول مواد إعادة بناء ما دمر منها، وأيضاً يعرقل وصول الكتب المدرسية إلى طلبة هذا القطاع، وحرمانهم من الالتحاق بجامعة الضفة الغربية"، مشيراً إلى أن "سلطات الاحتلال تواصل تشويه المناهج الفلسطينية، حيث تحذف كل النصوص التي تحمل معاني الدفاع عن شرعية وعدالة القضية الفلسطينية، فضلاً عن القصائد والرموز الفلسطينية ودروس التاريخ الفلسطينية، وكل ما له علاقة بالهوية الفلسطينية".

وبالنسبة للسودان، فهناك حوالي (3) ملايين طفل في سن المدرسة خارج المدارس وحوالي (1.7) مليون طفل في سن المدرسة (4 - 16) سنة بحاجة إلى دعم التعليم في حالات الطوارئ، ويشمل ذلك قرابة (0.8) مليون تلميذ من النازحين داخلياً بالإضافة إلى العائدين والمجتمعات المستضيفة واللاجئين في سن الدراسة في ولايات: دارفور، وجنوب وغرب كردفان، والنيل الأزرق. وحالياً يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس في هذه الولايات (47%) وهو أقل بكثير من متوسط معدل الالتحاق بالمدارس في بقية البلاد⁷.

أما في سوريا ومنذ اندلاع الحرب في عام 2011، تم استهداف قرابة (3878) مدرسة خلال السنوات الثلاثة الأولى من الأزمة السورية، وهذا تسبب في إغلاق ما لا يقل عن ربع المدارس؛ بسبب التدمير، أو استخدامها كملاجئ من قبل النازحين داخلياً أو كقواعد عسكرية.. هذا وقدرت منظمة إنقاذ الطفولة في عام 2015 أن تكون معدلات الالتحاق بالمدارس قد هوت إلى ما دون (50%) على المستوى الوطني فيما يخص التعليم الابتدائي وتراجعت حتى إلى ما دون النسبة المذكورة في المناطق التي شهدت مراحل مطولة من المعارك العنيفة. كما توقعت (اليونيسف) أن يكون (2.26) مليون طفل خارج التعليم في سوريا، وأن يكون (7 من أصل 10) أطفال لاجئين في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس خارج سوريا. والأسوأ من ذلك، هو أن عدداً كبيراً من الأطفال السوريين لم يلتحقوا يوماً بالمدارس داخل سوريا أو خارجها⁸، إذ لا يزال عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس مرتفعاً على الرغم من انخفاضه من 2.12 مليون بنسبة (40%) إلى 1.75 مليون طفل بنسبة (32%) بين الأعوام 2015/2014 - 2016/2015، حيث أدى تفاقم الصراع السوري إلى تسرب أكثر من (2) مليون طالب من المدارس في سوريا؛ وصرحت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين: إن تركيا استقبلت نحو (3) ملايين لاجئ سوري، وعاجزة عن تأمين التعليم لأكثر من (39%) منهم، أي أن (900) ألف لاجئ سوري محروم من الدراسة، وبالنسبة إلى لبنان فإن (40%) من اللاجئين السوريين لا يحصلون على التعليم، وهناك حوالي 98 ألف لاجئ سوري في العراق كانوا بحاجة إلى

⁶ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

⁷ المرجع السابق

⁸ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالتراعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.

خدمات تعليمية في العام 2019، إذ إن النسبة الأعلى من الأطفال المحتاجين إلى خدمات التعليم في حالات الطوارئ موجودين في مدن (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وكركوك، وديالي، والسليمانية، وأربيل، ودهوك) كذلك فإن الاضطرابات والافتقار إلى البنية التحتية الداعمة في جنوب العراق تزيد من احتمال تعطيل التعليم، وفي البصرة مثلاً يؤثر نقص المياه الصالحة للشرب في المدارس على حصول 508 ألف طفل على التعليم⁹.

ولا يختلف الوضع بالنسبة للصومال، ففيها قرابة (4.9) مليون طفل صومالي في سن الدراسة؛ منهم قرابة (60%) طفل غير ملتحقين بالمدارس، وخاصة في المناطق الجنوبية، والوسطى، ويقدر عدد الأطفال في سن الدراسة بنحو (1.85) مليون طفل من بين (4.2) مليون نسمة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل الأطفال ما يقرب من مليون شخص من أصل (2.6) مليون نازح داخلي وحوالي (12000) طفل من أصل (30000) لاجئ في الصومال. ويحتاج حاليًا (1.83) مليون طفل إلى المساعدة وخاصة زيادة فرص الحصول على التعليم الجيد والبقاء في المدرسة والاستدامة¹⁰.

وبشكل إجمالي، فإن نحو أكثر من نصف الأطفال والمراهقين اللاجئين في العالم محرومون من التعليم، أي ما يقارب (3.7) مليون طفل، ومن بينهم (1.75) مليون في المرحلة الابتدائية و(1.95) مليون في المرحلة الثانوية. وهذا ما سبب في ارتفاع معدلات التسرب، وزيادة الفاقد التعليمي، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلبة الملحقين بالجامعات المتطرفة وارتفاع حدة العنف الاجتماعي. وتجنيد الأطفال الطلاب دون السن القانونية، فضلاً عن الفصل الوظيفي للمناوين لبعض الأطراف المتصارعة.

والجائحة الثانية تتمثل في ظهور ما يسمى (جائحة كوفيد-19)، تسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مطلع العام 2020، في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم، وذلك في 161 بلد حول العالم، أي أن ما بين 60 - 80% من الطلبة الملحقين بالمدارس انقطعوا عن الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم وفقاً لتقارير كل من البنك الدولي، واليونسكو، حيث قامت بلدان عديدة بإغلاق المدارس والجامعات في كثير من مناطقها؛ مما أثر في تعليم الدارسين (البنك الدولي، 2020، واليونسكو A، 2020). وأجبرت جائحة كورونا (كوفيد 19) حكومات دول العالم على إغلاق المؤسسات التعليمية مما تسبب في حرمان 89% (أكثر من 1.5 مليار متعلم) من 188 دولة من الوصول إلى المؤسسات التعليمية لتلقي التعليم الجاهي (اليونسكو B، 2020). وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بأن هناك حوالي (96.16) مليون متعلم في المنطقة العربية تضرروا بسبب هذه العداء الخفية¹¹.

وفي محاولة لتدارك هذه التداعيات قامت العديد من تلك المؤسسات بخوض تجربة كبيرة غير مخطّط لها وهي التدريس عن بعد في حالات الطوارئ Emergency Remote Education (خليف، 2020) من أجل ضمان استمرارية الدروس، وفي ذات الوقت الحد من انتشار الفيروس. إلا أن التحول المفاجئ للتدريس عن بعد في حالات الطوارئ أدى إلى صدمة وتوتر لدى الطلاب، وأولياء الأمور، وأعضاء الهيئة التدريسية، سواء كانت على الصعيد الشخصي أو المهني، لما تحتاج إليه العملية من جهود مضاعفة من كل الأطراف، بالإضافة إلى عدم الاستقرار النفسي بسبب تفشي الوباء، إلى جانب عدة معوقات غير عادية لطلاب المدارس والجامعات: كعدم توفر الوقت المناسب، عدم تكافؤ الفرص، ضعف البنية التحتية، عدم ملاءمة المحتوى الرقمي،... إلخ (عفونه وآخرون، 2020). إذ تمثلت أكبر التحديات لهذا النوع من التعليم في المنطقة العربية في ضعف الأوضاع المعيشية والاقتصادية لجزء كبير من المواطنين، وعدم وصول تغطية الإنترنت إلى كل المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وعدم قدرة وسائل الإعلام الجماهيري على خلق تفاعل شبيه بما يجري في الفصول التقليدية،

⁹ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

¹⁰ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

¹¹ المرجع السابق

فضلاً عن مشاكل هيكلية تعاني منها الأنظمة التعليمية العربية، التي يقبع غالبها في أسفل السلم بمؤشرات التعليم الدولية. وبالرغم من انتشار استخدام الإنترنت في المنطقة العربية، إلا أن 43% من سكان المنطقة العربية يفقدون للإنترنت بحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، كما أن العديد من الدول لم تختبر سابقاً التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جداً، ولا تتركز الناجحة منها جزئياً إلا في بعض دول النفط الغنية، بل لم تستطع دول عربية كثيرة حتى إدخال التعليم عن بعد في النظام الجامعي، رغم أن جامعات عريقة عبر العالم اعتمدت المحاضرات الرقمية منذ أكثر من عقد¹².

وخلاصة لما سبق، توجد سياقات عدّة شهدت تباينات، اختلف المكان، لكن تشابه الزمان، زمان الجائحتين: كورونا، والصراعات، ففي اليمن صراع دائم، ونفس الحال في سوريا، وليبيا، والعراق، وفي فلسطين انقسام مائل، والوضع ليس بأفضل حال في الصومال والسودان، فالأحداث سجال، والتعليم أكبر المتضررين، فهو ليس على سلم الأولويات في حالات، وضحية قلة الموازنات، أو تباين الرؤى والاجتهادات، وفي أحسن الحالات ضحية غياب التشريعات. حقائق مُرّة، والفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي - في ظل تراكم الفاقد التعليمي على مدار عامين من عمر الجائحة، وأضعافها من عمر الصراع- جعل التعليم والتعلم على قارعة الطريق، إذ تجاوز عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المنطقة العربية (16) مليون طفل، (10%) منهم في سن التعليم الابتدائي، و(32%) في سن العليم الثانوي، في حين ينهي نحو (84%) من التلاميذ التعليم الابتدائي، وأقل من (40%) التعليم الثانوي، في الوقت الذي تبلغ به نسبة الأطفال الملتحقين لسنة في التعليم قبل الابتدائي (47%) فقط في المنطقة العربية وتنخفض هذه النسبة كثيراً في البلدان الأقل نمواً وتصل في اليمن إلى ما دون (10%)، هذا بالإضافة إلى الفوارق الواضحة بين المناطق الريفية والحضرية، ناهيك عن التمييز ضد ذوي الإعاقة، وباقي الفئات الأكثر عرضة للتمهيش والإقصاء¹³.

ونظراً للأثار الكارثية التي لحقت بالنظم التعليمية في تلك الدول ما بين جائحتين؛ تسعى الحملة العربية للتعليم للجميع (أكيا) لعقد مؤتمر تربوي دولي يَنبِري لربط التساؤل بالتحليل، والتشخيص بالتقييم، والطموح بالرؤية الاستشرافية؛ في ظل ما كشفت عنه جائحة كورونا من تعميق لأزمة كانت قائمة بالأصل، فالسجل التراكمي للأزمات فاقم الفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي بتلك الدول. ونظراً لأهمية التعليم في بناء المجتمعات وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وشعورنا في الحملة العربية للتعليم للجميع بضرورة المضي قدماً لعقد هذا المؤتمر للوقوف على مدى تأثير جائحتي الصراعات سياسية كانت أو مسلحة وكوفيد-19 في زيادة الفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي في الدول التي تعاني من تلك الجائحتين؛ بهدف التشخيص والتحليل، مع بلورة رؤية للتدخلات الواجب القيام بها في المدى المنظور للحد من الزيادة في نسبة الفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي.

الهدف العام:

رصد مدى تأثير الصراعات وجائحة كوفيد -19 في زيادة الفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي في الدول العربية التي تعاني من تلك الصراعات سياسية كانت أو مسلحة، وبلورة رؤى وتصورات مستقبلية للتدخلات الواجب القيام بها للحد من تلك التأثيرات.

الأهداف الفرعية:

- التأسيس لمفهوم الفاقد التَّعليمي التَّعلُّمي في التعليم العام.
- تحليل السياسات والنظم التي تحكم عملية التعليم في الدول المعنية بالمؤتمر أثناء الأزمات.

¹² الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

¹³ التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

- التعرف على دور الصراعات المسلحة والسياسية في زيادة الفاقد التعليمي لطلبة التعليم العام في الدول المستهدفة من قبل المؤتمر.
- التعرف على تأثيرات جائحة كوفيد-19 في زيادة الفاقد التعليمي لطلبة التعليم العام في الدول المستهدفة من المؤتمر.
- التعرف على دور الحكومات والجهات المعنية بالتعليم بتلك الدول لمواجهة تلك المخاطر من الصراعات وجائحة كوفيد-19 على الفاقد التعليمي.
- التعرف على دور المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لمواجهة تلك المخاطر نتيجة الصراعات وجائحة كوفيد-19 على الفاقد التعليمي.
- الخروج برؤى وتصورات لمساعدة تلك الدول للحد من نسبة الزيادة في الفاقد التعليمي نتيجة الصراعات وجائحة كوفيد-19.
- وضع أطر عملية للتدخل في الحد من الزيادة في الفاقد التعليمي، وتقديمها للحكومات والمنظمات الدولية للبدء في الأخذ بها في خططهم ومشاريعهم المستقبلية لدعم التعليم.

مجاور المؤتمر:

- المحور الأول: السياسات والنظم: تشخيص مدى وجود سياسات ونظم تضمن حماية واستمرار التعليم في حالة الصراعات والأزمات، والتعليم في حالة الطوارئ.
- المحور الثاني: تأثير الصراعات المسلحة كانت أو سياسية في زيادة الفاقد التعليمي.
- المحور الثالث: تأثير جائحة كوفيد-19 في زيادة الفاقد التعليمي.
- المحور الرابع: دور الحكومات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية في التصدي للفاقد التعليمي في ظل الأزمات.
- المحور الخامس: الأنظمة التعليمية البديلة كالتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد، والتعلم الذاتي، والتعليم المدمج ومدى جاهزية الدول المعنية لتطبيقها.
- المحور السادس: تأثير الموازنات والتمويل للتعليم أثناء الصراعات وكوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي.
- المحور السابع: تجارب بعض الدول في مواجهة تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام والحد من زيادة الفاقد التعليمي.
- المحور الثامن: الرؤى والحلول المستقبلية للتصدي لنسبة الزيادة في الفاقد التعليمي في تلك الدول نتيجة الصراعات وجائحة كوفيد-19 وأي أزمات مستقبلية.

الفئة المستهدفة:

- صناع القرار وممثلو الحكومات.
- الأكاديميون والباحثون في الجامعات ومراكز الأبحاث التربوية.
- التربويون والمهتمون بالشأن التعليمي.
- الخبراء في مجال التعليم في حالة الطوارئ.
- منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التأثير في السياسات العامة.
- منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم.

- ممثلو المنظمات الدولية العاملة في مجال التعليم على المستوى الوطني.
- إعلاميون وصحفيون ووسائل إعلام.
- لجان أولياء الأمور ونقابات المعلمين.

النتائج المرتقبة:

- تحديد حجم الفاقد التعليمي بتلك الدول نتيجة الصراعات؛ وظهور جائحة كوفيد-19.
- زيادة الوعي بخطورة الفاقد التعليمي والتعليقي والحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات للحد من وطأته.
- تقديم نتائج دراسات حديثة حول حجم الفاقد التعليمي في الدول المعنية بالمؤتمر.
- تحفيز المشاركة المتعددة القطاعات لضمان التزام الجهات المعنية بتقليص الفجوات في التعلم من خلال تبادل الخبرات والتجارب.
- إكساب الائتلافات التربوية العربية مهارات تنظيم الفعاليات وإدارة الأنشطة العلمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير النظم التعليمية وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم.
- تحديد الاستراتيجيات وخطط العمل الممكنة لتقييم وتعويض الفاقد التعليمي على مستوى المدرسة والحكومة.

ما يتميز به المؤتمر:

تتناول معظم المؤتمرات ما أنجز من منظور الهدف الرابع للتنمية المستدامة، والتعليم كالتزام دولي، أما هذا المؤتمر فيُسلط الضوء على التزاماتنا تجاه أنظمة تربوية هشة بسبب الصراعات الدائرة فيها، وتدني حجم الإنفاق على التعليم، زادت بها الجائحة تعقيداً وإرباكاً، ثم إن المؤتمر محاولة جادة لإخضاع المعطيات التي أفرزتها الأزمات على أنظمتنا التعليمية، مع الانطلاق من التسليم بأن هناك فاقداً يستوجب القيام بتدخلات، هذا الفاقد حقيقة وليس تخميناً، وبالتالي نذهب مباشرة باتجاه المعالجات الكفيلة بالتقليل من التدخلات، وهو ما سيعكس ذاته على التوصيات التي يُؤمل أن تكون واقعية وقابلة للتنفيذ، وبما يتجاوز التشخيص من أجل التشخيص.

المشاركة والتقديم:

تدعو الحملة العربية للتعليم للجميع- أكيا الخبراء التربويين والأكاديميين المهتمين في التغيير والنهوض بواقع التعليم في المنطقة العربية الى المساهمة في تقديم أوراق بحثية تتمحور حول اهداف المؤتمر لتدارك خطر الفاقد التعليمي الذي يهدد مستقبل التعليم في المنطقة العربية، على أن تراعي هذه الأوراق الشروط التالية:

- أن يقدم مقترح للأوراق البحثية يشمل العناصر التالية: إشكالية البحث وأهميتها ومساهمتها في المعرفة القائمة حول الموضوع، منهجية البحث والأساليب المستخدمة لجمع المعطيات، التأسيس النظري، مراجعة الأدبيات، قائمة المراجع المتعلقة بالموضوع البحثي، وتحديد الحقل المعرفي للبحث، والموضوع أو الأطروحة قيد الدفاع عنها، تحديد الفرضيات وتعريف المفاهيم، عرض محددات البحث الزمنية والمكانية والمعرفية.
- أن يكون البحث أصيلاً لم يسبق نشره أو تقديمه إلى جهة أخرى.
- أن يتحرى الباحث في بحثه الجدية والأمانة العلمية والالتزام بالشروط والمنهجية وفق دليل (APA).
- ألا يقل حجم ورقة البحث عن 15 صفحة وألا يزيد عن 35 صفحة، بما في ذلك المراجع والملاحق، وأن يحفظ ملف الورد بصيغة (Word)
- أن تتضمن الورقة البحثية مهما كانت لغتها ملخصاً بالإنجليزية وآخرها بالعربية.
- تقبل الأوراق البحثية المكتوبة باللغات التالية: العربية/ الإنجليزية.

- أن تكتب الورقة البحثية وملخصها ببرنامج (Word)، بخط (Simplified Arabic) حجم (14) للمتن و (16) للعناوين بالعربية، ويخط (Times New Roman) حجم (12) للمتن و(14) للعناوين في اللغات الأجنبية.
- ملاحظة: تعبر الأوراق البحثية عن آراء أصحابها فقط، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد أخلاقيات البحث والأمانة العلمية.

تواريخ هامة:

- 2021/7/30م - آخر موعد لاستلام النص الكامل للأبحاث والأوراق العلمية المشاركة في المؤتمر.
- 2021/8/5م - آخر موعد لإرسال ملاحظات اللجنة العلمية للأوراق العلمية المطلوب تعديلها.
- 2021/8/10م - آخر موعد لاستلام الأوراق البحثية المطلوب تعديلها.
- 2021/8/15م - اشعار بالأبحاث المقبولة للمشاركة في فعاليات المؤتمر وطلب تجهيز العروض (بوربوينت).

موعد انعقاد المؤتمر:

يوم الاثنين الموافق 20 ديسمبر/كانون أول 2021م، الساعة الرابعة عصراً بتوقيت القدس الثانية ظهراً بتوقيت جرينتش.

حقوق المشاركة:

- المشاركة مجاناً بدون رسوم. ويحصل الباحث المشارك بمداخلة على نسخة إلكترونية من وقائع أعمال المؤتمر إضافة إلى شهادة تثبت مشاركته كما تنشر الأعمال المحكمة والمقبولة ضمن مجلد المؤتمر.
- لا تعبر الدراسات البحثية إلا عن آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد أخلاقيات البحث والأمانة العلمية.

المكان:

- نظراً للظروف الاستثنائية التي يعيشها العالم بسبب انتشار كوفيد-19 سيتم عقد جلسات المؤتمر إلكترونياً من خلال منصة (ZOOM)، حيث سنحاول من خلال العمل والتعلم عن بعد ضمان تحقيق التالي:
- ✓ المفهوم: فهم المواضيع الرئيسية وأبعادها المختلفة.
 - ✓ التحليل: تمكين المشاركين/ات من استخدام أفضل وأنجع وسائل التحليل.
 - ✓ العدالة والمساواة في الفرص أثناء جلسات المؤتمر عن بعد وضمان إشراك الجميع دون استثناء.
 - ✓ الاعتماد على النقاش والحوار وتبادل وجهات النظر أكثر من نقل المعلومات والبيانات.
 - ✓ الاعتماد على تزويد المشاركين/ات بأجندة وبرنامج المؤتمر والتفاصيل، والمواد النظرية بشكل مسبق.
 - ✓ استخدام العروض والرسوم البيانية في العروض المقدمة من الباحثين.

البحث المباشر عبر الفيس بوك:

سيتمكن كل من تعدّر عليه التسجيل في المؤتمر بسبب الأماكن المحدودة على منصة ZOOM من حضور المؤتمر عن طريق البحث المباشر على صفحة الحملة العربية للتعليم للجميع على الفيس بوك. انقر الرابط [/https://m.facebook.com/ACEAorg](https://m.facebook.com/ACEAorg)

اللغات:

سيجرى المؤتمر باللغتين العربية والإنجليزية. وستتاح خدمة الترجمة الفورية باللغتين.

للاستفسار والتواصل:

البريد الإلكتروني للمؤتمر: Educationloss.Acea@gmail.com

للتواصل: عبر تطبيق واتس أب: 00967734532082 ، 00967-770138374

كشف بأسماء المشاركين بالأوراق العلمية في المؤتمر:

الدولة	جهة العمل والوظيفة	الرتبة الأكاديمية	الصفة	أسم الباحث	م
السودان	وزارة التربية والتعليم - معلم	طالب ماجستير	رئيس فريق	أ.الطيب محمد الامين	1.
السودان	وزارة التربية والتعليم - معلم	طالب دكتوراة	عضوا	أ.محمد محبوب البشير	2.
السودان	وزارة التربية والتعليم - معلم	دكتوراة	عضوا	د.ام سلمى الامين علي	3.
السودان	وزارة التربية والتعليم - معلم	ماجستير	عضوا	ماهر وهيب عجيب عذاري	4.
السودان	وزارة التربية والتعليم - معلم	بكالوريوس	عضوا	أ.أحمد عبد الغفار عبد الغني بابكر	5.
العراق	تدريسية- جامعة النهرين	استاذ دكتور	رئيس فريق	د.اسراء علاء الدين نوري احمد	6.
العراق	رئيس مركز البحوث والدراسات التربوية	استاذ مساعد	عضوا	د. حسين سالم مكاون	7.
العراق	وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية ديالى	استاذ مساعد	عضوا	د. حقي حمدي خلف العزاوي	8.
العراق	وزارة التربية والتعليم	مدرس دكتور	عضوا	د.انصاف كامل الطلقاني	9.
العراق	كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد	استاذ مساعد	عضوا	د. شيماء حارث محمد	10.
العراق	جامعة كركوك	استاذ مساعد		د. امال وهاب عبد الله العنبيكي	11.
العراق	كلية الصيدلة/ جامعة كركوك	استاذ مساعد	عضواً	د. هالة صلاح الحديثي	12.
العراق	جامعة القاسم الخضراء	مدرس دكتور	عضواً	د. حيدر تركي موسى الموسوي	13.
العراق	كلية التربية الأساسية/ جامعة واسط	مدرس دكتور	عضواً	د. مهدي هاشم محمد المعموري	14.
العراق	جامعة الكرخ	مدرس دكتور	عضواً	د. ندى فاروق عبود	15.
العراق	كلية الاداب - الجامعة المستنصرية	مدرس دكتور	عضواً	د. سناء صالح عبد علي	16.
العراق	معهد الادارة التقني	مدرس دكتور	عضواً	د. انتصار حسن عبد الله	17.
العراق	كلية التربية/ جامعة القادسية	مدرس مساعد	عضواً	أ. ايمن حايف محمد	18.
العراق	كلية القانون/ جامعة القادسية	مدرس مساعد	عضواً	أ.زينب صبري محمد الخزاعي	19.
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	دكتوراه	رئيس فريق	أ.د. حمود غالب السنياني	20.
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	دكتوراه	عضوا	د. يوسف سلمان الربيعي	21.
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	دكتوراه	عضوا	أ.د. أبراهيم محمد حسن الحوثي	22.
اليمن	جامعة صنعاء	دكتوراه	عضواً	د. خليل محمد مطهر الخطيب	23.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	رئيسا الفريق	أ. د. مجدي زامل	24.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه		أ. د. محمد شاهين	25.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراة	عضوا	د.نبيل أمين حسن المغربي	26.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراة	عضوا	د.كفاح محمد علي حسن	27.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراة	عضوا	د.هشام عمر أحمد جلمبو	28.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراة	عضوا	د.منى عبد القادر سعيد بليبيسي	29.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	دكتوراة	عضوا	د.خالد عبد الجليل دويكات	30.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضوا	أ.إسماعيل محمد يوسف الأفندي	31.
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضوا	أ.لميس باسم محمد شلش	32.
ليبيا	جامعة الزاوية- عضو هيئة تدريس	محاضر	رئيس فريق	د. ناجية سليمان عبدالله	33.
ليبيا	جامعة الزاوية- عضو هيئة تدريس	أستاذ مشارك	عضوا	د.فتحية رمضان ابوسفريته	34.
ليبيا	جامعة الزاوية- عضو هيئة تدريس	استاذ مساعد	عضوا	أ.فطيمة الشيباني مسعود	35.
ليبيا	جامعة بنغازي- عضو هيئة تدريس	محاضر مساعد	عضوا	أ.أسماء حسين أبوبكر علي العقيلي	36.
ليبيا	جامعة الزاوية- عضو هيئة تدريس	محاضر	عضوا	أ.منيرة عبد الحميد بلق	37.
الصومال	كلية التربية بجامعة الهلال - مقديشو	دكتوراه	رئيس الفريق	د. أحمد حسن صلابد	38.
الصومال	منسق الائتلاف الصومال للتعليم للجميع	ماجستير	عضوا	أ.أدم محمد أدم	39.
الصومال	جامعة الهلال محاضر	ماجستير	عضوا	أ.فاطمة علي حاشي	40.
الصومال	مشرف في المدارس الحكومية - مقديشو	ماجستير	عضوا	أ.محمد علي بري	41.

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم
والصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر
المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان
الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19
"الواقع والتحديات والحلول"

برنامج

المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي

الفاقد التعليمي - التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد-19 "الواقع والتحديات والحلول"

المنعقد يوم الاثنين الموافق (20 ديسمبر/كانون أول 2021)

سوف يبدأ المؤتمر الساعة الرابعة مساءً بتوقيت القدس الثانية ظهراً حسب التوقيت العالمي الموحد (توقيت جرينتش)

جدول الأعمال للجلسة الافتتاحية لفعاليات المؤتمر

الجلسة الافتتاحية		
رئيس المؤتمر - سكرتير عام الحملة العالمية للتعليم للجميع- فلسطين	أ. رفعت صباح	4:00
رئيس الحملة العربية للتعليم - فلسطين	د. زاهي عازار	4:05
المنسق العام للمؤتمر- مركز البحوث والتطوير التربوي- اليمن	د. يوسف سلمان الريمي	4:10
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر- مصر	أ.د. مهني محمد إبراهيم غنايم	4:15
رئيس جامعة الرازي - اليمن	أ.د. خليل سيد محمد الوجيه	4:20
رئيس جامعة القدس المفتوحة- فلسطين	أ.د. يونس مرشد عمرو	4:25
ممثلي وزارات التربية والتعليم		4:30

الجلسة الأولى: تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في اليمن

رئيس الجلسة الدكتور: ا.د/ خليل سعيد محمد الوجيه - تخصص علوم حاسوب – نمذجة ومحاكاة - رئيس جامعة الرازي - اليمن

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
1.	4:40	اليمن	د. يوسف سلمان الربيعي أ. محمد حميد عمر	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في اليمن.
2.	4:50	اليمن	د. خليل محمد مطهر الخطيب	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في اليمن.
3.	5:00	اليمن	د. حمود غالب السيانى	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في اليمن
5:10 (المناقشة 10 دقيقة)				

الجلسة الثانية: تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في فلسطين

رئيس الجلسة الدكتور: أ.د. مجدي علي سعد زامل - عميد كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس المفتوحة- فلسطين

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
4.	5:20	فلسطين	د. كفاح حسن	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في فلسطين.
5.	5:30	فلسطين	د. هشام جلمبو	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في فلسطين.
6.	5:40	فلسطين	د. نبيل المغربي	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في فلسطين.
5:50 (المناقشة 10 دقائق)				

الجلسة الثالثة: تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في العراق

رئيس الجلسة الدكتور: أ.د. اسراء علاء الدين نوري احمد - دكتوراه نظم سياسية وسياسات عامة. - العراق

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
7.	6:00	العراق	د. سناء صالح عبده علي	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في العراق.
8.	6:10	العراق	أ.م.د/ إنصاف كامل منصور الطلقاني	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في العراق
9.	6:20	العراق	م.م. إيمان حايف محمد كاظم	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في العراق.
6:30 (المناقشة 10 دقائق)				

الجلسة الرابعة: تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في الصومال

رئيس الجلسة الدكتور: عصام العلفي - رئيس الائتلاف التربوي اليمني للتعليم للجميع - اليمن

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
10.	6:40	الصومال	أ.ميمونة علي موسى عيسى معلمة وعضوة في الائتلاف الصومالي للتعليم	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في الصومال.
11.	6:50	الصومال	أ.فردوسة عيسى عضوة في الائتلاف الصومالي للتعليم	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في الصومال.
12.	7:00	الصومال	د.حسين أحمد صلاب محاضر بجامعة طه العالمية في مقديشو وعضوة في الائتلاف الصومالي للتعليم	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جائحتي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في الصومال.
7:10 (المناقشة 10 دقائق)				

الجلسة الخامسة: تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في السودان

رئيس الجلسة: الدكتور/ ناجي الشافعي - رئيس الائتلاف التربوي للتعليم للجميع- السودان

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
13.	7:20	السودان	أ. الطيب محمد الأمين-معلم	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في السودان.
14.	7:30	السودان	د. ام سلمة الامين ابراهيم	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في السودان.
15.	7:40	السودان	أ. ماهروهيبي – مدير التخطيط والسياسات بوزارة التربية والتعليم	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جانحي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في السودان.
7:50(المناقشة 10 دقائق)				

الجلسة السادسة تأثيرات الصراع وجائحة كوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي في ليبيا

رئيس الجلسة: أ.د/ محمد أحمد حسن شاهين - مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة - فلسطين

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
16.	8:00	ليبيا	د.ناجية سليمان عبدالله دراسات استراتيجة-جامعة الزاوية	تأثيرات الصراع على زيادة الفاقد التعليمي في ليبيا.
17.	8:10	ليبيا	أ. ربيعة ضو محمد المركز الوطني للتدريب وتطوير التعليم	تأثيرات جائحة كوفيد19 على زيادة الفاقد التعليمي في ليبيا.
18.	8:20	ليبيا	أ. منيرة عبد الحميد بلق محاسبة-جامعة الزاوية	دور الحكومات والمنظمات وجوانب القصور والحلول المقترحة للحد من تأثيرات جانحي الصراع وكوفيد19 على التعليم العام في ليبيا.
8:30(المناقشة 10 دقائق)				

الجلسة السابعة: جلسة لاستعراض الأبحاث الفردية المشاركة في المؤتمر حول تأثيرات الصراع وكوفيد 19 على التعليم في المنطقة العربية

رئيس الجلسة: د/ خليل محمد مطهر الخطيب – عضو هيئة التدريس- جامعة صنعاء- اليمن

م	التوقيت	البلد	الباحث	عنوان البحث
19.	8:40	فلسطين	د. وحيد جبران - مستشار في شؤون التعليم والتدريب	التعامل مع الجوانب الاجتماعية والعاطفية للفاقد التعليمي
20.	8:50	فلسطين	أ. محمد سلامة - نائب رئيس برنامج التعليم- وزارة التربية والتعليم	تعلم الطلبة أولاً: تدخلات وكالة الغوث في الضفة الغربية للتخفيف من الفاقد التعليمي الذي سببته كوفيد-19
9:00(المناقشة 20 دقيقة)				

الجلسة الختامية (9:20)

كلمة إدارة المؤتمر	د. خليل محمد الخطيب – نائب رئيس المؤتمر
كلمة الحملة العربية للتعليم للجميع.	أ. زاهي عازر
تلاوة التوصيات والمقترحات من طرف رئيسة لجنة التوصيات (رئيس اللجنة العلمية). د. مهنى غنيم	

توصيات المؤتمر

1. نشر ثقافة التعليم الإلكتروني واستمراره بحيث لا يكون مقتصرًا على جائحة كورونا ومعمول به بكل الأوقات.
2. استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية، والذي من شأنه أن يحد من أية تداعيات سلبية في أوقات الأزمات وانتشار الأوبئة.
3. إنشاء المزيد من بوابات التعليم الإلكتروني وتكون تبعيتها لوزارة التعليم، لتكون المفتاح للتحويل إلى التعليم الإلكتروني.
4. إعفاء الديون وتمويل التعليم وتحديد ميزانية حكومية خاصة للحالات الطارئة والأزمات الاقتصادية التي ربما تسبب زيادة الفاقد التعليمي.
5. تدريب المؤسسات التعليمية على تسيير التعليم في ظل الأزمات.
6. توفير البنية التحتية والتجهيزات التقنية والرقمية، فلا زالت البنية التحتية للتكنولوجيا في المدارس والجامعات العربية مغيبة.
7. تسخير كافة الجهود لتوفير التكنولوجيا بالشكل الأمثل وبما يدعم عمليتي التعليم والتعلم في الفصل الدراسي.
8. الحد من الفاقد التعليمي مسؤولية مجتمعية يجب أن يتشارك في تحملها الجميع باعتبار التعليم مسؤولية مجتمعية، أي الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني التربوية ووزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، والجامعات.
9. التوسع في إنشاء مؤسسات التدريب المهني المتطورة وآليات التدريب الإلكتروني المباشر وعن بعد لاستيعاب أعداد الطلبة الراغبين بالتدريب والفاقد والمتسرب من مختلف مراحل التعليم.
10. تدريب المعلمين على طرق تعليم وتعلم تفاعلية، تزيد فرصة التعلم للطلبة، وتلبي حاجاتهم التعليمية وتزيد دافعيتهم، وعدم الاكتفاء بتقديم حصص الكترونية تقليدية غير تفاعلية.
11. التركيز على المعارف والمهارات الأساسية للتعلم اللاحق، والتي تساعد المتعلم على بناء معرفته، وتنظيمها، من خلال الأنشطة المنهجية الصفية واللاصفية، وربط المفاهيم العلمية بالحياة العملية.
12. تطوير مبادرات وبرامج زحلول عملية لتعويض الفاقد التعليمي.
13. تصميم نظم اختبارات تتناسب مع الجائحة وظروف الدول ذات الصراعات المسلحة (اختبارات الأزمات).
14. اعداد مقاييس دقيقة للكشف عن الفاقد التعليمي التعليمي.
15. معالجة أسباب الرسوب والتسرب من المدارس.
16. تعويض الأسر الفقيرة حتى لا يترك التلاميذ المدارس للعمل (عمالة الأطفال).
17. تعظيم دور المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والضغط على الحكومات ومراقبة الموازنات والانفاق على التعليم.

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم والصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان **الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19** "الواقع والتحديات والحلول"

يوم الاثنين الموافق 20 ديسمبر/كانون أول 2021م

مؤتمر الفاقد التعليمي التعليمي
بين جائحتي الصراع وكوفيد19
الواقع والتحديات والحلول

برعاية



وبمشاركة:



دليل السير الذاتية للمتحدثين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

المتحدث	
أ. رفعت صباح	رئيس المؤتمر - سكرتير عام الحملة العالمية للتعليم للجميع - فلسطين
د. زاهي عازار	رئيس الحملة العربية للتعليم للجميع
د. يوسف سلمان الريمي	المنسق العام للمؤتمر - مركز البحوث والتطوير - اليمن
د. خليل محمد الخطيب	نائب رئيس المؤتمر - جامعة صنعاء - اليمن
د. مهدي محمد إبراهيم غنايم	رئيس اللجنة العلمية - مصر
أ.د. خليل سيد محمد الوجيه	رئيس جامعة الرازي - صنعاء - اليمن
أ.د. يونس مرشد عمرو	رئيس جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

أ. زاهي عازار - المشرف العام للمؤتمر

رئيس الحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA)

السيرة الذاتية:

شارك في أنشطة تعليم الكبار منذ عام 1999 في لبنان مع العديد من الفئات الاجتماعية واستمرت في هذا المجال حتى أصبحت جزءاً من المشروع المسكوني للتربية الشعبية في لبنان وفي العديد من الدول العربية؛ حيث أصبح جزءاً من الخبرات المتقدمة في العديد من البلدان العربية التي تتبنى فكر باولو فريري وتتكيف مع السياق في العديد من الدول العربية مثل السودان ومصر والمغرب والأردن واليمن وفلسطين والعراق ولبنان. ولقد أثرت هذه التجارب في تعليم الكبار آرائه وإرادته لمواصلة فهم المزيد من قضايا التعليم ومشاكله في العالم العربي وخاصة تعليم الكبار بكل تعقيداته في سياق يكون فيه العنف المباشر وغير المباشر هو الحقائق اليومية التي تهمش أهمية التربية والتعليم للمحتاجين والفقراء. وعندما أصبح أميناً عاماً للمشروع المسكوني للتربية الشعبية (1995)، بدأ في غرس وجهات نظرو أفكار مبتكرة تم اختبارها بشكل أساسي في أمريكا اللاتينية، ولكن كان أيضاً تحدياً كبيراً لمواجهة تيارات حقوق الإنسان وإنشاء نهج جديد لتعليم الكبار يعتمد على كل هذه النتائج الجديدة. ساهم في إعادة هيكلة نطاق العمل مع المنظمات غير الحكومية التي كانت مهتمة بهذا النهج المبتكر، حيث أسس ANPE (الشبكة العربية للتربية الشعبية- 2009) الموجودة في جميع البلدان المذكورة، ثم ذهب إلى مجال أوسع من خلال تأسيس ACEA (الحملة العربية للتعليم للجميع) حيث قام بتأسيس الأكاديمية العربية لتعليم الكبار والتنمية 2014. انتخبت في 2019 رئيس الحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA).



أ. رفعت صباح - رئيس المؤتمر

رئيس الحملة العالمية للتعليم،

سكرتير عام الحملة العالمية للتعليم للجميع - فلسطين

السيرة الذاتية:

أ. رفعت صباح هو المدير العام (والمؤسس) لمركز إبداع المعلم في فلسطين. السيد صباح هو الأمين العام للحملة العربية للتعليم. كما يشغل منصب رئيس الشبكة العربية لتعليم حقوق الإنسان والمواطنة (ANHRE)، حصل السيد صباح على درجة الماجستير في عام 2004 من جامعة بيرزيت، فلسطين، في تنمية المرأة والقانون، وهو حاصل أيضاً على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والإشراف، وحصل على دبلوم في تطوير تعليم الكبار، من جامعة تورنتو، كندا، 1999، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في اللغة العربية، ودبلوم الصحافة من جامعة بيرزيت، 1997. كما حصل صباح على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة المعارف في اليمن لدوره في التعليم في اليمن. بالإضافة إلى عمله كمدير عام لمركز إبداع المعلم منذ إنشائه، شغل السيد صباح منصب رئيس تحرير مجلة الغربال (1992-1995). مدرس لغة عربية في مدارس رام الله (1992-1996). مدرس العلوم الاجتماعية والتربية المدنية في مدارس المستقبل (1997-2000) : رئيس تحرير مجلة إبداع لقضايا التربية المدنية (1995)، في الأونة الأخيرة، تم انتخابه رئيساً للحملة العالمية للتعليم، وهو عضو في اللجنة التوجيهية العليا 2030 الخاصة بالتعليم مع اليونيسكو، كما أنه عضو في اللجنة التوجيهية العليا للتعليم لا يمكن أن تنتظر.



د. خليل محمد الخطيب – نائب رئيس المؤتمر
أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد بجامعة صنعاء - اليمن

السيرة الذاتية:



د/ خليل محمد مطهر الخطيب. -الجنسية: يمني. من مواليد 1978م، أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد – جامعة صنعاء – اليمن. الوكيل المساعد لقطاع البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي – اليمن. مؤسس ورئيس الجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية – اليمن، عضو اللجنة العليا لجائزة المسؤولية الاجتماعية في اليمن. حاصل على بكالوريوس دراسات انجليزية عام 2000م ، وماجستير إدارة وتخطيط تربوي عام 2009، ودكتوراه في إدارة التعليم العالي من جامعة القاهرة 2015م. حاصل على بعض الجوائز العلمية وعددا من شهادات التكريم العربية والدولية. حاصل على عدد من الدورات والبرامج التدريبية في عدد من المجالات الإنسانية والاجتماعية. حاصل على عضوية عدد من الجمعيات العلمية وعضو محكم لعدد من المجالات العلمية العربية والدولية. مستشارا علميا لعدد من الجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني. المنسق العام للكراسي البحثية التي تشرف عليها كل من اليونيسكو – الالكسو في اليمن. شارك في عشرات من الأنشطة العلمية كالمؤتمرات والندوات وورش العمل وترأس بعضها منها عربيا ودوليا. رئيس مؤتمر النشر العلمي – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا 2021، رئيس مؤتمر الهجرة واللجئين بالمنطقة العربية – (لبنان – اليمن). 2021. نائب رئيس مؤتمر الفاقد التعليمي – التعليمي الذي تنظمه الحملة العالمية للتعليم. 2021، له من الإصدارات والدراسات والأبحاث المنشورة ما يزيد عن 30 مؤلفا وبحثا منشورا. مهتم بتطوير التعليم والإدارة التعليمية والبحث العلمي والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في اليمن والشرق الأوسط والبلدان العربية والنامية حول العالم.

د. يوسف سلمان أحمد الريبي – المنسق العام للمؤتمر
رئيس شعبة التخطيط بمركز البحوث والتطوير التربوي – اليمن
الأمين العام للجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية

السيرة الذاتية:



حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة والتخطيط التربوي، ويعمل حالياً رئيساً لشعبة التخطيط بمركز البحوث والتطوير التربوي، والأمين العام للجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية، وعمل منسق ميداني للأمن الغذائي لدى المؤسسة الوطنية للتنمية والاستجابة الإنسانية (NFDHR)، وعمل منسقاً لبرامج الشراكة العالمية للتعليم باليمن (GPE)، وللمنظمة الإنمائية (giz)، وعمل استشاري لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية في الجمهورية اليمنية، وخبيراً في تنفيذ المسوحات الشاملة والمسوحات متعددة القطاعات، والتنسيق مع المنظمات المانحة والمجتمعات المحلية، وخبيراً في أعداد الخطط والموازنات وتزيمتها، وأعداد الأدلة والمشاريع وتنظيم الورش والفعاليات العلمية، شارك في (22) بحثاً وورقة علمية في مؤتمرات وندوات علمية مختلفة، وكما شارك في العديد من الندوات العلمية واللجان عددها (25) ورشة محلية وعربية كانت آخرها الورشة المنعقدة إلكترونياً عن حملة إلغاء الديون في المنطقة العربية التي نظمتها الحملة العربية للتعليم للجميع، والحملة العالمية للتعليم للجميع (GCE). وهو عضو في العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أبرزها: الأمين العام للجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية، عضو في الحملة العربية للتعليم للجميع، عضو الحملة العربية للتعليم للجميع، عضو نقابة الباحثين التربويين اليمنيين، عضو الجامعة الدولية للإبداع والسلام والتعايش ومقرها دولة المغرب، عضو المنظمة العلمية اليمنية لتدريس العلوم والرياضيات، عضو نقابة المهين التعليمية في اليمن، عضو أكاديمية السياسات التربوية وأحد مخرجاتها، عضو الائتلاف التربوي اليمني للتعليم.

أ.د. مهني محمد إبراهيم غنايم – رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر
أستاذ بكلية التربية جامعة المنصورة - مصر

السيرة الذاتية:



الاستاذ الدكتور مهني محمد إبراهيم غنايم أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم، مقر اللجنة العلمية الدائمة لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين (أصول التربية والتخطيط التربوي) المجلس الأعلى للجامعات المصرية حاصلة علي درجة دكتوراة الفلسفة في التربية من كلية التربية جامعة المنصور 1984م ، شغل سابقا عدد من المناصب في جامعة المنصورة منها عميد كلية الآداب بدمياط فرع جامعة المنصورة ، وكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، رئيس قسم أصول التربية ، مشرف علي قسم تكنولوجيا التعليم ، مدير مركز الخدمة العامة بالجامعة، مدير مركز تطوير التعليم الجامعي، مدير تنفيذي لوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي ، عضو فريق الخطة الاستراتيجية لجامعة المنصورة ، إشراف وتحكيم أكثر من (200) رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال تخطيط التعليم وادارته و اقتصاداته ، نشر أبحاث علمية (150) في دوريات علمية عربية وأجنبية ، مشارك بالحضور والبحوث العلمية في أكثر من (100) مؤتمر علمي محلي ودولي ، محكم انتاج علمي لترقية الأساتذة والأساتذة المشاركين بالجامعات العربية ، رئيس تحرير المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، عضو هيئة تحرير ومراجع للعديد من المجلات العربية والأجنبية، رئيس فريق مشروع بحث " الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، دراسة حالة، جامعة المنصورة. عضو الاتحاد الدولي للغة العربية لمدة عامين، عضو لجنة التصنيف ومعامل التأثير للمجلات العربية الناشرة باللغة العربية، عضو الهيئة الاستشارية للعديد من المجلات العربية، مدرب في برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات العربية. مشارك مع مؤسسات المجتمع المدني في عقد اللقاءات وورش العمل والندوات والمنتديات العربية في مجالات التعليم والبحث العلمي. رئيس فريق مشروع تطوير الدراسات العليا التربوية باستخدام التعليم عن بعد ضمن مشروعات تطوير كليات التربية. منسق مشروع ضمان الجودة بكلية التربية بالمنصورة مؤلف ومترجم 20 كتاب في تخصص التربية وأصولها، محكم لجوائز علمية عديدة.

أ.د يونس مرشد عمرو
أستاذ دكتور في اللغة العربية واللغات الشرقية
رئيس جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

السيرة الذاتية:



أ.د يونس مرشد عمرو، رئيس جامعة القدس المفتوحة، أستاذ اللغة العربية واللغات الشرقية، تولى العديد من المناصب الرسمية والفخرية وله العديد من الكتب والمؤلفات العلمية، حاصل على العديد من الجوائز والميداليات، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو مجلس أمناء مجامع اللغة العربية في الوطن العربي، وعضو اتحاد الكتاب وغيرها.

أ.د خليل سيد محمد الوجيه
أستاذ علوم الحاسوب - النمذجة والمحاكاة بجامعة ذمار وجامعة الرازي
رئيس جامعة الرازي - اليمن

السيرة الذاتية:



يهدف الأستاذ الدكتور/ خليل سيد محمد الوجيه إلى المساهمة في توظيف أفضل وتعظيم الاستفادة من المعرفة والبحوث والتكنولوجيا في ضوء احتياجات وقيم المجتمع وتعزيز زيادة الأعمال والعمل التربوي. تقلد العديد من المناصب في جامعة ذمار أبرزها رئيس قسم، عميد كلية، نائب رئيس الجامعة ورئيس الجامعة ثم شغل عضوية مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في اليمن ومن ثم رئيس جامعة الرازي.

Prof. Dr. Khalil Seed Mohammed Al-Wagih - Professor of Computer Science – Modeling and Simulation in Tamar University and Alrazi University - Rector of Alrazi University Aims at Contributing to better employment and optimization of knowledge, research and technology in the light of the needs and values of society and fostering entrepreneurship and educational work.

He held many positions at Tamar University, most notably the head of department, the dean of faculty, the vice president and the university president, then he was a member of the Council for Academic Accreditation and Quality Assurance of Higher Education in Yemen, and then the president of Al-Razi University.

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم والصندوق العالمي للتعليم لا ينتظر المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان **الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19** "الواقع والتحديات والحلول"

يوم الاثنين الموافق 20 ديسمبر/كانون أول 2021م



مؤتمر الفاقد التعليمي التعليمي
بين جائحتي الصراع وكوفيد19
الواقع والتحديات والحلول



برعاية



وبمشاركة:



دليل ملخصات الأوراق العلمية للمشاركين في المؤتمر

عنوان ورقة العمل الأولى:

تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على الفاقد التعليمي التعليمي بالجمهورية اليمنية

الدراسة من إعداد/		
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	أ.د. حمود محمد غالب السنياني
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	د. يوسف سلمان أحمد الريبي
اليمن	مركز البحوث والتطوير التربوي	أ.د. أبراهيم محمد حسن الحوثي

الملخص: هدفت الدراسة للتعرف على تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن، وتأثير الجائحتين على زيادة في الفاقد التعليمي-التعليمي، والكشف عن الإجراءات التي اتبعتها وزارتي التربية والتعليم في اليمن، والمنظمات المحلية والدولية للحد من تلك التأثيرات، ومحاولة الخروج بمجموعة من التصورات والرؤى المستقبلية لمواجهة تلك التأثيرات حاضراً ومستقبلاً. وقد تكونت الدراسة، من أربعة محاور رئيسية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1. تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، أبرزها: تدمير قرابة (2507) مدرسة إما تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي أو تم استخدامها من قبل النازحين أو المسلحين، وتسبب ذلك في عدم حصول أكثر من (1486449) طالب وطالبة على التعليم؛ ارتفاع اعداد المتسربين من التعليم العام من (890.000) طفل عام 2015م، إلى أكثر من (2) مليون طفل عام 2021. وتوقيف مرتبات ما يقدر بنحو 171,600 معلم ومعلمة – أو ثلثي العاملين في مجال التدريس من عام 2016، وتسبب ذلك في توقفهم عن التدريس لإيجاد سبل أخرى لإعالة أسرهم، الأمر الذي يعرض ما يقرب من 4 ملايين طفل إضافي لخطر فقدانهم فرص الحصول على التعليم اليمني، عدم تمكن الوزارة من طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وهو الوسيلة الأهم في العملية التعليمية وذلك بسبب شحة الموارد المعتمدة للتعليم من الميزانية العامة. وبلغت نسبة العجز في طباعة الكتاب المدرسي (88%). أي أصبح الكتاب لسبعة طلاب. تدمير البيئة المدرسية اللازمة لعملية التعليم والتعلم من خلال تدمير التجهيزات المدرسية المتمثلة في الأثاث من كراسي وطاولات جلوس للطلبة حيث تم تدمير ما يزيد عن 61,380 معقد مدرسي، وأكثر من 300 معمل علوم، إضافة إلى التجهيزات الأخرى من معامل حاسوب، وتجهيزات الأنشطة المدرسية ووسائل التعليم والتعلم (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية). وتدهور حالة الطلبة نفسياً واجتماعياً. وارتفاع عدد الطلبة في الفصول الدراسية بسبب النزوح وتوقف الدولة عن بناء المدارس ليصل العدد في الفصل الواحد من (80-100) طالب. وتسببت الحرب في توقف عملية التطوير والتحديث في المناهج والخطط الاستراتيجية للتعليم العام في اليمن.
2. الاخلال بتحقيق مبدأ المساواة والانصاف في توفير التعليم: فقد تسببت الحرب في تقليص فرص التحاق الفتيات بالمدارس مقارنة بالذكور. وارتفاع معدلات التسرب خاصة بين الإناث والأطفال والفقراء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتراجع اهتمام الأسر بالتعليم لصالح توفير أساسيات الحياة الأخرى من طعام ومأوى وكساء، الأمر الذي أسهم في سحب الكثير من الأسر لأولادها وبناتها من المدارس للعمل وكسب دخل يساعد الأسرة على الحياة أو مساعدة الأسرة في الأعمال الزراعية وأعمال الراعي وجلب الماء. وتسببت الحرب في اضعاف دور وجودة الإدارة المدرسية وقدرتها على التخطيط والمتابعة والتنفيذ الأمر الذي قلص من دور المدارس في تحقيق التوسع في التعليم وتجويده والاستجابة للحالات الطارئة وتوفير التعليم في إطار ظروف الأزمة والصراع. توقف برامج التدريب والتطوير المستمر للمعلمين والتي كانت تتم بكثافة قبل الأزمة، تناقص أعداد المعلمين نتيجة لنزوح وهجرة عدد منهم داخل اليمن أو إلى دول أخرى.
3. وفي مجال الموارد المالية: أدت أزمة السيولة في المالية العامة من عام 2016 إلى توقف ليس فقط النفقات الاستثمارية ولكن أيضاً نفقات تشغيل المرافق التعليمية ومراتب معظم العاملين فيها رغم ضآلة المرتب أصلاً. وبصورة أكثر تحديداً أن 173,419 معلم في 13 محافظة، يمثلون 72% من إجمالي المعلمين في البلاد لم يستلموا مرتباتهم منذ أكتوبر 2016، وهذا يؤثر على 79% من إجمالي الطلاب اليمنيين. تدني كبير في حجم الدعم المقدم من شركاء التعليم للتعليم الأساسي والثانوي، حيث أدت الحرب إلى انسحاب الكثير من الشركاء الداعمين ومنهم البنك الدولي، المملكة المتحدة، هولندا، والوكالة اليابانية للدعم الدولي (جايبكا)

والدعم المقدم من وزارة الخارجية اليابانية. تحول جزء كبير من دعم شركاء التنمية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بسبب حالة الطوارئ والحرب الدائرة في اليمن، والحاجة إلى العمل على إنقاذ الأرواح والحماية أكثر من الحاجة إلى دعم الجوانب التنموية. أدى تدمير المدارس وتخريبها إلى الحاجة إلى توجيه مزيداً من الموارد المخصصة لتطوير العملية التعليمية إلى ترميم وإصلاح المباني المدرسية، التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، أو لشراء وتوفير بدائل للأثاث والتجهيزات التي تم تدميرها أو سرقتها من المدارس.

ومن أبرز النتائج المتعلقة بتأثيرات جائحة كوفيد-19، على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي- التعليمي، ما يلي:

- لقد تم اغلاق جميع المدارس في الجمهورية اليمنية وعددها (16734 مدرسة) في وجوه الطلبة قبل شهرين من انتهاء العام الدراسي للتعليم العام في اليمن. وهذا تسبب ذلك في حرمان ما يزيد عن 6 مليون طفل من الحصول على فرص تعليمية نتج عنها فاقد تعليمي-تعليمي كبير سيؤثر على نموهم وتطورهم.
 - جميع المعلمين والمعلمات انقطعوا عن المدارس. وتخفيف الدوام في وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية بالمحافظات والمديريات.
 - لقد تم تخصيص 200 مدرسة في اليمن خلال عامي 2020/2019 كمقرات للحجر الصحي.
 - حجم الفاقد التعليمي من الدروس: بلغ إجمالي عدد الدروس الذي لم يتمكن الطلبة من دراستها في المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 حوالي (525) درس موزعة على (14) مادة دراسية، هي: القرآن الكريم (62) درس، التربية الإسلامية (76) درس اللغة العربية (56) درس، الرياضيات (102) درس، العلوم (56) درس، علم الاجتماع (10) درس، علم الاقتصاد (10) درس، الفلسفة (10) درس، علم النفس (6) درس، اللغة الإنجليزية (85) درس، الفيزياء (13) درس، الكيمياء (10) درس، الأحياء (19) درس. بالنسبة للفاقد التعليمي-التعليمي بحسب الصفوف الدراسية فقد كان إجمالي (525) درس موزعة على الصفوف الدراسية (4-12) كتابي: الصف الرابع الأساسي (51) درس، الصف الخامس (57) درس، الصف السادس (47) درس، الصف السابع (42) درس، الصف الثامن (33) درس، الصف التاسع (31) درس، الصف العاشر (65) درس، الصف الحادي عشر- قسم علي (64)، الصف الحادي عشر القسم الأدبي (36) درس، الصف الثاني عشر القسم العلمي (57) درس، الصف الثاني عشر القسم الأدبي (42) درس. ارتفاع معدلات التسرب عن التعليم: نتيجة للوضع التعليمي المتدهور في اليمن قبل كوفيد-19 نتج عنه تسرب أكثر من 2 مليون طفل عن التعليم، وفي ظل هذه الجائحة والاثار المترتبة عنها فقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التسرب للتحاوز (3) مليون طالب وطالبة، بعد مرور عام من الجائحة.
 - الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة: وقد كانت الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا في اليمن هم الأطفال الأكثر ضعفاً هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما الفتيات.
 - عجز الحكومات والوزارات المعنية بالتعليم في توفير أساليب أو أنواع تعلم بديلة لتعويض الفاقد التعليمي لدى الطلبة، وانتهاء العام الدراسي 2020/2019، والاعتماد على نتيجة امتحانات الفصل الأول كوسيلة لعملية التقييم النهائي للطلبة. وعدم توافر بيئة تعليمية مناسبة لتطبيق أنواع جديدة من التعليم مثل التعلم الذاتي، والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد.
 - قيام المنظمات المحلية بتقديم مساعدات بسيطة جداً، منها دعم خطة الاستجابة لمواجهة كوفيد-19، ولكنها لم تكون قادرة على مواجهة تلك الآثار بسبب حجم التمويل الكبير المطلوب من تلك المنظمات لدعم التعليم في اليمن لمواجهة اثار جائحة كوفيد-19، وكون الوزارات المعنية بالتعليم في اليمن وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم المقدم من تلك المنظمات.
 - وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الرؤى والمقترحات لمواجهة تلك الآثار والحد من نسبة الفاقد التعليمي التعليمي حاضراً ومستقبلاً.
- الكلمات المفتاحية: التعليم العام- الفاقد التعليمي- الصراع والحرب - جائحة كوفيد-19 – اليمن.

عنوان ورقة العمل الثانية:

(تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي بدولة السودان)

الدراسة من إعداد/	
أ. الطيب محمد الامين خالد – رئيس الفريق البحثي	
أ. ماهروهي عجب	د. ام سلمة الامين ابراهيم
أ. محمد محجوب البشير	أ. احمد عبدالغفار عبدالغني

الملخص:

تناولت الدراسة تدهور العملية التعليمية التعلمية نتيجة للصراعات و COVID-19 في السودان وتطرت الدراسة إلى واقع التعليم في السودان من خلال الاحصاءات التي بينت تدني في القبول والاستيعاب وتدهور البيئة التعليمية وضعف تدريب المعلمين وهجر عدد من التلاميذ للمدارس والمعلمين للمهنة كما ناقشت الدراسة السياسات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم لمجابهة هذه التحديات و اشارت الدراسة للدعم المقدم من الشركاء. استخدم الباحثون المنهج الوصف التحليلي لإجراء الدراسة وذلك من خلال اطلاق على التقارير وخطط وزارة التربية والتعليم وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج تمثلت في ضعف الالتحاق بالمدارس والوصول للتعليم وتدهور البنيات التحتية وقلة الصرف على التعليم وضعف التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد. واوصت الدراسة بنشر الوعي بأهمية التعليم واعداد بيئة صديقة جاذبة للأطفال مع رفع قدرات المعلمين وتوفير تعليم جيد النوعية.

Abstract:

The study dealt with the deterioration of the educational process as a result of conflicts and COVID-19 in Sudan. The study touched on the reality of education in Sudan through statistics that showed a decline in acceptance and absorption, deterioration of the educational environment, poor teacher training, and the abandonment of a number of students from schools and teachers for the profession. The study also discussed the policies taken by the Ministry of Education to meet these challenges, the study indicated the support provided by the partners. The researchers used the analytical descriptive approach to conduct the study, by looking at the reports and plans of the Ministry of Education. The researchers reached several results, which were the weak enrollment in schools and access to education, the deterioration of infrastructure, the lack of spending on education, and the weakness of e-learning and distance education. The study recommended spreading awareness of the importance of education and preparing a friendly environment for children, while raising the capabilities of teachers and providing good quality education.

عنوان ورقة العمل الثالثة:

(تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على زياده الفاقد التعليمي التعليمي بدولة فلسطين)

الدراسة من إعداد/

جهة العمل	الدرجة العلمية	الصفة	الباحث
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	رئيسا الفريق	أ. د. مجدي زامل
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه		أ. د. محمد شاهين
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. نبيل المغربي
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. كفاح حسن
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. هشام جلمبو
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. منى بلبيسي
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. خالد دويكات
جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضو الفريق	أ. إسماعيل الأفندي
جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضو الفريق	أ. مليس شلش

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تداعيات وآثار الصراع مع الاحتلال وجائحة كورونا على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في فلسطين، والجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام بفلسطين لمواجهة تلك الآثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية، وتحديد أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تلك التأثيرات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي، واقتراح تصورات توصيات علمية وعملية لمواجهة تأثيرات الجائحتين للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد فريق البحث على أسلوب المقابلة وتحليل المضمون للأدبيات وتقارير وزارة التربية والتعليم كأدوات لجمع البيانات اللازمة. وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج تفصيلية عدة، أهمها: زيادة التسرب المدرسي بسبب الاعتقالات المتكررة للطلبة، والحواجز العسكرية والإعاقات المرورية والإذلال يسبب عند الطلبة الخوف وبالتالي التسرب المدرسي، غياب الأب بسبب الاستشهاد أو الاعتقال وخروج الطالب للعمل لسد احتياجات الأسرة عمل على زيادة التسرب المدرسي عند الأطفال. وانخفاض تحصيل الطلبة بشكل عام وفق مؤشرات الامتحانات الوطنية والدولية. وزيادة الفاقد التعليمي بسبب جائحة كورونا لعدم تمكن الطلبة والأهالي التعامل مع التكنولوجيا، وعدم توفر أجهزة وانقطاع التيار الكهربائي، مما أدى إلى قلة التفاعل في التعلم عن بعد. وأيضاً وجود ضعف كبير في تحصيل المهارات العملية كالحاسوب وغيرها، ووجود ضعف في التحصيل الدراسي والتعامل مع التعليم الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: الفاقد التعليمي، الاحتلال الإسرائيلي، جائحة كورونا، فلسطين.

عنوان ورقة العمل الرابعة: تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على الفاقد التعليمي التعليمي بدولة ليبيا

الدراسة من إعداد/		
أ. منيرة عبدالحميد بلق محاسبة-جامعة الزاوية	أ.ربيعة ضومحمد المركز الوطني للتدريب وتطوير التعليم	د.ناجية سليمان عبدالله دراسات استراتيجية-جامعة الزاوية

الملخص:
تهدف الورقة للوقوف على تأثيرات جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في ليبيا، والكشف عن الإجراءات التي اتبعتها وزارة التعليم الليبية والإدارات التعليمية للحد منها مع محاولة وضع بعض التصورات والتوصيات الممكن اتباعها في ليبيا للحد من الأثر والتخفيف منه. معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم العام بجميع منتسبيه (طلبة ومعلمين وإداريين) تأثر بجائحة كورونا، مع وجود فاقد في التعليم بالمحتوى المعرفي المقدم للتلاميذ والطلبة، والنتائج عن حذف بعض المفردات من المناهج، كنتيجة لتقليص الفترة الزمنية المعتمدة لكل مقرر، والذي انعكست تأثيراته على كمية المعلومات التي يجب أن يتحصلوا عليها على مدى عامي 2020-2021.

الكلمات المفتاحية: التعليم العام- الفاقد التعليمي- جائحة كورونا- ليبيا

Abstract:

The paper aims to stop the effects of the Corona pandemic on educational loss in Libya, and to reveal the procedures followed by the Libyan Ministry of Education and educational departments to reduce it, while trying to develop some scenarios and recommendations that can be followed in Libya to reduce or mitigate the impact. It is based on the descriptive method. The study concluded that public education with all its affiliates (could, teachers and administrators) was affected by the Corona pandemic, with a loss in education in the knowledge content provided to students and students, resulting from the deletion of some vocabulary from the curricula, as a result of reducing the time period approved for each course, whose effects were reflected on the amount of information which they must obtain over the years 2020-2021.

key words: Public education - educational loss - Corona pandemic - Libya

عنوان ورقة العمل الخامسة

تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على الفاقد التعليمي التعلّمي بدولة العراق

الدراسة من إعداد/

أ.د. اسراء علاء الدين نوري احمد (رئيساً) - كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين			
أ.م. د. حقي حمدي خلف العزاوي - وزارة التربية- المديرية العامة لتربية ديالى	أ.م. د. شيماء حارث محمد - كلية التربية للبنات – جامعة بغداد	أ.م. د. امال وهاب عبد الله العنبيكي - كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك	أ.م. د. هالة صلاح الحديثي - كلية الصيدلة - جامعة كركوك
م.د. انصاف كامل الطلقاني - وزارة التربية- المديرية العامة لتربية الكرخ الثانية	م.د. مهدي هاشم محمد المعموري- كلية التربية الأساسية- جامعة واسط	م. د. حيدر تركي موسى الموسوي كلية التقانات الاحيائية/ جامعة القاسم الخضراء	م. د. سناء صالح عبد علي - كلية الاداب – الجامعة المستنصرية
م. د. انتصار حسن عبد الله - معهد الادارة التقني/ الجامعة التقنية الوسطى	م. م. زينب صبري محمد الخرافي - كلية القانون/ جامعة القادسية	م.م. ايمان حايف محمد - كلية التربية - جامعة القادسية	د. ندى فاروق عبود- كلية التحسس النائي جامعة الكرخ للعلوم

الملخص:

لقد قيل إن المصائب هي التي تولد بين جوانحها الرجال، وأن الاوقات العصيبة توحى بالتأمل ووضع النظريات، وأن كلمة المستحيل قد توقفت عن الوجود من قاموس العلوم والتكنولوجيا⁽¹⁴⁾، وقيل غير ذلك الكثير تعبيراً عن الاستثمار الأمثل في الازمات المتمثلة بالحروب والنزاعات وتغيرات المناخ والجوائح والأوبئة العابرة للقارات وما إلى ذلك والتي تمنع الدول من بلوغ اهدافها التنموية.

وعلى ضوء ما تقدم نسعى إلى تقديم استراتيجيات لتعزيز القدرة الانمائية المؤسسية لقطاعي التربية والتعليم في سياق دعم ركائز مقومات المنظومة العلمية الراهنة في العراق لضمان التفوق النوعي لفترة مقبلة من الزمن ولضرورة الحفاظ على تنامي وتزايد هذا التفوق باستمرار مطرد حتى مع ديمومة واستحداث ازمات مركبة ومعقدة لأمننة الأجيال الناشئة، وهو ما يتطلب إيجاد مدخلا لاعتماد آليات معاصرة تستمد حيويتها من واقعيها وتأثيراتها من قوة فعلها سعياً لإقرار أسس التحسن في الأداء المؤسسي والأمني الشمولي على حد سواء، وبغية تحقيق تلك المآرب التنموية فأن الأمر يستلزم الإحاطة لتلك التحديات في ظل تصور شمولي قادر على تشخيصها مثلما يمتد إلى احتوائها والسعي لجعلها نقاط قوة وعوامل دفع بدلاً من عدها مؤشرات ضعف ومواقع انحسار وتراجع الأداء المؤسسي التربوي والتعلّمي الفعال، حيث تطرح الاختبارات الحالية تحديات متصاعدة تنذر باحتمالية تصدع بنية النظام التربوي والتعلّمي في العراق تزامناً مع تنامي ظاهرة الجوائح المسلحة والوبائية الناشئة وظهور المزيد من الكوارث التي تحول الطلبة دون الحصول على فرص التعلم وجها لوجه مع معلمهم ومن ثم توقف العملية التعليمية، وعليه تطرح دراستنا تساؤلاً مركزياً يتساق مع متطلبات الاتجاهات الرقمية المعاصرة والتحديات المتزامنة مع الواقع العراقي المعاش وهو كيف يمكننا تبني برنامج تدريبي للنهوض بالواقع التربوي والتعلّمي في آن واحد في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

(14) احمد الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية المعاصرة، مكتبة النهضة، بغداد، 1987، ص 271.

عنوان ورقة العمل السادسة

(تأثير جائحتي الصراع وكوفيد-19 على الفاقد التعليمي التعليمي بدولة الصومال)

الدراسة من إعداد/	
دكتور/ حسين أحمد صلاب - رئيس الفريق - عميد كلية التربية بجامعة طه في مقديشو	
أستاذ آدم محمد آدم منسق الائتلاف الصومالي للتعليم للجميع	أستاذ محمد علي بري، مشرف في المدارس الحكومية
أستاذ علي محمود، محاضر بجامعة في مقديشو	أستاذة فاطمة علي حاشي محاضرة بجامعة في مقديشو

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح وحصر الفاقد التعليمي التعليمي جراء جائحتي الصراع وكورونا في الصومال، وكذلك إبراز التدخلات الحكومية لمواجهة جائحة كورونا بالإضافة إلى أن الدراسة أشارت إلى بعض التجارب الحكومية والمؤسسية والفردية للحد من تأثير جائحة كورونا على التعليم وخاصة على الأسر الفقيرة الذين لا يستطيعون تفعيل برامج الكترونية تعليمية للتقليل من الفاقد التعليمي التعليمي، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعرض حصرياً نسبة الفاقد التعليمي التعليمي في الصومال من أجل حائجة كورونا والصراعات المتكررة بين الحين والآخر، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك اعتمدت على التقارير الحكومية لجمع المعلومات الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، من أهمها.

1. في ظل أزمة كورونا (كوفيد 19) تحول كل شيء مما كان عليه، فحدث الإغلاق التام في الأماكن التي يجتمع فيها الناس بشكل كثير، وخاصة المدارس مما أدى إلى حدوث الفاقد التعليمي التعليمي بسبة 60% بالمائة من تلاميذ المرحلة الأساسية.
 2. لم تكن لدى الحكومة الصومالية تجارب سابقة للتعامل مع مثل هذه الجائحة، ولكن تنهت بها وحاولت إيجاد نظام تعليمي بديل، إلا أنها لم تنجح إلا برنامجاً واحداً، وهو تشغيل برامج تعليمي إلكتروني يستفيد منه فقط من كان لديهم الكهرباء والإنترنت، وهذا البرنامج يتمثل في تسجيل دروس المرحلة الأساسية لجميع المواد وتحميلها إلى الويب ليستمتع من الطلاب مجاناً.
- وأوصت الدراسة أخيراً إيجاد جهات محلية مدعومة من قبل الحكومة والمجتمع الدولي تعمل على متابعة التطورات الأمنية والصحية وإعداد تقارير دائمة ورفعها إلى الجهات المعنية لتسهيل وتنسيق سبل دعم التعليم الصومالي. وكذلك تنسيق حملة إعفاء الديون وتمويل التعليم وتحديد ميزانية حكومية خاصة للحالات الطارئة والأزمات الاقتصادية التي ربما تسبب زيادة الفاقد التعليمي. وكما أوصت بإنشاء مراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك تدريب المؤسسات التعليمية على تسيير التعليم في ظل الأزمات،

عنوان ورقة العمل السابعة

"التعامل مع الجوانب الاجتماعية والعاطفية للفاقد التعليمي"

الدراسة من إعداد/

د. وحيد جبران - مستشار في شؤون التعليم والتدريب - فلسطين

الملخص:

أدت إجراءات الحجر الصحي التي عايشناها في العامين الدراسيين 2020/2019 و2021/2020 في ظل جائحة كوفيد-19، وما رافقها من اضطراب، إلى إغلاق المدارس لفترات طويلة، سواء كانت فترات مستمرة أو متقطعة، واللجوء إلى أنظمة تعليم بديلة مثل التعليم عن بعد في معظم الدول، ورافق ذلك بعض العزلة الاجتماعية للأطفال والانسحاب وتزايد مشاعر الخوف والقلق من الواقع والمستقبل المجهول.

ولوحظ أن الاهتمام كثيراً ما تركز على الجانب الأكاديمي في عملية التعليم عند التفكير في، أو محاولة، تعويض الطلبة ما فاتهم من تعلم، في حين لم ينل الجانب الاجتماعي والعاطفي في تعلم الطلبة الاهتمام المناسب، وكان ذلك موضع انتقاد الكثيرين؛ إذ أن عدم الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية للمتعلم، وخاصة ما يتعلق بالاتجاهات والمهارات الاجتماعية والنفسية التي تشكل جزءاً أساسياً من شخصية الإنسان يمكن أن يعني حدوث عدم اكتمال في تطور شخصية المتعلم.

من جهة ثانية، يلاحظ أن الاضطراب في التعليم، يمكن أن يؤدي إلى ظهور فرص عظيمة للإبداع في التعليم، وإصلاح النظام التعليمي، لذلك هناك من يدعو إلى تجنب المبالغة في الحديث عن آثار الفاقد التعليمي السلبية، وعدم تجاهل أشكال أخرى من التعلم قد حدثت. وقد يظهر هذا الاضطراب الحاجة الماسة إلى بيانات دقيقة يعتمد عليها في التخطيط للاستجابة للطوارئ ومتابعتها، وفي الإعداد لاستراتيجيات للتخفيف من حدة الأضرار والتعافي منها.

ستركز هذه الورقة على تناول الجوانب الاجتماعية والنفسية التي ينبغي الاهتمام بها في الفاقد التعليمي للطلبة، وقبل ذلك، سيتم عرض مفهوم الفاقد التعليمي، ورأي بعض المهتمين به، كذلك ستتناول الورقة المساعي التي تجري لتقليصه، ثم تعرض الجوانب الاجتماعية العاطفية لهذا الفاقد، ودور التعلم الاجتماعي العاطفي في التعامل معه، إضافة إلى عرض مجموعة من الاستراتيجيات لمساعدة الطلبة على التكيف، وتعزيز هذه الجوانب في تعلمهم وشخصياتهم.

وتوصي هذه الورقة بضرورة الاهتمام بالفاقد التعليمي بمفهومه الشمولي المتضمن للجوانب المعرفية والاجتماعية والعاطفية، وتطوير مبادرات وبرامج وحلول عملية مدروسة بعمق لتعويض الفاقد التعليمي من جميع جوانبه لدى المتعلمين، مع مراعاة الحذر من المبالغة في الحديث عن الآثار السلبية للفاقد التعليمي وتضخيمها خشية ترسيخ مفاهيم العجز وضعف الثقة والكفاءة لدى المتعلمين. كما توصي باعتماد استراتيجيات التعلم الاجتماعي العاطفي في التعليم في السياقات الطبيعية والطارئة، وإدماج أنشطة ترفيهية تفاعلية تتضمن ألعاب حركية وعقلية واجتماعية في الدروس التعليمية في السياقات المختلفة، والانتباه إلى أشكال التعلم ومهارات التعلم الأخرى والمهمة التي قد يكتسبها المتعلمون في أوقات الصراعات والأزمات.

عنوان الورقة البحثية الثامنة

تعلم الطلبة أولاً: تدخلات وكالة الغوث في الضفة الغربية للتخفيف من الفاقد التعليمي

الذي سببته كوفيد-19

الدراسة من إعداد/

أ. محمد سلامة - نائب رئيس برنامج التعليم- وزارة التربية والتعليم - فلسطين

الملخص:

أغلقت معظم الحكومات في العالم المؤسسات التعليمية مؤقتاً؛ سعياً منها إلى الحدّ من تفشي جائحة كوفيد-19، وقد أثر هذا الإغلاق في جميع أنحاء فلسطين على تعلم الطلبة، مما أدى إلى تفاقم فجوات الفاقد التعليمي عند الطلبة، الذي أكدته تقارير صدرت عن منظمات دولية ومعاهد أبحاث دولية. لقد عمل مزودو خدمة التعليم في فلسطين على اعتماد نموذج التعلم الهجين، وما تضمنه من تكامل بين التعليم الوجاهي والتعلم عن بعد، من أجل تخفيف تلك الفجوة خلال العام الدراسي الماضي وبالرغم من ذلك، فقد أظهرت نتائج دراسة الأونروا حول وصول الطلبة الى مصادر التعلم عن بعد، بأن أكثر من 25% من الطلبة لم يستطيعوا مطلقاً الوصول إليها، بسبب عدم توفر الأجهزة أو خدمات الإنترنت لديهم، كما أظهرت التقارير المتعددة لضمان الجودة في مدارس وكالة الغوث تأثر تعلم الطلبة، واتساع الفجوة لديهم، بسبب عدم جاهزية البنية التحتية في المدارس، وكذلك محدودية قدرات المعلمين والإدارات المدرسية في إدارة دفة التعلم عن بعد. ولما كان مصطلح فقدان التعلم يشير إلى الخسارة المحددة للمعارف والمهارات، والتعثر في التقدم الأكاديمي، بسبب الانقطاعات في تعليم الطالب. ولأن الانقطاع في تعليم الطلبة كان موجوداً خلال العام الدراسي 20/21، فقد توجب ذلك على المؤسسات التربوية العاملة في فلسطين، وضع خطط العمل الخاصة بتقليل فجوة خسارة التعلم لدى الطلبة، خلال العام الدراسي 22/21، حيث أقرت وزارة التربية والتعليم خطة لعودة أمنة للطلبة للالتحاق بالتعليم المدرسي الوجاهي. أما في برنامج التعليم في وكالة الغوث، فإنه يعتمد خطة واضحة لتقليل فجوة الفاقد التعليمي تقوم على إلى محورين مهمين: الأول، زيادة الوقت المخصص للتعلم، والثاني: التركيز على التقييم البنائي. ولمعالجة المحور الأول، تبني برنامج التعليم أمرين، الأول يتمثل في تقليل المحتوى التعليمي الذي يتعلمه الطالب والوارد في خطة المنهاج الفلسطيني، وذلك عن طريق تحديد خطة دراسية لكل صف، تتضمن مهارات الإتقان البنائية التراكمية الأساسية فقط التي يجب على المعلم تدريسها خلال العام الدراسي 22/21، والثاني: بإضافة وقت تعلم للطلبة زيادة على وقت التعلم في ساعات المدرسة من خلال الحصة المسائية عن بعد، والتعلم أيام السبت. أما المحور الثاني فهو التقييم البنائي الذي يتضمن أن يقوم المعلم باختبار السلوك المدخلي؛ للكشف عن مدى امتلاك المتعلم للمفاهيم والمبادئ والمهارات الضرورية لكل فترة دراسية من فترات العام الدراسي الأربع، وذلك لتحديد المتطلبات السابقة لعملية التعلم الجديدة ومعالجة أي خلل فيها. على أن يتبعه بعد كل فترة زمنية اختبار تحصيلي لقياس التقدم. إن تطبيق هذه الرؤية يواجه تحديات جمة، تتمثل أبرزها حجم الصف الدراسي (عدد الطلبة)، ومشاركة الأهل وانخراطهم، وتحسين البنية التحتية بشكل مستمر. إن هذا يتطلب العمل المستمر على حشد الموارد اللازمة لضمان التطبيق النوعي لخطة العودة إلى المدارس.

تنظم الحملة العربية للتعليم للجميع بالتعاون مع الحملة العالمية للتعليم والصدوق العالمي للتعليم لا ينتظر المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان **الفاقد التعليمي التعليمي بين جائحتي الصراع وكوفيد19** "الواقع والتحديات والحلول"

يوم الأثنين الموافق 20 ديسمبر/كانون أول 2021م



مؤتمر الفاقد التعليمي التعليمي
بين جائحتي الصراع وكوفيد19
الواقع والتحديات والحلول



برعاية



وبمشاركة:



دليل السير الذاتية للفرق البحثية

السير الذاتية للفريق البحثي اليمني:

أ.د. حمود محمد غالب السباني

كبير الباحثين بمركز البحوث والتطوير التربوي- اليمن

السيرة الذاتية: تاريخ ومحل الميلاد: 1960/12/21 السباني – إب – الجمهورية اليمنية.



المؤهلات الأكاديمية: الدبلوم الدولي في التخطيط التربوي والإدارة، المعهد الدولي للتخطيط التربوي، باريس، فرنسا، سبتمبر 2000- مايو 2001. (مدة 9 أشهر). دكتوراه في التخطيط التربوي، تحسين التعليم الثانوي لمقابلة حاجات التنمية الاجتماعية في اليمن، جامعة الجزيرة، السودان، 1999. ماجستير في التربية الدولية المقارنة، جامعة إنديانا، ولاية إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1989- بكالوريوس تربية، تخصص علوم اجتماعية (جغرافية)، كلية التربية، جامعة صنعاء، مايو 1983. تلفون: +967 77128412 البريد الإلكتروني:

alseyani@gmail.com الخلفية العملية: رئيس الفريق الفني لتنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، نوفمبر 2003 – الآن. رئيس الفريق الفني لإعداد الخطة التنفيذية لإستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، GTZ يناير 2002- أكتوبر 2002. عضو الفريق المحوري لإعداد إستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، GTZ يونيو 2001 إلى مايو 2002. رئيس شعبة التحديد التربوي، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1991-2002. رئيس دائرة التخطيط التربوي، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 1985 – 1986. باحث تربوي، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 14 يناير 1984 – الآن. معلم، مدرسة عبد الناصر الثانوية، يوليو 1983 – يناير 1984. البحوث والدراسات وأوراق العمل: البحوث الفردية (9) أبحاث، البحوث بالمشاركة (11)، من أبرز البحوث الفردية: ملاحظات حول تنفيذ اتفاقية تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، المراجعة السنوية المشتركة الثانية، صنعاء، مايو 2006. ملاحظات حول تنفيذ اتفاقية تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، المراجعة السنوية المشتركة الأولى، صنعاء، مايو 2005. الدليل العملي لإعداد الخطط التنفيذية في المحافظات، وزارة التربية والتعليم، مارس 2004. الدليل العملي لتنفيذ الدعم المقدم من صندوق تحفيز التعليم للجميع، وزارة التربية والتعليم، يناير 2004. التخطيط للاحتياجات الأساسية في المجتمعات المحلية، برنامج تطوير المديرية التشاركي، مشروع الأشغال العامة، صنعاء، 22-26 فبراير 2003. الخطة التنفيذية والبرنامج الاستثماري لإستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، GTZ، صنعاء، أكتوبر 2002. تطوير كفايات معلمي التعليم الأساسي في اليمن. المعهد الدولي للتخطيط التربوي، اليونسكو، باريس، مايو 2001. التخطيط المستقبلي لمديرية شهارة- محافظة حجة (سابقاً) سلسلة الخارطة المدرسية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء 1991. تشخيص الواقع التعليمي لمديرية ذي سفال- محافظة إب. سلسلة الخارطة المدرسية، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء 1991. شارك في إعداد البحوث والأوراق التالية: إطار النتائج متوسط المدى 2006 – 2010: 'طار عمل بالسياسات والإستراتيجيات والنتائج لتنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، المراجعة السنوية المشتركة الثانية، صنعاء، مايو 2006. تقييم تحصيل التلاميذ، التقرير العام، مركز البحوث والتطوير التربوي، اليونسكو، صنعاء، 2003. الخطة التنفيذية للتعليم الأساسي، مقترح اليمن لبرنامج التعليم للجميع – السار السريع، وزارة التربية والتعليم، سكرتارية البنك الدولي للمساواة السريع، مارس 2003. لإستراتيجية تطوير التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، GTZ، صنعاء، يوليو 2001- مايو 2002. نحو بناء إستراتيجية وطنية للتعليم الثانوي في اليمن. المؤتمر الأول للتعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، أكتوبر، 2002. نظام التعليم في اليمن ودول الخليج العربي: دراسة مقارنة. المؤتمر الأول للتعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، صنعاء، أكتوبر، 2002. التعليم الأهلي والخاص في اليمن. مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، مايو 2002. التدخين بين طلبة الثانوية. مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، يوليو 2000. واقع التقويم المدرسي. تقرير مقدم للورشة الوطنية الأولى لتطوير التقويم الصفوف (7-9) مشروع تطوير التقويم في وزارة التربية والتعليم، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء 28-30 نوفمبر 1997. كتاب الجغرافيا للصف الثالث الثانوي، قطاع المناهج ومركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، مايو 1995. تقنيات الخارطة المدرسية: ورقة عمل لورشة تقنيات الخارطة المدرسية، مركز التطوير الدولي ومركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء، 2-6 فبراير 1992.

د. يوسف سلمان أحمد الريبي

رئيس شعبة التخطيط والمتابعة بمركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن

السيرة الذاتية:



حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة صنعاء، ماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي - جامعة صنعاء؛ بكالوريوس رياضيات- كلية التربية جامعة صنعاء. ويعمل حالياً رئيساً لشعبة التخطيط بمركز البحوث والتطوير التربوي، ومنسق مشروع نظام التقويم الوطني للتعليم العام في اليمن، ومنسق مركز البحوث لدى وزارة التربية والتعليم لمشروع الاختبارات الدولية (TIMSS)، وعمل منسقاً لبرامج الشراكة العالمية للتعليم باليمن (GPE)، وللمنظمة الألمانية (giz)، وعمل استشاري لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية في الجمهورية اليمنية، وشارك في تنفيذ العديد من الدراسات المتعلقة بالقياس والتقويم في اليمن، منها تقييم صعوبات التعليم لطلبة الصف الرابع في مادة الرياضيات، ودراسة تقييم مستوى القرائية لدى طلبة الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في اليمن. ودراسة تحليل نتائج الثانوية العامة للطلبة للعام الدراسي 2012/2013م، ودراسة التقويم الوطني للحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي في اليمن في ثلاث مواد هي (اللغة العربية، العلوم، والرياضيات)، و آخرها رئيس الفريق الوطني المكلف بإعداد دراسة وطنية بعنوان (تأثيرات الصراع والحرب وكوفيد-19 على التعليم العام في اليمن/ اغسطس 2021م، وشارك في إعداد (18) بحثاً وورقة علمية في مؤتمرات وندوات علمية مختلفة، وكما شارك في العديد من الندوات العلمية واللجان عددها (25) مؤتمر وورشة محلية وعربية ودولية وشارك في تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل كان آخرها رئيس اللجنة التحضيرية والتنظيمية للمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي (النشر العلمي في المجالات والدوريات المحكمة (العوائق والحلول) وهو المنسق العام لهذا المؤتمر الدولي الافتراضي الذي انعقد بعنوان (الفاقد التعليمي-التعلمي بين جائحتي الصراع وكوفيد-19 (الواقع والتحديات والحلول). وقد شارك في العديد من الفعاليات والأنشطة الأخرى لا يتسع المجال لذكرها. وهو عضو في العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أبرزها: الأمين العام للجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية، عضو في الحملة العربية للتعليم للجميع، عضو الحملة العربية للتعليم للجميع، عضو نقابة الباحثين التربويين اليمنيين، عضو الجامعة الدولية للإبداع والسلام والتعايش ومقرها دولة المغرب، عضو المنظمة العلمية اليمنية لتدريس العلوم والرياضيات، عضو نقابة المهين التعليمية في اليمن، عضو أكاديمية السياسات التربوية وأحد مخرجاتها، عضو الائتلاف التربوي اليمني للتعليم.

أ. محمد حميد حسن عمر

باحث ومدرب واستشاري في مجال التربية والتعليم - اليمن

السيرة الذاتية:



ماجستير في التربية -تكنولوجيا التعليم -جامعة صنعاء، طالب في مرحلة الدكتوراه تربية- جامعة صنعاء. قدم مائة وأربعة وستون دورة تدريبية خلال مسيرتي التدريسية - في ست سنوات. حاضرت في خمس جامعات ودرّست ثلاثة مقررات دراسية. شاركت في ثمانية مؤتمرات علمية - حضورياً، في ثلاثة منها متحدث بورقة علمية. قام بعمل ثلاثة أبحاث تربوية وشاركت في اثنين آخرين. لديه خبرة عالية في التعامل مع تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني. لديه مهارات عالية في التواصل والإقناع والحوار والعرض والألقاء. يتحدث اللغة الإنجليزية بشكل جيد. لديه مهارات وخبرات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمشاريع بشكل عام. لديه خبرة كبيرة في التحليل الإحصائي ببرنامج spss ، وحاصل على عشرات الدورات التدريبية.

أ.د. ابراهيم محمد حسن الحوثي
نائب رئيس مركز البحوث والتطوير التربوي - اليمن

البريد الإلكتروني: alhouthy@gmail.com : 733707435



السيرة الذاتية:

دكتوراه فلسفة – إدارة وإشراف تربوي- كلية التربية- جامعة فلوريدا الحكومية 1986م الولايات المتحدة الأمريكية. شهادة في تطوير الموارد البشرية – كلية التربية – جامعة فلوريدا الحكومية 1986 - ماجستير تربوية – إدارة وإشراف تربوي – جامعة متشجن- آن اربور 1983م الولايات المتحدة الأمريكية. ليسانس آداب – جغرافيا – كلية الآداب- جامعة قاربونس 6 يوليو 1974م- ليبيا. المشاركة في أكثر من (50) ورشة ومؤتمر محلي وعربي ودولي، علمية وفي مجال التدريب: المشاركة في العديد من الدورات التدريبية عددها (9) دورات أبرزها - دبلوم الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب ICDL، مركز سيد ز للتدريب والاستشارات 2009/2/14 - 2009/5/17م. ودورة البرنامج الإحصائي Spss، مركز سيد ز للتدريب والاستشارات 2009/7/21 - 2009/8/1م. شارك في تنفيذ حوالي (47) دراسة وبحث علمي. الخبرة العملية: تقد العديد من المناصب أبرزها: من عام 2002- حتى الآن: نائب مدير مركز البحوث والتطوير التربوي، عمل رئيس دائرة البحوث التربوية ومدير مساعد لمركز البحوث والتطوير التربوي، ورئيس وحدة بحوث المعلم – مركز البحوث والتطوير التربوي ومدير عام الإدارة العامة لإعداد وتدريب المعلمين_ وزارة التربية والتعليم، ومديرا دارة التعليم العام ومديراً مساعداً لمدير الإدارة العامة للتعليم. وزارة التربية والتعليم، والمدير العام المساعد للإدارة العامة للبعثات. وزارة التربية والتعليم، والمدير المساعد لمكتب التربية والتعليم بلواء صنعاء، ومدير إدارة الشؤون التعليمية- الإدارة العامة للتربية والتعليم بلواء صنعاء، وعضو فريق السياسات والتخطيط لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي. ومنسق برنامج اختبار الكفايات الأساسية للمعلمين في اليمن – مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، مندوب اليمن في اجتماعات مسؤولي مراكز وأجهزة البحث التربوي بوزارات التربية والتعليم بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. منسق لمشروع تطوير مناهج العلوم والرياضيات للدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج.

د. خليل محمد الخطيب – عضو الفريق البحثي

أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد بجامعة صنعاء - اليمن

السيرة الذاتية:



د/ خليل محمد مطهر الخطيب. - الجنسية: يمني. من مواليد 1978م، أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد – جامعة صنعاء – اليمن. الوكيل المساعد لقطاع البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي – اليمن. مؤسس ورئيس الجمعية العلمية اليمنية للإدارة التعليمية – اليمن، عضو اللجنة العليا لجائزة المسؤولية الاجتماعية في اليمن. حاصل على بكالوريوس دراسات انجليزية عام 2000م ، وماجستير إدارة وتخطيط تربوي عام 2009. ودكتوراه في إدارة التعليم العالي من جامعة القاهرة 2015م. حاصل على بعض الجوائز العلمية وعددا من شهادات التكريم العربية والدولية. حاصل على عدد من الدورات والبرامج التدريبية في عدد من المجالات الإنسانية والاجتماعية. حاصل على عضوية عدد من الجمعيات العلمية وعضو محكم لعدد من المجلات العلمية العربية والدولية. مستشارا علميا لعدد من الجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني. المنسق العام للكراسي البحثية التي تشرف عليها كل من اليونيسكو – الالكسو في اليمن. شارك في عشرات من الأنشطة العلمية كالمؤتمرات والندوات وورش العمل وترأس بعضها منها عربيا ودوليا. رئيس مؤتمر النشر العلمي – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا 2021. رئيس مؤتمر الهجرة واللجئين بالمنطقة العربية – (لبنان – اليمن). 2021. نائب رئيس مؤتمر الفاقد التعليمي – التعليم الذي تنظمه الحملة العالمية للتعليم. 2021، له من الإصدارات والدراسات والأبحاث المنشورة ما يزيد عن 30 مؤلفا وبحثا منشورا. مهتم بتطوير التعليم والإدارة التعليمية والبحث العلمي والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في اليمن والشرق الأوسط والبلدان العربية والتنمية حول العالم.

السير الذاتية للفريق البحثي الفلسطيني:

أ.د. مجدي علي سعد زامل

عميد كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:

يشغل حالياً عميداً لكلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة، بالإضافة إلى التدريس، وعمل معلماً في المدارس وفي الجامعات، ومستشاراً مع اليونيسكو/ رام الله، وشارك أ.د. زامل في العديد من المؤتمرات، والنشر في المجالات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية. له أكثر من (32) بحثاً في عدة مواضيع تربوية، وله كتب وأدلة عدة منشورة. كتابه الأخير بعنوان (قضايا معاصرة في التربية) صدر عام 2020م. وشارك في تأليف المناهج المدرسية في عام 2000.

وعلى مدار العقدين الماضيين، تمكن من بناء خبرات غنية في مجالات: التدريب وإدارة المشاريع، والسياسات التربوية، والتعليم العام، والتعليم العالي، وتأليف الكتب المدرسية والجامعية، والتصميم التعليمي، والتعلم الإلكتروني والمدمج في فلسطين. وقدم أوراقاً في أكثر من (18) مؤتمراً علمياً تربوياً، ونشر أكثر من (20) مقالاً، وعمل متحدثاً رئيساً في مؤتمرات وندوات علمية، ورئيساً وعضواً لهيئات تحرير في مجلات علمية محكمة. للأستاذ الدكتور زامل، مساهمات مجتمعية وتعليمية وبحثية على مستوى: إدارة المشاريع، والإشراف التربوي، والسياسات التربوية، والبحث، وإعداد المعلمين، والتعليم الإلكتروني، والتصميم التعليمي. ومن اهتماماته البحثية: التعلم النشط، الطفولة المبكرة، التصميم التعليمي، التعلم الإلكتروني والمدمج، والإشراف التربوي، ومهارات التفكير، ومهارات التواصل، واستراتيجيات التعلم والتعليم الحديثة، والتعلم المفتوح.



أ.د. محمد أحمد حسن شاهين

مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة - فلسطين

السيرة الذاتية:

الأستاذ الدكتور محمد أحمد شاهين حاصل على شهادة الدكتوراه في فلسفة التربية تخصص إرشاد نفسي وتربوي. عمل في عدة جامعات عربية وفلسطينية، وهو منذ العام 1997م يعمل في جامعة القدس المفتوحة كعضو هيئة تدريس في كلية العلوم التربوية، ومكلف مساعداً لرئيس الجامعة لشؤون الطلبة وأميناً لسر مجلس الجامعة، إضافة إلى مهامه منسقاً لبرنامجي الدكتوراه والماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي في الجامعة. للدكتور شاهين (5) كتب منشورة، منها ثلاثة منفردة، كما أنجز أكثر من (60) بحث منشور في مجلات علمية محكمة، و(15) بحثاً مقدمة في مؤتمرات علمية، سواء أكانت محلية أم عالمية، وعشرات الأوراق العلمية مقدمة في مؤتمرات عامة، وعشرات المقالات التربوية في مجلات عربية، تركز في معظمها على الجوانب الإرشادية وبخاصة التربوية منها في الواقع الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى إشرافه على عشرات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، ومناقشة العشرات أيضاً. يعد الدكتور شاهين ناشطاً مجتمعياً من خلال عضوية في الهيئات الإدارية واللجان والمجالس للعديد من المؤسسات الأهلية والتطوعية، كرئيس مجلس إدارة جمعية المصادر للطفولة المبكرة، وعضوية مجلس إدارة جمعية حماية المستهلك، ومؤسسة إلهام فلسطين، والملتقى التربوي، ...، وعضواً في لجنة اختيار معلم فلسطين الأول، إضافة إلى نشاطه على الصعيد الوطني والمسؤوليات العامة في الواقع الفلسطيني.



د. نبيل أمين حسن المغربي

مساعد عميد كلية العلوم التربوية/ جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:



د. نبيل أمين حسن المغربي يحمل درجة الدكتوراه، أستاذ مشارك في علم النفس التربوي يعمل منذ سنة (2019) مساعداً لعميد كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة، ومنذ سنة (2006) وحتى سنة (2019) عمل عضوية تدرّس متفرغ للعديد من المقررات التربوية، له أكثر من عشرين بحثاً محكماً منشوراً في مجلات علمية ومقدمة مؤتمرات علمية محكمة، أشرف وناقش أكثر من خمس وعشرين رسالة ماجستير، شارك في إعداد مواد تدريجية والتدريب في مشاريع تربوية وطنية كمشروع شبكة المدارس النموذجية ومشروع تأهيل وتدريب المعلمين مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

أ.لميس باسم محمد شلش

موظفة في كلية العلوم التربوية / جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:



Lamees Shalash is an employee at Educational Sciences Faculty at Al-Quds Open University. Her degrees include a B.A. in Computer Science and a M.A in Methods of Teaching Mathematics from Birzeit University. Her experiences include working collaboratively with multiple subject matter experts (SMEs) to effectively translate concepts into user-friendly, professional learning courses. Mrs. Shalash developed educational and training courses on various subjects such as Mathematics, Statistics and Programming. She gained Training of Trainers (TOT) certificate and she conducts many online courses during her work. Her research focused on effective teaching methods and learning strategies for the enhancement of competencies of the students to cope with the 21st century developments, and Curriculum Planning/Development.

د. كفاح (محمد علي) احمد حسن

رئيس قسم مصادر التعلم وتكنولوجيا التعليم / جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:

د. كفاح (محمد علي) احمد حسن يحمل درجة الدكتوراه في التربية من جامعة ترير في المانيا (1999)، أستاذ مساعد في كلية العلوم التربوية ويعمل منذ سنة (2019) رئيس قسم مصادر التعلم وتكنولوجيا التعليم / جامعة القدس المفتوحة وهو عضو في مجلس كلية العلوم التربوية في جمعة القدس المفتوحة ويعمل ومنذ سنة (2000) عضو هيئة تدريس متفرغ في في جامعة القدس المفتوحة كلية العلوم التربوية ويشرف على العديد من المقررات التربوية ، له عدد من الابحاث المحكمة ومنشورة في مجلات علمية وبعض الابحاث المقدمة لمؤتمرات علمية محكمة. ناقش عدد من رسالة الماجستير، عمل منسق مناطق الضفة الشمالية لبرنامج التنمية الإجتماعية والأسرية شارك في إعداد مواد وخطط تدريسية في قسم مصادر التعلم وتكنولوجيا التعليم مقرر بيانات التعلم الافتراضي ومقرر تصميم بيانات التعلم الفعالة .



د. هشام عمر أحمد جلمبو

عضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:

دكتور هشام عمر أحمد جلمبو ، أعمل عضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة بكلية العلوم التربوية تخصص مناهج وطرق تدريس العلوم ، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2008) ، ناقشت العديد من رسائل الماجستير تخصص مناهج وطرق تدريس العلوم، لي العديد من الأبحاث المحلية والدولية، أعمل منسقا للتربية العملية في فروع قطاع غزة وعضو مجلس كلية في كلية العلوم التربوية.



د. منى عبد القادر سعيد بلبيسي

عضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:

د. منى عبد القادر بلبيسي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي من جامعة أم درمان الإسلامية (2000)، أستاذ مساعد في كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة منذ (2002) وحتى تاريخه، هي عضو في مجلس قسم تخصص الإرشاد والصحة النفسية، وعضو في لجنة برنامج ماجستير الإرشاد النفسي والتربوي، أشرفت وناقشت بعض رسائل الماجستير لها العديد من الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة داخل فلسطين وخارجها وكذلك العديد من المشاركات البحثية المنشورة في المؤتمرات العلمية ، وهي عضو في نقابة الأخصائيين النفسيين الفلسطينيين، سابقا عملت مدرّسة في كلية الخوارزمي/عمان-الأردن في الفترة (1996-1991) ثم في فلسطين عملت مرشدة تربوية في العديد من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الفترة (1999-1996) ثم عملت مديرة مدرسة في الفترة (2002-1999) .



د. خالد عبد الجليل عيشة دويكات

عضو هيئة تدريس / جامعة القدس المفتوحة/ نابلس - فلسطين

السيرة الذاتية:

Dr.Khaled A. Dweikat is an Associate Professor of English language curriculum & Instruction at Al-Quds Open University (QOU)in Palestine. He has been working for QOU since 1999. Three years ago, Dweikat became the Chair of Practicum courses and Graduation Projects. In addition to being a full-time academic member at QOU, he has worked as a part-time lecturer at An-Najah National University in Nablus /Palestine. Dweikat has published 25 research papers in the fields of English language teaching, teacher education, blended learning, m-learning and practicum training. Furthermore, between 1999- 2020, he participated in more than 30 conferences locally , regionally and internationally. During his work at QOU, Dweikat participated in many international projects led by outside partners and sponsors including the World Bank, Erasmus+ , Cyprus University and Belgium, British Council , AMIDEAST...etc. Dweikat was a member of the scientific committee of several conferences held in Palestine.He also participated in many training programs and workshops held in UK, Germany and Turkey within a project funded by the Erasmus + in 2020. His academic interest areas are social learning networks, educational multimedia, open and distance learning, online learning and special educational technology. He has journal articles published in international indexes, papers submitted to international meetings.



أ.إسماعيل محمد يوسف الأفندي

محاضر في جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

السيرة الذاتية:

الأستاذ إسماعيل الأفندي يحمل درجة الماجستير في الإدارة التربوية. يعمل محاضر متفرغ في جامعة القدس المفتوحة في كلية العلوم التربوية منذ العام 2010. عمل في جامعة القدس المفتوحة منذ العام 1991- 2010 كموظف إداري. له مشاركات في أوراق علمية في عدة مؤتمرات علمية محكمة محلية وعربية وأبحاث منشورة في مجلات علمية محكمة. عضو في مجلس كلية العلوم التربوية في جامعة القدس المفتوحة ويعمل منسقاً للتربية العملية في فروع الوسط والجنوب منذ العام 2018 حتى تاريخه.



السير الذاتية للفريق البحثي العراقي:

أ.د. اسراء علاء الدين نوري احمد

دكتوراه نظم سياسية وسياسات عامة - العراق

السير الذاتية:



الوظيفة السابقة: باحثة في مركز النهرين للدراسات القانونية والسياسية/ جامعة النهرين/ للسنوات 2006 – 2010.

مقررة قسم النظم السياسية والسياسات العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ منذ 7/ 9/ 2020 الى ايار 2021

الوظيفة الحالية: استاذة جامعية وتدرسية في قسم النظم السياسية والسياسات العامة/ كلية العلوم السياسية/

جامعة النهرين. رقم الهاتف: 0096475026290684 البريد الالكتروني: dr.israaallaa@yahoo.com

الشهادات العلمية: دكتوراه نظم سياسية وسياسات عامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين 2008 وبتقدير جيد جداً ماجستير نظم سياسية وسياسات عامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين 2005، وبتقدير جيد جداً - بكالوريوس علوم سياسية / جامعة النهرين 2002، وبتقدير جيد جداً - النشاطات: المشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية. نشر العديد من البحوث متعلقة بالقضايا العراقية والعربية. تدريس العديد من المواد في الدراسات الأولية والعليا متعلقة بالسياسات العامة والانظمة السياسية والادارة بأنواعها. الاشراف على العديد من رسائل الماجستير واطراح الدكتوراه - المشتركة في العديد من لجان المناقشة في جامعات العراق المختلفة - المشاركة في العديد من اللجان العلمية واللجان التحضيرية لمؤتمرات وندوات في داخل وخارج العراق. رئيسة منتدى المرأة والطفل / اكااديمية اثناء المعرفة - عضوة في الهيئة الإدارية للجمعية العراقية للتنمية البشرية والسياسات العامة. عضوة المجلس الاستشاري لجمعية الميزان لتنمية وحقوق الانسان في العراق. - مقررة اللجنة القانونية والسياسية في اتحاد النخب والاكاديميين العراقيين. عضوة هيئة تحرير جريدة اثناء المعرفة التابعة لأكاديمية اثناء المعرفة. - عضوة في اتحاد نقابات المدربين العرب، عضوة في الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق. عضوة في النقابة العامة للمدربين العراقيين. عضوة في مؤسسة العراقية للثقافة والتنمية. عضوة في معهد المرأة الدولي للعلوم والآداب والفنون/ الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. عضو في نظام تحكيم الرسائل والاطارح وأدوات البحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب. عضوة في مؤسسة مجتمع المدربين المبدعين. الحصول على وسام الابداع العلمي من قبل اللجنة العلمية لاتحاد نقابات المدربين العرب. الحصول على وسام الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب عن الشخصية الاكاديمية المميزة لعام 2020. الحصول على العديد من كتب الشكر والتقدير والشهادات التقديرية.

د. حقي حمدي خلف جسام العزاوي

The fourth name and title: Hakki Hamdi Khalaf Jassam Al-Azzawi.



التولد ومسقط الرأس 1978 – بغداد العراق. الاختصاص: العام أصول الدين ، الدقيق علوم القرآن تفسير. اللقب العلمي: أستاذ مساعد دكتور. الشهادات الحاصل عليها : بكالوريوس /الجامعة الاسلامية/كلية الآداب قسم علوم القرآن ، ماجستير/الجامعة العراقية/كلية أصول الدين/قسم علوم القرآن ، دكتوراه/جامعة بغداد/كلية العلوم الإسلامية قسم أصول الدين تخصص تفسير ، لقب استاذ مساعد دكتور من الجامعة المستنصرية في 2021 الشهادات الأخرى : حافظ للقرآن الكريم برواية حفص عن عاصم- شهادة المجلس العلمي للإمامة والخطابة - شهادة طرائق تدريس- شهادة سلامة اللغة- شهادة (TOT)- شهادة خبير قضائي

القسمات الشرعية – شهادة خبير دولي في التدريب- خبير لغوي وعلمي في رسائل الماجستير والدكتوراه- نشر عدد من البحوث العلمية والتربوية في مجالات محلية ودولية – شارك في عدة مؤتمرات. المهارات الأخرى : ماهر في استخدام برامج المايكروسوفت والورد والأكسل والبوربوينت تدريس التربية الإسلامية وتدریس اللغة العربية ، و متمكن من اللغة الإنكليزية ويتكلم الإنكليزية بطلاقة . إلقاء المحاضرات والدروس في الجامعات والمؤتمرات والندوات، وعضو في مؤتمرات محلية ودولية. قائد تدريبي في عدة دورات علمية وتربوية. عضو تحكيم ومساعد تحرير في عدة مجلات علمية وعربية ومحلية. الجيميل ورقم الموبايل: 07705351399/ohaki94@gmail.com

د. إنصاف كامل منصور سلمان الطالقاني



تاريخ ومكان الولادة: 1971-7-23 بغداد الجنسية: عراقية الحالة الاجتماعية: متزوجة - العنوان: بغداد / الكرخ هاتف: 07823183703 - البريد الإلكتروني: ansaf40kamel@gmail.com دكتوراه فلسفة في التربية/جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات - الاختصاص العام: علوم تربوية ونفسية (رياض أطفال) - الاختصاص الدقيق: طرائق التدريس في رياض الأطفال - تاريخ الحصول على شهادة الدكتوراه: 31-10-2017 - اللقب العلمي: مدرس دكتور - الوظيفة الحالية: -باحث علمي متفرغ في شعبة البحوث والدراسات ومدرّب معتمد في قسم الاعداد والتدريب /المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية/ وزارة التربية- مستشارة تدريب ومدرّبة معتمدة في اعداد المدربين (TOT) من نقابة المدربين العراقيين / اتحاد نقابات المدربين العرب / البورد الالماني / مؤسسة العراق للثقافة والتنمية / منظمة الاعتماد الدولي / مركز التنمية للدراسات والتدريب /رئاسة الوزراء في التعايش السلمي والمجتمعي/شركة تجهيز اللبناية في السلم وتعايش / الهيئة العليا لحقوق الانسان -عضو اللجنة العلمية الدائمة في شعبة البحوث والدراسات في قسم الاعداد والتدريب /المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية/عضو متطوع برنامج التعايش السلمي التابع لرئاسة مجلس الوزراء /عضوالاتحاد الدولي للتنمية وحقوق الانسان - عضو نقابة المدربين العراقيين / عضو منظمة الصداقة الدولية /عضو منظمة نحو عراق تربوي / عضو منصفة ايفاد / عضو اكااديمية بدن / عضو منصفة اريد / عضو منصفة ريكا - الدورات التدريبية والشهادات: حاصلة على العديد من شهادات المشاركة في دورات التدريبية المختلفة الاختصاصات -- التكرّم بأكثر من وسام ودرع وكتب شكر للمشاركة في لقاء المحاضرات التدريبية في وزارة التربية ونقابة المدربين العراقيين والتعليم المستمر في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية - كتب الشكر: حاصلة على اكثر من 30 كتاب شكر من جهات حكومية واكاديمية - البحوث والمؤتمرات: المشاركة بالبحوث في العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والدولية - البحوث المنجزة: 10 بحوث مفردة من عام 2018- 2020 (7 بحوث منشورة و3 بحوث مقبولة للنشر) - المهارات: - اللغة العربية والانكليزية /العمل على برنامج مايكروسوفت اوفيس (الوورد ،الاكسل والبوربوينت) و الحقيبة الاحصائية spss.

د. شيماء حارث محمد



اللقب العلمي: استاذ مساعد - تاريخ الحصول عليه: 2014 - التخصص: تصميم صناعي الشهادة: دكتوراه - تاريخ الحصول عليها: 2005- الجهة المانحة: جامعة بغداد /كلية الفنون الجميلة - مكان العمل: جامعة بغداد /كلية التربية للبنات- عدد سنوات الخدمة: 34 سنة 9 منها على ملاك وزارة التربية من عام 1987 وحتى عام 1995 ومن عام 1995 وحتى الآن على ملاك وزارة التعليم العالي منها 2 سنة تنسيب في جامعة صلاح الدين /إقليم كردستان من 2008 الى 2010 - القيام بإعداد ونشر عدد من البحوث في مجلات عربية ومحلية فضلا عن المشاركة بعدد من المؤتمرات العالمية والمحلية وكذلك الإشراف على رسائل الماجستير والقيام بمناقشة عدد من طالبات الماجستير والدكتوراه.

د.آمال وهاب عبد الله صالح العنبي

تاريخ الولادة: بغداد 1979. -التخصص العام: العلوم السياسية . التخصص الدقيق: النظم السياسية والسياسات العامة. الرتبة العلمية: أستاذ مساعد. العنوان الحالي: العراق- محافظة كركوك- الهاتف المحمول: 07714016669 - البريد الإلكتروني: amalabdallh7979@jamil.com



ثانياً: النشاطات والخبرة العملية: نشر العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية ومشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات النقاشية بشأن العلوم السياسية. محاضرة في كلية الآداب قسم علم النفس الجامعة المستنصرية(2004-2006) - مقرر قسم الفكر السياسي كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية (2006-2010) -الأشراف على وحدة التنسيق والمعلومات (2006-2010)- - عضو في لجنة القسم العلمي لكلية القانون والعلوم السياسية جامعة كركوك (2011-2018) - عضو في لجنة الأشراف على الانتخابات الطلابية لعام 2009 - المساهمة في تأسيس وفتح قسم العلوم السياسية في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة كركوك (2012-2013) - - عضو في لجنة مراقبة الامتحانات في الدراسات الأولية والعليا(2006-2018) - عضو في لجنة الإرشاد التربوي - الأشراف على حضور طلبية القانون لتلقي محاضرات علمية من جامعة بيلكنت التركية لعام 2010 - عضو في لجنة حقوق الإنسان لعام 2018 - عضو لجنة مناقشة بحوث التخرج (2006-2018) - عضو في لجنة انجاز الأعمال لعام 2018 - عضو في لجنة إدخال بيانات النظام الإحصائي لمعلومات التعليم العالي الدراسة الصباحية لعام 2018 - عضو في لجنة خبراء قسم العلوم السياسية في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة كركوك- - عضو لجنة امتحانيه (2006-2018) - المساهمة والتعاون مع وحدة التعليم المستمر في ألقاء محاضرات علمية - المساهمة في عقد ومشاركة العديد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات المحلية والدولية.

د. هالة صلاح ياسين الحديثي

اولاً: الاسم الرباعي واللقب: هالة صلاح ياسين داؤد - ثانياً: المرتبة العلمية: أستاذ مشارك في القانون المدني ، تاريخ الحصول على اللقب 3/4 /2009 - ثالثاً: الشهادات الدراسية التي حصل عليها - بكوريوس هندسة مدني 1992/ جامعة الموصل - العراق- بكالوريوس قانون 1998 - كلية القانون /جامعة الموصل - العراق - ماجستير قانون خاص 2000- كلية القانون / جامعة الموصل - العراق - دكتوراه قانون خاص 2004- كلية القانون / جامعة الموصل - العراق- رابعاً: الخدمة الجامعية تاريخ أول تعيين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 11/1/1994: خامساً: لدى الباحث العديد من البحوث المنشورة في المجالات العلمية والمواقع الالكترونية والكتب المؤلفة - سادساً: حاصلة على العديد من الشهادات التقديرية وشهادات المشاركة بمؤتمرات وندوات علمية - سابعاً -: استاذ زائر بجامعة السلطان قابوس 2017 - ثامناً: الايميل dr.hala.alhadithi@gmail.com - تاسعاً : الهاتف 009647730997060



د. حيدر تركي موسى الموسوي

عنوان السكن:- بابل- الحلة- موبايل 07801932567- المؤهل العلمي واللقب :- دكتوراه مدرس /هندسة وراثية وتقنيات احيائية- البريد الإلكتروني:- dr.haider.almusawi@biotech.uoqasim.edu.iq السيرة العلمية: رئيس قسم الهندسة الوراثية في كلية التقانات الاحيائية/ جامعة القاسم الخضراء التدريس في مجال الدراسات الاولية والدراسات العليا في اختصاص الهندسة الوراثية والتقنيات الاحيائية - الاشراف على بحوث التخرج للصفوف المنتهية والدراسات العليا في كلية التقانات الاحيائية - لقاء العديد من المحاضرات في الجامعات العراقية. لقاء العديد من المحاضرات في بعض وزارات الدولة. المشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية التي اقيمت في جامعة القاسم الخضراء وبقية الجامعات العراقية وبعض الوزارات. المشاركة في العديد من الدورات داخل وخارج العراق وبمختلف الاختصاصات. نشر العديد من البحوث والمقالات في المجالات العلمية العالمية الرصينة ذات معامل التأثير في مستوعبات سكوبس والمجلات العراقية. حاصل على العديد من الشهادات التقديرية من وزارة التعليم العالي وبعض الوزارات منها وزارة الداخلية والدفاع والصحة. حاصل على العديد من كتب الشكر والتقدير من رئاسة جامعة القاسم الخضراء ورئاسات بعض الجامعات العراقية وبعض وزارات الدولة. عضو ومحاضر في العديد من منظمات المجتمع المدني.



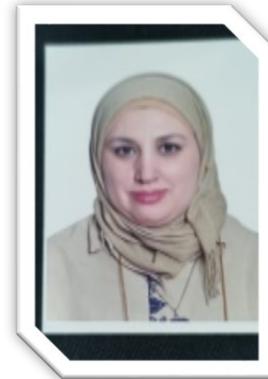
د. مهدي هاشم محمد المعموري

❖ تدريسي في جامعة واسط كلية التربية الأساسية قسم التاريخ. اللقب العلمي: مدرس دكتور- التخصص العام تاريخ الحديث والمعاصر... الدقيق تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر- ممثل جامعة واسط للجنة التعايش والسلم المجتمعي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. منسق جامعة واسط لمنتدى الشرق الأوسط في طوكيو. صاحب مقترح تأسيس مركز الدراسات الإستراتيجية لمحافظة واسط. عضو مجلس إدارة المنتدى العالمي للمرأة والطفل بإشراف الشبكة العراقية السويدية لجامعة لوند السويدية. كلفت في إدارة العديد من الشعب العلمية والادارية. المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية والثقافية داخل وخارج البلد. حاصل على العديد من كتب الشكر والشهادات التقديرية والدروع.



د. ندى فاروق عبود

التحصيل الدراسي: دكتوراه -الاختصاص: تربة وموارد مائية تصنيف ترب، تحسس نائي - الدرجة العلمية : مدرس دكتور- تدريسية في كلية التحسس النائي والجيوفيزياء /قسم التحسس النائي - الجامعة: الكرخ للعلوم المناصب التي شغلتها : مدير الشؤون العلمية للجامعة 2017 - رئيس قسم التحسس النائي 2018 ,مسؤول اللجنة المركزية للإرشاد التربوي بالجامعة 2018 والى حد الان , مسؤول شعبة الارشاد التربوي للأقسام الداخلية بالجامعة من 2019 والى الان - لنا بحوث عديدة في مجال التحسس النائي والتربة . الايميل الرسمي: nada.farooq@kus.edu.iq - رقم الهاتف: 009647901410926



د. سناء صالح عبد علي

تدريسية في قسم الانثروبولوجيا والاجتماع بكلية الآداب في الجامعة المستنصرية - تخصص انثروبولوجي، وناشطة في مجال حقوق الإنسان والنشاط المجتمعي- عنوان رسالة الماجستير: المكانة الاجتماعية للمرأة في مجتمع مخلي- دراسة انثروبولوجية في بغداد- منطقة الفضيلية انموذجا. عنوان اطروحة الدكتوراه: السياق الثقافي للأنماط السلوك لتوجهات التنمية المستدامة في المجتمع العراقي-دراسة أنثروبولوجية عن انعكاس التنمية على تخفيف العنف المجتمعي- دراسة ميدانية في بغداد. بكالوريوس هندسة زراعية / جامعة بغداد/ قسم البستنة (2000-2001) - بكالوريوس انثروبولوجي / الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب.(2006-2007). - ماجستير انثروبولوجي / تخصص انثروبولوجيا اجتماعية / جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم الاجتماع. (2013) - دكتوراه انثروبولوجي (تخصص انثروبولوجيا العنف)/ جامعة بغداد/ قسم الاجتماع (مرحلة البحث).-عضو جمعية المهندسين الزراعيين منذ2001. -عضو جمعية المصورين العراقيين منذ 2002. - طالبة لغة فرنسية في المركز الثقافي الفرنسي للفترة (2002-2011). -طالبة لغة انكليزية في معهد اللغات باللجنة العليا لتكوير التعليم في العراق للفترة (2014-2019). - عضو الهيئة الطبية الدولية / برنامج الإنسجام المجتمعي / منطقة بغداد الجديدة في (2014-2015). قائد فريق استطلاع ومقايسة الرأي في المركز العراقي للبحوث والدراسات في بغداد وتكرت. الايميل الشخصي والجامعي: sanaasaleh78@gmail.com - sanaasaleh@uomustansiriyah.edu.iq



د. انتصار حسن عبدالله محميد

Dr . Intesar hassen abdalaha mohameed



مكان العمل: العراق / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة التقنية الوسطى / معهد الإدارة
القني . تاريخ اول تعيين في دوائر الدولة: 5 / 3 / 1989 الشهادات الحاصل عليها : دكتوراه قانون عام
/ جامعه بغداد 2011، ماجستير قانون عام / الجامعة المستنصرية 2009 بكالوريوس قانون /
جامعه بغداد 1995 دبلوم اداره قانونية / معهد الإدارة التقني 1988.

اللقب العلمي : مدرس في 16 / 3 / 2015 مدرس مساعد في 11 / 3 / 2002 . مدرب فني في 6 / 3 / 2002 ، المناصب
المستلمة : حاليا – معاون عميد معهد الإدارة التقني . رئيس قسم الإدارة القانونية في معهد الإدارة التقني . مدير قسم
الشؤون القانونية في الجامعة القنيه الوسطى من 2014 لغاية 2021 . مدير الشعبة القانونية في هيئة التعليم التقني
من 2008 لغاية 2014 مدير قسم الشؤون القانونية والإدارية في هيئة التعليم التقني . نشرت العديد من البحوث منها:
1-عضو في نقابه الحقوقيين العراقية . 2-القاء محاضرات في العديد من الدورات التدريبية لدوائر الدولة منها وزارة
العدل والكهرباء وأخرى وكذلك الورش . 3- عضو في العديد من اللجان التحقيقية والإدارية . 4- الممثل القانوني
لهيئة التعليم التقني من العام 1996 ولغاية 2004
5- الممثل القانوني للجامعة التقنية الوسطى من العام 2014 لغاية الان 5-عملت في المكاتب الاستشارية لهيئة التعليم
التقني والجامعة التقنية الوسطى . 6- تكرمت لعدده مرات منها تكريم الأستاذ المتميز للعام 2019 . 7- مساهمات عده
في خدمه المجتمع . عدد كتب الشكر لغايه 1 / 9 / 2021 هو 76 كتاب من الهيئة والجامعة والوزارة والمعهد

المدرس المساعد ايمان حاي ف محمد كاظم



المدينة: العراق/ الديوانية - اعمل في جامعة القادسية / كلية التربية - مديرة قانونية كلية التربية جامعة
القادسية - الشهادات: حاصلة على بكالوريوس قانون لعام 2010/2011 وكان تسلسلي الاول على الدرجة
بمعدل 89.8 - حاصلة على ماجستير في القانون العام / القانون الاداري لعام 2018 عملت في رئاسة
الجامعة منذ عام 2013 – لغاية عام 2015 كمعاون قانوني , ثم بعد اكمال الماجستير تسنمت منصب رئيس
شعبة العقود والكفالات في قسم الشؤون القانونية برئاسة الجامعة لغاية عام 2019 - درست مادتي
حقوق الانسان والديمقراطية في عدد من الكليات في الجامعة - لي عدد من البحوث المنشورة والمقبولة للنشر - الفت كتابا
بعنوان النظام الانضباطي لأساتذة الجامعات الاهلية في العراق - دراسة مقارنة - شاركت بالعديد من الندوات وورش العمل
- حاصلة على شهادات في عدد من الدورات ومنها طرائق التدريس وكفاءة الحاسبات واللغة العربية والتقنيات العلمية .

المدرس مساعد زينب صبري محمد الخزاعي



تدرسية في كلية القانون جامعة القادسية / ماجستير قانون عام والاختصاص الدقيق قانون اداري
عضو اكاديمية اثناء المعرفة وعضو في معهد المرأة الدولي، لدي مشاركات عديدة بمؤتمرات دولية ومحلية
وحاصلة على اوسمة دولية في المحافل العلمية قمت بإعداد ثمان بحوث ودراسات منجزة ومنشورة في حقل
الاختصاص.

السيرة الذاتية للفريق الليبي المشارك في تنفيذ الدراسة:

د. ناجية سليمان عبدالله سليمان

عضو هيئة تدريس - ليبيا



السيرة الذاتية:

د. ناجية سليمان عبدالله سليمان، استاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية بكلية الاقتصاد العجيلات جامعة الزاوية - ليبيا، متحصلة على الدكتوراه من الاكاديمية الليبية طرابلس عام 2018، ورئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون الصادرة عن المركز الديمقراطي، ومدير تحرير مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية الصادرة عن المركز الليبي للبحوث الاقتصادية-ليبيا، ورئيس قسم التوثيق والمعلومات بذات المركز، رئيس لجنة علمية لعدد المؤتمرات ومنسق عام، ومعد للعديد من الندوات وحلقات النقاش. نشرت عدد من الابحاث المنشورة بمجلات محلية، مع عدد اثنين من الكتب في الدراسات الاستراتيجية.

أ.ربيعة ضومحمد الجريبي

الوظيفة الحالية: عضو هيئة تدريس - ليبيا



السيرة الذاتية:

ربيعة ضومحمد الجريبي استاذة بجامعة صبراتة فرع الجميل قسم الجغرافيا ، تخصص جغرافيا بشرية تخصص دقيق تخطيط خدمات تعليمية ، متحصلة على لسانس أداب جامعة طرابلس قسم الجغرافي عام 1994 ، وماجستير الاكاديمية الليبية طرابلس عام 2013 ، دبلوم دكتوراه جغرافي بشرية جامعة طرابلس عام 2018 عملت متعاون لمدة احدى عشر فصل دراسي بجامعة طرابلس قسم معلم فصل فرع جنزور ، شغلت وظيفة معلم جغرافيا للتعليم الأساسي مدرسة عين شمس ومدخل بيانات بنفس المدرسة ، مدربة بالمركز العام لتدريب وتطوير التعليم طرابلس ، عضو في لجنة التعليم عن بعد بوزارة التعليم الليبية ، شاركت في اعطاء الدروس التعليمية عبر القناة التعليمية الليبية ، مدرس عن بعد بالبوابة الليبية للتعليم عن بعد للصف الثالث ثانوي القسم الادبي مادة الجغرافيا ، نشرت بحث بمجلة الجمعية الليبية لإستراتيجيات التعلم والمشاركة به في المؤتمر العلمي بإشراف الجمعية هذا العام في مجال دور تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة ، المشاركة ببحث في المؤتمر العلمي الأول للوسيلة التعليمية بورقة بحثية بخصوص دور الوسيلة التعليمية في التعلم ، حضور العديد من الدورات المتخصصة في مجال التعليم عن بعد التي يقيمها المركز العام للتدريب وتطوير التعليم ، حضور ورشات عمل عن التعلم النشط والاختبارات الالكترونية المساهمة في اعطاء الدورات التدريبية عن التعلم النشط لشريحة المعلمين .

د. منيرة عبد الحميد محمد بلق

عضة هيئة تدريس بجامعة الزاوية - ليبيا

السيرة الذاتية:



. Munira Abdel Hamid 'Mohammed Balq
Lecturer at the Faculty of Economics - Al-Ajilat University of Al-Zawiya. I currently hold the position of Head of the Accounting Department. She holds a Master's degree in Accounting, University of Tripoli/College of Economics and Political Science 2009, and holds a Mini Master's in Financial Accounting accredited by the American University of Science, IBA College, October 2016, and a Master's Minor in Financial Management. Accredited by the Canadian American Council 2016. I have research papers published in local and international journals in the field of accounting. Member of the framing committee of the first scientific conference "Azm" for Entrepreneurship, which was held by the Center for Economic Studies and Research - Al-Ajeelat on 11/11/2019, Accountant in the Accounting Department of the Joint Stock Medical Security Services Company, Al-Ajeilat Branch, during the period 1998-2010, managing editor of the Journal of Law and Political Science, which is issued by the Arab Democratic Center in Germany.

أ. منيرة عبد الحميد محمد بلق

محاضر بكلية الاقتصاد- العجيلات جامعة الزاوية، أشغل وظيفة رئيس قسم المحاسبة حاليا، متحصلة على درجة الماجستير في المحاسبة جامعة طرابلس/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2009، وحاصلة على ماجستير مصغر في المحاسبة المالية معتمدة من الجامعة الامريكية للعلوم، كلية IBA، اكتوبر 2016، وماجستير مصغر في الادارة المالية. معتمدة من المجلس الكندي الامريكي 2016. لدي أوراق بحثية منشورة في مجلات محلية ودولية في مجال المحاسبة، عضو في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العلمي الأول "عزم" لريادة الاعمال الذي أقامه مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية-العجيلات في 11/11/2019، محاسب بقسم المحاسبة بشركة الخدمات الضمانية الطبية المساهمة فرع العجيلات خلال الفترة من 1998-2010، مدير تحرير مجلة القانون والعلوم السياسية والتي يصدرها المركز الديمقراطي العربي بالمانيا، حاصلة على دورات في التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS، ودورة في رفع كفاءة اعضاء هيئة التدريس من جامعة الزاوية 2015.

السيرة الذاتية المتوفرة للفريق البحثي السوداني

أ. الطيب محمد الأمين - رئيس الفريق البحثي
معلم - وزارة التربية والتعليم - السودان

رقم التليفون : 0915237943 altayebalmeen@hotmail.com



السيرة الذاتية:

الأستاذ/ الطيب محمد الأمين خالد، تأريخ ومكان الميلاد: 1959 - بانث / رفاعة الحالة الاجتماعية: متزوج واب لأربعة السكن الحالي: يثرب العامرية مربع 7
ثاناً: المراحل الدراسية والمؤهلات بانث الابتدائية - رفاعة المتوسطة - رفاعة الثانوية - جامعة الخرطوم كلية الآداب بكالوريوس آداب جامعة الخرطوم دبلوم التربية العالي جامعة الخرطوم - كلية التربية دبلوم برمجة لغوية عصبية طالب ماجستير: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ثالثاً: الخبرات العملية معلم لغة إنجليزية 1985 رئيس شعبة اللغة الإنجليزية 1990 وكبل مدرسة 1998 مدير مدرسة 2000 المملكة العربية السعودية معلم 2001 - 2005 مساعد ادارى بالمحلية 2006 مساعد ادارى بوزارة التربية والتعليم 2008 المدير الفني للإدارة العامة والتدريب 2015 - 2020 مساعد كبير مصححي اللغة الإنجليزية - الشهادة الثانوي. له (8) أوراق بحثية منشورة، وشارك في حوالي (25) دورة تدريبية.

د. أم سلمى الامين على محمد

مدير إدارة الاحصاء والتخطيط التربوي بوزارة التربية والتعليم العام-السودان

السيرة الذاتية:



المؤهلات العلمية: بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد 1999 م، دبلوم تنمية موارد بشرية وإدارة الموارد القابلة للنضوب 2002م، ماجستير تنمية اقتصادية وتخطيط استراتيجي 2006م، دكتوراة: تنمية اقتصادية وتخطيط استراتيجي 2009م (بعنوان العلاقة بين التعليم الفني والتقني واحتياجات سوق العمل)، دبلوم عالي إحصاء تطبيقي 2017م، ماجستير إحصاء 2021م، الخبرات العملية: مفتش إحصاء الإدارة العامة للتخطيط التربوي وزارة التربية والتعليم العام السودانية، •مساعد مدير الإحصاء والتخطيط التربوي الإدارة العامة للتخطيط التربوي وزارة التربية والتعليم العام السودانية، رئيس قسم الإحصاء والمعلومات إدارة تعليم البنات - الإدارة العامة للتخطيط التربوي وزارة التربية والتعليم العام السودانية، مساعد مدير قسم التخطيط والمشروعات المجلس القومي للتعليم الفني والتقني السودان، مسؤول تعليم اللاجئين وزارة التربية والتعليم بالسودان. المنسق الوطني للمعلومات التربوية لمعهد الإحصاء بكندا (UIS) التابع لمنظمة اليونسكو. المنسق الوطني للمرصد العربي للتربية التابع لمنظمة اليونسكو. منسق معهد الإحصاء منظمة اليونسكو في دراسة الأطفال خارج المدرسة بالسودان. منسق رصد التقدم المحرز للهدف الرابع للتنمية المستدامة التعليم 2030. عضو لجنة اعداد خطة تحديد احتياجات السودان للتعليم لولايات دارفور للبعثة المشتركة (GAM)، عضو لجنة دراسة تعليم البنات في اليمن وجيبوتي منظمة اليونسكو. عضو فريق الباحثين والخبراء العالمي في مجال البيانات التربوية. معهد الإحصاء _ اليونسكو، •عضو لجنة اعداد مسح المؤشرات المتعددة الجهاز المركزي للإحصاء 2019.

أ. محمد محبوب البشير عبدالرازق
معلم – وزارة التربية والتعليم – السودان

السيرة الذاتية:

أ. محمد محبوب البشير عبدالرازق ، ليسانس الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم- قسم الجغرافيا 1986 ، تمهيدي ماجستير جامعة الخرطوم 1997-1998 ، ماجستير جامعة الخرطوم 2005 ، شهادة تحديد الاحتياجات التدريبية بدولة دبي . الحصول على TOT (شهادة تدريب المدربين) . شارك في العديد من الدورات التدريبية أبرزها: طرق تدريس مادة الجغرافيا. تدريب في مادة الجغرافيا بفروعها المختلفة. دورات في الاستشعار عن بعد. دورة في البرمجة اللغوية والعصبية. دورة في التثقيف الصحي (مرشد لمرض الايدز). دورة في الاسعافات الأولية. دورات مختلفة في الحاسوب. أما الخبرات: مندوب اعلان صحفي (صحيفة الاسبوع) 1987 _ 1988م. متعاون بسكرتارية امتحانات السودان 1988 _ 1991م. معلم بالمرحلة الثانوية 1991م حتى الان. من أبرز البحوث: مخاطر انتشار المسكيت في المشاريع المروية.، ادارة كارثة الفيضانات، الامتحانات وطريقة تقويمها، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التنمية الزراعية في السودان، دراسة حالة مشروع كبوشية الزراعي، الاثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري. المشاركات العلمية: عضو الجمعية السودانية لحماية البيئة سمناوات – ورش عمل. عضو جمعية الهلال الاحمر السوداني - القوافل الصحية. المساهمة في ادخال مقرر الجغرافيا للمرحلة الثانوية بالإنترنت مع شركة رواق الخدمات التعليم. المساهمة مع إدارة المناهج بخت الرضا لتنقيح منهجي الصف الاول والثاني 2010 – 2011م . مدرب معتمد لدى ادارة التدريب – ولاية الخرطوم منذ 2007. العضوية : سكرتير الجمعية الجغرافية لمعلمي المرحلة الثانوية ولاية الخرطوم . السكرتير المالي لنادي ابناء منطقة كبوشية بالخرطوم .

أ. أحمد عبدالغفار عبدالغني بابكر
معلم – وزارة التربية والتعليم – السودان

موبايل : +249912496620 E-mail : triplea2ag@yahoo.com

السيرة الذاتية:

أ. أحمد عبدالغفار عبدالغني بابكر، لديه بكالوريوس علوم حاسوب – كلية العلوم والتقانة – جامعة أم درمان الإسلامية، دورة تدريبية في مجال التواصل الفعال وبناء الشراكات – برنامج تحسين جودة التعليم. دورة تدريبية في مجال أساسيات الجودة الشاملة (الكايزن) – المركز العلمي الدولي للتدريب. دورة تدريبية في برنامج منظومة (منت Mint) للمناهج التفاعلية – مركز حياة التعليم والثقافي (HECC) بمدينة اسطنبول ، تركيا. دورة تدريبية في مجال التعليم الإلكتروني واستراتيجيات التعلم الذكي – المركز الدولي للتدريب وإعداد القادة. دورة تدريبية في مجال إعداد وكتابة التقارير – مركز الصفوة للتدريب. دورة تدريبية في مجال إعداد الخطط الإستراتيجية وكتابة وتحليل تقارير الأداء – معهد الخرطوم للدراسات الإستراتيجية. دورة تدريبية في مجال إدارة الشبكات – مركز التقدم لبناء القدرات – بمدينة كولامبور ماليزيا. دورة تدريبية في مجال الحكومة الإلكترونية – المنظمة العالمية للحكومة الإلكترونية للمدن والحكم المحلي (WeGo) بمدينة تشنغو، الصين. دورة تدريبية في مجال الكتاب التفاعلي – Zambak . دورة تدريبية في مجال وسائل طرق التدريس الحديثة – مؤسسة ميلودي برس العالمية. دورة تدريبية جامعة الخرطوم – في مجال تركيب وصيانة شبكات الحاسوب. شهادة دبلوم الشبكات – أكاديمية سودااتل للاتصالات (سوداكاد). فترة تدريبية ديوان الضرائب – الإدارة العامة للشركات – في مجال إدخال البيانات. الخبرات: العمل في مركز التعليم الإلكتروني – وزارة التربية والتعليم والية الخرطوم. سكرتارية الوزير – المكتب التنفيذي الوزاري – وزارة التربية والتعليم والية الخرطوم. تولى العديد من المناصب: موظف في مركز التعليم الإلكتروني – وزارة التربية والتعليم والية الخرطوم. أكاديمية الدانقا لعلوم الكمبيوتر واللغات – في مجال أستاذ في تطبيقات الحاسوب. جامعة الخرطوم – في مجال تركيب وصيانة شبكات الحاسوب بالإضافة لصيانة الحاسوب ومرفقاتها.

السيرة الذاتية للمتحدثين من الصومال:

أ.حسين أحمد صلاب – رئيس الفريق البحثي
محاضر بجامعة طه العالمية في مقديشو وعضو الائتلاف الصومالي
للتعليم- الصومال



أ.أدم محمد آدم – عضو الفريق البحثي
مندسق الائتلاف الصومالي للتعليم- الصومال



Adam Mohamed Adam

I am Somali, male, born in Mogadishu, married, and I have been a humanitarian activist working with national NGOs with a 20-year work experience in projects.

Experience

2012–2019
National Coordinator • The Somali Coalition for Education (EFASOM) supported by Global Campaign for Education (GCE). It is a civil society movement to promote equity and equality in education.

2013–2019
Consultant • Local humanitarian NGOs: DBG, PASOS, MADA, GSA, SIMHA, SCAC, Media: Dalsan Radio, Danan Radio, VOD radio.

2009–2012
Finance Manager • Relief International managing 9 projects funded by UNHCR, UNOCHA, EU, and USAID.

2005–2009
Finance Officer • Concern Worldwide managing accounts of projects funded by Irish Aid, ECHO, and EU.

Education

Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology (JKUAT), Mombasa, Kenya

- On 30 November 2018, awarded a degree of Master of Science in Development Studies

University of Fort Hare of South Africa

- On 31st July 2007, awarded a professional certificate of Financial Management and Planning (a distance learning course) with the scholarship funded by UNDP.

Mogadishu University in Somalia

- On 30th June 2003, awarded a degree of Bachelor in Management Science course of Financial Management and Planning with the scholarship by UNDP.

Communication

Languages: Fluent in English and Arabic, Somali is a mother tongue.

References

Available upon request.

Objective

I aspire to take on decision-making and leadership responsibilities in the humanitarian sector.

أ. ميمونة علي موسى عيسى

معلمة في مدرسة معاصر - عضوة الائتلاف الصومالي للتعليم - الصومال



أ. فردوسة عيسى

عضو الائتلاف الصومالي للتعليم - الصومال



Name: Mohamed deeq Ali Barre
Abdiyo Hussein

Phone: 00252-615439644

E-mail: mr.barre2017@gmail.com / mr.deeq1978@gmail.com

Education Background:

2016-2018 completed **master international relationship and diplomacy** at Mogadishu University
2006-2010 completed **Bachelor of Geography** at Mogadishu University

2003-2006 completed **High school** at Aboubakr Sadiiq University

2004-2005 completed **Diploma of arabic Language** At al-irshad institute

1999-2002 completed **intermediate school of** At Aboubakar school

1995 - 1999 completed **Primary school of** At Baarbe school.

Work Experience:

July – august 2020: committee of Trainers as Somali Language trainer

2019 – 2020 committee of preparation of National Curriculum

2018 – 2020 National Examination correction committee

2016 – 2017 committee of preparation of National secondary exam

2012 - 2013 As supervisor and managing with competition of schools in FPENS

2011 - up now as financial officer at Alqalam School

2010 - up now as Geography, History and Somali Teacher at Al.anwar School

2007 – 2010 as Islamic Religion and Arabic teacher at Baarbe School

2005 – 2006 as math teacher at Al-ixyaa primary school.

Attended seminars:

2019 – 2020 Seminar of Teacher Training held By Federal Ministry of Education

09-31/07/2003 seminar held Hodan district as formal education.

11-17/07/2009 seminar organized by Mogadishu university with theme of the role that played by each of teacher and student.



الأوراق العلمية التي تم استعراضها في فعاليات المؤتمر

الدراسة الأولى: دراسة الفريق الوطني بالجمهورية اليمنية

بعنوان: تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19 على زيادة الفاقد التعليمي - التعليمي في التعليم العام في اليمن

إعداد/ الفريق البحثي:

جهة العمل	الصفة	الباحث
مركز البحوث والتطوير التربوي	رئيس الفريق	أ.د. حمود محمد غالب السنياني
مركز البحوث والتطوير التربوي	عضو الفريق	د. يوسف سلمان أحمد الريمي
مركز البحوث والتطوير التربوي	عضو الفريق	أ.د. إبراهيم محمد حسن الحوثي

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على تأثيرات جائحتي الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن، وتأثير الجائحتين على زيادة في الفاقد التعليمي-التعليمي، والكشف عن الإجراءات التي اتبعتها وزارتي التربية والتعليم في اليمن، والمنظمات المحلية والدولية للحد من تلك التأثيرات، ومحاولة الخروج بمجموعة من التصورات والرؤى المستقبلية لمواجهة تلك التأثيرات حاضراً ومستقبلاً. وقد تكونت الدراسة، من أربعة محاور رئيسية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

4. تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، أبرزها: تدمير قرابة (2507) مدرسة إما تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي أو تم استخدامها من قبل النازحين أو المسلحين، وتسبب ذلك في عدم حصول أكثر من (1486449) طالب وطالبة على التعليم؛ ارتفاع اعداد المتسربين من التعليم العام من (890.000) طفل عام 2015م، إلى أكثر من (2) مليون طفل عام 2021. وتوقيف مرتبات ما يقدر بنحو 171,600 معلم ومعلمة – أو ثلثي العاملين في مجال التدريس من عام 2016، وتسبب ذلك في توقفهم عن التدريس لإيجاد سُبُل أخرى لإعالة أسرهم، الأمر الذي يعرض ما يقرب من 4 ملايين طفل إضافي لخطر فقدانهم فرص الحصول على التعليم اليمن، عدم تمكن الوزارة من طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وهو الوسيلة الأهم في العملية التعليمية وذلك بسبب شحة الموارد المعتمدة للتعليم من الميزانية العامة. وبلغت نسبة العجز في طباعة الكتاب المدرسي (88%). أي أصبح الكتاب لسبعة طلاب. تدمير البيئة المدرسية اللازمة لعملية التعليم والتعلم من خلال تدمير التجهيزات المدرسية المتمثلة في الأثاث من كراسي وطاولات جلوس للطلبة حيث تم تدمير ما يزيد عن 61,380 معقد مدرسي، وأكثر من 300 معمل علوم، إضافة إلى التجهيزات الأخرى من معامل حاسوب، وتجهيزات الأنشطة المدرسية ووسائل التعليم والتعلم (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية). وتدهور حالة الطلبة نفسياً واجتماعياً. وارتفاع عدد الطلبة في الفصول الدراسية بسبب النزوح وتوقف الدولة عن بناء المدارس ليصل العدد في الفصل الواحد من (80-100) طالب. وتسببت الحرب في توقف عملية التطوير والتحديث في المناهج والخطط الاستراتيجية للتعليم العام في اليمن.
5. الاخلال بتحقيق مبدأ المساواة والانصاف في توفير التعليم: فقد تسببت الحرب في تقليص فرص التحاق الفتيات بالمدارس مقارنة بالذكور. وارتفاع معدلات التسرب خاصة بين الإناث والأطفال والفقراء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتراجع اهتمام الأسر بالتعليم لصالح توفير أساسيات الحياة الأخرى من طعام ومأوى وكساء، الأمر الذي أسهم في سحب الكثير من الأسر لأولادها وبناتها من المدارس للعمل وكسب دخل يساعد الأسرة على الحياة أو مساعدة الأسرة في الأعمال الزراعية وأعمال الراعي وجلب الماء. وتسببت الحرب في اضعاف دور وجودة الإدارة المدرسية وقدرتها على التخطيط والمتابعة والتنفيذ الأمر الذي قلص من دور المدارس في تحقيق التوسع في التعليم وتجويده والاستجابة للحالات الطارئة وتوفير التعليم في إطار ظروف الأزمة والصراع. وتوقف برامج التدريب والتطوير المستمر للمعلمين والتي كانت تتم بكثافة قبل الأزمة، تناقص أعداد المعلمين نتيجة لنزوح وهجرة عدد منهم داخل اليمن أو إلى دول أخرى.
6. وفي مجال الموارد المالية: أدت أزمة السيولة في المالية العامة من عام 2016 إلى توقف ليس فقط النفقات الاستثمارية ولكن أيضاً نفقات تشغيل المرافق التعليمية ومرتببات معظم العاملين فيها رغم ضآلة المرتب أصلاً. وبصورة أكثر تحديداً أن 173,419 معلم في 13 محافظة، يمثلون 72% من إجمالي المعلمين في البلاد لم يستلموا مرتباتهم منذ أكتوبر 2016، وهذا يؤثر على 79% من إجمالي الطلاب اليمنيين. تدني كبير في حجم الدعم المقدم من شركاء التعليم للتعليم الأساسي والثانوي، حيث أدت الحرب إلى انسحاب الكثير من الشركاء الداعمين ومنهم البنك الدولي، المملكة المتحدة، هولندا، والوكالة اليابانية للدعم الدولي (جايتكا) والدعم المقدم من وزارة الخارجية اليابانية. تحول جزء كبير من دعم شركاء التنمية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بسبب حالة الطوارئ والحرب الدائرة في اليمن، والحاجة إلى العمل على إنقاذ الأرواح والحماية أكثر من الحاجة إلى دعم الجوانب التنموية. أدى تدمير المدارس وتخريبها إلى الحاجة إلى توجيه مزيداً من الموارد المخصصة لتطوير العملية التعليمية إلى ترميم وإصلاح المباني المدرسية، التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، أو لشراء وتوفير بدائل للأثاث والتجهيزات التي تم تدميرها أو سرقتها من المدارس.

ومن أبرز النتائج المتعلقة بتأثيرات جائحة كوفيد-19، على التعليم العام في اليمن وزيادة الفاقد التعليمي-التعليمي، ما يلي:

- لقد تم اغلاق جميع المدارس في الجمهورية اليمنية وعددها (16734 مدرسة) في وجوه الطلبة قبل شهرين من انتهاء العام الدراسي للتعليم العام في اليمن. وهذا تسبب ذلك في حرمان ما يزيد عن 6 مليون طفل من الحصول على فرص تعليمية نتج عنها فاقد تعليمي-تعليمي كبير سيؤثر على نموهم وتطورهم.
- جميع المعلمين والمعلمات انقطعوا عن المدارس. وتخفيف الدوام في وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية بالمحافظات والمديريات.
- لقد تم تخصيص 200 مدرسة في اليمن خلال عامي 2019/2020 كمقرات للحجر الصحي.
- حجم الفاقد التعليمي من الدروس: بلغ إجمالي عدد الدروس الذي لم يتمكن الطلبة من دراستها في المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 حوالي (525) درس موزعة على (14) مادة دراسية، هي: القرآن الكريم (62) درس، التربية الإسلامية (76) درس، اللغة العربية (56) درس، الرياضيات (102) درس، العلوم (56) درس، علم الاجتماع (10) درس، علم الاقتصاد (10) درس، الفلسفة (10) درس، علم النفس (6) درس، اللغة الإنجليزية (85) درس، الفيزياء (13) درس، الكيمياء (10) درس، الأحياء (19) درس.
- بالنسبة للفاقد التعليمي-التعليمي بحسب الصفوف الدراسية فقد كان الإجمالي (525) درس موزعة على الصفوف الدراسية (4-12) كالتالي: الصف الرابع الأساسي (51) درس، الصف الخامس (57) درس، الصف السادس (47) درس، الصف السابع (42) درس، الصف الثامن (33) درس، الصف التاسع (31) درس، الصف العاشر (65) درس، الصف الحادي عشر- قسم علي (64)، الصف الحادي عشر القسم الأدبي (36) درس، الصف الثاني عشر القسم العلمي (57) درس، الصف الثاني عشر القسم الأدبي (42) درس.
- ارتفاع معدلات التسرب عن التعليم: نتيجة للوضع التعليمي المتدهور في اليمن قبل كوفيد-19 نتج عنه تسرب أكثر من 2 مليون طفل عن التعليم، وفي ظل هذه الجائحة والاثار المترتبة عنها فقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التسرب للتجاوز (3) مليون طالب وطالبة، بعد مرور عام من الجائحة.
- الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة: وقد كانت الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا في اليمن هم الأطفال الأكثر ضعفاً هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما الفتيات.
- عجز الحكومات والوزارات المعنية بالتعليم في توفير أساليب أو أنواع تعلم بديلة لتعويض الفاقد التعليمي لدى الطلبة، وانهاء العام الدراسي 2019/2020، والاعتماد على نتيجة امتحانات الفصل الأول كوسيلة لعملية التقييم النهائي للطلبة. وعدم توافر بيئة تعليمية مناسبة لتطبيق أنواع جديدة من التعليم مثل التعلم الذاتي، والتعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد.
- قيام المنظمات المحلية بتقديم مساعدات بسيطة جداً، منها دعم خطة الاستجابة لمواجهة كوفيد-19، ولكنها لم تكون قادرة على مواجهة تلك الاثار بسبب حجم التمويل الكبير المطلوب من تلك المنظمات لدعم التعليم في اليمن لمواجهة اثار جائحة كوفيد-19، وكون الوزارات المعنية بالتعليم في اليمن وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم المقدم من تلك المنظمات.
- وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الرؤى والمقترحات لمواجهة تلك الاثار والحد من نسبة الفاقد التعليمي التعليمي حاضراً ومستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: التعليم العام- الفاقد التعليمي- الصراع والحرب - جائحة كوفيد-19 – اليمن

مقدمة:

تتفق المجتمعات الدولية على أهمية التعليم كونه أداة مهمة لاستقرار العاطفي، والمادي، والاجتماعي لأفرادها، وبالتالي يضمن لها بقاءً أطول في الصفوف الأولى بين دول العالم، وتحديداً في المجالات الاقتصادية، والمظاهر الحضارية، لكن في حالة عدم الاستقرار فإن التعليم يقع ضحية هذه الأزمات الإنسانية، ويفقد أولويته حتى ضمان السلم والأمن في الأرجاء. ومنذ سنوات تعاني النظم التعليمية في المنطقة العربية تداعيات خطيرة تهدد بفشل تلك الأنظمة في الماضي قدمًا نحو تحقيق أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة والتعليم للجميع، بالرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها معظم الدول العربية في قطاع التعليم، حيث تمكنت غالبية هذه الدول بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع، بما في ذلك اليمن الذي يُعد من بين البلدان الأقل نموًا في العالم. وكانت الفوارق بين الجنسين شبه معدومة في تلك الفترة، وارتفعت المعدلات الصافية للتحاق الأطفال في سن التعليم الابتدائي بالمدارس من (90%) إلى (95%) بين عامي (2000 و2010)، وقد سجل تقدمًا أيضًا في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وارتفعت المعدلات الصافية للتحاق الأطفال في سن التعليم الثانوي بالمدارس من (62%) إلى (70%) خلال الفترة نفسها¹⁵. إلا أن هذه الإنجازات لم تُكَلَّل بالنجاح بل وتم عكس منحناها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تعرض تلك الدول إلى جائحتين:

الجائحة الأولى تتمثل في الصراعات: حيث تفرض الأوضاع السياسية في المنطقة العربية تداعيات على قطاع التعليم، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وخاصة في اليمن، وليبيا، وفلسطين، والعراق، والسودان، والصومال، والسودان، على نحو ما برز جلياً خلال تفاعلات الثلث الأخير من عام 2019م و عام 2020م، في جملة من الأبعاد، منها تزايد انخراط طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات الشعبية، واستقطاب مقاتلين جُدد من طلاب المدارس في صفوف الجماعات المتطرفة، والمليشيات المسلحة، ومحاولة تغيير الهوية المجتمعية، وتصعد الكيانات الأسرية، وتدمير المنشآت والمرافق التعليمية من فصول دراسية ومكاتب إدارية، والعجز عن طباعة الكتب الدراسية؛ بسبب العجز في الموارد المالية، وتوقف صرف مرتبات المعلمين والكوادر التربوية. وقد تعددت الانعكاسات التي طالت قطاع التعليم؛ نتيجة سياق الصراعات مسلحة كانت، أو سياسية، وتساهم الأوضاع داخل مناطق الصراعات المسلحة العربية، مثلما هو حادث في ليبيا، واليمن، في عدم توافر الفرص الكافية للتعليم في مراحل المختلفة، واستهداف البنى التحتية والمرافق التعليمية، (فالدول التي تعاني من الصراعات المستمرة لديها 20% من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية لكن لديها 50% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم¹⁶) وهو ما يؤدي إلى تأثر قطاع التعليم وتعرضه لعواقب وخيمة، لاسيما أنه لا تلوح في الأفق فرص لتسوية الصراع سياسياً أو حسمه لصالح أحد الأطراف عسكرياً، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تمثل مُحَقِّراً للانضمام إلى الجماعات المسلحة بعد الوعود المالية التي تقدم لهم.

ووفقاً للبيانات التي تم رصدها من قِبل المنظمات الدولية والمعنية بالفئات التي حكم عليها قسراً بالتخلي عن المدرسة، ويصنف اللاجئون بصفة عامة من أكثر الفئات المعرضة لفقدان خيار التعليم؛ بسبب احتمالية افتقار الدولة المستضيفة للبنى التحتية، والموارد والمؤسسات اللازمة لاستقبالهم، إضافة إلى عدم وجود برامج خاصة تراعي ما أضعوه من المراحل الدراسية، إلى جانب صعوبة تلقي التعليم بلغتهم الأم، وتدريبهم بلغة الدولة الأجنبية؛ ومن أكثر البلدان التي شهدت

¹⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالتراعات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.

¹⁶ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

ضرباً في سنوات الدراسة وزيادة الفاقد التعليمي هي؛ سوريا، واليمن، والعراق وليبيا، وتعرضت فيها المدارس للإغلاق أو التدمير أو تحولت إلى ثكنات ومعقلات عسكرية ومراكز إيواء للاجئين أو الفارين من القصف والمنازل المهتمة. وبشكل إجمالي، فإن نحو أكثر من نصف الأطفال والمراهقين اللاجئين في العالم محرومون من التعليم، أي ما يقارب (3.7) مليون طفل ومن بينهم (1.75) مليون في المرحلة الابتدائية و(1.95) مليون في المرحلة الثانوية. وهذا ما سبب في ارتفاع معدلات التسرب، وزيادة الفاقد التعليمي، بالإضافة إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين بالجماعات المتطرفة وارتفاع حدة العنف الاجتماعي. وتجنيد الأطفال الطلاب دون السن القانونية.

وفيما يتعلق باليمن، فقد تسببت الصراعات السياسية والعسكرية الدائرة منذ عام 2011م إلى تدهور المنظومة التعليمية، إذ تقدر مجموعة التعليم بأن نحو 4.7 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية، ومنهم 3.7 مليون طفل في حاجة ماسة إلى التعليم. وهذا العدد يشمل حوالي 2 مليون طفل خارج المدارس¹⁷؛ فضلاً عن إغلاق مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتعرض المراكز التعليمية للنهب والمصادرة، وهو ما يقود إلى تفويض قطاع التعليم اليمني، حيث تؤكد بيانات مجموعة التعليم أن ما يقدر بنحو (2500) مدرسة غير صالحة للاستخدام بسبب النزاع في اليمن، منها (256) مدرسة دمرت تدميراً كلياً بسبب الغارات الجوية أو القصف، و(1520) مدرسة تعرضت لأضرار جزئية، و(167) مدرسة تأوي النازحين داخلياً، و(23) مدرسة لا تزال تحتلها الجماعات المسلحة. وأكثر من مدرسة من بين كل ثلاث مدارس تعرضت للضرر أو التدمير. كما أن المدارس في التجمعات المستقبلية للنازحين أو العائدين لديها قدرة محدودة على استيعاب الطلبة الوافدين من أبناء النازحين. ولا يزال الافتقار إلى الأمان يشكل عائقاً كبيراً أمام وصول الأطفال إلى المدارس. حيث الإبلاغ عن أكثر من (762) اعتداء على مؤسسات تعليمية (تم التحقق من 426 حالة) منذ أن بدأت الأزمة اليمنية في عام 2011¹⁸. وقد تسببت الحرب في اليمن في توقف صرف المرتبات للمعلمين وللكوادر التربوية منذ عام 2016م، وجعلهم يواجهون ظروفًا سيئة، نظراً للانعكاسات المالية والنفسية الناتجة عن عدم الحصول على الرواتب، وغياب فرص العمل، وتدهور الحافز المعنوي للمعلمين، وهو ما يؤثر على استقرار الأسر، بل وتشير بعض الكتابات اليمنية إلى تزايد معدلات الانتحار في أوساط الأساتذة والمدرسين لاسيما في ظل شعور عميق باليأس، وغياب أي بدائل منظرية. وبسبب انتهاء الأعوام الدراسية من بداية 2016-2017 إلى 2018-2019م قبل الأوان إضافة إلى انقطاع رواتب المعلمين وغيابهم عن المدارس تقلص عدد الأيام والساعات الدراسية عن الأيام الطبيعية؛ حيث يفترض أن تكون عدد الأيام الفعلية التي يقضيها الطالب/الطالبة في المدرسة (141) يوم بمتوسط (6) ساعات في اليوم الواحد ليصبح إجمالي الساعات الدراسية (846) ساعة دراسية؛ في حين انخفض متوسط عدد الأيام الدراسية في ظل غياب المعلمين إلى ما يقارب 100 يوم بمتوسط ثلاث ساعات في اليوم الواحد لتصبح عدد الساعات (300) ساعة.

والجائحة الثانية هي ظهور ما يسمى (جائحة كوفيد-19)، تسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مطلع العام 2020، في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم، وذلك في 161 بلد حول العالم، أي أن ما بين 60 - 80% من الطلبة الملتحقين بالمدارس انقطعوا عن الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم وفقاً لتقارير كل من البنك الدولي، واليونسيف، حيث قامت بلدان عديدة بإغلاق المدارس والجامعات في كثير من مناطقها؛ مما أثر في تعليم الدارسين (البنك الدولي، 2020، واليونسكو A, 2020). وأجبرت جائحة كورونا (كوفيد 19) حكومات دول العالم على إغلاق المؤسسات التعليمية مما تسبب في حرمان 89% (أكثر من 1.5 مليار متعلم) من 188 دولة من الوصول إلى المؤسسات التعليمية لتلقي التعليم

¹⁷ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل تعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

¹⁸ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل تعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.

الوجاهي (اليونسكو B، 2020). وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بأن هناك حوالي (96.16) مليون متعلم في المنطقة العربية تضرروا بسبب هذه العداء الخفية.¹⁹

وفي محاولة لتدارك هذه التداعيات قامت العديد من تلك المؤسسات بخوض تجربة كبيرة غير مخطّط لها وهي التدريس عن بعد في حالات الطوارئ Emergency Remote Education (خليف، 2020) من أجل ضمان استمرارية الدروس، وفي ذات الوقت الحد من انتشار الفيروس. إلا أن التحول المفاجئ للتدريس عن بعد في حالات الطوارئ أدى إلى صدمة وتوتر لدى الطلاب، وأولياء الأمور، وأعضاء الهيئة التدريسية، سواء كانت على الصعيد الشخصي أو المهني، لما تحتاج إليه العملية من جهود مضاعفة من كلّ الأطراف، بالإضافة إلى عدم الاستقرار النفسي بسبب تفشي الوباء، إلى جانب عدة معيقات غير عادية لطلاب المدارس والجامعات: كعدم توفر الوقت المناسب، عدم تكافؤ الفرص، ضعف البنية التحتية، عدم ملاءمة المحتوى الرقمي،... إلخ (عفونه وآخرون، 2020). إذ تمثلت أكبر التحديات لهذا النوع من التعليم في المنطقة العربية في ضعف الأوضاع المعيشية والاقتصادية لجزء كبير من المواطنين، وعدم وصول تغطية الإنترنت إلى كل المناطق البعيدة عن مراكز المدن، وعدم قدرة وسائل الإعلام الجماهيري على خلق تفاعل شبيه بما يجري في الفصول التقليدية، فضلاً عن مشاكل هيكلية تعاني منها الأنظمة التعليمية العربية، التي يقبع غالبها في أسفل السلم بمؤشرات التعليم الدولية. وبالرغم من انتشار استخدام الإنترنت في المنطقة العربية، إلا أن 43% من سكان المنطقة العربية يفتقدون للإنترنت بحسب بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، كما أن العديد من الدول لم تختبر سابقاً التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جداً، ولا تتركز المحاولات الناجحة منها جزئياً إلا في بعض دول النفط الغنية، ولم تتمكن دول عربية كثيرة إدخال التعليم عن بعد في النظام الجامعي، رغم أن جامعات عريقة عبر العالم اعتمدت المحاضرات الرقمية منذ أكثر من عقد²⁰.

وخلاصة لما سبق، توجد سياقات عدّة شهدت تباينات، اختلف المكان، لكن تشابه الزمان، زمان الجائحتين: كورونا، والصراعات، ففي اليمن صراع دائم، وجاءت جائحة كورونا لتلقي بثقلها على العملية التعليمية، والتعليم أكبر المتضررين، فهو ليس على سلم الأولويات في حالات، وضحية قلة الموازنات، أو تباين الرؤى والاجتهادات، وفي أحسن الحالات ضحية غياب التشريعات. حقائق مرّة، والفاقد التعلّميّ التعلّمي - في ظل تراكم الفاقد التعليمي على مدار عامين من عمر الجائحة، وعشر سنوات من عمر الصراع والحرب في اليمن - جعل التعليم والتعلم على قارعة الطريق، إذ تجاوز عدد الأطفال غير المنتهين بالمدارس في المنطقة العربية (16) مليون طفل، (10%) منهم في سن التعليم الابتدائي، و(32%) في سن التعليم الثانوي، في حين ينهي نحو (84%) من التلاميذ التعليم الابتدائي، وأقل من (40%) التعليم الثانوي، في الوقت الذي تبلغ به نسبة الأطفال المنتهين لسنة في التعليم قبل الابتدائي (47%) فقط في المنطقة العربية وتنخفض هذه النسبة كثيراً في البلدان الأقل نمواً وتصل في اليمن إلى ما دون (10%)، هذا بالإضافة إلى الفوارق الواضحة بين المناطق الريفية والحضرية، ناهيك عن التمييز ضد ذوي الإعاقة، وباقي الفئات الأكثر عرضة للهميش والإقصاء.²¹

وفيما يخص اليمن فقد ارتفعت عدد الأطفال خارج المدرسة من (1.6) مليون طفل خارج المدرسة عام 2014م، إلى أكثر من (2) مليون طفل عام 2020م، ونظراً للأثار الكارثية التي لحقت بالنظام التعليمي في اليمن بسبب جائحتي الصراع والحرب وكوفيد-19، تأتي هذه الدراسة لتشخيص واقع تأثير تلك الجائحتين على النظام التعليمي في اليمن، والتركيز على وجه الخصوص تأثير تلك الجائحتين على ارتفاع معدلات الفاقد التعليمي - التعلّمي في التعليم العام باليمن، من خلال تحليل ودراسة التقارير والبيانات المتوفرة لدى فريق الدراسة والمتوفرة في التقارير والدراسات المحلية والعربية

¹⁹ المرجع السابق

²⁰ الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل تعليم في المنطقة العربية - بناء المستقبل 2020-2050.

²¹ التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.

والدولية التي تناولت وضع التعليم العام في اليمن خلال العشر السنوات الماضية. بهدف التشخيص والتحليل، مع بلورة رؤية للتدخلات الواجب القيام بها في المدى المنظور للحد من الزيادة في نسبة الفاقد التعليمي في اليمن.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع التعليم العام في اليمن قبل بدء الصراع والحرب؟
2. التعرف على تأثيرات الصراعات المسلحة كانت أو سياسية على وضع التعليم العام في اليمن؟
3. التعرف على تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على التعليم العام في اليمن؟
4. التعرف على الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في اليمن لمواجهة تلك الآثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي وأثاره السلبية.
5. التعرف على التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في اليمن لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات وجائحة كوفيد-19 للحد من الفاقد التعليمي التعليمي.
6. تقديم بعض التصورات والرؤى المستقبلية والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات وكوفيد-19 للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضرا ومستقبلا.

أسئلة الدراسة:

ولتحقيق اهداف الدراسة نحاول الإجابة السؤال الرئيس الاتي: ما تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على زيادة الفاقد التعليمي للتعليم العام في (اليمن)؟ وما التحديات والحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات؟

وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال تناول المحاور التالية والإجابة على التساؤلات الواردة فيها:

المحور الأول: و اقع التعليم العام في الجمهورية اليمنية قبل بدء الصراع والحرب، من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما واقع التعليم العام في اليمن قبل بدء الصراع والحرب وفقاً للمجالات التالية:

- أ. توفير البنية التشريعية والقانونية.
- ب. تعزيز قدرات المستويات المحلية (مدرسة ومجتمع محلي).
- ج. تحسين البنية التحتية والمرافق المدرسية.
- د. رفع مستوى الطلب الاجتماعي على التعليم.
- هـ. رفع قدرة النظام التعليمي على إدماج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- و. التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.
- ز. البدء بتوسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والعمل على تجويده.
- ح. تدريب وتأهيل المعلمين والإدارة المدرسية (أثناء وقبل الخدمة).

ثانياً: مجال التقدم المحرز في نظام التعليم قبل الصراع والحرب.

المحور الثاني: تأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أثر الصراع والحرب على الجوانب المتعلقة بالتعليم العام في اليمن، ومنها:
 - إتاحة وتوفير التعليم (معدلات الالتحاق، التسرب، الرسوب).
 - جودة التعليم المتاح (توافر الكتب والوسائل التعليمية، الوقت المتاح للتعلم، تغيب المعلمين، أخرى).
 - حقوق الأطفال في الحصول على تعليم جيد، والفئات الأكثر تضرراً.

- قدرة وزارة التربية على الإشراف والمتابعة لتقديم الخدمة التعليمية (تراجع القدرة الإشرافية على إدارة الموارد البشرية، انقسام إدارة التعليم بين وزارتين، توقف دفع رواتب المعلمين،
- أثر الصراع والحرب على الموارد المالية (الحكومية، الدعم الخارجي، بروز الحاجة إلى موارد مالية إضافية)
- 2. كيفية استجابة النظام التعليمي في اليمن لتأثيرات الصراع والحرب على التعليم العام، من حيث:
 - الجهود الحكومية للتعامل مع تأثير الصراع والحرب على التعليم.
 - جهود المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في تقليص تأثير الصراع والحرب على التعليم.
- 3. ما أهم جوانب القصور في جوانب الاستجابة والتخفيف من تأثير الصراع والحرب على التعليم العام في اليمن؟
- المحور الثاني: تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على التعليم العام في اليمن: من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:**
 1. ما أثر جائحة كوفيد-19 على توفير وجودة التعليم العام؟
 2. ما مظاهر التضافر بين حالة الحرب وانتشار جائحة كوفيد-19 لرفع مستوى الهدر التعليمي - التعلي؟
 3. ما الفئات الأكثر تضرراً من تأثير كوفيد-19 على التعليم؟
 4. كيفية استجابة النظام التعليمي لتأثيرات كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن، من حيث:
 - الجهود الحكومية للتعامل مع تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم.
 - جهود المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في تقليص تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم.
 5. ما جوانب القصور التي حالت دون الاستجابة وتقليص تأثير جائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن؟
- المحور الثالث: ما الرؤى المستقبلية والتوصيات المقترحة لمواجهة تأثيرات الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن: ويتضمن:**
 1. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية للحد من الهدر التعليمي - التعلي الناتج عن الصراع والحرب؟
 2. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية للحد من الهدر التعليمي - التعلي الناتج عن تأثيرات كوفيد-19؟
 3. ما المقترحات والتوصيات المستقبلية لتعزيز قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للكوارث والحروب وحالة الطوارئ التي قد تواجه التعليم العام في المستقبل؟

- حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة في الآتي:
- الحدود الموضوعية: وتتمثل في تأثيرات الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في الجمهورية اليمنية وماتج عن ذلك من ارتفاع نسب الفاقد التعليمي - التعلي.
 - الحدود البشرية: وتقتصر على مرحلة التعليم العام في الجمهورية اليمنية.
 - الحدود المكانية: وتقتصر على البعد الجغرافي للجمهورية اليمنية.
 - الحدود الزمانية: تقتصر فترة تحليل البيانات على ثلاث فترات زمنية هي:
 - فترة ما قبل الصراع والحرب.
 - فترة الصراعات السياسية (2011 - 2014م).
 - فترة الحرب (2015 - الان).
 - فترة ظهور جائحة كورونا (نوفمبر 2019 - حت الان).

أما فترة تنفيذ الدراسة من بداية شهر يونيو حتى 20 أغسطس 2021م.

- أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، وهو محاولة التعرف إلى التداعيات وآثار الصراع والحرب وجائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن وتأثير ذلك في زيادة الفاقد التعليمي التعليمي لدى الطلبة.
- توجيه انظار القائمة على التعليم والمنظمات المحلية والدولية لحجم الكارثة الذي لحقت بالتعليم العام في اليمن بسبب الصراع والحرب الدائرة في البلاد منذ عام 2015م وحتى الان. وما الذي يجب عليهم القيام به في زيادة الدعم المقدم من تلك المنظمات لدعم التعليم في اليمن، والقيام بدور فاعل في إيجاد الحلول الأنوية والمستقبلية للحد من تلك التأثيرات.
- معرفة الوضع الراهن وحجم الفاقد التعليمي الذي لحق بالعملية التعليمية نتيجة الصراع والحرب وجائحة كورونا ودور الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في اليمن من أجل وضع تصورات لتطوير هذا الأداء في المستقبل.
- تساعد القائمين على العملية التعليمية وخاصة الجهات المسؤولة عن التخطيط التعليم العام في اليمن (الوزارة والإدارات التعليمية) عند وضع الخطط والبرامج للحد من الفاقد التعليمي التعليمي حاضراً ومستقبلاً.

- المفاهيم الرئيسية للدراسة:

- الفاقد التعليمي - التعليمي:

الفاقد التعليمي (وبالإنجليزية: Educational Wastage) هو أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع التعليم في عدد كبير من الدول؛ حيث أنه يُشير إلى مقدار الوقت والجهد والأموال التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية بدون التمكن من الوصول إلى النتائج المنشودة، سواء عند تسرب الطلاب من التعليم أو عدم التمكن من مواصلة العملية التعليمية لأي سبب، وهذا بالطبع يؤدي إلى إهدار جزء كبير من الموارد المادية وكذلك الموارد البشرية بدون فائدة، ولا يتم احتساب أي طالب متسرب من التعليم كفاقد إلا عندما تنقضي جميع السنوات التي يكون من المتاح له الدراسة من خلالها، حيث أن الفاقد هو الشخص المنقطع عن التعليم بشكل كامل ورسمي. (الغامدي، 2002).

وللفاقد التعليمي جانبان: الأول يشمل الطلاب، والثاني يشمل المعلمين، ويشمل الجانب الخاص بالطلاب على تسرب الطلاب من الدراسة، ورسوبهم المتكرر، وانخفاض مستوى تحصيل الخريجين، وتدني معدلاتهم التراكمية عن المستويات المعيارية، كما أن للفاقد التعليمي بعدين: البعد الأول: كمي، والبعد الثاني: كمي، ويصعب قياس البعد الكمي بطريقة مباشرة، ولكن يمكن تقديره من خلال النتائج، والمؤشرات التي تتوصل إليها بعض الدراسات والأبحاث في مجال الجودة، واقتصاديات التعليم، أما البعد الكمي فيمكن قياسه من خلال قياس الكفاية الداخلية للمؤسسة التعليمية. (الشهراني، 2007).

الفاقد التعليمي هو مصطلح يعبر عن الخسارة العامة أو المحددة في المعرفة والمهارات التعليمية وما لها من انعكاسات في التقدم الأكاديمي اللاحق لدى الطلبة، ويعود السبب الرئيس في ذلك للانقطاع المؤقت أو الممتد في تعليم وتعلم الطلبة (الرمحي، 2021)، ويمكن أيضاً تعريفه، ويعرفه (جبران، 2021)، على النحو الآتي:

- هو النتائج التعليمية التي كان مخططاً لها ولم تتحقق رغم ما تم تخصيصه من موارد (الوقت، والجهد البشري، والمال) لتسهيل العملية التعليمية.

- هو الفجوة التي حدثت في التعلم ما تم فقدانه أو خسارته في تعلم الطلبة؛ وبالتالي عدم تحقق النتائج التعليمية التي كان مخططاً لها، أي الفجوة بين واقع ما تعلمه وتملكه الطالب، وبين ما يجب أن يكون متمكناً منه في صفه الحالي، وذلك لأسباب مختلفة مثل عدم حدوث التعليم، أو حدوثه بطريقة غير فعالة، أو التسرب، أو التأخر الدراسي، أو عدم الذهاب إلى المدرسة، أو النسيان؛ مما يعني أنه حدث هدر في الموارد المالية والبشرية. ومن سمات الفاقد التعليمي أنه يتراكم ويتفاقم بسرعة، ويختلف من متعلم لآخر، ومن مرحلة دراسية لأخرى، ولا ينتج فقط عن التوقف عن التعلم، بل ينتج أيضاً عن نسيان ما تم تعلمه، وكذلك يحتاج إلى بعض الوقت لكي تكون صورة كاملة عنه، ويكون أكثر وضوحاً في طلبة الصفوف الأساسية الأولى، وطلبة الفئات المهمشة. أما المؤشرات على الفاقد التعليمي لدى المتعلم فيمكن واحدة أو أكثر من الآتية (جبران، 2021):

- تدني التحصيل، وبخاصة إتقان المعارف والمهارات الأساسية.
- تدني الدافعية للتعلم والاستمرار فيه.
- التعثر في التعليم، والتأخير الدراسي.
- الرسوب في الصف وعدم الانتقال إلى الصف الذي يليه.
- التسرب من المدرسة وعدم العودة إليها.

- مرحلة التعليم العام:

هي المرحلة التي تضم الصفوف الدراسية من (1-12) وتضم مرحلتي التعليم الأساسي (الصفوف 1-9)، والتعليم الثانوي (الصفوف 10 – 12) ويلتحق بها الأطفال واليا فعين في الفئة العمرية من (6-18) سنة.

- الصراع/ النزاع المسلح:

لا يُعد النزاع المسلح محددًا بوضوح دوليًا من خلال تعريف خاص به. وفقًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، تنص المادة 2 المشتركة على أن النزاع المسلح ينطبق على «جميع حالات الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح قد ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة السامية، حتى إذا لم يجر الاعتراف بحالة الحرب، تنطبق الاتفاقية أيضًا على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة».^[22] يعمل القانون الإنساني الدولي^[23] على حماية حقوق المدنيين وكرامتهم في أثناء السلم والنزاع المسلح مع وجود التزامات قانونية لأطراف النزاع فيما يتعلق بحقوق الأشخاص غير المشاركين في النزاع.^[24] تستمر النزاعات الحالية في الحدوث مع استمرار حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وتدمير الممتلكات بسبب مصالح الدول. وتنتشر تأثيرات الحرب على نطاق واسع ويمكن أن تكون طويلة الأمد أو قصيرة الأمد. يختبر الجنود الحرب بشكل مختلف عن المدنيين على الرغم من معاناتهم في أوقات الحرب، فضلًا عن المعاناة والفظائع التي يعيشها النساء والأطفال. في العقد الماضي، كان ما يقارب المليون شخص الذين يقتلون في النزاعات

²² Geneva Conventions. New York: United Nations. 1949 .

²³ "The United Nations and International Humanitarian Law: The International Committee of the Red Cross and the United Nations' involvement in the implementation of international humanitarian law ."International Committee of the Red Cross .ICRC. 1995-10-19.2021 مايو 14 تاريخه . اطلع عليه بتاريخ 14 مايو 2021 .

²⁴ Report of the Office of the High Commissioner on the outcome of the expert consultation on the issue of protecting the human rights of civilians in armed conflict ."United Nations .2010 .

المسلحة من الأطفال. وتُعد الصدمة واسعة النطاق التي تسببها هذه الفضائح ومعاناة السكان المدنيين إرثاً آخر لهذه الصراعات، وما يلي ذلك يخلق ضغوطاً نفسية وعاطفية واسعة النطاق. تُلحق الحروب الداخلية الحالية بشكل عام خسائر بالمدنيين أكثر من حروب الدولة. ويرجع ذلك إلى الاتجاه المتزايد في جعل المقاتلين استهداف المدنيين هدفاً استراتيجياً. إن نزاع الدولة هو صراع مسلح يحدث باستخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما هو حكومة دولة. وتشمل المشاكل الثلاث التي يطرحها الصراع داخل الدول استعداد أعضاء الأمم المتحدة -لا سيما أقوى عضو- للتدخل؛ والقدرة الهيكلية للأمم المتحدة على الاستجابة، وما إذا كان ينبغي تطبيق المبادئ التقليدية لحفظ السلم على الصراع داخل الدول. تشمل آثار الحرب أيضاً التدمير الشامل للمدن ولها آثار طويلة الأمد على اقتصاد البلد. وللنزاع المسلح عواقب سلبية غير مباشرة مهمة على البنية التحتية وتوفير الصحة العامة والنظام الاجتماعي. وغالباً ما يجري تجاهل هذه العواقب غير المباشرة وعدم تقديرها.

- جائحة كورونا (كوفيد - 19):

يعرف بأنه مرض فيروس كورونا 2019 (بالإنجليزية: Coronavirus disease 2019)، أو كوفيد-19 (COVID-19) باختصار، ويُعرف أيضاً باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، هو مرضٌ تنفسي إنتاني حيواني المنشأ، يُسببه فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2).^[25] هذا الفيروس قريبٌ جداً من فيروس سارس. اكتُشف الفيروس المستجد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية عام 2019، وانتشر حول العالم منذ ذلك الوقت مسبباً جائحة فيروس كورونا العالمية.^[26]^[27] ومنذ بداية الجائحة ولغاية اليوم، تم الإبلاغ عن أكثر من 134,719,328 مليون إصابة بفيروس كورونا في كافة دول العالم، مما أدى إلى أكثر من 2,915,972 مليون حالة وفاة.^[28] وتُقدر نسبة عدد الوفيات إلى عدد الإصابات المشخصة بنحو 3.4% لكنها تختلف تبعاً للعمر ووجود أمراض أخرى.^[29]

- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المقاربة المزدوجة الكمية والنوعية. وفي ذلك فقد اعتمدت أساساً على استخدام المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتحليلي. وللحصول على المادة العلمية للإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

²⁵ "COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)".

ArcGIS. Johns Hopkins University. 20 يونيو 2021. اطلع عليه بتاريخ 20 يونيو 2021

²⁶ The continuing 2019-nCoV epidemic threat of novel coronaviruses to global health – The latest 2019 novel coronavirus outbreak in Wuhan, China". Int J Infect Dis. 91: 264–66. February 2020. doi:10.1016/j.ijid.2020.01.009. PMID 31953166.

²⁷ "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 11 March 2020. اطلع عليه بتاريخ 19 يونيو 2021.

²⁸ "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 2021. اطلع عليه بتاريخ 15 يونيو 2021.

²⁹ "Wuhan Coronavirus Death Rate". www.worldometers.info. 2020 فبراير 02. اطلع عليه بتاريخ 02 فبراير 2020.

- إجراء المخاطبات الرسمية لتسهيل مهام فريق البحث في اليمن.
- مسح الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الموثقة محلياً ودولياً المطبوعة والمنشورة ورقياً وإلكترونياً للجهات ذات العلاقة، بالاعتماد على المنهج المسحي.
- تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من الأدبيات والمصادر والتقارير واستجابات العينة وعرضها ومناقشتها وتفسيرها، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كونه مناسباً لوصف الظاهرة وصفاً كمياً وكيفياً.
- تحليل نتائج الدراسة والإجابة على جميع تساؤلاتها وتقديم جملة من الرؤى والتصورات والمقترحات ذات العلاقة في ضوء تجارب العديد من الدول.
- إعلان وإشهار نتائج الدراسة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الافتراضي الأول بعنوان (الفاقد التعليمي التعلّمي بين جائحتي الصراع وكورونا (الواقع والتحديات والحلول) والذي سيقام يومي (30 و31) أغسطس 2021م (وطباعتها وترجمتها في مجلد المؤتمر ونشره عربياً ودولياً).

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالمحور الأول:

واقع التعليم العام في الجمهورية اليمنية قبل بدء الصراع والحرب:

خلال الفترة من عام 2000 – 2010 تم تطوير وتعزيز التعليم العام في اليمن في مختلف الجوانب الأمر الذي أسهم في تحقيق إنجاز كبير وعلى وجه الخصوص في مجال إتاحة التعليم الأساسي والثانوي والاقتراب من تحقيق العدالة والإنصاف في توفير التعليم للجميع. وسندستعرض في هذا الفصل أهم جوانب التطوير:

أولاً: السياسات والخطط الاستراتيجية:

خلال الفترة من 2002 إلى 2010 تم إعداد وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات لتطوير مختلف مراحل وأنواع التعليم ومن هذه الاستراتيجيات

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي 2003-2015. وتسعى إلى تحقيق الأهداف الوطنية والتزامات اليمن الدولية نحو تعميم التعليم الأساسي بحلول عام 2015م، هذا الصدد، وضع إطار النتائج متوسط المدى عام 2006 ، وإطار الإنفاق متوسط المدى في عام 2007 ، والمشاركة في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم في عامي 2003 و 2007 ؛ واستخدام قاعدة بيانات خرائط توزيع المدارس والمعايير الفنية كقواعد لإنشاء المدارس. ووضعت الحكومة أربعة مخططات في طور التجربة وهي التعاقد مع مدرسات في المناطق الريفية، وتوفير تحويلات نقدية مشروطة لاستبقاء الفتيات في مدارس التعليم الأساسي، وإنشاء منح مدرسية إلى جانب تشجيع المشاركة المجتمعية.
- الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي 2007-2015: وهدفت الإستراتيجية إلى توفير تعليم ثانوي عالي النوعية وعادل وفعال والتكلفة للانتقال إلى التعليم العالي وسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، ترتب الإستراتيجية التعامل مع التحديات التالية حتى عام 2015
- الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة 2011-2015 .

- الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية 2000-2012.
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم المهني والفني (2004 – 2014)
- الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي 2006 : وتهدف الإستراتيجية إلى خلق نظام للتعليم العالي يتميز بالتنوع الجيدة ومشاركة واسعة النطاق وتعدد المسارات وانفتاحها رأسياً وأفقياً، ويتسم بالفعالية والكفاءة ويوفر برامج على درجة من الجودة ويعكس التميز في توفير التدريس والتعلم والبحث والخدمات للمجتمع، كما يحسن من نوعية الحياة باليمن“.
- خلال الفترة من 2002 وحتى 2013، وفي إطار تنفيذ إستراتيجيات التعليم العام، اتخذت وزارة التربية والتعليم العديد من السياسات وأصدرت العديد من القرارات ونفذت عدد من البرامج في كل من جانبي العرض والطلب على التعليم بهدف رفع معدلات الالتحاق بشكل عام وخفض فجوة النوع الاجتماعي في التعليم، وتوفير التعليم لجميع الأطفال مع تركيز على توفير متطلبات تعليم الأطفال من الفئات الأشد حرماناً، وتمثلت هذه الجهود في التالي:

أ. توفير البنية التشريعية والقانونية:

- حيث تم إصدار عدد من التشريعات أو القرارات الهادفة توفير بيئة قانونية لإصلاح التعليم وتوفيره للجميع دون استثناء، ومن هذه القرارات:
- قرار مجلس الوزراء رقم (41) لعام 2006م، بشأن الإعفاء من الرسوم الدراسية للإناث في الصفوف (1-6) والذكور في الصفوف (1-3).
- إصدار مجلس الوزراء بربط الدرجة الوظيفية بالمدرسة، لتجاوز مشكلة النزوح الكبير للمعلمين من المناطق الريفية والنائية إلى المناطق الحضرية بعد حصولهم على الدرجة الوظيفية.
- إصدار القرار الوزاري رقم (279) لعام 2008م، بشأن توفير ميزانية تشغيلية للمدارس، لتتمكن من القيام بأدوارها في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم ومواجهة القضايا التربوية ذات الخصوصية بكل مدرسة، إضافة إلى القيام بالصيانة البسيطة.
- إعادة النظر في القواعد والشروط والمعايير الخاصة باختيار وتعيين الإدارة المدرسية والموجهين وإعادة توزيع المعلمين، بما يسهم في اختيار أفضل الكوادر التعليمية وأكثرها كفاءة.
- إصدار القرار الوزاري رقم (262) لسنة 2009، بشأن اعتماد العمل بلائحة مجالس الآباء والأمهات المعدلة، لتوسيع أدوار ومسؤوليات المدارس والمجتمع المحلي في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لتقديم خدمة التعليم بجودة عالية.

ب. تعزيز قدرات المستويات المحلية (مدرسة ومجتمع محلي):

- نفذت الوزارة سياسات هادفة لتعزيز قدرات المستويات المحلية للإسهام في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لتوفير تعليم جيد للجميع، وتمثلت هذه السياسات في:
- أ. تنفيذ برنامج التطوير القائم على المدرسة: حيث يُعد برنامج التطوير القائم على المدرسة من المنهجيات التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي كونه يركز على طلب العملية التعليمية والتربوية والمدرسة ومحيطها الداخلي والخارجي، والهدف من هذا البرنامج هو رفع قدرة المدارس على إدارة العملية التعليمية وتحسينها وتطويرها وصولاً إلى تحقيق معايير الجودة الشاملة ويأتي ذلك من خلال رفع قدرات المدارس والعاملين

فيما إلى جانب مساهمة ودعم المجتمع المحلي للعمل سويًا لتطوير نوعية التعليم في مناطقها، وبشكل مختصر إعطاء المدرسة قدر واسع من الاستقلالية في إدارة شئونها من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي والتفكير بما يخدم عملية التطوير وتوظيف موارد المدرسة البشرية والمالية في وجود نظام من الشفافية والمحاسبة والتقييم الذاتي. وبعد نجاح عملية التدريب عملت الوزارة على تعميم البرنامج على المستوى الوطني بشكل تدريجي، وتمهيداً لذلك تم إعداد الإطار المنهجي لتنفيذ برنامج التطوير القائم على المدرسة، والذي تم عرضه في المراجعة السنوية الثامنة المنعقدة في صنعاء في مايو 2013.

ب. حشد ودعم المدارس والمجتمع المحلي لتحسين بيئة عمل المدرسة ومحيطها، عن طريق:

- تأسيس وتفعيل إدارة عامة للمشاركة المجتمعية، تطورت فيما بعد للإنشاء قطاع لتعليم الفتاة يتكون من ثلاث إدارات عامة هي: تعليم الفتاة، والمشاركة المجتمعية والدراسات والمتابعة والتقييم.
- إعداد وإصدار لائحة مجالس الإباء والأمهات.
- تشكيل وتفعيل مجالس الأباء والأمهات في معظم مدارس الجمهورية.
- تدريب أعضاء مجالس الأباء والأمهات في الجوانب المتعلقة بتنفيذ جميع مسؤولياته لعملية تحسين المدارس الخاصة بإعداد ودعم ومتابعة تنفيذ خطط التحسين بالمدارس، والمصادقة على التقارير المالية الشهرية والملخصات المالية للمدارس.
- تدريب الأمهات في مجالات محو الأمية والخياطة والصناعات الغذائية وصحة الحيوان
- تدريب عدد من المشرفين في مجال الصحة والخدمة الاجتماعية.

3. تخصيص ميزانية تشغيلية للمدارس:

بناء على أمر مجلس الوزراء رقم (158) لعام 2007م بشأن إعداد مقترحات لإعادة النظر في النفقات التشغيلية والرأسمالية للمجالس المحلية والأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية، والقرارات اللاحقة له ذات الصلة، ونتائج الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء ومحافظي المحافظات المنعقد يوم الخميس بتاريخ 2008/5/22م، فقد تم تشكيل لجنة برئاسة الأخ/نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية- وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء الإدارة المحلية، والمالية، والتربية والتعليم والخدمة المدنية.

ج. تحسين البنية التحتية والمرافق المدرسية:

عملت الوزارة على تعزيز البنية التحتية والمرافق المدرسية من خلال توفير الفصول الدراسية والمساحات الأخرى إضافة إلى الأثاث والمعدات المطلوبة لاستخدامها وفقاً لحاجات الطلبة خاصة الفتيات والأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة. ولتحقيق ذلك عملت الوزارة على التالي:

- تطوير تصاميم المباني المدرسية، وإيجاد مبانٍ مدرسية أكثر إستجابة لمتطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة. بحيث تم تعديل المخططات الإنشائية للمدارس لتصبح الممرات الخاصة بالمعاقين جسدياً جزءاً أساسياً من مكونات المبنى المدرسي.
- تصميم المرافق والتسهيلات المساعدة لتجعل المدرسة أكثر ترحيباً وأمناً وعلى وجه الخصوص للفتيات وإعتبارها مكوناً أساسياً في المباني المدرسية الجديدة، كما أن الوزارة تسعى لإضافة هذه التسهيلات للمدارس القديمة. وهذه التسهيلات تتمثل في الحمامات الخاصة بالطالبات وتوفير المياه لها وأماكن استراحة للطالبات والمعلمات، وبناء أسوار ومدارس البنات والمدارس المختلطة خاصة المدارس الواقعة في أسواق أو جوار الطرق العامة.

- وضع نظام للصيانة والترميم، يقوم على أساس إعطاء المدارس دوراً أكبر في عملية الصيانة والترميم وتوفير أدوات الصيانة اللازمة لكل مدرسة (صندوق الصيانة)، وأيضاً توفير الميزانية التشغيلية التي يستخدم جزء منها لتنفيذ الصيانة العاجلة والبسيطة في المدارس، بما يحافظ على المبنى المدرسي، ويقلل من فترة استخدامه وفي نفس الوقت يساعد على تحسين البيئة المدرسية، ويجعل المدرسة بيئة أكثر ترحيباً وأماناً خاصة بالنسبة للفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تدريب المعلمين والإدارة المدرسية على التعامل بحساسية نحو متطلبات تعليم الفتاة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

د. رفع مستوى الطلب الاجتماعي على التعليم:

ولتنفيذ هذه السياسة تم تنفيذ عدد من البرامج تستهدف خفض الكلفة المباشرة أو غير المباشرة التي تتحملها الأسر كنتيجة لإرسال أبنائهم وبناتهم للمدرسة، ومن هذه البرامج:

1. برنامج الحوافز المنزلية: ويقوم هذا البرنامج على توزيع حوافز لتشجيع الأسر على إرسال بناتهم وأولادهم إلى المدارس، وهذه الحوافز تتمثل في التغذية المدرسية، الحوافز النقدية المشروطة، وتوفير الحقيبة المدرسية بما يساهم في تخفيف العبء المالي المطلوب من الأسر لإلحاق بناتهم وأولادهم في المدارس. هذه الحوافز تساعد في تخفيف الكلفة التي تتحملها الأسر الأقل دخلاً نتيجة التحاق بناتهم وأبنائهم بالتعليم الأساسي وتحفزهم على إلحاقهم بالمدارس والاستمرار بها حتى استكمال مرحلة التعليم الأساسي. وتهدف سياسة الحوافز المدرسية إلى خفض عدد الأطفال خارج المدرسة عن طريق زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم من خلال مساعدة الأسر الفقيرة على إلحاق أطفالها بالتعليم الأساسي الحكومي وتشجيعهم على الاستمرار في المدرسة حتى استكمال مرحلتها التعليمي الأساسي والثانوي.
2. تصميم وتنفيذ عدد من حملات رفع الوعي المجتمعي بأهمية إلحاق في المدرسة واستمرارهم حتى استكمال مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، مع التركيز على رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم للفئات المحرومة والمتمثلة في الفتيات، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المهمشين وطفال الشوارع. حيث نفذت حملات التوعية مستخدمة مختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة. كما تم تصميم دليل إرشادي لكيفية تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم حملات رفع الوعي المجتمعي للفئات المحرومة في إطار المجتمعات المحلية.
3. إلغاء الرسوم الدراسية التي يتم تحصيلها من الفتيات في الصفوف الدراسية 1-6 والذكور في الصفوف 1-3 من التعليم الأساسي.
4. التعاقد مع المعلمات للمناطق الريفية النائية، وتدريبهن قبل أن يتم قبولهن كمعلمات مؤهلات من قبل الخدمة المدنية.
5. رفع نصيب الإناث من الوظائف التربوية الجديدة بحيث تجاوزت أكثر من 30% من مجموع الموظفين الجدد كل عام.

هـ. رفع قدرة النظام التعليمي على إدماج الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة:

وفي سبيل ذلك عملت الوزارة على تنفيذ التالي:

1. تبني مفهوم التعليم الجامع، حيث عملت وزارة التربية والتعليم على تنفيذ سياسة قائمة على دعم إلحاق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تبني سياسة التعليم الجامع الذي يهدف إلى توفير تعليم للجميع في إطار المدرسة العادية مع مراعاة حاجات وقدرات الطلبة. ولتحقيق ذلك نفذت الوزارة عدد من الأنشطة الموجهة لتحقيق هذا المبدأ، من خلال التركيز على مبدا التربية الجامعة. وتهدف أنشطة المشروع إلى تشجيع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على الالتحاق بالتعليم وتحسين نوعية الخدمة التعليمية المقدمة لهم من خلال الاهتمام بتوفير تجهيزات ومستلزمات خاصة بهؤلاء الأطفال، رفع كفاءة المعلمين وتدريبهم حول التعامل مع الأطفال ذوي الاحتياجات

الخاصة، وتقديم الدعم اللازم لإدارة التربية الشاملة على مستوى ديوان الوزارة والمحافظات وزيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم لهذه الفئة.

2. ضمان أن تصبح المدرسة مكاناً يشارك فيه جميع الأطفال ويعاملون فيه معاملة متساوية. ويشتمل ذلك على تغيير أسلوب تناول مفهوم التعليم. فالتعليم الجامع هو أسلوب يدرس كيف يمكن تغيير النظم التعليمية لكي تلبى احتياجات مجموعة متنوعة من المتعلمين. وهو يعني تحسين نوعية التعليم من خلال زيادة فعالية المعلمين، وتعزيز المنهجيات التي تركز على الدارسين، وتطوير الكتب الدراسية والمواد التعليمية المناسبة، وضمان بيئة مدرسية مأمونة وصحية لجميع الأطفال. ويعتبر تعزيز الروابط بين المعلمين، والطلاب، والآباء، والمجتمع المحلي من أجل تطوير بيئات تعليمية شاملة أمراً حيوياً أيضاً.
3. تدريب المعلمين على أساليب التعامل وجذب الفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بالمدارس.
4. إدماج المؤشرات المساعدة في إبراز واقع تعليم الفتيات والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار نظم المعلومات التربوية.
5. إنشاء الإدارة العامة للتربية الشاملة.
6. وضع إستراتيجية لتطوير التربية الشاملة.
7. إجراء الفحوصات الطبية، وتوزيع المعينات التعليمية على الطلبة.

و. التوسع في برامج محو الأمية وتعليم الكبار:

يهدف خفض عدد الاميين من البالغين وتوفير التدريب لهم تم تنفيذ عدد من البرامج منها:

1. رفع مستوى الوعي لدى الآباء والأمهات بأهمية التعليم ومحو الأمية.
2. التوسيع في تنفيذ برامج محو الأمية الأبجدية مع التركيز على الإناث،
3. تنوع أنشطة التدريب المقدمة لمراكز التدريب الاساسي والمراكز النسوية على حدٍ سواء.
4. تحسين بيئة التعليم التعلم وتطوير مناهج محو الأمية على نحو أفضل.
5. مراجعة وتحديث برامج إستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار.
6. اعتماد وزارة التربية والتعليم محو الأمية وتعليم الكبار جزءاً من خطط الوزارة على المدى المتوسط والقصير ابتداء من عام 2007، مما يتيح مصدراً مهماً للتمويل، حيث تمول هذه الخطط بالشراكة بين الحكومة اليمنية والمناحين.
7. اشترك اليمن في "مبادرة القرائية من أجل التمكين" Life التي تتبناها منظمة اليونيسكو في 35 بلداً، وتساهم المبادرة في بلوغ أهداف دكار، لاسيما الهدف الثالث منها " تلبية احتياجات التعلم لكافة الصغار والراشدين " والهدف الرابع المتمثل في "تحقيق تحسن بنسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار" والهدف الخامس المتمثل في "المساواة بين الجنسين في التعليم".

ز. البدء بتوسيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والعمل على تجويده:

وتم ذلك من خلال:

1. تطوير واعتماد الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب 2006-2015، والذي تمثل مرحلة الطفولة المبكرة أحد محاور هذه الإستراتيجية.
2. إعداد واعتماد الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة 2011-2015.
3. تعزيز وتطوير السياسات والتشريعات الخاصة بالطفولة المبكرة.

4. اعتماد وزارة التربية والتعليم الطفولة المبكرة جزءاً من خطط الوزارة على المدى المتوسط والقصير ابتداء من عام 2007، مما يتيح مصدراً مهماً للتمويل، حيث تمول هذه الخطط بالشراكة بين الحكومة اليمنية والمانحين.
5. إنشاء الإدارة العامة لمركز تنمية الطفولة المبكرة.
6. إعداد وثيقة المنهج وأدلة المربيات للفئة العمرية 3-5 سنوات.

ح. تدريب وتأهيل المعلمين والإدارة المدرسية (أثناء وقبل الخدمة):

وتم التدريب من خلال تنفيذ الأنشطة التالية

1. تكثيف التدريب في أثناء الخدمة: ويهدف التدريب إلى توفير التدريب بأسلوب عملي وتطبيقي، يركز على نقاط الضعف الشائعة للحصول على تأثير ومردود سريع وفعال بدءاً من معلمي الصفوف (1-3) صعوداً لبقية صفوف المرحلة الأساسية، ومن ثم مديري المدارس والموجهين وتوفير التدريب على المستوى اللامركزي بغرض تقوية القدرة المؤسسية للتدريب على مستوى القاعدة مع خفض كلفة التدريب نظراً للحجم الكبير من المعلمين المطلوب تدريبهم وفي وقت قصير. وقد شكلت ما سميت "بالمدراس المحورية" كمواقع للتدريب حيث غطت هذه المدارس جميع أنحاء البلاد، والفكرة أن كل مدرسة يجب أن تكون عضواً في مدرسة محورية، والمدرسة المحورية يتم اختيارها من بين المدارس الأعضاء لتصبح المدرسة الرئيسة ومكاناً للتدريب، وعليه فإن المدرسة المحورية يلزم أن تكون في موقع متوسط وسهل الوصول إليه، ولديها تجهيزات جيدة، بالإضافة إلى تعاون مدير المدرسة واستعداده أن تقوم مدرسته بهذا الدور. ولرفع القدرة المهنية على المستوى اللامركزي يتم اختيار المدربين لتنفيذ البرامج التدريبية من المعلمين والموجهين من المحور نفسه، بمعايير مهنية وخبرائيه محددة، بالإضافة إلى تلقي التدريب المناسب لتنفيذ البرامج التدريبية.
2. تأهيل المعلمين في أثناء الخدمة، تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذ "المشروع" الوطني لتأهيل المعلمين" الذي يهدف عامة إلى رفع مؤهلات جميع المعلمين والمعلمات في أثناء الخدمة إلى درجة البكالوريوس باستخدام نظام التأهيل المنتظم في المعاهد العليا لإعداد وتدريب المعلمين، وكليات التربية، ونظام التأهيل عن بُعد.
3. وضع وتطوير آلية للتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكليات التربية لضمان ربط مخرجات مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين باحتياجات سوق العمل (مدارس التعليم العام) وقد تم إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (86) لسنة 2007م بتشكيل لجنة تنسيق بين هذه الجهات.
4. تدريب مديري المدارس في مجال الاتجاهات الحديثة في الإدارة المدرسية، التخطيط بالأهداف المشاركة المجتمعية.
5. تدريب مدراء مكاتب التربية في المديرية في مجال المشاركة المجتمعية، ومهارات الإتصال.
6. تدريب كوادر الإدارة العامة في المحافظات المستهدفة في مجال الحاسب الآلي، التخطيط، المتابعة والتقويم.

ثانياً: مجال التقدم المحرز قبل الصراع والحرب:

حاول اليمن الاستجابة لمتطلبات التنمية من خلال التعليم (انتشاراً وجودة) و برغم التقدم المحرز في التعليم حيث حقق التعليم في اليمن مندو التسعينات زيادة في عدد المدارس والطلاب خاصة الفتيات والفئات المحرومة على مستوى الريف والحضر.

- فقد كان عدد المدارس في العام 2002/2001م (13,477) مدرسة لترتفع في عام 2006/2005م الى (14,975) مدرسة بزيادة قدرها (1490) مدرسة بمتوسط السنة الواحدة (374.5) مدرسة لترتفع في العام 2013/2012م الى (16,912) مدرسة بزيادة (1937) مدرسة عن عام 2006/2005م بمتوسط سنوي ما يقارب (276.6) مدرسة لتصل في العام 2016/2015م الى (16,734) بنقص (178) مدرسة.

- كما بلغ عدد الملتحقين برياض الاطفال في العام 2010/2009م (29,856) طفل وطفلة ليرتفع في العام 2013م الى (32,890) طفل وطفلة بزيادة قدرها (3034) طفل وطفة حيث انخفض في ال عام 2015/ 2016م الى (14,476) طفل وطفلة.
 - بلغ عدد التحاق الفتيات في المدارس في عام 2016/2015م (2,566,166) طالبة بزيادة قدرها (1,106,337) طالبة عن العام 2002/2001م.
- ونتيجة للبرامج السابقة نجد أن مؤشرات التعليم الأساسي والثانوي تحسنت خلال الفترة من 2003 وحتى 2015 وهو أمر عام تتوافر له إحصاءات تربوية على المستوى الوطني. على الرغم من أن الأزمة والصراع الذي ظهر في عام 2011 أدى إلى تباطؤ تحسن هذه المؤشرات وأن الحرب الذي بدأت في مارس 2015 سيكون تأثيرها أكبر بكثير وأدت إلى تراجع كبير في المؤشرات المحققة. وارتفاع أعداد الأطفال خارج المدرسة إلى أكثر من 2 مليون طفل.

جدول بأهم مؤشرات التعليم المحققة للتعليم الأساسي والثانوي ومحو الأمية في عام 2015 قبل بداية الحرب على اليمن:

مسلسل	المؤشر	مجموع	ذكور	إناث
1	معدل القبول الصافي في الصف الاول الأساسي	%64.8	% 67.1	%62.4
2	فجوة النوع الاجتماعي للقبول الصافي 7 نقطة لصالح الذكور	0.93		
3	الالتحاق الصافي للتلاميذ للصفوف من (1-6) المرحلة الأساسية	%85.8	%91.1	%80.4
4	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الصافي للصفوف من (1-6)	0.88		
5	الالتحاق الإجمالي للتلاميذ للصفوف من (1-6) المرحلة الأساسية	%95.5	%101.7	%89
6	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الإجمالي للصفوف من (1-6)	0.87		
7	الالتحاق الصافي للتلاميذ في المرحلة الأساسية	%81.5	%87.9	%74.7
8	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الصافي في التعليم الأساسي	0.85		
9	الالتحاق الإجمالي للتلاميذ في المرحلة الأساسية	%86	%93.1	%78.6
10	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الإجمالي للتعليم الأساسي	0.84		
11	معدل القبول الصافي في الصف الاول الثانوي	%64.8	%62.4	% 67.1
12	فجوة النوع الاجتماعي للقبول الصافي في الصف الاول الثانوي	1.08		
13	معدل القبول الاجمالي في الصف الاول الثانوي	%49.4	%40.4	%57.9
14	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الإجمالي في الصف الاول الثانوي	1.43		
15	الالتحاق الصافي للتلاميذ في المرحلة الثانوية	%33.4	%28.1	%38.4
16	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الصافي في التعليم الثانوي	1.37		
17	الالتحاق الإجمالي للتلاميذ في المرحلة الثانوية	%42.5	%35.4	%49.3
18	فجوة النوع الاجتماعي للالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي	1.39		
19	بلغ عدد الملتحقين بمراكز محو الأمية () الذكور () الإناث () اناث	180540	885	172455

إلا أنه وللأسف وبسبب الحرب توقفت معظم تلك المشاريع مما أدى الى توقف معظم البرامج والاستراتيجيات التي كنا نعتقد الأمل على أننا سنتمكن من تنفيذها التقدم أكثر الى الامام بالإضافة الى التحديات المزمنة الأكثر تأثيراً على عملية التنمية وعلى رأسها التعليم والتي سيتم ايضاحها بشكل تفصيلي حتى تتضح الصورة كاملة .

النتائج المتعلقة بالمحور الثاني:

أثر الصراع والحرب على التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

أشار تقرير اليونيسف، الصادر في يوليو 2021 بعنوان عندما يتعطل التعليم إلى تأثير الصراع والحرب على تعليم الأطفال في اليمن حيث أوضح أن الصراع والحرب في اليمن لا يزال في تصاعد مستمر، ويسبب في نزوح أكثر من 4 ملايين شخص يتواجدون في أكثر من 1,500 مخيم عشوائي وهم بحاجة إلى دعم عاجل للبقاء على قيد الحياة. ولا يزال الوضع الأمني مريعاً ولا يمكن التنبؤ به، مع وجود قيود شديدة على ايصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك تقديم خدمات التعليم الأساسي، كما تزداد حدة الفقر في هذه البلد، حيث تشير أحدث البيانات أن حوالي نصف سكان اليمن كانوا في العام 2014 يعيشون تحت خط الفقر. أما في الوقت الراهن فتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر على الصعيد الوطني ارتفعت إلى حوالي 80 في المائة. ومن بين كل 10 أطفال يعيش أكثر من 8 أطفال لدى أسر ليس لديها دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد تفاقم هذا الوضع الصعب أصلاً بسبب وباء فيروس كورونا مما أدى إلى توسيع دائرة الفقر لتشمل المزيد والمزيد من الناس. بالإضافة إلى ذلك، ستكون الآثار الجانبية للوباء على الأطفال كبيرة والتي من المرجح أن تتطلب تنفيذ استجابة على المدى الطويل. وقد أثر هذا الوضع سلباً على مختلف متاحي الحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية. وسوف نستعرض في التالي بعض تأثيرات الحرب والصراع على التعليم العام (الأساسي والثانوي).

أولاً: أثر الحرب على إتاحة التعليم:

1. عندما تتوقف العملية التعليمية في المدارس، يكون الأطفال أكثر عرضة لمخاطر عمالة الأطفال أو الالتحاق بالجماعات المسلحة. وخلال الفترة ما بين مارس 2021 ويناير 2021 تم تجنيد أكثر من 3,600 طفل في اليمن ضمن القوات والجماعات المسلحة. وفي العام 2013، انخرط 17 في المائة من أطفال اليمن ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاماً 1,3 - مليون في المجموع - في عمالة الأطفال. ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد من الأطفال العاملين في الوقت الراهن بسبب الانهيار الاقتصادي الذي تشهده اليمن ولم يسلم أطفال اليمن من القتل حيث قتل 3,336 طفل خلال الفترة ما بين 26 مارس 2015 إلى 28 فبراير 2021 (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعطل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن).
2. تأثرت الكثير من المدارس بسبب الحرب ويشير تقرير اليونيسف إلى أن (2507) مدرسة إما تم تدميرها بشكل كامل أو جزئي أو تم استخدامها من قبل النازحين أو المسلحين (اليونيسف، 2021). وأثر خروج هذا العدد من المدارس على حصول أكثر من (1486449) طالب وطالبة على التعليم، ويتطلب عودتها إلى الخدمة التعليمية أعمال بناء وترميم وصيانة وتأثير حتى تكون قادرة على تقديم الخدمة التعليمية كما امتدت الأضرار إلى طلاب هذه المدارس فمنهم من لم يستطع مواصلة التعليم ومنهم من نزح إلى مناطق آمنة حتى يلتحق بالتعليم، أو تسرب.
3. بالإضافة إلى خروج عدد كبير من المدارس عن الخدمة نتيجة تدميرها كلياً أو جزئياً أو استخدامها من قبل الجماعات المسلحة أو كسكن للنازحين، فإن الحرب أدت إلى توقف عملية التوسع في بناء وصيانة المدارس الأمر

- الذي أثر سلباً على إمكانية توفير الخدمة التعليمية وفقاً لما كان قائماً قبل الحرب. المدارس تدمير المدارس، فقد أدت الحرب إلى عدم استكمال بناء وتجهيز المدارس والفصول الدراسية التي كان مخطط بناءها واستثمارها لمواجهة زيادة مستوى الالتحاق للبنين والبنات في مختلف محافظات الجمهورية.
4. أدت الحرب إلى تدهور الوضع الاقتصادي في البلد وارتفاع الأسعار الأمر الذي زاد من أعباء الأسرة وأثر سلباً على دفعها لأبنائها للتعليم وجعل لتوفير الغذاء الأولوية على التعليم.
5. ارتفاع معدلات الرسوب والرسوب حيث أدت الحرب إلى نشوء مصاعب اقتصادية كبيرة جداً للبلاد ومعاناة للكثير من الأسر حيث فقد الكثيرون أعمالهم ومصادر أرزاقهم، وأصبح توفير الغذاء والدواء هو الهم الأكبر لمعظم الأسر وأدى ذلك إلى أن تعليم الأبناء لم يعد من أولويات كثير منهم بل ودعت الحاجة إلى الدفع بالأبناء والبنات إلى العمل حتى يساعدوا أسرهم في توفير لقمة العيش الضرورية وقد عجزت كثير من الأسر من توفير المتطلبات الدراسية لأبنائهم وبناتهم من دفاتر وأقلام وحقائب وزي مدرسي والذي بدوره انعكس في ارتفاع عدد الطلاب والطالبات الذين تسربوا من المدارس كما أن الالتحاق في الصفوف الأولى شهد تراجعاً كبيراً.
6. على الرغم من ان تقرير مؤشرات التنافسية للأعوام ما بين 2011-2012 و2016-2017 لم يظهر تراجع في رتبة الجمهورية اليمنية بالنسبة لمعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، الا أن هناك مؤشرات تدل على أن الأزمة التي بدأت في عام 2011 وتحولها إلى حرب شاملة عام 2015 أثر سلباً على الإنجازات التي تم تحقيقها في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي والثانوي وبرز ذلك خلال التالي:

- لا يستطيع 2 مليون طفل الوصول إلى التعليم، ويعتبر هذا الرقم أكثر من ضعف عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس في العام 2015 حيث بلغ عددهم حينها 890,000.
- هناك ما يزيد عن 8.1 مليون بحاجة إلى دعم طارئ للحصول على التعليم، كما أن هناك 11.3 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن).
- يتعرض الأطفال الواقعين في المناطق الأكثر تعرضاً للصراع والأطفال النازحين لمخاطر أكبر تحول دون التحاقهم بالمدارس أو مواصلةهم للدراسة.
- هناك أيضاً قلق متزايد من أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أو الذين تسربوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة قد لا يعودون للدراسة اطلاقاً إذا لم يتم دعمهم بشكل صحيح.

ثانياً: أثر الحرب على جودة التعليم:

أدت الحرب إلى حدوث تداعيات سلبية غير مباشرة على التعلم وجودة التعليم حتى عندما يكون التعليم المدرسي متاحاً. لقد تعرضت المدارس للأضرار وسيطرت عليها جماعات مسلحة أو استخدمها النازحون للحصول على مأوى. وتعرض المعلمون والطلاب للقتل والإصابات والصدمات النفسية. وبات من الصعب للغاية ضمان جودة التدريس والتعليم في هذه الأجواء، ومن أهم التأثيرات السلبية للحرب على التعليم العام ما يلي:

1. التوقف عن التعليم وعدم استكمال دراسة المناهج الدراسية خاصة في الفصل الثاني من العام 2015-2016،
2. ما يقدر بنحو 171,600 معلم ومعلمة – أو ثلثي العاملين في مجال التدريس- لم يتسلموا رواتبهم بشكل منتظم لمدة أربع سنوات، وبالتالي التوقف عن التدريس لإيجاد سبل أخرى لإعالة أسرهم، الأمر الذي يعرض ما يقرب من 4 ملايين طفل إضافي لخطر فقدانهم فرص الحصول على التعليم اليمن (اليونيسف، يوليو 2021، عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن). إن أزمة المرتبات من أخطر التهديدات التي تقوض

- العملية التعليمية في اليمن، ومن آثارها: عدم انتظام دوام المعلمين، وحتى من لديهم الاستعداد للتدريس يواجهون صعوبة في دفع تكلفة النقل إلى المدرسة، وبعض المدارس لا تعمل إطلاقاً بسبب غياب المعلمين. إضافة إلى عدم اكتمال تدريس المنهج الدراسي مما أثر على مخرجات التعليم.
3. عدم تمكن الوزارة من طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وهو الوسيلة الأهم في العملية التعليمية وذلك بسبب شحة الموارد المعتمدة للتعليم من الميزانية العامة، والحصار البري والجوي والبحري والذي بدوره خلق مصاعب جمّة في استيراد أوراق الطباعة والأحبار وغيرها من المواد الكيماوية الخاصة بعمليات الطباعة (وزارة التربية والتعليم، 2019، خطة التعليم الانتقالية).
4. تدمير البيئة المدرسية اللازمة لعملية التعليم والتعلم من خلال تدمير التجهيزات المدرسية المتمثلة في الأثاث من كراسي وطاولات جلوس للطلبة حيث تم تدمير ما يزيد عن 61,380 معقد مدرسي، وأكثر من 300 معمل علوم، إضافة إلى التجهيزات الأخرى من معامل حاسوب، وتجهيزات الأنشطة المدرسية ووسائل التعليم والتعلم (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية).
5. تدهور حالة الطلبة نفسياً واجتماعياً فقد أدى استمرار القصف وتهديم المدارس والمنازل والمؤسسات العامة والخاصة نتج عنه مشاهد مرعبة ومحزنة للمجتمع بأكمله وعلى وجه الخصوص الوضع النفسي والاجتماعي صغار السن من الطلاب والطالبات مما سبب لهم الكثير من التوتر النفسي والعيش في حالة من الرعب النفسي والاجتماعي، ويعتبر كل ما سبق معيقاً لاستمرارهم في البيئة الدراسية والتعلم لما ترسب في أذهانهم ونفسياتهم من قلق وخوف وفزع، الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرات الطلبة على مواصلة الدراسة والاستيعاب والفهم.
6. اكتظاظ وازدحام الفصول الدراسية فنتيجة للحرب اضطرت أعداد كبيرة من السكان في المناطق المستهدفة للنزوح إلى مناطق مستضيفة، وبطبيعة الحال فإن الطلاب والطالبات كانوا من ضمن هؤلاء النازحين فقد تركوا مناطق سكنهم ومدارسهم إلى أماكن أخرى، الأمر الذي مثل ضغطاً كبيراً على المدارس في المناطق المستضيفة للنازحين، حيث تجاوز متوسط الطلبة في الفصل الواحد 80 – 100 طالب، وهذا الأمر مثل صعوبة للمعلمين في التعامل مع هذه الأعداد الكبيرة. إضافة إلى ذلك فإن النزوح أدى إلى استخدام المدارس كأماكن لإيواء النازحين الأمر الذي جعلها تتعرض للكثير من التدمير وتعذر استمرار العملية التعليمية (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية)..
7. أدت الحرب إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في اليوم مما قلل من قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم وإعداد الواجبات المنزلية، كما أسهم انقطاع التيار الكهربائي في عدم قدرة المدارس على استخدام البرامج والوسائل التعليمية التي يتم عرضها من خلال التلفزيون.
8. نتيجة لتدمير الحرب للكثير من المؤسسات الخدمية مثل الكهرباء والإنترنت والاتصالات أصبح التعليم في المدرسة والمزمل يعاني من محدودية مصادر المعرفة والتدريب على المهارات المناسبة لسوق العمل وذلك نتيجة للتالي:
- تعتبر إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المدارس والمنازل شبه معدومة حيث أن اليمن تعتبر من آخر الدول بالنسبة لتوافر إمكانية الوصول للإنترنت.
 - محدودية استخدام تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في التعليم.
 - تدني مستوى التدريب للمعلمين والطلبة على استخدام الانترنت وتقنية المعلومات والاتصال باعتبارها جزءاً مهماً في العملية التعليمية.
9. أدت الحرب إلى تقليص عدد ومستوى تنفيذ زيارات الإشراف التربوي لمتابعة سير العملية التعليمية في المدارس وتقديم الدعم للمعلمين الأمر الذي حد من استمرار متابعة الوزارة لنوعية التعليم المقدم في المدارس. من

الملاحظ محدودية الزيارات المدرسية التفتيشية السنوية المنفذة وهي حاليا محصورة في نطاق المحافظات والمديريات وفي إطار النطاق الجغرافي للعاملين وبالذات في ظل غياب الموارد المالية للانتقال (وزارة التربية والتعليم، محور جودة التعليم: ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية)، وغالبا ما تستهدف الزيارات المدرسية المنفذة ما يلي:

- متابعة الانضباط الوظيفي للإدارة المدرسية والقوى العاملة بالمدارس والرفع بحالات الغياب والانقطاع الوظيفي ومتابعة اجراءات تنفيذ اقساط الخصم على الغياب
 - فحص السجلات المدرسية الادارية والمالية وتزويد الادارة المدرسية بالتغذية الراجعة حول النتائج
 - التحقيق والتقصي في المشكلات المدرسية المحالة اليها
 - اعداد ورفع التقارير الدورية الختامية حول ادائها
 - المشاركة في الاشراف على تنفيذ الاختبارات المدرسية والعامه
10. أدى الصراع والحرب إلى تراجع مستوى المعيشة وتدنى الخدمات الصحية وبالتالي إلى تفشي الأمراض والأوبئة، بما في ذلك حمى الضنك والكوليرا. وحتى آب / أغسطس 2017، كان هناك 591,100 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا، كان 48 في المائة منها من الأطفال دون سن 15 سنة. يعمل النظام الصحي بأقل من نصف طاقته، حيث أن 6-10 مرافق غير قادرة على تقديم خدمات صحة وغذائية للأطفال، "توفر الخدمات والمرافق الصحية العاملة في 16 محافظة". كما تأثرت إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشدة بأضرار مادية بسبب الحرب. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2015 أن نحو 43 في المائة من المياه والصرف الصحي التي تم تقييمها في مدن صنعاء وعدن وتعز قد تضررت، بما في ذلك أبراج المياه ومحطات ضخ المياه ومحطات المعالجة وصهاريج المياه ومعدات مختبر المياه وخزانات الوقود.
11. أسهمت الحرب في توقف إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تطوير التعليم، واقتصار الخطط على مواجهة آثار الحرب على التعليم، الأمر الذي أدى إلى غياب الاستراتيجيات والسياسات الهادفة لتطوير التعليم ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وذلك يبرز من خلال:
- توقف تطوير المناهج الدراسية لتستوعب المهارات اللامعرفية المطلوبة للقرن الحادي والعشرين والقائمة على مفاهيم التنمية المستدامة، حقوق الانسان، المساواة، العدل والسلام ونشر القيم الدينية والوطنية وممارسة المواطنة العالمية.
 - كما تراجعت أنشطة التدريب والتطوير للمعلمين بما يساهم في تعزيز وتحسين أداء المعلمين وطرائق التدريس لتعمل إكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في: التعليم مدى الحياة، حل المشكلات بطرق سلمية، إعلاء ثقافة السلام ونبذ العنف، المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الثقافي.
12. على الرغم من أن اليمن عملت على تجويد التعليم وتحسين جودة النظام التعليمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من خلال إتباع المنهج الإستراتيجي والخطط لتطوير التعليم ودعم بنية السياسات المرجعية للتعليم ووضع العديد من الأنظمة والمعايير لتعزيز كفاءة وجودة إدارة العملية التعليمية ورفع معدلات الالتحاق خاصة بين الفتيات ولكن بدء الأزمة في عام 2011 وتصاعد الصراع وشن الحرب في عام 2015 نتج عنه:
- عدم استمرار الجهود وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تم إعدادها.

- توقف نهج التخطيط الاستراتيجي الذي كان متبعاً حيث لم يتم إعداد إستراتيجيات وخطط لتطوير التعليم ورفع معدلات الالتحاق وتجويد التعليم بعد عام 2015.

ثالثاً: أثر الحرب على تحقيق مبدأ المساواة والانصاف في توفير التعليم:

يعتبر التعليم حق أساسي لجميع الأطفال والشباب والكبار، بصرف النظر عن العمر، أو الجنس، أو الأصل العرقي، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، أو الإعاقة، أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي. فالحق في التعليم أصبح قضية عالمية، حيث تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن التعليم حق أساسي. وهو حق تكرر تأكيده في عدد من المعاهدات والوثائق التي تم إصدارها 1948، أهمها على وجه التحديد:

1. اتفاقية اليونسكو لعام 1960 بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم تنص على واجب الدول في توسيع الفرص التعليمية لتشمل جميع الأشخاص الذين ما زالوا محرومين من التعليم الابتدائي.
2. ويؤكد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 على الحق في التعليم للجميع، كما يُبرز مبدأ التعليم الإلزامي المجاني.
3. اتفاقية حقوق الطفل، وهي من اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادق عليها أكبر عدد من الدول، تنص على حق الطفل في عدم التمييز ضده. وهي تعبر أيضاً عن الالتزامات إزاء أهداف التعليم، وتقر بأن المتعلم يشكل محور تجربة التعلم، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في مضمون التعليم وأساليبه التربوية، وفي أسلوب إدارة المدرسة بشكل عام.

أما على المستوى الوطني، فقد حدد دستور الجمهورية اليمنية في الفصل الثالث حقوق المواطنين بالتعليم وواجبات الدولة بالأسس الاجتماعية والثقافية المادة (24) تنص على "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك"، بينما حددت المادة (32) من الدستور أن التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها. وفي المادة (54) من الدستور أكد التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتربئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات. كما أعتبر الدستور أن التعليم في الجمهورية اليمنية من الخدمات الاجتماعية الضرورية التي تعمل الدولة على نشره والتوسع فيه، كونه من الحقوق التي كفلها الدستور، فقد أشارت المادة (37) من دستور الجمهورية اليمنية إلى أن: "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية، وتهيئة الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات".

وحدد القانون العام للتربية والتعليم لعام 1992م والمصادق عليه في مجلس النواب في 11 أغسطس 1992م في مواده 6، 8، 9، 10، المبادئ والسياسات التعليمية القائمة على اعتبار التعليم استثماراً بشرياً، وحقاً إنسانياً تكفله الدولة وتيسره لكل أبناء الشعب مجاناً بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، كما تهتم الدولة بالرعاية الصحية والمدرسية لكل مراحل التعليم. كما حددت المادة (14) من القانون أن السياسة التعليمية ترتكز على المعايير العلمية في التخطيط ووضع المناهج والتقويم والمتابعة، والربط في التعليم قبل التخصصي بين المعارف النظرية والمهارات الفنية وعلى تحقيق التوازن في النظام التعليمي، والعدل في توزيع الخدمات والإمكانات التعليمية بين المحافظات والمناطق وعلى اللامركزية في الإدارة التعليمية. كما يؤكد القانون في المادة رقم (28) على ضرورة الاهتمام بالتربية الشاملة حيث تنص على

أن "تنشئ الدولة المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة لتعليم المعوقين ورعايتهم وتوفير لهم التعليم الأساس الذي يتلاءم مع كل حالة من حالات الإعاقة لغرض تمكين المتعلم في التكيف مع المجتمع والإسهام في مجال نشاطاته، وتنظم اللائحة نظام التعليم ومناهجه".

ووفقاً لذلك تنظر الجمهورية اليمنية إلى أن التربية الجامعة (الشاملة) هي حق لكل طفل في التعليم وضمان حقوق التحاقه بالمؤسسات التعليمية العامة بغض النظر عن الفروق الفردية على أن تلي هذه المؤسسات احتياجاته وتستجيب لها، وتكفل للجميع تعليماً رفيع المستوى في ظل مناهج تعليمية ملائمة، وأساليب تربوية متطورة، وإيجاد المدرسة الرحبة التي لا تستثني أحداً من الأطفال (عاديين، معاقين، متفوقين، محرومين) وتقدم لهم برامج تتناسب مع قدراتهم وتؤهلهم للمستقبل، كمواطنين قادرين على المساهمة بشكل فعال في خدمة أنفسهم ومجتمعهم.

لكن الحرب أدت إلى الإخلال بتوفير التعليم للجميع من خلال:

1. حيث سببت الحرب تقليل الفرص المتاحة للعديد من الأطفال والباقيين الأكثر ضعفاً لمواصلة التعليم يؤثر هذا بشكل خاص على الأطفال في المناطق الريفية والمجتمعات النازحة والمناطق التي يصعب الوصول إليها في اليمن. وقد يمتد خطر الحرمان من التعليم إلى ما بعد الجيل الحالي مهدداً بالقضاء على التقدم المحرز على مر العقود لا سيما في جانب تعليم الفتيات.
2. كان النازحين أكثر تأثراً بنتائج الحرب، حيث يسعى أكثر من 523,000 طفل نازح في سن الدراسة جاهدين من أجل الحصول على التعليم بسبب ضيق مساحة الفصول الدراسية الحالية.
3. الفتيات تأثرن أكثر لعدم شعور الأسر بالأمان والخوف على بناتهن في المدارس أو أن الطريق إلى المدرسة محفوف بالمخاطر وتستغرق وقتاً طويلاً ذهاباً وإياباً إلى المدرسة، أو لأن بعض المدارس توجد بالقرب من منطقة نزاع وغالباً ما يتم إخلاءها عند اندلاع القتال. كانت الفتيات في الصفوف الثانوية أكثر عرضة للانقطاع عن الدراسة لعدة أسباب، وفي أغلب الأحيان، لم تشعر هؤلاء الطالبات بالأمان في المدارس أو لم يشعرن بالراحة في الذهاب إلى المدارس التي تخلو من المعلمات أو المراحيض ودورات المياه المستقلة لتدبر شؤونهن. فقد انخفضت مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الثانوية بين الأعوام 2010، 2015، فبعد أن كان مؤشر التكافؤ لمعدل القبول في الصف الأول الثانوي لصالح الإناث في عام 2010 بواقع (1.1) أصبح لصالح الذكور في عام 2015 بواقع (0.99)، كما أنخفض مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدلات البقاء حتى الصف الثالث الثانوي لنفس الفترة من (0.68) إلى (0.66) من مجموع الطلبة الملتحقين في الصف الأول الثانوي، وأنخفض مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل استكمال الصف الثالث الثانوي من (1.09) عام 2010 إلى (1.03) عام 2015، على الرغم من أن معدل استكمال الصف الثالث الثانوي ظل لصالح الإناث، حيث وأن معدل الاستكمال أكبر من 1 (وزارة التربية والتعليم، 2019، خطة التعليم الانتقالية). كما أثر انقطاع العديد من المعلمين والموظفين التربويين عن العمل نتيجة عدم دفع رواتبهم الشهرية سلباً على فرص حصول الفتيات على التعليم في 13 محافظة.
4. تأثر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة حيث أصبحت إمكانية تأمين وصولهم إلى المدارس أو في المدارس أقل من ذي قبل، كما أن أسرهم أصبحت منشغلة عنهم وبمتابعة تعليمهم بالبحث عن أساسيات الحياة من طعام مسكن وملبس.
5. تأثر الأطفال من الأسر التي تعاني من التهميش أو الفقر نتيجة أن الحرب أدت إلى أن هذه الأسر أصبحت تواجه صعوبات في توفير الغذاء الأمر الذي جعل الكثير منهم يتسربون من المدارس والعمل لمساعدة أسرهم على توفير متطلبات الحياة الضرورية من طعام وملابس ونحوها.

وبالتالي فإنه على الرغم من أن اليمن استطاعت تقليص فجوة الالتحاق في التعليم الابتدائي إلا أن تبعات شن الحرب على اليمن أدت إلى:

- تقليص فرص التحاق الفتيات بالمدارس مقارنة بالذكور.
- ارتفاع معدلات التسرب خاصة بين الإناث والأطفال والفقراء والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تراجع اهتمام الأسر بالتعليم لصالح توفير أساسيات الحياة الأخرى من طعام ومأوى وكساء، الأمر الذي أسهم في سحب الكثير من الأسر لأولادها وبناتها من المدارس للعمل وكسب دخل يساعد الأسرة على الحياة أو مساعدة الأسرة في الأعمال الزراعية وأعمال الراعي وجلب الماء.

رابعاً: أثر الحرب على إدارة العملية التعليمية:

لم يتم الحفاظ على تجنب التعليم الصراعات القائمة فقد تم في عام 2016/2015 تبني نظام للاختبار جديد في المناطق الجنوبية والشرقية في المحافظات التالية (عدن، أبين، لحج، شبوة، حضرموت والمهرة والضالع وسقطرى) حيث تم تنفيذ الاختبار وفقاً للقرارات والتعاميم الصادرة التالية:

1. قرار وزاري رقم (1) بتاريخ 17.3.2016 م / بشأن تعديل اللائحة العامة للاختبارات والذي بموجبه تم تعديل نظام توزيع درجات اختبارات الشهادات الأساسية والثانوية الذي كان قائماً على أساس اعتماد 80% من الدرجة الكلية لكل مادة وفقاً لنتائج الطالب في الاختبارات النهائية و 20% من الدرجة الكلية لكل مادة تحسب كأعمال سنة. وتم تعديل نظام معدل الدرجات هذا ليصبح في المحافظات الجنوبية والشرقية وفقاً للجدول التالي:

النظام المعدل للدرجات				
1) على مستوى الشهادة الأساسية تحسب الدرجات النهائية بحسب النسب التالية				
المجموع	الاختبار النهائي	الصف التاسع	الصف الثامن	الصف السابع
100% معدل تراكمي	50% اختبار وزاري	10% اختبار داخلي تقييمه المدرسة	20% من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	20% من النتيجة النهائية للمادة الدراسية
2) على مستوى الشهادة الثانوية:				
المجموع	الاختبار النهائي	الصف الثالث الثانوي	الصف الثاني الثانوي	الصف الأول الثانوي
100% معدل تراكمي	50% اختبار وزاري	10% اختبار داخلي تقييمه المدرسة	20% من النتيجة النهائية للمادة الدراسية	20% من النتيجة النهائية للمادة الدراسية

وهذا الأمر أدى إلى إخضاع التلاميذ المتقدمين لاختبارات الشهادة الأساسية (تاسع) والثانوية العامة في الجمهورية اليمنية لنظامين تقويميين من حيث أسس وضوابط التقويم وآلياته واجراءات تنفيذه واصدار نتائجه وشهاداته. أدت الحرب إلى:

2. اضعاف دور وجود الإدارة المدرسية وقدرتها على التخطيط والمتابعة والتنفيذ الأمر الذي قلص من دور المدارس في تحقيق التوسع في التعليم وتجويده والاستجابة للحالات الطارئة وتوفير التعليم في إطار ظروف الأزمة والصراع.
3. كان المعلمين من أكثر الفئات التي تضررت من الأزمة وذلك من خلال:
 - توقف صرف رواتب معظم المعلمين منذ نهاية عام 2016م وحتى الآن.
 - تأخر وعدم استمرارية صرف رواتب بقية المعلمين.
 - توقف برامج التدريب والتطوير المستمر للمعلمين والتي كانت تتم بكثافة قبل الأزمة.
 - تناقص أعداد المعلمين نتيجة لتزوج وهجرة عدد منهم داخل اليمن أو إلى دول أخرى.

خامساً: أثر الصراع والحرب على الموارد المالية المخصصة للتعليم العام:

1. تدني الموارد المخصصة للتعليم من الميزانية العامة للدولة، فقبل الحرب كانت الموازنة العامة تعطي أولوية للإنفاق على التعليم باعتباره أساساً لرفع الإنتاجية والدخل وزيادة فرص تحقيق الرفاه للسكان. لقد شكل الإنفاق على قطاع التعليم في حدود 15% من إجمالي النفقات العامة. ولكن نتيجة للحرب التي بدأت في مارس 2015، تقلص إعطاء التعليم الأولوية في الميزانية وتوقفت ميزانية التعليم في الجوانب المتعلقة بالميزانية الاستثمارية الموجهة لبناء وترميم المدارس في البداية، بل وصل الحال للميزانية الجارية للتعليم. ف منذ شهر سبتمبر 2016، أدت أزمة السيولة في المالية العامة إلى توقف ليس فقط النفقات الاستثمارية ولكن أيضاً نفقات تشغيل المرافق التعليمية ومرتببات معظم العاملين فيها رغم ضآلة المرتب أصلاً. وبصورة أكثر تحديداً أن 173,419 معلم في 13 محافظة، يمثلون 72 % من إجمالي المعلمين في البلاد لم يستلموا مرتباتهم منذ أكتوبر 2016، وهذا يؤثر على 79 % من إجمالي الطلاب اليمنيين.
2. تدني كبير في حجم الدعم المقدم من شركاء التعليم للتعليم الأساسي والثانوي، حيث أدت الحرب إلى انسحاب الكثير من الشركاء الداعمين ومنهم البنك الدولي، المملكة المتحدة، هولندا، والوكالة اليابانية للدعم الدولي (جايجا) والدعم المقدم من وزارة الخارجية اليابانية.
3. تحول جزء كبير من دعم شركاء التنمية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بسبب حالة الطوارئ والحرب الدائرة في اليمن، والحاجة إلى العمل على إنقاذ الأرواح والحماية أكثر من الحاجة إلى دعم الجوانب التنموية.
4. أدى تدمير المدارس وتخريبها إلى الحاجة إلى توجيه مزيداً من الموارد المخصصة لتطوير العملية التعليمية إلى ترميم وإصلاح المباني المدرسية، التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، أو لشراء وتوفير بدائل للأثاث والتجهيزات التي تم تدميرها أو سرقتها من المدارس.

➤ الاستجابة لتأثيرات الصراع والحرب على التعليم:

أولاً: الجهود الحكومية للتعامل مع تأثير الصراع والحرب على التعليم:

- لمواجهة آثار الحرب والتحديات والمصاعب التي أفرزتها، عملت وزارة التربية على التخفيف من آثار تلك المشكلات وتحجيم أضرارها من خلال القيام بالعديد من الجهود التي يمكن تلخيصها في الآتي:
1. حصر المدارس التي تضررت من الحرب، فقد عملت الوزارة على تكوين فرق عمل متخصصة لمتابعة وحصر المدارس المتضررة أولاً بأول في جميع المحافظات، كما شكلت فرق هندسية متخصصة من مكاتب التربية بالمحافظات وديوان عام الوزارة اهتمت بتقييم المدارس المتضررة وتحديد أحجام الأضرار ونوعيتها وتكلفة إعادة التأهيل والترميم وكذا إعداد رسومات فنية وجداول الكميات وتكلفة تقديرية لبناء بديل عن تلك المدارس التي دمرت كلياً أو أجزاء منها.
 2. توفير أكثر من 1000 من الفصول البديلة لاستيعاب الطلاب والطالبات الذين فقدوا فصولهم الدراسية بسبب التدمير الكلي أو الجزئي وكذا زملائهم الذين نزحوا من المناطق المستهدفة أو الذين استخدمت مدارسهم لإيواء النازحين.
 3. إصدار التعليمات الصارمة إلى جميع المحافظات لاستيعاب الطلاب والطالبات النازحين من المناطق المستهدفة وتسهيل التحاقهم بالمدارس وكذا الطلاب والطالبات الذين استخدمت مدارسهم لإيواء النازحين والطلاب الذين فقدوا مدارسهم.

4. العمل على تغطية العجز من الكتب المدرسية باستخدام كل الكتب المتوفرة في المخازن في المحافظات والمديريات والمدارس، وكذا إعادة توزيع الكتب المستعادة من الطلاب والمستخدمة في الأعوام السابقة، كما دعت الوزارة أولياء الأمور إلى إعادة الكتب الموجودة في المنازل وتسليمها للمدارس ولقد كان تجاوب المجتمع بكامله رائعاً ومشجعاً وساعدت بعض الجمعيات على جمع الكتب المستخدمة من البيوت وإعادة فرزها وترتيبها مع الكتب المستعادة والموجودة بالمدارس.

ثانياً: جهود المنظمات الدولية والمحلية والمجتمع المحلي:

أسهمت المنظمات الدولية والمحلية والمجتمعات المحلية في دعم جهود الحكومة للتخفيف من الآثار السلبية للصراع والحرب على التعليم وذلك من خلال:

1. قامت المنظمات المانحة الدعم المالي اللازم لاستمرار العملية التعليمية في الجوانب التالية:
 - صرف حوافز نقدية لعدد 117,554 من المعلمين والموظفين العاملين في المدارس، لمساعدتهم في تغطية تكاليف المواصلات إلى المدرسة والاستمرار في التدريس والعمل.
 - تقديم الدعم المالي والتقني لإجراء الاختبارات الوزارية للصف التاسع من المرحلة الأساسية والثاني عشر من المرحلة الثانوية من خلال توزيع اللوازم التعليمية ومعدات الحماية الشخصية في 4,250 مركز اختبار، حيث ساعد ذلك 27,650 طالباً في تلك المرحلتين على استكمال اختباراتهم الوزارية..
 - طباعة نسبة من الاحتياجات للكتب الدراسية في العام الدراسي 2016/2015.
 - نفقات التنقل للإشراف التربوي في بعض المحافظات.
 - توفير مواد تعلم فردية للطلبة في مناطق النزاع بما يسهم في التخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأسر الناتجة عن إلحاق أطفالهم بالتعليم.
2. العمل على تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ التالي:
 - إعداد خطط الاستجابة لتوفير التعليم في أثناء الحرب والصراع والمتمثل في إعداد خطة التعليم الانتقالية للأعوام 2021 – 2023.
 - إعداد ودعم برامج التدريب للمعلمين في كيفية التعامل مع الطلبة في أثناء الصراع والحرب.
 - بناء وتنفيذ أدلة التدريب الهادف إلى التخفيف من الآثار النفسية والاجتماعية للطلبة والمعلمين.
 - دعم برامج التطوير المدرسي القائم على بناء قدرات الإدارة المدرسية والمجتمع المحلي في جوانب التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم الذاتي لخطط المدرسة في عدد من المحافظات.
 - تقديم برامج التعليم البديلة (المرنة) لتوفير التعليم للأطفال واليا فعين غير الملتحقين بالمدرسة، أو أولئك الذين تسربوا من المدرسة.
 - دعم برامج التدريب للإدارة التعليمية على مختلف المستويات في كيفية التخطيط والاستجابة لتوفير التعليم في أثناء الصراع والحرب.
3. تقديم الدعم المالي لإعادة ترميم وصيانة المباني المدرسية المدمرة جزئياً نتيجة الحرب القائمة.
4. توفير الأثاث والتجهيزات ومواد التعليم والتعلم اللازمة لتجويد العملية التعليمية.

➤ جوانب القصور في الاستجابة والتخفيف من تأثير الصراع والحرب على التعليم:

هناك جوانب قصور كثيرة أسهمت في عدم القدرة على الاستجابة السريعة للحد من تأثير الصراع والحرب على التعليم منها:

1. عدم توفر الخطط لإدارة مخاطر الأزمات كما لا تتوافر خطط إستراتيجية وتنفيذية تنظم إدارة الأزمات في التعليم تحدد الأشخاص والمسؤولين عن مواجهة الأزمة وتحدد مهامه وتعمل على التنسيق بين مختلف الجهود.
2. تدني المخصصات المالية للتعليم إلى أدنى مستوى، ويمكن القول أن مخصصات التعليم توقفت في أثناء فترة الصراع والحرب إلى المستوى الذي توقف معه صرف رواتب 70% من إجمالي المعلمين والكوادر الإدارية.
3. تركيز أطراف الصراع على استثمار كل شيء في الصراع وعدم إيلاء السلطات أو أطراف النزاع في اليمن على توفير أبسط متطلبات الحياة للمعلمين كي يقوموا بواجباتهم والاستمرار في تقديم الخدمة التعليمية فالمعلم الركيزة الأساسية للعملية التعليمية وتقدم أي مجتمع.
4. انقسام الإدارة التعليمية وفقاً لأطراف الصراع حيث وجدت وزارتين للتعليم واحدة في صنعاء وأخرى في عدن، ولم يتم التعامل مع التعليم بحيادية حتى من قبل المسؤولين عن العملية التعليمية.

النتائج المتعلقة بالمحور الثالث:

أثر جائحة كوفيد-19 على التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

مقدمة:

لا يمكن تصور ماذا سيصنع كوفيد-19 في بلد معظم مواطنية تحت خطي الفقر الدولي والوطني. كان خط الفقر العالمي حوالي دولار واحد للفرد في اليوم لكن البنك الدولي في عام 2008 رفع هذا الخط الى \$1.25 عند مستويات القوة الشرائية ثم في عام م2015 تم رفع خط الفقر الدولي الى (\$1.95)، اما خط الفقر الوطني اعتمدت اليمن بناء على مسح الأسرة في عام 2005 م خط الفقر الوطني والمقدر للفرد الواحد باليوم (\$2.75). وبحسب تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018/2016م ظل السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي بتصاعد من أدنى الى اعلى ففي عام 1998م كان نسبة من يقعون تحت خط الفقر الدولي 7.4% من سكان الجمهورية اليمنية ليرتفع الى 18.8% في العام 2014م وظل مستمراً في الارتفاع ليصل في العام 2018م الى 30.55% من اجمالي السكان.

وبحسب تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018/2016 م اتضح ان نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني يتزايدون بشكل مخيف حيث ارتفع حجمه من 41.8% في عام 1998م الى 48.6% في عام 2014م ليضل في حالة ارتفاع تصاعدي من الأدنى الى الأعلى ليصل في العام 2018م الى 78.8% من اجمالي عدد السكان. اضافة الى تأثيرات الحرب وبحسب نشرة الناتج المحلي للجهاز المركزي للإحصاء 2018 م حيث بلغت الخسائر الاقتصادية التراكمية خلال الفترة 2015 الى 2018م 15.4 ترليون ريال أي ما يعادل 71.5 مليار دولار.

وبحسب نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي بلغت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي في العام (2015- 2018 م) الى 66.7 مليار دولار. وبحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير ه بعنوان (تقييم اثار الحرب في اليمن على تحقيق اهداف التنمية المستدامة إذا استمر القتال الى 2022م فسوف يصنف اليمن كأفقر بلد في العالم).

اما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيما يخص تحويلات المغتربين بعد الاعلان عن الوباء العالمي كوفيد-19 والتي تمثل اهمية كبرى سواء من حيث تدفقات النقد الاجنبي الذي يفوق القروض الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات الخارجية و تميزه باستقرار نسبي وعدم تضرره من دورات الصراع خلال الحرب وفي ظل كوفيد-19 الان توقف اكثر من 70% من تحويلات المغتربين المقدره في عام 2017م (3.4) مليار دولار والتي تغطي نفقات ملايين السكان ابتداء من 2016 م (وذلك بحسب نشرة المستجدات الاقتصادية العدد 2018م) اما في حالة اعلان الحجر المنزلي سيتحول الجوع الى احد اهم افراد الاسرة داخل المنازل وسيمثل الراعي الاول ليحل محل رب الأسرة حيث سوف يتوقف جميع الناشطين اقتصادياً داخل الاسر والذين يمثلون مصدر الدخل الوحيد لتلك الأسر مما يؤدي الى كارثة انسانية.

1. الوضع الصحي:

اما وضع اليمن في الجانب الصحي فإنه ليس بأحسن حال وبحسب نتائج تقييم نظام رصد توافر الموارد الصحية HERAMS فإن (203) مديرية من مديريات الجمهورية اليمنية البالغ عددها 333 مديرية أي ما يساوي 61% من اجمالي تلك المديريات تعد ضمن الأشد احتياجاً للخدمات والرعاية الصحية كما ان (2477) مرفق صحي تأثر بالحرب وأصبح غير

عامل او عامل بشكل جزئي بسبب الأضرار او نقص في الادوية والموارد وعدم امكانية وصول اليها محدودة بسبب الظروف الامنية.

50% من اطفال المدارس يعانون من انعدام الامن الغذائي مما يؤثر على عملية انخفاض مستوى المناعة لديهم فأن معظم الاطفال الذين يأتون الى المدارس في حاله غذائية متدنية و ان نسبة التقزيم والهزال الملاحظ عليهم عالية مما يؤثر على عدم قدرتهم على مقاومة الأمراض والأوبئة المنتشرة في اليمن وعلى رأسها (كوليرا – التوفية – الملاريا - حصى الضنك -) كما اظهر تحليل التصنيف التكاملية الخاص بالأمن الغذائي في ديسمبر (2018 – يناير 2019) ان ما يقارب من (15.9) مليون شخص يمثلون نسبة 53% من اجمال السكان يعانون من انعدام الامن الغذائي إضافة الى ان البنية الصحية للمدارس متدنية جداً ففي معظمها لا يوجد فيها مياه ولا نظام صرف صحي ولا ادوات نظافة مما يساعد على انتشار الامراض وانتقال العدوى بين الاطفال.

2. وضع المعلم الاقتصادي في ظل كوفيد-19:

ان وضع المعلم والادارة التعليمية والمدرسية قد ازداد سوءاً من خلال المؤشرات السابقة والذي نستنتج منه ان المعلم في اليمن ظل تحت خط الفقر الوطني او الدولي وان راتبه في انخفاض دائم مما ينعكس سلباً على أدائه المهني في المدرسة خاصةً والتعليم هي مهنته الوحيدة التي لا يمكن ان يحصل على أي دخل اخر كما هو حال الطبيب والمهندس..... الخ لذلك فهو بحاجة الى حافز يؤمن مطالب الحياة ليتمكن من اداء رسالته وهو في حاله جيده حيث ان راتبه وان تم صرفه شهريا فأنه لا يمكن ان يواجه المتطلبات الضرورية للطعام فقط وانه في ظل ذلك الراتب سيضطر بحاجة الى قيمة الملابس و المسكن والماء والدواء اضافة الى تكاليف اطفاله الخاصة، من خلال تشخيصنا لوضع المعلم فانه بحاجة الى \$200 كحافز شهري لدعم راتبه الذي لا يكفي سداد ايجار المنزل الذي يسكنه كي يستطيع مواجه النفقات الاساسية (مسكن – طعام – ماء).

3. الطلاب في ظل كوفيد-19:

ان تدني قدرة المعلمين على تقديم تعليم ذات مشاركة عالية ومعارف عالية بسبب ضعف تدريبهم وتأهيلهم فالطلاب داخل الصف الدراسي يضلون امام معلمهم كالخشب المسندة يختئ الطالب غير المشارك خلف الطالب المشارك مما يؤدي الى ضعف المشاركة الكلية حيث معظم المعلمين يقدم نوع من انواع التعليم ذات المشاركة المتدنية والمعارف المتدنية اضافة الى ان المعلمين لم يسبق ان تعاملوا مع برامج ونظم تعليمية خارج اطار الصف الدراسي فأن الطلاب ايضاً ينعكس عليهم نفس الخصائص فاذا كانوا اليوم في ظل اغلاق المدارس بسبب كوفيد19 يشعرون بالسرور و السعادة نظراً لأغلاق المدارس كونها اصبحت بالنسبة لهم ليست جاذبة و مرحبة فقد وجدوا ان الشارع والرفاق أكثر قدرة من المدرسة على تلبية رغباتهم. والسؤال الذي يجب ان نضعه امامنا هل لدى الاطفال أو اولياء امورهم قدرة على التعامل مع انظمة جديده يتم التخاطب معهم بها عن بعد دون اتصال مباشر ان الطلاب واولياء امورهم لم يسبق لهم ان تعاملوا مع انظمة تعليم عن بعد لذلك فأن الواجب قبل التفكير في أي خطوة في هذا الجانب ان يتم وضع انظمة سهلة وبسيطة يتعامل معها كلاً من المعلمين الطلاب واولياء امورهم.

4. اما ما يتعلق بالأثر الاقتصادي الذي لحق الأسرة:

بسبب الحرب وتأثيره على التعليم حيث لم يعد التعليم يمثل أي أولوية للأسرة بسبب تفاقم الوضع الانساني واستمرار انقطاع المرتبات وتدهور سعر الصرف الذي أدى الى ضغوط تضخمية فاقمت حدة الازمة الانسانية والحياة المعيشية للأسرة فقد ارتفع سعر صرف الدولار في سبتمبر 2019م بنسبة بلغت 180% مقارنة بالعام 2014م ثم ارتفعت تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية المساعدة للبقاء على قيد الحياة الى (37,421) ريال بنسبة زيادة 115% مقارنة بعام 2014م واصبح المواطن على حافة المجاعة وذلك وفق احداث تقديرات التصنيف المتكامل لمراحل الامن الغذائي (IBC) 2012م. وبحسب نشرة المستجندات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية اكتوبر 2019م فإن (12.4) مليون طفل بحاجة الى مساعدة انسانية (17.8) مليون شخص بحاجة الى مساعدة في المياه والاصحاح البيئي و (20) مليون شخص يعاني في اليمن من انعدام الامن الغذائي و (9.6) مليون شخص يعانون من انعدام شديد في الامن الغذائي حيث جاءت اليمن في المرتبة 116 من أصل 117 دولة على المستوى العالم في مؤشر الجوع العالمي كما اكتشفت بؤر للجوع الكارثي في 45 مديرية يواجه فيها 238000 شخص خطر الموت جوعاً.

5. أثر جائحة كوفيد-19 على نظام التعليم العام في اليمن:

طال تأثير جائحة فيروس كوفيد-19 النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم ولم يكن اليمن بمنأى عن ذلك وقرر اغلاق المدارس في 16 مارس 2020م. في اليمن أضافت هذه الجائحة أعباء إضافية كارثية لا يمكن مواجهتها بالإمكانات والقدرات المتاحة نتيجة للمشاكل المتراكمة والعميقة على جميع مكونات العملية التعليمية بجميع أبعادها حسب ما تم توضيحه سالفاً. ويمكن أن يتم ايجاز الاثار الإضافية المترتبة على العملية التعليمية نتيجة جائحة كوفيد-19 على النحو التالي(البنك الدولي، 2021):

أ. **توقف التعلم:** حيث تسببت الجائحة في اغلاق جميع المدارس في اليمن (16734 مدرسة) في وجه الطلبة قبل الموعد المحدد لها بحوالي شهرين، وهذا تسبب ذلك في حرمان ما يزيد عن 6 مليون طفل من الحصول على فرص تعليمية نتج عنها فاقد تعليمي-تعلمي كبير سيؤثر على نموهم وتطورهم. حينها سيحل ولي الأمر محل المعلم مع أن معظم أولياء الامور غير مهينين، وقد يواجهون صعوبة في أداء هذه المهمة نتيجة لمحدودية قدراتهم (خاصة للأميين منهم) وانشغالهم بتوفير متطلبات الحياة. وقامت وزارة التربية والتعليم بإنها العام الدراسي والاعتماد على نتيجة امتحانات الطلبة في النصف الأول من العام الدراسي 2020/2019م.

ب. **ارتفاع معدلات التسرب عن التعليم:** نتيجة للوضع التعليمي المتدهور في اليمن قبل كوفيد-19 نتج عنه تسرب أكثر من 2 مليون طفل عن التعليم، وفي ظل هذه الجائحة والاثار المترتبة عنها فقد تسبب ذلك في ارتفاع معدلات التسرب للتجاوز (3) مليون طالب وطالبة، بعد مرور عام من الجائحة.

ج. **التغذية:** بسبب اعتماد الطلاب على ما يوفره أولياء أمورهم، الذي يمثل نسبة 90% منهم ذات دخل اليومي، وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تقليص/انقطاع هذا الدخل، والبعض منهم موظفين حكوميين منقطعة مرتباتهم من عام 2016، وهذا تسبب في معاناة ملايين الطلبة والمعلمين من حالة مجاعة وتؤثر على حالتهم الصحية بسبب عدم توفر الغذاء المناسب. وقد إشارة منظمة الصحة العالمية أن هناك قرابة (12) مليون طفل في اليمن بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، منهم قرابة (8) مليون طفل في سن التعليم.

- د. **عدم تكافؤ فرص الوصول إلى البدائل التعليمية (وسائل إلكترونية):** إن عدم توفر الإمكانيات المادية (تجهيزات- كهرباء) وضعف الوصول إلى التكنولوجيا أو الاتصال الجيد بالإنترنت تمثل عقبة أمام استمرار التعلم خاصة للمناطق النائية، تسبب في حرمان العديد من الطلبة من الحصول على تعليم مناسب مع وضعهم في ظل ضعف الامكانيات.
- هـ. **الثغرات في نظم رعاية الأطفال:** في ظل غياب الخيارات البديلة، غالباً ما يُترك أولياء الأمور من العاملين الأطفال وحدهم عند إغلاق المدارس والبعض منهم يضطر للخروج من المنزل للبحث عن مصدر دخل، وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات محفوفة بالمخاطر وتسرب الطلبة من التعليم.
- و. **انعدام الموارد الاقتصادية لأولياء أمور الطلبة والمعلمين:** نتيجة للأوضاع الخاصة باليمن في ظل انقطاع الرواتب، فقد أضافه جائحة كوفيد-19 عبئاً إضافياً لأولياء أمور الطلبة والموظفين التربويين نتيجة لتقليص الاعمال وانعدام مصادر الدخل الذي كان متوفر ضمن حدودها الدنيا.
- ز. **وقوع ضغط كبير على النظام الصحي:** نتيجة للحرب الدائرة أصبحت العديد من المرافق الصحية خارج الجاهزية وأصبح النظام الصحي عاجز عن تقديم الخدمات الصحية وجاءت جائحة كوفيد-19 وسببت المزيد من الضغط على النظام الصحي خاصة في ظل ضعف البيئة الصحية داخل المدارس وتدني الوعي لدى الطلبة والمعلمين وأولياء أمورهم حول التعامل مع الجائحة، وهذا تسبب في منع بعض الأسر أبناءها من الذهاب للمدارس خوفاً على ان يصابوا بالعدوى، وتسبب ذلك في ارتفاع نسب التسرب وزيادة الفاقد التعليمي لدى الطلبة.
- ح. **زيادة الضغط على الأنظمة التعليمية:** نتيجة لاعتماد اليمن على أنظمة تعليمية تعتمد على الاتصال المباشر بين الطلبة والمعلم في إطار الفصل الدراسي، فإن إغلاق المدارس نتيجة الجائحة يتطلب إيجاد بدائل تعليمية لتقديم التعليم خارج الفصل مما يزيد الضغط على النظام التعليمي لتوفير هذه الأنظمة سواء فيما يتعلق ببناء تلك الأنظمة ومتطلباتها المادية العالية الكلفة وتطبيقها في الميدان وتكليف قدرات العاملين في التعليم بما يتناسب معها.
- ط. **تضرر البنية التحتية:** إضافة إلى المدارس المتضررة سابقاً، أضافت جائحة كوفيد مزيداً من الضرر من خلال استخدام عدد من المدارس كحجر صحي. حيث بلغت المدارس المخصصة كحجر صحي الـ 50 مدرسة في 9 محافظات حتى 30 أبريل 2020 وقد ارتفع هذا العدد ليصل حوالي (300) مدرسة عام 2021م. وقد تسبب إغلاق تلك المدارس في حرمان الطلبة المسجلين فيها من الاستمرار في التعليم وتسربهم وزيادة في الفاقد التعليمي لديهم.

6. الفئات الأكثر تضرراً من تأثير كوفيد - 19 على التعليم:

الأطفال الأكثر ضعفاً هم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا سيما الفتيات. تعطي العائلات الأولوية لتعليم الأولاد على الفتيات، ومن المرجح أن تكون الفتيات خارج المدرسة. لدى أولياء الأمور مخاوف من إرسال بناتهم إلى المدرسة بسبب انعدام الأمن والفقر ونقص المعلمات وبعُد المسافة بين المدارس من المنزل. تشير التقارير إلى أن عدم وجود مرافق منفصلة ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة هو سبب رئيسي لتسرب الفتيات من المدرسة. تواجه الفتيات غير المنتهقات بالمدرسة مخاطر أعلى من زواج الأطفال والعنف المنزلي. من ناحية أخرى، يتعرض الأولاد لخطر كبير للتجنيد في الجماعات أو القوات المسلحة. ولذلك، تسعى خطة الاستجابة التعليمية لفيروس كوفيد - 19 إلى توفير التعلم المستمر لكل طفل في البلد، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الأطفال ضعفاً والأطفال في المناطق التي يصعب الوصول إليها. على

هذا النحو، تعد الخطة فرصة للوصول أيضًا إلى أولئك الذين ربما لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة أو سيكونون عرضة لخطر التسرب.

7. الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم لمواجهة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على التعليم العام في اليمن:

أولاً: جهود وزارة التربية والتعليم لمواجهة جائحة كوفيد-19:

1. قيام الوزارة بتشكيل فريق إعداد خطة الاستجابة لمواجهة جائحة كوفيد-19.
 2. توزيع الاعمال المطلوبة بين أعضاء الفريق:
- في اجتماع فريق العمل تم توزيع الأعمال بين أعضاء الفريق؛ حيث تم توزيع الفريق الى مجموعات عمل وتم تكليف كل مجموعة عمل بعدد من المهام.
3. إعداد ومناقشة وإقرار الهيكل العام واقتراح الأولويات وإعداد خارطة الطريق: وذلك من خلال الآتي:
 - إعداد الهيكل العام للخطة وعرضه على الفريق.
 - استعراض مقترح الإطار العام للخطة من قبل فريق العمل المكلف بإعدادها وتم إقراره، مع قائمة الأولويات.
 - إعداد جدول زمني لنشر وتسليم الخطة واستعراض مقترح خارطة الطريق لإعداد الخطة من قبل فريق العمل المكلف بإعدادها وتم إقرارها.
 4. توفير الوثائق المرجعية والبيانات والاطلاع عليها وتحليلها: وتشمل على (تقرير التنمية البشرية، تقارير التغذية، تقارير الصحة، تقرير خطة التنمية المستدامة، البيانات الإحصائية ذات العلاقة (بيانات المدارس المتضورة، المدارس المستخدمة كمراكز حجر صحي، بيانات المعلمين قبل وبعد بداية الحرب، وبعد جائحة كوفيد - 19، البيانات الإحصائية للعام 2015-2016، الاستحقاقات المالية الغني حصل عليها المعلمون من بعد انقطاع الرواتب، بيانات الكادر الإداري والتوجيهي، بيانات مراكز محو الأمية)، خطط القطاعات الأخرى ذات العلاقة بمواجهة كوفيد، وثائق تتعلق بتجارب الدول في مجال خطط الاستجابة التعليمية، بيانات المنظمات الفاعلة في كتلة التعليم/مجموعة التعليم المحلية، خطة الاستجابة الإنسانية، خطة التعليم الانتقالية، الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، خطة الوزارة للعام 2020-2023، النشرة المالية للأعوام 2014-2020م، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن). حيث تم جمع الوثائق المطلوبة لإعداد الخطة وتمت زيارة عدد من الجهات مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية للحصول على بعض الوثائق.
 5. إعداد ومناقشة وإقرار مقترح محاور ومكونات كل فصل من فصول الخطة: من خلال الآتي:
 - قامت كل مجموعة بإعداد تصور بمحاور ومكونات كل فصل من فصول الخطة وتقديمه في اجتماع فريق العمل.
 - تم عرض محاور ومكونات كل فصل من قبل مجموعات العمل المكلفة بإعدادها في اجتماع الفريق ومناقشة وابداء الملاحظات عليه من قبل الفريق وبحضور رئيس الفريق ونائبه.
 6. إعداد ومناقشة وإقرار مقترح مدخلات الفصول، حيث تم:
 - تم إعداد تصور من قبل كل مجموعة عمل بمدخلات الخطة حسب الفصول.
 - تم عرض مدخلات الفصول من قبل مجموعات العمل ومناقشتها من قبل الفريق خلال الاجتماع الرابع وابداء الملاحظات وتم استيعاب الملاحظات والتعديلات من قبل مجموعة العمل.

7. عقد اجتماع لوكلا القطاعات لمناقشة وإقرار الخطة:

- تم الاجتماع مع وكلاء الوزارة وخلال الاجتماع طلب منهم إعداد خطط لقطاعات الوزارة لمواجهة كوفيد-19.
- قمنا بمتابعة القطاعات للحصول على نسختها من مسودة الخطة.
- تم ارسال مسودة الخطة لنائب الوزير ووكلاء الوزارة ومن ثم عقد اجتماع معهم للاستماع الى ملاحظاتهم وتم استيعاب ما أمكن منها في مسودة الخطة.

8. ترجمة مسودة الخطة ومشاركتها مع كتلة التعليم ومجموعة التعليم المحلية والنظر في الملاحظات المقدمة منهم وعكسها على الخطة:

- تم ترجمة الخطة الى اللغة الانجليزية لمشاركتها مع كتلة التعليم ومجموعة التعليم المحلية.
- تم ارسال مسودة الخطة الى شركاء التعليم لإبداء ملاحظاتهم عليها.
- تم استلام ملاحظاتهم ومن ثم تم عقد اجتماع لمناقشة الملاحظات والآراء المقدمة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وعكسها على الخطة.

9. تسليم مسودة الخطة النهائية لقيادة الوزارة:

- بعد استيعاب كافة الملاحظات سيتم تسليم النسخة النهائية من مسودة الخطة لقيادة الوزارة للاطلاع عليها وابداء ملاحظاتهم عليها ثم اقرارها.

10. مشاركة الخطة مع الجهات المانحة ومتابعة التمويل:

- بعد اقرار الخطة من قبل قيادة الوزارة سيتم مشاركتها مع الجهات المانحة ومتابعة التمويل. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19، 2021)

ثانيا: الأدوار التي قامت بها المنظمات المحلية والدولية لمواجهة الجائحة في اليمن:

1. مجموعة عمل للاستجابة لكوفيد19 من المنظمات الدولية:

- تم تشكيل مجموعة عمل للاستجابة لكوفيد 19 من المنظمات الدولية (اليونيسف، رعاية الاطفال، المجلس النرويجي، كير، GIZ) تحت قيادة وزارة التربية والتعليم. حيث تعمل هذه المجموعة على التنسيق بين الوزارة وبين المانحين كمجموعة التعليم المحلية والشراكة العالمية واطلاعهم على خطة الوزارة للاستجابة لهذه الجائحة واولوياتها لاستمرار التعليم عبر وسائل التعليم البديلة والمناسبة للوضع التعليمي في اليمن.

2. اجتماعات كتلة التعليم:

- تم عقد اجتماعين مع كتلة التعليم وخلال هاتين الاجتماعين تم تلخيص الوضع التعليمي الصعب الذي زاد سوءاً مع جائحة كوفيد 19 وإبلاغهم بالإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة للتخفيف من اثار هذه الجائحة وكان اهمها:

- اغلاق جميع المدارس في جميع محافظات الجمهورية اليمنية.
- تكثيف حملات التوعية بوسائل الوقاية والنظافة الشخصية.
- التعليم عن بعد، الاعداد لبرامج تعويضية لاستكمال المناهج الدراسية للترم الثاني لجميع الصفوف الدراسية تبث عبر القناة التعليمية مجاناً.
- تخفيف الدوام في الوزارة ومكاتب التربية بالمحافظات الجمهورية والدوام بنسبة 20%. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19، 2021)

3. اجتماعات الوزارة مع منظمة اليونيسف:

- تم عقد اجتماعات بين الوزارة واليونيسف حيث شاركت الوزارة اليونيسف خططها للاستجابة وألزمت اليونيسف بان

تنسق في إطار هذه الخطة الشاملة الوطنية وتتخلص أبرز مخرجات الاجتماعات كالتالي:

- اوضحت اليونيسف ان الدعم المتوفر حالياً لخطة الوزارة للاستجابة لكوفيد 19 هما 500,000 الف دولار من برنامج التعليم لا ينتظر كدفعة اولى و15 مليون دولار من برنامج الشراكة العالمية وكلاهما لصنعاء وعدن.
- تدعم اليونيسف الوزارة في توفير كوادر اضافية تحتاجها الوزارة لتحسين من الاستجابة الفعلية لكوفيد 19 .
- معالجة سريعة للطلبات المالية للوزارة في اليونيسف كمستحقات فريق تحديث البيانات والاشراف على المقاعد المدرسية.
- اوضحت اليونيسف بدعمها لفريق الوزارة للاستجابة وتم الاتفاق على ان ترسل الوزارة بميزانية فريق العمل والشروط المرجعية والاشخاص المكلفين .
- يتوجب على الوزارة الاسراع في اعداد خطة تعليمية شاملة للاستجابة لكوفيد 19 لتقديمها للشراكة العالمية ليتسنى لها الحصول على الدعم المسرع وهذا يعتمد على تلبية خطة الوزارة الفعلية للقضايا الطارئة وامكانية تفعيل هذه الخطة لتحسن الاستجابة.
- شاركت الوزارة اليونيسف بمشروعها للتعليم عن بعد وكذا مشروع التوعية الصحية باللغتين العربية والانجليزية كمرحلة اولى طارئة للاستجابة لكوفيد 19 .
- تعمل الوزارة بالتنسيق مع اليونيسف المضي في خارطة طريق للاستجابة لكوفيد 19 توضح فيها الاجراءات وحسب فترات زمنية محددة تضمن تحقيق انجاز واستجابة سريعة فيما يخص منحة الشراكة العالمية (15 مليون دولار) وكلما اسرعت الوزارة بتقديم خطة ملبية للاحتياجات ويجدون فيها المانحين الشمولية كلما استطاعت الحصول على دعم الشراكة العالمية بشكل اسرع .
- دعم اليونيسف لفريق الوزارة للاستجابة لكوفيد 19 .
- ارسلت اليونيسف للوزارة تزامنا مع هذه الجائحة مشروع الاتحاد الأوربي بتمويل 2 مليون دولار للمحافظات (صنعاء، عمران، شبوة، ابين، مارب) وبهذا الخصوص عقدة الوزارة مع اليونيسف اجتماعات حيث تم ارسال المشروع وميزانية صنعاء وعمران فقط وتم في تحديد الانشطة والتدخلات دون التنسيق مع الوزارة وعليه رفضت الوزارة قبول المشروع واكدت لليونيسف ضرورة حصولها على كافة الوثائق المتعلقة بالمشروع المقدم من الاتحاد الأوروبي تتضمن الاهداف والمعايير واي وثائق خاصة بالمنحة باللغة الانجليزية ووثيقة المشروع مع المانح كي يتسنى للوزارة الاطلاع ومحاولة تكييف المشروع مع خطة واولويات الوزارة ومشاركتها مع اليونيسف لاحقا .
- وعند اعداد مسودة الخطة قام فريق الاستجابة بالاطلاع على تجارب الدول في العالم واستمرار التعليم وعن اهم البدائل التعليمية وخصوصا الدول التي تشابه اوضاع التعليم في اليمن. بحيث تم الاستعانة بها كموجهات في اعداد الخطة. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19، 2021)

➤ مكونات الخطة:

- الفصل الأول — الثاني (المقدمة والسياق — تحليل الوضع الراهن).
- الفصل الثالث - الرابع (المعالجات المطلوبة للتخفيف من آثار كوفيد 19- الوصف التنفيذي لخطة الاستجابة).
- الفصل الخامس والسادس (ترتيبات التنفيذ -إطار عمل المتابعة والتقييم).

➤ سيناريوهات الخطة:

➤ وتتكون الاستراتيجية المقترحة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في اليمن:

نتيجة لجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إغلاق المدارس قبل نهاية العام الدراسي 2019-2020 م ومن المتوقع استمرار الجائحة لفترة أطول بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد منذ خمس سنوات، تم تطوير الخطة ليتم تنفيذها وفقاً لمرحلتين تمثل المرحلة الأولى استجابة لجائحة كوفيد-19 والمرحلة الثانية تمثل مرحلة للتعافي من الجائحة بحسب الآتي:

السيناريو (1) الاستجابة العاجلة (قصيرة المدى):

نفترض في هذا السيناريو أن تقتصر الجائحة ما بين (1-4) أشهر أي من شهر مايو إلى شهر أغسطس 2020 م. وبالتالي سيستمر إغلاق المدارس ويتطلب تعويض الطلبة عن ما فقدوه نتيجة توقف العام الدراسي 2019-2020 (قبل شهرين من الموعد المفترض لانتهاؤه). ومن خلال هذا السيناريو سيتم تنفيذ مجموعة من التدخلات من ضمنها التعليم عن بعد من خلال استخدام وسائل متنوعة (التلفاز، الراديو، المنصة التعليمية، وسائل التواصل الاجتماعي، ملخصات ورقية للكتب الدراسية) مما يستدعي توفير متطلبات اعداد وانتاج وايصال هذه الدروس التعويضية. ومع بداية العام الدراسي الجديد 2020-2021 سيتم تخصيص فترة لتقديم دروس تعويضية للطلبة في المدارس من قبل المعلمون لتعزيز وتقويم ما تم تلقيه عبر الوسائل المذكورة بعاليه ويستدعي توفير حوافز للمعلمين لهذه الفترة. أيضا في هذه المرحلة سيتم تنفيذ برامج للتوعية الصحية. سيتم الاستفادة من مخرجات برامج هذا السيناريو لتكون مكملة لبرامج السيناريو الثاني مع استخدام الدروس المستفادة للتحسين والتطوير.

السيناريو (2) الاستجابة متوسطة المدى (التكيف):

نفترض في هذا السيناريو استمرار الجائحة ما بين (1-18) شهر حتى نهاية العام الدراسي 2020-2021 م. وبالتالي يتطلب تنفيذ برامج أوسع مكملة للسيناريو الأول وأنماط تعليمية مختلفة وتشمل على بناء الأساس لأنظمة تعليمية بديلة لاستمرار العملية التعليمية في ظل استمرار الجائحة (التعليم عن بعد، التعلم الذاتي، مجموعة التعليم المصغرة، فتح المدارس وتقديم حصص دراسية مخفضة مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. سيتم تنفيذ مجموعة من التدخلات الضرورية واللازمة لتقديم العملية التعليمية منها: توفير متطلبات البرامج من إنتاج الدروس لتناسب كل وسيلة وتنفيذها، توعية أولياء الأمور والمجتمع المحلي حول أنظمة التعليم الجديدة/الطارئة، بناء قدرات الإدارات التعليمية حول تطبيق الأنظمة الجديدة/الطارئة، بناء قدرات المعلمين والموجهين على تقديم الخدمات التعليمية بحسب الوسائل الجديدة، توفير المادة العلمية الضرورية للطلاب من ملخصات للكتب المدرسية وواجبات منزلية، الاستمرار في برامج التوعية الصحية و توفير مستلزمات النظافة والمياه للمدارس وحقائب صحية للطلبة للوقاية من الجائحة، توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي، توفير تغذية للطلبة الأكثر احتياجاً، توفير حوافز للمعلمين وتنفيذ الاختبارات العامة (وفق اجراءات صحية احترازية لحماية الطلبة والكادر التعليمي) لضمان انتقال الطلبة الى المراحل التعليمية اللاحقة.

المرحلة الثانية: مرحلة التعافي

نتيجة لتضرر البيئة التعليمية بجائحة كوفيد-19 وإعادة فتح المدارس، يتطلب تهيئة البيئة المدرسية من خلال مجموعة من التدخلات مثل تحسين المرافق المدرسية، وتحديد الحمامات وأماكن غسل الأيدي، الصيانة البسيطة للمدارس، توفير التجهيزات والمستلزمات التعليمية والحقائب المدرسية للطلبة، استكمال برامج التوعية الصحية وإجراء تقييم للمرحلة السابقة للاستفادة منها مستقبلاً عند حصول حالات مشابهة. ولغرض فتح المدارس بشكل آمن، يتطلب توفير كل ما يتعلق بأمان الطالب/الطالبة خاصة للمدارس التي استخدمت كمراكز حجر صحي والتي يتطلب القيام بحملة صحية لضمان خلو المدرسة من آثار الاستخدام قد تعرض صحة الطلاب والكادر التربوي للخطر. بعد ذلك يتم الانتقال الى تنفيذ الأنشطة والبرامج الاعتيادية المدرجة في الخطط ذات العلاقة مثل الخطة الانتقالية للتعليم.

ثالثاً: الأنماط التعليمية المناسبة في ظل جائحة كوفيد-19 لاستمرار التعليم العام في اليمن:

بحسب الموارد المتاحة والأوضاع الراهنة في ظل ضعف الإمكانيات، ولضمان الوصول العادل لجميع الطلاب الى الخدمات التعليمية بحسب ظروف وامكانيات وقدرات الطلبة سيتم الاخذ في الاعتبار الانماط التعليمية التالية:

1. **التعلم الذاتي:** سيتم تزويد الطلبة بمناهج التعلم الذاتي مع الواجبات / التكاليف المنزلية المصاحبة للكتب وتزويد أولياء الأمور/المعلمين بأدلة ارشادية عن كيفية مساعدة الطلبة في التعلم الذاتي. سيقوم أولياء الأمور بدور الميسر لتقديم الدعم الفني لأطفالهم، كما سيقوم المعلمون بتعزيز دور أولياء الأمور بمتابعة الطلبة عبر الوسائل الممكنة لتقديم الدعم الفني والتأكد من قيامهم بحل الواجبات/التكاليف المنزلية واستلامها منهم والتي ستكون بمثابة أداة للتقييم والاختبارات الدورية (طلاب النقل). سيتم استهداف طلاب الصفوف 1-6 وفقاً لهذا النظام.
2. **مجموعات التعليم المصغرة:** سيتم تشكيلها في المناطق النائية والتي لا تتوفر فيها الكهرباء والوسائل البديلة، وفي نفس الوقت أولياء الأمور لا يمكنهم تقديم الدعم الفني لابنائهم، سيتم انشاء مجموعات صغيرة للطلبة (5-8 أطفال) وسيتم تدريسهم من قبل معلم في منطقة مفتوحة (مع مراعاة الاعتبارات الصحية مثل التباعد بين الطالب/الطالبة والطالب/الطالبة أو المعلم والطالب/الطالبة). سيتم استهداف طلاب الصفوف 1-12 وفقاً لهذا النظام.
3. **التعليم عن بعد:** من خلال هذا النمط سيتم استخدام الوسائل المتوفرة لتنفيذ برامج التعلم عن بعد مثل: الانترنت، التلفاز، الراديو، وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك سيتم تعزيز هذه الوسائل من خلال تزويد الطلبة بملخصات الكتب الدراسية وواجبات/تكاليف منزلية مكثفة وسيلعب الموجهون والمعلمون دوراً أساسياً في متابعة الطلبة عبر الوسائل الممكنة (التلفون، وسائل التواصل الاجتماعي، الزيارة للمنزل (مع الاخذ في الاعتبار الإجراءات الصحية)) لتقديم الدعم الفني ومتابعتهم في حل الواجبات/التكاليف المنزلية واستلامها منهم والتي ستكون بمثابة أداة للتقييم والاختبارات الدورية (طلاب النقل). سيتم استهداف طلاب الصفوف 7-12 وفقاً لهذا النظام.
4. **فتح المدارس في ظل إجراءات احترازية عالية:** في هذا النمط يمكن فتح المدارس وتقديم حصص دراسية مخفضة تقتصر على المواد العلمية الصعبة التي تحتاج لوجود معلم وتركز على الدروس التعويضية لتلبية المهارات والكفايات التي يحتاجها الطالب/الطالبة. وخلال هذه العملية يتطلب اتخاذ إجراءات احترازية عالية مثل تزويد المدارس بوسائل ومستلزمات الوقاية والنظافة وتوزيع اليوم الدراسي الى ثلاث فترات مع تقسيم الطلبة الى مجموعات لتخفيف الازدحام بحيث يكون هناك مسافة بين طالب وآخر. بالنسبة للمواد الإنسانية فيمكن دراستها وفق منهجية التعلم الذاتي في المنزل على أن يقوم المعلم بمتابعة ودعم الطالب/الطالبة لمعرفة مسار تعلم الطالب/الطالبة ذاتياً.

وكان الهدف الاساسي العام من خطة الوزارة الشاملة هو ضمان استمرار العملية التعليمية ومعالجة وتخفيف آثار جائحة كوفيد-19 على التعليم وبناء الأساس لنظام تعليمي قابل للتكيف وسريع الاستجابة يهدف الى حماية المعلمين والمتعلمين. هذا وقد عمل الفريق بشكل متواصل في أوقات الدوام وخارج وقت الدوام وفي العطل الرسمية حتى يتمكن من انجاز المهام الموكلة اليه في الوقت المحدد. (وزارة التربية والتعليم، تقرير أعداد خطة الاستجابة لجائحة كوفيد19، 2021)

رابعاً: قيام وزارة التربية والتعليم بتصميم برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (12-4) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد-19:

مثلما اجتاح وباء كورونا المستجد "كوفيد 19" حواجز الزمان والمكان، جاءت دعوات "التعلم عن بعد"- التي صاحبت انتشار الفيروس- لتجتاح هي الأخرى حواجز المكان والزمان. اجتياح مكاني جعل من غياب الحواجز المكانية الثابتة مثاراً للارتقاء إلى عوالم مختلفة عن طريق شبكات الإنترنت الفسيحة، واجتياح زمني امتلك أدوات التخلص من روتين الذهاب والإياب ومزاحمة الآخرين بحثاً عن سرعة الوصول إلى حيز مكاني ربما كان أضييق مما تحتمله رحابة العقول. تحت عنوان "اضطراب التعليم بسبب فيروس كورونا المستجد والتصدي له"، ذكر تقرير لـ"اليونسكو" نتيجة انتشار الفيروس الذي سجل رقمًا قياسيًا للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في معظم بلدان العالم لمنع انتشار الفيروس أو لاحتوائه. وإذا ما لجأت هذه البلدان إلى إغلاق المدارس والجامعات على الصعيد الوطني، فإن التعليم في كثير من البلدان سيؤثر على ملايين الأطفال والشباب. والجمهورية اليمنية كغيرها من البلدان التي توقفت بها الدراسة وتوجهت إلى البحث عن البدائل التعويضية لطلاب وطالبات مدارس التعليم العام في المرحلتين الأساسية والثانوية والتي تعاني أصلاً من إشكالية بسبب العدوان على البلاد والذي امتد اثره على العملية التعليمية بشكل كبير، ويأتي هذا البرنامج إلى تنفيذ توجهات قيادة الوزارة في هذا الجانب بتوظيف الوسائل والتقنيات المتاحة التابعة لوزارة التربية والتعليم، والمتمثلة في البث التلفزيوني والإذاعي والإلكتروني بشكل عام. (وزارة التربية والتعليم، 2020).

❖ **فكرة البرنامج:** تتمثل فكرة البرنامج في ربط الطالب بالتعليم، من خلال التعليم عن بُعد باستخدام وسائل وبدائل تعويضية للطالب من خلالها يتمكن الطالب من الحصول على دروس تعليمية وهو في منزله باستخدام الوسائل الممكنة مثل الاتصالات الحديثة التي توفر للمعلمين والمتعلمين بيئة آمنة للاتصال والتواصل، وتبادل المحتوى التعليمي وتطبيقاته الرقمية والمرئية والمسموعة.

- مبررات البرنامج:

- توقف العام الدراسي قبل نهايته كتدابير وقائية لجائحة فيروس(كورونا).
- العدد الكبير من الحصص الدراسية التي توقفت دون اكمال العام الدراسي لمنتصف شهر مارس وابريل 2020م.
- الحاجة إلى استكمال المنهج نظراً لترابط المعارف والمفاهيم والخبرات في المقررات الدراسية وتسلسلها.
- توظيف تقنيات العصر لضمان استمرارية التعليم، من خلال فرص التعلم الذاتي عبر شبكة الانترنت ووسائل الاتصالات الحديثة، وبث المحتوى التعليمي تلفزيونياً وإذاعياً.

❖ **الهدف العام:** خلق فرص تعويضية تعليمية لتعليم الطلبة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية لتحسين مستوى التحصيل العلمي لديهم واستمرار العملية التعليمية واستكمال العام الدراسي من خلال المنصة التعليمية ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

❖ الأهداف الخاصة:

- خلق فرص تعويضية لتعليم الطلبة أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية.
- تخفيف الآثار الناجمة عن الأزمة الناتجة عن جائحة فيروس كورونا.
- تفعيل الموقع الكترونية (المنصات التعليمية) التابعة لوزارة التربية والتعليم.

- إكساب المتعلمين المستهدفين في المرحلة الأساسية والثانوية من التعليم العام والمفاهيم والحقائق المعارف اللازمة، وفقاً للمنهج المدرسي والإسهام في رفع مستوى التحصيل العلمي لديهم.
- إنتاج حلقات تعليمية متلفزة وإذاعية وإلكترونية كدروس تفاعلية للمرحلتين الأساسية والثانوية.

❖ **المستهدفين:** (الطلاب-المعلمين- أولياء الأمور- الإدارة المدرسية- التوجيه والإشراف التربوي).

❖ **المواد المستهدفة:**

- القرآن الكريم وعلومه.
- اللغة العربية.
- التربية الإسلامية.
- الاجتماعيات.
- الرياضيات.
- اللغة الإنجليزية.
- العلوم.
- المواد الفلسفية.

❖ **الصفوف المستهدفة:** يتم استهداف الصفوف (4-12) من مراحل التعليم الأساسي والثانوي.

❖ **مراحل وخطوات وآلية تنفيذ البرنامج:** يتم تنفيذ البرنامج من خلال مراحل ثلاث مراحل وهي التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم حسب الآتي:

أولاً: تصميم البرنامج: يتم في مرحلة التصميم الآتي:

- تحديد الاحتياجات التعليمية للطلاب من خلال تحديد الدروس التي لم يتلقاها الطلاب للمرحلة التعليمية 4-12 في المواد المستهدفة والمذكورة بعالية. ملحق رقم (1) يوضح خلاصة عددية بالحصص الدراسية على مستوى كل مادة وصف دراسي.
- تحديد الوسائل/ القنوات/ البدائل الممكنة التي تساهم في إيصال الدروس إلى المستفيدين وتمثل في الآتي:

1. المنصة التعليمية:-

انتشاء دروس الكترونية عبارة عن شروحات الدروس التعويضية ومقاطع فيديو قصيرة تخدم الشرح والمحتوى التعليمي لكل مادة على حدة ويتم الترويج لها إعلامياً عبر وسائل الاعلام والاتصال المختلفة إذاعية وتلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي ورسائل الـ SMS.

➤ مميزات:

- سهوله الاستخدام والوصول اليها.
- دعم الهاتف الجوال ويمكن تحميلها على الهواتف الذكية.
- تساعد الطلاب على تبادل الآراء والأفكار مما يساعد على التفكير الإبداعي.
- يمكن المعلمين من إنشاء فصول افتراضية
- تساعد على اجراء المناقشات الجماعية وتبادل المعلومات بين المعلم والطلاب.
- توفر مكتبه رقمية تحتوي على مصادر تعلم.
- توفر بنك أسئلة.
- التغذية الراجعة للطلاب.
- عالمية الاستخدام في التعليم والانتشار الواسع.

➤ السلبيات :

- لاتصل الى جميع المستهدفين.
- عدم توفر خدمة الكهرباء والانترنت في المناطق النائية ومناطق الصراع.
- ارتفاع تكاليف الانترنت.

2. عدد المستفيدين:

- من المتوقع وصول عدد المستهدفين الى 60%.

3. القناة التعليمية:

يتم انتاج دروس تعليمية تعويضية للمواد العلمية والأدبية بحسب طبيعة المادة وبثها عبر القناة التعليمية والتي تبث برامجها باستمرار عبر خارطة برامجية تعليمية يتم الترويج لها عبر وسائل الاعلام المختلفة.

- مميزاتهما: تجمع بين الصوت والصورة، تغطي معظم المناطق. ومعظم المنازل تتوفر لديهم شاشة عرض تلفزيونية.
- سلبياتهما: انقطاع الكهرباء ومحدوديتها لدى فئة كبيرة من الطلاب. عدم مقدرة الطالب على استعداده الدرس المشروحة بعد البث الا عبر الانترنت. وصعوبة في بث دروس تعويضية لجميع المراحل نظراً لعدم وجود قنوات أخرى مساعدة.

عدد المستفيدين المحتمل: نتوقع وصول نسبة المستفيدين الى 40%.

4. الإذاعات المحلية: يتم انتاج دروس تعليمية تعويضية للمواد الأدبية بحسب طبيعة المادة وبثها عبر اثير الإذاعات المحلية والتي تبث برامجها باستمرار عبر خارطة برامجية يتخللها برامج تعليمية يتم الترويج لها عبر وسائل الاعلام المختلفة.

➤ مميزاتهما:

- وصول البث الإذاعي الى مناطق واسعة ونائية.
- شريحة كبيرة من المواطنين يمتلكون جهاز الراديو ورخص ثمنه.
- تخاطب مخيلة الطالب.
- سهولة الانتقال والاستماع عبر المذياع في أي مكان سهل او جبل.
- كلفة زهيدة في استهلاك الطاقة.

➤ السلبيات:

- انها لا تخاطب كل حواس الطالب وتعتمد على الاستماع فقط.
- لا تناسب كل المواد.

➤ طباعة وتوزيع ملخصات للكتب وارشادات لأولياء الأمور:

- يتم اعداد الدروس التعويضية التي تم اعدادها الكترونياً في ملزمة الكترونية لكل صف دراسي وطباعتها ورقياً وتوزيعها الى المناطق النائية ومخيمات النازحين.
- وسائل التواصل الاجتماعي (تليجرام، وتيس آب .. إلخ) يتم من خلالها انشاء مجموعات تواصل تعليمية على مستوى القيادات التربوية والتوجيهية والمعلمين كلا على حدة وانزال الشروح والدروس والمقاطع التعليمية بعد نشرها على اليوتيوب والمنصة التعليمية ونشر كل جديد.

➤ مميزاتها:

- متوفرة لدى فئة كبيرة جدا من المجتمع
- سهولة نشر الدروس والروابط التعليمية نصيا ومرثيا وسمعييا والاحتفاظ بها.
- وسيلة متنقلة وسهلة الاستخدام
- الإمكان القيام بكل ما سبق من نشر منصات تعليمية او تلفزيونية او إذاعية عبر هذه الوسيلة
- صغيرة الحجم وسهول الانتقال

➤ السلبيات:

- تكلفة خدمة الانترنت مرتفعة مقارنة بدول العالم.
- الوضع المادي لفئة كبيرة صعبة خصوصا في ضل انقطاع الرواتب

➤ الجهات المنفذة:

جهة التنفيذ الرئيسي قطاع المناهج والتوجيه (أ.ع. للتعليم الالكتروني) والتنسيق مع قطاع التدريب والتأهيل و أ.ع. للأعلام والقناة التعليمية.

➤ الأدوار والمسؤوليات في الآتي:

- 1- مسؤولية قطاع المناهج والتوجيه في الاعداد لخطه العمل وتنفيذها بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.
- 2- مسؤولية الإدارة العامة للأعلام والقناة التعليمية تنفيذ البرامج التلفزيونية والاذاعية ونشرها بالتنسيق مع الإدارة العامة للتوجيه والإدارة العامة للتعليم الالكتروني.

ثانياً: تنفيذ البرنامج: يتم في مرحلة التنفيذ الآتي:

1. إعداد المواد التعليمية لكل وسيلة من وسائل إيصال الدروس من قبل الأكاديميين والموجهين والمعلمين الفنيين المختصين كلا في مجاله وسيتم التنفيذ وفق المراحل التالية:
 - اعداد مادة تدريبية عن كيفية اعداد المواد التعليمية (السمعية والبصرية والمقروءة) والتدريب عليها.
 - انتاج المواد التعليمية بحسب نوعها والوسيلة التي ستوصلها للمستفيدين. ملحق رقم (2) يوضح عدد المواد التي سيتم انتاجها بحسب نوعيتها ووسيلة البث.
2. تحديد القنوات والوسائل الناقلة للدروس وعمل خطط تنفيذية معها بعدها تنفيذ حملة توعوية لتقديم الدعم للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور بشأن استخدام الأدوات الوسائل وعن آلية وبرنامج العمل مع تحديد قائمة بالخارطة البرمجية في كل وسيلة.
3. بث المواد التعليمية حسب الوسائل والبدائل الممكنة والمحددة بعالية.

ثالثاً: متابعة وتقييم البرنامج: ستتم متابعة تنفيذ البرنامج من خلال لجنة تسيير مشتركة برئاسة وزير التربية

والتعليم وعضوية وكلاء القطاعات المعنية وستعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمتابعة التنفيذ. كذلك سيتم متابعة التنفيذ من قبل القطاعات المعنية كلا فيما يخص وسيتم رفع تقارير منتظمة الى لجنة التسيير حول ذلك. كذلك سيتم تشكيل مجموعات وتعزيز التواصل من خلال تشكيل مجموعات تضم معلمين واولياء أمور ومديري المدارس والمراكز التعليمية لغرض متابعة التنفيذ وتبادل الخبرات ومناقشة استراتيجيات مواجهة صعوبات التعلم. في نهاية البرنامج سيتم تقييم التجربة ورصد الدروس المستفادة منها واعداد تقرير نهائي سيتم مشاركته مع الجهات ذات العلاقة.

❖ الموازنة المالية للمشروع:

الكلفة التقديرية للمشروع: \$594015. ملحق رقم (3) يوضح تفاصيل الموازنة.

❖ الفترة الزمنية للمشروع:

سيتم تنفيذ المشروع خلال 3 شهر للفترة من: ابريل الى: يونيو 2020م.

❖ خطة الاحتياجات من الدروس المطلوبة للمواد الدراسية

جدول رقم (1): خطة الاحتياجات من الدروس المطلوبة للمواد الدراسية

م	الصفوف	القرآن الكريم	التربية الإسلامية	اللغة العربية	الرياضيات	العلوم	علم الاجتماع	علم الاقتصاد	المنطق	فلسفة	علم النفس	اللغة الإنجليزية	الفيزياء	الكيمياء	الاحياء	اجمالي الدروس
1	رابع أساسي	6	8	3	16	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	51
2	خامس أساسي	8	9	6	20	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	57
3	سادس أساسي	6	8	6	16	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	47
4	سابع أساسي	6	9	6	2	4	0	0	0	0	0	15	0	0	0	42
5	ثامن أساسي	5	10	6	3	5	0	0	0	0	0	4	0	0	0	33
6	تاسع أساسي	6	8	4	2	4	0	0	0	0	0	7	0	0	0	31
7	أول ثانوي	8	8	10	13	0	0	0	0	0	0	13	4	3	6	65
8	ثاني ثانوي علي	8	8	11	11	0	0	0	0	0	0	11	4	3	8	64
9	ثاني ثانوي ادبي	0	0	0	5	10	10	10	0	0	0	11	0	0	0	36
10	ثالث ثانوي علي	9	8	4	10	0	0	0	0	0	0	12	5	4	5	57
11	ثالث ثانوي ادبي	0	0	0	4	0	0	0	10	10	6	12	0	0	0	42
12	الإجمالي للدروس	62	76	56	102	56	10	10	10	10	6	85	13	10	19	525

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (12-4) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد-19، (2020).

إنتاج الدروس التلفزيونية والاذاعية:

1.1 إنتاج دروس تلفزيونية: جدول(2): الخلاصة العددية التالية توضح عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في

إعداد دروس تلفزيونية.

م	الصفوف	الرياضيات	العلوم	الفيزياء	الكيمياء	الاحياء	المنطق	اللغة الإنجليزية	القرآن الكريم	التربية الإسلامية	اللغة العربية
1	رابع أساسي	16	18	0	0	0	0	0	6	8	3
2	خامس أساسي	20	14	0	0	0	0	0	8	9	6
3	سادس أساسي	16	11	0	0	0	0	0	6	8	6
4	سابع أساسي	2	4	0	0	0	0	1	6	9	6
5	ثامن أساسي	3	5	0	0	0	0	1	5	10	6
6	تاسع أساسي	2	4	0	0	0	0	1	6	8	4
7	أول ثانوي	13	0	4	3	6	1	1	8	8	10
8	ثاني ثانوي علي	11	0	4	3	8	1	1	8	8	11
9	ثاني ثانوي ادبي	5	0	0	0	0	0	1	0	0	0

1	4	1	8	1	9	1	12	0	0	0	0	5	0	4	0	5	0	0	1	10	ثالث علمي ثانوي	10		
0	0	0	0	0	0	0	12	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	ثالث ثانوي ادبي	4		
3	4	3	6	3	4	2	5	85	1	1	1	1	1	1	1	1	3	2	3	56	3	6	102	
																							489	
																							الإجمالي للدروس التلفزيونية	14
																							الإجمالي للمعلمين	15
																							الإجمالي للموجهين	5

2.2. إنتاج دروس إذاعية: جدول (3): الخلاصة العددية التالية توضح عدد الدروس والمواد والمعلمين والموجهين المشاركين في

إعداد دروس إذاعية.

م	الصفوف	القران الكريم			التربية الإسلامية			اللغة العربية			اللغة الإنجليزية			المواد الفلسفية		
		الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس
1	رابع أساسي	1	6	8	1	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	
2	خامس أساسي	1	8	9	1	6	1	0	0	0	0	0	0	0	0	
3	سادس أساسي	1	6	8	1	6	1	0	0	0	0	0	0	0	0	
4	سابع أساسي	1	6	9	1	6	1	1	15	1	1	15	1	1	15	
5	ثامن أساسي	1	5	10	1	6	1	1	4	1	1	4	1	1	4	
6	تاسع أساسي	1	6	8	1	4	1	0	7	1	0	7	1	0	7	
7	أول ثانوي	1	8	8	1	10	1	1	13	1	1	13	1	1	13	
8	ثاني ثانوي علمي	1	8	8	1	11	1	1	11	1	1	11	1	1	11	
9	ثاني ثانوي ادبي	1	0	0	1	0	1	0	11	1	0	11	1	0	11	
10	ثالث ثانوي علمي	1	9	8	1	4	1	1	12	1	1	12	1	1	12	
11	ثالث ثانوي ادبي	1	0	0	1	0	1	0	12	1	0	12	1	0	12	
12	الإجمالي	3	62	76	3	56	3	3	85	3	5	85	3	4	36	
14	الإجمالي للدروس الاذاعية	315														
15	الإجمالي للمعلمين	23														
	الإجمالي للموجهين	15														

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد-19، 2020.

❖ خطة الاحتياج من الدروس والفنيين لإعداد دروس الكترونية:

جدول (4): يوضح خطة الاحتياجات من الدروس والفنيين لإعداد دروس الكترونية:

م	الصفوف	الرياضيات		العلوم			الفيزياء			الكيمياء			الاحياء			القران الكريم			التربية الإسلامية			اللغة العربية			اللغة الإنجليزية	
		الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين	المعلمين	الدروس	الموجهين
1	رابع أساسي	1	16	1	18	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	خامس أساسي	1	20	1	14	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
3	سادس أساسي	1	16	1	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
4	سابع أساسي	0	2	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
5	ثامن أساسي	0	3	1	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
6	تاسع أساسي	1	2	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
7	أول ثانوي	1	13	0	0	0	4	0	3	0	6	1	8	1	8	1	8	1	10	1	1	1	13	1	1	
8	ثاني ثانوي علي	1	11	0	0	0	4	0	3	1	8	0	8	0	8	0	8	0	11	0	0	0	11	0	0	
9	ثاني ثانوي ادبي	0	5	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11	1	0	
10	ثالث ثانوي علي	1	10	0	0	0	5	0	4	0	5	0	9	1	9	1	8	1	4	1	1	12	0	12	0	
11	ثالث ثانوي ادبي	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	1	12	1	
12	الإجمالي للعام	3	102	3	56	2	103	1	10	1	19	1	62	1	62	3	76	3	56	3	6	3	85	3	5	
	الإجمالي للدروس الالكترونية		479																							
	الإجمالي لمعلمين		33																							
	الإجمالي للموجهين		20																							

المصدر: وزارة التربية والتعليم، برنامج التعليم عن بعد للدروس التعويضية للصفوف (4-12) لطلبة التعليم العام لمواجهة جائحة كوفيد-19، (2020).

خامساً: جوانب القصور التي حالت دون الاستجابة وتقليص تأثير جائحة كوفيد - 19 على التعليم العام في اليمن:

لقد تم بناء جميع هياكل وأطر وتجهيزات وزارة التربية والتعليم على اساس تقديم الخدمة التعليمية في الحالات الطبيعية ولا يوجد لدى الوزارة لا في الهياكل ولا في التجهيزات ولا في القدرات المهنية للإدارة التعليمية والادارة المدرسية والموجهين والمعلمين حيث لم يسبق ان تعاملوا مع وضع يستدعي قيامهم بإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تعليمية للطلاب عن بعد.

ففي هيكل الوزارة لم يتم تشكيل ادارة عامة خاصة بالتعليم الالكتروني الا في عام 2013م والتي ضل دورها مقتصرًا على تحويل المناهج الدراسية من كتب ورقية الى كتب الكترونية على اقراص يتم توزيعها لاستخدامها في المدارس التي يتوفر فيها اجهزة حاسوب والتي لا يتجاوز عددها 10% من اجمالي عدد مدارس الجمهورية لذلك فأن الخيار الذي يجب ان يظل هو الاكبر في تفكيرنا للعملية التعليمية هو التعامل مع الطالب بشكل مباشر كونه كائن اجتماعي يأخذ ويعطي من خلال عمليات الاتصال الاجتماعية التي نبي من خلالها سلوكه واتجاهاته ومعارفه ليصبح مواطن صالح داخل مجتمعة وتظل عملية الاتصال عن بعد ضرورة قصوى متى ما استدعى الامر لاستخدامها.

- على الرغم من المكاسب التي تحققت في الالتحاق بالمدارس خلال العقدين الماضيين، لم يحقق اليمن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم ولا يزال بعيداً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. اليوم، من بين 7.8 مليون 5 أطفال في سن المدرسة (من 6 إلى 17 عامًا)، تم الإبلاغ عن 2 مليون فتاة وفتى خارج المدرسة، منهم 400000 على الأقل بسبب الصراع المستمر. يتزايد عدد الأطفال في المدارس الذين يحتاجون إلى المساعدة التعليمية لمواصلة تعليمهم عامًا بعد عام، من 1.1 مليون في عام 2014 إلى 2.3 مليون في عام 2017 و 4.7 مليون في عام 2019. وهذا يشمل 2.1 مليون فتاة و 2.6 مليون فتى.
- وعلاوة على ذلك، فإن عدد المشردين داخلياً بينهم غير معروف. تتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما بين 26٪ و 30٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 3.9 مليون نازح هم في سن المدرسة، لكن لا توجد طريقة مباشرة أو دقيقة لتتبع عددهم الفعلي. على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم أصدرت العديد من اللوائح لضمان حقوق النازحين في التعليم، إلا أنه لا توجد آلية فعالة للوفاء بهذه الحقوق.
- لقد حرم الوباء ملايين الأطفال على الصعيد العالمي من الحصول على التعليم بسبب إغلاق المدارس. في سياق اليمن، تم إغلاق جميع المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية على مستوى البلاد منذ 16 مارس 2020، مما منع 5.8 مليون طفل (بما في ذلك 2.5 مليون فتاة)، بين 6-18 عامًا، من إنهاء العام الدراسي 2019-2020. هذا بالإضافة إلى إضرابات المعلمين في بداية العام في أجزاء من البلاد، مما أدى إلى حضور العديد من الفتيات والفتيان 33٪ فقط من الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019-2020.
- علاوة على ذلك، انتهى العامان الدراسيان 2016-2017 و 2017-2018 قبل الأوان بسبب إضرابات المعلمين وتأثرت بشدة بسبب عدم دفع رواتب المعلمين أو دفعها جزئيًا. بينما أدى COVID-19 إلى انقطاع التعليم على مستوى البلاد لجميع الأطفال، من المتوقع أن يتأثر التعلم للأطفال الضعفاء (معظمهم من الأطفال المنتمين إلى الأقليات، بما في ذلك الفتيات في المناطق الريفية والأطفال ذوي الإعاقة) بدرجة أعلى. للاستجابة لأزمة التعلم هذه، دعت وزارة التربية والتعليم المجتمع الدولي للحصول على الدعم مع التركيز على إنشاء فرص التعلم المنزلية البديلة.
- في اليمن، لا تعتبر طرق التعلم البديلة مثل منصات التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني أو التعلم الذاتي أو الحلول المبتكرة الأخرى للتعلم ممارسة شائعة. لذلك، يجب دعم الطلاب والمعلمين والهيئات الحاكمة للمدرسة مثل فرق تطوير المدارس ومجالس الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية وقادة المجتمع وصناع القرار لتسهيل التعلم بشكل أفضل من خلال هذه القنوات البديلة. علاوة على ذلك، من الضروري بناء قدرات قسم المناهج والإرشاد في وزارة التربية والتعليم التي سبق لها ذلك.
- وفقًا لخطة الاستجابة الوطنية لوزارة التربية في اليمن لـ COVID-19: أنتجت بعض البرامج المساعدة التي تم التخطيط لبثها عبر القنوات التعليمية الوطنية والمحلية ونشرها كمجموعة من التدخلات التكميلية. (البنك الدولي، خطة الاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد19، 2021).

ومن التحديات أيضاً:

على الرغم من التحول لمنصات التعليم الإلكتروني في بعض دول العالم خلال الأزمات الصحية والطبيعية الماضية، إلا أنه بالنسبة لعالمنا العربي، تعتبر هذه المرة الأولى التي تضطر فيها العديد من الجهات التعليمية للتحول المفاجئ لنمط تعليمي جديد لم يتم التمهيد له بأي صورة من الصور. إن التحول المفاجئ لنظام تعليمي لم يتم تدريب الطلبة وأولياء الأمور عليه يمكن أن يؤدي لتحديات ومشكلات كثيرة، قد تصيب الطلبة وأولياء أمورهم ومعلمهم بالإحباط والقلق والتوتر والخوف من الفشل.. مما يؤدي للمزيد من الضغوط النفسية على صحتنا النفسية المنهكة أصلاً.

والواقع أن الأخذ بهذا التوجه يمكن أن تواجهه العديد من التحديات، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على مواجهتها من أبرزها (الدهشان، 2020):

1. نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد:

إذ لا بد من أن نعتزف أننا لسنا مستعدين للتعامل الفعال مع هذا التحول في نمط التعليم، وبالتالي تكمن أولى التحديات التي نواجهها في غياب الوعي الكامل أو الجزئي عن ماهية التعليم عن بعد، وبالتالي لا بد أن نبدأ كأولياء أمور ومعلمين في تثقيف أنفسنا بأنفسنا عن ماهية التعليم عن بعد. لعل ذلك يتطلب ضرورة مراجعة تصوراتنا عن التعليم، فقد ساد في القرنين الماضيين أن التعليم هو مسؤولية المدرسة والمدرس، وهو ما يتم بداخل الصفوف التعليمية، ولكن في حقيقة الأمر فإن الانخراط في العملية التعليمية التقليدية والذهاب بصورة منتظمة للمدرسة في حد ذاته لا يعتبر تعليمياً. إن التعليم ليس قائماً على وجود مدرسة أو صفوف دراسية تقليدية، ولكنه عملية ممتدة ويمكن – وخصوصاً في ظل الأزمة – أن يكون للبيت والأهل دور فعال في تعليم أبنائهم من خلال: إتاحة الفرصة للتطبيق العملي والحياتي لما تعلموه في مدارسهم، وتعلم مهارات ومعارف جديدة.

2. القصور الواضح في الوفاء بمتطلبات التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد خاصة في المنازل:

اختلفت ردود الفعل الخاصة بمطالبات التحول للتعليم الإلكتروني من دولة إلى أخرى، ومن جهة تعليمية لأخرى، وهناك عدة عوامل رئيسية في الخطط الموضوعية من قبل تلك الجهات لتحويل التعليم للفضاء الإلكتروني، من أبرزها: وجود بنية تحتية، بنية تقنية مناسبة ومتاحة بالفعل، ووجود معلمين أكفاء لديهم خبرة ودراية بالتعليم الإلكتروني والتعامل مع الطلبة عن بعد في عملية تعليمية متكاملة، وجود خطط مسبقة لمثل هذه الأزمات، توفير متطلبات التعليم عن بعد في المنازل.

3. ضعف التزام الطلاب وأولياء أمورهم بمتابعة برامج التعليم عن بعد:

يعتبر هذا من أكبر التحديات، لأنه من غير المنطقي توقع أن الأبناء سوف يتقبلون بسهولة فكرة "البقاء في المنزل" في بيوتهم، فقد كانت المدرسة في النهاية متنفساً للتعرف على الأقران وقضاء الوقت الممتع معهم، وبالتالي لا بد من توقع المقاومة – العنيفة – من قبل الأبناء لهذا التحول.

النتائج المتعلقة بالمحور الرابع:

الرؤى المستقبلية والتوصيات المقترحة لمواجهة تأثيرات الصراع والحرب وجائحة كوفيد - 19
على التعليم العام في اليمن: ويتضمن:

أولاً: الرؤى والتوصيات المستقبلية المقترحة لمواجهة تأثيرات الحرب على التعليم العام في الجمهورية اليمنية:

1. هناك حاجة ماسة لإن تعمل الطبقة السياسية والجهات المتصارعة على تحييد العملية التعليمية، والعمل على توفير سبل استمرارها وبجودة عالية بتوفير الميزانية والمتطلبات الأساسية لها، والعمل على إنشاء خلية أزمة مهمتها التخطيط والاستجابة لتوفير التعليم ودعم جهود المنظمات الوطنية والمدنية وأولياء الأمور لضمان استمرار التعليم حتى أثناء الصراعات والحروب.
2. العمل على إصلاح وتطوير التعليم ليسهم في المساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الصراع وبما يسهم في جعل التعليم وسيلة أساسية للحد من الصراعات والأزمات المستقبلية، من خلال التالي:
 - يجب أن تحرص الدولة على معالجة وتوفير فرص تعليمية عادلة ومتساوية وجيدة للجميع ذكوراً وإناً، حضراً وريفياً، وإيلاء خاصة الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع (الفتيات، الفقراء، الفئات المهمشة، الأطفال في مناطق النزاع، والأطفال ذوي الاحتياجات، والأطفال من مختلف العراق، والطوائف والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، حتى يتساوى الجميع في الحصول على فرص عمل ودخل متساوي، وبالتالي لا ينمو لدى أي شريحة إحساس بالمظلومية وعدم الحصول على حقها في التعليم وبالتالي الحصول على فرص متساوية في العمل والكسب.
 - مراجعة المناهج الدراسية وتنقيتها من أي موضوعات أو جمل أو رسائل تحث على الكراهية والعنف لأي سبب كان والحرص أن تكون المناهج الدراسية وطرائق التعليم والتعلم مساعدة على تنمية مفاهيم التنمية الشاملة وتعزيز التماسك الاجتماعي وروح المواطنة وتحمل المسؤولية وتعزيز قدرات الناس على الاعتراف بالتنوع والاختلاف وأهمية حل المشكلات بطرق سلمية، بما يعزز ثقافة السلام ويحد كثيراً من أي مسببات لنشوء الأزمات المستقبلية.
 - إعطاء التعليم أهمية كبيرة وألوية كبيرة في الانفاق لان التعليم يمثل أهم وسيلة لتقوية النسيج الاجتماعي من خلال رفع قيمة المواطنة والانتماء للوطن، وتعزيز روح الصمود وصد التدخلات الخارجية من خلال أعلاء قيمة الاستقلال وعدم الخضوع وبناء الشخصية القوية للمواطن والاعتزاز بالنفس.
 - العمل على حيادية المدارس وابعادها عن التأثير الديني، وجعلها تركز على تحقيق الوحدة الوطنية من خلال التركيز على الجوانب الوطنية التي تجمع كل اليمنيين وتحافظ على الوحدة الوطنية.
 - عدم السماح بفتح مدارس على أسس دينية أو طائفية أو عرقية وإشراف الدولة على المدارس الخاصة حتى تضمن مراقبة المناهج التعليمية التي يتم تدريسها وحيادية هذه المدارس وتقديمها لتعليم جيد وأشرف الدولة على المدارس الخاصة حتى تضمن مراقبة المناهج التعليمية التي يتم تدريسها وحيادية هذه المدارس وتقديمها لتعليم جيد

3. العمل على ضمان استمرارية التعليم حتى في أوقات الصراع والحرب لإن التعليم يمثل وسيلة أساسية للوقاية من استمرار الصراع والحروب وذلك من خلال:

- توفر أماكن الاستقرار والأمان للأطفال وتمثل آلية مهمة لحمايتهم من سوء المعاملة والاستغلال من قبل الجماعات المسلحة والمتصارعة.
- يسهم استمرار التعليم في المساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الصراع وبالتالي العمل على تجاوزها.
- يمثل تواجد وتعايش التلاميذ والطلبة من خلفيات مختلفة وسيلة لتثقيف الناس بأن هناك إمكانية للتعايش في المجتمع، وبالتالي يكسب المجتمع القدرة على حل مشاكلهم بطرق سلمية.
- إذا لم يتم توفير التعليم في أوقات الأزمات فمعنى ذلك أن مشكلة عدم التساوي في فرص العيش والقضاء على الفقر لن تكون متوفرة لدى من حرم من التعليم أثناء الأزمات وسيكون ذلك مدعاة لنشوء صراعات مستقبلية.

4. استخدام مختلف الوسائل التي تضمن استمرار التعليم في أثناء الصراع من خلال التالي:

- استخدام التقنية ووسائل الاتصال الحديثة (التلفزيون، الانترنت، وسائل التواصل الاجتماعي... إلخ) في توفير التعليم أثناء وجود صراعات أو الحروب كحلول بديلة تسهم في الحد من تأثير الصراع والحرب على إمكانية توفير وتجويد التعليم.
 - توفير فرص تعليم بديلة مرنة وملبية لحاجات ومتطلبات الأطفال واليافعين المنقطعين عن التعليم الذين لا تسمح أعمارهم أو ظروفهم من الالتحاق بالمدارس مثل التعليم المسرع، التعليم المنزلي، ومدارس المجتمع لإكسابهم المهارات والمعارف المطلوبة للحياة والعمل، وإتاحة صيغ للمعادلة والربط بين البرامج تعترف بها الدولة وتصادق عليها، بغية تأمين التعلم المرن في الإطارين النظامي وغير النظامي.
 - تزويد المعلمين بالمهارات التكنولوجية المناسبة من أجل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالدراية الإعلامية ومهارات التعامل النقدي مع المصادر، مع توفير تدريب على كيفية التعامل مع الصعوبات التي يواجهها الطلاب ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة
 - الاستفادة من جهود المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مراقبة استمرارية التعليم والحفاظ على استمرارية العملية التعليمية ومراقبة العملية التعليمية والحيلولة دون وقوعها في تجاوزات غير مرغوبة، والعمل على حماية الأطفال، وتوفير الدعم المادي والفني للعملية التعليمية.
 - تعزيز قدرات أولياء الأمور والإدارة التعليمية للعمل معاً والتواصل لوضع الخطط للحد من تأثير الصراعات السياسية على التعليم، ورفع مستوى المتابعة وتوفير الدعم المستمر للطلبة من قبل المدرسة والمنزل.
5. يجب أن تولي اليمن مسألة توفير التعليم وجودة عالية وأولية قصوى وتعتبره التزام سياسي باعتبار التعليم وسيلة أساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال التالي:

- اعتماد منهج التخطيط طويل المدى لتحديد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح وتطوير التعليم.
- اقتراح وضع الخطة الاستراتيجية للتعليم بتوفير الموارد المالية لتنفيذها واعتماد ما لا يقل عن 22% من الميزانية العامة للدولة للتعليم.
- ربط التعليم بحاجات الفرد والمجتمع من خلال تحديد الغرض من التعليم على أنه تدريب وتشجيع الشباب ليصبحوا مواطنين ومسؤولين صالحين لديهم القدرة على تحقيق تنمية شاملة.

- وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية تهدف إلى التغلب على الأثار السلبية التي فرضتها الحرب والمتمثلة في تراجع معدلات الالتحاق وتدني جودة التعليم الابتدائي والثانوي، على المدى المتوسط وتهدف على المدى البعيد إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تعزيز برامج التأهيل والتدريب للمعلمين لتحسين أدائهم وقدراتهم في تنفيذ طرائق التعليم والتعلم الحديثة المركزة على اكساب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي المعارف والمهارات والقدرات المستهدفة على المستوى العالمي
- الحرص على أن تتضمن السياسات والخطط القطاعية التعليمية وميزانياتها مبادئ عدم التمييز ومراعاة المساواة في التعليم ومن خلاله؛ وإعداد وتنفيذ استراتيجيات عاجلة ومركزة الهدف لصالح الفئات الضعيفة والمستبعدة، ووضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة.
- مراجعة وتطوير المناهج الدراسية وخاصة مناهج الرياضيات والعلوم لضمان اشتمالها على كل المعارف والمهارات والمقدرات والقيم المتعارف عليها عالمياً، أو المستهدفة في الدول الأكثر تقدماً.
- التركيز على إكساب الأطفال في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي المهارات القرائية والحسابية الكتابية بما يسهم في تعزيز قدرتهم على التعليم في الصفوف اللاحقة.
- إيلاء اهتمام أكبر لدور المعلمين الهام في استمرار تقديم التعليم في اثناء الأزمات من خلال ضمان صرف رواتبهم، وعدم اخضاع حقوقهم ومرتباتهم للصراعات والتوقف عن صرفها أو تأخير صرفها.
- التسريع في حصر وترميم المباني المتضررة من الأحداث، وتوفير الأثاث والتجهيزات لها.
- إطلاق مبادرة تجريم استخدام مباني المنشأة التعليمية في أي صراع أي كان نوعه.
- تدريب المعلمين والإدارة المدرسية على اساليب التعامل مع الأطفال في مناطق النزاعات ومخيمات النازحين.
- تعزيز الشراكة المجتمعية مع المجتمعات المحلية وتحقيق التوسع بإنشاء مجالس الآباء والأمهات بما يعزز ملكية المدرسة من قبل المجتمعات المحلية.

ثانياً: الرؤى والتوصيات المستقبلية المقترحة لمواجهة جائحة كوفيد19 على التعليم العام في الجمهورية اليمنية: ضمان مواصلة تقديم الخدمات التعليمية لكافة الطلبة في ظل جائحة كوفيد-19. ولتحقيق الهدف العام، تقترح الدراسة، ثلاثة محاور ذات أولوية وتشمل على الآتي:

- المحور الأول: الحفاظ على استمرارية النظام التعليمي، ومعالجة وتخفيف آثار جائحة كوفيد-19 على التعليم.
- المحور الثاني: حماية الطلاب والكادر التعليمي من الإصابة بجائحة كوفيد-19 (رفع الوعي وتوفير الحماية / البيئة التعليمية الآمنة).
- المحور الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات.

بحيث ينقسم كل محور أساسي إلى عدة برامج إستراتيجية، ويقدم هذا الفصل توضيح موجز لكل منها، إلى جانب عدد محدود من المؤشرات على مستوى المخرجات.

المحور الأول: الحفاظ على استمرارية النظام التعليمي.

يتمثل الهدف العام من المحور الأول في: "يتوافر لجميع الأطفال (في سن 6-18) والمتضررين من جائحة كوفيد-19 وصول متكافئ إلى فرص تعليمية بديلة مرنة وكافية وتهيئة البيئة التعليمية لاستعادة وضعها السابق مع مراعاة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتحقيقاً لهذا الهدف، يتألف المحور الأول من تسعة برامج إستراتيجية حسب الآتي:

1. الاستعانة بمصادر التعليم والتعلم عن بعد واستكمالها بدروس تعويضية مع مراعاة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
2. استكمال برامج التعليم البديلة (التعليم عن بعد، التعلم الذاتي).
3. توعية المجتمع المحلي وأولياء الأمور على الأنظمة التعليمية البديلة والحشد والمناصرة لاستمرار العملية التعليمية وتعزيز المشاركة المجتمعية.
4. بناء قدرات الكادر التعليمي على تقديم التعليم بالأنظمة الجديدة والطارئة.
5. توفير الحوافز للعاملين في قطاع التعليم.
6. توفير الكتب المدرسية والأدلة الإرشادية الداعمة،
7. دعم تنفيذ الاختبارات العامة .
8. تأمين المستلزمات التعليمية والتجهيزات الضرورية.
9. صيانة/ترميم المدارس المتضررة نتيجة لكوفيد-19 وتوفير مساحات تعليمية جديدة للمدارس المزدحمة (لتجنب تفشي الأمراض).

المحور الثاني: حماية الطلاب والكادر التعليمي من الإصابة بجائحة كوفيد-19 بالتنسيق مع الوزارة والجهات ذات العلاقة (الصحة، المياه، التغذية، الحماية).

يتمثل الهدف العام من المحور الثاني في: توافر الوصول إلى أماكن تعليمية صحية وأمنة للأطفال (في سن 6-18) والمتضررين من جائحة كوفيد-19. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتألف المحور الثاني من خمسة برامج إستراتيجية تتمثل في الآتي:

1. تنفيذ برنامج التوعية الصحية.
2. توفير أدوات النظافة والحقائب الصحية والمياه النظيفة.
3. تحسين البيئة المدرسية وتهيئتها صحياً.
4. تعزيز صمود الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور من خلال توفير الدعم النفسي الاجتماعي التربوي وبرامج لحماية الأطفال
5. توفير الحوافز النقدية والعينية للطلاب المحرومين والأكثر احتياجاً

المحور الثالث: تعزيز القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات.

يتمثل الهدف العام من المحور الثالث في: تعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية لوزارة التربية والتعليم لمعالجة الأولويات الرئيسية وتحسين تقديم الخدمات التعليمية، وبناء الأساس لنظام تعليمي قابل للتكيف وسريع الاستجابة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتألف المحور الثالث من ثلاثة برامج رئيسية تتمثل في الآتي:

1. تعزيز قدرات الوزارة والإدارات التعليمية على كل المستويات للتخطيط والمتابعة والتقييم أثناء الأزمات

2. تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية وعمليات التنسيق مع الشركاء والمجتمعات المحلية.
3. إجراء تقييمات لتتبع التقدم/ الأثر للتحصيل العلمي للطلبة في المراحل المختلفة.

المراجع:

1. أبو مصطفى، نظمي عودة. (2004). العوامل المؤدية للتسرب الدراسي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في المرحلة الإعدادية بمحافظة خان يونس، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر – العدد الأول، يناير 450 -417 ص، 2004م..
2. أبو البشر، ياسر عمر. (2011). الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية دراسة حالة ولاية جنوب كردفان. دراسات اقتصادية – دكتوراة.
3. العوامل المدرسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية لرسوب وتسرب طلاب المرحلة الثانوية في محافظة بيشة (دراسة ميدانية). مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (162، الجزء الأول) يناير لسنة 2015م.
4. المنان، نادية عثمان عطا. (2002). الفاقد التربوي وصلته بالجريمة في السودان: دراسة ميدانية وسط النازحين بولاية الخرطوم. (أطروحة ماجستير). جامعة إفريقيا العالمية، السودان.
5. الشهراني، عامر بن عبد الله. (2007). واقع الفاقد التعليمي في بعض كليات جامعة.
6. الغامدي، حمدان، وعبد الجواد، نور الدين (1422). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض.
7. الرمحي، رفاء. (2021). ..الفاقد التعليمي...وجائحة كورونا. متاح في: <https://www.maannnews.net/articles/2037587.html>
8. جبران، وحيد. (2021). الفاقد التعليمي: ما هو وكيف نعمل على الحد منه. دراسة منشورة من قبل مركز أبحاث المعلم، فلسطين.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالتزاعاات تحليل البيانات الجزئية من المسوح الأسرية. مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الاسكوا، بيروت: 2017.
10. الإحصائيات العالمية للإنترنت في العالم: <https://www.internetworldstats.com/stats5.htm>
11. البنك الدولي (2020). التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، مدونات البنك الدولي، 2020/3/30، <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>
12. الدهشان، جمال علي خليل. (2020). أزمة التعليم والتعلم في ظل كورونا: الأفق و التحديات: <https://www.new-educ.com/author/eldahshanedtech>
13. اليونسكو A. (2020). التعليم: من الاضطراب إلى التعافي، <https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse>
14. اليونسكو B. (2020)، التعليم عن بعد في جائحة فايروس كورونا. <https://en.unesco.org/covid19/educationresponse>
15. الحملة العربية للتعليم، تقرير توجهات مستقبل لتعليم في المنطقة العربية- بناء المستقبل 2020-2050.
16. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الاسكوا). (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020.
17. "COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)". ArcGIS. Johns Hopkins University. اطلع عليه بتاريخ 20 يونيو 2021
18. The continuing 2019-nCoV epidemic threat of novel coronaviruses to global health – The latest 2019 novel coronavirus outbreak in Wuhan, China". Int J Infect Dis. 91: 264–66. February 2020. doi:10.1016/j.ijid.2020.01.009. PMID 31953166.
19. "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 11 March 2020. اطلع عليه بتاريخ 19 يونيو 2021.
20. "WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19". منظمة الصحة العالمية (WHO) (Press release). 2021. اطلع عليه بتاريخ 15 يونيو 2021.
21. "Wuhan Coronavirus Death Rate". www.worldometers.info. 2020 فبراير 02. اطلع عليه بتاريخ 02 فبراير 2020.
22. Geneva Conventions. New York: United Nations. 1949.

23. ["The United Nations and International Humanitarian Law: The International Committee of the Red Cross and the United Nations' involvement in the implementation of international humanitarian law."](#) International Committee of the Red Cross .ICRC. 1995-10-19.2021 مايو 14 اطلع عليه بتاريخ 14 مايو 2021.
24. Report of the Office of the High Commissioner on the outcome of the expert [consultation](#) on the issue of protecting the human rights of civilians in armed conflict. "United Nations.2010.
25. تقرير منظمة اليونيسف. (يوليو 2021). عندما يتعرقل التعليم: تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن. اليونيسف منظمة الطفولة.
26. وزارة التربية والتعليم.(2019). خطة التعليم الانتقالية.
27. وزارة التربية والتعليم (2018). محور جودة التعليم، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.
28. وزارة التربية والتعليم (2018). محور الاتاحة والانصاف، ورقة خلفية لخطة التعليم الانتقالية، غير منشورة.
29. وزارة التربية والتعليم ومجموعة التعليم في الطوارئ (2017). التعليم لا ينتظر، وثيقة مقدمة للحصول على دعم من برنامج التعليم لا ينتظر.
30. وزارة التربية والتعليم. (2020). برنامج الدروس التعويضية للصفوف (4-12) من مرحلة التعليم العام في اليمن لمواجهة اثار توقف الدراسة بسبب ظهور جائحة كوفيد-19.
31. البنك الدولي.(2021). خطة الاستجابة العاجلة لمواجهة اثار كوفيد -19 على التعليم العام في اليمن.
32. تقرير التنمية البشرية 2019 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 9 ديسمبر 2019م.
33. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. (2019). نظرة عام عن الاحتياجات الإنسانية 2019 (HNO-2019)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
34. وزارة التربية والتعليم. (2016). تقارير المسح التربوي 2015-2016 (آخر مسح تربوي على المستوى الوطني).
35. النشرة المالية لوزارة المالية – صنعاء للأعوام 2016-2017.
36. البنك الدولي. (2012). تقديرات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 2012م.
37. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للأمم المتحدة في اليمن.(2014). نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2014.
38. مركز البحوث والتطوير التربوي. (2018). نتائج التقييم الوطني للحلقة الثانية 4-6 للعام 2018م.
39. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم "التعليم في اليمن خمسة أعوام من الصمود في وجه العدوان"، أبريل 2020م
40. تقرير حديث عن الأمم المتحدة يمكن الاطلاع عليه على الرابط: [/https://reports.unocha.org/en/country/yemen/](https://reports.unocha.org/en/country/yemen/)
41. **Rainy** season threatens huge cholera spike in Yemen as conflict hampers efforts to address forgotten crisis <https://www.oxfam.org/en/press-releases/rainy-season-threatens-huge-cholera-spike-yemen-conflict-hampers-efforts-address>
42. تحذيرات مارك لوكوك منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة في 2020/4/16 تابعه باحث أبعاد بشكل مباشر Yemen: The [/Perfect Target for COVID-19](https://foreignpolicy.com/2020/04/10/yemen-coronavirus-perfect-target-risk) <https://foreignpolicy.com/2020/04/10/yemen-coronavirus-perfect-target-risk>
43. Report. published .2020 .by ACAPS, a nonprofit project of the Norwegian Refugee Council and Save the Children that publishes forecasts on the world's most vulnerable communities.

الدراسة الثانية: دراسة الفريق الوطني الفلسطيني

بعنوان: تأثيرات جائحي الصراع مع الاحتلال وكورونا

على الفاقد التعليمي-التعليمي في فلسطين

إعداد/الفريق البحثي:

جهة العمل	الدرجة العلمية	الصفة	الباحث
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	رئيسا الفريق	أ. د. مجدي زامل
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه		أ. د. محمد شاهين
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. نبيل المغربي
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. كفاح حسن
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. هشام جلمبو
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. منى بلبيسي
جامعة القدس المفتوحة	دكتوراه	عضو الفريق	د. خالد دويكات
جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضو الفريق	أ. إسماعيل الأفندي
جامعة القدس المفتوحة	ماجستير	عضو الفريق	أ. لميس شلش

تحت إشراف

الحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA)

ملخص الدراسة (عربي):

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تداعيات وأثار الصراع مع الاحتلال وجائحة كورونا على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في فلسطين، والجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام بفلسطين لمواجهة تلك الآثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية، وتحديد أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تلك التأثيرات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي، واقتراح تصورات توصيات علمية وعملية لمواجهة تأثيرات الجائحتين للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد فريق البحث على أسلوب المقابلة وتحليل المضمون للأدبيات وتقارير وزارة التربية والتعليم كأدوات لجمع البيانات اللازمة. وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج تفصيلية عدة، أهمها: زيادة التسرب المدرسي بسبب الاعتقالات المتكررة للطلبة، والحواجز العسكرية والإعاقات المرورية والإذلال بسبب عند الطلبة الخوف وبالتالي التسرب المدرسي، غياب الأب بسبب الاستشهاد أو الاعتقال وخروج الطالب للعمل لسد احتياجات الأسرة عمل على زيادة التسرب المدرسي عند الأطفال. وانخفاض تحصيل الطلبة بشكل عام وفق مؤشرات الامتحانات الوطنية والدولية. وزيادة الفاقد التعليمي بسبب جائحة كورونا لعدم تمكن الطلبة والأهالي التعامل مع التكنولوجيا، وعدم توفر أجهزة وانقطاع التيار الكهربائي، مما أدى إلى قلة التفاعل في التعلم عن بعد. وأيضاً وجود ضعف كبير في تحصيل المهارات العملية كالحاسوب وغيرها، ووجود ضعف في التحصيل الدراسي والتعامل مع التعليم الإلكتروني. الكلمات المفتاحية: الفاقد التعليمي، الاحتلال الإسرائيلي، جائحة كورونا، فلسطين.

Abstract:

This study aimed to identify the repercussions and effects of the conflict with the Israeli occupation and the Corona pandemic on educational loss in the public education stage in Palestine. The study also aimed to identify the efforts and procedures undertaken by the Ministry of Education and other relevant educational departments to confront these effects and other challenges to reduce the educational loss and its negative effects. Besides, the study sought to suggest future visions and practical recommendations to confront the effects of the two pandemics and limit their spread at present and in the future. To achieve the study objectives, the research team relied on the interview method and content analysis of the reports of the Ministry of Education for data collection. The results of data analysis revealed that the frequent arrests of students, military checkpoints, traffic obstacles, and humiliation cause fear among students and thus increase school dropouts. Moreover, the absence of the father due to martyrdom or arrest was also found a reason for school dropouts when the students are forced to leave the school for work to meet the needs of the family. Results also pointed to other effects including students' low student achievement in national and international tests, the increase in educational losses due to the Corona pandemic, students' and parents' inability to handle technology, lack of devices, and electricity cut which all in all led to a lack of interaction and weaknesses in distance education. There is also a significant weakness in practical skills such as using computers and other devices.

Keywords: Educational loss, Israeli Occupation, Corona pandemic, Palestine.

على مدار أكثر من نصف قرن، أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة إلى وقوع انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان استهدفت الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق. فمنذ بداية الاحتلال في يونيو/ حزيران (1967)، عمد الاحتلال إلى مصادرة الأراضي، وبناء مستوطنات غير قانونية، وسلب الممتلكات، بالإضافة إلى التمييز العنصري الصارخ، أن تؤدي إلى معاناة هائلة للفلسطينيين، حيث حرمتهم من حقوقهم الأساسية، وألحق أضراراً في جميع جوانب الحياة اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فما يزال هذا الحكم يؤثر على قدرة الفلسطينيين على السفر من أجل العمل أو الدراسة، أو السفر للخارج، أو زيارة الأقارب، أو الحصول على مورد رزق، أو المشاركة في احتجاج، أو الوصول إلى أراضيهم الزراعية، أو حتى الحصول على الكهرباء وإمدادات المياه النقية. ويعني هذا كله أن يعاني الفلسطينيون يوماً من الإذلال والخوف والقمع. ونتيجة لذلك، أصبحت جميع جوانب حياة السكان الفلسطينيين من الناحية الفعلية رهينة في يد الاحتلال.

تعاني الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الكثير من الظلم في مجالات الحياة كافة، والشعب الفلسطيني الذي ما زال يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي يتعرض لكثير من هذه الويلات والمتمثلة في المجالات السياسية والاقتصادية. ويعتبر المجال التعليمي كأي مجال يتأثر بالاحتلال والحروب بل تتعدى آثاره في عملية الانقطاع والتدمير إلى ما هو أخطر من ذلك، وهو الجانب الصحي والنفسي والاجتماعي الذي يستمر في المعاناة فترات طويلة والتي تستهلك مجهود جبار لخطورة (الحلوى، 2006).

وشهدت فلسطين منذ عدة عقود اعتداءات وتحديات حيث توالى النكبات والنكسات والحروب على فلسطين منذ عام (1948)، كما شهد قطاع التعليم في السنوات الأخيرة الكثير من الأحداث أثرت بشكل كبير في كافة المجالات. والراصد لتداعيات هذه الأحداث يجد أنها تركت ظلالاً ثقيلة على مؤسسات المجتمع بما في ذلك المؤسسات التربوية.

ومما لا شك فيه أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحروب على قطاع غزة أثرت في التعليم بطرق شتى، فمنها ما طال الطالب والمعلمين وموظفي التعليم من اغتيالات أو تهديدات أو اعتقالات أو قصف لبيوتهم ولنازلهم وللمباني السكنية على أهلها والتشريد القسري لهم وتدمير المنشآت التعليمية بقصف المدارس والجامعات أو إغلاقها لفترات طويلة وانقطاع التعليم ذاته نتيجة لها. ولعل هذه الأوضاع قللت إلى حد كبير احتمال وجود بيئة تعليمية مناسبة في فلسطين، كما ساهمت في تنامي إحساس المجتمع الفلسطيني بالحماية الفعالة لحقوق الفلسطينيين التعليمية (دواس وآخرون، 2009). تشرف وزارة التربية والتعليم في فلسطين على التعليم العام في المدارس الحكومية، والمدارس التابعة لوكالة غوث اللاتيين والمدارس الخاصة، ويشمل السلم التعليمي المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال): يشمل الأطفال من سن 4 أعوام – 5 أعوام و5 أشهر.

المرحلة الثانية: التعليم العام ويشمل:

أ. التعليم الأساسي/ الإلزامي (1-10): يبدأ دخول الطالب للصف الأول الأساسي من سن 5 أعوام و6 أشهر. والتي تستمر لمدة عشر أعوام؛ أي حتى نهاية الصف العاشر الأساسي (المرحلة الإلزامية).

ب. التعليم الثانوي (1ث – 2ث)، ويشمل:

1. التعليم الثانوي الأكاديمي: مدته سنتان بفرعيه العلمي والعلوم الإنسانية (الأدبي)، ويُعدُّ الطلبة هنا للتقدم لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) والذي يمكّن الناجحين منهم من الالتحاق بالجامعات.
2. التعليم الثانوي المهني: مدته أيضا سنتان وينقسم إلى فروع الخمسة: صناعي، وتجاري، وزراعي، وتمريضي، وفندقي، يعد الطلبة هنا للتقدم لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي المهني)، والذي يمكنهم من الالتحاق بكليات المجتمع أو بعض الكليات الجامعية التي تناسب تخصصاتها نوع التعليم في الفرع الثانوي.

وواجه التعليم الفلسطيني أقسى الظروف والصعوبات والعقبات مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت الأوامر العسكرية والتعسفية للمؤسسات التعليمية بأنواعها وأشكالها كافة، والتي كانت جميعها تهدف إلى خلق جيل جاهل يعمل في سوق العمالة الرخيصة في إسرائيل، فعمدت إلى تجاهل المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فعاش الشعب الفلسطيني تحت ظروف قاسية منها النقص في الأبنية المدرسية وتجهيزها بالملاعب والمختبرات والمكتبات، فقد هدف الاحتلال بشكل عام إلى طمس معالم الشعب الفلسطيني الثقافية والحضارية والاجتماعية وكيانه وذاته وبالنهاية إلى نسيان أرضه ووطنه، وتهجير الشعب الفلسطيني وتغيير عائدات الاقتصاد الفلسطيني لصالح إسرائيل (حبايب، 1991).

وبذلك سيطر الاحتلال الإسرائيلي على عملية التعليم من ناحية إدارية وفنية وتحكموا في كل أمور التعليم وتطويره، الأمر الذي ساهم في جمود عملية التعليم وعدم تطورها، فقد وضع الاحتلال العديد من العراقيل أمام تعليم الشعب الفلسطيني. حيث تعرض قطاع التعليم للعديد من الممارسات الظالمة والوحشية التي تمثلت في إغلاق المدارس ومحاصرتها واقتحامها، واعتقال المدرسين والطلبة، وكذلك تعطلت العملية التعليمية لفترات طويلة، بهدف طمس معالم الشعب الفلسطيني الثقافية والحضارية والاجتماعية من خلال إفراغ العملية التعليمية من محتواها النضالي والوطني، ولا شك أن اهتمام الاحتلال الإسرائيلي بالتأثير على التعليم للشعب الفلسطيني إنما يهدف إلى شطب أي مقومات تربوية ثقافية لشخصية وطنية مستقلة، والتعليم على رأس هذه المقومات (نشوان، 1997:194).

ولم يتوقف الأمر على إغلاق المؤسسات التعليمية، وإنما وصل الأمر إلى اعتقال الأطفال الفلسطينيين الذين لا يزالون على مقاعد الدراسة المدرسية. "حيث شكلت عمليات استهداف الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم، سياسة إسرائيلية ثابتة منذ بدايات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرت دون توقف طوال العقود الطويلة الماضية، ورافقها كثير من الانتهاكات الجسيمة والجرائم الفظيعة، بهدف تشويه واقعهم وتدمير مستقبلهم والتأثير على توجهاتهم المستقبلية بصورة سلبية، وقال مدير الدراسات في هيئة شؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة، إن "هؤلاء الأطفال تعرضوا إلى الاعتقال التعسفي والاحتجاز في ظروف صعبة، وإلى الحرمان والتعذيب والمحاكمات الظالمة"، لافتاً إلى أنه "ما زال هناك قرابة (180) طفلاً يقبعون في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي" (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2020).

ولم يقتصر الأمر على المؤسسات التعليمية والطلبة، بل طال الانتهاكات والإجراءات المعلمين، حيث اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات عقابية على المعلمين، منها: الإحالة القسرية على التقاعد، والفصل التعسفي (الأمني)، والنقل التعسفي (الأمني) إلى مناطق بعيدة، والحسم من رواتب المعلمين، والسجن والاعتقال والاستدعاء لدوائر المخبرات، والمزاجية في التوظيف والترقية، والإقامة الجبرية وقيود الحركة، والإبعاد أو منع السفر إلى الخارج، وإعاقة التطوير المهني للمعلمين، وتدني الخدمات المقدمة للمعلمين (التميحي، 1990:206).

وعمد الاحتلال، منذ العام (1967)، إلى تهويد التعليم في مدارس شرقي القدس، قانونياً وإدارياً وعملياً، من خلال إلغاء منظومة القوانين الأردنية الحاكمة للتربية والتعليم، ووضع المدارس الحكومية الابتدائية والإعدادية تحت سيطرة وزارة المعارف الإسرائيلية، وإغلاق مكتب التربية والتعليم لمحافظة القدس، وإخضاع المدارس الأهلية والخاصة لقانون العام 1968 الذي يخوله بسط نفوذه وإشرافه عليها وإلحاق المدارس العربية إدارياً ومنهجياً بأجهزة وزارة المعارف الإسرائيلية. وشملت السيطرة الإسرائيلية عناصر التدخل في مناهج التعليم بالمدارس العربية وحذف أية إشارة معادية للحركة الصهيونية، ومنع تداول الكتب التي تتحدث عن الفكر الإسلامي والمجتمع العربي في فلسطين، إذ يخوض الكادر التعليمي في القدس المحتلة معركة شرسة ضد سلطات الاحتلال لمنع المضي قدماً في مخطتها التهودية الخطير بفرض المنهاج التعليمي الإسرائيلي، وتضغط سلطات الاحتلال لتحريف المناهج الفلسطينية بإلغاء كل ماله علاقة بقضايا "النكبة" و"النكسة" والمجازر والانتهاكات الإسرائيلية، لصالح فرض مزاعم الرواية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة. ولا شك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يعيشها المقدسيون تحت الاحتلال تؤثر في مسار القطاع التعليمي، ما يؤدي إلى بروز ظواهر سلبية، مثل ارتفاع نسبة التسرب المدرسي وانخفاض منسوب الالتحاق ومستوى التحصيل العلمي ومغادرة الطلبة مبكراً لصفوفهم الدراسية صوب الالتحاق في سوق العمل (سعد الدين، 2020).

أدت كل تلك الانتهاكات والعراقيل والممارسات الإسرائيلية للإنسانية إلى تعطيل التنمية في كافة مجالات الحياة للشعب الفلسطيني الاقتصادية والسياسية والتعليمية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الفاقد التعليمي، ثم جاءت جائحة كورونا وعمقت تلك المشكلة، فبات من الضروري التصدي لهذه المشكلة وتداعياتها بأسلوب مبني على منهجية علمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تأثر الفاقد التعليمي التعليمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورونا في فلسطين بشكل ملحوظ. ويهدد أكثر من (2) مليون طالباً وطالبة من حرمانهم من التعليم. فجائحة كورونا وما ترتب عليها من انقطاع الطلبة من التعليم الوجاهي والانتقال إلى التعليم الإلكتروني، وحيث أن هذا النوع من التعليم كان مفاجئاً ولم يستعد له من حيث البنية الأساسية من انترنت وأجهزة حاسوب وغيرها، بالإضافة إلى هجمة الاحتلال الإسرائيلي الشرسة التي يشنها ضد التعليم؛ خاصة في القدس والخليل والأغوار والمناطق المسماة "ج". والتي تنتهك حق الطلبة في الوصول الآمن إلى مدارسهم وجامعاتهم ومعاهدهم التعليمية.

إن انقطاع الطلبة عن التعليم الوجاهي وعدم تمكنهم من الذهاب إلى المدارس له تبعات مدمرة على تعليم الأطفال وعافيتهم، وخصوصاً الأطفال الأشد ضعفاً وأولئك غير القادرين على الحصول على التعلّم عن بُعد خطراً زائداً بالألا يتمكنوا من العودة إلى مدارسهم أبداً، كما إن آثار الجائحة على الصحة النفسية من المرجح أن تبقى لفترة أطول مقارنة بآثارها على الصحة البدنية.

وتحاول الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس التالي: ما تأثيرات جائحتي الصراع مع الاحتلال وكورونا على الفاقد التعليمي التعليمي في فلسطين؟ وما التحديات والإجراءات والحلول المقترحة للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟

أسئلة الدراسة:

انبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما آثار الصراع مع الاحتلال على الفاقد التعليمي التعليمي في فلسطين؟
2. ما أبرز التحديات التي واجهتها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات الصراع مع الاحتلال للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
3. ما الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة الآثار التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
4. ما الحلول المقترحة لدى وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية للحد من الفاقد التعليمي التعليمي الناتج عن الصراع مع الاحتلال في فلسطين؟
5. ما آثار جائحة كورونا على الفاقد التعليمي التعليمي في فلسطين؟
6. ما أبرز التحديات التي واجهتها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
7. ما الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة الآثار التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
8. ما الحلول المقترحة لدى وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية للحد من الفاقد التعليمي التعليمي الناتج عن جائحة كورونا في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحديد تداعيات وآثار الصراع مع الاحتلال على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في فلسطين.
2. التعرف إلى الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام بفلسطين لمواجهة تلك الآثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية.
3. تحديد أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات الصراع مع الاحتلال للحد من الفاقد التعليمي التعليمي.
4. تحديد تصورات ورؤى مستقبلية لمواجهة تأثيرات الصراع مع الاحتلال للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً.
5. تحديد تداعيات وآثار جائحة كورونا على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في فلسطين.
6. التعرف إلى الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في فلسطين لمواجهة تلك الآثار والتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثارها السلبية.
7. تحديد أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

أولاً: الأهمية النظرية:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، وهو محاولة التعرف إلى التداعيات وآثار الصراع مع الاحتلال وجائحة كورونا على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في فلسطين، وأيضاً تسعى إلى جذب انتباه القائمين على العملية التعليمية عند وضع الحلول والمقترحات للتقليل من حجم الفاقد التعليمي.
- معرفة الوضع الراهن وحجم الفاقد التعليمي الذي لحق بالعملية التعليمية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورونا ودور الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في فلسطين من أجل وضع تصورات لتطوير هذا الأداء في المستقبل.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

تساعد القائمين على العملية التعليمية وخاصة الجهات المسؤولة عن التخطيط التعليم العام في فلسطين (الوزارة والإدارات التعليمية) عند وضع الخطط والبرامج للحد من الفاقد التعليمي حاضراً ومستقبلاً.

حدود ومحددات الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في دراسة تأثيرات جائحي الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تحددت في الفترة منذ 2019/1/1 وجائحة كوفيد-19 التي بدأت في 2020/3/5 وحتى 2021/6/15م، على الفاقد التعليمي في التعليم العام في المناطق التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). واقتصرت على المسؤولين التربويين في وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم.

المفاهيم الرئيسية للدراسة (مصطلحات الدراسة):

- **الفاقد التعليمي-التعليمي (Educational Wastage):** يشير الفاقد التعليمي أو ما يسمى بالهدر التربوي أو المدرسي إلى مقدار الجهد، والوقت، والمال المنفق على العملية التعليمية دون الوصول إلى النتائج المرجوة منه وذلك نتيجة لعدم استمرار الطلبة في التقدم التعليمي مثل عدم القدرة على النجاح أو التسرب من التعليم، فكلا الأمرين نتيجتهما النهائية إهدار الموارد البشرية والمادية على التعليم (الشقيرات، 2019).
- **مرحلة التعليم العام:** تشرف وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين على التعليم العام في المدارس الحكومية، والمدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين والمدارس الخاصة. ويشمل التعليم العام في فلسطين على المراحل الآتية:
 1. المرحلة الأولى: التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال): يشمل الأطفال من سن 4 سنوات – 5 سنوات و5 أشهر.
 2. المرحلة الثانية: التعليم العام ويشمل:
 - أ. التعليم الأساسي / الإلزامي 1 – 10: يبدأ دخول الطالب للصف الأول الأساسي من سن 5 سنوات و6 أشهر. والتي تستمر لمدة عشر سنوات؛ أي حتى نهاية الصف العاشر الأساسي (المرحلة الإلزامية).
 - ب. التعليم الثانوي (1ث – 2ث) ويشمل:

1. التعليم الثانوي الأكاديمي: مدته سنتان بفرعيه العلمي والعلوم الإنسانية (الأدبي) ويُعدُّ الطلبة هنا للتقدم لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي) والذي يمكن الناجحين منهم من الالتحاق بالجامعات.
2. التعليم الثانوي المهني: مدته أيضا سنتان وينقسم إلى فروع الخمسة: صناعي، وتجاري، وزراعي، وتمريضي، وفندقي، يعد الطلبة هنا للتقدم لامتحان الثانوية العامة (التوجيهي المهني) والذي يمكنهم من الالتحاق بكليات المجتمع أو بعض الكليات الجامعية التي تناسب تخصصاتها نوع التعليم في الفرع الثانوي (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية).

■ الاحتلال الإسرائيلي: الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بدأ في 7 يونيو 1967 خلال حرب الأيام الستة عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وتستمر حتى يومنا هذا.. وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية الرسمية هي أن قانون الاحتلال لا ينطبق ويدعي أن الأراضي "متنازع عليها".

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

■ منهجية الدراسة: انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها تم استخدام المنهج الوصفي الكيفي والكمي، ملائمته لطبيعة الدراسة وإجراءاتها.

■ مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من المسؤولين التربويين في وزارة التربية والتعليم ومديريات التربية والتعليم في فلسطين، البالغ عددها (24) مديرية، واختيرت عينة عنقودية من (5) مديريات، جرى مقابلة (23) فرداً من عينة الدراسة.

■ أدوات الدراسة وخصائصها: لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد فريق البحث على أسلوب المقابلة، وتحليل الوثائق والتقارير كأدوات لجمع البيانات اللازمة. وقد تكونت أداة البحث من محورين أساسيين، هما:

المحور الأول: تأثير الصراع مع الاحتلال على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي:

وتكون من أربعة أسئلة رئيسية؛ ويندرج تحت السؤال الأول أربعة أسئلة فرعية، وندرج تحت السؤال الثاني ثلاثة أسئلة فرعية)، ولم يتفرع أسئلة عن السؤالين الثالث والرابع.

المحور الثاني: تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي:

وتكون من أربعة أسئلة رئيسية؛ وندرج تحت السؤال الأول أربعة أسئلة فرعية، وندرج تحت السؤال الثاني ثلاثة أسئلة فرعية)، ولم يتفرع أسئلة عن السؤالين الثالث والرابع. والجدول (1) يوضح توزيع الأسئلة الرئيسية والفرعية على المحورين الرئيسيين للدراسة.

الجدول (1): توزيع الأسئلة الرئيسية والفرعية على المحورين الرئيسيين للدراسة

المحور الرئيس	المحور الأول	المحور الثاني
السؤال الرئيسي والفرعي	السؤال الأول/ أربعة أسئلة فرعية	السؤال الأول/ أربعة أسئلة فرعية
	السؤال الثاني/ ثلاثة أسئلة فرعية	السؤال الثاني/ ثلاثة أسئلة فرعية
	السؤال الثالث	السؤال الثالث
	السؤال الرابع	السؤال الرابع

أحد عشر سؤالاً	أحد عشر سؤالاً	مجموع الأسئلة الرئيسة والفرعية
----------------	----------------	--------------------------------

■ صدق الأدوات وثباتها:

للتحقق من صدق مقاييس الدراسة، اتبعت الإجراءات الآتية:
صدق المحكمين: جرى استخدام صدق المحكمين أو ما يعرف بصدق المحتوى، وذلك بعرض الأداة على (7) محكمين، من المتخصصين وذوي الكفاءات، وذلك بهدف التأكد من مناسبة الأداة البحثية لما أعدت لقياسه، وسلامة صياغة الفقرات ومدى وضوحها، ودرجة انتماء الأسئلة لمحاورها الرئيسة التي وضعت فيه، وقد تم الأخذ بالملاحظات التي أجمع عليها المحكمين من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل لفقرات الأداة.

■ الثبات لمقاييس الدراسة:

قام فريق البحث باحتساب ثبات الأداة عن طريق إعادة التحليل مرة أخرى من خلال أفراد فريق البحث حيث كانت نسبة التوافق (87%).

■ تصميم الدراسة ومتغيراتها:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية: قامت الدراسة بفحص أثر المتغيرات المستقلة التالية على المتغير التابع للدراسة الحالية:

- الاحتلال الإسرائيلي على المتغير التابع وهو الفاقد التعليمي التعليمي.

- جائحة كورونا (كوفيد-19) على المتغير التابع وهو الفاقد التعليمي التعليمي.

■ إجراءات الدراسة:

تم إتباع الإجراءات التالية أثناء تنفيذ الدراسة:

1. بناء أداة الدراسة (المقابلة) التي اتفق فريق البحث على أسئلتها وبأنها تخدم أغراض البحث الحالي وتحقق أهدافه.
2. تحديد أفراد الدراسة الذين ستجرى معهم المقابلة، وهم من المخولين بالإجابة على أسئلة الدراسة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام، وبما يحقق أهداف الدراسة.
3. تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على عدد من المحكمين.
4. تم استخدام المقابلة التي طورها فريق البحث لجمع البيانات الخاصة بتحقيق أهداف البحث، إضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات التي استمدها فريق البحث من الخبراء والسجلات والوثائق التي تم الحصول عليها من الجهات الرسمية ومنها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وجهاز الإحصاء المركزي، وهيئة جدار الفصل العنصري.
5. تم تفرغ البيانات على جداول خاصة ومن ثم تحليلها.

■ المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الكيفي والإحصاء الكمي باستخراج التكرارات فقط، وهو ما يحقق أغراض الدراسة.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

أولاً: الخلفية النظرية:

■ التعليم في فلسطين أثناء الانتفاضة الأولى عام (1987):

مع بداية الانتفاضة المباركة في كانون الثاني (1987) استخدمت قوات الاحتلال عدة ممارسات تعسفية، وذلك من أجل إخماد الانتفاضة من الداخل والعقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني وذلك لإيمانهم أن الضغط على الشعب الفلسطيني سيؤدي إلى ممارسة الضغوط على الشباب الفلسطيني لوقف الانتفاضة، فقامت بتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال وقامت بسجن الطلبة وفرض الغرامات عليهم وأغلقت المدارس والجامعات الفلسطينية واعتبرت مناطق عسكرية مغلقة وكذلك الحال بالنسبة للمعاهد التعليمية أيضاً، وقد شمل الإغلاق (1174) مدرسة في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، وقد شمل الإغلاق معظم المدارس الفلسطينية بجميع مراحلها، فترة امتدت إلى (17) شهراً من مجموع (28) شهر. وتعرضت عشرات المدارس، أحياناً بشكل متزامن، لإغلاقاتٍ كليّةٍ وجزئيّةٍ لفتراتٍ بلغت أحياناً أكثر من مئة يوم وباتت هذه المدارس المغلقة في بعض الأحيان تحت يد إسرائيل مباشرة. فقد حوّلت قوّات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من أربعين مدرسةً ثكنةً عسكريّةً مستخدمةً إياها لأغراضٍ قتاليّةٍ وأمنيّةٍ. وكثيراً ما رافق هذا السّطو تدميرٌ كافة ممتلكات المدرسة والعبث بها وإحراقها أو كتابة شعاراتٍ معادية للعرب داخلها (التميمي، 1989:15).

وبتاريخ 2 شباط (1988) أصدر الاحتلال الإسرائيلي أمراً يقضي بإغلاق جميع المدارس والجامعات في الأراضي الفلسطينية، فقام الفلسطينيون باستخدام التعليم الشعبي الذي جاء رداً على سياسة إغلاق المدارس، وتشكلت في الأحياء والحارات لجان شعبية من المدرسين وطلبة الجامعات، في البيوت ورياض الأطفال، لمواصلة التعليم وإنهاء المنهاج المقرر للطلبة بالرغم من تعرض التعليم والمعلمين للكثير من إجراءات الاحتلال الفاشية لإفشاله، وصناعة جيل فلسطيني غير مكترث للعلم والحياة، إلا أن الشباب الفلسطيني ثبت دوماً أن العلم جزء أساس من معركة البقاء والتحرر من الاحتلال (جرادات، 2016).

■ التعليم في فلسطين أثناء الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) عام (2000):

لقد كان للعدوان والحصار والاحتياح الإسرائيلي، أسوأ الأثر على العملية التعليمية، وعلى الجوانب الإنسانية والمادية، وكذلك على الناحية النفسية للطلبة. فالعديد من الطلبة والمدرسين والموظفين، استشهدوا، ومنهم من تعرّض للاعتقال والإهانة، وعانى الكثير من إجراءات الاحتلال على الحواجز العسكرية بين المدن والقرى الفلسطينية في مختلف المحافظات، ناهيك عن الذين جرحوا برصاص جنود الاحتلال، إلى جانب مواجهتهم العديد من المشاكل والصعوبات، أثناء ذهابهم وإيابهم من وإلى مدارسهم، عدا عن تعرضهم لبعض المشاكل النفسية، والتي كان لها أثر كبير على مستقبلهم وتحصيلهم العلمي (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2008).

وتم إغلاق (1289) مدرسة منذ بداية انتفاضة الأقصى، حيث كان جنود الاحتلال يعمدون إلى احتلال المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، ومراكز اعتقال، كما تعرضت (297) مدرسة للتدمير نتيجة القصف، كما تعرض العديد من الطلبة والمدرسين للاعتقال، بالإضافة إلى سقوط (623) طالب شهداء، (75.3%) في المرحلة الأساسية، و(24.7%) في المرحلة الثانوية.

كما أصيب (3535) طالب، منهم (3.6%) طالبات، (60.1%) منهم في المرحلة الأساسية، و(38.2%) منهم في المرحلة الثانوية.

وقد تركت هذه الممارسات أثرها على الأطفال الفلسطينيين، إذ أظهرت الإحصاءات أن (49.8%) من الفئة العمرية ما بين (5-17) عام قد عانوا من تدهور في الأداء المدرسي، في حين بلغت نسبة الإناث (41.9%) لنفس الفئة العمرية. كما أثرت هذه الممارسات على نسبة التحاق بالمدارس في المرحلتين الأساسية والثانوية، فقد تراجعَت هذه النسبة من (96.8%) في العام الدراسي 2000/1999 إلى (86.9%) في العام الدراسي 2008/2007. ويمكن تفسير ذلك باعتبار أن الخوف من إرسال الأطفال إلى المدارس بسبب الحواجز وما يتعرض له الطلبة في ذهابهم وإيابهم إلى المدرسة، أو بسبب الفقر الذي تسبب في زيادة عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني (الناقلي، 2008).

لم تقتصر الانتهاكات الإسرائيلية للعملية التعليمية خلال الانتفاضة، إنما استمرت وامتدت على مدار الأعوام اللاحقة. فعلى سبيل المثال، بين التقرير الذي أعدته الإدارة العامة للمتابعة الميدانية التابع لوزارة التربية والتعليم في العام 2013، أن الوزارة ونتيجة الاعتداءات الإسرائيلية فقدت ثلاثة من طلبتها شهداء، بالإضافة إلى إصابة أكثر من (195) من طلبتها ومعلمها بجروح مختلفة، علاوة على اعتقال (184) شخصاً من ضمنهم (7) معلمين وموظف، و (175) طالباً، واحتجاز (85)، من ضمنهم (32) معلماً، و(53) طالباً، وسائق واحد لعدة ساعات من قبل جنود الاحتلال. وبينت الوزارة أن إجراءات الاحتلال وانتهاكاته المتمثلة بالعمليات العسكرية التي قام بها جنود الاحتلال، وفرض نظام حظر التجول أدت إلى تعطيل الدوام كلياً في (9) مدارس، وبلغ مجموع أيام التعطيل الكلي فيها (10) أيام، ما أدى إلى حرمان (2045) طالباً وطالبة من الوصول إلى مدارسهم، وكذلك (173) معلماً ومعلمة من الوصول إلى مراكز عملهم، بالإضافة إلى تعطيل الدوام جزئياً في (34) مدرسة بسبب الإغلاق والحواجز العسكرية التي تمنع وصول المعلمين والمعلمات إلى مراكزهم المختلفة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2013).

وفي سياق متصل، فقد طالت الانتهاكات الإسرائيلية العملية التعليمية في قطاع غزة. فقد أدى العدوان الإسرائيلي في العام 2008 إلى تعطيل العملية التعليمية مدة شهر كامل، إضافة إلى قيام كافة المدارس بتأهيل نفسي للتلاميذ لمدة أسبوعين، وقد دمرت (226) مدرسة، منها (8) مدارس تدمير كلي، و (218) مدرسة تدمير جزئي. وتم تحويل (50) مدرسة إلى مراكز إيواء، وإلغاء امتحانات التلاميذ كافة في مدارس وكالة الغوث والمدارس الحكومية والخاصة، واستشهد (220) تلميذ، و(7) جامعيين، و (12) معلم، وإلغاء الخطط التعليمية والتطويرية كافة التي كان مقرراً تنفيذها في المدارس (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2009).

وقد كثف الاحتلال الإسرائيلي من أشكال محاربه للتعليم في فلسطين، وقام بهدم عدد من المباني التي خصصت للتعليم وحارب الطلبة وأعاق وصولهم إلى مدارسهم عدا عن محاربة المناهج الدراسية الفلسطينية. فقد قامت قوات الاحتلال بهدم مبنى مكون من غرفتين يستعمله سكان التجمع البدوي أبو نوار شمال شرق القدس المحتلة كمدرسة للمرحلة الابتدائية، حيث يتواجد التجمع بالقرب من مستوطنة "معالية أدوميم" التي أقيمت على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين. والمبنى الذي تم هدمه قد بني لأغراض الدراسة لكي يكون مدرسة لطلبة المرحلة الابتدائية في التجمع الذي يبلغ عدد سكانه (600) نسمة (شاشة نيوز، 2018).

■ جدار الضمّ والتوسّع العنصري و انعكاسه على التعليم الفلسطيني:

تم إقرار إقامة الجدار العنصري الفاصل في شهر إبريل/ نيسان، من العام 2002 خلال جلسة خاصة عقدها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر. وتم البدء بتنفيذه في شهر حزيران من العام نفسه، بعد أن تسلّم أرنيل شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية. بلغ طول الجدار ثلاثة أضعاف طول حائط برلين وضعفيه في الارتفاع.

يضيف جدار الضمّ والتوسّع العنصري صعوبات كبيرة، إلى جانب الصعوبات الأخرى التي تواجه وزارة التربية والتعليم العالي بسبب منع عدد من المعلمين من الانتقال من وإلى هذه التجمعات، وكذلك الأمر بالنسبة لطلبة المدارس والجامعات، مما أدى إلى حرمان عدد كبير منهم من حقهم في التعليم، خاصة أنه لا يمكن سدّ حاجة هذه المدارس من المعلمين من هذه القرى والتجمّعات بأية وسيلة كانت، والأمر يكاد يكون مستحيلًا بالنسبة لطلبة الجامعات. أما أكبر مشكلة فهي في التجمعات التي لا يوجد فيها مدارس على الإطلاق والتي تحتاج إلى حل سريع قبل إيجاد حلول للمشاكل السابقة. وقد يكون المعلمون أكثر من يتعرّض للمعاناة أثناء تنقلهم عبر هذا الجدار، نظراً لأنهم يتعرضون لممارسات يومية متنوّعة تتمثل في:

1. عدم السماح لهم بالوصول إلى مدارسهم في معظم الأيام، وذلك باستخدام حجج وذرائع مختلفة، حيث يتم احتجاز المعلمين لعدة ساعات ثم يسمح لهم بالمرور، بعد أن يكون اليوم الدراسي قد انتهى أو شارف على الانتهاء.
2. حجزهم على بوابات الجدار لعدة ساعات، وبعد ذلك يتم منعهم من الوصول لمدارسهم.
3. التعرض للمعلمين والمعلمات بالكلمات والألفاظ النابية باستمرار، وهذه الإهانات تتكرر على كافة الجواز عند مداخل الجدار.
4. الإصرار على التفتيش الجسدي، وخاصة للمعلمات من قبل الجنود المتواجدين على الحاجز.

هذه الإجراءات الإسرائيلية العنصرية تؤدي إلى:

1. عدم انتظام العملية التعليمية في المدارس: في معظم الأيام يتم تعطيل الدوام بشكل جزئي، حيث يتم منع عدد من الطلبة أو المعلمين من الوصول إلى المدارس، أو تأخير وصولهم عبر حجزهم لساعات طويلة.
2. خروج الطلبة والطالبات من المدارس بشكل عفوي: إن عدم تواجد المعلمين وعدم إمكانية توفير بديل عنهم يؤدي إلى مغادرة الطلبة قبل انتهاء اليوم الدراسي، وهذا أدى إلى أن تقوم هذه المدارس ببدء الدوام المدرسي قبل مواعده بنصف ساعة ليتم تعويض الطلبة عما يفوتهم من حصص دراسية.
3. عدم إعطاء الطلبة حقهم التعليمي في المناهج المقررة، وخاصة طلاب الثانوية العامة (التوجيهي) مما قد يعرضهم للتأخر في إنهاء المناهج، وقد يؤثر هذا على مستوى تحصيلهم الدراسي.
4. عدم توفر إمكانيات في المدارس لمتابعة الأنشطة الصيفية واللاصفية، حيث إنه نظراً لتغيّب وتأخير المعلمين والطلبة، يتم التركيز على إنهاء المناهج الدراسية المقررة فقط.

كما ويمنع جنود الاحتلال الإسرائيلي عند بوابات الجدار بشكل مستمر، موظفي مكاتب التربية والتعليم من الوصول إلى المدارس داخل الجدار، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى التنسيق بين المدارس ومكاتب التربية والتعليم وإلى إرباك العملية التربوية بشكل عام (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا).

فرض الجدار حالة صعبة وشاققة على المسيرة التعليمية في القدس، فقد فصل المدينة عن محيطها من القرى والبلدات التي تندرج ضمن محافظة القدس. لقد مرت أيام صعبة على المسيرة التعليمية في القدس منذ أن فرضت سلطات الاحتلال الحواجز العسكرية على مداخل مدينة القدس أثرت بشكل مباشر على انتظام العملية التعليمية وحالت دون وصول المعلمين والطلبة إلى مدارسهم دون تأخير، وفي بعض الحالات يصعب وصولهم بشكل كامل لأن نسبة كبيرة من المعلمين يسكنون في المحافظات القريبة من القدس أو في القرى والبلدات التابعة لمحافظة القدس، ومنعت سلطات الاحتلال المعلمين والطلبة من دخول القدس إلا بتصاريح إسرائيلية تعطى لمن يرضون عنهم. علماً أن أكثر من (20%) من المعلمين يحملون هوية السلطة (الضفة) فكان المعلمون يسلكون طرقاً وعرة للوصول إلى مدارسهم، ومع بناء جدار الفصل العنصري الذي بدأ العمل فيه عام 2002 أصبح دخول القدس أمراً شبه مستحيل بدون تصاريح كما أن التوجه للحصول على تصريح ليس ميسراً مع الإجراءات الإسرائيلية التعسفية من ممانعة وتأخير، الأمر الذي يصعب العملية التعليمية في القدس (عنبر، 2006: ص2).

■ جائحة كورونا:

■ مفهوم كورونا: فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي. مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخراً، ولم يكن هناك علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجدين قبل تفشيه في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019 (منظمة الصحة العالمية، 2019).

■ نشأتها وشیوع انتشارها:

في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2019، كشفت منظمة الصحة العالمية عن عدد من حالات الالتهاب الرئوي مجهول السبب في مدينة ووهان شرق الصين، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (11 مليون) نسمة، وبعدها بأيام وتحديداً في 7 يناير (كانون الثاني)، توصل علماء صينيون، إلى أن فيروساً تاجياً جديداً من عائلة كورونا، هو المسبب لتلك الحالات. ومنذ بداية ظهور الفيروس تم ترجيح أنه حيواني المنشأ، حيث أصدر فريق من علماء الفيروسات في معهد ووهان لعلم الفيروسات ورقة مفصلة في فبراير 2020، تبين أن التركيب الجيني للفيروس متطابق بنسبة (96%) مع تكوين الفيروس التاجي الموجود في الخفافيش، بينما ذهبت دراسة أخرى نشرت في 26 مارس (آذار) 2020 إلى أن التسلسل الجيني للفيروس البشري يبدو أقرب إلى أكل النمل الحرشفي (البنجولين) بنسبة تطابق تتراوح بين (88.5% و 92.4%)، ولكن الحالات المبكرة للإصابة والتي ليس لها صلة بسوق ووهان على الإطلاق، تشير إلى أن المسار الأولي للعدوى البشرية قد يسبق حالات السوق (بدر، 2020).

وجدت الأبحاث التي أجريت في الأشهر التالية، دلائل على أن الفيروس ربما بدأ في الانتشار حول العالم اعتباراً من الأشهر الأولى لانتشاره في الصين. ووجد باحثون من المركز الأمريكي لمكافحة الأمراض الفيروسية أجساماً مضادة تم إنتاجها ضد فيروس كورونا، وذلك خلال الاختبارات التي أجريت على تبرعات الدم التي جمعها الصليب الأحمر الأمريكي في تسع ولايات، خلال الفترة ما بين 13 ديسمبر/كانون الأول 2019 و 17 يناير/كانون الثاني 2020، كما عُثر على نتائج مماثلة في فرنسا

وإيطاليا. وفي 13 يناير/ كانون الثاني سُجلت في تايلاند أول حالة إصابة خارج الصين، وبعدها بثلاثة أيام جرى تشخيص إصابة في اليابان، وفي 21 من الشهر نفسه، اكتُشفت أول حالة في الولايات المتحدة انتشر الفيروس في العديد من البلدان، فيما توالى أخبار تعافي عدد كبير من المصابين به في هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وماليزيا، وفيتنام، ونيبال. وأعلنت منظمة الصحة العالمية "حالة الطوارئ العالمية" بسبب كورونا في 30 يناير/ كانون الثاني، مانحة الفيروس في 11 فبراير/ شباط اسم "كوفيد-19" (وكالة الأناضول، 2021).

وظهرت أول الحالات لفايروس كورونا في فلسطين بإصابة أربع حالات في أحد فنادق بيت لحم، وأوصت وزارة الصحة الفلسطينية بوقف وإغلاق جميع المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب في بيت لحم لمدة (14) يوماً، وأوصت الوزارة أيضاً بوقف كافة الفعاليات والندوات والمؤتمرات والأنشطة الاجتماعية والرياضية. وأعلنت حالة الطوارئ وأوصت بإغلاق المساجد والكنائس في بيت لحم وطالبت بتفعيل خطة طوارئ في محافظتي بيت لحم وأريحا والأغوار ووقف استقبال المجموعات السياحية وإلغاء الحجوزات الفندقية للسياح القادمين إلى فلسطين (العربية نت، 2020).

■ تأثيرات جائحة كورونا العالمية في مختلف المجالات:

لقد كان لجائحة كورونا تأثير كبير على جميع مجالات الحياة، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية التي تسببت بها هذه الجائحة في عدد الإصابات والوفيات تأثرت جميع القطاعات.

فإنّ الانتشار الواسع والسريع للفيروس كان له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي، وهو ما ينذر بموجة كساد اقتصادي تخيم على معظم دول العالم. وبالرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار الاقتصادية لفيروس كورونا الجديد، وذلك نظراً لعدم معرفة مدى استمرارية انتشار الفيروس، إلا أنّ هناك العديد من التقارير الدولية والأبحاث التي حاولت جاهدة رصد الحصيلة الاقتصادية للوباء الجديد. وتؤكد معظم هذه التقديرات على تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي في العام 2020، وهو ما سيؤثر على الاقتصادات العربية خصوصاً في ظل اعتمادها على قطاعي السياحة وصادرات النفط (عبد اللطيف، 2020).

فقد ضربت جائحة كورونا وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين. فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من (76.0%) من إجمالي الناتج العالمي، و (65%) من الناتج الصناعي، و (41%) من إجمالي الصادرات المصنعة. بالإضافة إلى أنّ بعضاً من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دوراً أساسياً في سلاسل التوريد العالمية. وبالتالي، فإنّ توقعات موجة الكساد العالمي القادمة لها وجاهاها وما يدلل عليها (International Monetary Fund, 2019).

ويعتبر القطاع السياحي وصناعة الترفيه (كالسينما والمسارح) من أكثر القطاعات تضرراً بانتشار فيروس كورونا الجديد، حيث أثار سلباً على جانبي العرض والطلب، كنتيجة طبيعية لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحدّ من تفشي الفيروس. فطبقاً لمنظمة السياحة العالمية World Tourism Organization، فإنّ التقديرات الأولية تشير إلى تراجع السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي (30 إلى 50) مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة (World Tourism Organization, 2020).

■ انعكاس جائحة كورونا على التعليم:

أوجدت جائحة كورونا كوفيد-19 أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تضرر منه (1.6) مليار من طالبي العلم في أكثر من (190) بلداً وفي جميع القارات. وأثرت عمليات إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على (94%) من الطلبة في العالم. وهي نسبة ترتفع لتصل إلى (99%) في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وكان من نتائج حالة الإرباك التي سببتها أزمة كوفيد-19 للحياة اليومية أن ما يصل إلى (40) مليون طفل في جميع أنحاء العالم قد فاتتهم فرصة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في السنة الحرجة السابقة للتعليم المدرسي (الأمم المتحدة، 2020).

وهكذا وضعت جائحة كورونا العالم أمام فرصة لإعادة التفكير في مستقبل التعليم، وقد بادرت اليونسكو إلى إطلاق نقاش عالمي حول مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا في يونيو 2020، هدفت المبادرة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه نظم التعليم فيما يتعلق بضمان استمرارية التعليم والدروس المستفادة خلال أزمة كورونا، كما هدفت إلى اقتراح خطط واستراتيجيات لتحديد إطار لرؤية التعليم بعد جائحة كورونا. ومما جاء في النقاش أن أبرز التحديات التي واجهها التعليم خلال أزمة كورونا هي عدم جاهزية النظم التعليمية في بعض الدول للتعليم عن بعد، وضعف البنية التكنولوجية، والتفاوت بين الطلبة في امتلاك وسائل التعليم عن بعد، فقد تركت الجائحة تأثيرات كبيرة على أنظمة التعليم في العالم، واضطرتها إلى إعادة ترتيب أولوياتها وتغيير استراتيجياتها، وهذه الضرورة التي فرضت تقديم التعليم بشكل مختلف وغير تقليدي لا بد أن يستفاد من ملامحها مستقبلاً لتطوير التعليم وجعله أكثر تفاعلاً وتمكناً مع معطيات العصر الرقمي الحديث (اليونسكو، 2020).

وتميز الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا عن سابقاته بأنه الأوسع والأكثر امتداداً زمني، إذ أغلقت غالبية المؤسسات التعليمية في كافة أنحاء المعمورة أبوابها أمام طلبتها من شهرين إلى ستة أشهر أو يزيد، وهو ما فرض على القائمين على المؤسسات التربوية في قطاعي التعليم العام والعالي التفكير في سياسات تربوية مستقبلية؛ تعالج الفاقد التعليمي لدى الطلبة في مختلف المراحل وتضمن أن المتعلمين يتعلمون (الرمحي، 2020).

ولكي تستمر الدراسة وعدم تعطلها على الطلبة كان لا بد من البحث عن حلول غير تقليدية لتفادي هذه المشكلة وتستمر العملية التربوية، ظهر ما يسمى التعلم عن بعد وجاءت الدعوات نحو هذا النوع من التعليم والعمل به، وذلك ليجتاح حواجز الزمان والمكان من خلال شبكات الإنترنت، فلم تعد المؤسسة التعليمية سواء المدرسة أو الجامعة هي المكان الوحيد للتعليم، وإنما في البيت أو أي مكان يتواجد فيه الطالب، والزمان في أي وقت ولم يعد وقتاً محدداً فالوقت مفتوح طوال اليوم من خلال التعليم عن بعد (الشجراوي، 2020).

وتسبب إغلاق المدارس في العديد من السلبيات حددتها منظمة اليونسكو، في توقف التعلم بسبب حرمان الأطفال والشباب من فرص التعلم عند إغلاق المدارس، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، الذين يحظون بفرص تعليمية أقل خارج المدرسة، والحرمان من التغذية المجانية التي توفرها المدارس، وعدم استعداد الأهل خاصة محدودي الدخل لتعليم أولادهم عن بعد أو في المنزل، عدم المساواة في إمكانية الانتفاع بمنصات التعلم الرقمية، التفاوت في رعاية الأطفال بسبب اضطرار بعض الأهالي إلى ترك الأبناء والذهاب إلى العمل، التكلفة الاقتصادية الباهظة، من الممكن ألا يتمكن الأهل العاملون من تأدية عملهم عندما تغلق المدارس بسبب تفرغهم لرعاية أطفالهم، مما يتسبب بتراجع الدخل،

العزلة الاجتماعية حيث يفقد الكثير من الشباب والأطفال علاقاتهم الاجتماعية بسبب إلغاء المدارس (الدهشان، 2020).

وفي معرض استجابتها للتصدي لجائحة كورونا، اضطرت أنظمة التعليم إلى تنفيذ تدابير مبتكرة بسرعة في التعلم عن بُعد وعلى نطاق واسع. وللوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال والشباب، لجأت أنظمة التعليم إلى استخدام نهج للتعلم عن بعد متعددة الوسائط وتجمع بين الموارد التعليمية المتاحة عبر شبكة الإنترنت مع الإذاعة والتلفزيون وأجهزة الهواتف المحمولة، وكذلك المواد التعليمية المطبوعة للفئات الأكثر احتياجاً. ومع ذلك، فإن الفجوات الرقمية الهائلة - من الاتصال إلى المهارات الرقمية - وعدم المساواة في مستوى دعم الوالدين وبيئات التعلم المنزلية، كلها تعمل على تعميق عدم المساواة في التعلم (البنك الدولي، 2020).

وعلى الصعيد الفلسطيني فقد أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتاريخ 5 مارس 2020 أعلن فيه حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية لمواجهة فيروس كورونا، حيث تم إغلاق جميع المؤسسات الحكومية، ومنها المدارس والجامعات ورياض الأطفال، وهذا أدى إلى وقف العملية التعليمية في فلسطين من لحظة بدء حالة الطوارئ، وقد بدأت المؤسسات التعليمية الفلسطينية بتطبيق خطة التعليم الإلكتروني كخيار بديل من أجل استمرار العملية التعليمية. وتم طرح عدة سيناريوهات للتعامل مع الأزمة كان أهمها اعتماد سيناريو التعليم الهجين الذي يجمع بين التعليم الوجيه، والتعليم الإلكتروني عبر توظيف أدوات التعلم الافتراضية: Google Classroom, Whatsapp, Telegram. علاوة على أدوات أخرى يوظفها المعلمون كلما أمكنت الظروف المتاحة، وخدمتهم الإمكانيات المتوفرة في المدارس (شبير، 2021).

وقامت مديريات التربية والتعليم في المناطق بتفعيل قنوات يوتيوب تعمل على نشر أنشطة ودروساً تعليمية، وذلك من خلال أساتذة متخصصين ومشرفين تربويين، ومنصات إلكترونية تبث دروساً تعليمية، وتنشر أوراق عمل وامتحانات تجريبية، وقد كان الدخول إلى هذه المنصات يتم من خلال دفع رسوم اشتراك إلا أنها وخلال فترة الطوارئ قامت بإلغاء الرسوم، وأصبح الدخول إليها مجاناً، ومن هذه المنصات (lteacher, Idunation, Ipal)، الكتاتيب، روافد) (البرغوثي، 2020).

وعملت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على إطلاق منصة (Eschool) كمنصة تواصل إلكتروني والتي من الممكن أن يتم التطوير عليها وتجنيد كافة القدرات والامكانيات والموارد من أجل تزويدها بالمحتوى التعليمي الجيد وبناء شراكات مع كافة مزودي خدمة الإنترنت من أجل ضمان مجانية العمل على هذه المنصة أو على الأقل من أجل توفير حزم انترنت مجانية لبعض الطلبة بناء على معايير محددة من خلال المنصة (ناصيف، 2020).

لكن أثبتت التجربة أن بعض المعلمين والأهالي والطلبة غير مهئين لهذا الشكل من التعليم (التعليم عن بعد)، وأبرزت المتابعة بشأن الحصر عبر برامج التعليم الإلكتروني فقدان الجدية، وعدم المتابعة من قبل عدد لا بأس به من الطلبة والأهالي (فقيه، 2020).

كما شكوا أهل من أن الاتصال بشبكة الإنترنت يكون ضعيفاً في أغلب الأوقات مما يؤثر على استيعاب الطلبة، وضعف دافعية أبناءهم للتعلم، وعدم المقدرة على توفير الأجهزة الإلكترونية لكافة الأفراد، وعدم القدرة على استيعاب كل الدروس لعدم توافر كفاءة المعلمين لدى الأهالي وبالتالي صعوبة شرحها للأبناء (وكالة وطن للأبناء، 2020).

وقد برزت مجموعة من الملاحظات حول التعليم الفلسطيني في زمن الكورونا، لخصها ناصيف (2020) في الآتي:

1. تأخرت وزارة التربية والتعليم في التعامل مع حالة الطوارئ، وأدخلت المؤسسات التعليمية في حالة ترقب وبحث عن إجابات في فترة الإغلاق الأولى.
2. جل المبادرات للتعليم عن بعد كانت مبادرات ذاتية من المعلمين وبتنسيق ضعيف مع الوزارة أو مديريات التربية والتعليم.
3. أظهر التعليم عن بعد ضعفاً تعاني منه العملية التعليمية، فقد برزت قلة الخبرة لدى المعلمين، وضعف البنية التحتية المتعلقة بهذا الشكل من التعليم، بالإضافة إلى قلة إقبال الطلبة.
4. عدم توفر الإنترنت أو أجهزة الحاسوب أو الأجهزة الذكية لعدد من الطلبة، وبالتالي عدم تمكنهم من المتابعة مع معلمهم، مما يجعل الوزارة في مساححة يجب أن تفكر في حلول إبداعية أخذة بعين الاعتبار هذه العقبات.
5. التكلفة الاقتصادية العالية، إذ أن تجهيز المادة التعليمية يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة، كما أن عملية توزيعها على الطلبة تحتاج إلى رصد مالي كبير، بالإضافة إلى تكلفة الإعدادات والتجهيزات.

وقد أجريت دراسة على مستوى المحافظات الفلسطينية حول واقع التعليم الإلكتروني في فلسطين خلال جائحة كورونا من وجهة نظر المعلمين كان من أهم نتائجها أن المنهج الفلسطيني بحاجة إلى تطوير ليتلاءم مع التعليم الإلكتروني بدرجة كبيرة وبنسبة مئوية (70%)، وأن درجة ممارسة المعلمين للتدريب الإلكتروني جاءت بدرجة متوسطة بنسبة مئوية (44%). كما أظهرت النتائج حاجة المعلمين الماسة للتدريب على منصات التعليم الإلكتروني ضمن مرجعية واحدة؛ إذ إن تعدد المنصات التعليمية الإلكترونية جاء مربكاً بين بدرجة للمعلم كبيرة وفق استجاباتهم لأداة الدراسة بنسبة تقارب (70%)، بالإضافة للحاجة لخطوة واضحة لدعم الطلبة الأقل حظاً والذين تأثروا سلباً خلال الجائحة بدرجة كبيرة (69.5%) من المستجيبين لأداة الدراسة. كما أشارت النسب المئوية لنتائج الدراسة أن جهوزية البنية التقنية الفلسطينية تراوحت بين القليلة والمتوسطة. وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تطوير المنهج الفلسطيني من خلال تصميم المحتوى التعليمي والوسائل التعليمية التي توظف التعلم التفاعلي ليوائم التعلم الإلكتروني والمبني على الاحتياجات التعليمية للطلّاب، إعداد المعلمين وتأهيلهم للانخراط في التعلم الإلكتروني بفاعلية، وتحسين البنية الرقمية التكنولوجية في المدارس بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وكافة أطراف الدعم والتمويل المجتمعي والوطني (قنبي وآخرون، 2020).

ولقد ضربت جائحة كورونا دولة فلسطين التي تمر بأوقات عصيبة جداً في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي في التدمير المنهجي لكل ما هو فلسطيني والتي يتمثل بعضها في استمرار البناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية وإقامة المناطق العسكرية المغلقة وهدم البيوت والمزارع وقلع الأشجار وتجريف الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية ومنع الحركة وتتمثل آخر اعتداءاته بهجومه الشرس على منطقة الأغوار وبتصاعد هجمات مستوطنيه واعتداءاتهم المتكررة وغير المسبوقة على المواطنين الفلسطينيين.

أوجدت جائحة كوفيد-19 أكبر انقطاع في نظم التعليم في التاريخ، وهو ما تضرر منه نحو (1.6) بليون من طالبي العلم في أكثر من (190) بلداً وفي جميع القارات. وأثرت عمليات إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على (94%) من

الطلبة في العالم، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى (99%) في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (اليونيسف، 2018).

وتفاقم الأزمة الفوارق التعليمية القائمة أصلاً عن طريق الحد من فرص الكثير من الأطفال والشباب والبالغين المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً، مثل أولئك الذين يعيشون في مناطق فقيرة أو ريفية والفتيات واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون قسراً - في مواصلة تعلمهم.

وثمة خوف من أن تمتد الخسائر في التعلم إلى ما يتجاوز هذا الجيل وتمحو عقوداً من التقدم في مجالات ليس أقلها دعم فرص الفتيات والشابات في الالتحاق بالتعليم.

وقد يتسرب من التعليم نحو (23.8) مليون طفل وشباب آخرين (من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي)، أو قد لا يتمكنون من الالتحاق بالمدارس في العام المقبل بسبب التأثير الاقتصادي للجائحة وحده (اليونسكو، 2020).

ومن جهة أخرى، قامت العديد من مؤسسات التعليم بخوض تجربة كبيرة وغير مخطط لها وهي تدريس جميع المساقات باستخدام التعليم والتعلم الإلكتروني في حالات الطوارئ من أجل الحد من انتشار وباء كورونا، مما أدى إلى صدمة وتوتر وعدم استقرار لدى الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، سواءً أكانت على الصعيد الشخصي أم المهني لما يحتاجه التعليم الإلكتروني من جهود مضاعفة بالإضافة إلى عدم الاستقرار النفسي بسبب تفشي الجائحة، وكذلك تحديات ومعوقات غير عادية لطلبة المدارس (رشوان وشقفة، 2020).

أن أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا هما قطاعاً الاقتصاد والتعليم، فالفاقد التعليمي خلال الجائحة لا يقل ضرراً على المجتمع من الفاقد الاقتصادي؛ بل ربما أكثر. ويمكن أن يكون الأثر على الاقتصاد أكثر وضوحاً وسرعة لكنه بالتأكيد كان أكثر عمقا في التعليم. فابتعاد الطلبة عن الأجواء المدرسية الواقعية وبخاصة في مراحل التعليم العام وافتقارهم الانضباطية التعليمية ساهم في زيادة الفاقد التعليمي خلال العام الدراسي المنصرم إلى حد كبير، ومن الطبيعي أن يكون هنالك ارتفاع في الفاقد التعليمي لعدة أسباب منها المفاجئة التي أوجدتها الجائحة وعدم استعداد النظام التعليمي من وزارات والمدارس والجامعات لهذا النوع من التعليم الذي فرضته بروتوكولات السلامة والصحة والتباعد الاجتماعي.

ومن المشكلات والمصاعب التي تواجه التعليم في فلسطين، أن فلسطين تعاني من فاقد تعليمي مزدوج، فجائحة كورونا من جهة والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، فقد انعكست إجراءات الاحتلال على الوضع التعليمي في فلسطين، وتضاءل عدد الطلبة الذين استطاعوا الالتحاق بالمدارس، وبخاصة في مدينة القدس والمناطق المصنفة (ج). يضاف إلى ذلك إقامة الجدار (جدار الفصل العنصري)، والذي يمثل أحد تجليات السياسات الإسرائيلية الاحتلالية التوسعية الساعية للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض وتطهيرها من الوجود الفلسطيني، وقطع كثير من أوصال المدن الفلسطينية ومنع من وصول أعداد كبيرة من الطلبة إلى مدارسهم.

لمواجهة أزمة كورونا، تكفلت الحكومة الفلسطينية بتوجيه وزارة التربية والتعليم إلى التوجه إلى التعليم الإلكتروني أو التعليم المدمج، وذلك من خلال استخدام تطبيق برنامج مخصص (التميز) للتعليم عن بعد يتضمن إعطاء حصص

افتراضية لتسهيل عملية التعليم والتعلم بطريقة فاعلة، كما عملت على إعطاء دورات تدريبية مكثفة للمعلمين في استخدام البرنامج، وذلك لمواجهة أي معوقات تقنية وتربوية في تطبيق البرنامج. ومع بداية العام الدراسي 2021/2020 واجه الفلسطينيون تحديات جدية، نظراً لاستمرار حالة الطوارئ، وبعض القيود المفروضة للحد من انتشار فيروس كورونا. فقد وجد كثير من الأهالي وجدوا أنفسهم بلا حول أو قوة لعدم تمكن أبناءهم من مواكبة دروسهم عن بُعد، نظراً لانعدام شبكة الإنترنت، وعدم وجود أجهزة حاسوب كافية. وتُشير أحدث معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى وجود حوالي (363) ألف مشترك في خدمات الإنترنت فائقة السرعة (ADSL) نهاية العام 2019 من أصل حوالي مليون أسرة. ومما يزيد العبء والقلق معاً، عدم امتلاك ثلثي الأسر الفلسطينية جهاز حاسوب، أي أن حوالي 33 في المئة فقط من الأسر في فلسطين لديها جهاز حاسوب (حاسوب مكتبي أو محمول أو لوحي). وتُبين النتائج المنشورة في مايو الماضي، أن الأسر التي لديها أطفال أعمارهم ما بين (10-17) عاماً وملتحقون حالياً في التعليم، ولديها جهاز حاسوب بلغت 44%)، بينما كانت النسبة أفضل قليلاً بالنسبة للأسر التي لديها أفراد أطفال أعمارهم ما بين (18-24) عاماً وملتحقين حالياً في التعليم، ويتوافر لديها جهاز حاسوب بنسبة (60%) (منشورات جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2020).

ثانياً: الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

في ظل الأوضاع الراهنة من صراعات، وأوضاع سياسية، وظهور جائحة كوفيد-19، ازداد اهتمام الباحثين بدراسة الفاقد التعليمي، والذي يعد من القضايا التربوية الهامة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة المؤسسة التعليمية، باعتبار التعليم هو أساس تقدم الأمم، ونشأة جيل متعلم مكتسب للمهارات الحياتية اللازمة ليكون عنصر فاعلاً في مجتمعه. ومن بين الدراسات المتصلة بالموضوع دراسة (اخضير، 2021) التي هدفت التعرف إلى تحديد تأثيرات الفاقد التعليمي على عناصر العملية التعليمية من معلمين ومتعلمين، والكشف عن العوامل التي تؤثر في تسرب ورسوب طلبة المدارس المتوسطة الحكومية بالملكة العربية السعودية. واستخدم المنهج الوصفي المعتمد على مراجعة الدراسات السابقة والأدب النظري، وقد أظهرت النتائج وجود عوامل اجتماعية ومدرسية ترتبط بـ الفاقد التعليمي مثل: الغياب المتكرر عن المدرسة، والنظرة المتشائمة إلى المستقبل العلمي والوظيفي لنوعية التعليم والتخصص، وعدم تحقيق رغبة الطالب في التخصص الذي يختاره، والاضطرابات والتغيرات النفسية التي يمر بها الطالب أثناء دراسته، وافتقار الطلبة إلى تنظيم الوقت.

وأجرى ساباتس وكارتر وستيرن (Sabates, Carter, & Stern, 2021) دراسة طولية هدفت إلى تقدير فقدان التعلم خلال فترة الانتقال لمدة ثلاثة أشهر من التعليم الأساسي التكميلي إلى المدارس الحكومية في غانا. وأظهرت النتائج أن متوسط فقدان التعلم كان بنسبة (66٪) من مكاسب التعلم السابقة في الحساب التأسيسي خلال هذه الفترة الانتقالية، إضافة إلى فجوات تتسع في فقدان التعلم وفقاً لنقص دعم التعلم المنزلي، فضلاً عن نقص موارد التعلم المنزلية. وهدفت دراسة صالح وآخرون (Saleh et al., 2021) إلى استكشاف الأثر النفسي لاضطراب العملية التعليمية في جائحة COVID-19 على أولياء الأمور وطلاب المدارس الابتدائية في قطاع غزة من أجل تزويد صانعي القرار بنتائج منهجية يمكن أن تشكل أساساً لتحسين الصحة النفسية لسكان قطاع غزة. تكونت عينة الدراسة من (30) فرد (18 امرأة، 12 رجلاً؛

الفئة العمرية 27-50 عاماً) موزعين على محافظات قطاع غزة. واستخدمت المقابلة الفردية شبه المنظمة كأداة للدراسة، وهدفت أسئلة المقابلة إلى فهم وجهات نظر المشاركين وآرائهم حول تجاربهم خلال جائحة COVID-19، والتأثير على العملية التعليمية، والمنظور نحو التعلم الإلكتروني، والتأثير على صحتهم العقلية، والتأثير على الصحة النفسية للأطفال واحتياجاتهم وتوصياتهم الرئيسية. وجرى تحليل المقابلات من خلال التحليل الموضوعي للمحتوى باستخدام برنامج MAXQDA لمعرفة الموضوعات والرموز المشتركة. وأظهرت النتائج إلى أن الصحة النفسية للوالدين قد تأثرت بشكل كبير بسبب الخوف من الإصابة بالعدوى، والحجر الصحي، وعبء التعلم عن بعد، والاضطراب الاجتماعي، بالإضافة إلى المخاوف بشأن مستقبل أطفالهم حيث كان هناك ضغوط أخرى، مثل: عدم تلقي أطفالهم في المدرسة الابتدائية الأساسية اللازمة للاستمرار في التعلم للسنوات القادمة، اعتقد الوالدين أن أطفالهم لن يتمكنوا من تطوير قدراتهم المعرفية بسبب فقدان التعلم الأساسي المناسب، قال أب يبلغ من العمر (43) عامًا، "تمت ترقية ابني إلى المستوى السادس، لكنني متأكد من أنه لم يحصل على المعرفة والمهارات اللازمة".

وهدفت دراسة انجزل وفراي وفيرهاغن (Engzell, Frey, & Verhagen, 2021) إلى تقييم تأثير إغلاق المدارس على أداء المدارس الابتدائية باستخدام بيانات بشكل استثنائي من هولندا، ومن خلال مقارنة التقدم الحالي مع فترة السنوات الثلاث السابقة. وقد أظهرت النتائج فقدان التعلم بحوالي ثلاث نقاط مئوية أو (0.08) انحرافات معيارية، وهذا يعادل خمس السنة الدراسية، وهي نفس الفترة التي ظلت فيها المدارس مغلقة. وتزيد الخسائر بنسبة تصل إلى (60٪) بين الطلبة من المنازل الأقل تعليمًا، مما يؤكد المخاوف بشأن الخسائر غير المتكافئة للوباء على الأطفال والأسر. ووجد أن معظم التأثير يعكس الأثر التراكمي للمعرفة المكتسبة بدلاً من التأثيرات المؤقتة في يوم الاختبار. وتشير النتائج إلى أن الطلبة أحرزوا تقدمًا ضئيلاً أو لم يحرزوا أي تقدم أثناء التعلم من المنزل وتشير إلى خسائر أكبر في البلدان ذات البنية التحتية الأضعف أو إغلاق المدارس لفترة أطول.

وهدف بلاسكو، وكوستا، وشنيب (Blaskó, Costa, & Schnep, 2021) في دراستهم إلى استخدام بيانات تقييم الطلبة الدوليين واسعة النطاق قبل الجائحة من خلال دراسة نتائج امتحانات (TIMSS) في الرياضيات والعلوم الدولية لعام 2019، حيث طبق التحليل الوصفي البسيط والانحدار للبحث في العواقب المحتملة لجائحة كورونا في جميع دول أوروبا. وأشارت النتائج إلى عواقب أكاديمية تمثلت في فاقد تعليمي يشارك به كلاً من موارد المنزل والمدرسة، وسياسات مدة إغلاق المدارس في البلدان، واستندت النتائج إلى الإنجازات المدرسية لطلاب الصف الرابع حيث تشير النتائج إلى أن جميع أنحاء أوروبا لا تتمتع بالمساواة في التعليم بين وداخل البلدان، الذي ينذر بأزمات تربوية قادمة. وبينت نتائج الدراسة أن البلدان التي استثمرت أكثر في التعليم الرقمي وبالتالي مجهزة جيداً بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصال بالإنترنت كانت استجابتها أفضل للأزمة. وهذه البلدان هي أيضاً أكثر احتمالاً للاستثمار في تدريب المعلمين على المهارات الرقمية وبالتالي توفير جودة أعلى مما يعني أن التعلم عن بعد باستخدام التكنولوجيا والإنترنت يقلل من خسائر التعلم (الفاقد التعليمي) أثناء الجائحة.

وأجرى باتارابيتشايatham، لوك، ولويس (Patarapichayatham, Locke, & Lewis, 2021) دراسة هدفت إلى تحديد الفاقد التعليمي والخسارة في تحصيل الطلبة في القراءة والرياضيات بسبب إغلاق المدارس أثناء جائحة كوفيد-19. وتم جمع البيانات من قاعدة بيانات Istation واسعة النطاق عبر تحليل عامين دراسيين (2019-2020 و2020-2021) لتحديد

ما إذا كان هناك خسارة تعليمية بسبب إغلاق المدارس. وأظهرت النتائج أنه فيما يتعلق بالقراءة أدى إغلاق المدارس إلى فاقد تعليمي يعادل شهرين دراسيين، وفي الرياضيات ساهم إغلاق المدارس بحوالي شهر إلى شهرين من فقدان التعلم للطلبة في الصفوف الابتدائية الأولى، وخسائر التعلم كانت أكثر بكثير في الصفوف الابتدائية العليا.

واستخدم كافنبرغر (Kaffenberger, 2020) نموذج "وظيفة الإنتاج التربوي" كمعيار لتقدير الخسائر المحتملة على المدى الطويل لتعلم الأطفال الناتجة عن إغلاق المدارس خلال جائحة كورونا، ووجدت الدراسة أنه من المحتمل أن يفقد لأطفال أكثر من عام كامل من التعلم كنتيجة لإغلاق المدرسة لمدة ثلاثة أشهر لأنهم لن يتمكنوا من إنهاء المناهج، كما أن اقتران الإصلاح بإعادة توجيه المناهج الدراسية على المدى الطويل لتتماشى مع مستويات تعلم الأطفال بشكل كامل يخفف من فقدان التعلم على المدى الطويل بسبب الصدمة، وهنا تحتاج الأنظمة إلى البدء في التخطيط لبرامج المعالجة، وأثناء قيامها بذلك، يجب أن تبني برامج وتدريب المعلمين بطرق يمكن أن تستمر في ذلك. ووجدت الدراسة أن تداعيات طويلة المدى على الأطفال قد تترك أثراً مدمرة على التعليم حيث يخسر طلبة الصف الثالث اليوم ما يصل إلى (1.5) سنة من التعلم (أو أكثر) بحلول الوقت الذي يصلون فيه الصف العاشر كنتيجة لوجودهم بعيداً عن المدرسة.

وطبق دورن وهانكوك وساراكاتسانيس (Dorn, Hancock, & Sarakatsannis, 2020) دراسة هدفت إلى الكشف عن الضرر المحتمل طويل المدى لإغلاق المدارس المرتبطة بـ COVID-19 على الطلبة الملونين وهم الطلبة الذين يُعرفون بأنهم من الهنود الأمريكيين/سكان ألاسكا الأصليين، أو الآسيويين، أو الأمريكيين السود / الأفارقة، أو من أصل إسباني/ لاتيني، أو سكان هاواي الأصليين / جزر المحيط الهادئ. وأشار الباحثون إلى عدم استعداد معظم الطلبة وأولياء الأمور لمستوى التعلم المستقل المطلوب أثناء التعليم عن بعد للجائحة، وعدم المساواة العرقية التي سلط عليها الضوء خلال الجائحة التي تؤثر على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والموارد التكنولوجية لدعم التعلم عن بعد. ولأغراض الدراسة أنشأ الباحثون نماذج إحصائية لتقدير التأثير المحتمل لإغلاق المدارس على التعلم، واعتمدت النماذج على دراسات أكاديمية لفعالية التعلم عن بعد بالنسبة للتدريس التقليدي في الفصول الدراسية لثلاثة أنواع مختلفة من الطلبة، ثم تقييم هذه المعلومات في سياق ثلاثة سيناريوهات وبائية مختلفة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة الملونين يتأخرون بثلاثة إلى خمسة أشهر عن مستويات التعلم المتوقعة وأن الطلبة السود واللاتينيين كانوا أقل احتمالية للوصول إلى الأجهزة وخدمة الإنترنت اللازمة للتعلم عن بعد.

وأجرى كوهفيلد وآخرون (Kuhfeld et al., 2020) دراسة هدفت إلى التعرف على تبعات جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق للمدارس على التحصيل الأكاديمي والفاقد التعليمي على طلبة المدارس في الولايات المتحدة اعتماداً على تقديرات من أدبيات متعددة وتحليلات أنماط التعلم الصيفية لـ 5 ملايين طالب من الصف الثالث إلى السابع في (18,958) مدرسة عبر الولايات المتحدة، وجرى متابعة الطلبة على مدار عامين دراسيين (2017-2018 و 2018-2019) وإجازة صيفية واحدة (صيف 2018). وفقاً لنتائج الدراسة فقد تبين أن نسبة التعلم عند الطلبة هي (63 إلى 68٪) في القراءة، و (37 إلى 50٪) في الرياضيات مقارنة بالعام الدراسي النموذجي، بينما نسبة تعلم طلبة الصف السادس والسابع بلغت أقل من (30٪) من التحصيل في كل من الرياضيات والقراءة.

وأجرى كلارك وآخرون (Clark et al., 2020) دراسة هدفت إلى استخدام بيانات من ثلاث مدارس متوسطة في الصين، للبحث في الآثار السلبية للتعلم عبر الإنترنت على تحصيل الطلبة. وقد أظهرت النتائج أن التعليم عبر الإنترنت يحسن

التحصيل الدراسي للطلبة بنسبة (0.22) من الانحراف المعياري، نسبة إلى أولئك الذين توقفوا عن تلقي التعلم من مدرستهم أثناء إغلاق المدارس حيث كان للطلبة إمكانية الوصول إلى دروس مسجلة عبر الإنترنت، وكان هناك اختلافات بين الطلبة في المناطق الريفية والحضرية.

وهدفت دراسة كاثولا (Kathula, 2020) إلى تحديد تأثير جائحة كوفيد-19 على أنظمة التعليم في كينيا، حيث ارتكزت الدراسة على النظرية الكلاسيكية الليبرالية لتكافؤ الفرص. تم اعتماد أسلوب تصميم مختلط يتضمن مزيجاً من المنهجين الكمي والنوعي على حد سواء. شملت عينة الدراسة المعلمين والطلبة وأولياء الأمور، وبلغ حجم عينة الدراسة (100) معلم و(25) ولي أمر و (100) طالب. استخدمت الدراسة كلاً من الاستبانة والمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وتم توفير الاستبانات للمعلمين والطلبة عبر الإنترنت باستخدام نماذج Google. وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثيرات Covid-19 كانت شديدة لدرجة أن بعض المعلمين وأولياء الأمور فقدوا وظائفهم أو مصدر رزقهم، بالإضافة لعدم تمكن معظم الطلبة من الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت بسبب نقص الكهرباء ونقص المواد التعليمية واضطرار بعضهم الانتقال إلى الريف. وخلصت الدراسة إلى أنه نتيجة للتحديات التي يمثلها فيروس كورونا والتأثير المحتمل للأوبئة المستقبلية، فإن قدرة الحكومة على ضمان استمرار التعلم تعتمد على القدرة على تسخير التكنولوجيا المتاحة بسرعة، وتوفير بنية تحتية مناسبة، وحشد أصحاب المصلحة لإعداد برامج تعلم بديلة، في ظل تعطيل أنشطة التدريس والتعلم في جميع المؤسسات التعليمية في كينيا تماماً مثل أجزاء أخرى من العالم. وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم للطلاب الضعفاء لضمان عدم حدوث أي خسارة في التعلم.

وحرصاً من وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان على تطوير وتجويد التعليم والتقليل من الفاقد التعليمي؛ سعت دراسة المركز الوطني للتوجيه المهني (2015) التعرف إلى نسبة معدل الانقطاع عن المدرسة بالنسبة للصفين الحادي عشر والثاني عشر، وكذلك التعرف على أسباب انقطاع طلبة التعليم ما بعد الأساسي عن الدراسة من وجهة نظر طلبة التعليم ما بعد الأساسي والأخصائيين الاجتماعيين بناء على متغيرات النوع الاجتماعي والمحافظة التعليمية. وتكونت عينة الدراسة من (88) طالباً وطالبة من طلبة التعليم ما بعد الأساسي من ثلاث محافظات، والتي تشمل العدد الأكبر للطلبة المنقطعين عن الدراسة وهي محافظة (شمال الباطنة، والداخلية، وشمال الشرقية)، وكذلك اختيار عينة عشوائية حجمها (107) أخصائي وأخصائية اجتماعية. ولقياس أسباب الانقطاع عن الدراسة تم تطبيق استبانة إلكترونية على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين، وكذلك إجراء مقابلات فردية هاتفية على طلبة التعليم ما بعد الأساسي المنقطعين عن المدرسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أبرز أسباب انقطاع طلبة التعليم ما بعد الأساسي عن المدرسة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم كانت تتعلق بالطلبة أنفسهم، تلمها الأسباب التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالطلبة، وأخيراً الأسباب التي تتعلق بالبيئة المدرسية.

وأجرى إسماعيل (2012) دراسة هدفت للتعرف إلى الآثار المختلفة للفاقد التربوي على مستوى الأفراد والجماعات والنظم والمجتمع بالإضافة إلى التعرف على أهم أسباب الفاقد التربوي والعوامل المؤثرة على النظام التربوي والتعليمي لتقديم رؤية مستقبلية ومقترحات لمعالجة الظاهرة. استخدم الباحث منهج دراسة الحالة عن طريق العينة التصادفية، بالإضافة إلى استخدام مقياس الاتجاهات الخماسي (ليكرت) وبرنامج (SPSS) والملاحظة. وتكونت عينة الدراسة من (50) مفردة جرى توزيعها على خمسة مناطق في محلية أمبدة بولاية الخرطوم. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ارتباط

الفاقد التربوي ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية والأسرية وليس بالنوع (ذكور وإناث)، وأن هناك أثر للفاقد التربوي على العملية التعليمية بسبب إهدار المال العام وعدم تحقيق أهداف المجتمع من التعليم، كما تشير النتائج إلى وجود تأثير للعادات والتقاليد التي تتعلق بتعليم البنات على ظاهرة الفاقد التربوي، ويؤدي الفاقد التربوي إلى ارتكاب الجريمة والانضمام للجماعات المسلحة والبطالة والتشرد وإضعاف الانتماء الوطني وغيرها الكثير.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اهتمام الدراسات السابقة في مختلف الدول لتقدير الفاقد التعليمي خلال جائحة كوفيد-19، إذ اهتمت دراسة ساباتس وكارتر وستيرن (Sabates, Carter, & Stern, 2021)، ودراسة انجزل وفراي وفيرهاغن (Engzell, Frey, & Verhagen, 2021)، ودراسة باتارابيتشايatham، ولوك، ولويس (Patarapichayatham, Locke, & ,2021)، ودراسة كافنبرغر (Kaffenberger, 2020)، ودراسة دورن وهانكوك وساراكاتسانيس (Dorn, Lewis, Hancock, & Sarakatsannis, 2020) بتقدير الخسائر المحتملة في تحصيل الطلبة في موضوعات دراسية كالقراءة والرياضيات الناتجة عن إغلاق المدارس خلال جائحة كوفيد-19، خاصة المرحلة الابتدائية لأهميتها في الاستمرار في التعلم للسنوات القادمة.
- خلصت دراسة كلارك وآخرون (Clark et al., 2020) ودراسة كاثولا (Kathula, 2020) إلى فاعلية التعليم عبر الإنترنت على تحصيل الطلبة في حالات توفر بنية تكنولوجية مناسبة وإعداد برامج تعلم مناسبة.
- لم يعثر الباحث على دراسات تناولت تأثيرات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي على الفاقد التعليمي-التعليمي في التعليم العام في فلسطين.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها تأثيرات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كورونا على الفاقد التعليمي-التعليمي في التعليم العام في فلسطين.

نتائج الدراسة ومناقشتها ومقارنتها:

نتائج السؤال الأول:

ما أثار الصراع مع الاحتلال على الفاقد التعليمي التعليمي في فلسطين؟

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة، وتحليل المحتوى للتقارير والنشرات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

1. الآثار الصحية والنفسية والاجتماعية على الطلبة والمعلمين:

- الصحية: استشهاد بعض الطلبة في المدارس (83%)، حدوث إعاقة وفقدان للأعضاء (81%)، التأثيرات الصحية للقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية (79%). الضرب وآثاره الصحية (تكسير الأعضاء) (73%).
- النفسية: حدوث صدمة عند بعض الطلبة حيث أشار تقرير لحقوق الإنسان أن من بين كل (10) أطفال هنالك (9) منهم تعرضوا للصدمة النفسية في قطاع غزة نتيجة الحرب، القلق والخوف عند الطلبة (92%)، الانعزال والانطواء

عند البعض منهم (87%)، تطور السلوك العدواني عند بعض الطلبة نتيجة للسلوكيات التي يشاهدونها من قبل الاحتلال (71%).

■ الاجتماعية: زيادة نسبة الفقر (73%)، تفكك الأسرة (57%)، ضعف التواصل الاجتماعي بسبب الجدار (43%).

2. التسرب المدرسي وهجرة الكفاءات:

■ زيادة التسرب المدرسي: بسبب الاعتقالات المتكررة للطلبة (77%)، الحواجز العسكرية، والإعاقات المرورية، والإذلال يسبب عند الطلبة الخوف، وبالتالي التسرب المدرسي (62%)، غياب الأب بسبب الاستشهاد أو الاعتقال، وخرج الطالب للعمل لسد احتياجات الأسرة، عمل على زيادة التسرب المدرسي عند الأطفال (54%).

■ هجرة الكفاءات: عزوف المعلمين الذكور عن العمل في التعليم وخصوصاً التخصصات العلمية النادرة فيزياء، كيمياء، رياضيات (71%).

3. التحصيل: انخفاض تحصيل الطلبة بشكل عام وفق مؤشرات الامتحانات الوطنية والدولية (93%).

أما نتائج تحليل محتوى التقارير والنشرات الصادرة وزارة التربية والتعليم، فقد خلصت إلى:

■ حجم الدمار في المنشآت التعليمية:

تعرض قطاع التعليم خلال العدوان الأخير بكافة مؤسساته وفنائه لأضرار تراوحت ما بين متوسطة وطفيفة أثرت بشكل مؤكد وستؤثر لاحقاً على سير العملية التعليمية، وجاءت الأضرار كما يوضحها الجدول (2):

الجدول (2): الأضرار التي أثرت بشكل مؤكد وستؤثر لاحقاً على سير العملية التعليمية

#	البيان	تكلفة الأضرار (\$)	التفاصيل	التكلفة (\$) (\$)
1.	أضرار التعليم العالي	623,336	مؤسسات حكومية	272,710
			مؤسسات أهلية	214,811
			مؤسسات خاصة	135,815
2.	أضرار التعليم الخاص	1,399,810	المدارس الخاصة	1,264,564
			رياض أطفال مرخصة	135,246
			مباني المدارس الحكومية	2,398,400
3.	أضرار التعليم العام	5,192,810	تجهيزات مدرسية	2,794,410
	الإجمالي (\$)	7,215,956		7,215,956

1. أضرار مؤسسات التعليم العالي: بلغت عدد مؤسسات التعليم العالي المتضررة (13) مؤسسة من أصل (23)، وهذا يعني أن حوالي (57%) من مؤسسات التعليم العالي قد تضررت.

2. أضرار التعليم العام / المدارس الحكومية: شكلت الأضرار التي لحقت بالمدارس الحكومية الجزء الأكبر من الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم مما يزيد من العبء الملقى على التعليم العام، وحيث أن عدد المدارس المتضررة بلغ (132) مدرسة من أصل (301) مدرسة، وهذا يعني أن حوالي (44%) من المدارس الحكومية قد تضررت.

3. أضرار المدارس الخاصة: يبلغ عدد المدارس الخاصة في قطاع غزة (63) مدرسة، وبلغ عدد المدارس الخاصة المتضررة (17) مدرسة، وهذا يعني أن حوالي (27%) من المدارس الخاصة قد تضررت.

4. أضرار رياض الأطفال المرخصة: تبلغ عدد رياض الأطفال المرخصة الخاصة في قطاع غزة (603) روضة، وبلغت عدد رياض الأطفال المتضررة (116) روضة، وهذا يعني أن حوالي (19%) من رياض الأطفال قد تضررت.

الجدول (3): تصنيف انتهاكات الاحتلال على العملية التعليمية في الفترة ما بعد 2019/1/1

نوع الانتهاك	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين والإداريين
الشهداء	-	33	-
الجرحي	-	1105	220
الاحتجاز	-	340	232
الاعتقال	-	162	32
الاعتداء على المدارس	110	-	-
إخطارات هدم	17	-	-
الهدر التعليمي		حصة (4572)	

نتائج السؤال الثاني:

ما أبرز التحديات التي واجهتها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات الصراع مع الاحتلال للحد من الفاقد التعليمي؟

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

- تصنيف المناطق إلى A. B. C حسب صلاحية السلطة الفلسطينية (84%)
- عدم منح تراخيص للبناء في بعض التجمعات السكانية بحجة تصنيف المنطقة (72%).
- الاعتقالات المتكررة لبعض المعلمين والطلبة (71%).
- الهجمة المسعورة على المنهاج الفلسطيني في المدارس الواقعة في القدس (46%).

نتائج السؤال الثالث:

ما الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة الآثار التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي للحد من الفاقد التعليمي؟

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

- يوجد خطة طوارئ في الوزارة والمديريات تتضمن استمرار العملية التعليمية في ظل حالة الطوارئ عامة وتتركز هذه الخطة على المحافظة على سلامة العاملين في التعليم أولاً، وتقديم العون والمساعدة للطلاب والمعلم وطرح بدائل لإدارة العملية التعليمية والتواصل مع المجتمع المحلي للتدخل (95%).
- عملت الوزارة على زيادة المرشدين العاملين في المدارس، طورت من دليل الحد من العنف في المدارس، أعطت أولوية للمدارس القريبة من مناطق التماس مع الجيش والمستوطنين (84%).
- زيادة الوعي عند الطلبة بأهمية التعليم كطريق لإنهاء الاحتلال والتحرر، تعزيز دور المرشد التربوي، التنقلات للمعلمين ومراعاة القرب من مكان السكن للحد من الفاقد التعليمي (53%).

- قامت وزارة التربية والتعليم بالعديد من الأبحاث والدراسات فقد تم الاعتماد على تفرغ جدول لأيام حضور وغياب المعلمين والطلبة في المدارس على مدار العام الدراسي (51%).

نتائج السؤال الرابع:

ما الحلول المقترحة لدى وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية للحد من الفاقد التعليمي الناتج عن الصراع مع الاحتلال في فلسطين؟
وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

- التوعية المستمرة للمعلمين والطلبة وأولياء الأمور بأهمية التعليم (87%).
- تحفيز الطلبة والمعلمين من خلال الجوائز التقديرية (مادية ومعنوية) (63%).
- تشجيع دور مجالس التعلم المجتمعي والمؤسسات والجمعيات الشريكة في تقديم الخدمة التعليمية (51%).

نتائج السؤال الخامس:

ما آثار جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في فلسطين؟
وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

الآثار الصحية والنفسية والاجتماعية على الطلبة والمعلمين:

الصحية: الإصابة بالمرض وحدوث حالات الوفاة بين الطلبة والمعلمين والمرشدين والأذنة (67%)، التأثيرات غير الإيجابية للمعقمات والمواد التي استخدمت في مواجهة الجائحة (57%). توقف العمل في المقاصف المدرسية أدى إلى عدم تناول الأغذية الصحية لعدد من الطلبة خصوصاً إن الطالب ينفر من إحضار وجبته من البيت (53%). المعاناة من الأعراض المرضية المتنوعة بعد الإصابة تستمر عدة أشهر (48%). نقل الطلبة العدوى من المدرسة للبيت والعكس (45%).

- النفسية: الخوف الشديد والقلق والهلع من الإصابة بالمرض أو انتقاله للآخرين (57%). حدوث أزمات وصدمات نفسية عند الطلبة بسبب حالات الوفاة والأخبار المتضاربة حول المرض وآلية انتشاره (53%). وعدم رغبة المعلمين والطلبة في الذهاب للمدرسة (51%). والنظرة السلبية لمريض كورونا (43%).

- الاجتماعي: العزلة الاجتماعية بين الطلبة أنفسهم وبين المجتمع (75%)، تناقص زملاء الطالب في الصف الذي يوجد فيه بسبب توجه المدرسة إلى سياسة التعليم التعاقبي النصفى (72%)، وإغلاق المدارس وعدم قدرة المجتمع على مواجهة الجائحة (64%)، فقدان المهارات الأساسية والدافعية لعملية التعلم وظهور حالة من الاستهتار واللامبالاة عند بعض المعلمين (38%).

التسرب المدرسي وهجرة الكفاءات:

- زادت جائحة كورونا من عدد الطلبة المتسربين من المدرسة وعزوف العديد من الطلبة القدوم إلى المدرسة في أيام التعليم الوجاهي (83%)، تنامت ظاهرة التسرب المخادع عند الطلبة (الطالب يكون موجود على تطبيق تيمز وغير متفاعل) (78%).

- كثرة الإغلاق الشامل للمدرسة ساهم في خروج المعلمين إلى العمل الإضافي (67%). تراجع انضباط الطلبة لحضور دروسهم الإلكترونية (65%). أما بالنسبة للهجرة فقد قلت نتيجة لإغلاق المعابر (34%). تفضيل أولياء الأمور لبقاء أبنائهم في البيوت على الذهاب للمدرسة وانخفاض الدافعية عند المعلم والطلّاب في الذهاب للمدرسة (31%).

التحصّل:

- بداية جائحة كورونا لم يتم إنهاء العام الدراسي عند الطلبة حيث أعلن عن انتهائه دون تقييم حقيقي للطلّاب وقد اتخذت الوزارة قراراً بترفيح جميع الطلبة بلا استثناء حيث أظهرت نتائج الطلبة أن التقييم شمل الفصل الدراسي الأول فقط (84%).
- بدراسة أسس النجاح والتقييم في عام الجائحة الأول تم إقرار نظام الفترات الأربع للعام الدراسي حيث اعتمد تقسيم المرحلة الأساسية (1-4) إلى أربع فترات منفصلة ولا يوجد معدل للفترات الأربعة، والمرحلة (5-11) أربع فترات منفصلة، ويوجد مجموع لهذه الفترات الأربع (81%).
- اعتماد الرزم التعليمية ونظام الفترات الأربعة ساعد في رفع تحصيل الطلبة بشكل ملحوظ بسبب أن الفترة التي يتم إنهاؤها لا يتقدم الطالب لها ولا تدخل في امتحان الفترة التي تليها (78%).
- عدد الأيام التي أعلن فيها عن الإغلاق الشامل حالت دون إنهاء الفترة الرابعة وبالتالي قل تحصيل الطلبة للمعارف والمهارات اللازمة لتلك الفترة (74%).
- زيادة الفاقد التعليمي بسبب عدم تمكن الطلبة والأهالي للتعامل مع التكنولوجيا وعدم توفر أجهزة وانقطاع التيار الكهربائي مما أدى إلى قلة التفاعل في التعليم عن بعد (71%). وأيضاً وجود ضعف كبير في تحصيل المهارات العملية كالحاسوب وغيرها. ووجود ضعف في التحصيل الدراسي والتعامل مع التعليم الإلكتروني (67%).
- من المؤكد أن الفاقد التعليمي كبير جداً ويختلف من محافظة لأخرى أو من مدرسة لأخرى خاصة أن دوام الطلبة اختلف من منطقة لأخرى حسب انتشار المرض حيث أثر سلباً على تنفيذ المحتوى كما ونوعاً مما فاقم من الزيادة من الفاقد التعليمي وهذا الفاقد سيؤثر سلباً على التراكم المعرفي والمخرجات التعليمية في سوق العمل (64%).
- قللت الجائحة من دافعية الطالب والمعلم للعملية التعليمية (61%)، تغيب عدد كبير من الطلبة في التعلم الإلكتروني وكذلك عدم التزام المعلمين بذلك أثر على أداء العملية التعليمية وإرباك عملية التواصل والاتصال ما بين الطالب والمعلم (61%). وكذلك حرمان الطلبة من استكمال الأنشطة المتعلقة بالمنهاج (58%). كما أن قلة توافر الوسائل التكنولوجية عند الأسرة الفلسطينية نظراً لضيق الحال وعسر المعيشة (55%). الغياب المتكرر من قبل المعلم والطالب أثر على أدائهم وعلى تنفيذ خططهم (53%). كما أنه بعض المعلمين لا يمتلكون مهارات التعليم الإلكتروني بالقدر الكافي (46%).

- وقد أدى خوف بعض الطلبة من العدوى من بعضهم البعض بسبب الإجراءات إلى تغييبهم عن المدارس، وضعف استيعاب الطالب من خلال تقديم المحتوى عن بعد، وضعف الاهتمام بالتعليم الإلكتروني (42%)، وكثرة أعباء المعلم في التحضير للتعليم الإلكتروني أدى سلباً في أدائه الجوهري (35%).

نتائج السؤال السادس:

ما أبرز التحديات التي واجهتها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى: تكديس المناهج الدراسية بالمعارف والخبرات والمهارات وكبر حجمها أدى إلى صعوبة تنفيذ بعض الجوانب العملية في المنهاج مثل التجارب والتطبيقات الحاسوبية (92%). خوف المجتمع المحلي من المرض وعدم إرسال الأهالي لأبنائهم إلى المدرسة خوفاً من المرض (85%). الإغلاق المتكرر والطارئ للمدارس (75%)، التأخير في وصول اللقاحات (72%)، عدم امتلاك عدد كبير من الطلبة والمعلمين أجهزة للتواصل مع التعليم عن بعد (67%). ضعف التعامل من الطلبة والأهالي مع التعلم عن بعد وانقطاع التيار الكهربائي (65%). وضعف الكفاية في التعامل مع التكنولوجيا (57%). وضعف الدعم المادي لتمويل البرامج والمشاريع وقلة الدخل الشهري للمعلم والأزمة الاقتصادية الخانقة (48%). ضعف شبكات الانترنت من متابعة الطلبة إلكترونياً (45%). وكذلك حل الأنشطة الإلكترونية يتدخل في حلها أولياء الأمور مما يفقدها قيمتها (42%). عدم ثبات الحالة الوبائية (38%). وعدم جاهزية البيئة التعليمية للتعليم عن بعد (35%).

نتائج السؤال السابع:

ما الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية في فلسطين لمواجهة الآثار التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

يوجد خطة عامة في الوزارة ترتبط وتنبتق عنها خطط المديرية والمدارس والمرتبطة بإدارة العملية التعليمية التعليمية وترتكز على تعويض الطلبة عما فقدوه بسبب الجائحة وما نتج عنها (87%). تدريب جميع المعلمين على تطبيق زوم وتيمز، وتصميم المواقف التعليمية ورفعها على بوابة الوزارة والمنصات التعليمية (85%). تشغيل الموظفين بنظام العمل الجزئي المتقطع والدراسة بنظام المجموعتين أ، ب ثلاثة أيام لكل مجموعة (83%). زادت من عدد المرشدين في المدارس الكبيرة (83%). عززت من دور المرشد التربوي في متابعة الآثار الناتجة عن الجائحة عند الطلبة والمعلمين (81%). تم تدريب المرشدين على التعامل مع الحالات المصابة والمخالطين. والمتابعة اليومية للحالة المرضية (78%). تطوير الإشراف الإلكتروني للمعلم من قبل المدير والمشرف التربوي (75%). تم تشكيل لجنة عليا لدراسة أثر الفاقد التعليمي عند الطلبة وقد تولى مركز البحث والتطوير دراسة الأثر والمؤشرات والخروج بالنتائج للعمل على معالجتها بعد تطبيقه للاختبارات التشخيصية للمباحث الأساسية (علوم، عربي، إنجليزي، رياضيات) (75%). اعتماد تقسيم المقررات الدراسية في المباحث العلمية إلى أربع زرم تعليمية وبالنسبة لباقي المباحث تم العمل وفق نظام المصفوفات لها (73%). تكامل الأدوار بين الإدارات العامة في الوزارة والمديرية في متابعة العملية التعليمية في ظل جائحة كورونا (71%). إطلاق قناة فلسطين التعليمية وبثها للحصص المصورة التي تم إنتاجها في العديد من الاستوديوهات في المعهد الوطني التربوي وتلفزيون فلسطين وتلفزيون

القدس التربوي وغيرها (67%). إطلاق منصة ثانوية أون لاين لتقديم الدعم والمراجعة لطلبة الثانوية العامة (67%). رفعت الوزارة من نسبة التقويم الحقيقي حيث تم اعتماد (20%) من علامة الطالب فيه (65%). إطلاق وزير التربية والتعليم مسابقة تشجيعية للمعلم والطالب بعنوان التعليم في ظل جائحة كورونا والتي ركزت على إبراز أدوارهم في مواجهة الجائحة (61%). تفعيل منصة الايسكول للمدارس وتحميل الرزم التعليمية والمهمات التي تعطى للطلاب من خلالها (57%) وتوفير نشرات إرشادية وصحية لكيفية تجنب الإصابة بفيروس كورونا (57%).

نتائج السؤال الثامن:

ما الحلول المقترحة لدى وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية للحد من الفاقد التعليمي الناتج عن جائحة كورونا في فلسطين؟ وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمد الباحثون على المقابلة مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية. وخلصت نتائج المقابلات إلى:

اعتماد التعلم المدمج في التعليم (87%)، تنفيذ مخيمات صيفية تعتمد على اللعب والترفيه في التعلم (72%)، إعطاء الطلبة فترة لتمكينهم من المهارات الأساسية التي يحتاجها في التعليم مستقبلاً (67%). توفير جهاز إلكتروني لكل طالب داخل المدرسة (57%). ونشر ثقافة النظافة العامة والعادات الصحية السليمة (53%). والعمل على تقديم المهام المدرسي بجميع مراحلها بشكل إلكتروني إضافة للوجاهي (51%). وتوفير مستلزمات ومواد التعقيم وجهاز قياس الحرارة لتعزيز ثقة الطالب وأسرته ببيئة المدرسة وبالتالي حضوره (48%). توفير اللقاحات الطبية للطلبة والكادر التعليمي (48%). ووضع خطط وسناريوهات تلي احتياجات المرحلة والتعاون مع المؤسسات الداعمة في دعم وتصوير بطاقات التعلم الذاتي للطلبة (45%). تقليص المهام وتفعيل المشاريع العلاجية من الصف الأول للدرايع (42%). رفع كفاءة شبكات الإنترنت وخفض أسعارها حتى تصبح في متناول الجميع (33%). إعادة النظر في احتساب الدرجات للطلاب وتقويم الطلبة (31%).

المراجع:

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. أبو عباة، أثير إبراهيم. (2020). تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أولياء الأمور. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. 29, No 3, 2021, pp 231-261

261

<https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEPS>

2. أخبار الأمم المتحدة. (2020). الجمعية العامة تعلن 9 من سبتمبر يوماً دولياً لحماية التعليم من الهجمات.

<https://news.un.org/ar/story/2020/05/105575>

3. أخضبر، منصور. (2021). تعويض الفاقد التعليمي. مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (4)، 145-157.
4. إسماعيل، محمد. (2012). آثار الفاقد التربوي على أمن المجتمع: دراسة حالة على محلية أمبدة بولاية الخرطوم. مجلة العلوم التربوية جامعة امدرمان الإسلامية، (12)، 308-285.
5. الأمم المتحدة. (2020). موجز سياساتي، التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، آب /أغسطس 2020.

un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf.

6. بدر، حازم. (2020). متى وأين بدأ فيروس كورونا؟... العالم يعيد حساباته. جريدة الشرق الأوسط، 2020/5/9، العدد 15138.

<https://aawsat.com/home/article/2274646>

7. البرغوثي، عبير. (2020). مجتمعات التعلم الافتراضية الفلسطينية تجربة رائدة وجهود جبارة، الحياة الجديدة، https://www.alhayat-j.com/ar_page.php?id=4b51e58y78978648y4b51e58

8. البنك الدولي. (2020). بيان صحفي بتاريخ 2020/2/12 على موقع <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/12/02/>

9. التميمي، صلاح الزرو. (1989). التعليم في ظل الانتفاضة. رابطة الجامعيين. مركز الأبحاث سلسلة الدراسات التربوية رقم 4.

http://hip.jopuls.org/jo/c/portal/layout?p_l_id=PUB

10. التميمي، صلاح الزرو. (1990). التعليم تحت الاحتلال 1967-1987. رابطة الجامعيين، مركز الأبحاث.

11. جبران، وحيد. (2021). الفاقد التعليمي: ما هو؟ وكيف نعمل على الحد منه؟ متاح في

<https://tinyurl.com/5xm23prd>

12. جرادات، ساري. (2016). أيقونات الانتفاضة لا زالت ترزح على صدر الاحتلال. <https://qudsn.net/post/106671>

13. حبايب، علي حسن. (1991). واقع التعليم الفلسطيني في المرحلة الأساسية. مركز الدراسات والتطبيقات التربوية CARE. ص (11)

14. الحلو محمد وفائي. (2006). علم النفس التربوي - نظرة معاصرة. ط4 فلسطين مكتبة آفاق

15. الدهشان، جمال علي خليل. (2020). مستقبل التعليم بعد جائحة كورونا: سيناريوهات استشرافية. International Journal of research in Education Sciences. المجلد (3) العدد (4) 2020م.

<https://eric.ed.gov/?id=EJ1105224>

16. دواس أحمد وأبو الرب، أمين وحريري مهند. (2009). تقرير عن "الحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية" مؤسسة قيادات بالتعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين.

17. الرمحي، رفاء. (2020). الفاقد التعليمي وجائحة كورونا. متوفر على <https://www.watan.ps/ar/?Action=Details1>

18. سعد الدين، نادية. (2020). التعليم في القدس.. منفذ الاحتلال لهويد المدينة. فبراير 2020. <https://www.alghad.com/>

19. شاشة نيوز. (2018). 2018 /2/4. <https://www.shasha.ps/news/288096.html>

20. شبير، محمد عوض. (2021). الفجوة الرقمية داخل المدرسة الفلسطينية في ظل أزمة كورونا (الواقع والرهانات: تعليم جديد)

<https://www.new-educ.com>

21. الشجرأوي، صباح صالح. (2020). تكافؤ الفرص التعليمية من خلال التعليم عن بعد في ظل جائحة الكورونا "كوفيد 19" من وجهة نظر الطلبة. المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثالث والعشرون 2 أيلول 2020.

www.ajsp.net

22. الشرق. (2021). التعليم المدمج والدراسة عن بُعد سلاح لمواجهة كورونا

<https://al-sharq.com/article/05/01/2021>

23. شقفة خليل، رشوان عبدالرحمن 2020 تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 8 المجلد 2 من صفحة 75-89.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141654>

24. الشقيرات. (2019). الفاقد التعليمي

<https://mhtwyat.com>

25. صليح، عبد الرحمن. (2020). التعليم عن بعد في زمن كورونا.. التجربة الماليزية.

<https://www.aljazeera.net/blogs/2020/5/19>

26. ضاهر، كارين اليان. (2020). مدارس في لبنان تبدأ التعليم من بعد لمواجهة كورونا. INDEPENDENT عربية 12 مارس 2020.

<https://www.independentarabia.com/node/101787>

27. عبد اللطيف، هاني. (2020). آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة. 24 مارس 2020.

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/461>

28. العربية نت. نشر في 5 مارس 2020.

<https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2020/03/05>

29. عنبر، عمر. (2006). أثر الجدار على العملية التربوية في القدس وضواحيها. مؤتمر القدس إلى أين في ظل جدار

الفصل العنصري وسياسة التطهير العرقي. القدس: ائتلاف المؤسسات الأهلية للدفاع عن حقوق المقدسيين.

30. العنزي، سامي مجبل والسعيد، عيد حمود. (2021). التعلم عن بعد كخيار استراتيجي في فنلندا في مجابهة أزمة

كوفيد-19 وإمكانية الاستفادة منها في دولة الكويت (دراسة مقارنة). مجلة الدراسات والبحوث التربوية. المجلد (1)-

العدد (1)- يناير 2021

<http://shamaa.org/FullRecord?ID=275522>

31. فقيه، يوسف. (2020)، كيف بدت تجربة التعليم عن بعد في فلسطين، سند للأنباء

<https://snd.ps/p/25256>

32. قنبي، عبير رشدي وزيادة، رنا أحمد، ورشيد، آلاء محمد، وصانوري، زينة وليد وظاهر، ازدهار محمد وقطينة، نسرين محمد. (2020). جائزة "كوفيد-19": واقع التعليم الإلكتروني في السياق الفلسطيني من وجهة نظر المعلمين الفلسطينيين.

<https://inee.org/system/files/resources>

33. اليونيسف دولة فلسطين: الأطفال خارج المدرسة 2018.

<https://www.unicef.org/mena/ar/>

34. مركز الميزان لحقوق الإنسان. بيان بتاريخ 2009/1/17.

<https://www.mezan.org/post/24925>

35. المركز الوطني للتوجيه المهني. (2015). الانقطاع الدراسي لدى طلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر بسلطنة عمان (الواقع والحلول)، عمان.

https://social.moe.gov.om/ncgc_moe

36. مكتب اليونسكو (2020/6/16):

<https://ar.unesco.org/news/mktb-lywnskw-fy-byrwt-w-lmrkz-lqlymy-ltkhtyt-ltrbwyt-lqnl-hwran-qlymyan-hwl-mstqbl-ltlym-bd>

37. منشورات جهاز الإحصاء الفلسطيني 2020.

<http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2523.pdf>

38. منظمة الصحة العالمية (2019).

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>

39. الناباسي، وفاء. (2008). أثر الاعتداءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى على الأطفال الفلسطينيين نفسياً. المركز الفلسطيني للإرشاد.

<http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=126>

40. ناصيف، خالد. (2020). التعليم في زمن الكورونا: محنة أم منحة؟

<https://www.wattan.net/ar/news/320772.html>

41. نشوان، يعقوب. (1997). أوضاع التعليم خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994) هيئة شؤون الأسرى والمحررين (2020)

<http://cda.gov.ps>

42. ورشة هيئة جودة التعليم والتدريب. (2021).

<Http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1219054>

43. وزارة التربية والتعليم العالي. (2013). التربية تصدر تقريراً حول انتهاكات الاحتلال بحق العملية التعليمية للعام 2013.

<http://www.mohe.pna.ps/>

44. وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2008). أثر الاحتلال الإسرائيلي على التربية والتعليم منذ 2000/9/28 - 2008/2/1.

<http://www.moehe.gov.ps/>

45. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية

<http://www.moehe.gov.ps/general-education/general-education/Education-System>

46. وزارة التربية والتعليم-دولة فلسطين

<http://www.moehe.gov.ps/general-education/general-education/Education-System>

47. وكالة الأناضول (2021). قصة وباء بدأ من سوق محلي ليعصف بالعالم (تقرير). بتاريخ 2021/1/9.

48. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8597

49. وكالة وطن للأخبار، التعليم عن بعد وكوفيد19 فرص وتحديات، 2020م.

https://www.wattan.net/ar/news/307637.html?fbclid=IwAR1I1jld_9Sw6RpCHNYeashVtOfq9YwBKpO4kJe766pVeG_7XhANNGyyS7bg

50. اليونسكو 2019

<https://www.un.org/ar/coronavirus/education-and-covid-19-un-helps-children-worldwide-continue-their-learning>

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

1. Blaskó, Z., Costa, P., and Schnep, V. (2021). Learning Loss and Educational Inequalities in Europe: Mapping the Potential Consequences of the COVID-19 Crisis. *IZA – Institute of Labor Economics*.
2. Clark, A., Nong, H., Zhu, H., & Zhu, R. (2021). Compensating for academic loss: Online learning and student performance during the COVID-19 pandemic. *China Economic Review*, 68, 101629.
3. Dorn, E., Hancock, B., Sarakatsannis, J., & Viruleg, E. (2020). COVID-19 and learning loss—disparities grow and students need help. *McKinsey & Company, December 8*.
4. Engzell, P., Frey, A., & Verhagen, D. (2021). Learning loss due to school closures during the COVID-19 pandemic. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 118(17).
5. Kaffenberger, M. (2021). Modelling the long-run learning impact of the Covid-19 learning shock: Actions to (more than) mitigate loss. *International Journal of Educational Development*, 81, 102326.
6. Kathula, D. (2020). Effect of Covid-19 Pandemic on the Education System in Kenya. *Journal of Education*, 3(6), 31-52.
7. Kuhfeld, M., Soland, J., Tarasawa, B., Johnson, A., Ruzek, E., & Liu, J. (2020). Projecting the potential impact of COVID-19 school closures on academic achievement. *Educational Researcher*, 49(8), 549-565.
8. International Monetary Fund. Prolonged uncertainty weighs on Asia's economy - IMF country focus, October 22nd, 2019 (accessed on March 20th, 2020)
9. <https://www.unwto.org/tourism-covid-19-coronavirus>
10. Patarapichayatham, C., Locke, V., & Lewis, S. (2021). Covid-19 Learning Loss in Texas. Dallas, TX: Istation. Retrieved from https://www.istation.com/Content/downloads/studies/COVID-19_Learning_Loss_Texas.pdf
11. Sabates, R., Carter, E., & Stern, J. (2021). Using educational transitions to estimate learning loss due to COVID-19 school closures: The case of Complementary Basic Education in Ghana. *International Journal of Educational Development*, 82, 102377.
12. Saleh, S., Habib, A., Hamam, R., Aita, S., Alzir, M., Jourany, H., Ziada, H., Harb, S., & Abu Jamei, Y. (2021). The Psychological Impact of Educational Process Disturbance upon COVID-19 Pandemic among Primary School Students and Their Parents in the Gaza Strip. *Journal of Education, Society and Behavioural Science*, 1-10.
13. Al-Samarrai, S., Gangwar, M., & Gala, P. (2020). The Impact of the COVID-19 pandemic on education financing. *World Bank Group Education*.

الدراسة الثالثة: دراسة الفريق الوطني السوري، بعنوان:

تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على زيادة الفاقد التعليمي -التعليمي في التعليم العام في الجمهورية العربية السورية

إعداد/ الفريق البحثي:

م	الباحث	الصفة	الدرجة العلمية	جهة العمل
1.	أ.د. رمضان درويش	رئيس الفريق	أستاذ	كلية التربية-جامعة دمشق مدير مركز القياس والتقويم التربوي في وزارة التربية
2.	أ.د. منى كاشيك	عضو الفريق	أستاذ	كلية التربية-جامعة دمشق رئيس قسم أصول التربية
3.	أ.د. غسان الخلف	عضو الفريق	أستاذ	كلية التربية-جامعة دمشق
4.	د. سندس العاتكي	عضو الفريق	مدرس	كلية التربية الرابعة-جامعة دمشق
5.	د. مجدي السعدي	عضو الفريق	مدرس	مركز القياس والتقويم التربوي في وزارة التربية رئيس قسم الدراسات

تحت إشراف/

الحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثيرات جائحي الصراع وكورونا على زيادة الفاقد التعليمي في التعليم العام في الجمهورية العربية السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع البيانات ووصفها وتحليلها، وصولاً إلى النتائج الآتية:

لقد أثر كل من الأزمة السورية وجائحة كورونا على نحو كبير زيادة الفاقد التعليمي، وتمثل ذلك في: تضرر المدارس (انخفض عددها بنسبة 40% عام 2020 عما كانت عليه في عام 2010)، وتسرب عدد كبير من الطلبة من المدرسة (بلغت نسب التسرب 29% عام 2017) أو انخفاض نسبة الطلاب المسجلين (نسبة انخفاض 27.7% خلال عام 2017)، أو تعليق الدوام في جميع مراحل التعليم خلال انتشار الجائحة وإنهاء العام الدراسي قبل موعده (بما يخص المرحلة الأولى من التعليم الأساسي).

وقد استجابت وزارة التربية السورية لمعالجة ذلك بطرق عدة وتبنت المسارات التعليمية المرنة لتعويض الفاقد التعليمي للأطفال خارج المدرسة (متسربين، منقطعين، عدم التحاق) وتطبيق المسارات التعليمية (التعليم الرسمي المكثف ب، أوراق التعلم الذاتي، دروس تعويضية، الاستضافة). إضافة إلى تقديم الندوات التعليمية عبر الفضائية التربوية وإعداد وتصميم وبث (300) درس تعليمي في إطار تنفيذ سلسلة البرامج التعليمية عبر الفضائية التربوية والمنصات التربوية.

وقد قدم الفريق البحثي مجموعة من المقترحات لتعويض الفاقد التعليمي منها: الإعداد الجيد للمعلم والعمل على إكساب المتعلم المهارات التي تمكنه من التعلم مدى الحياة بغض النظر عن الأزمات أو الحروب أو (الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية). إضافة إلى بناء نظام تعليم قادر على التكيف من أجل التنمية المستدامة وبما يمكن من الاستجابة للتحديات المباشرة ويجعله في وضع يتيح له التعامل على نحو أفضل مع أزمات المستقبل بشكل عام، وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التعليم.

- قياس نسبة الفاقد التعليمي لدى المتعلمين بناءً على ما يفقده الطلبة من المعارف والمفاهيم الأساسية بسبب عدم اكتمال الدورة التعليمية المعرفية لأي سبب كان (كورونا-الصراع).

- يجب على الفاعلين في حقل التعليم تطوير عقلية مرنة تعطي الأولوية للمعلمين في إدارة عملية التعلم الصفي، مع تزويدهم بالمهارات والمعارف الجديدة للاستفادة من الأولويات التعليمية المستجدة، ومن الطرق الجديدة لنقل المعارف.

- تفعيل التعليم الإلكتروني / التعليم عن بعد خاصة في الأزمات (جائحة كورونا) والعمل على توظيف التكنولوجيا التعليمية لاستمرار العملية التعليمية، وتعويض الفاقد التعليمي.

- أهمية التكامل والتفاعل والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتربوية (أولياء أمور-مدرسة..الخ) ووزارة التربية للمساهمة في تعويض الفاقد التعليمي.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الصراع المسلح، الفاقد التعليمي، التعليم العام.

ملخص الدراسة: (انجليزي):

This study aims to determine the effects of the conflict and Corona pandemics on increasing educational losses in public education in the Syrian Arab Republic. To achieve this, the descriptive analytical approach was followed through data collection, description and analysis, leading to the following results: Both the Syrian crisis and the Corona pandemic have greatly affected the increase in educational losses, and this was represented in: schools were damaged (their number decreased by 40% in 2020 compared to 2010), and a large number of students dropped out of school (dropout rates reached 29% 2017) or a decrease in the percentage of registered students (a decrease of 27.7% during 2017), or the suspension of classes at all levels of education during the spread of the pandemic and the premature end of the school year (regarding the first stage of basic education). The Syrian Ministry of Education has responded to this in several ways, adopting flexible educational paths to compensate for educational losses for out-of-school children (dropouts, dropping out, non-enrollment) and implementing educational paths (intensive formal education B, self-learning papers, compensatory lessons, hosting). In addition to providing educational seminars via the educational satellite, preparing, designing and broadcasting (300) educational lessons within the framework of implementing a series of educational programs through the educational satellite and educational platforms. The research team presented a set of proposals to compensate for the educational loss, including: preparing the teacher well and providing the learner with skills that enable him to learn for life regardless of crises, wars or (natural and unnatural disasters). In addition to building an education system capable of adapting for sustainable development, enabling it to respond to immediate challenges and making it in a position to better deal with future crises in general, and strengthening capacities in the field of risk management at all levels of the education system. - Measuring the percentage of educational loss among learners based on what students loss of basic knowledge and concepts due to the incomplete educational cycle of knowledge for any reason (Corona-conflict). - Actors in the field of education must develop a flexible mindset that prioritizes teachers in managing the classroom learning process, while providing them with new skills and knowledge to benefit from emerging educational priorities and new ways of transferring knowledge.. - Integration, interaction and coordination between educational and educational institutions (parents-school..etc) and the Ministry of Education to contribute to compensating the educational loss.

Keywords: Covid-19 pandemic, armed conflict, educational loss, public education.

مقدمة:

بدأت تشهد العديد من بلدان العالم في التسعينيات من القرن الماضي سلسلة من الإصلاحات الجذرية على نظمها التربوية والتعليمية، وغدت التربية الشغل الشاغل لكل البلدان إما لتحقيق التفوق الاقتصادي، وإما لفرض الهيمنة والنفوذ، وإما لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيقه، الأمر الذي جعل التربية قوةً فاعلةً ومؤثرةً على مستوى العالم. لأنه لم تعد هناك ضرورة إلى تأكيد أن التعليم أساس تقدم الأمم وأن تنمية العنصر البشري هو نتاج التربية في أي مجتمع.

لذا أصبح التعليم يعتبر استثمار بشري يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، متمثلاً بتطور التنمية الشاملة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي، التي رصدت له إمكانات كبيرة لتسهم في بناء وتنمية الإنسان الذي بدوره يؤدي إلى تنمية المجتمع وبالتالي تقدم الدول.

لكن التحولات المتسارعة والعميقة التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين قد غيرت العديد من المعطيات، ومن الظواهر التي أثرت في السياسات التربوية وتمويلها ما يلي: كالأزمة الاقتصادية العالمية والتي انعكست سلباً على التعليم، وظهور سوق عالمية في مجال التعليم لا يقل التنافس فيها عما يجري في القطاعات الأخرى وهي بصدد تغيير معطيات تكافؤ الفرص، والإنصاف، والحق في التعليم. (تقرير المرصد العربي للتربية، 2012، 9).

ورغم الإمكانات الكبيرة التي كانت ترصد لتحقيق أهداف نظم التعليم عالمياً، إلا أنها تواجه بمشكلة الهدر التربوي الذي يعوق تحقيق الأهداف المرجوة ويتسبب في ضياع أو هدر الوقت والجهد والمال.

وتعد قضية الفاقد التربوي من القضايا التعليمية الشائكة وهي تشكل قوة مدمرة لكفاءة النظام التربوي والجهود المبذولة لتطويره في كافة دول العالم عامة والدول العربية خاصة، فعلى الرغم من الجهود المادية والبشرية التي تستثمرها البلدان العربية في مجال التعليم إلا أن النظم التعليمية في معظم هذه البلدان تعاني من ضعف في الكفاية الإنتاجية ولو بنسب متفاوتة. "و حين يتحدث اقتصاديو التربية عن ضعف الكفاية الإنتاجية للنظام التعليمي فإنهم يشيرون عادةً إلى مشكلة الهدر التربوي في النظام التعليمي، وما تتضمنه من رسوب وتسرب التلامذة وكلاهما يؤدي إلى إضعاف نسبة المخرجات إلى المدخلات" (السعود والضامن، 1990، 11).

وفي هذا الإطار أشارت إحصاءات التعليم في البلدان العربية في عام 2009م إلى أن مشكلة الهدر التربوي والتسرب تستحوذ على أكثر من (20%) من ميزانيات التعليم في البلدان العربية، وهذا يمثل هدراً تربوياً كبيراً (أخضير، 2021، 148).

ومما زاد من مشكلة الفاقد التربوي في البلدان العربية هو ما تشهده بعضها من صراعات مسلحة خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، ومنها سورية التي عانت من أزمة صراعات منذ 2011 حتى الآن والتي انعكست آثارها على النظام التعليمي بشكل ملحوظ. وفي هذا السياق يفيد تقرير (هدر الإنسانية) الصادر عن "المركز السوري لبحوث السياسات" على أن تراجعاً قد طرأ على مستوى التنمية البشرية في سورية فتراجعت عقدين إلى الوراء، إذ تراجع دليل التنمية البشرية تراجعاً حاداً من (0,632) في عام 2011م إلى (0,554) في عام 2013، أي أنه خسر (15,1%) من قيمته المقدره نتيجة الأزمة. وبذلك تكون سورية قد خسرت عقدين من إنجازات التنمية البشرية، وانتقلت من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية

المتوسطة إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة مما يعكس التدهور الحاد في أداء التعليم (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، 57).

ويؤكد ذلك تقرير اليونيسف بأنه في سوريا في 2012/2011 كان هناك نحو (5.6) مليون طالب في جميع الفئات التعليمية في سوريا، ولكن بعد بدء الأزمة انخفض الالتحاق إلى (2.1) مليون في 2014/2013. وأشار تقرير أن (2.1) مليون طفل خارج المدرسة في مرحلة الحضانه إلى الصف الثاني عشر، منه (1.4) مليون طفل في مرحلة الحضانه إلى الصف التاسع. كما يؤكد انخفاض الالتحاق الإجمالي لمرحلة الحضانه إلى الصف الثاني عشر في سوريا بمقدار (2.3) مليون (من 5.5 إلى 3.2 مليون) من 2011/2010 إلى 2015/2014، حدثت معظم الخسارات في هذه المدة في التعليم الأساسي (يونيسف، 2015، ص 40-61).

وإلى جانب ما فعله الصراع المسلح في سوريا جاءت جائحة كورونا في 2020 (المتمثل في COVID19) لتلقي بضلالها أيضاً على القطاع التعليمي في سوريا كما في جميع بلدان العالم، ما أدى إلى اتباع إجراءات الوقاية منه. الذي تمثل بخفض عدد أيام الدراسة وتخفيض الحصص الدراسية والاستغناء عن بعض المواد وتقليل محتوى المناهج الدراسية وإلغاء الاختبارات المرحلية والنهائية أو التقليل منها، حتى الاستغناء عنها والاقترار على الترفيع الإداري للطلبة خاصة في المراحل الدراسية الأولية، مما أثر ذلك على جودة عمليات التعليم والتعلم وعلى الصحة البدنية والنفسية والأكاديمية حيث فقد العديد من الطلبة للمعارف والمهارات الأكاديمية المخطط لها خلال المرحلة الدراسية ولما حددته المناهج وهذا ما اطلق عليه الفاقد التعليمي learning Loss الذي زاد انتشاره في منتصف عام 2020 ليعبر عن ما فقده الطلبة من معارف ومهارات بسبب اضطراب العملية التعليمية أو ما يعرف بتراجع كوفيد COVID SLIDE أو التراجع الصيفي summer slide أو تأخر التعلم learning lag حيث ما حصل هو تعطيل وليس فقداناً أو تعليم غير مكتمل unfinished learning حيث لم يتم التعلم أصلاً لذلك يجب استدراكه فهو لم يكتسب أصلاً حتى يفقده الطلبة (الزغبي، 2021، ص6).

مشكلة الدراسة:

أولت الجمهورية العربية السورية بعد قيام الحركة التصحيحية عام 1970م اهتماماً متميزاً بالتربية والتعليم على الصعيدين الكمي والنوعي، وقد تجلّى هذا الاهتمام بإبراز الموقع الوظيفي للتربية والتعليم في التخطيط التنموي الشامل في القطر، وفي تحقيق ديمقراطية التعليم ومجانتيته وإلزاميته في المرحلة الابتدائية وإتاحته في المراحل الإعدادية والثانوية والعالية للراغبين فيه، إذ عملت وزارة التربية على تطبيق التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية وفقاً لخطة مرحلية بدءاً من العام الدراسي 1978/1979 وتمّ تعميمه في العام الدراسي 1981/1982 إذ صدر القانون رقم/35 لعام 1981 الخاص بالتعليم الإلزامي الذي تضمن إلزام جميع أولياء الأطفال الذين بلغوا السادسة من عمرهم بإلحاق من يعيلون في المدارس الابتدائية، كما عملت الوزارة على التوسع في بناء المدارس، وتوفير الأطر التربوية من المعلمين والمدرسين، وتوفير المستلزمات والوسائل التقنية. (وزارة التربية، 1995، 74).

وقد توجت الجهود والإصلاحات التربوية في سورية بصدر القانون رقم /32/ لعام 2002م والذي قضى بدمج مرحلي التعليم الابتدائي والإعدادي بمرحلة واحدة هي/مرحلة التعليم الأساسي/ وتبدأ من الصف الأول وتنتهي بالصف التاسع، وتمّ بعد ذلك إصدار النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي بتاريخ 2004/8/16 م

ولقد تمكنت وزارة التربية من الوصول إلى أفضل النتائج لتحقيق استقرار المدارس والتعليم من حيث الجودة والكفاءة، وذلك بالحد من الدوام النصفى، والمدارس المستأجرة، وإعادة أكبر عدد من التلامذة المتسربين إلى المدارس، وفيما يتعلق بجهود وزارة التربية لمعالجة مشكلة التسرب الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي فقد تم إصدار القانون رقم /7/ لعام 2012 م، وتتضمن المادة /2/ منه ما يلي:

يلزم جميع أولياء الأطفال العرب السوريين ومن في حكمهم (ذكوراً وإناثاً) بإلحاق أطفالهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين (6-15) سنة بمدارس التعليم الأساسي، وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين /8-15/ سنة ولم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة (ما زالوا أميين) أو المتسربين أو المنقطعين لأكثر من سنة وليس لديهم تحصيل علمي يعادون إلى المدارس إذ يقبلون في شعبٍ خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق سويتهم التعليمية، ويطبق عليهم منهاج وخطة درسيه يوضعان من قبل الوزارة لهذا الغرض ويجتازون الصفوف من /1-8/ وفق الخطة والمناهج الموضوعين بأربع سنوات. وقد أثمرت هذه الجهود ازدياداً في معدل القيد في التعليم الأساسي إذ تعد سورية من البلدان التي حققت الهدف أو اقتربت منه وهذا ما وضحه التقرير الإقليمي لرصد التعليم للجميع لعام 2013/2014 البلدان العربية تبعاً لالتحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي وإنهائه (هذه البيانات تم جمعها قبل اندلاع الأزمة) وكذلك كانت سورية في مستوى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي بحلول عام 2011 (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2014، 11-18).

وتجدر الإشارة أن نسبة الأمية قد انخفضت في كافة المحافظات، باستثناء محافظة دير الزور فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الأمية في محافظات (دمشق، حلب، حماة، الحسكة، درعا، السويداء) من (6%، 17,6%، 8,9، 18,8%، 12,2%، 6,5%) في عام 1994 إلى (4,5%، 13,5%، 6%، 17,1%، 7,3%، 3,9%) في عام 2004 ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة التسرب من التعليم الأساسي بالإضافة إلى ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم (أوغلي وإسماعيل، 2007، 10-15). لا شك أنّ انخفاض نسبة الأمية دليل هام على تحسن القطاع التعليمي السوري، وانخفاض نسبة التسرب خاصةً من التعليم الأساسي كون المتسربين من هذه المرحلة أكثر عرضةً للارتداد للأمية، وهذا ما أثبتته المؤشرات التعليمية الأساسية لعام 2010 إذ وصلت نسبة الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي إلى (99,5%)، ونسبة التسجيل الصافي في التعليم الأساسي إلى (97%)، وبلغت الكثافة الصفية في التعليم الأساسي /27/ تلميذ في الشعبة، ومتوسط أعداد التلامذة لكل معلم في التعليم الأساسي /17/ تلميذ، ونسبة التسرب من التعليم الأساسي (3,6%)، ونسبة الدوام النصفى لمدارس التعليم الأساسي (18%) (شاهرلي، 2013، 10).

لكنّ الإنجازات السابقة لم يكتب لها الاستمرارية بفعل أزمة الصراع المسلح التي تعصف بالبلاد منذ عام 2011، إذ تأثر القطاع التعليمي نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد كسائر القطاعات المجتمعية والاقتصادية الأخرى وذلك بشكلٍ جزئي في عام 2011 من حيث واقع المؤشرات المتعلقة بقطاع التربية، في حين تضرر بشكلٍ كبيرٍ في الأعوام الدراسية 2012/2013، 2013/2014، 2014/2015، 2015/2016 وهذا الضرر طال جميع جوانب العملية التعليمية بما فيها التلامذة والبنية التحتية للمدارس والكادر التعليمي والإداري ومستلزمات العملية التعليمية، وتركزت الأضرار فيما يلي:

- حرق وتخریب وتدمير المدارس في عدّة محافظات، إذ بلغ عدد المدارس المتضررة كلياً حتى عام 2014 (1129) مدرسة، إضافةً إلى (880) مدرسة متضررة جزئياً، و(3549) مدرسة لا يمكن الوصول إليها في المناطق غير الآمنة، و(608) مدرسة تستخدم في المجال الإنساني لإيواء الأسر المهجرة.
- أضرار بشرية متمثلة بخطف وقتل التلامذة والمعلمين والعاملين في القطاع التعليمي، إذ استشهد حتى عام 2014 حوالي (850) شخصاً منهم (475) تلميذاً على مقاعد الدراسة (اللجنة الوطنية السورية لليونسكو، 2015، 68)
- سرقة مستلزمات العملية التربوية والتعليمية من المدارس، والعبث بالأدوات والوسائل التعليمية والترفيهية للتلامذة.
- سرقة أموال مخصصة لرواتب العاملين ولتنمية العملية التربوية وتطويرها.
- تعثر وتوقف العملية التعليمية في بعض المحافظات نظراً لتعرض الأهالي والعاملين في المدارس للإرهاب لمنع التلامذة من الذهاب إلى المدارس، إذ تفاوتت نسبة حضور التلامذة في كافة المراحل التعليمية بين (6%) في حلب و(38%) في إدلب و(60%) في الرقة و(85%) في دمشق وذلك حسب إحصاءات وزارة التربية لنهاية عام 2012 ولا شك أن هذه الأرقام في ازدياد مع استمرار الأزمة (شاهري، 2013، 13).

الأمر الذي ضاعف مشكلة الهدر التربوي وتسبب بخسارة الإنجازات التربوية التي حققتها سوريا في السنوات الأخيرة على مستوى التعليم العام، ولم يتوقف الفاقد التربوي على ما سبق ذكره إذ بدأت تشهد دول العالم ومنها سوريا منذ شباط 2020 جائحة كورونا التي انعكست على القطاع التعليمي كونه من القطاعات التي تضم أكبر تجمع بشري في المجتمع، وهذه الجائحة إلى جانب ما عانته سورية من صراع مسلح جاءت لتزيد من ظاهرة الفاقد التعليمي بعد أن أصبحت سورية تلملم جراحها بعد الانتصارات التي حققتها على الجماعات المسلحة واستعادة المباني المدرسية وما يتعلق بالعملية التعليمية في المناطق المحررة، إلا أن التصدي لهذه الجائحة (كورونا) تطلب التباعد الاجتماعي بشكل عام ومن ضمنها إيقاف العملية التربوية ما قد أدى إلى نوع آخر من الفاقد التعليمي في النظام التعليمي وهو الفاقد النوعي للتعليم، فقد أصبحت نوعية (جودته) التعليم، عوضاً عن مجرد الالتحاق به، هاجساً لدى صانعي السياسات والمخططين والمعلمين في جميع بلدان العالم ومنها سورية، كونها بلد خارج من أزمة صراع سياسي وعسكري، فكان من الصعوبة عليها تأمين مستلزمات التعلم عن بعد لمواجهة كورونا وتحقيق التباعد الاجتماعي، حيث ظروف الحرب أنهكت البنية التحتية فيما من كهرباء واتصالات ووسائل تواصل أخرى وبث تلفزيوني وإذاعي مما جعل الصراع المسلح وجائحة كورونا يكملان بعضهما في زيادة الفاقد التعليمي سواء (الكمي، أو النوعي) والقضاء على الإنجازات التي كانت قد حققها النظام التعليمي قبل عام 2011. وجائحة كورونا 2020.

وفي ضوء ذلك يمكن صوغ قضية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في (سورية)؟ وما التحديات والحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات؟

▪ أسئلة الدراسة:

ما تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في الجمهورية العربية السورية؟ وما التحديات والحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات؟

انبتق عن التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

المحور الأول: تأثيرات الصراعات مسلحة كانت أو سياسية على زيادة الفاقد التعليمي - التعليمي:

1. ما تداعيات وأثار الصراع على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في الجمهورية العربية السورية؟
2. ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في الجمهورية العربية السورية. لمواجهة تلك الأثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية؟
3. ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في الجمهورية العربية السورية لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
4. ما هي التصورات والرؤى المستقبلية والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً؟

المحور الثاني: تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد – 19) على زيادة الفاقد التعليمي - التعليمي:

1. ما تداعيات وأثار جائحة كورونا على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في الجمهورية العربية السورية؟
2. ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في الجمهورية العربية السورية. لمواجهة تلك الأثار والتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي وأثارها السلبية؟
3. ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في الجمهورية العربية السورية. لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
4. ما هي التصورات والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد حاضراً ومستقبلاً؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1. تحديد تداعيات وأثار كل من الصراع وجائحة كورونا على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في الجمهورية العربية السورية؟
2. حصر الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في الجمهورية العربية السورية. لمواجهة تلك الأثار والتداعيات التي خلفها كل من الصراع وجائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثارها السلبية؟

3. تحديد أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارات التعليمية في الجمهورية العربية السورية. لمواجهة تأثيرات الصراع وجائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
4. تقديم مجموعة من التصورات والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات الصراع وجائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد حاضراً ومستقبلاً؟

■ أهمية الدراسة:

1. طبيعة الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية والحرب والنزاعات المسلحة منذ عام 2011 وحتى الآن وانتشار (covid19) ما انعكس ذلك بصورة سلبية على جودة العملية التعليمية التعليمية، حرمت عدد كبير من الطلبة من متابعة تعليمهم.
2. اهتمام المنظمات الدولية (اليونسيف-اليونسكو) والدول في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية-بريطانية-الهند...إلخ) في الوقوف على ما خلفته جائحة كورونا من مشكلات تعليمية، حرمت العديد من الطلبة في العالم من متابعة دراستهم.
3. التحديات التي تواجه الجمهورية العربية السورية (دمار البنى التحتية للنظام التعليمي ومشكلاته من هدر تعليمي (تسرب مدرسي-رسوب...) زيادة نسبة الأمية بين الفئات العمرية المختلفة.
4. تقديم مقترحات لمواجهة تأثيرات النزاعات المسلحة وجائحة COVID19 للحد من الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد التعليمي حاضراً ومستقبلاً.

■ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الموضوعية: وتتمثل في تأثيرات جائحة الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي في التعليم العام في الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية: تقتصر فترة تحليل البيانات على الفترة الزمنية الواقعة بين (2011- 2021) والتي شهدت أزمة الصراع السياسي والمسلح في سورية، وظهور جائحة كورونا، أما فترة تنفيذ الدراسة من بداية شهر يونيو حتى 15 أغسطس 2021م.

■ المفاهيم الرئيسية للدراسة:

- الفاقد التعليمي -التعليمي: هو قصور في إتقان الطلاب لبعض المعايير الأساسية في المادة نتيجة للانقطاع عن المقاعد الدراسية بسبب جائحة كورونا، أو تدني جودة التعليم وكفاءته (وزارة التعليم السعودية، 2021، 1). ويعرف بأنه عبارة عن المعلومات والمهارات التي لم يتعلمها الطالب نتيجة لظروف خارجية أو داخلية في مادة معينة أو عدة مواد(الغباري، وبالحرث، 2021، 4). ويقصد بالفاقد التربوي في مراحل التعليم المختلفة " الخسارة الناجمة في عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم وفي الجهد المبذول فيه" (الرشدان، 2001، 248). ويقصد بالهدر التربوي " الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم في الوقت نفسه الذي تكون فيه مخرجات هذا التعليم لا تتناسب مع هذه الزيادة، أو الخسارة الناتجة عن استهلاك أجهزة ومعدات التعليم التي لا يحسن استخدامها" (أبو الوفا وعبد العظيم، 2000، 90). ويمكن تعريفه بأنه: المعارف والمهارات التي لم يحصل عليها الطلبة خلال فترة الصراع

- المسلح وجائحة كورونا بسبب الانقطاع أو إغلاق المدارس في الجمهورية العربية السورية، ويقع مفهوم الفاقد التعليمي تحت مسميات متعددة (الهدر التعليمي-التسرب...).
- وتناولته الدراسة الحالية: بأنه الخسارة الناجمة في عمليات التعليم التي أدت إليها جائحتي الصراع وكورونا في النظام التعليمي السوري منذ 2011 حتى الآن، وما نتج عنهما من ضعف بين مدخلات التعليم ومخرجاته وخسارة في الإنفاق على التعليم وهدراً في البنى التحتية المادية كالمدراس (دمارها-ونهبها) والبنى البشرية من رسوب وتسرب للتلاميذ والمعلمين (هدر برأس المال البشري). فضلاً عن الفاقد المعرفي الناتج عن تلك الظروف التي حرمت الطلبة من متابعة الدراسة.
- مرحلة التعليم العام: هي مرحلة تعليم مجانية وإلزامية للصفوف الأساسية من مراحل التعليم بموجب القانون المنصوص على إلزامية التعليم في الجمهورية العربية السورية، وتقسّم هذه المرحلة إلى (مرحلة التعليم الأساسي حلقة أولى ومدتها 5 سنوات-والحلقة الثانية ومدتها 3 سنوات- ومرحلة التعليم الثانوي ومدتها 3 سنوات والمرحلة الجامعية مدتها بين 4-5 سنوات).
 - النزاع المسلح: حرب كونية تعرضت لها سورية منذ عام 2011 وحتى الآن أثرت على جميع مناحي الحياة والقطاعات في الجمهورية العربية السورية وخاصة القطاع التعليمي من دمار للبنى التحتية. وحرمان عدد كبير من الطلاب من الاستمرار في العملية التعليمية خاصة في المناطق التي كانت يسيطر عليها المسلحين.
 - جائحة كورونا (كوفيد - 19): هو اسم أطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي والمعروف باسم (كورونا) المرتبط بالمتلازمة الحادة (سارس) والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية ، وهو مرض متجدد من تلقاء نفسه و تختلف أعراضه في كل مرحلة له . مما سبب في إغلاق عام طال جميع القطاعات في المجتمع وخاصة الجمهورية العربية السورية والذي أثر بشكل كبير في القطاع التعليمي وسبب مشكلات تربوية منها (الهدر التعليمي/الرسوب والتسرب-والفاقد التعليمي).

■ منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات (صراع - جائحة كورونا) وانعكاسها على الفاقد التعليمي ومدى تسببها في زيادة الفاقد التعليمي والتعليمي في سورية، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام أسلوب التحليل الكمي والكيفي، ثم ربطها وتفسيرها استناداً للمعلومات والبيانات الموجودة وصولاً إلى تحقيق الأهداف الرئيسية منها والإجابة عن أسئلتها.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة:

أولاً. الخلفية النظرية:

1- نبذة تعريفية عن التعليم العام في الجمهورية العربية السورية:

تمتلك الجمهورية العربية السورية نظاماً تربوياً يستند إلى فكرة أن التربية ركن مهم من أركان التطوير العلمي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد، ويكفل الدستور السوري حق التعلم لكل مواطن، وهو إلزامي ومجاني في مرحلة التعليم الأساسي ومجاني لكن غير إلزامي في المرحلة الثانوية.

تضم مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ثلاث مراحل هي: مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

أما مرحلة رياض الأطفال فهي غير إلزامية وغير مجانية تتراوح مدتها (2-3) سنوات، وتقسّم إلى ثلاث فئات تعد لها مناهج تناسب هذه المرحلة العمرية، وأما مرحلة التعليم الأساسي فتبدأ من سن السادسة وتقسّم هذه

المرحلة حلقيتين: الحلقة الأولى من الصف الأول حتى الصف السادس، والحلقة الثانية من الصف السابع وحتى التاسع، وأما التعليم الثانوي فيتفرع إلى التعليم الثانوي العام (علمي- أدبي) والتعليم الثانوي المهني (تجارة- صناعة- نسوي- زراعة- سياحة وفنادق- معلوماتية)، والتعليم الثانوي الشرعي، وتتاح فرص التعلم في الجمهورية العربية السورية بالتساوي لكلا الجنسين (وزارة التربية السورية، 2016).

وتولي الجمهورية العربية السورية الاهتمام والرعاية اللازمة للمنظومة التربوية في الدولة إذ بقي التعليم في صدارة اهتمام الحكومة وتدأب وزارة التربية في دراسة المناهج التربوية وتطويرها وفق أسس علمية منهجية واضحة ولا سيما بعد إحداث المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية.

وتتمثل أولويات السياسة التربوية في المساهمة في توفير مستقبل سلمي ومزدهر للبلاد، من خلال تطوير معارف المتعلمين ومهاراتهم واتجاهاتهم بطريقة شاملة تنمي الجوانب الشخصية لديهم، وتدعم التراث الغني للبلاد الذي يعود آلاف السنين، وتعزز قيم المواطنة وتطلعات العيش بسلام وتواجه تحديات الحاضر بوصفه بوابة المستقبل لبناء عالم أكثر ترابطاً.

ويتمثل المطلب الأول للنظام التربوي في سورية في تعليم الشباب ليكونوا على استعداد لدخول سوق العمل مع التركيز على التنمية الاجتماعية والأكاديمية والثقافية والفكرية لتكوين جيل من المتعلمين يتسم بالمواطنة والفاعلية في بناء مجتمعه.

حيث يتطلع المنهاج الوطني إلى تحقيق الآتي:

- تكوين متعلمين فاعلين مدى الحياة.
- محو الأمية في مختلف مجالات المعرفة والحياة الاجتماعية.
- تطوير الجانب الأخلاقي.
- تطوير مواطنين فاعلين. (المرجع السابق، 2016).

2- نبذة تعريفية عن الأزمة السورية وتأثيراتها في المجال التربوي:

تأثر قطاع التربية بالأزمة كباقي القطاعات المجتمعية والاقتصادية حيث أظهرت الإحصاءات بأن العام الدراسي 2011-2012م تأثر بشكل جزئي، أما في الأعوام الدراسية 2012 - 2013 , 2013 - 2014م التي شهدت تصاعداً كبيراً في الأزمة نتج عنها أضرار (مادية - بشرية) طالت جميع جوانب العملية التعليمية سواء أكانت بنية تحتية للمدارس أم إطاراً تعليمياً وإدارياً أم طلبة أم مستلزمات تعليمية، كما تعرض العديد من الأطفال إلى الإصابات الجسدية والنفسية. يعاني نظام التعليم من إجهاد ونقص في التمويل، إذ بحلول أوائل عام 2021، لم تعد واحدة من كل ثلاث مدارس داخل سوريا صالحة للاستخدام لأنها تعرضت للدمار أو للضرر أو لأنها تُستخدم لأغراض عسكرية. أما الأطفال القادرون على الالتحاق بالمدارس، فإنهم يتعلمون في الغالب في صفوف دراسية مكتظة، وفي مبانٍ لا تحتوي على ما يكفي من المياه ومرافق الصرف الصحي والكهرباء والتدفئة أو التهوية.

وقد تمثلت أضرار القطاع التربوي بخروج العديد من المدارس عن العملية التعليمية حيث بلغت أعداد المدارس المتضررة كلياً (1129) مدرسة، إضافة إلى استخدام (478) مدرسة في المجال الإنساني لإيواء الأسر المهجرة، وما تزال (880) مدرسة متضررة جزئياً، ولكنها مستخدمة في العملية التعليمية، وبقيت حوالي (3549) مدرسة لم تتمكن من الوصول إليها في المناطق غير الآمنة.

ورغم جميع الأضرار التي تعرض لها القطاع التربوي في البنية التحتية ما تزال (17486) مدرسة عام 2014م تقدم خدماتها التعليمية التي يستفيد منها (4,246,138) تلميذاً وتلميذة منهم (48%) إناث، وتركز (95,5%) من التلاميذ في التعليم الحكومي في جميع محافظات القطر.

وقد أدت الأزمة إلى تزايد أعداد المتعلمين الوافدين الذين التحقوا بمدارس في المناطق الآمنة والذين قدر عددهم (626,122) طالباً وطالبة منهم (67%) قد التحق بالمدارس في مناطق آمنة و(10%) تلقوا تعليماً غير رسمي ومتقطعاً، مما دفع وزارة التربية إلى تحويل بعض المدارس في المناطق الآمنة إلى الدوام النصفية.

كما أثرت الأزمة بشكل مباشر في حياة الطلبة والمعلمين والإداريين حيث استشهد حوالي (850) فرداً منهم (475) تلميذاً على مقاعد الدراسة.

كما تأثرت الحالة النفسية للعديد من الطلبة بأشكال مختلفة كالخوف والاضطراب، وقد قدر معدل التسرب المتوسط في مختلف المحافظات بـ (23%).

وتمثلت احتياجات القطاع التربوي بشقيه التربوي والمادي بإعادة تأهيل المدارس المتضررة خاصة المستثمرة في العملية التربوية وبعض الغرف الصفية المسبقة الصنع وبمستلزمات العملية التعليمية الأساسية (المقاعد) إضافة إلى تعويض الطلبة لما فاتهم من دروس.

وقد واجهت الحكومة السورية ممثلة بوزارة التربية الأزمة الحالية، فعملت جاهدة على التخفيف من الآثار التي تركتها في الأطفال والطلبة والمعلمين، وعملت على حشد كلِّ الإمكانيات من خلال إصدار العديد من المراسيم والقرارات الخاصة بالعملية التربوية.

استجابة النظام التعليمي لتوفير التعليم:

عملت الحكومة السورية ممثلة بوزارة التربية وبالتعاون مع شركاء قطاع التعليم على استمرار خدمات التعليم في كل أنحاء سورية خلال فترة الأزمة وذلك باتباع الآتي:

1- تحقيق أقصى استثمار للمباني المدرسية الحالية:

حيث تمّ الاستمرار بصيانة وترميم المدارس المتضررة، وتأهيل المرافق المدرسية وأنظمة المياه والصرف الصحي أثناء الأزمة، وتزويد المدارس التي تعاني من الكثافة العالية بغرف صفية مسبقة الصنع ومقاعد ومستلزمات العملية التعليمية، بما يمكن هذه المدارس من العمل فترتين دراسيتين بدلاً من فترة واحدة. كما عملت على نقل الطلاب من المناطق التي تضررت فيها المباني المدرسية تضرراً كبيراً أو المناطق غير الآمنة إلى مباني مدرسية سليمة وآمنة لمواصلة تعليمهم. بالإضافة إلى استمرار طيف واسع من مدارس المناطق غير المستقرة بتقديم الخدمات التعليمية.

2- تسهيل عملية قبول والتحاق الطلاب في المدارس:

حيث تم قبول التلاميذ ممن لا يمتلكون أي وثائق ثبوتية (مدرسية)، بموجب سبر معلومات، ووضعهم في الصف المناسب وفق فئتهم العمرية. وعملت على إصدار الوثيقة الخاصة بتقدير الأعمار لمن لا يمتلكون وثائق شخصية (مكتومين - مجهولين -فاقدي الرعاية الأسرية)، بشرط وجود وصاية قانونية على التلميذ. وتم فتح شعب رياض الأطفال بشكل مجاني في المدارس ضمن مشروع (استعدوا للالتحاق بالمدرسة)، لتشجيع الأطفال على الدخول للمدرسة من الناحية النفسية والعلمية. وتشجيع دمج الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس. كما نفذت وتنفذ الوزارة بالتعاون مع شركاء قطاع التعليم حملة إعلامية كل عام لتشجيع الطلاب على التعليم وتقديم التسهيلات التي تضمن عودتهم إلى المدارس مثل تسهيل عملية التسجيل، وتوفير اللباس المدرسي والكتب الدراسية وتوزيع الحقائب المدرسية في كافة محافظات القطر.

3-دعم عملية التعليم والتعلم:

سعت الوزارة لتعزيز قدرات الأطر التدريسية على الأساليب الحديثة في التعليم (طرائق التدريس الحديثة، التعلم النشط، الدعم النفسي والاجتماعي، تدريب المعلمين على تدريس المناهج المطورة ومهارات الحياة). كما أتاحت الفرصة أمام التلاميذ في المناطق ذات الخصوصية، لتمديد العام الدراسي لاستكمال المنهاج، عملت على استضافة طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي من المناطق غير الآمنة إلى المدن الآمنة لإجراء الامتحانات مع تأمين الإقامة والإطعام والمواصلات. ونفذت حملة التوعية من المخلفات المتفجرة والتي تستهدف المدرسين لنشر ثقافة السلوك الآمن بين الطلاب وذوهم في المناطق التي شهدت النزاع.

ثانياً: البرامج الداعمة:

من أهم البرامج الداعمة لعودة الأطفال خارج المدرسة والمتسربين إلى التعليم:

1-التعليم الرسمي المكثف (منهاج الفئة ب):

هو منهاج تعليم رسمي مكثف (مسرّع) يقوم على فكرة تصميم مناهج لتدريس كل عاميين دراسيين بعام واحد. تم إعداده من قبل وزارة التربية ويتم تطبيقه في مدارس التعليم الرسمي بجميع المحافظات وفق مناهج الجمهورية العربية السورية وللمواد الأساسية (عربي-رياضيات - العلوم العامة - اللغة الأجنبية) حيث يعد أحد المسارات التعليمية الداعمة للأطفال خارج المدرسة (المنقطعين والمتسربين من التعليم الأساسي لمدة عام أو أكثر والذين لم يسبق لهم دخول المدرسة) لتعويض الفاقد التعليمي ومتابعة التحصيل الدراسي رغم الظروف الصعبة. يستهدف هذا المنهاج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (8 - 15) سنة ولم يسبق لهم الالتحاق في المدرسة (لا زالوا أميين). أو الأطفال الذين يُعادون إلى المدارس بعد التسرب بمن فيهم الأطفال الذين خضعوا لبرامج تأهيلية في المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المحالون إلى مديريات التربية. يُقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق سويتهم التعليمية، ويُطبق عليهم منهاج وخطة دراسية وضع من قبل وزارة التربية؛ حيث يجتازون الصفوف من (1- 8) وفق أربعة مستويات ووفق الخطة والمنهاج الموضوعين، وذلك خلال أربع سنوات. يُعامل تلاميذ الفئة / ب / معاملة تلاميذ الفئة / أ / من حيث النجاح والرسوب وكل ما يتعلق بالتلاميذ ضمن أحكام مواد النظام الداخلي لمرحلة التعليم الأساسي، ويعود تلميذ الفئة / ب / إلى الفئة / أ / حين يتناسب مستواه العلمي مع عمره الزمني مع حساب سنوات الرسوب إن وجدت. ويتم اختيار المدارس التي تحتوي شعب الفئة /ب/ وفق معايير تتعلق بنسب التسرب وعدد الوافدين والتوزيع الجغرافي في المحافظات، كما تتوفر المرونة لافتتاح

مدارس إضافية أو شعب إضافية حسب الحاجة ويتم استقبال الأطفال في أي وقت من العام. ويتم تأهيل الكوادر التدريسية والإدارية من خلال تم تطبيق خطة تدريب تشمل:

- تدريب مدربين.
- تدريب المعلمين على المنهاج المكثف ب.
- تدريب الموجهين التربويين والاختصاصيين للمتابعة والتقييم.
- تدريب معلمي المواد المساعدة (موسيقا، رياضة، رسم) لتقديم أنشطة داعمة للتعليم،
- تدريب متخصص حول أداة الرصد والمتابعة على مستوى الطفل.

ويتضمن التدريب: مقدمة حول المنهاج ب ومعايير القيد والقبول، الوسائل التعليمية، التقييم والقياس، التعلم النشط، الضبط الايجابي، الدعم النفسي، مهارات الحياة، صعوبات التعليم ودمج الأطفال ذوي الإعاقة، دروس نموذجية، تدريب متخصص حول آليات إدخال معلومات الطلاب ومتابعة تقدمهم شهرياً.

2- دورات الإكمال:

ينتظم فيها الطلاب الراسبون في بعض المواد في الصفوف الانتقالية (الصف الأول حتى الثامن من مرحلة التعليم الأساسي بالإضافة إلى الأول والثاني الثانوي) ويتم تقديم دروس مكثفة لمدة شهرين خلال العطلة الصيفية. ويخضع الطلاب إلى امتحان رسمي لقياس مدى تطورهم في المواد المكمل بها (رسبوا فيها) فيحصلون بذلك على فرصة في تعديل نتائجهم الدراسية المؤجلة، وتحديد نجاحهم أو رسوبهم في سنتهم الدراسية ويتم اختيار المدرسين الأكفاء بالإضافة إلى إلحاقهم بدورات تدريبية حول آلية التدريس والدعم النفسي.

3- تعزيز فرص التعلم الداعمة للتعليم الرسمي:

إن إيجاد جسور للوصل بين التعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي مع التعليم الرسمي النظامي يقدم العديد من الفرص والآفاق ويعزز الحق في التعليم للجميع إعمالاً لتعهدات سورية الدولية. كما قد يدعم المؤسسة التعليمية الرسمية في مواجهة الضغوط على المدى المتوسط والبعيد. ويتم ذلك من خلال تطبيق عدد من التدخلات الهادفة لتوفير فرص للتعلم لتستوعب الأطفال والشباب الذين لا يمكنهم الالتحاق بالمدرسة والتي تميزت بالآتي:

- استنادها إلى المناهج التربوية والمعايير الوطنية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية.
- المرونة والاتاحة للمتعلم للعودة إلى التعليم النظامي.
- مراعاة جميع الحالات وشمولها جميع المناطق الجغرافية في الجمهورية العربية السورية.
- القبول المجتمعي كونها تعتمد نظام تقويم موازي لنظام التقويم في التعليم النظامي.
- تمكين الخريجين من التقدم لامتحانات الشهادات (شهادة التعليم الأساسي – شهادة الثانوية العامة).

4- التعليم التعويضي ودروس الأندية المدرسية:

يعدّ شكلاً من أشكال برنامج التعلم الذاتي المطبق في المحافظات ويستهدف المتعلمين الذين فقدوا مُدداً دراسية تتراوح بين الشهرين إلى فصل دراسي بسبب الظروف الراهنة، حيث يلتحق هؤلاء المتعلمون بدورات تقوية في المدارس خارج

أوقات الدوام الرسمي، لتعويض الفاقد التعليمي وسد الفجوة التعليمية في المواد الأساسية. كما يستهدف الأطفال المتتحققين بالمدارس الرسمية المعرضين لخطر التسرب أو التأخر دراسياً مقارنة بأقرانهم.

5-التعلم الذاتي:

يُصنّف برنامج التعلّم الذاتي ضمن فئة التعليم غير الرسمي في نظام التعليم في سورية. ويُعرّف بأنه تعليم توعوي مجتمعي موجّه للأطفال خارج المدرسة خاصةً، والأطفال المعرضين لخطر التسرب وفقاً للمعايير المتفق عليها. وقد طورت كل من وزارة التربية في سورية واليونيسيف ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) برنامجاً قائماً على أساس التعلّم الذاتي يحاكي المناهج الوطنية، وقد استلهم هذا البرنامج الدروس المستفادة من تجربة (الأونروا) في التعلّم الذاتي. وهو برنامج تعليم توعوي مجتمعي موجّه للأطفال خارج المدرسة حيث يمكنهم من الاستمرار في التعلّم ضمن المنزل أو في المساحات/ المراكز المجتمعية التي تم إعدادها من قبل الشركاء المنفّذين بالتنسيق مع وزارة التربية، ومديرية التربية، و/ أو ضمن المدارس المتفق عليها مع وزارة التربية والمديريات المعنية وذلك خارج أوقات الدوام الرسمي وفي العطل الأسبوعية والرسمية. ويهدف لمساعدة الأطفال والشباب خارج المدرسة من عمر (6 - 19 سنة) على مواصلة التعلّم، وتمكينهم أيضاً في التحضير للامتحانات الوطنية، إلى أن يُعاد دمجهم ضمن نظام التعليم الرسمي أولاً أو في برامج تعليمية مجتمعية أخرى غير رسمية (تعلّم ذاتي، تدريبات مهنية، تعلم مهارات القراءة والكتابة الخ) في حال تعذر وصولهم إلى مدارس التعليم الرسمي وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية ومديرياتها وقطاع التعليم. وتم تصميم مواد التعلّم الذاتي لتتلاءم مع الفئة العمرية للأطفال في المواد الأساسية الأربعة (عربي، رياضيات، علوم عامة، اللغة الأجنبية) المبنية على المنهاج الوطني السوري، ويتطلّب الاستخدام السليم لمواد التعلّم الذاتي الحصول على الدعم الكافي من الأشخاص المرجعيين من أفراد المجتمع المحلي، وأولياء الأمور، والمدرسين، والشباب والمتطوعين المستعدين لمساعدة الأطفال على فهم محتويات المواد ودعم تعلّمهم واختيار المسار التعليمي المناسب مع مستواهم التعليمي وعمرهم وظروفهم ومناطق تواجدهم بالتنسيق مع وزارة التربية وقطاع التعليم.

6-برنامج محو الأمية:

وهو برنامج يطور المعرفة اللازمة للقراءة والكتابة وتطبيق العمليات الرياضية الأساسية الأربعة. ويستهدف الأطفال والشباب الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة وليس لديهم فرصة للالتحاق بالتعليم الرسمي يتم تطبيقه بالتعاون والشراكة مع وزارة الثقافة-تعليم الكبار.

7-برنامج التعليم والتدريب المهني غير الرسمي:

صُمم البرنامج بشكل أساسي لمحو أمية الشباب الذين ليس لديهم فرصة للالتحاق بالتعليم الرسمي وتزويدهم بالمهارات العملية، والإدارية، والمدارك الضرورية للالتحاق المباشر بمهنة أو تجارة معينة (أو فئة من المهن أو الحرف). عادةً ما يؤدي إتمام هذه البرامج بنجاح إلى الحصول على مؤهل مهني ذو صلة بسوق العمل وتُعترف به السلطات الوطنية المختصة، مثل وزارة التربية والاتحادات المهنية... إلخ.

8-استضافة طلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي:

يستهدف التلاميذ والطلاب القادمين من المناطق غير الآمنة وصعبة الوصول والمحاصرة التي لا يوجد فيها مراكز امتحانية أينما وجدوا إلى المناطق الآمنة لتقديم امتحانات الشهادات مع تأمين مراكز إقامة لهم تتضمن كافة الخدمات التعليمية (دروس تعليمية داعمة) والخدمية (الإطعام والمواصلات والطبابة عند اللزوم).

ثالثاً: خطة وزارة التربية لتعزيز الاستجابة لحالة الطوارئ:

تخطط الوزارة لتعزيز قدرتها على الاستجابة للحالات الطارئة من خلال الآتي:

1. تخصيص ميزانية للتأهب والاستجابة في مجال التعليم في حالات الطوارئ وإدماجه في خطط ومشاريع وزارة التربية لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم في مواجهة الصراعات والأزمات.
2. توفير معلومات عن حالات الطوارئ وإدراجها ضمن نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS.
3. استخدام نظام إدارة معلومات المدرسة المتكامل SIMIS للتخطيط والاستعداد لاستجابة التعليم في حالات الطوارئ.
4. تنمية القدرات من أجل التأهب لحالات الطوارئ والتخفيف من حدة أثر الأزمة وذلك على المستوى المحلي حيث يحتاج موظفو التعليم والإدارات ذات الصلة بالتعليم والمعلمين في المنطقة إلى رفع قدراتهم على الاستجابة لحالات الطوارئ وتوفير التعليم الجيد للأطفال والشباب المتضررين من حالات الطوارئ، المستوى التنظيمي للوزارة، وهناك حاجة إلى تعزيز القدرات لضمان الدعم السياسي (والدعم المالي المقابل) للتأهب والتخطيط على المستويات كافة.

رابعاً: مشاريع رائدة خلال الأزمة:

1. فتح شعب رياض الأطفال مجانية في مدارس التعليم الأساسي ضمن مشروع استعدادوا للالتحاق بالمدرسة لتشجيع الأطفال على الدخول للمدرسة من الناحية النفسية والعلمية وتأمين انتقالهم الآمن إلى الصف الأول.
2. مسح الفاقد التعليمي: إن الغاية العامة من إجراء هذا المسح هو معرفة عدد الفاقد التعليمي فعلياً، وأسباب التسرب والوقوف على هذه الأسباب والحد منها قدر الإمكان. بالإضافة إلى معرفة عدد الطلاب غير الملتحقين بالتعليم والمتسربين من التعليم للفئة العمرية المذكورة أعلاه وتوزع الفاقد التعليمي على مستوى المحافظات، الأمر الذي يدعم متخذي القرار بالتخطيط لبرامج إعادة هؤلاء المتسربين إلى التعليم. شمل المجتمع الإحصائي للمسح جميع المدارس المتواجدة في (14) محافظة مع ملاحظة أن هناك بعض المناطق في بعض المحافظات لم يتم تغطيتها نتيجة الأوضاع الأمنية وعدم القدرة على الوصول. كما شمل المسح عدداً كبيراً من الأسر التي تعاونت مع فريق المسح وقد وصل العدد إلى أكثر من (30%) من المجتمع على مستوى القطر بعدد استمارات (1.179.183) استمارة. وبعد معالجة البيانات والاستمارات الإحصائية تبين أن عدد المتسربين على مستوى القطر بلغ (1.094.073) طفل/ة من الفئات العمرية (6-14) سنة.
3. التنمية المهنية المستمرة للمعلمين: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز منظومة التعليم القائم الذي يتضمن وجود شبكة المعلمين والموجهين ويستند إلى الموارد الموجودة. وتحسين معرفة المعلمين بمحتوى المادة وبالمهارات التربوية، إضافة إلى منهجية تركز على الطفل، ويساهم في دعم البرامج السنوية للتطوير المهني للمعلمين على

المستوى الوطني بناءً على الاحتياجات. حيث يرتبط البرنامج بمنظومة التقييم المستمر على مستوى المدرسة لضمان تحديد احتياجات التدريب والمتابعة بشكل منهجي. توفر مراكز المصادر التي تعد البيئة المادية التدريبية التي تحوي أنواعاً متعددة من المصادر التي تمكن الموجه والمعلم من استخدام مصادر متنوعة للتنمية المهنية. كما عملت الحكومة السورية بالتعاون مع شركاء قطاع التعليم في إطار مبادرة (لا لضياح الجيل) لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأطفال المتأثرون بالأزمة السورية وأسرههم للوصول إلى فرص التعليم الجيد.

3- نبذة تعريفية عن جائحة كورونا: (مفهومها - نشأتها وشيوع انتشارها- تأثيراتها العالمية في مختلف المجالات- انعكاساتها على التعليم بوجه خاص)

مفهوم جائحة كورونا:

تعيش البشرية هلع كبير من فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) كونه يعد جائحة يختلف نمط انتشارها عن سابقتها من الفيروسات التاجية التي تصيب الجهاز التنفسي. فما هو فيروس كورونا المستجد وما هي طبيعة تركيبته البنيوية وآلية تسببه بالمرض. وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية "فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم" (SARS-CoV-2) اسماً رسمياً للفيروس الجديد في 11 شباط/فبراير 2020. واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس بجينيا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام 2003. وأعلنت اللجنة ومنظمة الصحة الدولية أن "كوفيد-19" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه هذا الفيروس (ملكوي، 14، 2020-15). يتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء بروتيني يبلغ قطره 50 - 200 نانومتر، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تُسهم في تكوين هيكل جسم الفيروس، منها البروتين (S)، الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز.

نشأة الجائحة:

بدأت في نهاية شهر شباط من عام 2020 أجراس الإنذار تدق للتحذير من تزايد تفشي فيروس كورونا المستجد، إذ قام البنك الدولي بتشكيل فريق عمل عالمي متعدد القطاعات لدعم تصدي البلدان لهذه الأزمة والإجراءات التي تتخذها للتكيف معها، وفي ذلك الوقت لم يكن هناك سوى الصين وعدد قليل من البلدان المتضررة الأخرى تفرض التباعد الاجتماعي على مستوى كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والأسرية والاقتصادية والتعليمية...إلخ.

جائحة كورونا و انعكاساتها مناحي الحياة:

كان لجائحة كورونا عديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية على المستوى الدولي ككل. فجائحة كورونا أصبحت من الأحداث التي ستُخلّف تحولاً في النظام الدولي والإقليمي على غرار الأحداث التي خلّفت تحولات كبرى؛ مثل الحرب العالمية الثانية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش». ولكن تميزت جائحة كورونا بما سبقها من أزمات وأحداث كبرى بأنه حتى الآن لم يتم التوصل لمصدر هذا الفيروس، وما زال يُتعامَل معه على أنه «عدو مجهول». كذلك تُعد جائحة كورونا بمثابة أول أزمة صحية عالمية تضرب العالم كله في آنٍ واحد، فدائماً كان الحديث عن الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية أو ربما البيئية، ولكن أصبح العالم أمام

أزمة صحية عالمية خلّفت تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية فاقت كل التوقعات، وهو ما سبب حالة من الارتباك لجميع الحكومات والدول بشأن عدم وجود دراسات مستقبلية أو سيناريوهات تم وضعها إزاء التعامل مع هذا النوع من الأزمات (عبد الحافظ، 2020، 49). الذي أثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلخ، حيث أدت القيود المفروضة على التنقل بسبب التباعد الاجتماعي إلى تقليص العرض والطلب الاقتصاديين، مما أثر بشدة على الأعمال والوظائف، وسيكون هذا التأثير أكثر صعوبة على السكان الأكثر ضعفاً، وفي البلدان التي لديها أضعف البنى التحتية الصحية.

وتشير الأدلة المبكرة بالفعل إلى أن الفقراء والفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفيروس في جميع أنحاء العالم، مما يستوجب وضع تدابير سياساتية علاجية وفعالة (UNDESA,2020).

انعكاسها على التعليم:

كما أثرت القيود التي تسببها التدخلات غير الدوائية مثل التباعد الاجتماعي على التعليم في جميع المراحل الدراسية. ومن المرجح أن تحد هذه القيود من القدرة على الالتقاء أثناء الوباء من فرص الطلاب للتعلم خلال فترة التباعد الاجتماعي، وبذلك بدأ العالم يشهد حدثاً جليلاً قد يهدد التعليم بأزمة هائلة ربما كانت هي الأخطر في زماننا المعاصر. (ريمرز، شلايشر، 2020، 3).

فكان أحد الآثار البارزة لوباء كوفيد 19 هو الإغلاق الواسع النطاق للمدارس والكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم. وتأثير حجم covid19 لا يقتصر فقط على الصحة العامة فقط أن الوباء والاستجابات اللازمة لاحتوائه أثر أيضاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأدت القيود المفروضة على التنقل بسبب التباعد الاجتماعي إلى تقليص العرض والطلب الاقتصاديين، وأثر ذلك على الأعمال والوظائف، وكان هذا التأثير أكبر على الدول الأكثر ضعفاً والتي لديها أضعف بنى تحية الصحية وتعليمية –سوريا على سبيل التحديد.

كما أن القيود التي فرضتها جميع الدول في العالم مثل التباعد الاجتماعي على جميع المراحل الدراسية، حيث لا يتمكن المتعلمون والمعلمين من الالتقاء وجهاً إلى وجه في المدارس والجامعات ، مما قلص فرص الطلاب خلال فترة التباعد الاجتماعي ومن المعروف أن الوقت الذي يقضى في التعليم أو ما يسمى بوقت التعليم ، وهو أحد أكثر المؤشرات الموثوقة لفرصة التعلم ، حيث وجدوا باحثون أمريكيون بأن انقطاع التعليم أثناء إجازة الصيف و الانقطاع الطويل عن الدراسة لا يؤدي فقط الى تعليق وقت التعلم بل يؤدي إلى فقدت المعرفة و المهارات المكتسبة (ريمرز، شلايشر، 2020، 3).

وأدى انتشار covid-19 إلى تعطيل جوانب الحياة البشرية بشكل كبير وتسبب انتشار الفيروس في حدوث فوضى في النظام التعليمي في العالم من و أثرت عمليات الإغلاق كما أشار تقرير اليونسكو إلى أن (6,1 مليار طفل) في (190) دولة تأثروا بشدة من الإغلاق للمؤسسات التعليمية، (azevedo, hassan, el.at, 2020) وجاءت تقديرات البنك الدولي على ان الجيل الحالي من التلاميذ قد يخسر ما يصل مجموعه إلى (10تليون) دولار خلال حياتهم المهنية أي ما يعادل 10/1 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، (world bank.2020). (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، 28).

وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عالمية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. ويظهر مؤشر البنك الدولي عن "فقر التعلّم" - أو نسبة الطلاب الذين لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة - أن نسبة هؤلاء الأطفال قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قبيل تفشي الفيروس 53%. وإذا لم نبادر إلى التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءاً.

ويدل ذلك إن الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا تميز عن سابقاته من حالات الطوارئ الصحية كحالة تفشي فيروس الإيبولا بأنه الأوسع والأكثر امتداداً زمني، إذ أغلقت غالبية المؤسسات التعليمية في كافة أنحاء المعمورة أبوابها أمام طلبتها من شهرين إلى ستة أشهر أو يزيد.

وبذلك أصبحت تهدد جائحة كورونا التقدم المحرز في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم من خلال صدمتين رئيسيتين:

1. الإغلاق شبه العالمي للمدارس على مستوى جميع المراحل.

2. الركود الاقتصادي الناجم عن تدابير مكافحة الجائحة.

وقد يشكل تعطيل التعليم خطر تراجع المستوى التعليمي على الأطفال الأكثر ضعفاً والذين لم يكن تعليمهم الأساسي قوياً في البداية، وغالباً ما يكون المتعلمين من خلفيات اجتماعية واقتصادية محرومة، ويعتبر الطلاب اللاجئين والمهاجرين وذوي الإعاقة أكثر عرضه لتحمل وطأة تأثير كوفيد 19 على قطاع التعليم، وهذا ليس بسبب كثرة أعدادهم في قطاع التعليم، ولكن ببساطة لأن الحكومات غالباً مالا تتوفر على سياسات وطنية تلي احتياجات هؤلاء الطلاب استجابة لحالات الطوارئ الوطنية (منظمة التعاون الإسلامي، 2020، 31)

وهو ما فرض على القائمين على المؤسسات التربوية في قطاعي التعليم العام والعالى التفكير في سياسات تربوية مستقبلية؛ تعالج الفاقد التعليمي لدى الطلبة في مختلف المراحل وتضمن أن المتعلمين يتعلمون.

إذ عاد الفاقد التعليمي ليطلّ عبر بوابة جائحة كورونا وما فرضته من تحول من التعليم الوجاهي إلى التعليم الافتراضي والمدمج، ما جعل التربويين مطالبين بالتفكير والتفكير والبحث بعمق لإيجاد أدوات فعالة لقياس نسبة الفاقد التعليمي لدى المتعلمين، وكيفية العمل على الحد منها.

أي قد يكون كوفيد 19 أعاد تشكيل قطاع التعليم من خلال إحداث ثورة في مجال التعلم عبر الانترنت والتعلم عن بعد، ولكن إن بيانات التعلم عن بُعد ليست شاملة للطلاب المهمشين، أو ذوي الدخل المنخفض خاصة في البلدان النامية ذات البنى التحتية التكنولوجية غير المستوفية للمعايير. وفي معظم الحالات، تؤثر محددات التهميش مثل الإعاقة والنوع الاجتماعي والجنسية والعرق والفقر أيضاً على وصول الطلاب إلى التعليم من خلال التعلم عن بعد مما يجعلهم "غير مرئيين" في النظام التعليمي (UNESCO, 2020).

لذا من المرجح أن يكون تأثير الجائحة على التعليم أكثر تدميراً في البلدان التي تنخفض فيها نتائج التعلم، وترتفع فيها معدلات التسرب من التعليم، وتضعف فيها القدرة على الصمود في وجه الصدمات مما يؤدي إلى آثار مباشرة تثير القلق من هذه الأزمة وأهمها: (خسارة التعلم، زيادة معدلات التسرب من الدراسة، انعدام المساواة في النظم التعليمية، الذي يعاني منه معظم البلدان)، ولا شك أن تلك الآثار السلبية ستصيب الأطفال الفقراء أكثر من غيرهم.

ورغم أن وهناك الكثير مما يمكن عمله للحد من هذه الآثار على الأقل، وذلك من خلال استراتيجيات التعلم عن بعد. ولكن تعد البلدان الأكثر ثراء أفضل استعداداً للانتقال إلى استراتيجيات التعلم عبر الإنترنت، وإن اكتنف الأمر قدر كبير من الجهد والتحديات التي تواجه المعلمين وأولياء الأمور. ولكن الأوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والأفقر ليست على شاكلة واحدة، وإذا لم نتصرف على النحو المناسب، فإن ذلك الانعدام في تكافؤ الفرص – الذي يبلغ حداً مروعاً وغير مقبول بالأساس – سيزداد تفاقماً. فالعديد من الأطفال لا يملكون مكتباً للدراسة، ولا كتباً، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل، بل هناك منهم من لا يجد أي مساندة من آبائهم على النحو المأمول، في حين يحظى آخرون بكل ما سبق. لذا يتعين على السياسات التعليمية تفادي اتساع هذه الفوارق في الفرص – أو تقليصها ما أمكنها إلى ذلك سبيلاً – وتجنب ازدياد الآثار السلبية على تعلم الأطفال الفقراء.

أما في سورية لم تكن جائحة كورونا هي الظرف الأول الذي تضطر فيه المؤسسات التعليمية لإغلاق أبوابها أمام الطلبة وفي المستويات الدراسية كلها، ففي سورية تحديداً اضطرت المؤسسات التعليمية إلى إغلاق أبوابها غير ذي مرة بفعل الصراع المسلح الذي بدأ منذ 2011 نتيجة الهجمة الإرهابية التي فرضتها بعض دول العالم من خلال الجماعات المسلحة.

4- نماذج وخبرات عربية وعالمية متميزة في مجال التعليم العام أثناء جائحة كورونا:

نشهد في هذا الصدد قدراً كبيراً من الإبداع بالعديد من البلدان. فالكثير من وزارات التعليم ينتابها قلق له بالفعل ما يبرره من الاعتماد على الاستراتيجيات المستندة إلى الإنترنت دون غيرها، وبالتالي لا يجني ثمرتها إلا أبناء الأسر الأفضل حالاً. وتتمثل الاستراتيجية المناسبة لأكثرية البلدان في استخدام جميع الوسائل الممكنة التي توفرها البنية التحتية الحالية في إيصال الخدمة. فيمكن استخدام أدوات الإنترنت في إتاحة مخططات الدروس، ومقاطع الفيديو، والدروس التعليمية، وغيرها من الموارد لبعض الطلاب، ولأكثر المعلمين على الأرجح. ولكن، ينبغي أيضاً الاستعانة بالمدونات والتسجيلات الصوتية والموارد الأخرى التي تستهلك قدراً أقل من البيانات. وينبغي العمل مع شركات الاتصالات على تطبيق سياسات تعفي المستخدمين من الرسوم، لتيسير تنزيل مواد التعلم على الهواتف الذكية، التي يحملها أكثر الطلاب في الغالب.

كما أن الإذاعة والتلفزيون من الأدوات التي لا ينبغي الاستهانة بجوداها كذلك. ويمكن الاستفادة من الميزات التي توفرها لنا شبكات التواصل الاجتماعي، مثل واتساب أو الرسائل النصية القصيرة، في تمكين وزارات التعليم من التواصل بفعالية مع الأهل والمعلمين، لتزويدهم بالإرشادات والتعليمات وهيكل عملية التعلم، مستعينة بالمحتوى المقدم عبر الإذاعة أو التلفزيون. فلا يقتصر التعلم عن بعد على استخدام الإنترنت فقط، ولكنه ينطوي على تعلم يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائط التي تكفل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من طلاب اليوم.

كيف استجابت الدول لجائحة كورونا؟. (ريمز، شلايشر، 2020، 10-15).

من خلال: المبادرة العالمية للابتكار في التعليم بجامعة هارفارد والتقييم السريع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاستجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد. ١٨ - ٢٧ مارس ٢٠

شارك في الإجابة على هذه الاستبانة المعلمون والمدرّبون ومستشارو المدارس ومديروها والأساتذة والموظفون التقنيون والإداريون في المنظمات التعليمية بما في ذلك مقدم التطوير المهني وإداريو التعليم والمستشارون وصانعو السياسات في وزارات التعليم وشبكات المدارس الخاصة والتقنيون والإداريون في منظمات التنمية الدولية ومستشارو التعليم.

وحسب ما ذكره المشاركون في هذه الاستبانة، كان هناك قرار حكومي في الغالبية العظمى من الدول يمنع الطاب والمعلمين من الحضور إلى المدرسة، وتتراوح مدة القرار من أسبوعين إلى شهر قابلة للتمديد، وتم في عدد قليل من البلدان تعليق الدراسة بشكل كامل حتى إشعار آخر، وفي أربعة بلدان فقط وهي جزر القمر وهندوراس والاتحاد الروسي وسنغافورة لم يتم تعليق الدراسة حتى ٢٠ مارس، وفي عدد قليل من البلدان، تركت حرية تعليق الدراسة لمديري ومديرات المدارس. بينما يتناوب المعلمون في الأرجنتين للعمل في المدارس لتقديم الموارد التعليمية ووجبات الطعام للمحتاجين، وبالرغم من عدم وجود قرار حكومي لتعليق الدراسة في أستراليا وبنين، إلا أن بعض المدارس قد علّقت الدراسة، وفي البحرين، طُلب من الطاب عدم الحضور إلى المدرسة، ولكن طُلب من المعلمين والمعلمات - باستثناء اللواتي لديهن أطفال - مواصلة الحضور إلى المدرسة.

عند السؤال عما فعلته الحكومة أو المدارس حتى الآن لدعم التعليم الأكاديمي المستمر للطاب، تشير نسبة كبيرة إلى «لا شيء»، ثم يليها تشجيع المدارس لاستخدام الموارد عبر الإنترنت. تشير بعض الإجابات إلى أن المبادئ التوجيهية للوزارة لم تكن راسخة في واقع المدارس. يذكر العديد من المشاركين خططاً واضحة واستراتيجيات تنفيذ يمكن أن تدعم المدارس في التعليم المستمر أثناء الأزمة، فقد تمكنت بعض المدارس من الاعتماد على منصات الإنترنت لمواصلة التعليم، وفي بعض البلدان، تعتمد الحكومات على برامج التلفزيون التعليمية لبث المحتوى. توضح الردود التالية بعض مبادرات المدارس لتمكين استمرار التعليم:

- الأرجنتين: تم توفير الأدوات والموارد التعليمية عبر الإنترنت.
- أستراليا: تم تشجيع التعلم عن بعد عبر الإنترنت من خلال التعلم المهني. تستخدم كل مدرسة أنظمة أساسية وتسهل على معلمها وطلابها الوصول إليها) مثل Google Drive /Microsoft Teams
- بلجيكا: تم بث البرامج التعليمية من خلال التلفزيون القومي للتأكيد على أهمية مواصلة التعليم المنزلي.
- الصين: قامت المدارس بتنظيم المعلمين لمختلف المواد لتدريس موادهم عبر الإنترنت، ودعمت إدارات التعليم في المقاطعات والبلديات الخبراء من أجل تزويد المدرسة بموارد وخطط التدريس.
- كوستاريكا: بدأنا في توفير الموارد عبر الإنترنت وموارد الدراسة الأخرى وصممنا إعلانات تلفزيونية وصفحات ويب عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول كيفية الوصول إلى هذه الموارد.
- جمهورية التشيك: أطلقت الوزارة موقعًا إلكترونيًا <https://nadalku.msmt.cz/cs> يضم أدوات للتعلم عبر الإنترنت.

- فنلندا: يُطلب من المدارس توفير خدمات التعليم في ظل هذه الظروف الاستثنائية. تقوم الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم بتوجيه المدارس لتخطيط وتنظيم أنواع مختلفة من ترتيبات التعلم المرنة، وسيُطلب من الطاب البقاء في المنزل إذا تم تنظيم التعليم عن بعد.
- فرنسا: ينبغي ضمان استمرار عملية التعليم والحفاظ على التواصل المنتظم بين الطالب ومعلمهم، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المعلمين التأكد من أن لدى الطاب لديهم القدرة على الوصول إلى المواد الدراسية وعلى أداء الواجبات المنزلية أو التمارين المطلوبة لتعلمهم، وينبغي على المعلمين الاستفادة من الشبكات الموجودة (لا سيما منصات العمل الرقمية أو البريد الإلكتروني أو أية أدوات مماثلة خاصة بالمدارس الأهلية)، كما يمكن أن تستند عملية استمرار التعليم أيضاً إلى منصة تربوية مجانية للمركز الوطني للتعليم عن بعد تسمى «صفي في المنزل». توفر هذه الخدمة إمكانية عقد دروس افتراضية، وبالتالي تضمن الحفاظ على التواصل بين الطالب وزملائه ومعلميه.
- اليابان: تدعم الحكومة الوطنية (وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا) مجالس التعليم المحلية التي توفر التدابير المناسبة لدعم دراسة الأطفال، مثل بدء برامج الدراسة المنزلية المناسبة وإجراء دروس تكميلية بعد العودة للمدارس. كما قامت الوزارة بإعداد ونشر بوابة دعم التعلم، والتي تقدم اقتراحات ونصائح مختلفة لكل مادة، ومواد تعليمية مجانية ومقاطع فيديو يمكن استخدامها في المنزل، إلخ. بالإضافة إلى موقع إلكتروني لتبادل الممارسات الجيدة في المدارس ومجالس التعليم. كما وفرت الوزارة معلومات عن التعلم عبر الإنترنت من خال موقعها على الويب.
- وفي جمهورية لاتفيا: قام المركز الوطني للتعليم التابع لوزارة التربية و العلوم بتطوير المبادئ التوجيهية المنهجية لمؤسسات التعليم المهني و العام لدعم التعليم عن بعد في جميع المدارس ، و تقديم الخدمات المشورة لكل من الطلاب و المعلمين و المديرين و أولياء الأمور، حول كيفية تنظيم عملية التعليم و تكييفها مع التباعد الاجتماعي و تعديل برامج التعلم و اقتراح منصات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المتاحة، و نشر دليل لأولياء الأمور و دليل آخر للمعلمين، كما قام التلفزيون الوطني بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم مجموعة أسبوعية خاصة من البرامج التلفزيونية التعليمية و الترفيهية لمختلف الفئات العمرية، و توفير الدعم التكنولوجي للطلاب الذين ليس لديهم خدمة انترنت في المنزل بالتنسيق مع وزارة التربية و التعليم و العلوم، و التعاون مع أكبر شركتين مشغلة لشبكات الهاتف المحمول (LMT) و (BITE) بتزويد الهواتف المحمولة و الأجهزة اللوحية لحوالي (5000 ألف) طالب، يشكلون حوالي 3% من إجمالي عدد طلاب المدارس.
- وفي هولندا: تم استثمار (2,5 مليون يورو) لتوفير الأجهزة اللازمة لطلاب التعليم المهني الابتدائي والثانوي والدراسات العليا والذين لم تقدم لهم المدرسة أو البلدية الأجهزة لضمان أن يكون لدى الطلاب الأجهزة اللازمة للتعليم عبر الانترنت. وأبقت على المدارس الابتدائية والثانوية مفتوحة بالنسبة للأطفال الذين يعمل والديهم في وظائف الصحة والشرطة، وأبقت المؤسسات التعليمية في التعليم المهني والعالي والثانوي مفتوحة لتيسير التعليم للطلاب الذين لا يستطيعون استخدام التعلم عن بعد في المنزل.

- وفي جورجيا: الأمر مختلف تماماً تم بث الدروس ابتداء من/3مارس/ غطت جميع المواد الإلزامية في الصفوف الأولى إلى الثاني عشر باستثناء اللغات الأجنبية ومادة الرياضة، إلى جانب ذلك قامت وكالة نظام المعلومات إدارة التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم بعدة أنشطة منها:
 1. -إنشاء حسابات لمستخدمين على Microsoft office (365) للمدارس العامة في الدولة وبلغ عدد الحسابات التي تم إنشاؤها (600 ألف) حساب للطلاب، وحوالي (550 ألف) حساب للمعلمين.
 2. -إنشاء بوابة تسمح للطلاب وأولياء الأمور بالوصول إلى ملف تعريف الطالب.
 3. -إنشاء فصول دراسية افتراضية لجميع الفصول الدراسية و المواد الدراسية في برنامج Microsoft TEAMS.- إنشاء مواقع افتراضية للاستشارات في جميع مقاطعات جورجيا حيث ساعد خبراء التكنولوجيا المتطوعين العاملين في مبادرة (نموذج المدرسة الجديد) المعلمين على تنفيذ التعليم عن بعد.
 4. -تم جمع بيانات لإتاحة وصول المعلمين و الطلاب الى الانترنت و التقنيات الرقمية، حيث يوجد (750) مستخدم نشط يوميا على موقع (TEMAS) و (365) على (office) .
- ومنذ بداية الأزمة اطلقت الإمارات العربية المتحدة نظامها الخاص للتعلم عبر الانترنت و قررت وزارة التربية والتعليم الإماراتية إكمال العامل الدراسي 2020/2019 باستخدام هذا النظام.
- وفي الأردن: أطلقت منصتين باسم "درسك1" و "درسك2" تستهدفان كل مستويات الصفوف الدراسية في التعليم النظامي.
- وأطلقت لبنان منصة وطنية طورتها شركة Microsoft لكل مستويات الصفوف. كما وأعلنت قطر عن استخدامها لمنصة Microsoft teams ولدروس الفيديو للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- وأكملت مصر عامها الدراسي عبر منصة المصرية المعروفة باسم (بنك المعرفة المصري) وهي منصة عبر الانترنت تتيح موارد و أدوات تعليمي للمعلمين و الباحثين و التلاميذ من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الصف الثاني عشر، وجميع المواطنين المصريين كما يمكن التلاميذ في مصر الفرصة لإكمال تعلمهم و التفاعل مع معلمهم يوميا عبر EDMODO . ووضعت المملكة العربية السعودية منصة وطنية عبر الانترنت تستهدف (6مليون تلميذ). أما العراق وإقليم كردستان فوضعا منصتين لكل مستويات التعليم باسم "نيوتن" و "e-parawarda". (منظمة الأمم المتحدة، 2020 ، 2-3).
- وبعد الإعلان عن مرحلة التعليق الأولى في 2020/3/14 طرحت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية خطة لتعويض الفاقد التعليمي تمثلت في:
 - تفعيل عمل القناة التربوية لبث دروس التعليمية المسجلة بمعدل 7 ساعات يعاد بثها في مرحلة ثانية على ان يتم بث هذه الدروس بمعدل 5 ساعات للصفوف الانتقالية و 2 ساعة لصفوف الشهادات العامة يوميا.
 - تسجيل موضوعات الدروس التعليمية للمواد الأساسية كافة.
 - تخصيص ساعة ونصف الساعة صباحاً من أجل الاختصاصيين لتلقي الاتصالات للأسئلة المطروحة من قبل الطلاب والإجابة عليها ووضعها على مواقع الوزارة وموقع القناة التربوية.

- وفي المرحلة الثانية من التعليق أطلقت الوزارة بالتعاون مع قناة سما الفضائية تطبيق التعليم عن بعد حيث يمكن للطلاب مشاهدة جميع دروسه مسجلة عبر القناة، وتحميل موادها ومشاهدتها ومراجعتها عن بعد
- أطلقت عدد من المنصات عبر الانترنت، منها منصة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. (مدد، 2020، 5)
- مما سبق يمكن القول بأن جميع الدول في العالم لجأت إلى التعليم عن بعد لتعويض الفاقد التعليمي في كافة المراحل الدراسية.

5- دور المنظمات الأممية والدولية المعنية بالتعليم العام للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة جائحتي الصراع وكورونا.

أولاً: إجراءات وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع المنظمات الدولية لمعالجة الفاقد التعليمي:

قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بعدد من المشاريع لمواجهة مشكلة التسرب المدرسي خلال الفترة (2011-2017) منها:

1. مشروع تأهيل المدارس:

يعد موضوع إعادة تأهيل المدارس من أولويات وزارة التربية، حيث تقوم الوزارة بالتعاون مع المنظمات الدولية والمحلية بإعادة تأهيل المدارس سيما في المناطق التي استقطبت أعداداً من الوافدين جراء الأزمة الحالية، أو تعرضت للضرر، وتشمل عملية إعادة التأهيل (تأهيل البنى الأساسية للمدرسة - تقديم التجهيزات - وضع مادة البلاستيك فيلم على الزجاج للتخفيف من حدة الانفجارات التي قد تحدث، وتم تنفيذ وضع خطة للعمل في هذا المجال للعديد مع منظمة اليونيسيف وشركائها من المنظمات الآتية: (المجلس الدنماركي للاجئين - الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية - الإغاثة الإسلامية الفرنسية - غوبا - مكافحة الجوع الإسبانية - إسعاف أولي الفرنسية) وفق الجدول الآتي:

جدول (1): خطة العمل مع العديد من المنظمات الدولية

المنظمة	منفذ 2013	منفذ 2014	المحافظة المستهدفة
المجلس الدنماركي	10	16	دمشق - ريف دمشق - حلب - حمص - درعا
غوبا	0	26	درعا - اللاذقية - حمص
الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية	6	0	دمشق - ريف دمشق
إسعاف أولي الفرنسية	0	2	دمشق - ريف دمشق
مكافحة الجوع الإسبانية	12	0	الحسكة
المجموع	28	34	

المصدر (وزارة التربية، 2017).

ومن الملاحظ تم تأهيل 62 مدرسة، وهي مساهمة مهمة في مجال إعادة افتتاح المدارس وتوفير بيئات مناسبة للدراسة، وإعادة التلاميذ المتسربين.

وتجدر الإشارة بأن العمل على تأهيل المدارس المذكورة في الجدول أعلاه تقوم به المنظمات أعلاه بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف.

2. مشروع الغرف المسبقة الصنع:

قامت وزارة التربية بتزويد بعض المدارس بغرف صفية مسبقة الصنع مجهزة بشكل كامل توضع في باحات المدارس بهدف استيعاب الكثافة الطلابية الناجمة عن التحاق الطلاب الوافدين من المناطق غير الآمنة بالمدارس في المناطق الآمنة وتعمل في هذا المجال منظمة اليونيسيف ومنظمة إسعاف أولي الفرنسية وفق الجدول الآتي: المصدر (وزارة التربية، 2017).

جدول (2): خطة عمل منظمة اليونيسيف ومنظمة إسعاف أولي الفرنسية

المنظمة	المخطط	المنفذ 2013	المنفذ 2014	قيد التنفيذ
اليونيسيف	199	129	25	45
إسعاف أولي	55	0	25	30
الإجمالي	254	129	50	75

ومن الملاحظ أهمية توفير الغرف الصفية للحد من الكثافة الصفية للتلاميذ، وكثرة أعداد التلاميذ ضمن الغرفة الصفية، بما ينعكس على تحسن ظروف البيئة التعليمية.

3. مشروع حملة العودة إلى المدرسة:

تم تغطية حملة العودة إلى المدرسة تحت عنوان لنتابع تعليمنا والتي استهدفت مليون طفلًا من خلال تقديم الآتي عام 2013 مع منظمة اليونيسيف:

- توزيع مليون حقيبة مدرسية على التلاميذ.
- توزيع 3580 حقيبة إبداعية رياضية.
- توزيع 3624 حقيبة قرطاسية مدرسية.
- توزيع 1630 مستلزمات قرطاسية للطلاب.
- توزيع 780 حقيبة رياض أطفال على محافظات القطر كافة.

أما في عام 2014 تم الإعداد لحملة دعم عودة الأطفال إلى المدارس بتقديم بوسترات وبروشورات تحفز الأهالي على تسجيل أولادهم في المدارس تحت اسم لنتعلم معاً وتم وضع خطة لتقديم مليون حقيبة لكافة محافظات القطر حيث تم تنفيذ 73% من الخطة لغاية الآن.

- توزيع 750 حقيبة طفولة مبكرة.
- توزيع 2800 حقيبة تحوي مواد إبداعية.
- توزيع 3100 حقيبة قرطاسية للطلاب
- توزيع 50000 حقيبة قرطاسية للمدرسة.
- تقديم (8000) مقعداً دراسياً (طاولة + كرسي) للمحافظات الآتية:

(دمشق - ريف دمشق - طرطوس - حلب - إدلب - حمص) (وزارة التربية، 2017).

وتعد حملات العودة للمدرسة مهمة للغاية لإسهامها بمساعدة التلاميذ من خلال توفير المستلزمات المدرسية، وأيضاً التوعية بأهمية التعليم والعودة للمدرسة.

4. مشروع أوراق التعلم الذاتي:

عملت وزارة التربية بالتعاون مع اليونيسف والأونروا على إعداد أوراق التعلم الذاتي، وذلك استجابة للظروف التي تمر بها سورية والتي أدت إلى صعوبة وصول أعداد كبيرة من الأطفال في سن التعليم الإلزامي إلى مدارسهم، فقد أعدت أوراق التعلم الذاتي للمواد الدراسية الأساسية الآتية: (اللغة العربية - الرياضيات - العلوم - اللغة الإنكليزية)، والتي تساعد التلاميذ على اكتساب المعارف والمهارات والقيم وفق المناهج المعتمدة في الجمهورية العربية السورية، ضمن الظروف الراهنة، وتؤهله للنجاح والالتحاق بالمدرسة مع زملائه.

5. مشروع المنهاج (ب) المكثف:

المنهاج المكثف / الفئة (ب) الخاص بالطلبة المتسربين من التعليم الأساسي وطلاب الفئة (ب) هم:

- الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (8 إلى 15) سنة ولم يسبق لهم الالتحاق في المدرسة (لا زالوا أميين).
- الأطفال الذين يعادون إلى المدارس بعد التسرب بمن فيهم الأطفال الذين خضعوا لبرامج تأهيلية في المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المحالون إلى مديريات التربية.

حيث يقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي وفق سويتهم التعليمية ويطبق عليهم منهاج وخطة درسيه يوضع من قبل وزارة التربية حيث يجتازون الصفوف من (1 إلى 8) وفق أربعة مستويات وفق الخطة والمنهاج الموضوعين بأربع سنوات.

وقد تم إعداد المنهاج فئة (ب) للمستويات الأربعة للمواد الدراسية (اللغة العربية - الدراسات الاجتماعية: التاريخ/ الجغرافية/ التربية الوطنية - العلوم - الرياضيات - التربية الدينية) من قبل مديرية التوجيه وهي حالياً جاهزة للطباعة في المؤسسة العامة للمطبوعات.

وبتوجيه من السيد الوزير تقوم مديرية التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع مديرية التوجيه والمؤسسة العامة للطباعة بوضع خطة لافتتاح شعب خاصة بالطلاب المتسربين في بعض المحافظات تجريبياً لهذا العام على أن يتم التوسع في العام الدراسي القادم.

وبالتالي فإن منهاج الفئة (ب) يستهدف الأطفال المتسربين من الصف الأول ولغاية الصف الثامن بأربعة مستويات، ويقوم على فكرة تصميم مناهج مكثفة لتدريس كل عامين دراسيين بعام واحد. بحيث يدرس في كل فصل دراسي منهاج يحتوي على المعلومات الأساسية لسنة كاملة. وقد تم الانتهاء من تأليف (23) كتاب، وضمن خطة عام 2015 ستمت تغطية التكاليف الناجمة عن طباعة هذا المشروع من قبل اليونيسيف (التقرير السنوي لوزارة التربية، 2016).

ويمكن القول إن مشروع المنهاج المكثف فئة (ب) من المشاريع التي توفر فرصة كبيرة للمتعلمين لتعويض ما فاتهم، وذلك من خلال الالتحاق بالمدارس التي ضمن المشروع في المحافظات، وذلك لتعويض السنوات التعليمية المفقودة نتيجة للأزمة كون كل مستوى من مستويات المنهاج المكثف فئة (ب) يضم صفين دراسيين، وذلك يسهم إيجابياً في عملية التنمية، بما يعوض الهدر على جميع المستويات خصوصاً الفاقد التعليمي والاقتصادي.

ثانياً: آفاق تطوير دور وزارة التربية السورية في معالجة مشكلة الفاقد التعليمي وآلياته بالتعاون مع منظمة اليونيسف:

عملت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونيسف على العديد من المشروعات، والتي كان لها دوراً إيجابياً في تحسين ظروف البيئة المدرسية، وذلك من خلال العمل على تأهيل المدارس، وتوفير الغرف مسبقة الصنع، مما يخفف من عدد المدارس التي تتبع الدوام النصفى، وكذلك يخفف من الكثافة الصفية، وإضافة إلى المشاريع التي تستهدف التلاميذ في المناطق غير الآمنة مثل مشروع التعلم الذاتي، والذي يوفر فرصة للتلاميذ الذين يصعب عليهم الوصول إلى المدرسة، وكذلك مشروع حملة العودة إلى المدرسة الذي يستهدف أكثر من مليون تلميذ وتلميذة، وأولياء أمورهم، لمساعدتهم في توفير مستلزمات المدرسة، والحملات الإعلامية للتوعية بأهمية العودة للمدرسة، وكلك مشروع المهاج فئة (ب) الذي يوفر فرصة كبيرة للمتعلمين لتعويض ما فاتهم من سنوات دراسية نتيجة لعدم التحاقهم بالمدرسة بسبب الأزمة.

وعليه يمكن القول بضرورة الاستمرارية بهذه المشاريع لأهميتها، والوقوف على نقاط القوة وتعزيزها، وتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع من صعوبات تتعلق بظروف الأزمة.

ثانياً. الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الجرياني (2008) إلى تحديد أهم العوامل التربوية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية المسؤولة عن الهدر التربوي في مدارس التعليم الثانوي العام بأمانة العاصمة من وجهة نظر الطلاب الباقين للإعادة والطلاب المتسربين حيث طبقت على عينة مكونة من (٢١٦) طالباً وطالبة (الباقين للإعادة والمتسربين) تم اختيارها عشوائياً من أربع مدارس ثانوية بالأمانة. وتوصلت النتائج إلى أن أكثر العوامل التربوية تأثيراً في الهدر التربوي هي العوامل المتعلقة ببعد الاختبارات التحصيلية، تلميها العوامل المتعلقة ببعد المدرس ثم عوامل الإدارة المدرسية وعوامل المبنى المدرسي وأخيراً عوامل المنهج المدرسي. أكثر العوامل الاجتماعية تأثيراً في الهدر التربوي هي: وفاة أحد الأبوين، الزواج المبكر لبعض الطلاب، وانفصال الوالدين أكثر العوامل الشخصية تأثيراً في الهدر التربوي هي: تأثير الأقران، ضعف ثقة الطالب بنفسه، وتأجيل الطالب استذكار الدروس إلى نهاية العام الدراسي. أكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في الهدر التربوي هي: تدني دخل الأسرة، خوف الطالب من عدم وجود وظيفة بعد التخرج، وزيادة المصروف الشخصي للطلاب.

ودراسة أخضير (2021) هدفت الكشف عن العوامل التي تؤثر في تسرب ورسوب طلبة المدارس المتوسطة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والوصول إلى بعض التوصيات والاقتراحات التي تسهم في الحد من ظاهرة التسرب والرسوب في المدارس المتوسطة، لخدمة أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي المعتمد على الدراسات السابقة والأدب النظري ليقدم ملخص لما خرجت منه الأبحاث والدراسات السابقة، وقد وجد أن هنالك عدة عوامل اجتماعية ومدرسية ترتبط بالفاقد التعليمي يذكر منها الغياب المتكرر عن المدرسة والنظرة المتشائمة إلى المستقبل العلمي والوظيفي لنوعية التعليم والتخصص وعدم تحقيق رغبة الطالب في التخصص الذي يختاره والاضطرابات والتغيرات النفسية التي يمر بها الطالب أثناء دراسته وافتقار الطلاب إلى تنظيم الوقت.

دراسة العبري وآخرون، (2020): ألفت جائحة كورونا بالعديد من التحديات والصعوبات لحكومات الدول حول العالم، وتأثرت أنظمتها كثيرا بهذه الأزمة، وضعفت مستوى الخدمة المقدمة من هذه الأنظمة للمستفيدين. وتعتبر الأنظمة التعليمية أحد أهم هذه الأنظمة التي فقدت قدرتها على الإيفاء بدورها، وأصبحت مشلولة نوعا ما في بعض الدول؛ مما حدا بها لانتهاج طرق بديلة في عمليات التعليم والتعلم، ووضع سياسات بديلة؛ مستجيبة حسب إمكانياتها وبنيتها التحتية للتعامل مع الجائحة، في الوقت الذي صار فيه حضور الطلاب والمعلمون إلى المدارس ومزاولة الدراسة يشكل خطورة على كافة الأطراف في ظل انتشار الجائحة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استجابة الأنظمة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي لجائحة فيروس كورونا، وكيفية تعامل هذه الأنظمة التعليمية مع هذا الوضع الطارئ، وصنع سياسات لضمان استمرار عملية التعليم وحفظ وثبات النظام التعليمي في وقت انتشار هذه الجائحة. وتركز الدراسة على تقصي الاستعداد وإدارة الأزمات بين الأجهزة التعليمية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على التحول إلى التدريس عن بعد واستخدام منصات جديدة أو الحالية للتواصل مع طلابها وربطهم بالمواد الدراسية والمعلمين في ظل العراقيل ذات الطابع البشري والتقني والنفسي والاجتماعي، والتي قد تحول دون نجاح هذا النمط التعليمي. كما تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على ما هو مأمول من الأنظمة التعليمية بدول الخليج العربي لمواكبة المتغيرات التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا. ولتحقيق أهداف الدراسة، تستخدم الدراسة المنهج النوعي من خلال تحليل السياسات والبرامج والأنشطة التي انتهجتها أنظمة التعليم بدول الخليج في التعامل مع الجائحة

وتوصلت الدراسة إلى قصور في وجود سياسات ولوائح توضح كيفية تعامل الأنظمة التعليمية في المنطقة مع أي طارئ، إضافة إلى ثقافة المجتمع والبنية التحتية وتأهيل المعلم وإعداده والطالب واستعداده، واقترحت الدراسة وضع معايير لضمان جودة التعليم في حالات الطوارئ، وأهمية وجود أدوات ووسائل تقويم للحالات الطارئة وتطوير البنية التحتية وتطوير لوائح وسياسات للتعامل مع أي طارئ.

دراسة (اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي، 2020) التي جاءت كجزء من استجابة التعليم العالمية المنسقة لوباء COVID-19، حيث أجرت اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي مسحًا حول استجابات التعليم الوطنية لإغلاق المدارس، وقد تم تحليل نتائج أول جولتين من جمع البيانات التي يديرها معهد اليونسكو للإحصاء (UIS) وهي تغطي استجابات الحكومة لإغلاق المدارس من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى التعليم الثانوي. تم الانتهاء من الجولة الأولى من المسح من قبل مسؤولي وزارة التربية والتعليم من 118 دولة في الفترة ما بين مايو ويونيو 2020، والجولة الثانية من 149 دولة بين يوليو وأكتوبر 2020. وقد تم تصميم أداة المسح لالتقاط الاستجابات السياسية القانونية والتصورات من الحكومة المسؤولين عن فعاليتهم، وتوفير فهم منهجي للسياسات والممارسات والنوايا المعمول بها حتى الآن، ورصد وتخفيف خسائر التعلم من إغلاق المدارس حيث تختلف مدة إغلاق المدارس اختلافًا كبيرًا بين البلدان. بالإضافة إلى تتبع عدد أيام التدريس والتعلم الشخصية المفقودة.

وجاء في النتائج أن بعض البلدان تبذل جهودًا لقياس مدى التعلم المفقود أثناء إغلاق المدارس. مع إعادة فتح المدارس، تقدم البلدان أيضًا الدعم لمعالجة الفاقد التعليمي.

تشمل النقاط البارزة الرئيسية حول مدى الأيام الضائعة بسبب إغلاق المدارس وكيفية تقييم البلدان لهذه الخسائر والتخفيف من حدتها ما يلي: 1. ضياع فرص التعلم: بشكل عام، أبلغت 108 دولة عن فقدان ما معدله 47 يومًا من التعليم

الشخصي بسبب إغلاق المدارس بحلول وقت إجراء المسح، أي ما يعادل ربع السنة الدراسية العادية تقريبًا. أبلغت البلدان التي كان العام الدراسي فيها لا يزال مستمرًا في وقت إجراء المسح عن المزيد من أيام التدريس المفقودة (54 يومًا) في المتوسط مقارنة بتلك التي انتهى فيها العام الدراسي في وقت إجراء المسح (40 يومًا). 2. تقييمات التعلم: في حين أن معظم البلدان (86 في المائة) ذكرت أن تعلم الطلاب تتم مراقبته من قبل المعلمين، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين فئات الدخل. ذكرت 3 في المائة فقط من البلدان ذات الدخل المرتفع أن تقدم تعلم الطلاب لا يتبعه المعلمون، مقارنة بحوالي ربع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. مع إعادة فتح المدارس، أبلغت معظم البلدان عن التقييم أو التخطيط لتقييم الطلاب من خلال التقييمات المدرسية ولكن ليس بطريقة شاملة للنظام. على المستوى الابتدائي على وجه التحديد، لم تقم الغالبية العظمى من البلدان بإجراء تقييمات على مستوى النظام أو لم تكن تخطط لها، سواء على المستوى الوطني أو دون الوطني، مع إعادة فتح المدارس. سيؤدي ذلك إلى إعاقة قدرتهم على قياس خسائر التعلم بشكل شامل وضد المسار المتوقع لتعلم الطلاب.

دراسة (الوكالة الأوروبية للاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل، 2020): التي هدفت إلى رسم خريطة للأدلة وتحديد الطرق المعترف بها التي أثر بها COVID-19 على التعليم في التعليم العام والتعليم الشامل على المستويين الأوروبي والوطني بشكل خاص، القصد من ذلك هو تقديم نظرة عامة شاملة على الرسائل الرئيسية للبلدان الأعضاء في الوكالة الأوروبية للاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل (الوكالة). ستعمل وكالة المستقبل المحتملة أيضًا على هذا الموضوع. هناك عدة أسئلة توجه الدراسة: • ما هي المعلومات المتوفرة حول تأثير COVID-19 التعليمي؟ كيف يتم تأطير الموضوعات في الوثائق الدولية والأوروبية والوطنية؟ • كيف يتكيف أصحاب المصلحة في التعليم مع احتياجات وسباق المتعلمين المعرضين للخطر (على سبيل المثال التغيير في طرق التدريس؛ توفر الحكومات والقطاع الخاص الأجهزة والاتصال التي يمكن الوصول إليها)؟

ما الأدلة من الدول الأوروبية التي يمكن أن تدعم صنع القرار في المستقبل والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة؟ • كيف يمكن للدول الأوروبية أن تتعلم وتتعاون لتقليل آثار أزمة التعليم الحالية على المتعلمين المعرضين للخطر؟ الأوراق، والإعلانات السياسية، والتقارير المستندة إلى الاستطلاعات الكمية والنوعية، والأوراق الأكاديمية، ومقالات المدونات، وقواعد البيانات على الإنترنت، والبوابات والندوات عبر الإنترنت. غطت الوثائق الفترة من آذار (مارس) إلى كانون الأول (ديسمبر) 2020. وتم تحليلها بشكل منهجي.

تركز نتائج الدراسة على اعتبار COVID-19 تحديًا وفرصة لمراجعة وتنفيذ تشريعات وسياسات وإجراءات أكثر شمولاً في التعليم في جميع أنحاء أوروبا. رسالة "إعادة البناء بشكل أفضل" المرتبطة بالتعليم هي السائدة. المساواة والشمول هي قيمها الأساسية. أما بالنسبة لتأثير COVID-19 على حوكمة التعليم الشامل على المستوى الوطني أظهرت الأدلة أن جميع الدول الأوروبية اتخذت تدابير لضمان استمرارية التعليم أثناء الوباء. ومع ذلك، كانت هذه الإجراءات في بعض الأحيان غير كافية، وكانت الإرشادات محدودة متاحة لإدراجها في التعليم. أبرزت التوصيات من مختلف أصحاب المصلحة الحاجة إلى استبدال الاستجابة التعويضية الأولية للأزمة بمزيد من السياسات الوقائية القائمة على التعاون بين القطاعات، وفيما يتعلق بالتحول نحو التعليم عن بعد، كان التعليم الرقمي هو الاستجابة الأولى المفضلة لأزمة COVID-19 على الإطلاق الدول الأوروبية. كان المتعلمون الضعفاء معرضين بالفعل لخطر أكبر بفقدان التعلم وكانوا أكثر تأثرًا بالفجوة الرقمية. تركز التوصيات الحالية على الحاجة إلى تدابير التنسيق والمعالجة لتقليل فقدان التعلم. يوصى أيضًا بمزيد من التدابير الوقائية لإمكانية الوصول إلى التعلم والجودة في التعليم. توصي الوثائق التحليلية بمزيد من التعاون بين المدارس وأولياء الأمور والمتعلمين المعرضين للخطر.

نتائج الدراسة:

بعد الاطلاع على ادبيات الدراسة وتحليل البيانات تم استخلاص النتائج الآتية:

**أولاً: نتائج أسئلة المحور الأول: تأثيرات الصراعات مسلحة كانت أو سياسية على زيادة الفاقد التعليمي –
التعليمي لمراحل العليم العام في (أسم الدولة):**

➤ إجابة السؤال الأول: ما تداعيات و آثار الأزمة السورية على الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام في
الجمهورية العربية السورية؟

حققت سورية قبل الأزمة معدل التحاق في التعليم الابتدائي صاف بلغ (93.1%) ومعدل التحاق صافياً في التعليم الثانوي
بلغ (67%) وبحلول عام 2013 هبط هذا المعدلان إلى 62% و44% على التوالي، فبعد عامين تقريباً على نشوب الحرب تضرر
أو دُمر أكثر من 11% من المدارس في سورية، فيما كانت نسبة أخرى قدرها 9% تستخدم كملاجئ، ولهذا كله عواقب وخيمة
على التحصيل والإنجاز العلميين لآلاف من طلبة سورية.

إضافة إلى ذلك كان هناك تفاوتات مناطقية كبيرة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، وتغيير في المناهج
ببعض المناطق، فيما يأتي توضيح لتأثر قطاع التعليم جراء الأزمة في سورية: (وزارة التربية السورية، 2020):

تأثر قطاع التعليم جراء الأزمة في سورية:

أولاً: من حيث المباني المدرسية:

لقد استهدفت عمليات التخريب والتدمير التي قامت بها التنظيمات الإرهابية عدداً كبيراً من أبنية المدارس
لتصبح خارج الخدمة، بالتزامن مع عمليات سرقة ونهب مُمنهجٍ لمحتوياتها (أثاث، وسائل تعليم، مخابر، مكتبات، وسائل
نقل)، وحرقت لأضابير وسجلات المدارس حيث أن الأضرار التي لحقت بالمدارس قدرت بـ(4382) مدرسة في محافظات القطر
منها (1494) مدرسة متضررة لكنها لا تزال تستقبل الطلبة، ومنها (2888) غير مستثمرة في العملية التعليمية و(379)
مدرسة مدمرة بالكامل، و(1489) مدرسة لا يمكن الوصول إلي موقعها الخطر، فيما خرجت (510) مدرسة عن الخدمة
مؤقتاً إلى حين إصلاحها واستثمارها مجدداً في العملية التعليمية التربوية، واستهداف المعلمين والتربويين بالقتل أو
التعذيب، وتحول عدد كبير من المدارس إلى مراكز إيواء للأسر المهجرة، حتى إن المدارس تميزت باكتظاظ التلاميذ بكثافة
صفية مرتفعة نسبياً، نتيجة الاضطرار التي لحقت بالقطاع التربوي (وزارة التربية، 2017).

وقد انخفض عدد المدارس خلال الفترة ما بين /2010/ و /2017/ (سنوات الحرب على سورية)، بنسبة 34.9%،
حيث كان عدد المدارس عام 2010/ 21525/ مدرسة، بينما بلغ عام 2017/ 14008/ مدرسة، وكانت نسبة انخفاض
مدارس التعليم الأساسي، هي الأعلى، بنسبة 40%، يلها مدارس التعليم المهني، بنسبة 22%، بينما بلغت نسبة انخفاض
رياض الأطفال 16%، ويوضح الجدول رقم /17/ عدد المدارس لمراحل التعليم، خلال الفترة 2010-2017

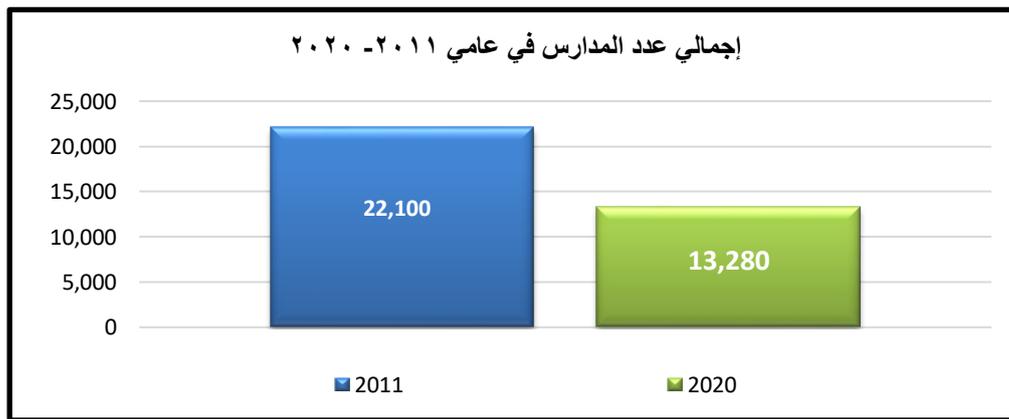
الجدول (3): عدد المدارس خلال الفترة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1490	1447	1499	1478	1527	2147	2061	1866	رياض أطفال
10279	11547	11978	13604	11907	17785	17430	17120	تعليم أساسي
1664	1727	1762	1807	1537	2004	1889	1820	تعليم ثانوي عام
492	497	467	512	490	628	635	632	ثانوي مهني
62	61	58	62	53	62	61	62	معاهد متوسطة
21	22	22	23	19	24	24	25	معاهد
14008	15301	15786	17486	15533	22650	22100	21525	اجمالي

يعود الانخفاض في عدد المدارس، إلى الحرب الهمجية الظالمة على الجمهورية العربية السورية، والتخريب الممنهج للبنية التحتية في جميع أرجاء الوطن السوري، وخاصة مواقع التربية والتعليم، التي اعتبرها أعداء الوطن، خطراً على فكرهم التكفيري والظلامي، فعمدوا على تخريب المدارس لمنع التلاميذ من تلقي نور العلم والمعرفة، إضافة على استخدام عدد من هذه المدارس كدور إيواء مؤقتة، للمهجّرين قسراً من بلداتهم وقراهم ومناطقهم، ريثما يتم تأمين المأوى المناسب لهم.

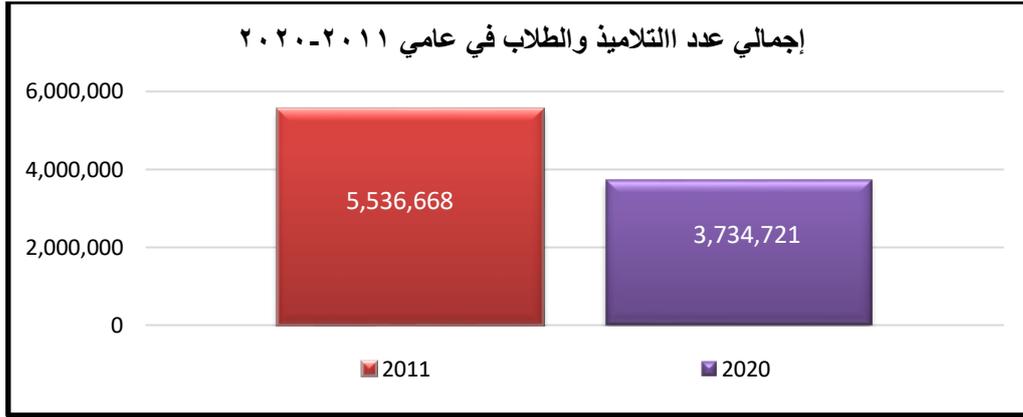
جدول(4): تأثر عدد المدارس وعدد التلاميذ ونسب الانخفاض خلال الأزمة السورية

البيان	قبل الأزمة 2011	2020	الانخفاض	نسبة الانخفاض
عدد المدارس ³⁰	22,100	13,280	8,820	40%
عدد التلاميذ الطلاب	5,536,668	3,734,721	1,801,947	33%
منهم إناث	2,672,606	1,847,196	1,016,866	36%
نسبة الإناث	48%	49%		
الهيئة التعليمية	360,722	261,947	98,775	27%



شكل(1): إجمالي عدد المدارس خلال عامي 2020/2011

عدد المدارس لا يمثل عدد الأبنية المدرسية حيث يتضمن البناء المدرسي الواحد أكثر من مدرسة.³⁰



شكل(2): إجمالي عدد التلاميذ والطلاب في عامي 2020/2011

ويبلغ عدد إجمالي الأبنية المدرسية /17835/ مبنى منها /9210/ مستثمر والجدول الآتي يوضح توزيع الأبنية المدرسية المستثمرة وغير المستثمرة:

جدول (5): توزيع الأبنية المدرسية المستثمرة وغير المستثمرة

البناء غير المستثمر				البناء المستثمر		
إيواء	جاهزة ولم تفعل لأسباب أخرى	لا يمكن الوصول إليها	ضرر كلي	ضرر جزئي	متضرر	غير متضرر
24	2490	4192	555	1364	1680	7530

تشكل المدارس العاملة في العام الدراسي 2020-2019 ما نسبته 60% من المدارس العاملة في العام الدراسي 2011-2010. حيث انخفضت نتيجة الأزمة درجة ملاءمة خدمة الأبنية المدرسية للمرحلة الأساسية وفق معايير البناء المدرسي (المساحة المخصصة لكل طالب في الصفوف وساحات اللعب، وعدد الوحدات الصحية، والبيئة المادية للغرف الصفية، والكثافة الطلابية الصفية).

ثانياً: من حيث التسرب المدرسي:

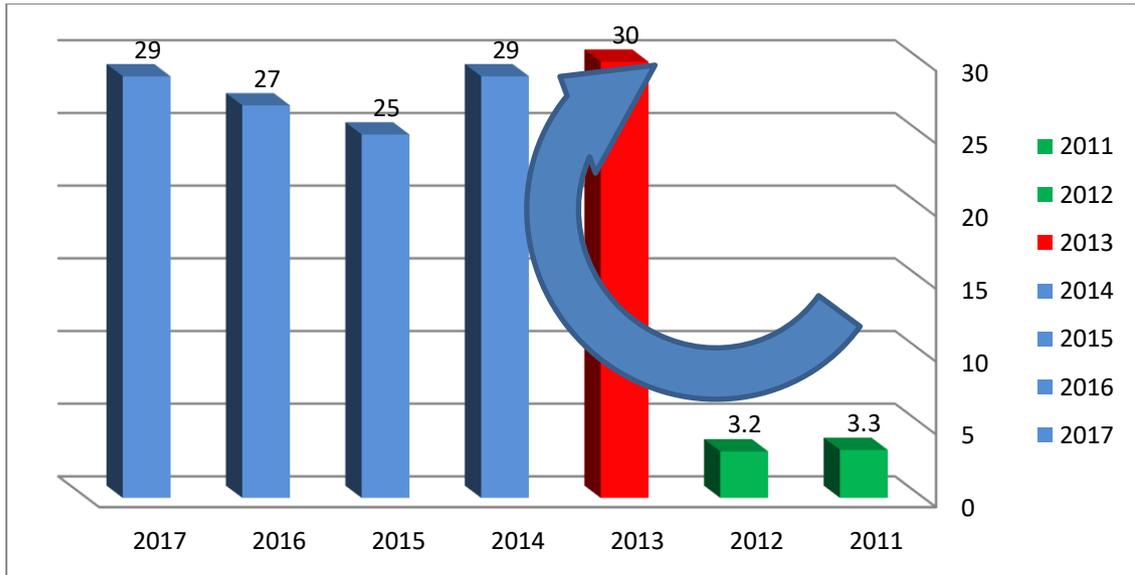
أثرت الأزمة السورية منذ عام 2011 على الفاقد التعليمي، وقدرة القطاع التعليمي على استيعاب الطلبة، وتحقيق النواتج التعليمية بمستويات عالية.

بلغت نسب التسرب المدرسي للأعوام من عام 2011 وحتى عام 2017:

3.30% عام 2011، و 3.20 عام 2012، لترتفع إلى 30% عام 2013 (وزارة التربية، واليونسكو، 2018، 39). وهو أقصى ارتفاع لها نتيجة للأزمة، والأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالقطاع التربوي.

وبدأت بالانخفاض التدريجي بنسب قليلة إذ بلغت 29% عام 2017 (وزارة التربية، واليونسكو، 2018، 39)

والشكل الآتي يوضح ذلك:



شكل (3) نسبة التسرب المدرسي (2017-2011)

ويمكن القول بأن الأزمة السورية التي بدأت عام 2011 فاقمت مشكلة الفاقدين التعليمي، وخلفت جيلاً يقدر ربعه خارج المدرسة، مما يعرضه للانحراف، أو يجعله أداة بيد من يعمل على صناعة التطرف وترويجه، إذ بلغت نسبة التسرب للعام 2017 (29%) وهذا مؤشر خطر لفترة زمنية قادمة ستظهر تبعاتها السلبية بعد سنوات، إن لم تسارع المنظومة التربوية بمشاركة المجتمع المحلي والجهات المعنية إلى العمل على التخفيض من هذه المشكلة أو التخفيف منها.

ثالثاً: الالتحاق (التسجيل):

بلغ عدد الطلاب المسجلين في سوريا عام 2010/5.3 مليون بينما انخفض هذا العدد إلى 4.1/ مليون طالباً وطالبة، أي بانخفاض قدره 25%، خلال هذه الفترة، ويعود ذلك إلى الأزمة والحرب على سوريا، مع عدم حصول الأغلبية على التعليم في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها، وكان معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي هو الأكثر تضرراً، حيث انخفض عدد الطلاب من 4.7 مليون طالب عام 2010 إلى 3.4 مليون طالب عام 2017، بانخفاض قدره 27.7%، كذلك انخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، بما فيها المهنية بنسبة 11.8%.

ومن حيث التكافؤ بين الجنسين في التعليم، فقد حققت سوريا بشكل عام تكافؤاً بين الجنسين، وبشكل كامل فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم، بنسبة 48% من الإناث في عام 2010، مقارنة بنسبة 49% في عام 2017، فعلى الرغم من سنوات الأزمة الصعبة جداً على المجتمع السوري، والدولة السورية معاً، فقد حافظت البلاد على المساواة في الوصول إلى التعليم بين الإناث والذكور، هذا وقد انخفضت نسبة الفتيات في التعليم المهني بنسبة 29% بين عامي 2010 و2017.

ويوضح المخطط التالي نسب التسجيل في التعليم الأساسي بين عامي 2010-2017



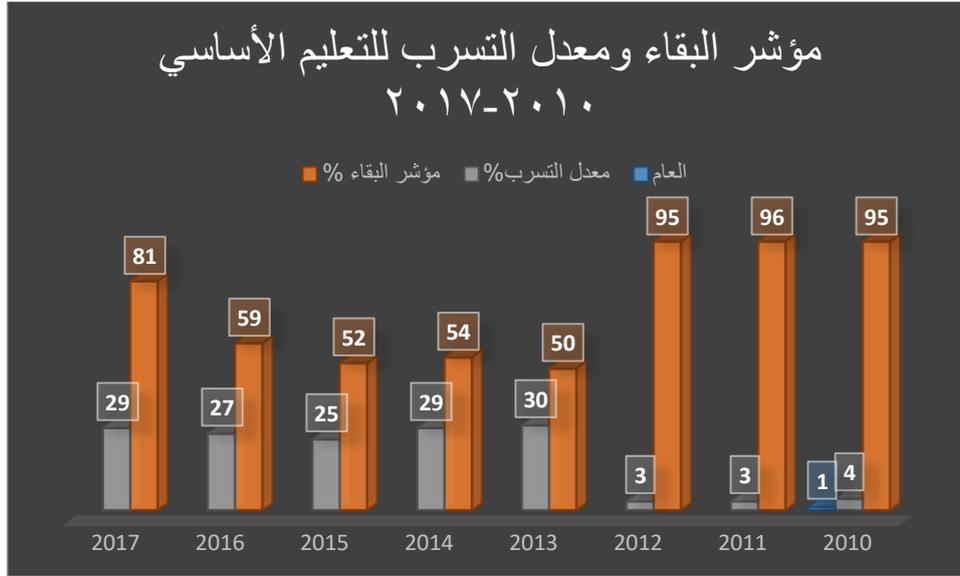
شكل (4): نسب التسجيل في التعليم الأساسي بين عامي 2010-2017

يعطي عدد التلاميذ في الشعبة الدراسية، مؤشراً على التغيرات في حجم الشعبة، وقد تبين وجود ارتفاع في نسبة عدد التلاميذ إلى عدد القاعات الدراسية في التعليم الأساسي، من 1:27 عام 2010 إلى 1:32 عام 2017، ومع ذلك فإن هذا الارتفاع لا يشكل مشكلة كبيرة في ازدحام القاعات الدراسية، إلا أن حساب هذا المؤشر يتم على المستوى الوطني، فإنه لا يتم الكشف عن المناطق التي اكتظت فيها القاعات الدراسية بالطلاب، لاسيما المناطق التي استوعبت الأشخاص الوافدين إليها داخلياً.

رابعاً: مؤشرات البقاء:

يعرف مؤشر معدل البقاء، على انه قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بتلاميذ مستوى معين من التعليم.

يستند تحليل البقاء في التعليم الأساسي، إلى مؤشرين، هما: معدل الوصول إلى الصف الخامس، ومعدل التسرب، لقد كان معدل البقاء في الصف الخامس مرتفعاً حيث بلغ 95% عام 2010 و96% عام 2011، ولكنه انخفض إلى 50% عام 2013، بسبب ظروف الحرب الظالمة على سوريا، ولكن الوضع عاد تدريجياً إلى الحد الطبيعي منذ عام 2013، وارتفع معدل البقاء إلى 81% عام 2017، وذلك كما يبينه المخطط التالي:



شكل (5): مؤشر البقاء ومعدل التسرب للتعليم الأساسي 2017/2010

إن المخطط السابق يبين أن معدل التسرب كان منخفضاً عام 2010، وبلغ فقط 4% و3% عام 2012، غير أن الوضع تغير خلال الأزمة، وارتفع معدل التسرب إلى 29% عام 2017، وهو ما يشكل تحدياً أمام النظام التعليمي.

إجابة السؤال الثاني: ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في الجمهورية العربية السورية لمواجهة تلك الآثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية؟

عملت حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال وزارة التربية على تأمين البيئة التعليمية المناسبة من ترميم للمدارس المخربة بفعل الإرهاب، وتعويض الفاقد التعليمي، وتطوير نظم التعلم البديل من برامج التعلم الذاتي ومنهاج ب، وتطوير نظم التعلم عن بعد عن طريق بناء خمس منصات تربوية في دمشق وحماة وطرطوس لتأمين التواصل المباشر بين المعلم والمتعلم في أي زمان ومكان للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة حقيقية من خلال التربية القيومية والتعليم الصحيح.

ويمكن تفصيل ذلك وفق الآتي: (وزارة التربية السورية، 2020):

عملت وزارة التربية لضمان استمرار عملية التعليم في ظل الحرب وتداعياتها السلبية نهجاً جديداً لاستثمار البناء المدرسي كان له دور هام في إعادة الطلبة المتسربين للتعليم وتعويض الفاقد التعليمي من خلال:

- الاستفادة القصوى من المدارس التي مازالت في الخدمة.
- الاستمرار بتأهيل المدارس المتضررة لتكون بيئة جاذبة آمنة صديقة للطفل ومستدامة ولوضعها بالخدمة بالسرعة الممكنة وضمن الامكانيات المتاحة ووفق الخطة الموضوعية لضمان تخفيض الكثافة الصفية في الشعبة ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة وبما ينعكس ايجاباً على جودة العملية التعليمية بين الجدول الآتي تدخلات اعمال التأهيل والصيانة للأبنية المدرسية وتمويل حكومي وبدعم من المنظمات الدولية خلال العام الدراسي 2019-2020.

جدول (6): تدخلات اعمال التأهيل والصيانة للأبنية المدرسية وبتتمويل حكومي وبدعم من المنظمات الدولية خلال العام الدراسي

2020-2019

البيان	تأهيل مدارس	تأهيل رياض أطفال	تأهيل غرف مصادر	غرف مسبقة الصنع
العدد	2105	167	28	127

- تزويد المدارس ذات الكثافة العالية بغرف صفية مسبقة الصنع.
- إعادة تأهيل مرافق المياه والاصحاح في المدارس تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة.
- قيام وزارة التربية بإنشاء عدد من المدارس في سياق تنفيذ خططها.
- تحويل بعض المدارس إلى دوام نصفي (دوامين صباحي ومساءلي) أو أكثر لاستيعاب الكثافة الصفية (دوام بفترتين في مدارس محافظة الحسكة).
- التنسيق والتعاون مع الجهات الأهلية والمحلية لتأمين احتياجات المدارس وتقديم الدعم اللازم.
- الاستفادة من الطاقة البديلة.
- إعداد وثيقة بمواصفات البناء المدرسي (تصميم البناء المدرسي) المتوافقة مع المناهج المطورة وإعداد تصاميم لأربعة نماذج للمدارس لتطوير المباني المدرسية بحيث تواكب المعايير والنماذج المدرسية المتطورة والحديثة وتكون صديقة للبيئة والطفولة ومستدامة وتلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

ضمان استمرارية العملية التربوية وتأمين المتطلبات اللازمة لها:

- تأمين مبان مدرسية إضافية خارج الحدود التنظيمية والإدارية، في إطار بناء المجمعات التعليمية.
- تأمين الكتاب المدرسي المجاني لجميع التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي وشبه المجاني لمرحلة التعليم الثانوي.
- تزويد مدارس التعليم الأساسي والثانوي بالوسائل التعليمية والتجهيزات، المواكبة للمناهج المطورة.
- إنتاج وسائل تعليمية في المراكز الإنتاجية في المحافظات (لوحات الدرس الكلية - بطاقات تعليمية خاصة بمنهاج اللغة العربية).

➤ التعاون مع مراكز التصنيع في المحافظات من أجل توزيع الوسائل التي تنتجها هذه المراكز في مدارس القطر.

بناء قدرات الكوادر التربوية:

- تدريب الأطر التدريسية على (التعلم النشط، التعليم في حالة الأزمات، المهارات الحياتية، المناهج المطورة).
- تدريب /15000/ من المعلمين الوكلاء الذين تم تثبيتهم لتعويض الفاقد في الكوادر التدريسية في كافة المحافظات.
- تنفيذ ورش الدعم النفسي الاجتماعي والتي تستهدف المرشدين النفسيين والاجتماعيين.
- تنفيذ ورش تدريبية على الظهور الإعلامي لموجهي وزارة التربية ومدرسيها على الفضائية التربوية والمنصات التربوية بالتعاون مع منظمة اليونيسف.
- إعداد وتدريب (82) مدرب على الحقيقية التدريبية لمنهاج الفئة (ب) المطور.
- تدريب (2,800) من الكادر الإداري لمدارس الفئة ب على التوعية من جائحة كورونا وأساليب تعقيم المدارس واهمية الاشراف الصحي.

- إعداد وتطوير محتوى الحقائب التدريسية لرفع كفاءات وقدرات الكوادر التربوية بالتعاون مع المنظمات الدولية مما ينعكس إيجاباً على تطوير سير العملية التعليمية.

تعويض الفاقد التعليمي:

- تبنت وزارة التربية المسارات التعليمية المرنة لتعويض الفاقد التعليمي للأطفال خارج المدرسة (متسربين، منقطعين، عدم التحاق) لأسباب متعددة منها تحسين نسب الالتحاق بالتعليم والتخفيف من الأثر السلبي للأزمة بالإضافة إلى الانقطاع عن التعليم بسبب جائحة كورونا.
- تطبيق المسارات التعليمية (التعليم الرسمي المكثف ب، أوراق التعلم الذاتي، دروس تعويضية، الاستضافة والتي تستهدف استقبال تلاميذ وطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوي من المناطق الصعبة الوصول، ...) وبناء عليه تم:
 - تطبيق منهاج الفئة ب في مدارس التعليم الرسمي في جميع المحافظات حيث بلغ عدد تلاميذ ب /81.000/ مع انطلاق العام الدراسي 2020-2021 وفق آليات القيد والقبول.
 - التعلم الذاتي: يقود التعلم الذاتي المتعلم لتحقيق أهداف التعلم واكتساب المهارات بدون وجود معلم ويتم تطبيق التعلم الذاتي من خلال الجمعيات ومساهمات المجتمع المحلي للأطفال خارج المدرسة، حيث تم استهداف /281705/ طفل خلال عام 2020.
 - برنامج الاستضافة: تم استقبال (13.002) تلميذ وطالب لتقديم امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي من المناطق صعبة الوصول ومن لبنان حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين بدورات شهادة التعليم الأساسي /5.113/ طالب/ة و/5.363/ طالب/ة والدورة الاستثنائية /2.526/ طالب/ة، تم تقديم الإقامة لهم، دروس التقوية، المعونة المادية، الغذائية، بدل المواصلات بالتعاون مع المنظمات.
 - تنفيذ دورات الاستلحاق (دورات التقوية) بالتعاون مع منظمة اليونسكو في (رياضيات -لغة عربية - علوم – إنكليزي - فرنسي)، حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين بدورات شهادة التعليم الأساسي /32,234/ طالب وطالبة و (4271) طالب وطالبة الملتحقين بدورات الشهادة الثانوية العامة بفرعها (علمي – أدبي) للمناطق المحررة في محافظات: (ريف دمشق - القنيطرة- حمص - حلب - دير الزور- الحسكة – درعا).
 - تم تعويض الفاقد التعليمي لتلاميذ فئة ب خلال شهري آب وأيلول باستهداف (74.000) طفل في (1,237) مدرسة.
 - تم وضع خطة لاستهداف أعداد تلاميذ الفئة ب/ إلى ما يقارب (100,000) المستفيدين من البطاقة الإلكترونية ورفع الدعم إلى مبلغ /25,000/ ليرة لأهالي الطلاب المستفيدين.
 - تقديم (185) ندوة تعليمية على الفضائية التربوية.
 - إعداد وتصميم وبث (300) درس تعليمي في إطار تنفيذ سلسلة البرامج التعليمية عبر الفضائية التربوية والمنصات التربوية.

إجابة السؤال الثالث: ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة في الجمهورية العربية السورية لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟

إنّ من أبرز التحديات التي واجهت القطاع التربوي في تنفيذ خطة الاستجابة ما يتمثل في ترشيد التمويل للمشاريع التربوية المقرر تنفيذها فقد تم تمويل 20% من الخطة فقط، إضافة إلى صعوبة استفادة بعض الطلبة في العملية التربوية ضمن المناطق غير الآمنة، والنقص الشديد في بعض التجهيزات المدرسية مثل: المقاعد حيث لم تستطع المنظمات تأمين سوى 7% من حاجة وزارة التربية من تلك المقاعد.

كما أن تضرر بعض المدارس وخروج بعضها عن خدمة العملية التربوية أدى إلى زيادة عدد الطلبة الوافدين إلى مدارس المناطق الآمنة، وشكل كثافة طلابية عالية داخل الصفوف وصلت إلى 60 طالب أحياناً في الشعبة، ولم تقدم المنظمات خلال عام 2014م سوى (50) غرفة مسبقة الصنع أي (6%) من حاجة وزارة التربية من الغرف.

ورغم أن من أولويات وزارة التربية إعادة تأهيل المدارس المتضررة وخاصة المستثمرة في العملية التربوية إلا أن جميع المنظمات العاملة في هذا المجال (الإسعاف الأولي - المجلس الدنمركي - الإغاثة الإسلامية الفرنسية - مكافحة الجوع الإسباني) لم تنفذ سوى أقل من 1% من حاجات الصيانة للمدارس المتضررة.

وضمن حملة (لنتابع تعليمنا) التي تضمنت توزيع الحقائب المدرسية والقرطاسية كان هناك صعوبات في الوصول إلى بعض المناطق مثل: الحسكة، كما أن تأخر وصول بعض المواد مع بداية العام الدراسي حال دون استفادة الطلبة منها. (اللجنة الوطنية السورية، 2015).

ومن التحديات التي فرضتها الأزمة في سورية:

- 1) توقف مشروع تطوير التعليم الثانوي لتوقف الجهة الداعمة (الاتحاد الأوروبي) عن الاستمرار فيه.
- 2) تزايد الكثافة الصفية وعودة الكثير من المدارس إلى الدوام النصفى بسبب خروج أعداد كثيرة من المدارس عن الخدمة جرّاء تعرضها للأذى والتدمير كلياً أو جزئياً.
- 3) توقف ربط المزيد من المدارس بالشبكة الإلكترونية.
- 4) صعوبة وصول الكتاب المدرسي إلى بعض المناطق بسبب اعتداءات المجموعات المسلحة.
- 5) صعوبة تنفيذ الأنشطة المدرسية (الصفية واللاصفية) في ضوء زيادة الكثافة الصفية والدوام النصفى.

إجابة السؤال الرابع: ما هي التصورات والرؤى المستقبلية والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً؟

- تطوير مواد تعليمية ذاتية للتغلب على حالة الضعف أو النقص في ضوء الفاقد التعليمي الحاصل واستخدام التقانات المختلفة من أجل متابعة الدراسة واستخدام الطلاب للتقنية الرقمية.
- تقديم خدمة الدعم النفسي والرعاية الاجتماعية.
- تحليل الفاقد التعليمي في الحالة الطبيعية من دون أزمات ومن دون جائحة كورونا وبوجود جائحة كورونا.
- إتاحة التعليم للجميع لأبد من خطة عمل مرجعية.

- المسائل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال نظرة مستقبلية، القدرة على الوصول وأثر الجائحة، الجودة: مؤشرات مرتبطة بالجودة والارتباط ما بين الجودة والفاقد التعليمي والتسرب والبيئة التعليمية،/المهارات الحياتية/التربية الوطنية/ وتعزيز التعليم لأهميتها في الحياة ونجاحهم، التعليم المدمج والمشروعات والتجارب الإقليمية، تعويض الفاقد التعليمي وضمان حصولهم على المكتسبات المعرفية والمهارات المطلوبة.
 - قد تكون الحلول التكنولوجية بقابليتها للتوسع وسرعتها وحركتها وسهولة حملها مناسبة تماماً للمساعدة في التعويض عن نقص الموارد التعليمية الاعتيادية. (وزارة التربية، 2021)
- ومن المقترحات الناجعة التي يمكن أن تُقدم في هذا الإطار ما ورد في (التقرير التوليقي حول التقييمات الوطنية للعام 2015 بشأن التعليم للجميع):

- يجب تحويل أنظمة التعليم في العالم العربي بشكل عام بحيث توفر للطلاب جميعهم فرصاً للابتكار والتكيف مع التغيير واستيعابه ومتابعة التعلم.
 - بلورة مفهوم جديد وموسع حيال التعليم والتعلم باستخدام مهارات التعلم مدى الحياة أفقياً وعمودياً، فالطلاب بحاجة إلى تعلم كيفية متابعة التعلم بمفردهم وإعادة التعلم وكذلك تغييره.
 - يجب على التعليم العربي أن يحوّل تركيزه من النفاذ إلى التعلم والنجاح ومن التمدرس إلى التعليم مدى الحياة، وممن المنظور الاقتصادي الصرف حيال التعليم إلى منظور أكثر إنسانية.
- وقد ورد في (التقرير العالمي لرصد التعليم، 2020) أن أزمة كوفيد - 19 قد أظهرت أن الحلول التقنية لا تكفي لمعالجة الفجوة الرقمية، وعلى الرغم من أن التعلم عن بعد استحوذ على العديد من العناوين الرئيسية فإن أقلية فقط من البلدان لديها البنية التحتية الأساسية للتركيز على التحديات التربوية للمقاربات الالكترونية المتبعة في التدريس والتعلم، وقد عانى معظم الأطفال والشباب من خسارة في التعلم. لذا يتعين على الحكومات أن تنظر عن كثب في إعادة بناء نظم التعليم بشكل أفضل و متاح لجميع المتعلمين.

لذا فإن الحل الأنسب لجميع الأزمات والحروب والمتغيرات التي قد تطرأ وتؤثر بشكل أو بآخر على الفاقد التعليمي لدى الطلبة لا بد أن يكون بتغيير النظام التعليمي جذرياً والتحول من التعليم التقليدي الذي يركز على نجاح المتعلم وانتقاله لصفوف أعلى إلى نظام التعليم الذي ينصب جل اهتمامه بإكساب المتعلم للمهارات التي تفيده في حياته سواء الرقمية منها أو الاجتماعية أو الإنتاجية أو.... الخ

إضافة إلى قياس إمكانية تحويل المناهج التعليمية إلى رقمية من خلال تحليل محتواها وتحديد مفرداتها والوقوف عند آراء المعلمين وقادة المدارس في أهم ما تتطلبه عملية تحويل المناهج الحالية إلى مناهج للتعليم عن بعد.

ويضيف الفريق البحثي ضرورة الإعداد الجيد للمعلم بحيث يستطيع مواكبة تطورات العصر الحديث في العملية التعليمية، بحيث تصبح "الأدوات الرقمية" هي الخيار المتاح له دوماً وليس مجرد حدث يخطط لإقامته أو الاستفادة منه من وقت لآخر.

وعلى خط مواز لذلك يعمل المعلم على إكساب المتعلم مجموعة كافية من الخبرات المتنوعة التي تعينه على توظيف الأدوات الرقمية في تحقيق الأهداف الأساسية للتعلم والتعلم مدى الحياة، وليس فقط النجاح في المدرسة والحصول على درجات عالية.

وعندها يمكن القول إن تلك الأدوات الرقمية مكنت المتعلم من امتلاك مهارات: التشارك والتواصل والتفكير الإبداعي، وهي أساسية في رحلة التعلم مدى الحياة.

خلاصة النتائج للمحور الأول:

لقد أثرت الأزمة السورية بشكل كبير على زيادة الفاقد التعليمي سواء من حيث تضرر المدارس أو تسرب عدد كبير من الأطفال من المدرسة، وقد استجابت وزارة التربية السورية لمعالجة ذلك بطرق عدة كان أهمها منهاج الفئة ب، والتعلم الذاتي ودورات الاستلحاق، وقد قدم الفريق البحثي في نهاية هذا المحور مجموعة من التوصيات لتعويض الفاقد التعليمي جراء الأزمة مثل تحويل المناهج التعليمية إلى رقمية، والإعداد الجيد للمعلم والعمل على إكساب المتعلم المهارات التي تمكنه من التعلم مدى الحياة بغض النظر عن الأزمات أو الحروب أو الجائحات.

ثانياً: نتائج أسئلة المحور الثاني: تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على زيادة الفاقد التعليمي - التعليم لمراحل التعليم العام في الجمهورية العربية السورية:

➤ **إجابة السؤال الأول: ما تداعيات و آثار جائحة كورونا على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في (الجمهورية العربية السورية)؟**

تسببت جائحة كوفيد - 19 في أكبر انقطاع للتعليم في التاريخ، حيث كان لها تأثير شبه شامل على جميع طالبي العلم والمعلمين حول العالم بما فهم الجمهورية العربية السورية، وذلك من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والجامعات، وتعلم الكبار ومنشآت تنمية المهارات، وبحلول منتصف نيسان/إبريل 2020م كان 94% من طالبي العلم على مستوى العالم قد تأثروا بالجائحة وهو ما يمثل 1.58 بليون من الأطفال والشباب من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي في 200 بلد.

وفي سورية تم تعليق الدوام في جميع مراحل التعليم بتاريخ 2020/3/16 ولغاية 2020/4/2، وإنهاء الدوام في جميع المدارس وتخفيض نسبة الدوام الرسمي للعاملين الإداريين.

وبالتالي كان لهذا الانقطاع تأثير سلبي كبير على الطلبة في جميع المراحل الدراسية.

وتشير تقديرات اليونسكو إلى أن الأثر الاقتصادي للجائحة وحده قد يؤدي إلى تسرب 23.8% مليون طفل وشباب إضافيين من الدراسة (ابتداء من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم العالي) أو عدم التحاقهم في الدراسة في العام المقبل.

ومن المتوقع أن يكون الفاقد في التعلم كبيراً في الأجلين القصير والطويل. ويحدد البنك الدولي ثلاثة سيناريوهات محتملة لفقدان التعلم: انخفاض في متوسط مستويات التعلم لجميع الطلاب، أو اتساع نطاق توزيع التحصيل التعليمي بسبب آثار الأزمة غير المتكافئة للغاية على مختلف السكان، أو حدوث زيادة كبيرة في عدد الطلاب الذين يعانون من

انخفاض شديد في مستوى التحصيل يعزى جزئياً إلى الأعداد الهائلة من حالات التسرب، وهذا يشير إلى احتمال حدوث زيادة نسبتها 25 في المائة في عدد الطلاب الذين قد يهبط مستواهم إلى ما دون مستوى خط الأساس للكفاءة اللازمة للمشاركة بصورة فعالة ومنتجة في المجتمع، وفي أنشطة التعلم في المستقبل، نتيجة لإغلاق المدارس وحده. (اليونسكو، 2020).

➤ **إجابة السؤال الثاني: ما الجهود والإجراءات التي قامت بها الوزارة والإدارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في الجمهورية العربية السورية لمواجهة تلك الآثار والتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثارها السلبية؟**

خطة طوارئ وزارة التربية لجائحة كورونا:

قامت وزارة التربية بتحليل خطر جائحة كورونا على العملية التعليمية التعليمية من خلال التنسيق مع الوزارات المعنية، ووضعت الترتيبات المسبقة لتمكين الاستجابات الفعالة والملائمة لتلك الجائحة والمواقف الناشئة في الوقت المناسب وفق الآتي:

- تعليق الدوام في جميع مراحل التعليم بتاريخ 2020/3/16 ولغاية 2020/4/2 بداية، ومن ثم أنهت الوزارة الدوام في جميع المدارس وخفضت نسبة الدوام الرسمي للعاملين الإداريين مع التوجيه بالحفاظ على القواعد الصحية والتباعد والتعقيم تجنباً لحوادث الإصابات بين العاملين الإداريين.
- الأخذ بتقارير وتحاليل جائحة كورونا على مستوى العالم الذي يركّز على العملية التعليمية بمختلف جوانبها.
- وضع خطة لبرامج تعليمية للطلاب للاستجابة لجائحة كورونا (المنصات التعليمية -التعلم عن بعد -مواقع التواصل الاجتماعي).
- اعتماد (السيناريوهات الثلاثة) أفضل حالة، أسوأ حالة، الحالة المُحتملة.
- القيادة، والأدوار، والمسألة، وتفصيل الاتصال لموظفي التعليم في وزارة التربية.
- استجابت وزارة التربية بشكلٍ كافٍ ومُتسق لجائحة كورونا للمساعدة في استمرار العملية التعليمية. ووضعت سيناريوهات ثلاثة (أفضل حالة، أسوأ حالة، الحالة المُحتملة) تتناسب لتعزيز استمرارية التعليم. من خلال العمل والتنسيق مع الوزارات المعنية الأخرى وفق الآتي:

❖ **توفير البيئة الآمنة (المدرسة-المنزل):**

- تحديد السياسات المدرسية المتعلقة بالصحة الأولويات، والأهداف، والمعايير، والقواعد لحماية وتعزيز صحة وسلامة الطلاب والموظفين.
- تعزيز البيئة المادية للمدرسة لتكون مكاناً آمناً بعيداً عن الأخطار، والأمراض، والأذى البدني، والإصابة؛ حيث تتوفر مرافق كافية للمياه والإصحاح؛ وحيث تكون التجهيزات المادية سليمة، ومُرَجَبة، وآمنة.
- توفير خدمات صحية تُدار بشكل جيد في المدارس -مثل تقديم الاستشارات، وإزالة الخوف من فيروس كورونا، وتوزيع المكملات الغذائية الدقيقة، والإحالات -يؤدي إلى تحسين صحة الأطفال وحالتهم التغذوية وبالتالي قدرتهم على العودة بأمان إلى المدرسة.

- توفير التثقيف الصحي القائم على المهارات، تدريبات تشاركية لمساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة وتطوير المواقف والمهارات اللازمة لتبني السلوكيات الصحية. على سبيل المثال (يمكن للتثقيف الصحي القائم على المهارات توضيح تصورات الطلاب لمخاطر جائحة كورونا وأوجه الضعف، مما يمكن أن يساعدهم على تجنب حالات الخطر المتزايد).
 - تنمية مواهب الأبناء وهواياتهم وتعزيز الروابط الأسرية وإشراكهم في الأنشطة العائلية.
 - شرح الأزمة الوبائية للأبناء بما يتناسب وأعمارهم.
 - بث قواعد التوعية الصحية لأبنائنا الطلاب على وسائل الاعلام.
 - تعزيز الدعم النفسي للأبناء أثناء فترة الحجر وتفهم ردود أفعال الأبناء مهما كانت أثناء الحجر المنزلي.
 - تقديم الإرشادات لأولياء الأمور في التعامل مع أبنائهم خلال الحجر المنزلي.
- ❖ **البناء المدرسي:**

استثمار المشاغل المهنية وتطوع مدرسات الفنون النسوية في إنتاج الكمادات / حوالي 100 ألف كمادة على مرحلتين/ في مديرية التعليم المهني والتقني لاستثمارها من قبل الطلاب والمعلمين.

تجهيز (24) مدرسة لاستثمارها كمراكز حجر صحي إضافة إلى (12) مركز إقامة ليضم ما يتجاوز (660) سريراً ووضعتها تحت تصرف وزارة الصحة. تنظيف وتعقيم معظم المدارس في كافة محافظات القطر

❖ **العملية الامتحانية:**

تعد الركيزة الأساسية في تحديد مخرجات المنظومة التعليمية، ونظراً لأهمية العملية الامتحانية في العملية التعليمية التعليمية قامت وزارة التربية في ظل جائحة كورونا بما يلي:

- **الصفوف الانتقالية:**
- 1. ترفيع جميع طلاب الصفوف في المراحل الانتقالية إلى الصف الأعلى.
- 2. إعداد خطة لتعويض الفاقد التعليمي لطلاب الصفوف الانتقالية مع بداية العام الدراسي المقبل لمدة أسبوعين وإجراء اختبار للفاقد التعليمي وإضافة نتائج الاختبار إلى علامات الفصل الأول وذلك لترتيب نجاح تلك الصفوف.
- 3. معاملة الطلاب ذوي الإعاقة معاملة الطلاب العاديين في نقلهم إلى الصف الأعلى على أن يخضعوا لدورة مع أقرانهم مع مطلع العام الدراسي لتعويض الفاقد التعليمي.

• **شهادتي التعليم الأساسي والثانوي:**

1. تأجيل امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي الى 2020/6/21 لدورة امتحانيه واحده فقط وإلغاء الدورة التكميلية حفاظاً على صحة الطلاب مع زيادة عدد المراكز الامتحانية الى (5000) مركز بزيادة (700) مركز امتحاني عن العام الماضي ضماناً لتحقيق التباعد المكاني بين الطلاب والتأكيد على تطبيق المعايير والاشتراطات على مستوى المحافظات وتعقيم تلك المراكز الامتحانية وتقديم التعقيم والكمادات للطلاب والمراقبين عند دخولهم المراكز الامتحانية.
2. تعقيم المراكز الامتحانية كافة قبل الامتحان والتعقيم اليومي للأسطح في المركز الامتحاني بعد انتهاء الامتحان وخروج العاملين من المركز، إضافة الى تعقيم اليدين للطلاب والمراقبين والمندوبين.

3. زيادة عدد الكوات المخصصة لاستلام البطاقات الامتحانية لطلاب الدراسة الحرة وذلك بتخصيص المدارس القريبة من دائرة الامتحانات مراكز لاستلام بطاقات الاكتتاب لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي.
4. تخفيض عدد الطلاب في القاعة الامتحانية ليصبح 15-20 طالباً على الأكثر ومراقبين اثنين في القاعة الامتحانية ضماناً لتحقيق التباعد بين الطلاب حوالي (1.5) متر تقريباً.
5. تعديل نماذج الأسئلة لتصبح اختيارية وزيادة المدة الزمنية الفاصلة بين مادة وأخرى.
6. العودة الى النظام القديم للنجاح حيث تم اعتماد تحقيق ربع العلامة في مادتين عدا اللغة العربية التي يتوجب على الطالب أن يحقق (50%) فيها.

تخصيص غرفة إدارية في كل مركز امتحاني لعزل الطلاب المرضى الذين يثبت لديهم حالات إيجابية لفيروس كورونا للحالات المثبتة إصابتها بمرض الكورونا إن كانت حالتهم الصحية تسمح بذلك بعد إثبات الحالة من المخبر المرجعي لوزارة الصحة على أن يتم التنسيق مع وزارة الصحة ومديرية الصحة المدرسية في هذه الحالات، الى جانب العمل على تأمين سيارات إسعاف للمراكز الصحية العاملة خلال الامتحانات العامة وفرز طواقم طبية مدربة على التعامل مع الحالات الإسعافية خلال الامتحان

إجابة السؤال الثالث: ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والإدارة التعليمية في الجمهورية العربية السورية؟ لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟

التحدي الأهم هو قابلية "التعلّم عن بُعد" في المرحلة الراهنة في ضوء:

- غياب الجهوية التكنولوجية وعدم توافر مواد رقمية (صوتية وبصرية) جاهزة عن المناهج.
- غياب الجهوية لدى الأساتذة والطلاب سواء لجهة امتلاك المهارة الرقمية وأجهزة التواصل الإلكتروني (حاسب - هاتف ذكي - بريد إلكتروني) أو توافر إمكانية الوصول إلى الإنترنت، علاوة على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.
- انحسار الاستفادة من الاستراتيجية المستندة حصراً إلى الإنترنت بأبناء الأسر الأفضل حالاً، ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين من يقدر ومن لا يقدر.
- ضعف تفعيل وسائط الإبقاء على حماسة المشاركة لدى الطلاب وأهاليهم أو ما يسمى بـ "الانضباط الافتراضي".

إجابة السؤال الرابع: ما هي التصورات والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام للحد من زيادة الفاقد حاضراً ومستقبلاً؟

- يؤكد الفريق البحثي على التصورات والتوصيات التي وردت في المحور الأول كونها يمكن أن تكون حلاً لمواجهة تأثيرات الصراع أو الجائحات بشكل عام، ويضيف ما يأتي:
- بناء نظام تعليم قادرة على التكيف من أجل التنمية المستدامة وبما يمكنها من الاستجابة للتحديات المباشرة ويجعلها في وضع يتيح لها التعامل على نحو أفضل مع أزمات المستقبل بشكل عام.
 - تقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التعليم.

- اغتنام الفرص لإيجاد سبل جديدة لمعالجة أزمة التعلم وطرح مجموعة من الحلول التي كانت صعبة أو مستحيلة التنفيذ سابقاً نتيجة عدم تقبل المجتمع لها، حيث يمكن أن تجبر جائحة كورونا الأهل على تجربة التعلم عن بعد وتعرف ميزات، بما يسهم في تقبلهم له مستقبلاً والسير قدماً نحو اعتماد هذا النوع من التعليم بشكل أساسي أو مكمل للتعليم التقليدي.
- حماية تمويل التعليم من خلال تعزيز الإيرادات المحلية والحفاظ على حصة الإنفاق على التعليم كأولوية قصوى، مع تعزيز التنسيق الدولي لمعالجة الأزمات المادية.
- تنمية المهارات الرقمية للمعلمين بما يمكنهم من الاستجابة السريعة للتحويل نحو التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.
- التركيز على إكساب الطلبة المهارات المطلوبة في سوق العمل، ومهارات التعلم مدى الحياة.
- تفعيل التعليم الإلكتروني / التعليم عن بعد خاصة في الأزمات (جائحة كورونا) والعمل على توظيف التكنولوجيا التعليمية لاستمرار العملية التعليمية، وتعويض الفاقد التعليمي.
- أهمية التكامل والتفاعل والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتربوية (أولياء أمور-مدرسة..) ووزارة التربية للمساهمة في علاج الفاقد التعليمي.
- قياس نسبة الفاقد التعليمي لدى المعلمين بناءً على ما يفقده الطلبة من المعارف والمفاهيم الأساسية بسبب عدم اكتمال الدورة التعليمية المعرفية لأي سبب كان (كورونا-الصراع).
- يجب على الفاعلين في حقل التعليم تطوير عقلية مرنة تعطي الأولوية للمعلمين في إدارة عملية التعلم الصفي، مع تزويدهم بالمهارات والمعارف الجديدة للاستفادة من الأولويات التعليمية المستجدة، ومن الطرق الجديدة لنقل المعارف.

خلاصة النتائج للمحور الثاني:

تسببت جائحة كوفيد – 19 في أكبر انقطاع للتعليم في التاريخ، وفي سورية تم تعليق الدوام في جميع مراحل التعليم بتاريخ 2020/3/16 ولغاية 2020/4/2، وإنهاء الدوام في جميع المدارس وتخفيض نسبة الدوام الرسمي للعاملين الإداريين، وبالتالي كان لهذا الانقطاع تأثير سلبي كبير على الطلبة في جميع المراحل الدراسية.

وقد قامت وزارة التربية بتحليل خطر جائحة كورونا على العملية التعليمية التعلمية من خلال التنسيق مع الوزارات المعنية، ووضعت الترتيبات المسبقة لتمكين الاستجابات الفعالة والملائمة لتلك الجائحة والمواقف الناشئة في الوقت المناسب.

وقد اقترح الفريق البحثي مجموعة من التصورات للتصدي لخطر الجائحة على زيادة الفاقد التعليمي منها: بناء نظام تعليم قادرة على التكيف من أجل التنمية المستدامة وبما يمكنها من الاستجابة للتحديات المباشرة ويجعلها في وضع يتيح لها التعامل على نحو أفضل مع أزمات المستقبل بشكل عام، وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التعليم.

المراجع:

1. أبو الوفا، جمال وعبد العظيم، سلامة. (2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية. القاهرة: دار المعارف.
2. أخضير، منصور (2021). تعويض الفاقد التعليمي (السبل والمخرجات)، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (4). فبراير-

3. -الجرياني، راجح دحان عي.(٢٠٠٨): عوامل الهدر التربوي في مدارس التعليم الثانوي العام بأمانة العاصمة، رسالة ماجستير غير منشورة ، صنعاء.
4. -الزغيبي ،بن عبد الله ،محمد.(2021) الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا :مفهومه و تقديره و آثاره واستراتيجيات استدرأكه، مجلة العلوم التربوية ،مج(33) –ع(3)، 543-577.
5. -اليونسكو(2021). ضياع ثلثي العام الدراسي وسطياً في العالم بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة كوفيد19 وفقاً لليونسكو
6. أوغلي، عصام الشيخ وإسماعيل، فؤاد. (2007). تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية "دراسة مقارنة بين عامي 1994-2004. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء
7. تقرير المرصد العربي للتربية. (2012). التعليم في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
8. الرشدان، عبد الله. (2001). في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. ريمرز، فرنال دو، وشلايشر، أندرياس.(2020). إطار عمل لتوجيه استجابة التعليم تجاه جائحة فيروس كورونا المستجد 2020، ترجمة مكتب التربية العربية لدول الخليج.
10. السعود، راتب والضامن، منذر. (1995). الهدر التربوي في النظام التعليمي في الأردن. دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإهدار التربوي واقتصاديات التعليم، عمان
11. شاهري، ميادة. (2012). أضرار البنية التحتية في قطاع التربية وأثرها على مؤشرات الكفاءة. نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (1)، (9-15)
12. شاهري، ميادة. (2012). أضرار البنية التحتية في قطاع التربية وأثرها على مؤشرات الكفاءة. نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (1)، (9-15)
13. عبد الحافظ، محمود.(2020). تفشي فيروس كورونا بين المؤامرة والتعاون الدولي، تداعيات الجائحة، مجموعة مقالات الرأي والدراسات حول فيروس كورونا، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية
14. العبري، خلف؛ العمري، أيمن؛ الغيثي، بشري (2020). واقع وتحديات استجابة الأنظمة التعليمية وسياساتها جائحة كورونا في دول مجلس التعاون الخليجي. المؤتمر الدولي الافتراضي/جامعة قطر، 14 نوفمبر، 2020.
15. الغباري، فاطمة. وبالحارث، شكرية.(2019). أثر منصة سكولوجي على الفاقد التعليمي في مادة الرياضيات لدى طالبات المرحلة الثانوية في الحد الجنوبي في ثانوية الصويقطة لعام 1439هـ - 1440. وزارة التعليم. السعودية.
16. اللجنة الوطنية السورية (2015). التربية في الجمهورية العربية السورية الواقع والتحديات والأولويات. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية ما بعد 2015م (شرم الشيخ 27-29/ كانون الثاني، 2015).
17. المركز السوري لبحوث السياسات. (2013). الأزمة السورية "الجدور والآثار الاقتصادية والاجتماعية". الجمعية السورية للثقافة والمعرفة..
18. مركز دمشق للأبحاث والدراسات(مدد) " العملية التعليمية و أزمة كورونا. نيسان(2020)، دمشق.
19. ملكاوي، حنان. (2020). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد الثاني، نشرة الألكسو العلمية. يونيو.
20. منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم.(2020) حلول بديلة في ظل إغلاق المدارس في المنطقة العربية لضمان عدم توقف التعلم أبداً "الاستجابة للتعليم في خضم أزمة فيروس كورونا 2020"، مكتب بيروت.

21. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015). التقرير الإقليمي التوليقي حول التقييمات الوطنية للعام 2015 بشأن التعليم للجميع.
22. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2020). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء.
23. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2014). التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي.
24. منظمة التعاون الإسلامي. (2020). الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. مايو
25. وزارة التربية السورية (2014). التعليم للجميع في الجمهورية العربية السورية 2014.
26. وزارة التربية السورية (2020). التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية خلال العام 2020م.
27. وزارة التربية السورية (2021). تقرير المشاركة في الاجتماع الإقليمي الرابع بشأن جدول أعمال التعليم 2030م "قدرة التعليم على الصمود: تحقيق التقدم خلال عقد العمل.
28. وزارة التربية. (1995). التربية في الجمهورية العربية السورية في ظل الحركة التصحيحية من 1970-1995. المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية.
29. وزار التربية (2016). وثيقة الإطار العام للمنهاج الوطني للجمهورية العربية السورية.
30. وزارة التربية. (2017). التقرير السنوي لوزارة التربية. وزارة التربية. دمشق.
31. وزارة التربية، واليونسكو. (2018). الكتيب الإحصائي للتعليم: التقرير الإحصائي حول التعليم في سورية للأعوام 2011-2017. اليونسكو. بيروت.
32. يونيسف (2015). تحليل قطاع التعليم في سوريا، آثار الأزمة على التعليم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية 2005-2010-
33. Aoa Pedro, Azeved, et al. (2020) learning losses due to covid19 could add up to (10trillion) Available at:
34. European Agency for Special Needs and Inclusive Education, 2021. The Impact of COVID-19 on Inclusive Education at the European Level: Literature Review. (C.Popescu, ed.). Odense, Denmark
35. [https://www.blogs.worldbank.org/education/learning-losses-du-covid19-could-add\(10trillion\)>](https://www.blogs.worldbank.org/education/learning-losses-du-covid19-could-add(10trillion)>)
36. -https://www.ar.unesco.org/news/dy-thlthy-lm-idrsy-fy-llm-bsbb-lglg-lntj-n-jyh-kwfyd-19wfjan-llyw.
37. UNDESA. (2020). Monthly Briefing on the World Economic Situation and Prospects, No. April 2020, United Nations Department, 136. of Economic and Social Affairs.
38. UNESCO (2020). National learning platforms and tools. 13 May 2020. Retrieved from. <https://bit.ly/3eaq6ed>
39. UNESCO, UNICEF and The World Bank, 2020, WHAT HAVE WE LEARNED? Overview of findings from a survey of ministries of education on national responses to COVID-19. the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

الدراسة الرابعة: دراسة الفريق الوطني العراقي:

بعنوان: تأثيرات جائحي الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي في العراق
من اعداد مجموعة باحثين :

أ.د. اسراء علاء الدين نوري احمد (رئيساً)	
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين	
أ.م. د. حقي حمدي خلف العزاوي (عضواً)	أ.م. د. شيماء حارث محمد (عضواً)
وزارة التربية- المديرية العامة لتربية ديالى	كلية التربية للبنات – جامعة بغداد
أ.م. د. امال وهاب عبد الله العنبيكي (عضواً)	أ.م. د. هالة صلاح الحديثي (عضواً)
كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك	كلية الصيدلة - جامعة كركوك
م.د. انصاف كامل الطلقاني (عضواً)	م.د. مهدي هاشم محمد المعموري (عضواً)
وزارة التربية- المديرية العامة لتربية الكرخ الثانية	كلية التربية الأساسية- جامعة واسط
م. د. حيدر تركي موسى الموسوي (عضواً)	م. د. سناء صالح عبد علي (عضواً)
كلية التقانات الاحيائية/ جامعة القاسم الخضراء	كلية الاداب – الجامعة المستنصرية
م. د. انتصار حسن عبد الله (عضواً)	م. م. زينب صبري محمد الخزاعي (عضواً)
معهد الادارة التقني/ الجامعة التقنية الوسطى	كلية القانون/ جامعة القادسية
م.م. ايمان حايف محمد (عضواً)	
كلية التربية - جامعة القادسية	

مشكلة الدراسة:

تأثر النظام التعليمي في العراق بالعديد من المتغيرات والمؤثرات منها الصراعات السياسية والصراعات المسلحة، إذ ان العراق من الدول التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي والامني وما تشهده دولة العراق من اختلالات في الجانب السياسي والامني، فضلاً عن تفشي فيروس كورونا المستجد على النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم، كل هذه المتغيرات أثرت وبشكل كبير على الواقع التعليمي في العراق من ناحية الفاقد التعليمي والتعلمي للطلاب سواء المدارس والجامعات والمعاهد.

اسئلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من سؤال رئيسي وأساسي مفاده: ما تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في العراق؟ وما التحديات والحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات؟

وانبثق عن السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية، اهمها:

- 1) ما تداعيات وأثار الصراع على الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في العراق؟
- 2) ما الجهود والاجراءات التي قامت بها الوزارة والادارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في العراق لمواجهة تلك الاثار والتداعيات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي وأثاره السلبية؟
- 3) ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والادارات التعليمية في العراق لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
- 4) ما هي التصورات والرؤى المستقبلية والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات تلك الصراعات للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً؟
- 5) ما تداعيات وأثار جائحة كورونا على زيادة الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام في العراق؟
- 6) ما الجهود والاجراءات التي قامت بها الوزارة والادارات التعليمية المعنية بالتعليم العام في العراق لمواجهة تلك الاثار والتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي واثارها السلبية؟
- 7) ما هي أبرز التحديات التي واجهتها الوزارة والادارات التعليمية في العراق لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟
- 8) ما هي التصورات والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد حاضراً ومستقبلاً؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى: تحديد تحديات تداعيات واثار جائحة كورونا والصراعات السياسية والمسلحة على التعليم في العراق، وتحديد أبرز التحديات التي واجهتها المؤسسات التعليمية في العراق لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا والصراعات السياسية والمسلحة للحد من الفاقد التعليمي التعليمي. وتحديد ابرز الجهود والاجراءات التي قام بها النظام السياسي في العراق لمواجهة تداعيات واثار جائحة كورونا والصراعات السياسية والمسلحة للحد من الفاقد التعليمي التعليمي. وما هي التصورات والرؤى المستقبلية والتوصيات العلمية والعملية المقترحة لمواجهة تأثيرات واثار جائحة كورونا والصراعات السياسية والمسلحة للحد من الفاقد التعليمي التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من انتشاره حاضراً ومستقبلاً.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التركيز على تأثير الصراعات السياسية والمسلحة وجائحة كورونا على الفاقد التعليمي والتعليمي، وبيان اهم الاجراءات والسياسات والتصورات للحد من اثار هذه المتغيرات على التعليم في العراق، مع الاشارة الى نماذج ودول عربية ودولية كامثلة للحد من تأثير هذه المتغيرات.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الاتي:

الحدود الموضوعية: وتتمثل في تأثيرات جائحتي الصراع وكورونا على الفاقد التعليمي في التعليم العام في العراق. الحدود الزمانية: تقتصر فترة تحليل البيانات على المدة الزمنية الواقعة بين بداية ظهور جائحتي الصراعات السياسية والمسلحة منذ الاحتلال الاميركي للعراق لعام 2003 وحتى منتصف 2021، اما بالنسبة لجائحة كورونا فتتمثل منذ منتصف 2019 الى منتصف 2021، اما فترة تنفيذ هذه الدراسة غمبي من بداية شهر يونيو حتى 15 اغسطس 2021.

المفاهيم الرئيسية للدراسة:

الفاقد التعليمي - التعليمي: الفاقد التعليمي هو مصطلح يعبر عن الخسارة العامة أو المحددة في المعرفة والمهارات التعليمية وما لها من انعكاسات في التقدم الأكاديمي اللاحق لدى الطلبة، ويعود السبب الرئيس في ذلك للانقطاع المؤقت أو الممتد في تعليم وتعلم الطلبة (الرمحي، 2021)

مرحلة التعليم العام: بأنه القطاع الذي يُقدّم الخدمة التعليميّة المجانية في كافة المراحل المعتمّدة في نظام التعليم الشامل، من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثاني الثانويّ بكافة مراحله، في مدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم (القطاع الحكومي)، ويكون التعليم فيها إلزامياً بموجب القانون المنصوص على إلزاميّة التعليم في المراحل الأساسيّة، بحسب قوانين بعض الدول. وتتوزع المدارس، والجامعات الحكومية في كافة أنحاء الدولة، بحيث تغطي كافة المناطق التي يقطن فيها تجمعات سكنية يزيد عدد أفرادها عن خمسمئة نسمة (<https://mawdoo3.com>)

جائحة الصراعات مسلحة كانت او سياسية: الصراع السياسي هو حالة من التنافس الخاص بين البشر على الحكم أو السلطة أو الحصول على الميزات، حيث يكون أطرافه على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر، نظراً لاختلاف الأفكار السياسية (<https://mawdoo3.com>)

جائحة كورونا (كوفيد - 19): مرض كورونا Diseases Corona هو عبارة عن متلازمة تنفسية حادة تسببه فصائل متعددة من الفيروسات مثل فيروس كورونا E229 وفيروس كورونا OC43 وفيروس سارس سنة 2003 وفيروس كورونا NL63 سنة 2004 وفيروس كورونا HKU1 سنة 2005 وفيروس كورونا المسماة بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS سنة 2012 وفيروس كورونا المستجد nCoV-19 ، اكتشف هذا الفيروس لأول مرة في الستينيات، ويعد من الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان، فبعض انواعه تنتقل من حيوانات معينة خازنة لمسببه كالطيور وبعض أنواع الثدييات كما ينتقل بين البشر من الشخص المصاب الى الشخص السليم (الحديثي، 2019)..

1. نبذة تعريفية عن التعليم العام في العراق:

يعد التعليم احد اهم الركائز التي تبنى عليها أي دولة حديثة وهو اساس بناء الأوطان والشعوب حيث تعتبر التربية العامل الرئيسي في تنمية الفرد بينما يشكل التعليم عملية التخاطب مع العقل البشري لتوصيل المعرفة والمهارات والقيم والعادات المجتمعية الناتجة من جيل لآخر. كما يعد وجود نظام تعليمي متقدم وفعال مع التركيز على سيادة القانون وتحقيق الإصلاح الإداري والاقتصادي من اهم السبل للوصول بأي بلد الى الاستقرار والتقدم، حيث أن النظم التعليمية في الدول المتقدمة تركز في جهودها على تحفيز الأبداع والابتكار واكتساب المهارات التي يتم بموجها معالجة المشكلات والمعوقات التي تعترض طريق التقدم للأفراد والمجتمعات⁽³¹⁾.

وقد عُرف العراق منذ اقدم العصور بأنه منارة للحضارة والعلم والثقافة والتقدم والابداع، وموطناً للإشعاع الفكري والحضاري، وقد شهد نهضة واسعة في مختلف ميادين الحياة، ومنها القطاع التعليمي نظراً لدوره الهام في عملية البناء الثقافي والحضاري في المجتمع، حيث كان لهذا القطاع الدور الأساسي في تخريج علماء أكفاء في شتى ميادين المعرفة الإنسانية⁽³²⁾.

ونجد أن الأحداث السياسية والصحية التي توالى على العراق في تاريخنا المعاصر، وما مر به في مرحلتنا الحالية بالذات في ظل جائحة كورونا استطاعت إلى حد كبير أن تعيق مسيرة قطاع التعليم، وبالتالي تزايد نسبة هدر الطاقة الإنسانية والمادية في هذا القطاع، وقد بان ملامح القصور في مخرجات العملية التعليمية على الجانبين الكمي النوعي لهذه المخرجات، حيث بات معظم الخريجين يعانون من ضعف في مستوى التحصيل المعرفي والعلمي، الأمر الذي انعكس سلبياً على قدراتهم في الإبداع والابتكار، وهذا بطبيعة الحال ابعد المؤسسة التعليمية عن دورها الحقيقي في خدمة التنمية والمجتمع.

ولو ألقينا نظرة سريعة على هيكل النظام التعليمي في العراق حالياً لرأينا أنه يتكون من مراحل أساسية ثلاث، ابتدائية بما فيها رياض الأطفال، ومرحلة الدراسة الثانوية (متوسطة وإعدادية)، ومرحلة التعليم العالي التي تمنح الشهادة الجامعية الأولية (الدبلوم والباكالوريوس)، إضافة الى الدراسات العليا المتمثلة في الماجستير والدكتوراه. ويمكن أن يضاف لها شهادة الدبلوم العالي التي تمنحها بعض المعاهد العليا في الخارج أو في الداخل بنطاق ضيق، وأن الجامعات والكليات والمعاهد الفنية تتولى وضع وتطبيق المناهج الدراسية في الاختصاصات المختلفة موزعة على سنوات الدراسة، بما يتلاءم مع الإمكانيات التعليمية المتاحة متمثلة بالهيئات التدريسية والمختبرات والقاعات الدراسية إضافة الى الأموال اللازمة لذلك، ويعد شكل الهيكل التنظيمي للتعليم أعلاه مناسباً لجميع الدول التي تنشأ مستوى عالي من التعليم، وهو ثابت منذ الخمسينات من القرن الماضي في النظام التعليمي العام في العراق مع بعض التغيرات بحسب تطور النظم التعليمية في العالم والتي ترعاها منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وفروعها الإقليمية، ولكن العبرة ليست بوجود نظام

⁽³¹⁾ المستقبل الذي نريده (رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030)، ط1، بغداد، وزارة التخطيط، 2020، ص2.

⁽³²⁾ عادل عبد الزهرة شبيب، التعليم في العراق الى أين وهل هو بحاجة الى اصلاح وتغيير، مجلة الحوار المتمدن، العدد (41)، بغداد، 2020، ص8.

تعليمي متكامل من ناحية الشكل وإنما المهم مدى كفاءة أداء النظام التعليمي العام في العراق وقدرته على توفير المتطلبات من المهارات والمهن والكفاءات اللازمة لتقدمه ونهوضه⁽³³⁾.

وبالنسبة للتعليم العالي فقد جاء تأسيس الكليات و الجامعات والمعاهد في العراق منذ النصف الأول من القرن الماضي بناء على الاحتياجات لمخرجات هذه المؤسسات ووفقاً للإمكانات العلمية والمادية المتاحة، وقد كان التركيز في إنشاء هذه المؤسسات في بغداد ثم انتشرت في المدن الرئيسية، فوصل عدد الجامعات الرسمية في منتصف السبعينات الى ست جامعات، ثلاثة منها في بغداد وواحدة في كل من مدن الموصل والبصرة والسليمانية، إضافة الى عدد من المعاهد الفنية التي تخرج الأطر الوسطى من الفنيين في اختصاصات الزراعة والتكنولوجيا والإدارة العامة موزعة على جميع مناطق العراق، ولم تكن آنذاك أية مؤسسة تعليم عالي تعود للقطاع الخاص. وقد ساهمت تلك الجامعات والمعاهد في بناء الطاقات البشرية المؤهلة في الاختصاصات المختلفة لتلبية الاحتياجات الفعلية للنشاط العام والخاص والتي ساهمت في حركة التنمية والتطوير في العراق، كما أنه في العام (1976) تم إقرار تأسيس أربع جامعات حكومية واحدة في كل من مدن الكوفة والديوانية والرمادي وصلاح الدين وذلك بموجب دراسة جدوى لتأسيس هذه الجامعات بحسب حاجة العراق الى مخرجاتها لفترة تمتد لغاية عام(1995)، وفعلاً بدأ العمل على تأسيس تلك الجامعات بصورة تدريجية خلال السنوات اللاحقة بحسب توفر المتطلبات الجامعية، وأصبحت الجامعات قائمة منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر⁽³⁴⁾.

غير أن النظام التعليمي في العراق أصبح في مهب الريح ما بعد عام (2003) عندما عمت الفوضى في البلاد فاتسعت ساحة التعليم دون سيطرة وضوابط إدارية ولا علمية، نتيجتها تردي المستوى التعليمي في جميع الاختصاصات والمستويات، إضافة الى ضعف الالتحاق بالمدارس وتسرب الطلبة منها لأسباب اقتصادية واجتماعية، وعودة تفشي الأمية في المجتمع العراقي بعدما تم التخلص من الأمية في السنوات ما قبل الاحتلال، مع ارتفاع نسب البطالة لاسيما في صفوف الشباب من أبناء الوطن.

أما التعليم الأهلي أو الخاص في العراق فكان محدوداً منذ نشأته إذ اقتصر على أعداد قليلة منروضات الأطفال والمدارس الابتدائية وحتى بعض المدارس الثانوية منتشرة في العديد من المحافظات إضافة الى تركزه في العاصمة، وكان مستوى الأداء والنتائج في تلك المدارس لا يقل عن مثيله في المدارس الحكومية بل كانت بعض المدارس فيه متميزة في أداءها، باستثناء المدارس الأهلية المسائية التي كانت فيها الدراسة متعثرة فيها الى حد ما. أما التعليم العالي الأهلي فلم يكن في العراق جامعات أهلية الا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي عندما تم تأسيس جامعة الحكمة في بغداد، والتي كانت تمثل امتداداً لكلية بغداد الثانوية التي تعتبر من المدارس المتميزة في العراق⁽³⁵⁾.

ولم يكن التوسع في التعليم ما بعد 2003 محكوماً بالضوابط العلمية والمهنية والأكاديمية لضمان المستوى العلمي المقبول للطلبة في المستويات المختلفة، فقد كانت أعداد الطلبة في المدارس الابتدائية خاصة تفوق الإمكانيات المطلوبة للعملية

⁽³³⁾ المستقبل الذي نريده (رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030)، مصدر سبق ذكره، ص3.

⁽³⁴⁾ حارث حازم ايوب واحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مجلة دراسات موصلية، العدد (13)، الموصل، 2006، صص 174 – 175.

⁽³⁵⁾ مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "الحق في التعليم في العراق"، الجزء الأول - أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم، 2020، ص7.

التعليمية من صفوف ورحلات ومختبرات في كل مدرسة بسبب قلة الأبنية الدراسية بشكل عام، مما اضطر الى اللجوء الى تطبيق نظام المدارس المزدوجة في البناية الواحدة، وكذلك وقلة المدرسين، واللجوء الى ظاهرة المحاضرين بالمتجان، مما الحقّ الفوضى بالتعليم في تلك المراحل. وبعد عام (2003) برزت العديد من المشكلات والتحديات التي تواجه التعليم العام في العراق وهي: (36)

1. حوالي (70%) من المدارس تفتقر الى الخدمات الصحية، بسبب قلة التخصيصات المالية في موازنات العراق التريلونية التي اخذ الجانب الأمني والعسكري جزءاً كبيراً منها، ودخول الفساد المالي والاداري والتخلف المعرفي نظام التعليم العام.
2. حوالي (1000) مدرسة تم بناؤها من الطين والقش او الخيام او الكرفانات الجاهزة، وذلك لسوء الادارة وانعدام الخطط الاستراتيجية لبناء وتطوير المؤسسات التعليمية في العراق.
3. رداءة نوعية المستلزمات التربوية والعلمية او عدم وجودها والمتمثلة بمختبرات العلوم والمكتبات ووسائل الابضاح والمعدات التقنية والأجهزة الرياضية، وضعف الاهتمام بالتعليم التقني، اضافة الى المناهج التي عفا عليها الزمن وعدم مواكبتها لحاجات البلاد الاقتصادية، نتيجة لإهمال بحوث تطوير المناهج الأكاديمية، وظاهرة الانتشار الواسع لمعاهد الدروس الخصوصية التي تثقل كاهل الأسرة العراقية وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والفقيرة، والتساهل في منح الشهادات العلمية نتيجة لتفشي ظاهرة الجامعات والمدارس الأهلية والتي من شعاراتها (ادفع تنجح).
4. عدم الاستقرار الأمني واستهداف العاملين في مجال التعليم من خطف وقتل واغتياالات، وتعرض الكثير من الطلبة والمعلمين والمدرسين الى التهجير القسري.
5. افتقار العراق لأبسط معايير الجودة في التعليم نظراً لوجود ابنية مدرسية متهاكلة تفتقر لأبسط الشروط الصحية وكثير منها يفترض التلاميذ الأرض في الصف الدراسي لعدم توفر الرحلات الدراسية، وانعدام المكتبات والمختبرات العلمية واهمال النشاطات الرياضية والفنية والنشاطات اللاصفية.

وفي عام (2020) لم يتمكن (2.3) مليون طفل عراقي في سن الدراسة من الحصول على التعليم العام الرسمي بسبب الحرب على داعش، ويشمل هذا الرقم (345,000) من الاطفال النازحين أي ما يقرب من نصف إجمالي عدد الاطفال النازحين في العراق، وأيضاً نتيجة لقيود الصحة والسلامة الخاصة بفيروس (كوفيد 19) إذ أثرت الجائحة على التعليم ككل، فقد كان التعليم في العراق يشهد تراجعاً أصلاً، وجاءت الجائحة لتزيد الطن بلاءً مع إقفال المدارس وبقاء الطلاب عاماً تقريباً من دون تعليم ملائم، إذ تعرّض قطاع التعليم على وجهٍ خاص لضربةٍ قاسية جراء انتشار الجائحة، التي طرح تحديات إضافية على نظامٍ هو نظام هشّ بالأصل؛ وفيما أصدرت السلطات العراقية قراراً بإقفال المدارس في بداية الجائحة، إذ بقيت المدارس مغلقة، وتعطلّ التعليم حوالي ستة أشهر؛ قامت الحكومة بعدة محاولات للتخفيف من ذلك، من خلال تقديم عدة حلول: كالتعلّم عن بعد وتنظيم الصفوف عبر الانترنت، واستخدام المنصات التعليمية والتطبيقات البرمجية الخاصة بالاجتماعات وغيرها، ولكن لم تتصف هذه الحلول بالشمولية الكاملة، إذ أنّ الانتقال إلى الحلول الالكترونية

(36) عادل عبد الزهرة شبيب، مصدر سبق ذكره، ص 9.

شكل تغيراً جذرياً بالنسبة إلى للجميع، وبدا هذا واضحاً على العائلات من ذوي الدخل المتدني، والمقيمين في المناطق النائية والريفية إذ كانوا هم الأكثر عرضةً للأثار السلبية للتعليم الالكتروني على نحوٍ كبير وتفاقم الوضع مع جائحة كوفيد19، ومع إغلاق المدارس الواسع في عموم البلاد منذ شهر شباط عام 2020 انتشار الفيروس، على الرغم من أن إعادة الافتتاح التدريجي لمؤسسات التعليم الذي بدأ في شهر تشرين الثاني عام 2020، فضلاً عن، الكثير من المدارس والجامعات في المحافظات الجنوبية وفي بعض مناطق بغداد أجبرت على الاغلاق بسبب العنف المرتبط بالتظاهرات في الفترة ما بين شهر تشرين الاول 2019 وكانون الثاني 2020⁽³⁷⁾.

2. نبذة تعريفية عن جائحة الصراعات المسلحة كانت او سياسية في العراق (مفهومها - نشأتها وشيوع انتشارها - تأثيراتها العالمية في مختلف المجالات - انعكاساتها على التعليم بوجه عام وفي زيادة الفاقد التعليمي بصورة خاصة:

الصراعات المسلحة في العراق واسباب نشأتها:

لا تزال النزاعات المسلحة والحروب تسبب الموت والنزوح والمعاناة للشعوب على نطاق واسع. ويصف القانون الدولي الوضع في بلد ما بـ "النزاع المسلح" عندما يبلغ العنف بين طرفين درجة معينة من الجسامه والاستمرارية. ويمكن أن يكون الطرفان إما دولتين (نزاع مسلح دولي) أو بين دولة ومجموعة مسلحة غير حكومية (نزاع مسلح غير دولي). ويمكن في الصراعات المعاصرة أن يتدخل تحالف للدول في دولة أخرى لمحاربة خليط من المجموعات غير الحكومية، كما أن وضعية الاحتلال تعتبر أحد أشكال النزاع المسلح الدولي كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁸⁾.

وتعد نشأة الصراعات المسلحة في العراق وانعدام الإستقرار السياسي والذي هو كنتيجة طبيعية للاحتلال اجنبية غير مدروس، ووضع دستور يؤكد على تمزيق وحدة شعب العراق وسلامة اراضيه وعدم ضمان حماية موارده البشرية والاقتصادي وأيضا ضمان امنه الداخلي والخارجي، حتماً سيكون عرضة للفوضى وأولها هو رفع السلاح تحت الكثير من العناوين والمسميات كأحد الحلول ويمكن وصفها بالصراعات المدولة⁽³⁹⁾، والتي بدأت بوادها بعد غزو العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003م. الأمر الذي ساعد على رفع سلاح المقاومة، وكانت أولى المشاكل التي داهمت المجتمع العراقي هي الهجرة القسرية، والتي تعد من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي واجهت العراق حكومة وشعباً، والتي ظهرت بشكل كبير بعد حادثة تفجير الامامين العسكريين في 2006/2/18⁽⁴⁰⁾.

الأمر الذي فتح باب الحرب طائفية لم تشهدها البلاد من قبل والتي خلفت من جرائها آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية مما اثر في المجتمع العراقي، إذ خلفت نزوح اعداد هائلة من السكان قرابة خمسة عشر محافظة عدى كردستان بسبب

⁽³⁷⁾ تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "الحق في التعليم في العراق"، الجزء الثاني/ العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، 2021، ص15.

⁽³⁸⁾ Bartels, Roger. "Timelines, Borderlines and Conflicts: The Historical Evolution of the Legal Divide between International and Non-international Armed Conflicts." International Review of the Red Cross 873 (March 2009): 35

⁽³⁹⁾ عبدالله علي عبو، النزاعات المسلحة المدولة : في انتظار قانون واجب التطبيق، مجلة الانساني، العدد (59)، مجلة تصدر عن المركز الاقليمي للاعلام للجنة الدولية الصليب الأحمر، 17 تشرين الأول 2018.

⁽⁴⁰⁾ جبار عبد جبيل، قيس مجيد علوش، التباين المكاني لظاهرة الهجرة الداخلية في العراق عدا اقليم كرد ستان، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (15)، اذار 2014، ص408.

عدم توفر الامن⁽⁴¹⁾. الأمر الذي أصبح من الصعب علاجها في وقت قصير، وكان بضمها الفاقد التعليمي والتعليقي والذي نحن بصدد وضع دراسة له.

ويمكن تصنيف الصراعات المسلحة في العراق كما يلي:

جماعات المقاومة العراقية: وهي التسمية التي تطلق على كل تنظيم مسلح فردي أو جماعي عمل أو لا يزال يعمل منذ سقوط نظام صدام حسين السابق في العراق، بعد الغزو الامريكي للعراق الى الان. فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ونتيجة لحل الأجهزة الأمنية السابقة من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، انتشر سوق السلاح والمسلحين في عام 2003، بعض هؤلاء ذو توجهات دينية، وبعضهم ذو توجهات وطنية وقومية، وبعضهم ذو توجهات دولية أو إقليمية، فظهرت مسميات جماعات متعددة مسلحة، الذي يجمعها في الأغلب قتال القوات الأمريكية. هذه الجماعات ترفض الحكومة العراقية الاعتراف حتى بوجودها، فضلا عن محاورتها، فقط تعترف الحكومة العراقية بوجود تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الأمر الذي بنظر المحللين يسوّغ للقوات الحكومية العراقية، شن حملات المدهامات والاعتقالات بحق العديد من العراقيين، بتهمة الإرهاب. لكن القوات الأمريكية في أكثر من حادثة، اعترفت بوجود العديد من المنظمات المسلحة، كما أجرت العديد من الاتصالات معها لعقد اتفاقيات، أو لعقد هدنة⁽⁴²⁾.

جيش المهدي: تنظيم عراقي شيعي مسلح أسسه مقتدى الصدر في أواخر عام 2003 لمواجهة القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها واتخذ من قتل القوات الأمريكية متظاهرين من أنصار الصدر محتجين على إغلاق صحيفة الحوزة الناطقة بسبب تبنيها أفكاراً مقاومة للأمريكان ذريعة مباشرة لبدء المواجهة مع القوات الأمريكية وردعهم وهو مكّون من شباب يقلدون السيد محمد صادق الصدر ويجمعهم الانتماء إلى المذهب الشيعي. برز جيش المهدي كقوة ضاربة في محافظات وسط وجنوب العراق وأصبحت معظم مدنها تحت قبضة مقاتليه الذين اصطدموا بشكل مباشر مع الشرطة وقوات التحالف ومنذ أوائل أبريل 2004، وأصبحت محافظات الجنوب العراقي ساحة حرب مفتوحة بين مقاتلي جيش المهدي وقوات التحالف مسنودة بالحرس الوطني والشرطة العراقية يتهم جيش المهدي بالقيام بعمليات خطف وقتل جماعي، أو ما يسمى بفرق الموت ضد السنة وضد من يخالفه الرأي في بغداد والبصرة وديالى وبعض مدن الجنوب الأخرى واعترف مقتدى الصدر بوجود عناصر في جيش المهدي مجرمة وفسادة وتبراً من كل عنصر يتورط في قتل عراقي وقد اندرج اسم جيش المهدي في عمليات الإبادة والتهجير القسري التي حدثت بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء كأحد أبرز القوى التي اهتمت بهذه العمليات خاصة في العاصمة بغداد وقدرت مجموعة دراسات العراق (بالإنجليزية: ISG) تعداد جيش المهدي بحوالي 60 ألف فرداً، فيما ذكرت إذاعة أوروبا الحرة ردايو ليبرتي بتاريخ 4 يونيو 2004 بأن أعداد مقاتلي جيش المهدي تتراوح بين 6 آلاف إلى 10 آلاف مقاتل⁽⁴³⁾.

كتائب حزب الله: أحد أبرز الفصائل المسلحة الشيعية في العراق. والآن تخوض حرباً ضد داعش في العراق. لا يوجد لهذا الحزب أية علاقة بحزب الله اللبناني المعروف. ومن أهدافه هو إخراج المحتل من العراق والدفاع عن المقدسات. وبدأت

(41) المصدر نفسه، ص 408.

(42) <https://archive.globalpolicy.org/security/issues/iraq/occupation/2003/0816rebel.htm>

(43) <https://www.globalsecurity.org/military/world/para/al-sadr.htm>

هذه الحركة سنة 2003 م عقب سقوط بغداد في أيدي الاحتلال الأمريكي ومع تصاعد النفوذ الشيعي بعد الإطاحة بحكم صدام حسين تشكلت كتائب حزب الله بعد سقوط بغداد بأيدي الاحتلال الأمريكي وتصاعد النفوذ الشيعي بعد سقوط صدام حسين، في هذا الوقت ظهرت كتائب تحمل اسم لواء أبي الفضل العباس وكتائب كربلاء وكتائب السجاد وكتائب زيد بن علي، وجميعها فصائل مسلحة شيعية أعلنت تجمعهما وتوحيدهما تحت اسم "حزب الله العراقي" في 2006، وفي ذلك الوقت كانت الهدف الأصلي لهذه التجمعات هي محاربة المحتل الأمريكي. آلت الكتائب على نفسها مقاومة الاحتلال الأمريكي حتى إخراجها من العراق. اتصل الحزب بإيران من جهة العقيد والمذهبي ولا يخفي هذا الإتصال. إذ أصدر الحزب عدة بيانات مؤيدة لإيران، ولغة تهديد الولايات المتحدة حتى جعل الولايات المتحدة تُدرج الحزب على قوائم الإرهاب عام 2009، لكن بعد انسحاب الأمريكيين نهاية 2011 تم تغيير «المقاومة» إلى «النهضة» ليصبح اسمه حزب الله- النهضة الإسلامية⁽⁴⁴⁾. الجيش الاسلامي في العراق: جماعة سنية ذات مرجعية سلفية، تشكلت قبل سقوط النظام العراقي عام 2003م وتتألف من أفراد وضباط سابقين في الجيش العراقي ومختصين بالتصنيع العسكري، ومن رجال دين سلفيين وأبناء عشائر، وتعد هذه الجماعة من أكبر التنظيمات المسلحة العاملة في العراق، وأهداف هذه الجماعة محلية تتركز في تحرير العراق. رغم أنها ترفض العملية السياسية الجارية في العراق، أعلنت معارضتها لصيغة الدستور الدائم، فإنها ترفض استهداف المدنيين العراقيين، وامتنعت عن استهداف المراكز الانتخابية خلال الانتخابات التي شهدتها الساحة العراقية "لحقن دماء الناس"، وفقاً للتعميم الصادر عنها في 12 ديسمبر/كانون الأول 2005. وكانت الجماعة، في بيان لها في يناير/كانون الأول 2006، قد نفت إجراء مفاوضات يريهاها رئيس الجمهورية جلال طالباني، وأكدت استمرارها في طريق "الجهاد" إلى حين تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال. واعتبر الناطق باسمها، إبراهيم الشمري في تصريح له بمطلع مايو/أيار 2006 "أن السلاح خيارنا الإستراتيجي لمقاومة أعدائنا". وأن الجيش الإسلامي في العراق ينسق مع جيش المجاهدين، وكتائب ثورة العشرين والجمعة الإسلامية للمقاومة العراقية، ضمن ما يسمى "مجلس التنسيق الرباعي" الذي تشكل في اجتماع ضم ممثلين عن هذه الفصائل، والذي عقد في مدينة الرمادي بمنتصف 2005. وما يرجح صحة هذه الأنباء أن هذه الجماعات الأربع تتبنى مواقف سياسية متقاربة، وتصدر أحياناً بيانات مشتركة، مثل البيان الصادر في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، والذي تعلن فيه رفضها لصيغة الدستور، وتصفه بأنه "أم الشرور"، كما تعبر فيه عن رفضها لإدماج المليشيات في الجيش وأجهزة الأمن. هذا فضلاً عن أنها تتبنى عمليات مسلحة بصورة مشتركة. قادة الجماعة غير معروفين ويقال أن قائد التنظيم اسمه إبراهيم التميمي، لكنها في 3 أغسطس/آب 2005 أعلنت تسمية إبراهيم يوسف الشمري ناطقاً رسمياً باسمها، وهو شخص غير معروف، وظهر غير مرة عبر وسائل الإعلام محجوب الوجه. تتألف بنية الجماعة التنظيمية (بحسب إبراهيم الشمري) من مكتب القيادة العامة، الذي يضم القائد العام ونائبيه، والمكتب السياسي، ومجلس الشورى، الذي يضم المؤسسين الأوائل له، وما يسمى الإدارات؛ مثل القيادة العسكرية، والهيئة الشرعية، والهيئة الإعلامية المركزية، وهيئات أخرى للأمن والاستخبارات وغيرها⁽⁴⁵⁾.

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D>⁽⁴⁴⁾

<https://zims-ar.kiwix.campusafrika.gos.orange.com/> ينظر: ⁽⁴⁵⁾

كتائب ثورة العشرين: جماعة سنية ذات مرجعية إسلامية معتدلة أو وسطية، ويعتقد أنها قريبة إلى هيئة علماء المسلمين، التي يرأسها الشيخ حارث الضاري. وصدر بيانها الأول في 10 يوليو/تموز 2003. وهذه الجماعة هي الوحيدة التي أعلنت ميثاقاً لها (نشر على الإنترنت) ضمنته تعريفاً لها وبنشأتها وبمراجعتها وبنيتها التنظيمية ومواقفها السياسية. أهداف هذه الجماعة بحسب ميثاقها – "حركة جهادية إسلامية تسعى إلى تحرير أرض العراق من الاحتلال العسكري والسياسي الأجنبي، ليتمكن أبناء الشعب العراقي من حكم أنفسهم بأنفسهم". تؤمن هذه الجماعة بأن استمرار المقاومة كفيل بإخراج "المحتل"، وتطالب بإقامة حكومة وطنية مستقلة وذات سيادة، وتحديد آليات انسحاب أمريكي من العراق بضمانات دولية. وفي 26 مايو/أيار 2006 أصدرت بياناً مع أربعة فصائل أخرى (هي الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية وجيش الراشدين وعصائب العراق الجهادية وسرايا التمكين) تعهدت فيه بالاستمرار برفع السلاح بوجه المحتل ومقارعتة حتى تحرير البلاد، وأعدت فيه تأكيد موقفها بـ "عدم الاعتراف بشرعية أي حكومة تحت مظلة الاحتلال". وبالنسبة إلى مبادرة المصالحة الوطنية التي أعلنها رئيس الوزراء نوري المالكي، فأعلنت في بيان صادر يوم 26 يونيو/حزيران 2006، "رفضها الواضح والصريح" للمبادرة، وذلك لأن المبادرة "لم تبين طريقة إنهاء الاحتلال"، والذي وصفته بأنه "المطلب الأبرز لجميع فصائل المقاومة العراقية". ووفقاً للميثاق الذي أعلنته، تتألف من جناحين: الجناح السياسي الذي يضم المكتب السياسي، وقسم الفتوى والتأصيل، وقسم الأمن الجهادي، والقسم الإعلامي؛ أما الجناح الثاني فهو العسكري والذي يضم كتائب ثورة العشرين، التي هي معروفة أكثر من جسمها السياسي. ويصل عدد الكتائب التي تؤلف "كتائب ثورة العشرين" إلى أكثر من 30 كتيبة مسماة على أسماء الصحابة وشخصيات إسلامية تاريخية ومعاصرة بارزة. وهذه الكتائب موزعة على قواطع جغرافية؛ مثل: القاطع الشمالي، الذي يضم كتيبة أسود التوحيد، وكتيبة أسامة بن زيد، وكتيبة الحسن بن علي وكتيبة جابر بن عبد الله وكتيبة جند الحق وكتيبة محمد الفاتح وكتيبة محمود الحفيد وكتيبة عبد الرحمن بن عوف وكتيبة الصديق وكتيبة ضياغم الحق وقاطع أبو غريب، الذي يضم كتيبة جعفر الطيار، وكتيبة الزلازل، وقاطع المنطقة الغربية، الذي يضم كتيبة أحمد ياسين، وكتيبة محمود شيت خطاب، وقاطع بغداد الذي يضم كتيبة سعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد، وقاطع ديالى الذي يضم كتيبة الأحرار وكتيبة علي بن أبي طالب، وتتمركز كتائب ثورة العشرين في محافظات بغداد والأنبار والتأميم وديالى ونيوى وصلاح الدين وبابل، وهو ما يؤكد أنها تجد قبولا لدى التيار الإسلامي المعتدل، الذي هو الطابع المميز لهذه المحافظات⁽⁴⁶⁾.

الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية "جامع": تشكلت هذه الجماعة من مجموعة من العراقيين الإسلاميين، وأعلنت عن نفسها في بيان صدر يوم 28 مايو/أيار 2004، وتذيل بيانها باسم المكتب السياسي، وذراعها العسكرية هي كتائب صلاح الدين الأيوبي. الإتجاه الفكري الواضح للجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية هو الفكر الإخواني، أو جماعة الإخوان المسلمين في العراق التي تأسست على يد محمد أحمد الصواف، الذي نقلها بدوره عن الإمام حسن البنا، يمتاز فكر (جامع) بالتعقل وبعدم الانجرار وراء الأهواء، من أبرز المنظرين لفكر (جامع) هو الأستاذ محمد أحمد الراشد. أوضحت في البيان الأول الصادر عنها، المشار إليه آنفاً، أن أهدافها تتحقق بـ "طرد المحتل". يعد الخطاب السياسي لهذه الجماعة الأكثر تطوراً بين مجموعات المقاومة، ومعظم العمليات التي تبنتها كانت ضد القوات الأمريكية، وهذا ما يؤكد صدور بيان عنها في مطلع

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8>⁽⁴⁶⁾

مارس/آذار 2005 تؤكد فيه رفضها استخدام أسلوب تفخيخ السيارات داخل المدن، أو ذبح الرهائن، أو التعرض للأجانب المدنيين، أو ضرب المنشآت المدنية، أو استهداف أي عراقي، حتى لو كان من عناصر الشرطة أو الحرس الوطني. ورغم أنها ترفض العملية السياسية الجارية في العراق، ودعوة مناصريها إلى مقاطعة الانتخابات، فإنها في الوقت نفسه ترفض "ضرب المراكز الانتخابية وإسالة دماء العراقيين الأبرياء"، كما ورد في بيانها الصادر في 27 يناير/كانون الثاني 2005. وفي 28 يونيو/حزيران 2006 أصدرت بياناً عبرت فيه عن رفضها لمبادرة المصالحة الوطنية، وذكرت أنها "غير معنية بما تناوله المالكي بمبادرته". ويتركز نشاط الجبهة في محافظتي نينوى وديالى وبغداد والأنبار والبصرة والطوق السني المحيط ببغداد. ومن العمليات التي نسبتها إلى نفسها قصف القوات الأمريكية المتمركزة في مطار الموصل بقذائف الهاون في مايو/أيار 2004، وقتل 8 من عناصر الاستخبارات المركزية الأمريكية في الفضية في الشهر نفسه، وإحراق عربة من نوع همر أمريكية عن طريق مهاجمتها بقذيفة صاروخية في وسط مدينة الرمادي في 21 يونيو/حزيران 2006، كما لا تزال هناك نشاطات واسعة في قصف قاعدة البكر وقاعدة المطار والمنطقة الخضراء وغيرها من القواعد الرئيسية التي يتخذها الاميركان ملاذا لهم. ويصدر عن المكتب الإعلامي لجامع عدد من الإصدارات التي توصف بأنها من أقوى الإصدارات الإعلامية للمجاهدين، حيث يصدر مجلة جامع وعدد من الإصدارات الفديوية الوثائقية الإعلامية عن نشاطاتها الجهادية المسلحة ضد الاميركان ابرز هذه الإصدارات (حمم لاهبة) و(عصف الرصاص) و(عرس الشهداء) و(حملة المائة يوم) و(sms to usa) وغيرها كما يدير المكتب الإعلامي لجامع، موقع جامع الإلكتروني على الإنترنت <http://www.jaami.info>، حيث تنشر كافة البيانات والمواقف لهذا الفصيل المسلح العراقي⁽⁴⁷⁾.

الجماعات المسلحة وتأثيرها على التعليم في العراق

تتواصل الهجمات بلا هوادة ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم، إذ تنتهك الأطراف المتحاربة إحدى أهم القواعد الأساسية للحرب: حماية الأطفال. وباتت الطبيعة الممتدة زمنياً للنزاعات الحالية تؤثر على مستقبل أجيال بأسرها من الأطفال. ومن دون إمكانية الحصول على التعليم، سينشأ جيل من الأطفال الذين يعيشون في أوضاع النزاعات دون أن يكتسبوا المهارات التي يحتاجونها ليساهموا في بلدانهم واقتصاداتها، مما يفاقم الأوضاع الفظيعة أصلاً التي يعاني منها ملايين الأطفال وأسرهم.

تطبق خلال النزاعات المسلحة مواصفات دولية مختلفة حسب الوضع في الميدان وتشمل اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها الإضافية. ويحاول القانون الدولي أن يحد من آثار النزاعات المسلحة على السكان الأكثر هشاشة، كالمدنيين والمحاربين الجرحى، وأن يقيد الوسائل والطرق التي تستعملها الأطراف المتحاربة.

ينبغي احترام قانون حقوق الإنسان الدولي في جميع الأحوال، بغض النظر عن النزاع المسلح، وعلى الدول الأطراف الالتزام بالحقوق الأساسية والضمانات لجميع الأفراد دون تمييز، ضمن الأراضي أو السكان الذين هم تحت سيطرتها.

تعاني المنطقة العربية بشكل خاص من النزاعات المسلحة، من سوريا إلى العراق ومن اليمن إلى ليبيا إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. تعمل الكرامة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي المرتبطة بالنزاعات المسلحة

⁽⁴⁷⁾ <https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9>

كحالات القتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً والاختفاء القسري وتفشي ممارسة التعذيب من قبل جميع الأطراف، وانتهاكات أخرى كتجنيد الأطفال من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية⁽⁴⁸⁾.

وتدور حالياً نزاعات مسلحة عديدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك النزاعات التي تنخرط فيها أطراف متحاربة داخل دولة واحدة (نزاعات مسلحة غير دولية)، وتلك التي تنخرط فيها قوات مسلحة من دولتين أو أكثر (نزاعات مسلحة دولية). لقد ألحقت هذه النزاعات الضرر بملايين البشر بطرق لا حصر لها، بما في ذلك قتل المدنيين، وترك الناجين مصابين أو مشوهين، أو عرضتهم للتعذيب، أو الاغتصاب، أو التهجير القسري، أو الإساءة على نحو خطير. وبحلول نهاية 2019، كان 79,5 مليون شخص قد نزحوا قسرياً في مختلف أنحاء العالم بسبب الصراع المسلح، وهو أكبر عدد تم تسجيله على الإطلاق.

تشير الدراسات والبحوث إلى أن نسبة النزاعات المسلحة داخل الدول زادت زيادة ملفت للنظر، إلى حدٍّ أصبحت معه هذه النزاعات تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين أكبر من النزاعات المسلحة الدولية على حدٍّ وصف المتخصصين بالقانون الدولي الإنساني، ومع تشعب وتضارب المصالح السياسية للدول، بدأت تظهر للعيان مشكلة التدخل الخارجي في هذه النزاعات الداخلية، وباتت لهذه المسألة آثارها ليس فقط على ما تقوم عليه العلاقات الدولية من مبادئ أساسية وعلى رأسها حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن أيضاً في كيفية توصيف هذا النوع من النزاعات التي تنطوي على تدخل خارجي لصالح أحد الأطراف أو لجميع أطراف النزاع، مما نجم عنه ظهور مصطلح "النزاعات المسلحة المدوّلة"، (Internationalized Armed Conflict) وهذا المصطلح قد يكون مصطلحاً واقعياً وفقهياً أكثر من كونه قانونياً لأن القانون الدولي الإنساني لم يتطرق إليه⁽⁴⁹⁾.

ويمكن الإشارة إلى النزاعات المسلحة المدوّلة بأنها تلك النزاعات التي تكون في الأصل داخلية مسلحة بين أطراف داخليين ولكنها في لحظة ما وفي ظروف معينة تصبح مدوّلة من خلال تدخل خارجي مسلح واحد أو أكثر، لمساندة أحد أطراف النزاع أو أكثر من طرف، وذلك بهدف التأثير على نتيجة هذا النزاع وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية معينة، سواءً أكان هذا التدخل بشكل علني أو مستتر. ويثير تحديد الطبيعة القانونية للنزاعات المسلحة المدوّلة مشكلة حقيقية، فهناك صعوبة حقيقية في وصف هذا النزاع وتصنيفه طبقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني. فمن المعلوم أن القانون الدولي الإنساني حدّد في كلّ اتفاقياته-من إتفاقية لاهاي 1907 مروراً باتفاقيات جنيف للعام 1949 وانتهاءً بالبروتوكولين الإضافيين للعام 1977-نوعين من النزاعات المسلحة وهما النزاعات ذات الطابع الدولي (International Armed Conflicts) والنزاعات ذات الطابع غير الدولي (Non-International Armed Conflicts).

جاء في تقرير قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) إلى لجنة الأمن العالمي أن النزاعات المسلحة تنصدر الآن أسباب ظاهرة الفاقد التعليمي في العالم، وذكر التقرير أن تأثير النزاع المسلح لا يقتصر على منطقة النزاع من حيث تأثيره المباشر على تأمين الخدمات لكافة السكان بل أنه يتعدى إلى البلاد المجاورة نظراً لتدفق اللاجئين وما يترتب على ذلك من

⁽⁴⁸⁾ Willmott, Deirdre. "Removing the Distinction between International and Non-international Armed Conflict in the Rome Statute of the International Criminal Court." Melbourne Journal of International Law 5, no. 1 (2004): 196

⁽⁴⁹⁾ Carswell, A. J. "Classifying the Conflict: A Soldier's Dilemma." International Review of the Red Cross 873 (March 2009):

عواقب مثل انتشار مرض الإيدز عن طريق التشرّد والاعتصاب أو تجارة الجنس⁽⁵⁰⁾، وأكدت المنظمة أن السلام شرط ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث يشجع السلام على قيام الاستثمارات وبتيح المجال لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بينما يقضي النزاع على الحياة والفرص والبيئة وهو أحد أهم المعوقات لتحقيق التنمية المستدامة.

وتمثل النزاعات العنيفة أحد أعظم التحديات الإنمائية التي يواجهها المجتمع الدولي. وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة المباشرة التي يعيشها الإنسان في هذه الأوضاع، نجد أن النزاعات العنيفة هي أحد الأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم المساواة والركود الاقتصادي. وغالباً ما يكون الأطفال والنظم التعليمية في مرمى نار النزاعات العنيفة⁽⁵¹⁾.

ويتناول التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011 ما يترتب على النزاعات المسلحة من عواقب وخيمة على أهداف التعليم للجميع. ويضع التقرير جدول أعمال لحماية الحق في التعليم في أوضاع النزاع، وتعزيز الخدمات التعليمية المتاحة للأطفال والشباب والكبار المتأثرين بالنزاعات، وإعادة بناء النظم التعليمية في البلدان الخارجة من النزاعات. ويستطلع التقرير أيضاً دور السياسات التعليمية غير الملائمة في إيجاد الظروف المؤدية إلى النزاعات العنيفة. ويستند تقرير عام 2011 إلى تجارب مجموعة من البلدان لتحديد المشاكل القائمة وإيجاد الحلول الكفيلة بالمساعدة على جعل التعليم قوة من أجل السلام والتلاحم الاجتماعي والكرامة الإنسانية.

يعدّ العالم العربيّ إحدى مناطق العالم التي تعاني من مشكلة التعليم في حالات الطوارئ على مستويين: ارتفاع عدد الدول المعنية، وارتفاع عدد الأطفال المتضررين. ستعالج هذه المقالة نشأة مفهوم التعليم في حالات الطوارئ على مستوى التعاون وجدول أعمال التعليم الدوليّ، وستحلّل الوضع التعليميّ المتقلّب في العديد من البلدان العربيّة، من أجل تحديد الأولويات والتحديات. وسيتمرّص الجزء الأخير منها لسبل إعادة بناء أنظمة تعليميّة عربيّة أكثر مرونةً، وأكثر استجابةً لسياق ما بعد الجائحة.

1. ظهور "التعليم في حالات الطوارئ" على المستوى الدولي: تعرف منظمة إنقاذ الطفل (2009)، حالة الطوارئ بأنّها "حالة تكون فيها حياة الأطفال، ورفاههم الجسديّ والعقليّ، وفرصهم في النموّ مهدّدةً بسبب النزاع المسلّح، أو الكوارث، أو بسبب اضطراب النظام الاجتماعيّ أو القانونيّ، وهي أيضاً حالة تكون فيها القدرة على المقاومة محليّاً ضعيفةً أو غير كافية". لذا، فإنّ التعليم في حالات الطوارئ ينشغل بإتاحة الفرص للمتعلمين ليتعلّموا بطريقة دقيقة منظمّة، حتّى في حالات الطوارئ أو الأزمات، أو انعدام الأمن، أو عدم الاستقرار المؤقت أو الدائم. ويكشف ظهور التعليم في حالات الطوارئ، في العالم العربيّ، عن أزمة عميقة في بعض دول المنطقة، غير القادرة على توفير الحماية، أو الخدمات الصحيّة، أو التعليم، لفئات كبيرة من سكّانها، ويكشف أيضاً عن التزايد المستمرّ للتعاون الدوليّ في منطقة هيمنت فيها الدولة القوميّة على المشهد التعليميّ.

Vité, Sylvain. "Typology of Armed Conflicts in International Humanitarian Law: Legal Concepts and Actual Situations." ⁽⁵⁰⁾

.International Review of the Red Cross 873 (March 2009): 69

⁽⁵¹⁾ Corn, G. S. "Hamdan, Lebanon, and the Regulation of Armed Hostilities: The Need to Recognize a Hybrid Category of Armed Conflict." Vanderbilt Journal of Transnational Law 40, no. 2 (March 2007): 295.

2. تنوع حالات الطوارئ التعليمية في العالم العربي: ثمة سبع دول عربية (فلسطين، والعراق، والسودان، والصومال، وسوريا، واليمن، وليبيا) يعيش أطفالها ظروف الاحتلال (فلسطين)، والصراعات الداخلية والخارجية، والهشاشة، لذلك فهي على صلة مباشرة بالتعليم في حالات الطوارئ. وهناك دول عربية أخرى (لبنان، والأردن، وجيبوتي، والجزائر، ومصر) تستقبل على أراضيها أطفالاً لاجئين من دول الجوار. لذلك يمكننا القول إن ما يعادل نصف عدد الدول العربية يواجه حتمية تعليم الأطفال في حالات الطوارئ⁽⁵²⁾.

عانى العراق وعلى مدى ثلاثة عقود من استفحال النزاعات المسلحة، داخلياً وخارجياً، ما أثر على تعليم الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أن العراق كان يتمتع في أوائل الثمانينيات، بأحد أفضل أنظمة التعليم في العالم العربي. ولسوء الحظ، يعاني العراق حالياً من معدلات مقلقة من التسرب المدرسي وتعليق الدراسة، ويحتضن أكبر مجموعات النازحين في العالم، ويفتقر إلى المعلمين، ما سبب لديه انخفاضاً في جودة التعليم⁽⁵³⁾.

1. تؤكد الهشاشة والتدمير، بشكل أو بآخر، على دور جهاز الدولة في ضمان الوصول إلى التعليم العمومي.
2. تعدد المدارس بالنسبة للأطفال، حينما يتاح لهم الوصول إليها، متنقلاً ضمن لهم الحماية النسبية. ومع ذلك، فإن الوضع التعليمي محفوف بالمخاطر لدرجة أنه لا يستطيع إنتاج تعلم فعال.

3. يحظى التعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية بالحضور المكثف في تمويل التعليم في حالات الطوارئ وهيكلته في العالم العربي، ما يفرض على الدول العربية وضع التبعية، وأحياناً تعليمياً بثقافة خارجية المنشأ. بالتأكيد، قد تواجه الدول العربية الأخرى، التي ليس لديها حالات طوارئ ونزاعات وحرب في أراضيها، توافد أعداد من الأطفال اللاجئين⁽⁵⁴⁾. ووفقاً لليونيسكو (2017)، تكشف الأرقام عن الأثر التخريبي الذي تلحقه النزاعات بالتعليم في الدول العربية الأكثر تضرراً. ففي العراق: يحتاج 3.3 مليون طفل وشاب إلى الدعم التربوي. وفي الموصل 74000 طفل من أصل 141000 طفل في سن المدرسة لا يحصلون على أي شكل من أشكال التعليم، في اليمن: نحو 2.3 مليون طفل لا يرتادون المدرسة⁽⁵⁵⁾.

إذا كان التقارب الثقافي واللغوي عاملاً يسهل الاندماج المدرسي للأطفال اللاجئين في الدول العربية المضيفة، فإن الأسئلة التي تتطلب إجابات هي من قبيل: هل ينبغي تدريس الأطفال اللاجئين في الفصول الدراسية نفسها التي يدرس فيها الطلاب المواطنين، أم ينبغي أن تكون لهم فصول دراسية خاصة؟ كيف ينظر السكان المحليون والأطفال المواطنين إلى وجود

⁽⁵²⁾ Crawford, Emily. "Unequal before the Law: The Case for the Elimination of the Distinction between International and Non-international Armed Conflict." Leiden Journal of International Law 20, no. 2 (2007): 441

⁽⁵³⁾ Stewart, James. "Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A Critique of Internationalized Armed Conflict." International Review of the Red Cross 850 (June 2003): 313

⁽⁵⁴⁾ Paulus, A., and M. Vashakmadze. "Asymmetrical War and the Notion of Armed Conflict—a Tentative Conceptualization." International Review of the Red Cross 873 (March 2018): 95

⁽⁵⁵⁾ Pejic, Jelena. "Status of Armed Conflicts." In Perspectives on the ICRC Study on Customary International Humanitarian Law, edited by Elisabeth Wilmschurst and Susan Breau, 77

اللاجئين في أنظمة التعليم في حالة أزمة؟ ما هي المناهج التي ينبغي أن تقدّم للأطفال اللاجئين؟ ما هو المكان الذي ينبغي تخصيصه للتعليم متعدّد الثقافات وتعليم حقوق الإنسان؟⁽⁵⁶⁾.

فلا يمكن ضمان حق الطفل في التعليم في مناطق النزاعات دون حماية التعليم نفسه. بوسع التعليم أن يكون منقذاً للحياة. وعندما يكون الأطفال غير ملتحقين بالمدارس فإنهم يصبحون هدفاً سهلاً للإساءات والاستغلال والتجنيد في القوات والجماعات المسلحة. وينبغي أن توفر المدرسة مكاناً آمناً يمكن أن يتمتع فيه الأطفال بالحماية من التهديدات والأزمات. ويُعد ذلك خطوة حاسمة أيضاً لكسر حلقة الأزمة وتقليص احتمالية نشوء نزاعات مستقبلية⁽⁵⁷⁾.

الصراعات السياسية في العراق:

تحرص كل دولة على وضع خطط تتناسب مع احتياجات المجتمع في قطاع التعليم كونه من الانظمة المهمة لتخريج أجيال ترقى بمجتمعها نحو التقدم العلمي. فالنظام التعليمي او قطاع التعليم له أهدافا يسعى اليها وخططا ينبغي تحقيقها فالمنهج العلمية كما هو واضح تتغير لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة العلمية. ونظام التعليم يضم بالاضافه الى الأهداف والخطط والانظمة والاساتذه والطلاب وجميع العاملين في هذا القطاع بلاضافه الى الإمكانيات المادية والابنيه التعليمية الجامعية والمناهج الدراسيه وجميعها ترتبط بعلاقات تتكاتف فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعه لها.

لقد دمّرت عقود من الصراع السياسي وغياب الاستثمارات في العراق نظامه التعليمي الذي كان يُعدّ فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة، وأعاقت بشدّة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، حيث أنّ هناك اليوم ما يقرب من 3.2 مليون طفل عراقي في سنّ الدراسة خارج المدرسة. إنّ الوضع مقلقٌ بشكلٍ خاص في المحافظات المتضرّرة من النزاع السياسي مثل صلاح الدين وديالى، حيث أنّ ما يزيد عن 90% من الأطفال في سنّ الدراسة خارج النظام التعليمي، وما يقرب من نصف الأطفال النازحين في سنّ المدرسة، أي حوالي 355,000 طفل وطفلة، ليسوا في المدرسة. والوضع أسوأ بالنسبة للفتيات اللواتي يعانين من نقصٍ في التمثيل في كل من المدارس الابتدائية والثانوية. يُشار إلى أنّ الأطفال خارج المدرسة هم أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك عمالة الأطفال والتجنيد من قبال الجهات المسلحة والزواج المبكر. وتفرض الأوضاع السياسية في المنطقة العربية تداعيات على قطاع التعليم، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وخاصة في العراق ، على نحو ما برز جلياً خلال تفاعلات الثلث الأخير من عام 2019، في جملة من الأبعاد، منها تزايد انخراط طلاب المدارس والجامعات في الاحتجاجات الشعبية، واستقطاب مقاتلين جدد من طلاب المدارس في صفوف الجماعات المتطرفة والمليشيات المسلحة، ومحاولة تغيير الهوية المجتمعية، وتصعد الكيانات الأسرية، وتدمير المنشآت والمرافق التعليمية من فصول دراسية ومكاتب إدارية، وتدبير موارد مالية للمليشيات المسلحة بهدف البقاء في الجبهات القتالية من عائدات بيع الكتب المدرسية في السوق السوداء. وقد تعددت الانعكاسات التي طالت قطاع التعليم نتيجة سياق الفوضى بالمنطقة⁽⁵⁸⁾.

⁽⁵⁶⁾ Schondorf, R. S. "Extra-State Armed Conflicts: Is There a Need for a New Legal Regime?" New York University Journal of International Law and Politics 37, no. 1 (2004): 61

⁽⁵⁷⁾ Sivakumaran, Sandesh. "Re-envisaging the International Law of Internal Armed Conflict." European Journal of International Law 22, no. 1 (2011): 219

p:22.M. Arlow, "Citizenship education in a contested society", The Development Education Journal, vol. 6.1, October 1999 ⁽⁵⁸⁾

لقد تسبب النزاع في صدمات نفسية وفقدانٍ للأحبة للأطفال والطواقم التعليمية وفي نزوحهم، وهذه الصدمات لها تداعيات نفسية طويلة الأمد قد تؤثر على العمليات والإمكانات التدريسية والتعليمية. إن البنية التحتية للعراق في حالة خرابٍ ودمارٍ في أجزاء كثيرة من البلاد، حيث أنّ واحدة من كل مدرستين قد تضررت وتحتاج إلى إعادة تأهيل، بينما يعمل عددٌ آخر من المدارس في وديانٍ متعدّدة في محاولةٍ منها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، ممّا يتسبب في ضغوطات على الوقت القليل المخصّص للتعليم الذي يحصل عليه الأطفال. هذا تظهر الأدلة أنّ ثمة فروقاتٍ كبيرة في معدلات النجاح في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي حسب نوع المدرسة وما إذا كانت المدرسة تعمل ضمن وديانٍ متعدّدة، حيث تبلغ نسبة نجاح الطلاب في الفترة الصباحية 92% مقارنةً بنسبة نجاح تبلغ 72% في الفترة المسائية. كما انخفض النمو الأخير في العدد الإجمالي للمدرّسين وعدد ونسبة المدرّسين المؤهلين في العراق في كافة المستويات التعليمية، باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة. وإنّ تحقّق السّلم الاجتماعي، عاملٌ أساسيٌّ لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فُقدت حالة السّلم الاجتماعي أو ضُعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار وإشاعة الفوضى. إن تحقيق السّلم الاجتماعي هو الطريق الأوحّد لتحقيق تنمية مُستدامة، مُوصلةً إلى التقدم والرفق والازدهار، عن طريق تغليب المصالح المشتركة، وإشاعة ثقافة السلام والتعايش وقبول الآخر وتقبل الاختلاف، وتعاضد الجهود وتضافر المواهب والقدرات لخدمة المجتمع والنهوض بالوطن⁽⁵⁹⁾.

وخصّصت الميزانية الوطنية للعراق في السنوات القليلة الماضية أقل من 6% للقطاع التعليمي، ممّا يضع العراق في أسفل الترتيب لدول الشرق الأوسط. لقد أضعفت سنوات الصراع قدرة الحكومة العراقية على تقديم خدماتٍ تعليمية جيدة للجميع، وأدى العنف والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والنزوح الجماعي للأطفال والأسر إلى تعطيل تقديم الخدمات التعليمية. يُشار إلى أنّ الحكومة العراقية كانت قد الأولوية لتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات، بما في ذلك خدمات التعليم، لذا يجب تعزيز قدرات مديريات التربية والتعليم على مستوى المحافظات كي تقوم بالإشراف على تنفيذ السياسات والخطط التعليمية وتوظيف وإدارة الموارد البشرية والإشراف على المدارس وإدارة البنية التحتية التعليمية. يلعب التعليم في الدول التي عانت من الحروب والصراعات دوراً جوهرياً في تحقيق درجة عالية من التعافي الاجتماعي. ولكن على النقيض من ذلك، يمكن للسياسات التعليمية توليد المزيد من الانشقاقات والتصدعات في النسيج الاجتماعي أيضاً، فهو كالسلاح ذو الحدين، وذلك لأنه مرتبط بتشكيل الهوية والثقافة والتعامل مع الإنسان فكرياً ونفسياً. لذا يجب توشي الحذر، والإعداد الجيد والمتكامل والمتين والرشيد لهذه العملية. إن تصرفاتنا ناتجة عن فكرنا وطريقة فهمنا وأسلوب استجابتنا للمواقف التي تواجهنا في هذه الحياة. وصياغة الفكر عملية معقدة جداً، تؤثر فيها عوامل كثيرة ومتداخلة منها على سبيل المثال لا الحصر، الإرث الثقافي والحضاري، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، الحياة الأسرية، المؤثرات الخارجية خاصة وسائل الإعلام سواءً أكانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية. ويظل للمؤسسات التعليمية الدور الأبرز والأهم في التأثير والتأثر. إن إصدار قرارٍ بمنع الضرب في المدارس، أو إضافة مقرر يتحدث عن السلام، أو عن مساوئ العنف، لن يكون كافياً لإصلاح المنظومة التعليمية وتوجيهها نحو تكريس ثقافة السلام، فالأمر أكثر

D. Berstecher and R. Carr-Hill, Primary Education and Economic Recession in the Developing World Since 1980, UNESCO, ⁽⁵⁹⁾

تعقيداً من ذلك. وكما هو معلوم، فإن تأهيل الطلاب علمياً، ليس هو المُخْرَج الوحيد للعملية التعليمية، بل إن تشكيل السلوك والأخلاق العامة، من أهم المخرجات التي لا يتم الانتباه إليها في كثير من الأحيان، للأسف الشديد⁽⁶⁰⁾. ومن العوامل المؤثرة على نظام التعليم كأي نظام له عده عوامل تؤثر فيه منها العامل السياسي، حيث اتسمت الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003 (بشمولية دينية مذهبية، قومية)، بدلاً من تحقيق نظام ديمقراطي يضمن التداول السلمي للسلطة، يحمي الحقوق ويرسخ دولة المواطن. ويأخذ الصراع السياسي في العراق منذ التغيير في التاسع من نيسان في عام 2003 وإلى الآن مديات لها انعكاساتها على الواقع المجتمعي، ما يحوله إلى خطاب تحريضي ذات مضامين طائفية قد يصل الأمر في كثير من الأحيان إلى العنف⁽⁶¹⁾.

وبعد الصراع الحزبي السياسي هو أهم الصراعات بروزاً على الواقع في العراق، وقد لعبت السلطة الحكومية تاريخياً دور القامع المتسلط أكثر مما لعبت دور الوسيط الحكم⁽⁶²⁾، وأن طبيعة النظام السياسي الذي تم تطبيقه في العراق مع تبعية كثير من الأحزاب إلى دول خارجية، وتدخل هذه الدول في الوضع العراقي بالإضافة إلى ضعف إدارته الحكام الجدد وانتشار الفساد المالي بينهم أدى حاله من الضياع والصراع على مراكز السلطة. وكانت نقطة التحول الأخرى الكبيرة في العراق بعد الاحتلال هو ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، واغتنامه فرصة الصراع السياسي والفساد في مؤسسات الدولة للتوسع والتمدد والسيطرة على ثلث مساحه العراق⁽⁶³⁾. وفي الوقت الذي تؤمن أطراف العملية السياسية بقواعد وأسس اللعبة الديمقراطية وتتنافس فيما بينها في الانتخابات العامة للحصول على أكبر عدد من المقاعد، نجد أن تشكيله الحكومات المتعاقبة اتسمت بسيطرة واضحة المعالم للأحزاب الدينية والسياسية⁽⁶⁴⁾.

إن الانشقاق يضعف الحكومة كونه يجرمها من تفعيل التضامن اللازم لتفعيل حركتها ويؤمنها من خطر المحاسبة، لأنها ستكون في مواجهه كيانات متصارعة ومنقسمه على نفسها، وبتحليل ودراسة واقع الانشقاقات السياسية في العراق يتبين أنها تعبر عن أزمة مزمنة جذورها ثقافة سياسية منغلقة. ومما يؤخذ على الأحزاب السياسية في العراق أنها لم تكن تمتلك برنامجاً واضحاً لعراق ما بعد 2003، بل كان هدفها الأساسي هو إسقاط النظام السياسي واعتماد الطريق الديمقراطي في إطار الحريات الأساسية والتعددية السياسية. إلا أن هذه الأحزاب أصابها الخلاف والاختلاف في وجهات النظر حول طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003، وانعكست هذه الحالة على الاستقرار السياسي في البلاد، وأصبح الشغل الشاغل لبعض القوى والتيارات السياسية ليس أقامه دوله حديثه وبناء نظام سياسي وإنما الحصول على المكاسب السياسية⁽⁶⁵⁾. يمكن توضيح اثر صراعات النظام السياسي في التعليم في ناحيتين:

T. Downall, "Children in violence", The right of the child to a secure family life, Proceedings of the International Seminar ⁽⁶⁰⁾ p:102, held at the Community Law Center, University of the Western Cape, 25-27 March, 1994

⁽³⁾ شمخي جبر، الصراع السياسي، مقال منشور، جريدة الصباح، بتاريخ 4/ شباط / 2021.

⁽⁴⁾ محمد مناف ياسين، حقيقه الصراع السياسي في العراق والاحتلال، مقال منشور

⁽¹⁾ إسحاق النقاش، شيعه العراق، ترجمه عبد الاله النعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، ط 1، 1996، ص 78.

⁽⁶⁴⁾ سعد العبيدي، دوامات المحنه، قراءه سياسيه نفسيه لأربع سنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير، ط، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، 37،

⁽³⁾ د. ستار جبار علاوي، الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003، دراسة في البرنامج السياسية، مجله دراسات دوليه، العدد الثمانون، ص 29.

الأولى/ الفلسفة والرؤية: حيث نجد ان الدولة الوطنية بالمفهوم الحديث (الدولة – الامة) تسعى الى بناء انسان الحقوق والواجبات، والتعليم هو الفضاء الذي ينمي طاقات المواطن ويصوغه ليصبح فرداً صالحاً في الدولة. في حين ان الانظمة الاستبدادية محكومة (بايدلوجيات) الحزب الحاكم التي يتم فرضها على المفردات الدراسية (كما هو الحال في انظمه البعث) حيث يتحول التعليم الى جزء من من المنظومه الامنيه للنظام الحاكم.

الثانية/ تقنيات ونمط التعليم: حيث ان نظام التعليم في الانظمة الديمقراطية هو نظام رعايه وتربيته لصياغه حقوق وواجبات المواطن . وتربط المواطن علاقته وديه بالمؤسسة التعليمية لانها تستخرج طاقاته، في حين ان نظام التعليم في الانظمة الاستبدادية هو تحكم لصياغه المواطن الخاضع، وتتحول المؤسسة التعليمية الى مؤسسه قهرية. ولذلك فأن التغيير المبني على أسس علمية يتطلب رعاية ثلاث عناصر هي حاجات حاجات المجتمع، وحاجات المتعلمين ومواكبة حاله البحث العلمي. اما المحتوى التعليمي فيجب ان يتضمن جملة من المهارات والطاقات والقيم منها التفكير النقدي والتزود بالمعلومات اللازمه . فلا بد ان يتوافر في التعليم جانب تفاعلي واخر ابتكاري⁽⁶⁶⁾.

وتجدر الإشارة الى ان الاحتجاجات التي تندلع في عدد من المدن والصراعات السياسية، التي تشهدها البلاد والتنافس للحصول على السلطة أدت الى تركيز الطلاب بشكل مكثف في ساحات الاعتصام بدلاً عن حضور المحاضرة، فنتيجة عدم انتظام الدوام وتدريب المناهج الدراسية بصوره جزئية على نحو تزامن مع استمرار دمار البنى التحتية للبلد، وهو ما أدى الى تبلور أجيال فاقده للتعليم، فضلاً عن وجود أسباب أخرى منها تصدع الكيانات الأسرية وغياب فرص العمل، وهو ما يؤثر على استقرار الأسرة كلها تعد أسبابا لها انعكاسات سلبية على قطاع التعليم⁽⁶⁷⁾.

فضلاً عما اوردنا انفاً فان تأثير الأوضاع السياسية على قطاع التعليم كبيراً فاغلب المباني المدرسية تفتقر الى التعليم الالكتروني فقط بل للتأثير المدرسي المناسب، كذلك عدم الاخذ بالسياسات التعليمية المتطورة والافتقار الى البرامج التعليمية والتدريب المهني، كذلك فان الجهات المسؤولة عن وضع الموازنة العامة للدولة وهي الحكومة لا تعطي اولويه لوضع الخطط التي من شأنها توفر الخدمات والبرامج المطلوبة لقطاع التعليم، فضلاً عن تسخير موارد الدولة وتمويل الجانب العسكري بدلاً من تعمير البلاد ببناء المؤسسات التعليمية او حتى تعمير الأبنية المهارة منها نتج عنه تراجع في العملية التعليمية.

3. نبذة تعريفية عن جائحة كورونا: (مفهومها – نشأتها وشيوع انتشارها – تأثيراتها العملية في مختلف المجالات – انعكاساتها على التعليم بوجه خاص):

ما هي الجائحة: الجائحة (ج. جوائح) والوباء العالمي او الجائحة Pandemic هو وباء ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة مثل قارة مثلاً أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم. ويسمى الانتشار الواسع لمرض بين الحيوانات جارفة. الوباء المستوطن واسع الانتشار المستقر من حيث معرفة عدد الأفراد الذين يمرضون بسببه لا يعتبر جائحة. وعليه يستبعد من جائحة الانفلونزا النزلات الموسمية المتكررة للبرد.

وكأي مرض معد فثمة عناصر رئيسة لابد ان تتوافق في الزمان والمكان لتساعد في حدوث الوباء:

(4) معتر الخطيب ، المناهج الدراسية بين السياسة والايديولوجيا والمعرفة ،

(1) مثال مصطفى هارون، التعليم والأوضاع السياسية بالمنطقة العربية ، مقال منشور ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .

- 1) المسبب (كائن حي بكتيريا او فايروس او طفيلي).
- 2) المضيف القابل للعدوى وخازن المرض او حامله .
- 3) طريقة نقل العدوى (بشكل مباشر من شخص مصاب او حامل للمسبب الى آخر غير مصاب او بشكل غير مباشر بواسطة ناقل للمسبب حشرة مثلاً) .

لقد ظهرت عبر التاريخ العديد من الجوائح مثل الجدري والسلّ. ويعتبر الطاعون الأسود أحد أكثر الجوائح تدميراً؛ إذ قتل ما يزيد عن 20 مليون شخصاً في عام 1350م. ويشتهر من الجوائح الحديثة فيروس نقص المناعة المكتسبة والإنفلونزا الإسبانية وجائحة إنفلونزا الخنازير 2009، وفيروس الإنفلونزا A H1N1 و فيروس كورونا (SARS-CoV-2)، و فيروس كورونا (COVID 19)⁽⁶⁸⁾.

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضاً باسم جائحة كورونا: مرض كورونا Diseases Corona هو عبارة عن متلازمة تنفسية حادة تسببه فصائل متعددة من الفيروسات مثل فيروس كورونا E229 وفيروس كورونا OC43 وفيروس سارس سنة 2003 وفيروس كورونا NL63 سنة 2004 وفيروس كورونا HKU1 سنة 2005 وفيروس كورونا المسعى بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS سنة 2012 وفيروس كورونا المستجد nCoV-19، اكتشف هذا الفيروس لأول مرة في الستينيات، ويعد من الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان، فبعض انواعه تنتقل من حيوانات معينة خازنة لمسببه كالطيور وبعض أنواع الثدييات كما ينتقل بين البشر من الشخص المصاب الى الشخص السليم⁽⁶⁹⁾. تسبب الإصابة به اعراضاً تتمثل ب عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس). ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض فيروس كورونا كوفيد-19، وتساعد ظروف المناخ الباردة الرطبة على زيادة نشاط الفيروسات المسببة للمرض وتهيء الأجواء المكتظة الفرص لانتقال العدوى بين الأشخاص كما يعد الانتقال والسفر من اهم وسائل انتشار العدوى من مكان الى اخر. وتتجلى الأهمية الوبائية للمرض بسرعة انتشاره وقابليته على تطوير سلالات جديدة غير قابلة للعلاج، فضلاً عن خطورة المضاعفات الناجمة عنه ما يؤدي الى ارتفاع نسبة الوفيات بين المصابين به اذا لم تتم معالجتهم بوقت مناسب وبشكل خاص كبار السن والمصابون بأمراض مزمنة والصغار وهؤلاء جميعاً أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر المرض بسبب ضعف المناعة. اما مرض كورونا المستجد nCov-2019 فهو مرض انتقالي شديد العدوى يطلق عليه بذات الرئة الصيني او كورونا ووهان المدينة الصينية التي سجلت بها الحالات الأولى للمرض، مسببه فيروس nCov-2019 وهو سلالة جديدة من فيروس كورونا بيتا من المجموعة B2 مع تماثل وراثي يبلغ 70% مع فيروس سارس وهو فيروس حيواني المصدر ينتقل للإنسان عند المخالطة للصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بالفيروس. كما ينتقل عند التعامل مع فضلات هذه الحيوانات. ويعتقد أن المصدر الحيواني هو المصدر الرئيسي الأكثر ترجيحاً لهذه الفاشية، حيث اعتقد بعض الباحثين ان اصله من الثعابين فيما اعتقد آخرون ان مصدره حيوان الخفاش⁽⁷⁰⁾. وجائحة كورونا هي جائحة عالمية

⁽⁶⁸⁾ امال صالح عبود، حنان صبيحي عبيد، اوبنة كورونا ومساراتها الزمكانية من 2002 - 2019 والعوامل المؤثرة في حدوثها، بالتعاون بين جامعة البصرة/كلية الآداب ومركز لندن للدراسات، 2019.

⁽⁶⁹⁾ هالة صلاح ياسين الحديثي، أثر الجوائح على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، جائحة كورونا (كوفيد 19 - انموذجاً).

⁽⁷⁰⁾ مرض فيروس كورونا (COVID-19) - الاعراض والأسباب، متوفر على الرابط الالكتروني :

مستمرةً حالياً لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2). تفسى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019. تضاعف عدد الحالات تقريباً بمعدل كل سبعة أيام ونصف خلال المراحل الأولى من تفشي المرض. وفي أوائل ومنتصف يناير من عام 2020، بدأ الفيروس بالانتشار إلى مقاطعات صينية أخرى، وقد ساعد على ذلك بدء موسم السفر لمهرجان الربيع أو فترة تشونيون باعتبار ووهان مركزاً للنقل وتبادلاً رئيسياً للسكك الحديدية. في 20 يناير، أبلغت الصين عن نحو 140 حالة جديدة في يوم واحد، حالتان في بكين وواحدة في شنجن. أظهرت البيانات الرسمية لاحقاً أن 6,174 شخصاً قد ظهرت عليهم أعراض في تلك الفترة، أما عدد المصابين بالعدوى كان أكثر من ذلك. أشار تقرير نُشر في مجلة ذا لانسيت في 24 يناير إلى إمكانية انتقال الفيروس من البشر، وأوصى بشدة باستخدام معدات الوقاية الشخصية بالنسبة للعاملين في مجال الصحة، وأكد على ضرورة إجراء اختبار الكشف عن الفيروس. في 30 يناير، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا حالة طوارئ عامة ومحل اهتمام دولي. سُجّلت في 31 يناير من عام 2020 أولى الحالات المؤكدة في إيطاليا، وهما سائحان من الصين. اعتباراً من 13 مارس من عام 2020، اعتُبرت أوروبا المركز النشط للوباء من قبل منظمة الصحة العالمية. في 19 مارس من عام 2020، تفوقت إيطاليا على الصين باعتبارها الدولة التي سجلت أكبر عدد من الوفيات. وبحلول 26 مارس/ آذار، تجاوزت الولايات المتحدة كلاً من الصين وإيطاليا بأكثر عدد من الحالات المؤكدة في العالم. تشير الأبحاث التي أُجريت على فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة النوع 2 إلى أن غالبية حالات مرض كوفيد-19 في ولاية نيويورك جاءت من مسافرين أوروبيين، وليس مباشرة من الصين أو من أي دولة آسيوية أخرى. وعند إعادة اختبار العينات السابقة وُجد شخص في فرنسا أصيب بالفيروس بتاريخ 27 ديسمبر من عام 2019، وشخص في الولايات المتحدة توفي من المرض في 6 فبراير من عام 2020. أُبلغ عن أكثر من 5,07 مليون حالة في جميع أنحاء العالم حتى تاريخ 19 مايو من عام 2020؛ وتوفي أكثر من 332.000 شخص وتعافى أكثر من 1,93 مليون شخص. اعتباراً من 23 فبراير 2021، تم الإبلاغ عن أكثر من 111 مليون حالة في جميع أنحاء العالم بسبب COVID-19؛ أكثر من 2.47 مليون لقوا حتفهم وتعافى أكثر من 63 مليون⁽⁷¹⁾.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس. أُبلغ عن أكثر من 193 مليون إصابةً بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولةً ومنطقةً حتى تاريخ 24 يوليو 2021، تتضمن أكثر من 4,140,000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافى أكثر من مليون مصاب. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضرراً من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة. ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالباً عبر الرذاذ والقطرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحادث. وتسقط القطرات عادةً على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعاً، قد يُصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم أو الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس. تبلغ

www.bbc.com>Arabic>world-52391677

⁽⁷¹⁾ فيروس كورونا - ويكيبيديا، منشور على الرابط الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، مع إمكانية انتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين⁽⁷²⁾.

وتتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي الشم والتذوق. وقد تشمل قائمة المضاعفات كلاً من ذات الرئة ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة. تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين حتى 14 يوماً، بمعدل وسطي يبلغ خمسة أيام. لا يوجد حتى الآن لقاح أو علاج فيروسي فعال ضد فيروس كورونا المستجد، ويقتصر تدبير المرض على معالجة الأعراض مع تقديم العلاج الداعم. تشمل التوصيات الوقائية غسل اليدين، وتغطية الفم عند السعال، والمحافظة على مسافة كافية بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتياً⁽⁷³⁾. وتضمنت استجابة السلطات في جميع أنحاء العالم إجراءات عديدة مثل فرض قيود على حركة الطيران، وتطبيق الإغلاق العام، وتحديد ضوابط الأخطار المهنية، وإغلاق المرافق. حسّنت دول كثيرة أيضاً قدرتها على إجراء الاختبارات ومتابعة مخالطي المرضى⁽⁷⁴⁾. انعكاسات جائحة كورونا على مختلف المجالات في العالم: سبب الوباء أضراراً اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة، إذ تعد جائحة كوفيد-19 الأكثر تأثيراً منذ الإنفلونزا الإسبانية عام 1918. حين بدأ الوباء لأول مرة في أواخر عام 2019، وزاد في عام 2020، كان العالم يمر بركود اقتصادي وتراجع كبير في المستهلكين. توقع معظم الاقتصاديين أن الركود قادم إلا أنه لن يكون شديداً. نتيجة للانتشار السريع للوباء، اضطرت الاقتصاد في جميع أنحاء العالم إلى البدء بـ«عمليات الإغلاق» للحد من انتشار الوباء. تسبب ذلك في انهيار العديد من الصناعات والنزعات الاستهلاكية في آن واحد، الأمر الذي وضع ضغطاً كبيراً على البنوك والتوظيف. تسبب ذلك في انهيار سوق الأوراق المالية وبالتالي الركود. مع اتخاذ تدابير جديدة للتباعد الاجتماعي استجابة للوباء، حدث «إغلاق كبير» للاقتصاد العالمي، وتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، الإغلاق الكبير أو الركود الاقتصادي الناتج عن جائحة فيروس كورونا أو ركود كوفيد-19 وهو ركود عالمي كبير يشكّل نتيجة اقتصادية لجائحة كوفيد-19 الراهنة. كانت أولى علاماته المهمة انهيار أسواق الأسهم العالمية لعام 2020 في 20 فبراير، وأفاد صندوق النقد الدولي في 14 أبريل أن جميع دول مجموعة السبع دخلت بالفعل أو أوشكت الدخول في «ركود عميق» وأن تباطؤاً كبيراً في نمو الاقتصادات الناشئة ظهر بالفعل. تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الركود الناتج عن فيروس كورونا سيكون أشد انكماش اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، وأنه سيكون «أسوأ بكثير» من الركود الكبير في عام 2009. وضعت هذه الجائحة أكثر من ثلث سكان العالم في ظل الإغلاق بغية وقف انتشار المرض. وسببت تداعيات وخيمة في الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وذلك عقب فترة وجيزة من التباطؤ الاقتصادي العالمي خلال عام 2019 الذي شهد ركوداً في أسواق الأسهم ونشاط المستهلكين في كل أنحاء العالم. شهد هذا الركود زيادات عالية وسريعة

⁽⁷²⁾ منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المستجد 2019، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.who.int/docs/default>

⁽⁷³⁾ موجز سياساتي: التعليم 19 أثناء جائحة كوفيد - وما بعدها، 2020 آب/أغسطس/الأمم المتحدة، متوفر على الرابط الإلكتروني:

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_-_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf

⁽⁷⁴⁾ حمدي ياسين عكاشة، جائحة كورونا (فيروس كورونا كوفيد 19) وأثرها على العقود والالتزامات التعاقدية، دار ابو المجد للطباعة،

القاهرة، 2020.

في البطالة بشكل غير اعتيادي في الكثير من الدول، وفي الولايات المتحدة، فشلت أنظمة الحاسوب الممولة من الدولة في مواكبة طلبات إعانات البطالة. توقعت الأمم المتحدة في أبريل 2020 أن البطالة العالمية ستقضي على 6.7% من ساعات العمل على مستوى العالم في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون عاملاً بدوام كامل. في الدول الغربية، من المتوقع أن تبلغ نسبة البطالة نحو 10%، مع زيادة هذه النسبة في الدول الأكثر تضرراً⁽⁷⁵⁾، ويؤثر أيضاً انخفاض التحويلات المالية على الدول النامية من خلال مفازمة أزمة الغذاء العالمية. بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والدينية والسياسية والثقافية أو إلغائها، على سبيل المثال تسبب وباء فيروس كورونا 2019-2020 في إلغاء أو تأجيل العديد من الأحداث والفعاليات الكبرى حول العالم، من أشهرها أولمبياد طوكيو 2020، الذي تأجل إلى عام 2021. كما عدّلت مواعيد عدد من الفعاليات لمنع الاختلاط المباشر، في حين عقدت بعض الفعاليات بالكامل عبر الإنترنت. وتسببت لجائحة أيضاً بنقص كبير في الإمدادات والمعدات الذي تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء.. أُغلقت المدارس والجامعات والكليات على الصعيدين الوطني أو المحلي في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب في العالم. انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، وظهرت حالات من رهاب الأجانب والتمييز العنصري ضد الصينيين وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون، أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية⁽⁷⁶⁾. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الفيروسات بدأت تتطور بتطور التكنولوجيا حالها حال الصناعات، ومن أجل ذلك بدأت تظهر أجيال متطورة من الفيروسات ، ويبقى التساؤل هل فيروس كورونا (كوفيد 19) فايروس مفتعل من قبل مراكز الابحاث المختصة بالفيروسات او ان فايروس كورونا (كوفيد 19) فايروس طبيعي متطور - (طفرة وبائية) - عجزت الارادات البشرية عن إيقاف انتشاره السريع؟ أي كانت الاجابة عن تلك التساؤلات فإن هذا الفايروس قد اسهم بزيادة حدة التهديدات، التي أصابت المجتمعات، حيث يمكن وصفه على انه خطر جسيم ينجم عنه ضرر كبير، ولا سيما حينما يمس الضرر جسد الانسان، وقد حمت التشريعات هذا الجسد فحرمت المساس به، لذا يتوجب اتخاذ اجراءات احترازية لتجنب ضرره، كما وان انتشار وباء صحي كفايروس يُعد واقعة مادية، حيث شل هذا الوباء الحياة برمتها بفترة من الفترات، وظهرت بسببه وقائع وتداعيات سياسية واقتصادية وقانونية جديدة ، مثلت انعطافاً مهماً بالعديد من المسارات ولاسيما في مسار البعد الأمن الصحي العالمي ، حيث تغيرت المفاهيم والنظريات والفواعل والتهديدات الأمنية فقد تجاوزت النطاق العسكري الدولي الضيق للأمن، فأصبح التهديد يشمل السلم الدولي، خصوصاً وأن المعطيات المعاصرة في أغلب النقاشات المطروحة اليوم في الأوساط الأكاديمية القانونية والسياسية تتضمن قضايا أمنية جديدة، حيث انتقلت من مفهوم التهديدات بوجود وباء عالمي إلى مفهوم المخاطر الناجمة بسبب انتشار هذا الفيروس المتحور. كان غالبية مرضى كوفيد-19 من البالغين. قد تشير الأدلة الأولية إلى أن الأطفال أقل عرضة للإصابة بالفيروس، ولكن يُعتقد أن الأطفال قادرين على نشر الفيروس⁽⁷⁷⁾.

⁽⁷⁵⁾ عصام حمدي الصفدي، مبادئ علم وبائيات الصحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

⁽⁷⁶⁾ UNESCO Institute for Statistics (UIS), "Out-of-School Children and Youth

<http://uis.unesco.org/en/topic/out-school-children-and-youth>

⁽⁷⁷⁾ وليد علي حسن الزبيدي، فرست علي شعبان، وضاح عامر حاتم، اجراءات جائحة فايروس كورونا(كوفيد 19) فرصة في تعزيز جودة التعليم في العراق (دراسة استطلاعية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (30)، 2020/12/9.

انعكاسات جائحة كورونا على التعليم: يُعد إغلاق المدارس بصفة عامة وسيلة فعالة لتقليل انتشار المرض، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من البيانات لإجراء تقييم واضح للتأثير. في بعض الحالات، وجد أن إغلاق المدارس غير فعال إن نُقِد في وقت متأخر جدًا. لما كانت عمليات الإغلاق تميل إلى الحدوث بالتزامن مع التدخلات الأخرى مثل حظر التجمع العام، كان من الصعب قياس التأثير المحدد لإغلاق المدارس⁽⁷⁸⁾، لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في أكبر انقطاع للتعليم في التاريخ، حيث كان لها حتى الآن بالفعل تأثير شبه شامل على طالبي العلم والمعلمين حول العالم، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المدارس الثانوية، ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، والجامعات، وتعلم الكبار، ومنشآت تنمية المهارات. وبحلول منتصف نيسان/أبريل 2020، كان 94% من طالبي العلم على مستوى العالم قد تأثروا بالجائحة، وهو ما يمثل 6,1 بليون من طالبي العلم في أكثر من 190 بلداً وفي جميع القارات، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 99% في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث ان إغلاق المدارس آثار سلبية كبيرة على الأسر منخفضة الدخل التي تكون فرصتها أقل في الوصول إلى التكنولوجيا، والإنترنت، والأغذية، وخدمات رعاية الأطفال، بالإضافة إلى الطلاب ذوي الإعاقة⁽⁷⁹⁾. وتختلف القدرة على الاستجابة لإغلاق المدارس اختلافاً هائلاً حسب مستوى التنمية: فعلى سبيل المثال، كان 86% من الأطفال في التعليم الابتدائي خارج المدارس من الناحية الفعلية خلال الربع الثاني من عام 2020 في البلدان التي توجد بها مستويات متدنية للتنمية البشرية مقابل 20% فقط في البلدان التي توجد بها مستويات عالية جداً للتنمية البشرية، وفي نظم التعليم الأكثر هشاشة، سيكون لهذا الإنقطاع في السنة المدرسية تأثير سلبي غير متناسب على التلاميذ الأكثر ضعفاً، الذين يواجهون محدودية في الظروف التي تكفل استمرارية التعلم في المنزل. ومن شأن وجودهم في المنزل أيضاً أن يزيد من تعقد الوضع الاقتصادي لأبائهم وأمهاتهم الذين يتعين عليهم إيجاد حلول لتوفير الرعاية أو لتعويض خسارة الوجبات الغذائية المدرسية⁽⁸⁰⁾. أما الأطفال اللاجئين والمشردون قسراً فإنهم يزدادون تهميشاً وحرماناً من الحصول على خدمات الدعم المقدمة من المدارس، مثل الوجبات المدرسية وبرامج الدعم النفسي - الاجتماعي. وثمة قلق متزايد من أنه في حالة عدم تقديم الدعم الملائم لهؤلاء الطلاب، فإنهم قد لا يعودون إلى المدارس أبداً، ومن شأن ذلك أن يزيد من مفاقمة التفاوتات القائمة بالفعل، وقد يعكس مسار التقدم المحرز بشأن الهدف 4 وغيره من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن مفاقمة أزمة التعلم القائمة بالفعل، ويؤدي إلى تآكل القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود في صفوف اللاجئين والمشردين⁽⁸¹⁾.

(شكل 1)

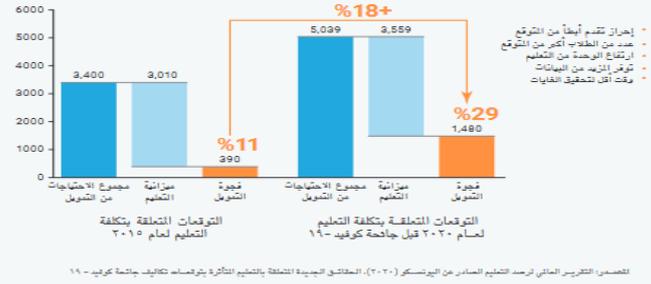
⁽⁷⁸⁾ محمد صديق محمد عبد الله، احمد عبد الله الحنكاوي، اثار الفيروسات المعدية على العقود المدنية (فايروس كوفيد-19 نموذجاً-كورونا)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (خاص)، 2020.

⁽⁷⁹⁾ http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs46-more-than-half-children-not-learning-UIS_2017_Fact_Sheet_en-2017.pdf

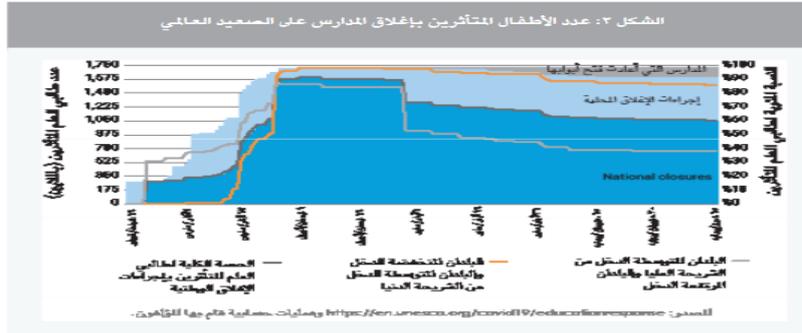
⁽⁸⁰⁾ UNESCO (forthcoming): "The impact of Covid-19 on the cost of achieving SDG 4", GEM Report Policy Paper 42.

⁽⁸¹⁾ United Nations Development Programme (UNDP). COVID-19 and human development: Assessing the crisis, envisioning the recovery. 2020. Human Development Perspectives, 2020, New York: UNDP, available at <http://hdr.undp.org/en/hdp-covid>

الشكل ١: فجوة التمويل اللازم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة قبل كوفيد - 19 (بملايين الدولارات)



(شكل 2)



وكان من نتائج حالة الإرباك التي سببتها أزمة كوفيد - 19 للحياة اليومية أيضاً أن ما يصل إلى 40 مليون طفل في جميع أنحاء العالم قد فاتتهم فرص التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في السنة الحرجة السابقة للتعليم المدرسي. وهكذا فقدوا التواجد في بيئة محفزة وثرية، وفاتهم فرص للتعليم، والتفاعل الاجتماعي، بل والحصول على القدر الكافي من التغذية في بعض الحالات. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بنمائهم الصحي في الأجل الطويل، ولا سيما الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة أو محرومة⁽⁸²⁾. ولا يجيد كثير من طلاب العلم لغة التدريس في البلدان النامية ولا سيما أصغرهم سناً والمتمتون إلى جماعات الأقليات، وحتى عندما يتمكنون من الوصول إلى محتوى يمكنهم فهمه، فإن الظروف المعيشية، والضغوط الاقتصادية، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين، بما في ذلك المهارات الرقمية، تؤدي إلى عدم استفادة العديد من الأطفال من البيئة المستقرة والدعم التعليمي اللازمين للتكيف مع هذه الانماط الجديدة للتدريس. ومن المرجح أن الأطفال ذوي الخلفيات الاجتماعية-الاقتصادية الدنيا في معظم البلدان الأوروبية لا تتوافر للواحد منهم فرص القراءة، أو غرفة هادئة، ودعم للوالدين أثناء إغلاق المدارس. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض و الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، يتلقى الأطفال في الأسر المعيشية الأكثر فقراً مساعدة أقل بكثير في أداء واجباتهم المنزلية⁽⁸³⁾.

(82) NUIS 2019 Fact Sheet no. 56, available at

<http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/new-methodology-shows-258-million-child-adoles-8.cents-and-youth-are-out-school.pdf>

(83) يشير مقال صدر مؤخراً في مجلة "إيكونوميست" إلى حالات شهدت إجبار الفتيات، بعد حالات الإغلاق والحجر الصحي، على الزواج أو الحمل، مما في خطر عدم العودة أبداً إلى المدارس، متاح على العنوان الشبكي: <https://www.economist.com/international/2020/07/18/school-closures-in-poor-ountries-could-be-devastating>

وقد تشهد سنوات التعليم التكوينية أشد آثار الأزمة. وتشير عمليات المحاكاة بشأن البلدان النامية المشاركة في برنامج التقييم الدولي للطالب إلى أنه في حال عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية، سيؤدي فقدان الطالب لثلث ما ينبغي تعلّمه خلال الصف الثالث (أي ما يعادل ثلاثة أشهر من إغلاق المدارس) إلى تخلف 72 في المائة من الطالب إلى حد أنهم سيكونون لدى بلوغهم الصف العاشر إما قد تسربوا من المدارس وإما فقدوا القدرة إلى على تعلم أي شيء في المدرسة. وقد تصل الخسائر 16,000 دولار من الإيرادات المفقودة على مدى حياة الطالب، وهو ما سيعادل بمرور الوقت 10 تريليون دولار من الإيرادات المفقودة على مستوى العالم⁽⁸⁴⁾، وأثرت إجراءات الإغلاق أيضاً على قدرة العديد من الآباء والأمهات على العمل. وتعتمد نسبة كبيرة من الآباء والأمهات العاملين على توافر خدمات رعاية الأطفال والمدارس. وفي بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لم يتمكن 60% من الآباء والأمهات من إيجاد حلول بديلة للمدارس ومراكز الرعاية النهارية. وتبرز دراسة حديثة أن النساء يتحملن النصيب الأكبر من الوقت الإضافي الذي يُقضى في رعاية الأطفال والمهام المنزلي⁽⁸⁵⁾.

بالإضافة إلى فاقد التعلم، من المرجح أن يؤدي الأثر الاقتصادي للأزمة على الأسر المعيشية إلى زيادة أوجه عدم التكافؤ في التحصيل الدراسي. وإذا ما نُجَّ بالملايين في أتون الفقر المدقع، فإن الأدلة التجريبية تبين أن احتمال إتمام أطفال الأسر المعيشية التي تقع في الشريحة الخمسية الأكثر فقراً مرحلي التعليم الابتدائي ودون الثانوي أقل بكثير من احتمال إتمام أترابهم في الشرائح الأغنى هاتين المرحلتين؛ ويمكن أن تزيد هذه الفجوة على 50 نقطة مئوية في العديد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك في الأردن وباكستان ونيبال وهايتي. وتشير تقديرات اليونسكو إلى أن الأثر الاقتصادي للجائحة وحده قد يؤدي إلى تسرب 8,23 مليون طفل وشاب إضافيين من الدراسة (ابتداءً من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى مرحلة التعليم العالي) أو عدم التحاقهم بالدراسة في العام المقبل. ومن المرجح أن العدد الإجمالي للأطفال الذين لن يعودوا إلى دراستهم بعد انتهاء فترة إغلاق المدارس سيكون أكبر حتى من ذلك. ويؤدي إغلاق المدارس إلى جعل الفتيات والشابات أكثر عرضة لزواج الأطفال والحمل المبكر والعنف الجنساني – وكلها عوامل تقلل من احتمال استمرارهن في التعليم، وفي ظل التأثير المزدوج للتداعيات الاقتصادية العالمية للجائحة وإغلاق المدارس، يمكن أن تتحول أزمة التعلم إلى كارثة على الأجيال⁽⁸⁶⁾.

(شكل 3)

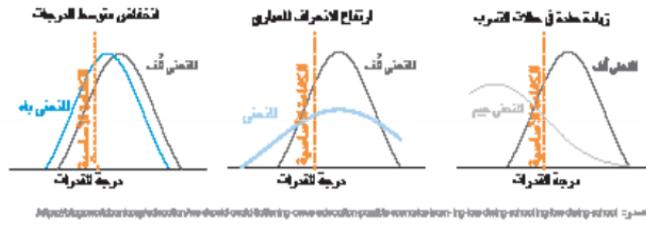
⁽⁸⁴⁾ UNICEF, "Children, HIV and AIDS

AIDS.children-hiv-and-aids-how-will-progress-be-impacted-by-covid-19. <http://data.unicef.org/resources/>

⁽⁸⁵⁾ World Bank, "The COVID-19 Pandemic: Shocks to education and policy responses" <https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/the-covid19-pandemic-shocks-to-education-and-policy-responses>

⁽⁸⁶⁾ الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر كوفيد-19 على الأطفال"، متاح على العنوان الشبكي: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420_Covid_Children.Policy.Brief.pdf

الشكل ٣ - سيناريوهات التعلم في فترة ما بعد أزمة كوفيد - ١٩: انخفاض متوسط التعلم، أو ارتفاع الانحراف المعياري، أو حدوث زيادة حادة في حالات التسرب

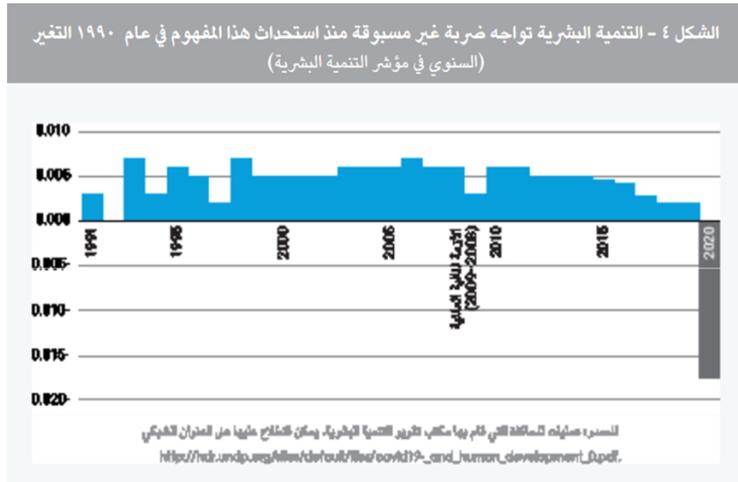


وأثرت إجراءات الإغلاق أيضاً على قدرة العديد من الآباء والأمهات على العمل. وتعتمد نسبة كبيرة من الآباء والأمهات العاملين على توافر خدمات رعاية الأطفال والمدارس. وفي بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لم يتمكن 60% من الآباء والأمهات من إيجاد حلول بديلة للمدارس ومراكز الرعاية النهارية. وتبرز دراسة حديثة أن النساء يتحملن النصيب الأكبر من الوقت الإضافي الذي يُقضى في رعاية الأطفال والمهام المنزلية. وبالاقتران مع حالة الاضطراب الاقتصادي الراهنة، من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الفجوات في الدخول، مما يؤدي إلى زيادة انعدام المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، تتوقع الدراسات أن الفاقد في ساعات العمل سيكافئ 400 مليون وظيفة بدوام كامل، وبينما يواجه الآباء والأمهات الذين يفقدون الدخل خيارات صعبة، قد تنخفض معدلات الالتحاق بالمدارس وتعليم الفتيات، بينما تأخذ عمالة الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم في الازدياد. ومع توقع زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع بسبب كوفيد - 19 بمقدار يتراوح بين 71 و 100 مليون نسمة، ينبغي إيلاء الاهتمام للمتسربين، فضلاً عن تكاليف الفرص البديلة التي من المرجح أن تؤثر على قرارات الوالدين المتعلقة بدعم تعليم أطفالهم. ولن يكون لإغلاق المدارس عواقب اقتصادية فورية فحسب، بل وستترتب عليه آثار طويلة الأمد. وتشير التقديرات أن مؤشر التنمية البشرية، الذي يستحوذ البُعد الخاص بالتعليم على ثلثه، سيظهر تراجعاً ملحوظاً لأول مرة منذ بداية تطبيقه⁽⁸⁷⁾. كما في الشكل التالي:

(87) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر كوفيد -19 على النساء"، نيسان/أبريل 2020، متاح على العنوان الشبكي:

<https://www.un.org/sites/un2.un.org/files>

(الشكل 4)

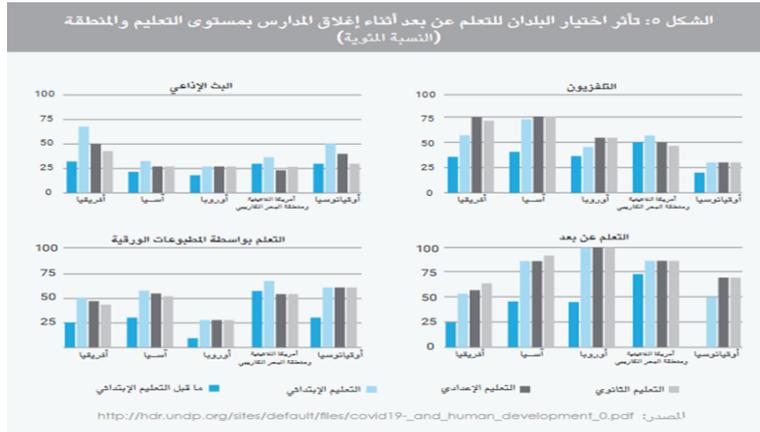


ايجاد البدائل: أصبحت كفاءة استمرارية التعلم خلال إغلاق المدارس أولوية بالنسبة للحكومات حول العالم، فلجأ الكثير منها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعين بالتالي على المعلمين الانتقال إلى تقديم الدروس عبر الإنترنت. وكما يظهر في الشكل (5)، تفيد البلدان أنه يجري استخدام بعض الطرائق أكثر من غيرها، ويعتمد ذلك على مستوى التعليم، ويتفاوت بين المناطق. وقد استخدمت الحكومات في المناطق ذات الموصولة المحدودة الطرائق التقليدية للتعلم عن بعد بشكل أكبر، والتي غالباً ما تكون مزيجاً من التلفزة التعليمية والبرمجة الإذاعية وتوزيع المواد المطبوعة⁽⁸⁸⁾. وهناك عدد قليل نسبياً من البلدان التي ترصد نطاق الوصول والاستخدام الفعليين لطرائق التعلم عن بعد. غير أن التقديرات تشير إلى تغطية متفاوتة: فالتعلم عن بعد يغطي في البلدان المرتفعة الدخل ما بين 80 و 85 في المائة، في حين تنخفض هذه النسبة في البلدان المنخفضة الدخل إلى أقل من 50%. ويمكن أن يعزى هذا القصور بشكل كبير إلى الفجوة الرقمية، حيث يكون حصول المحرومين على الخدمات المنزلية الأساسية، مثل الكهرباء، محدوداً؛ ويعانون من نقص في البنية التحتية التكنولوجية؛ وانخفاض مستوى الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية بين الطالب وأولياء الأمور والمعلمين. وقد استلزم إغلاق المدارس إجراء تغييرات في كيفية تقييم الطالب، وتسبب في بعض الحالات بتعطيل خطير لتلك العملية. فقد تم تأجيل الامتحانات في معظم البلدان؛ وتم إلغاؤها في بعضها؛ وتم استبدال الامتحانات في بعضها الآخر بتقييمات مستمرة أو اتباع طرائق بديلة، مثل إجراء الامتحانات النهائية عبر الإنترنت. وقد لاقت الأساليب المبتكرة للتقييم المستمر الكثير من الإهتمام. ويمكن رصد تقدم الطالب بواسطة إجراء استطلاعات عبر الهاتف المحمول، وتتبع إحصاءات الاستخدام والأداء عبر منصات وتطبيقات التعلم، وتنفيذ تقييمات التعلم السريعة لتحديد الفجوات في التعلم. ولكل حل تحد خاص به، ولا سيما من حيث الإنصاف⁽⁸⁹⁾.

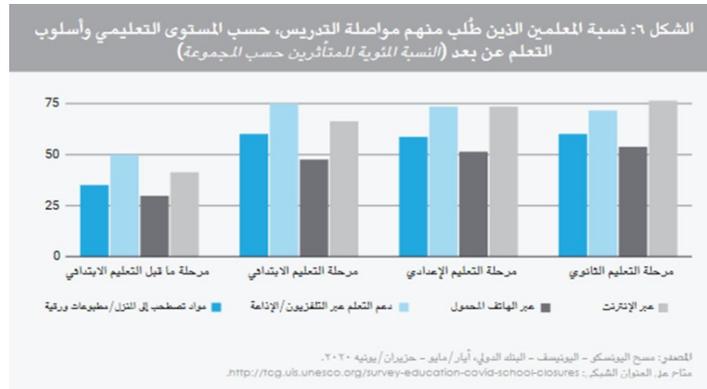
⁽⁸⁸⁾ The United Nations Refugee Agency (UNHCR), "Stepping Up – Refugee education in crisis", 2019, available at <https://www.unhcr.org/steppingup>

⁽⁸⁹⁾ UNICEF, "Childcare in a global crisis: the impact of COVID-19 on work and family life", available at <https://www.unicef-irc.org/article/2027-40-million-children-miss-out-on-early-education-in-critical-pre-school-year-due-to.htm>

(شكل 5)



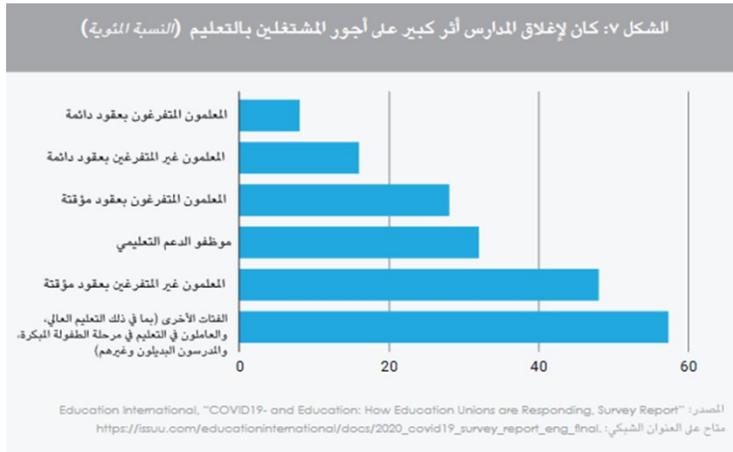
وكان المعلمون حول العالم غير جاهزين إلى حد بعيد لدعم استمرارية التعلم والتكيف مع منهجيات التدريس الجديدة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يتلق سوى 64 في المائة من معلمي المرحلة الابتدائية و50 في المائة من معلمي المرحلة الثانوية الحد الأدنى من التدريب، الذي غالباً ما لا يشمل المهارات الرقمية الأساسية. وحتى في السياقات حيث تتوفر بنية تحتية وموصلية كافيتين، يفتقر العديد من المربين إلى أبسط مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعني أنهم سيواجهون صعوبات في تطورهم المهني المستمر، ناهيك عن تيسير التعلم الجيد عن بعد. وقد أبرزت أزمة كوفيد - 19 أن تثقيف المعلمين، الأولي وأثناء الخدمة على السواء، بحاجة إلى إصلاح لتدريب المعلمين بشكل أفضل على استخدام أساليب جديدة لتقديم التعليم⁽⁹⁰⁾. كما موضح في (شكل 6)



ولكوفيد-19 آثار متفاوتة على العمالة والرواتب. وتظهر البيانات الأخيرة أن أقلية فقط من البلدان لم تدفع للمعلمين النظاميين. ومع ذلك، كانت حالات التسريح المؤقت والتأخر في دفع المرتبات هي الأكثر شيوعاً. وفي القطاع العام، تأثر بشكل خاص المعلمون أصحاب العقود المؤقتة حيث لم تجدد العقود، واصبح الذين يتقاضون أجورهم بالساعة من دون

⁽⁹⁰⁾ UNESCO, Global Education Monitoring (GEM) Report, 2020: Inclusion and education: all means all, 2020, available at <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718>

عمل⁽⁹¹⁾. وفي البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، حيث توقف الأهل عن دفع الرسوم أو حيث لم يكن المعلمون قادرين على التدريس عن بعد، فقد المعلمون مصدر رزقهم. وكشفت دراسة استقصائية أجرتها الرابطة الدولية للتعليم أنه من بين 93 نقابة للمعلمين من 67 بلداً، أفاد ما يقرب من الثلثين أن العاملين في مجال التعليم في المؤسسات الخاصة تأثروا بشكل كبير، حيث تضرر المعلمون أصحاب العقود المؤقتة وموظفو الدعم أكثر من غيرهم (الشكل 7). وفي كثير من الحالات لا يشكل معلّمو اللاجئين جزءاً من نظام التعليم الوطني، ويكونون عرضة لوقف المرتبات وفقدان الوظائف أثناء توقف المدارس. ومن شأن انهيار المدارس غير الحكومية، سواء في الحاضر أو في المستقبل، أن يؤدي إلى استيعاب نظم التعليم العام لأعداد كبيرة من الطلاب الإضافيين⁽⁹²⁾. وكما موضح في الشكل (7)



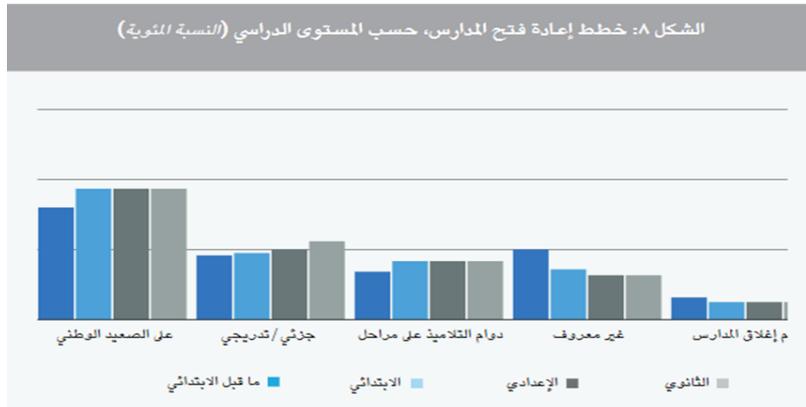
وما إن بدأت البلدان ترى "تسطحاً" لمنحنى "الحالات الجديدة لكوفيد-19" لدى سكانها، حتى بدأت حكومات كثيرة في تخفيف القيود في محاولة منها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، بسبل منها إعادة فتح المدارس، في حين كانت حكومات أخرى أكثر حذراً وأبقت على الإغلاق، خوفاً من "موجة ثانية". وفي منتصف تموز/يوليه 2020، كان عدد الطلاب الذين لا يزالون متأثرين بالجائحة يربو على بليون طالب، وهو ما يمثل نسبة 61% من مجموع الطلاب المسجلين في العالم وفتحت بعض البلدان المدارس والكليات، لتغلقها مرة أخرى بعد عودة ظهور الفيروس. وعلى النحو المبين في (الشكل 8)، شرعت البلدان في التخطيط لإعادة فتح المدارس على الصعيد الوطني، إما على أساس مستوى الصف الدراسي وبمنح الأولوية للصفوف المؤهلة لامتحانات إتمام المراحل، أو من اتخاذ قرارات فتح المدارس محلياً في المناطق التي يقل فيها عدد حالات الإصابة بالفيروس. ومع ذلك، ونظراً لاستمرار فوعة الفيروس، فإن غالبية البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه 2020 لم تكن قد بنت بعد في موعد إعادة فتح المدارس. ومن المرجح أن تستمر عمليات الإغلاق وإعادة الفتح المتتالية، مع استمرار الفيروس في الانتقال من مكان إلى آخر حول العالم. وتخطط عدة بلدان لتطبيق نموذج «هجين» أو مختلط للتعليم. وتقوم بلدان أخرى حالياً بتخفيض أحجام الصفوف الدراسية بدرجة كبيرة أو تقديم دروساً خارجها، وفي كثير من البلدان، تشترط المؤسسات أن يرتدي جميع الطلاب

⁽⁹¹⁾ European Commission, "Educational inequalities in Europe and physical school closures during Covid-19", available at https://ec.europa.eu/jrc/sites/jrcsh/files/fairness_pb2020_wave04_covid_education_jrc_i1_19jun2020.pdf

⁽⁹²⁾ UNESCO, "COVID-19 Education Response: How many students are at risk of not returning to school?" advocacy paper, June 2020.

ومدرسيهم تقريبا كمادات. وأفادت بلدان مشاركة في المسح المشترك بين اليونيسكو واليونيسيف والبنك الدولي أنها تخطط لإجراء عدد من التغييرات عند إعادة فتح المدارس، وذلك على النحو التالي: يخطط 23% من البلدان لتوظيف مزيد من المدرسين والمدرسات؛ وسيزيد 23% من مدة الفصل الدراسي؛ وسيقدم 64% برامج تعويضية؛ وسيستحدث 32% برامج تعلم مسرعة؛ ويخطط 62% لتعديل نطاق محتوى المناهج الدراسية التي سيتم تغطيتها⁽⁹³⁾. وكما في الشكل

(8)



■ نماذج وخبرات عربية وعالمية متميزة في مجال التعليم العام اثناء الصراعات:

(إذا أردت الاستثمار لعام واحد فازرع الحنطة وإن أردت الاستثمار لعشر سنوات فازرع شجرة ولكن إن أردت الاستثمار مدى الحياة فازرع في الناس)⁽⁹⁴⁾. يقاس تقدم المجتمعات بدرجة ما تحققه من معدلات عالية للتنمية، وقدرتها على تلبية احتياجات أفرادها، ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير حياة كريمة لهم ولا تقتصر آثار التنمية على المجالات الاقتصادية بل تتعدى آثارها إلى جميع المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والسياسية،... إلخ

إن بمقدور التعليم أن يقوم بدور رئيس في التحول المطلوب إلى مجتمعات أكثر استدامة من الناحية البيئية، بالتنسيق مع المبادرات الحكومية ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالتعليم يصوغ القيم ووجهات النظر، ويساهم أيضاً في تنمية وتطوير المهارات والمفاهيم والأدوات التي يمكن أن تستخدم في خفض أو إيقاف الممارسات غير المستدامة. ولا ينحصر دور التعليم المتعدد الأوجه في مجال الاستدامة في جانبه الإيجابي، إذ يمكن أن يعزز ممارسات غير مستدامة. ومن ذلك الاستهلاك المفرط للموارد، والإسراع في تآكل معارف السكان الأصليين وطرق عيشهم ذات الاستدامة النسبية. لذلك قد يتطلب الأمر تكييف التعليم وتحويله لضمان تأثيره الإيجابي.

اذ يُعتبر التعليم ومؤسساته أحد العوامل المؤثرة في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يُعدّ إسهام التعليم في التنمية من أهم القضايا الجوهرية التي عالجها علماء الاقتصاد والتربية، وتركز اهتمام الباحثين على العلاقة بين التعليم والتنمية وعوائدها على النمو الاقتصادي ودور القوى العاملة المدربة في ذلك .

⁽⁹³⁾ Economic Commission for Latin America (ECLAC), "The social challenge in times of COVID-19", available at: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45544/1/S2000324_en.pdf

⁽⁹⁴⁾ حكمة صينية .

من المتعارف عليه أن غالبية دول العالم (الثالث) النامي، لم تستطع تحقيق برامج التنمية المستدامة منذ انطلاق مفهومها في ثمانينات القرن الماضي وذلك لأسباب تتعلق بانخراط إنسانها في مرحلة "الاندماج العالمي" المتسارعة التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي، أو ما يعرف بالعولمة التي لا تفرق بين الدول المتقدمة من غيرها. وطالت هذه العوالمة مختلف الجوانب الحياة، وأثرت بقوة في مختلف أنواع المؤسسات، في عالم سادت فيه الثورة العلمية والتطورات التقنية الهائلة، التي أسهمت في إعادة تشكيل الموارد البشرية وفي تخطي إشكالية الزمان والمكان في إطار التواصل والتفاعل الإنساني باستخدام تقنية المعلومات المتطورة. كذلك حاول العالم النامي الاندماج في العوالمة وهو غير مستعد تماما بمراد بشرية فعالة من حيث التعليم والصحة والثقافة ومن ثم البيئة المحيطة. وساهم هذا في جعل العالم النامي يعيش في "عالم افتراضي" مختلف عن البيئة المحيطة. إلا أنه لا نستطيع أن ننكر استفادته من بعض نواحي التطور التكنولوجي والمعرفي المتاح من خلال العوالمة الواردة إليه من ثقافات وبيئات متنوعة. ويعتبر التعليم الجيد من أهم أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي بدأ رسمياً في يوم 2016/1/1 باعتمادها من قادة العالم منذ ايلول 2015 في قمة أممية تاريخي، إذ تقوم منظمة اليونسكو⁹⁵ بدعم البلدان في بناء قدراتها في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال التركيز على مسائل أساسية ثلاث، هي: تغيير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث، بوصفها مدخلا لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة عبر التعليم.

ممارسات بعض الدول في مجال التعليم في ظل الصراعات:

إن التعليم من مقومات الحياة، فهو عنصر مهم في سعادتها واستقرارها، وبه يُعرف الأشخاص ويتميزون، وفيه يحلو التنافس، وتزدهر الحياة أيضاً، حيث يستفيد الجميع منه، وللتعليم والتعلم مقومات، كما أن لانعدام التعليم سلبيات تترتب وتنعكس على المجتمع. فالتعليم حجرٌ أساس المجتمعات، وجدواه مرتبطة بوجوده، بحيث يؤهل التعليم الفرد للحياة وسوق العمل. وبين خريجين بلا عمل، وموظفين بلا مهارات، يضيع الوقت والمال والجهد، وتستمر الدولة في الانهيار⁽⁹⁶⁾. وتؤكد التقارير أن قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تضررت، خاصة في الدول التي اندلعت فيها الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية المختلفة في البلاد، حيث تعرضت أعداد كبيرة من المدارس والمعاهد والكليات لأضرار مباشرة لوجودها في مواقع الصراعات المسلحة، وقد تم استخدامها من قبل بعض التشكيلات المسلحة كمواقع ومعسكرات لإيواء المقاتلين وتخزين الأسلحة والذخائر، إضافة لاستخدامها من قبل بعض الميليشيات كمتعقلات وسجون خارج إطار القانون. ويتم استخدام العديد من المدارس العمومية لإيواء الأسر المشردة في كل المدن التي دارت فيها اشتباكات مسلحة أو حروب بما في ذلك المدن التي شهدت حروب ضد التنظيمات الإرهابية مثل سرت وبنغازي ودرنة. تعاني المدارس من غياب الصيانة الدورية وتوريد الأدوات والكتب المدرسية التي تتأخر ويتأخر معها بداية العام الدراسي، كما تعاني المدارس تعرضها للتهديدات الأمنية، وانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، إضافة إلى انقطاع الاتصالات والانترنت، وغيرها من الخدمات.

⁽⁹⁵⁾ اليونسكو هي الوكالة الرائدة المعنية بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005 – 2014)، إذ رصدت تنفيذ هذا العقد وتعمل عليه لحد الان ، بموجب ما تقرّر في مؤتمر ريو + 20، على إعداد إطار برنامج لمتابعته بعد مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عقد في عام 2014 .

⁽⁹⁶⁾ هنا ليبيا ، 2020 ، التعليم | هنا ليبيا(hunalibya.com)

ويرى أن الأمن يمثل مصدر الخوف الرئيسي لجميع الأهالي، ما يفسر سبب رفض الكثير منها إرسال أبنائها إلى المدرسة، فضلاً عن عدم توفر وسائل النقل للمارس العامة، ما يعني أن العوائل تضطر لأخذ أطفالها إلى المدرسة، أو تعتمد على وسائل النقل الخاصة مثل سيارات الأجرة، وهذا يبدو أكثر صعوبة لمعاناة نقص السيولة النقدية كما في ليبيا والسودان والعراق وأفغانستان وغيرها من الدول.

فنجد أن ذلك قد فتح الباب للمدارس الخاصة، التي تنتشر في كل أرجاء تلك البلدان، ويرجع ذلك أساساً لتوفر وسائل النقل للأطفال الصغار، لكن تكلفتها أعلى، ومستوى جودة الدراسة ببعضها خارج نطاق التقييم ما قد يؤدي إلى تدني مستوى جودة التحصيل عبرها.

وفيما يلي نتحدث عن نظم التعليم في أربعة من الدول التي عانت صراعات ولازالت وهي بحسب الآتي:

1. الجمهورية الليبية:

بقيت منظومة التعليم عقب أحداث سنة 2011 على ما هي عليه في بادئ الأمر، ولم يطرأ أي تغيير إلا في بعض المناهج التي رأى حكام ليبيا الجدد أنها ترتبط بالنظام السابق فطال التغيير مناهج التربية الوطنية والتاريخ وبعض المناهج الأخرى، وبقي القطاع على ما هو عليه إلا أن عدد من الخطط التي كانت مبرمجة للتطوير وتطبيق النظم الجديدة توقفت، ولم تطبق، وتأثر قطاع التعليم ومؤسساته بالأوضاع الأمنية والتغيرات السياسية التي طرأت لاحقاً نتيجة الانقسامات السياسية بين الأطراف المتصارعة في البلاد. وبالنظر للوضع الراهن في ليبيا فإن قطاع التعليم يعد من أكثر القطاعات تضرراً، بل يعد بمثابة الضحية الأكبر لما تعانيه البلاد من انفلات أمني وتدني مستوى الخدمات، وهذا ما يعني أن المشاكل تزداد تفاقماً والحلول تزداد صعوبة باعتبار التعليم هو القاطرة التي عن طريقها يمكن قيادة أي بلد من وضع إلى آخر. إذ تقدر منظمة اليونيسيف عدد التلاميذ في المدارس الليبية بحوالي 1,2 مليون تلميذ، يتغيب منهم حوالي 279 ألفاً عن الدروس⁽⁹⁷⁾. وكانت قرارات وزارة التعليم في المنطقة الغربية قد تكون أكثر جرأة خلال مواقف كثيرة في فترة قصيرة، إذ تقام سلسلة من الامتحانات والاختبارات للمعلمين من أجل قبولهم من جديد في السلك الوظيفي، الذي صار بحاجة إلى تطوير وتصفية للعديد من الأشخاص غير الأكفاء. لكن التعليم بشكل عام، بحاجة إلى ثورة علمية جديدة، تطور المنهج الليبي وطريقة التدريس، لتخرج أجيالاً أكثر ذكاءً وانفتاحاً ومواكبة للعصر وتنهى عصوراً من التأخر التي بدأت من قرار القذافي بمنع اللغة الإنجليزية ودراسة الكتاب الأخضر (الكتاب الذي ألفه معمر القذافي في 1975 وفيه يعرض أفكاره). إن التعليم في ليبيا حالياً يخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم الليبية، وهي المسؤولة عن المنهج الليبي، وتعتمد ذلك المنهج كل من المدارس العامة والخاصة. وتعتبر جميع مراحل التعليم بالقطاع العام مجانية، و ينقسم إلى مرحلتين التعليم العام والتعليم العالي. وإلى عام إجباري وينقسم إلى تعليم ابتدائي وتعليم إعدادي وتعليم ثانوي، أما التعليم العالي فهو ينقسم إلى التعليم الجامعي والمعاهد وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. التعليم العام: وهو يعتبر تعليم إجباري وينقسم إلى:⁽⁹⁸⁾

-التعليم الابتدائي: وهي فترة ستة سنوات ، تكون فترة التعليم الابتدائي للطلاب من عمر 6 حتي العمر 12 .

⁽⁹⁷⁾ ويكيبيديا ، التعليم في ليبيا ، موقع هنا ليبيا ، كانون الثاني 2020 . وزارة التربية والتعليم (ليبيا) - ويكيبيديا (wikipedia.org)

⁽⁹⁸⁾ اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، التعليم في ليبيا ، موقع معرفة ، 8-11-2010 ، [التعليم في ليبيا - المعرفة \(marefa.org\)](http://marefa.org) .

-التعليم الإعدادي: وهي فترة 3 سنوات ويحصل الطالب بالنهاية على شهادة الإعدادية ، تكون فترة التعليم الإعدادي لطلاب من عمر 13 حتى العمر 15.التعليم الثانوي : وهي فترة 3 سنوات، في أول سنة يكون دراسة عامة بكل المواد وبعد ذلك يختار الطالب التخصص العلمي أم التخصص الأدبي، يتحصل الطالب بالنهاية على شهادة الثانوية. تكون فترة التعليم الثانوي للطلاب من عمر 16 حتى العمر 18، ويدرس ثلاث سنوات يتخصص بها الطالب بشكل مباشر لأحد الشعبات الستة شعبة العلوم الأساسية، شعبة علوم الحياة، شعبة العلوم الهندسية، شعبة العلوم الاقتصادية، شعبة العلوم الاجتماعية، شعبة اللغات، والأخيرة بدورها تنفرع إلى 5 شعبات وهي شعبة اللغة العربية شعبة اللغة الإنجليزية وشعبة اللغة الفرنسية وشعبة لغة الهوسا وشعبة اللغة السواحلية⁽⁹⁹⁾.
التعليم العالي: يكون اختياري وينقسم الخيار إلى: التعليم الجامعي، و تعليم المعاهد.
أما الشهادات التي تمنحها الجامعات: الدبلوم. -البكالوريوس -الليسانس. -الماجستير. -الدكتوراة.

2. التعليم في السودان:

يُعتبر السودان واحداً من البلدان التي يوجد فيه أعلى عدد من الأطفال خارج المدرسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُقدَّر أن أكثر من ثلاثة ملايين طفل وطفلة في الفئة العمرية 5-13 سنة، لا يلتحقون بالمدرسة. يلتحق بالمدرسة ما نسبته 76% من الأطفال ممن هم في سنّ المدرسة الابتدائية؛ بينما تنخفض هذه النسبة كثيراً في المرحلة الثانوية إلى 28%. وبتسجيلها نسبة 43%، تعتبر ولاية النيل الأزرق الولاية الأسوأ أداءً من حيث عدد الأطفال ممن هم خارج المدرسة الابتدائية⁽¹⁰⁰⁾. إذ أن حالة النزاع والافتقار إلى الوعي حول أهمية التعليم ونقص التنمية المزمّن هي عوامل تساهم جميعها في تدهور الوضع المدرسي للأولاد والفتيات في السودان. عدم القدرة على دفع الرسوم - مع أن المدارس مجانية حسب سياسة الحكومة - تحول دون تمكّن الأسر الفقيرة من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وأخيراً، الضغوط الاجتماعية ووجهات النظر التقليدية تجاه دور المرأة تعني أن عدداً أقل من الفتيات يلتحقن بالمدرسة ويبقين فيها. وحتى لو كان جميع المعوقات التي تعيق التعليم محدودة إلى حدّ ما، إلا أن جودة التعليم في الغرف⁽¹⁰¹⁾. لقد شهد السلم التعليمي في السودان عدة تغييراتٍ وتعديلاتٍ منذ بداية القرن العشرين. قُسمت المراحل الدراسية في التعليم العام إلى ثلاث، سميت الأولى منها "الأولية"، والثانية "الوسطى" ثم المرحلة "الثانوية" وكانت كل فترة من هذه المراحل تمتد لمدة أربعة أعوام. وفي 1970، خلال عهد حكومة الجنرال نميري (1969-1985)، تم تغيير مراحل التعليم العام إلى: "المرحلة الابتدائية" وتمتد لست سنوات، وبعدها "المرحلة المتوسطة" لمدة ثلاث سنوات، ثم "المرحلة الثانوية" لمدة ثلاث سنوات أخرى. وفي عهد "حكومة الرئيس عمر البشير (الإنقاذ)"، تم دمج المرحلتين الأولى والثانية في مرحلة واحدة سميت مرحلة "الأساس"، ومدتها ثمان سنوات، وتأتي بعدها المرحلة "الثانوية" لمدة ثلاث سنوات، وبذلك نقص إجمالي سنوات التعليم العام من 12 عاماً إلى 11 عاماً، مضاف إليها فترة التعليم قبل المدرسي التي تمتد لعامين حسب ما ينص قانون تخطيط التعليم العام، ويفترض أن يقضها الأطفال أما في الروضة أو الخلوة. ينقسم التعليم العام في السودان إلى نوعين هما: التعليم النظامي، الذي يتكون من مرحلتي الأساس والثانوي، والتعليم غير المرحلي

⁽⁹⁹⁾ محمد الصويبي ، التعليم في ليبيا: سؤال الجودة والجدوى، 2020-1-25 ، [التعليم في ليبيا: سؤال الجودة والجدوى | هنا ليبيا](http://hunalibya.com)

hunalibya.com

⁽¹⁰⁰⁾ اليونيسيف ، معلومات قانونية ، [معلومات قانونية | الموقع العالمي \(unicef.org\)](http://www.unicef.org)

⁽¹⁰¹⁾ فلورين بوس ، التعليم في السودان - التحديات والحلول ، منظمة اليونيسيف- يونيسيف لكل طفل ، [التعليم UNICEF Sudan |](http://www.unicef.org)

الذي يشمل خلاوي القرآن، ومدارس الصناعات، ومراكز التغذية والفلاحة المدرسية، وتعليم المعاقين. ويوجد في المرحلة الثانوية أربعة مسابقات للدراسة، هي: المساق الأكاديمي ويختار فيه الطالب أحد تخصصين هما "العلمي، والأدبي"، والمساق الفني (التقني) وفروعه هي: الصناعي، والتجاري، والزراعي، والنسوي، والمساق الحرفي، ثم مساق شهادة القرآن الكريم والدراسات الإسلامية. ويفرض المساق الأول (الأكاديمي) سيطرته شبه الكاملة بنسبة 97 بالمائة من مجموع المؤسسات التعليمية وعدد الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية بمسابقاتها الأربعة. وفي أواخر 1998، أصدرت حكومة "الإنقاذ" حزمة من القرارات أسمتها "ثورة التعليم العالي"، كان من أهم ما تضمنته مضاعفة الاستيعاب في الجامعات والمعاهد العليا، واعتماد اللغة العربية لغة تدريس في الجامعات بدلاً عن اللغة الانجليزية. وبناءً على ذلك، أصدر وزير التعليم العالي حينها قراراً بإنشاء 19 جامعة حكومية جديدة. كما صادقت الحكومة على إنشاء العشرات من الجامعات والكليات الخاصة. وحالياً توجد في السودان 36 جامعة حكومية و19 جامعة خاصة، و52 كلية أهلية وخاصة، إضافة إلى 24 كلية تقنية، و8 مراكز بحوث⁽¹⁰²⁾. وعلى الرغم من التطور، تعاني العملية التعليمية في السودان من مشكلاتٍ عديدة أبرزها وجود عدد كبير من الأطفال في سن الدراسة خارج المدارس. وعلى الرغم من أن دستور جمهورية السودان الحالي ينص على أن الدولة تكفل مجانية التعليم والزاميته في مرحلة الأساس، إلا أن الإحصائيات تؤكد أن 76% فقط من الأطفال في سن التعليم الابتدائي يذهبون إلى المدرسة؛ وتنخفض هذه النسبة إلى 28% فقط في مرحلة الثانوي. وحسب معلومات نُشرت في العام 2007 فإن نسبة الأمية في السودان تبلغ 50% بين النساء و30% بين الرجال، لكن حكومة السودان أعلنت في العام الماضي 2017 أن النسبة الكلية للأمية انخفضت إلى 24%. وقد أسهمت عوامل الفقر المستشري، والحروب المشتعلة في أنحاء واسعة من البلاد، وغياب الوعي بأهمية التعليم، والتخلف المزمّن، في ضعف تعليم الأبناء والبنات في السودان. وبحسب تقرير للبنك الدولي صدر في 2016 فإن الأطفال في جميع أنحاء السودان يواجهون صعوبات جمة عندما يتعلق الأمر بالحصول على التعليم الرسمي. ونتيجة لذلك، بات أكثر من 40% من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين 5 و13 عاماً بدون تعليم. ومن بين من يذهبون إلى المدرسة، هناك أكثر من نصف مليون معرضين لخطر التسرب. ويُعد أطفال البدو والمشردين ومن يعيشون في مناطق تمزقها الحروب هم الأكثر تعرضاً لخطر الإقصاء، بينما الفتيات في كثير من الأحيان أكثر تعرضاً لمخاطر عدم إكمال تعليمهن. أما مجانية التعليم فصارت مجرد حبر على ورق الدستور، إذ أن جميع الجامعات وكل المدارس في مرحلتي الأساس والثانوي تقريباً باتت تطلب من طلابها دفع رسوم للتسجيل في بداية العام الدراسي. وأحياناً يُطلب من الطلاب أيضاً رسوم أخرى خلال العام، مما يؤدي إلى حرمان الكثير من الأطفال من حقهم في التعليم بسبب الفقر المستشري. تتفاقم هذه المشكلة مع عدم قدرة قطاع كبير من الاسر السودانية توفير وجبة الإفطار لأطفالهم في المدارس، ما يضطرهم للبقاء في منازلهم، أو تفضيل العمل على الدراسة بغرض الحصول على ما يسد الرمق⁽¹⁰³⁾. فقد تدنى مستوى التعليم العالي في عهد حكومة "الإنقاذ" لعدة أسباب⁽¹⁰⁴⁾. وينص قانون تخطيط التعليم على أن أول أهداف التعليم العام هو "ترسيخ العقيدة والأخلاق الدينية في النشء، وتبصيرهم بتعاليم الدين وتراثه وتربيتهم على هديه، لبناء الشخصية المؤمنة العابدة لله المتحررة والمسئولة، وتركيز القيم الاجتماعية المؤسسة

⁽¹⁰²⁾ وزارة التربية والتعليم العام، السودان، <http://www.moe.gov.sd20160327024437https://web.archive.org/web/>

⁽¹⁰³⁾ التعليم في السودان، الموسوعة الالكترونية. www.wikipedia.org - ويكيبيديا

⁽¹⁰⁴⁾ التعليم في السودان، تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل، 2018/8/29، موقع فاناك بالعربية. www.fanack.com - تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل

على دوافع العمل الصالح والتقوى. "وبدا من الواضح أن الاهتمام بتحقيق هذه الأهداف الإيديولوجية جاء على حساب العملية التعليمية ككل، وكان له أكبر الأثر في تدني المستويات العلمية للطلاب في اللغتين العربية والانجليزية وفي العلوم الطبيعية والإنسانية بسبب تزايد مواد الدراسة ذات الطبيعة الإسلامية. ويقف ضعف الإنفاق العام على التعليم في مقدمة المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية في السودان، إذ بلغت جملة الصرف المخصص للتعليم في الموازنة العامة لعام 2017، 829 مليون جنيه فقط (41,4 مليون دولار تقريباً) أي ما يمثل أقل من 1% من إجمالي الإنفاق العام البالغ 96,2 مليار جنيه، في مقابل 29 مليار و122 مليون جنيه للأمن والدفاع بنسبة 42%. وتبرز أهم الأزمات الناتجة عن فقر التمويل في تدرى مستوى منشآت التعليم العام، خاصة في الأرياف وأطراف المدن حيث يدرس التلاميذ في بعض المواقع في العراء، أو تحت الأشجار، أو في فصول دراسية مبنية من القش والحصير. وحتى في المدن نجد اكتظاظ الفصول الدراسية، وتمالك المباني والمرافق الصحية والأثاث، ونقص المعدات والتجهيزات، وضعف الوسائل التعليمية، وغياب المعامل المدرسية أو فقرها المدقع، فضلاً عن خمول الأنشطة المدرسية وإهمالها. كما يتسبب فقر التمويل في نقص الكتب المدرسية، وضآلة مرتبات المعلمين والمعلمات ونقص عددهم وضعف عمليات إعدادهم وتأهيلهم وتدريبهم. وأدت كل هذه المشكلات إلى نشوء وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في العقود الأخيرة الماضية⁽¹⁰⁵⁾. وعلى مستوى التعليم الجامعي، يتفق الكثيرون على أن قرارات "ثورة التعليم العالي" وبقدر ما أدت إلى مضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات فإنها أدت إلى تدني واضح في مستوى الجامعات والمستويات العلمية لطلابها وخريجها نتيجة لزيادة عدد مؤسسات التعليم العالي ومضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بها بدون زيادة موازية في الموازنات المرصودة والإمكانات اللازمة للتعليم الجامعي. كما ان تلك القرارات أدت إلى زيادة كبيرة في إعداد الخريجين دون مراعاة لحاجات سوق العمل وقدراته الاستيعابية. وعلاوة على ذلك، فإن التوسع في قطاع التعليم العالي الخاص بدون فرض ما يكفي من الرقابة والإشراف الحكومي عليه. فهناك أكثر من 80 جامعة ومؤسسة تعليمية خاصة في السودان مقارنة بـ 36 مؤسسة حكومية. ومع ذلك، فإن أقدم خمس جامعات حكومية، التي أنشئت قبل فترة طويلة من حكومة الإنقاذ الحالية، هي الأفضل ولا تزال تجذب الطلاب الأكثر تميزاً⁽¹⁰⁶⁾. كما يعتبر الكثيرون ان تعريب التعليم الجامعي، كان توجهاً إيديولوجياً متسرعاً وغير مدروس، تسبب في تدهور المستويات الأكاديمية والعلمية، والمساهمة في التأخر عن اللحاق بركب التطورات العلمية المتسارعة. أما التعليم العالي في السودان فبدأ بإنشاء معهد امدرمان العلمي في عام 1912، وهي مدرسة عليا إسلامية على غرار الأزهر في مصر، وظهور الكليات العليا في كلية غردون التذكارية التي أنشأها المستعمرون الانجليز في 1902. وحتى قيام نظام "الإنقاذ" الحالي في 1989 م كان يوجد في السودان عدد سبع جامعات، إضافة إلى عدد من المعاهد والكليات الجامعية¹⁰⁷. ويتكون السلم التعليمي من ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول، هو مرحلة التعليم ما قبل المدرسة ويتكون من رياض الأطفال، ومراكز الرعاية النهارية للأطفال، ويتم تسجيل الأطفال فيه ابتداء من سن الثالثة أو الرابعة وحتى سن السادسة، ومدة هذه المرحلة سنة أو سنتين حسب رغبة أولياء الأمر.

(105) الموسوعة انسايكلوبيديا ، مصدر سابق .

(106) لتعليم في السودان، تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل، 29-8-2018 www.fanack.com تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل -

[Fanack.com](http://www.fanack.com)

(107) الموسوعة العربية، البحوث، 28-8-2017 موقع واي باك مشين www.wikipedia.org - ويكيبيديا

- المستوى الثاني، وهو مرحلة الأساس، ويبدأ بالصف الأول في سن 6-7. وحتى الصف الثامن، ويتزايد حجم المادة التعليمية والموضوعات الأكاديمية فيها سنوياً، ومعها يتضاعف الجهد المبذول لاستيعابها والتفاعل معها تمشياً مع النمو الذهني والجسماني للتلميذ والتلميذة، وعندما يبلغ أي منهما سن 13-14 يكون قد تهيأ للجلوس لشهادة امتحان دخول المدرسة الثانوية.

- المستوى الثالث، مرحلة المدرسة الثانوية المتعددة التخصصات والمجالات والموحدة الشهادة (أكاديمي، فني، ديني). يحتوى هذا المستوى من الدراسة على أساليب دراسية أكثر تطوراً، إضافة إلى بعض المواد الأكاديمية الرئيسية مثل علوم الكيمياء والأحياء والفيزياء والجغرافيا وغيرها. وتمتد الدراسة فيه إلى ثلاث سنوات وتتراوح أعمار الطلبة ما بين 14-15 إلى 17-18. وإلى جانب هذه الأنواع من المدارس توجد معاهد ومدارس أخرى حكومية موازية للسلم التعليمي النظامي الرسمي مثل المعاهد الدينية والحرفية والصناعية ومراكز التدريب المهني

- مدارس الجاليات: ساهمت مدارس البعثة التعليمية المصرية بقدر كبير في مجال التعليم العام في السودان حيث انحصرت عملها في البداية على تعليم أبناء الجالية المصرية، لكنها أخذت فيما بعد باستيعاب بعض الطلبة السودانيين. ومن أكبر تلك المدارس مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية بالخرطوم والكلية القبطية الابتدائية والإعدادية والثانوية، وتعاطم الدور المصري في التعليم بالسودان لتنتشر مدارسه بعدد من مدن السودان مثل مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان، وإنشاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم (جامعة النيلين حالياً). ومن مدارس الجاليات بالسودان أيضاً مدارس الإرساليات المسيحية¹⁰⁸ كالمدرسة الأمريكية، ومدرسة الإرسالية بالخرطوم بحري، ومدارس كمبونى في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وبورتسودان، ومدرسة الاتحاد بالقضارف، وامتد نشاط المدارس الإرسالية أو التبشيرية لتشمل عدد من الولايات الجنوبية بالسودان والتي كان لها الأثر الواضح في نشر التعاليم المسيحية بجنوب السودان. وإلى جانب ذلك توجد مدارس لجاليات أجنبية أخرى يعمل معظمها في الخرطوم على مختلف المستويات ويقدم بعضها خدماته إلى كافة الطلاب بما فيهم الطلاب السودانيين، بينما يحرص البعض الآخر نشاطه التعليمي على تلاميذ وطلاب الجاليات التي ينتمي إليها، ومن هذه المؤسسات التعليمية المدرسة الأرمنية والمدارس التركية والكندية والإثيوبية والبريطانية وغيرها، وتقوم هذه المدارس بتدريس لغة بلادها الأصلية إلى جانب اللغة العربية.

- التعليم الجامعي: كان التعليم الجامعي بالسودان يقتصر على جامعة واحدة هي جامعة الخرطوم - والتي احتلت المرتبة الرابعة أفريقيا من ناحية أكاديمية- وكان قد أسسها البريطانيون إبان فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري باسم كلية غوردون التذكارية، إلى جانب جامعة أخرى تابعة للبعثة التعليمية المصرية في السودان هي جامعة القاهرة فرع الخرطوم. وقد شهد التعليم الجامعي توسعة بدأت في عهد الرئيس جعفر نميري (1969-1985 م) حيث تم تأسيس جامعة جوبا بالإقليم الجنوبي، واستمرت التوسعة بعد ذلك حتى وصل العدد إلى ما يربو على خمسين جامعة ومعهد عال، عام وخاص، في سائر ولايات السودان، تدرس العديد من التخصصات العلمية والأدبية والفنية، وتستقبل العديد من الطلبة الأجانب لسمعتها الجيدة إقليمياً فيما يتعلق بالمستوى الدراسي وطاقم التدريس وما تمنحه من شهادات إضافة إلى رخص تكاليف المعيشة مقارنة ببلدان أخرى، وقد كانت جامعة الخرطوم تقارن في يوم من الأيام بجامعة القاهرة العالمية مثل جامعة كامبريدج البريطانية

⁽¹⁰⁸⁾ إبراهيم أحمد العدوي: يقظة السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (1977).

وقد تخرج فيها العديد من الخبراء السودانيين البارزين إقليمياً ودولياً، ومن الجامعات البارزة في السودان جامعة أم درمان الإسلامية، جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا (مأمون حميدة)، جامعة الأحفاد للبنات وغيرها.

من الجدير بالذكر ان بداية التعليم النظامي الحديث والمرتبط باللغة العربية قد كان مع بداية دخول العرب السودان في عهد خلافة عثمان بن عفان. اذ كان التعليم ومن تلك الفترة وحتى تاريخ الغزو الإنجليزي المصري للسودان على نمط الخلاوي التي ينحصر دورها على تعاليم القرآن من عقيدة و تحفيظ إلى جانب تعليم اساسيات اللغة العربية وبعض مبادئ الرياضيات . وقد سميت فترة المرحلة الاولى من ذلك التاريخ بمدارس الكُتاب والتي حافظت على ذلك الاسم حتى خمسينات القرن الماضي وبعد ظهور التعليم الاوسط والعالي. اذ اطلق عليهما اسم الوسطى والثانوية، اذ انتشرت مدارس وزارة التربية والتعليم لتشمل جميع ولايات السودان خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ساهمت مدارس البعثة التعليمية المصرية بقدر كبير في مجال التعليم العام في السودان حيث انحصرت عملها في البداية على تعليم أبناء الجالية المصرية، لكنها اخذت فيما بعد باستيعاب الطلبة السودانيين حيث اضافت لاسراريتهما نشر الفكر والولاء السياسي لمصر. ومن اكبر المدارس المصرية بالسودان مدرسة جمال عبد الناصر الثانوية بالخرطوم والكلية القبطية الابتدائية والاعدادية والثانوية ، وتعاضم الدور المصري في التعليم بالسودان لتنتشر مدارسه بعدد من الولايات السودانية، وبإنشاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم لتعمل بجانب الجامعة السودانية المعروفة: جامعة الخرطوم. من مدارس الجاليات بالسودان نشأت مدارس الارساليات بنفس الفترة من القرن كمدرسة الامريكان ، والارسالية بالخرطوم بحري، ومدارس كمبوني بالخرطوم والخرطوم بحري وأمدردمان، وامتد نشاط المدارس الارسالية او التبشيرية ليشمل عدد من الولايات الجنوبية بالسودان والتي كان لها الاثر الواضح في نشر التعاليم المسيحية بجنوب السودان. بدا التعليم الخاص بالسودان في الخمسينات من القرن الماضي مع التعليم المتوسط والثانوي فقط ذلك بمبادرة من الاستاذ ميسرة السراج من أسرة الشيخ الطيب السراج، حيث انتشرت مدارسه بالعاصمة ، عاملة على نفس نسق البعثة التعليمية المصرية، وهذه المدارس لازالت تعمل حتى اليوم. من المدارس الشهيرة العاملة بمجال التعليم الخاص بالسودان مدرسة الخرطوم العالمية، بيد أنها تقتصر على الطبقة المقتدرة لارتفاع رسومها الدراسية. من مدارس التعليم النوعي بالسودان ظهرت ببداية التسعينات مجموعة من المدارس سميت بمدارس الفاروق العالمية اسست بواسطة الاستاذ/ محفوظ عبد العزيز، وعددها ثمانية، وهي مدارس عملت على تقديم تعليم نوعي باستخدام الوسائل السمعية البصرية وباتماد اللغة اليابانية والانجليزية إلى جانب العربية من المرحلة الابتدائية، الا ان هذه المدارس وبعد سبع سنوات من نجاحها تم ايقافها بعد اتهام صاحبها بالتجسس والعلاقة بشبكة الماسونية العالمية. انتشر التعليم الخاص بالسودان بعد التدهور الكبير الذي شهده التعليم العام من جراء زحمة حجرات الدراسة وعدم كفاءة المعلمين، حيث نشأت عشرات المدارس الخاصة بالخرطوم على راسها مدارس المجلس الأفريقي للتعليم الخاص العاملة تحت اشراف منظمة الدعوة الاسلامية بالسودان⁽¹⁰⁹⁾. كان التعليم الجامعي بالسودان يقتصر على الجامعة الوحيدة وهي جامعة الخرطوم والتي احتلت المرتبة الرابعة افريقيا من ناحية اكااديمية، تلتها جامعة جوبا بالإقليم الجنوبي ، وقد شهد التعليم الجامعي توسعة ابان فترة

⁽¹⁰⁹⁾ بابكر بدري ، التعليم في السودان ، جامعة بخت الرضا ، 2015/2/25 ، ص3، موقع المعرفة ، [المعرفة\(marefa.org\)](http://marefa.org)

حكم النميري حيث وصل عدد الجامعات والكليات الآن مايربو على الخمسين⁽¹¹⁰⁾. لا يفوتنا أن نذكر معهد الكليات التكنولوجية والكلية المهنية العليا التي ساهمت بالقدر الأكبر في مجال التعليم الفني بالسودان.

3. التعليم في العراق:

لطالما شكّل إعداد الأجيال القادمة في المستقبل تحدياً في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تزايد الميزانيات المخصصة للتعليم، لا تزال نسب الأمية مرتفعة نسبياً في المنطقة، وبخاصة بين النساء. وتجد بعض الدول، مثل مصر، صعوبة بالغة في توفير ما يكفي من المباني المدرسية لسكانها الذين تتزايد أعدادهم بسرعة⁽¹¹¹⁾، ومن دول الشرق الأوسط التي عانت ولازالت اوضاعاً قلقاً من الصراعات والعنف والاحتلال والتقلبات السياسية والاجتماعية، ما القيء بضلالها على مجمل مفاصل الحياة ومنها التعليم. فقد كان النظام التعليمي في العراق هو المتفق عليه عموماً على أنه قبل عام 1990، يعد واحداً من أفضل النظم في المنطقة ولكن الوضع بدأ يتدهور بسرعة بسبب عدة حروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. وفقاً لتحليل اليونسكو في عام 2003 تفاقم النظام التعليمي في المركز / جنوب على الرغم من توفير الأساسيات من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، أما شمال العراق فإنه لم يعانِ بقدر كبير مثل باقي العراق بسبب برامج إعادة التأهيل وإعادة الإعمار المنظمة من خلال الأمم المتحدة وعدة وكالات. رغم أن نظام التعليم في العراق كان يهد واحداً من أفضل النظم في المنطقة خلال الفترة الذهبية (1970 – 1984) من الزمن⁽¹¹²⁾، افتتحت وزارة المعارف العراقية أول روضة في العراق عام 1926-1927، وسُمّيت "الروضة المركزية"⁽¹¹³⁾، وألحقت بمقر دار المعلمات في محلة الحيدرخانة، وقد أشيد بهذا النظام من قبل منظمات وانظمه. بحلول عام 1984، فتحت إنجازات كبيرة، والتي تشمل ولكنها لا تقتصر على:

- ارتفاع معدلات الالتحاق الإجمالية أكثر من 100% المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الكامل تقريباً
- انخفضت نسبة الأمية بين الفئة العمرية 15-45 إلى أقل من 10%، والتسرب / التكرار معدلات أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط المنطقة، كما وبلغ الإنفاق في مجال التعليم 6% من الناتج القومي الإجمالي و20% من ميزانية الحكومة العراقية مجموع، وان متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم للطالب الواحد كان 620\$.
- لكن منذ 2003 ظهرت المشاكل الرئيسية التي تعيق النظام، وتشمل: نقص الموارد، وتسييس النظام التربوي، والهجرة والتشرد الداخلي من المعلمين والطلاب، والتهديدات الأمنية، والفساد. والأمية على نطاق واسع مقارنة مع قبل، حيث أن نسبة الأمية 39% لسكان الريف. تقريباً 22% من السكان البالغين في العراق لم يلتحقوا بالمدرسة، و9% من المدارس الثانوية. حيث انخفضت نسبة المساواة بين الجنسين. وحسب تقرير اليونسكو، فإن العراق في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 ميلادية كان يمتلك نظاماً تعليمياً يعتبر من أفضل أنظمة التعليم في المنطقة. كذلك كانت نسبة القادرين على القراءة والكتابة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عالية، إذ كادت الحكومة في ذلك الوقت أن تقضي على الأمية تماماً من خلال إنشاء حملات محو الأمية. لكن التعليم عانى الكثير بسبب ما تعرض له العراق من حروب وحصار وانعدامه في الأمن، حيث وصلت نسبة الأمية حالياً إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ التعليم الحديث في العراق. وتحاول الحكومة العراقية

⁽¹¹⁰⁾ بابكر بدري، جامعات السودان، جامعة بخت رضا، 2015/6/29، ص12. موقع المعرفة.

⁽¹¹¹⁾ التعليم في الشرق الأوسط، موقع فاناك العربية، 2-11-2015، Chronicle.Fanack.com - التعليم في الشرق الأوسط

⁽¹¹²⁾ موسوعة ويكيبيديا، التعليم في العراق، wikipedia.org - ويكيبيديا

⁽¹¹³⁾ رياض الأطفال في الجمهورية العراقية- تطورها واسسها ومشكلاتها التربوية.

الحالية تدارك هذه الأزمة، بعد أن خصصت 10% للتعليم من ميزانيتها السنوية. حسب آخر الإحصاءات الدولية، فإن نسبة القادرين على القراءة والكتابة بالبلد قد وصلت إلى أقل مستوياتها في تاريخ العراق الحديث، فبلغت في العقد الأخير ما يقارب 60%، حيث يعاني أكثر من 6 ملايين عراقي بالغ من الأمية التامة نتيجة للحروب التي اتت على البلاد والحصار الاقتصادي الذي دام أكثر من 13 عام. أما اليوم، فيبلغ معدل التعليم في البلاد 78.1% (المرتبة 12 عربياً)⁽¹¹⁴⁾.

يمكن ملاحظة تأثير السياسات الحكومية على التعليم في فترة ما قبل حرب الخليج عام 1990، على نسبة المشاركة في منظومة التعليم، التدريب وكذلك التوظيف بالإضافة إلى نسبة الأجور. بسبب هذه السياسات التوسيعية في التعليم، انتقل العديد من الطبقة الدنيا في الريف والمناطق الحضرية العراقية ليكونوا طبقة الوسطى في المناطق الحضرية العراقية وكذلك نسبة منهم أصبحوا من قيادي حزب البعث ومنهم من احتل مناصب عليا في الحكومة أو القطاع العام والاجتماعي⁽¹¹⁵⁾. وتؤكد لنا الدراسات الاجتماعية في ذلك الوقت أن الحكومة ساهمت بقدر كبير في تعميم التعليم على مجمل سكان العراق، فقد ازدادت نسبة المدارس الابتدائية بما يقارب الـ 30%. في الوقت نفسه ازدادت نسبة المشاركات في التعليم من الإناث من 35% لتكون ما يقرب 44% من المجموع الإجمالي للطلاب، وازدادت نسبة المعلمين للمدارس الابتدائية بما يقارب الـ 40% في نفس هذه الفترة. في المرحلة الثانوية من التعليم العراقي، ازدادت نسبة الطالبات بما يقارب 55% وفي المقابل نفسه ازدادت نسبة الطلاب (ذكوراً أو إناثاً) بشكل عمومي في هذه المرحلة إلى ما يقارب الـ 46%. العاصمة العراقية بغداد حيث كانت تحوي ما يقارب الـ 29% من مجمل سكان العراق، احتفظت بما يقارب من الـ 26% من مجمل المدارس الابتدائية في أنحاء العراق، بالإضافة إلى 27% من المدارس الابتدائية المخصصة للبنات، وبمجمعه الـ 32% من طلاب الثانوية مقارنة بإجمالي طلاب الثانوية في البلاد. وقد كان التعليم في العراق مقدمة بنظام مركزي من الحكومة⁽¹¹⁶⁾. في أوائل عقد الثمانينات من الألفية الماضية، كان النظام التعليمي في العراق يتكون من مرحلتين:

مرحلة الأولى: تتضمن ستة سنوات لتعليم الابتدائية.

مرحلة ثانية: تتضمن ستة سنوات من شقين للتعليم الإعدادي (3 سنوات) ومن ثم التعليم الثانوي (3 سنوات)

بعد إكمال هذه المرحلتين يحق للطلاب الالتحاق في المدارس المهنية أو الالتحاق في إحدى معاهد التكنولوجيا أو الجامعات في العراق.

ان مجمل عملية التعليم في العراق تدار عبر وزارتي التربية والتعليم العالي. وان أغلب المدارس والجامعات حكومية ونادراً ما تتواجد مدارس خاصة، لكن وبعد 2003 انتشرت المدارس والجامعات الخاصة (الاهلية) بكثرة في جميع المحافظات العراقية وحققت قبولاً متميزاً من قبل الطلبة والحكومة يعتبر نظام التعليم في العراق صارماً للغاية حيث تمنع الغيابات دون أعذار ويمنع الهروب أثناء الدوام ومن يفعلها ذلك فيما أن يفصل من المدرسة أو يعاقب في اليوم التالي. يبدأ الدوام الساعة 8 صباحاً حيث يتجمع الطلاب في ساحة المدرسة ويقوم المدير أو المديرية بألقاء خطبة صباحية يومية وبعدها تبدأ الدروس من الساعة 8:00 صباحاً حتى 11:45 صباحاً_بالنسبة للمدارس التي تشترك مع مدرسة أخرى في بناية واحدة_ أو تم قسم الطلبة لمجموعة صباحية وأخرى مسائية بسبب عدد الطلاب الكبير، يبدأ الدوام المسائي م 12:00 ظهراً حتى 3:45 بعد الظهر ويستمر الدوام

⁽¹¹⁴⁾ تصنيف: التعليم في العراق، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة الإلكترونية.

⁽¹¹⁵⁾ التعليم في العراق، منصة نيوتن.

⁽¹¹⁶⁾ تحولات التعليم بالعراق في 2004، التحديات والاحتياجات، 11-9-2011، موقع واي باك مشين.

4 ساعات تقريبا أي بمعدل خمسة إلى ستة دروس يوميا ما عدا يومي الجمعة والسبت حيث تعتبر عطلة رسمية. ويوجد بين كل درسين استراحة تصل إلى 5 دقائق تقريبا ومدة الدرس الواحد 45 دقيقة يبدأ الدوام الرسمي في نهاية شهر أيلول وينتهي في بداية ايار اما بالنسبة للصفوف في نهاية المراحل (ابتدائية-متوسطة-اعدادية) فينتهي بامتحانات البكلوريا التي تكون غالبا في شهر حزيران⁽¹¹⁷⁾.

1- المرحلة الابتدائية: تتكون من ستة صفوف من الصف الأول حتى الصف السادس وتستمر 6 سنين يتم تسجيل الطفل بعمر 6 سنوات الزاميا الدرجات من صف أول ابتدائي إلى الرابع ابتدائي لا تزيد عن 10 اي أعلى درجة هي 10 يبدا الطالب بدراسة نفس المواد من صف أول حتى الرابع وهي المواد الأساسية: التربية الإسلامية. اللغة العربية.. العلوم.. الرياضيات، المواد الثانوية: التربية الفنية.. النشيد.. التربية الرياضية.. و أضيف في عام 2013 مادة اللغة الإنكليزية وأصبحت تدرس من الصف الأول الابتدائي وتجرى امتحانات شهرية لكل المواد وعلى كل مادة 10 درجات اي مجموعها 80 درجة وفي شهر يناير تجرى امتحانات نصف السنة وبعدها اجازة اسبوعين ويبدا بعد نهاية الإجازة الفصل الثاني وفي شهر مايو تجرى امتحانات نهاية السنة وتكون امتحانات نهاية ونصف السنة للصفوف من الأول حتى الثالث امتحانات شفوية وبعدها اجازة حوالي 3 أشهر حتى شهر سبتمبر، اما الصف الرابع فيعتبر انتقالي حيث تزداد المواد إلى 8 مواد تضاف لها مواد (التاريخ والجغرافية والوطنية) مجموعة في كتاب واحد تحت مسمى (الاجتماعيات) وبهذا يكون مجموع الدرجات 70 درجة لان مادة اللغة الإنكليزية غير مشمولة في امتحانات نصف السنة والامتحانات النهائية لكن الفرق هو امتحانات نصف السنة و اخر السنة تكون تحريرية لمادتين اللغة العربية والرياضيات والباقي شفوي، اما في الصف الخامس فيختلف الوضع كثيرا حيث تكون الامتحانات تحريرية في جميع المواد وهناك امتحانات شهرية للمواد جميعا وتكون الدرجة على المادة الواحدة 100 حيث المجموع 800 وتكون جميع الامتحانات تحريرية، اما الصف السادس فهو لا يختلف عن الذي قبله لكن بفارق ان السادس امتحانات نهاية السنة تكون وزارية وعلى الطالب ان يحقق معدل جيد لتمكنه من دخول المرحلة ما بعد الابتدائية.

2- المرحلة المتوسطة: تأتي بعد المرحلة الابتدائية وتتكون من 3 مراحل (الأول متوسط. الثاني متوسط. الثالث متوسط) وتنقسم إلى 3 فصول كل شهرين فصل ما يميز هذه المرحلة وجود قرار الاعفاء للصفين الأول والثاني حيث يستطيع الطالب ان لا يمتحن المادة التي اخذها فوق 90 في كل من الفصل الأول ونصف السنة (تم إلغاء هذا النظام في عام 2014) ، في الصف الأول تزداد المواد حيث تنقسم مادة العلوم إلى ثلاث (كيمياء وفيزياء واحياء) بالإضافة إلى مواد الحاسوب والتربية الوطنية والتاريخ والجغرافية والاسرية واللغة الفرنسية (للمتميزين) وعلى كل مادة 100 درجة حيث يكون المجموع 1400 درجة، اما في الصف الثالث فقرار الاعفاء لا يشمل طلابه وذلك لكونه مرحلة منتهية وامتحان وزاري على الطالب ان يأخذ معدل جيد ليتمكن من الاستمرار والدخول للمرحلة الاعدادية حيث قرار اعفاء جديد وهو ان يكون للطالب معدل 85 درجة وان تكون اقل درجة له في الشهادة 75 في عام 2012-2013 تم إلغاء قرار الاعفاء العام للمرحلتين المتوسطة والاعدادية من قبل هيئة الرأي في وزارة التربية وأُعيدت بدله الاعفاء الفردي الا ان هذا القرار لم يجد قبولا في الشارع العراقي فقد رفضه الطلبة واولياء امورهم وكذلك ادارات المدارس مما ادى إلى إعادة العمل به من قبل وزارة التربية في عام 2013-2014 للمرحلتين المتوسطة والاعدادية. وفي العام الدراسي 2015-2016 تم اقرار نظام الكورسات للمراحل غير المنتهية (الأول متوسط والثاني متوسط)

⁽¹¹⁷⁾ موقع وزارة التربية العراقية.

بعدما شهد النظام نجاحا كبيرا للصف الرابع الاعدادي، حيث تشتمل الدرجة على 40 درجة مقسمة إلى 20 درجة لكل شهر (شهران) و 60 درجة اخرى تجمع مع الدرجة السابقة لها وتسمى "بدرجة نهاية الكورس". كما ألغى في نفس العام نظام الاعفاء. وفي الوقت الحالي تشمل الدرجة على 50 مقسمة إلى 25 درجة لكل شهر (شهران). و 50 درجة اخرى تجمع مع الدرجة السابقة وتسمى "بدرجه نهاية الكورس".

3-المرحلة الاعدادية: تُسمى هذه المرحلة في مصر والمملكة العربية السعودية "المرحلة الثانوية" تبدأ من الصف الرابع الاعدادي وتتكون من 3 صفوف (رابع.. خامس.. سادس.. اعدادي). في الصف الثالث بعد انتهاء المرحلة المتوسطة يختار الطالب اما الدراسة العلمية أو الادبية ويوجد فرعان في الدراسة العلمية حيث يبدأ الطالب بالتخصص في الصف الخامس اما إلى الدراسة العلمية الإحيائية أو إلى الدراسة العلمية التطبيقية وتزداد المواد الدراسية فيه حيث تتوسع العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية. وتلها الصف السادس حيث يعتبر أهم مرحلة في التعليم وأهم مرحلة في عمر الإنسان حيث تحدد مصيره في نهاية السنة امتحانات وزارية على الطالب امتحانها والمعدل الذي يحققه فيها تحدد له الكلية أو الجامعة التي يدرس بها. فالتخرج من الدراسة الأدبية يمكنه الالتحاق بكليات ومعاهد التربية والآداب وغيرها والمتخرج من الدراسات العلمية الإحيائية فيمكنه الاختيار بين التخصصات الطبية والصيدلة والعلوم والبيطرة اما الدراسة العلمية التطبيقية فتؤدي إلى كليات الهندسة بأنواعها وبعض كليات العلوم كعلوم الارض وغيرها وفي الصف الرابع توسعت المواد في سنة 2011 وصارت صعبه على الطالب الضعيف أو المتوسط وأصبحت بعض المواد إنكليزية بالإضافة إلى وجود فروع اخرى يمكن للطالب الدراسة فيها بعد المرحلة المتوسطة وهي التعليم المهني (الصناعي والتجاري) و الفرع الزراعي والتمريض والدراسات الإسلامية والتي حققت قبولا واسعا من قبل الطلبة في السنوات الاخيرة ونتائج متميزة بالإضافة إلى معهد الفنون الجميلة والتطبيقية.

المشاكل والتحديات، وفقا للظروف الحالية للتعليم في العراق:

في دراسة استطلاعية تفصيلية لنظام التعليم في العراق التي أجرتها Geopolicity في عام 2010 يشير إلى أنه على الرغم من التحسينات الكبيرة منذ عام 2003، ونظام التعليم يتطلب استثمارات كبيرة للتغلب على ميراث الصراع. ويحدد التقرير سلسلة من التوصيات التي تشمل:

(أ) الحاجة إلى سياسة تعليم تستند إلى الأدلة (ب) إعادة هيكلة وترشيد وظيفية جديدة حول تفويض أكبر خدمة نموذج التسليم (ج) زيادة في تنمية الموارد البشرية و(د) حسبت تطوير تقديم الخدمات للتركيز الإنفاق العام على حد سواء الأولوية وطويلة الأجل الاحتياجات الهيكلية. والتي ورثت المشاكل أدناه:

لا يوجد حاليا على إمدادات كافية من المدارس، ومعظم المدارس تعاني من ظروف سيئة.

• الفجوة من 3590 مدرسة في عام 2003 نتيجة تحولات في ضعفين أو ثلاثة أضعاف في المباني المدرسية

• حوالي 70٪ من المدارس تفتقر إلى المياه النظيفة والمراحيز

• حوالي 1000 مدرسة يتم بناؤها من الطين والقش، أو الخيام

• رداءة نوعية المدخلات وتشمل: مختبرات العلوم والمكتبات والمعدات، والمناهج التي عفا عليها الزمن، وعدم تدريب المعلمين، وتغيب الموظفين، وظاهرة انتشار واسعة من الدروس الخصوصية التي تأخذ الإدارة المركزية بعيدا عن النظام العام⁽¹¹⁸⁾.

⁽¹¹⁸⁾ مصدر سابق .

بالنسبة للصراع والأمن فإنه ومنذ عام 2003 وسقوط النظام السابق، وزعزعة الاستقرار في الحرب وازدياد وتيرة الصراع الطائفي أثر ذلك كله على نظام التعليم. وتضررت بشدة المدارس حيث 2751 مدرسه تتطلب إعادة التأهيل و2400 مدرسه شهدت أعمال نهب وتخريب. واضطرت عدد من المدارس في المناطق الخطرة للإغلاق لفترات طويلة. كذلك استهدف العاملين في مجال التعليم من خطف وقتل واغتيالات. كذلك ارتفع معدل التغيب من قبل المدرسين والطلاب، خاصة الفتيات ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الخطر، فضلا عن التهجير ومشاكل السكان المهجرين، التي تصاعدت منذ التفجير الذي حصل في سامراء في عام 2006، ومآثله من حقبة الطائفية وتوالي الهجمات الارهابية وصولا إلى تنظيم داعش الارهابي في 2014، تم تهجير كل من المعلمين والطلاب.

• مشردون 320000 طالبا [200000 داخليا

• 65% من المشردين هم من الذكور.

• 20000 معلم مشرد

• أنماط الهجرة الداخلية تختلف، الأمر الذي يضع عبئا على النظام لأنه لا يمكن التعامل مع المطالب المتغيرة

• يقع معظمها تشريد الخارجية في مصر والأردن (حيث يتم استيعاب الطلاب في النظام، مع الرسوم التي تدفعها وزارة التعليم في العراق) وسورية (حيث يواصل الطلبة قدما في نظام التعليم العراقي والاختبارات).

إن هناك تحديات هائلة لمعالجة داخل النظام التعليمي العراقي. كان نظام واضح واحدة من الأفضل في المنطقة في 1980م، ومع الخطوات الصحيحة يمكن أن تصل إلى تلك المستويات مرة أخرى. لكن صراع الدولة في البلد، يعرض التحدي الرئيسي للحكومة العراقية والمجتمع الدولي في جهود إعادة اعمارهم. المشاكل الموروثة من النظام السابق، مثل إدارة مركزية فعالة / النظام الإداري، وسوء أحوال المدارس وإمدادات كافية من المدارس، وسوء نوعية المدخلات المدرسة، ونقص المدرسين وتدريب المعلمين ويجب التصدي لها. ويجب أيضا قضايا ما بعد حرب 2003 مثل الأمن والنزوح، غالبا مشتركة في مناطق النزاع، ويمكن التعامل معها. هذه ليست بالمهمة السهلة، ولا أحد يمكن أن يتحقق بين ليلة، ولكن مع مساعدة من المجتمع الدولي وتفاني الشعب العراقي، فمن الممكن⁽¹¹⁹⁾.

4- نظام التعليم في أفغانستان:

يُعتبر هذا البلد من البلدان الغير مستقرة أمنيا وسياسياً، اذ طالت فيه فترة الصراعات والعنف المسلح من قبل حكم المجاهدين او ما يسمى بتنظيم طالبان منذ نهايات القرن الماضي ولحد الان. وان نظم التعليم فيها بحسب الاتي:
أولاً ما يتبع وزارة المعارف وهو الدراسة في المدارس، اذ يبلغ عدد طلاب بالمراحل الدنيا الابتدائية والمتوسطة والثانوية يبلغ 6 ملايين طالب 75% منهم بالمرحلة الابتدائية. وبعد أن توقف التعليم النظامي بحقبة حكم طالبان لست سنوات واقتصره على علوم الدين والشريعة، ثم ما لبث ان عاد الطلاب القدامى للالتحاق بمراحلهم التعليمية السابقة، بعد انهيار النظام نهاية عام 2001، وقد تم تسجيل مئات الآلاف بالمرحلة الابتدائية " لكن وبعد عودة طالبان للوجه السياسي لحكم افغانستان، فقد عاد إلى من تدريس مناهج علمية بعينها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم وخاصة في الجنوب".
ان مراحل التعليم المدرسي هي:

(119) التعليم في دول اسيا والشرق الاوسط .

1. المرحلة الابتدائية: تبدأ من سن السادسة ومدة الدراسة بها ست سنوات، وتوجد خمسة آلاف مدرسة ابتدائية في أنحاء أفغانستان.

2. المتوسطة: مدة الدراسة بها أيضا ست سنوات، وتضم هذه المرحلة نحو 15% من مجموع الطلاب بالمراحل الثلاث.

3. الثانوية: مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتضم نحو 10% من مجموع الطلاب. وحسب نظام التربية والتعليم السابق يبدأ التخصص في صف التعليم التاسع أي السنة الأخيرة من المرحلة المتوسطة، وكان هناك تخصصان علوم عصرية واجتماعية. ومنذ مجيء حكومة طالبان (المسماة المجاهدين) عام 1992 تم دمج كلا التخصصين بالمرحلة الثانوية، وحاليا عادت وزارة المعارف لتجربة النظام القديم بخمس مدارس في كابل لتقييمها ومن ثم تعميمها في حال نجاحها.

وثانياً: التعليم الجامعي واهمها جامعة كابل، وتعتبر كلية الطب التي أنشئت عام 1925 نواة لجامعة كابل أعقبها الآداب (1935) ثم اكتمل عقد الجامعة عام 1943 بإنشاء كليات الهندسة والصيدلة والعلوم والحقوق والشريعة ثم في مراحل لاحقة بقية الكليات وكان أحدثها الفنون بعد انفصالها عن الآداب عام 1980. وتعد جامعة كابل من اهم الصروح التعليمية فيها، اذ توجد ثماني جامعات تتوزع في ولايات جلال آباد ومزار الشريف وهيرات وقندهار وباميان وخوست وقنذز وكذلك جامعة البيروني في كاپيسا.

وهناك العديد من المعاهد العليا تتبع للكليات المختلفة من أهمها معهد تربية المعلمين الذي يقبل خريجي المدارس العليا ومدة الدراسة فيه سنتان يتخرج فيه مدرسون متخصصون في مواد بعينها، وهناك معهد دار المعلمين ومدة الدراسة فيه خمس سنوات ويخرج مدرسين متخصصين بجميع المواد العلمية والاجتماعية، وفي الغالب يعمل هؤلاء بالمناطق الريفية.

■ نماذج وخبرات عربية وعالمية متميزة في مجال التعليم العام اثناء جائحة كورونا:

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع التعليم؛ إذ دفعت المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لإغلاق أبوابها تقليلاً من فرص انتشاره. وهو ما أثار قلقاً كبيراً لدى المنتسبين لهذا القطاع، وخاصة الطلاب المتأهبين لتقديم امتحانات يعدونها مصيرية مثل التوجيهي وكامبردج وغيرها؛ في ظل أزمة قد تطول.

لقد أثر تفشي فيروس كورونا المستجد على النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم، وفقاً لتقرير الامم المتحدة United Nation, 2020، يعد تأثر المدارس بجائحة فيروس كورونا خلال عام 2020 سابقة تاريخية، مما أدى إلى إغلاق بالكامل للمدارس والجامعات والكليات، اذ اضطرت 190 دولة لتعليق الحضور للمدارس لغالبية الطلبة الذين يصل عددهم الى مليار ونصف طالب حول العالم، وتحول المعلمون والطلبة في اغلب الدول الى التعليم عن بعد، فلقد أوصت معظم الدول باستخدام برامج التعليم عن بعد والتطبيقات والمنصات التعليمية التي يمكن للمؤسسات التعليمية والأساتذة استخدامها للوصول إلى المتعلمين عن بعد والحد من انقطاع التعليم، وتزامن مع ذلك حصول فاقد تعليبي يتمثل في ان الطلبة لم يكتسبوا المعارف والمهارات التي كان من المحدد اكتسابها وقد يكون ذلك بسبب الانقطاع لعدة اسابيع عن الدراسة او بسبب تدني جودة التعليم عن بعد. ويعتمد التعليم عن بعد على مدى تطور تكنولوجيا العالم والاتصالات⁽¹²⁰⁾.

⁽¹²⁰⁾ محمد بن عبدالله الزغبلي، الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا: مفهومه وتقديره وأثاره واستراتيجيات استرداكه، مجلة العلوم التربوية، المجلد 33، العدد (3)، الرياض 2021.

صدمت جائحة كورونا الانظمة التربوية في العالم، ورمتها بين مغالب أزمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ التربية والتعليم، وجاءت لتدمر فاعليتها وتفجر اطرها التقليدية وتضعها أمام تحديات جديدة تهددها بالسقوط والزوال، وفي ظل هذه الصدمة العنيفة فقدت المدارس والمؤسسات التربوية كثيراً من ألقها المعهود، ومن قدرتها على مواكبة المستجدات سواء في عالم الكوارث والابوئة، أو في عالم الثورة الصناعية الرابعة. وليس من المبالغة في شيء القول: إن هذه الجائحة جاءت لتدق المسمار الاخير في نعش المدرسة التقليدية، ولتعلن موتها المؤكد في مختلف أصقاع العالم. فالجائحة فرضت اغلاقاً كاملاً على المدارس ورياض الاطفال والجامعات والمؤسسات التعليمية في مختلف أنحاء العالم وانتقلت بالتعليم الى حالة افتراضية موجهة بمعطيات الثورة الصناعية الرابعة في جمال الاتصال والمعلوماتية.

كل هذا دفع بالمؤسسات التعليمية للتحويل إلى التعلم الإلكتروني (E-Learning)، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجها في العملية التعليمية؛ خاصة بعد أن تأثرت العملية التعليمية بشكل مباشر بأتمتة الصناعة وتطور تكنولوجيا الذكاء الصناعي (Artificial Intelligence) وإنترنت الأشياء (Internet of Things)، وكذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات التي اقتحمت معظم أشكال حياة الإنسان وأصبحت جزءاً أصيلاً منها⁽¹²¹⁾.

كيف تناولت بعض البلدان فجوة التعليم الرقمية في ظل جائحة فيروس كورونا (covid-19) ؟

طرأت على الوطن العربي ودول العالم ظروف استثنائية جراء جائحة كورونا (كوفيد-19) منذ ديسمبر 2019 الى الان، اسفرت عن تداعيات كبيرة على جميع الاصعدة، مما حدا بالجميع ضرورة التأقلم مع التغيرات التي حدثت على مختلف مناحي الحياة، ومواكبة لما يستجد على الساحتين العربية والعالمية جراء هذه الجائحة.

تجتاز دول العالم، ومن بينها العربية، مرحلة استثنائية فرضتها جائحة كورونا، مما أحدث تغيرات كبيرة في نمط العيش في جميع الميادين الحياتية وتجديداً في وسائل تنظيمها. قطاع التعليم لم يكن بمنأى عن هذه التحولات، وكان أحد أكثر القطاعات تأثراً، ففي ظل التحديات الصحية المرتبطة بجائحة كورونا ورهانات الحفاظ على السلامة العامة، برزت صعوبة اعتماد التعليم الحضوري، ليتم اللجوء إلى صيغة التعليم عن بعد، بشكل كامل أو جزئي، في عدد من بلدان المنطقة. ويأتي اعتماد خيار التدريس عن بُعد، بعد تجربة يتم من خلالها تعليق تقديم الدروس الحضورية، وتعويضها بالرقمية خلال فترة الحجر الصحي، جواباً حتمياً لسؤال ضمان استمرار العملية التربوية، غير أن هذه التجربة حملت معها أسئلة أخرى حول مدى نجاعتها في ظلّ المشاكل التي تعيش على وقعها المنظومة التعليمية بعدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سواءً على مستوى جودة المحتوى التربوي المقدم، أو مدى توقّر الآليات التقنية والرقمية الضرورية للعملية⁽¹²²⁾.

أجبرت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) العالمية المدارس في جميع أنحاء العالم على الاغلاق، مما أثر على تعليم أكثر من 1.5 مليار من الاطفال والشباب، وفقاً لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد عملت الحكومات بشكل عاجل لمساعدة الاباء والمعلمين والطلاب على ايجاد حلول التعلم الرقمي لتوفير مستوى ما من الاستمرارية في مثل هذه الاوقات المضطربة.

⁽¹²¹⁾ د.زايد محمد، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (09)، العدد (04)، 2020.

⁽¹²²⁾ أنسام فائق العبيدي.. أهمية التعليم الرقمي في ظل السياسات الدولية لادارة الازمات الناتجة عن جائحة كورونا، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، (2020). ISSN (E) : 2707 – 5648 I ISSN (P) : 2707 – 563X.

تعد المشاكل التقنية والتكنولوجية في أغلب الدول وخصوصاً العربية منها أهم عائق أمام إنجاح العملية التعليمية عن بعد، خاصة في الأرياف التي لا يتوفر فيها أغلب التلاميذ والأسر على الوسائل الرقمية، من لوحات إلكترونية وحواسيب وهواتف ذكية، وقد لا تطرح هذه المشكلة بقوة في المدن، إلا أنها حاضرة في الأرياف حيث شبكات الإنترنت ضعيفة أو منعدمة.

إن استخدام الإنترنت في العملية التعليمية ليس وليد اليوم بل يعود إلى ما قبل عام 2000، ومعظم الجامعات تستخدم اليوم ما يسمى أنظمة إدارة التعلم (Learning Management Systems). وفي ظل جائحة كورونا التي يعيشها العالم؛ توجهت غالبية المؤسسات التعليمية نحو التعليم الإلكتروني كبديل أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية. لتلبية الحاجة للتعليم، أطلقت اليونيسكو شراكة عالمية لدعم البلدان في توسيع نطاق أفضل ممارسات التعلم عن بعد والوصول إلى الأطفال والشباب الأكثر عرضة للخطر. ويهدف التحالف إلى إحداث فرق من خلال: جمع أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة والموارد من أجل تقديم استجابة فعالة وموحدة، وتعظيم التأثير مع تجنب التداخل بهدف الوصول إلى أكثر الفئات حرماناً والمعرضين لخطر الاستبعاد، ومطابقة الاحتياجات الوطنية والحلول العالمية من خلال جمع الشركاء العالميين والمحليين معاً من أجل تقديم حلول فعالة وفورية⁽¹²³⁾.

ويشكل الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو منظمة ملتزمة بتوصيل العالم، جزءاً من هذا التحالف الذي يشمل أيضاً القطاع الخاص مثل Microsoft ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) و Weidong وزاد بشكل ملحوظ استخدام تطبيقات محادثات الفيديو عبر الإنترنت مثل Google و Facebook و Google meet و Zoom و KPMG و Coursera وغيرها، التي تساهم بالموارد وخبراتها في مجال التكنولوجيا، ولا سيما التوصيلية وتعزيز القدرات⁽¹²⁴⁾.

■ نماذج وخبرات عربية في مجال التعليم العام اثناء جائحة كورونا:

طرح التعليم عن بعد، كصيغة تعليمية جديدة وغير معهودة، مجموعة من التحديات أمام بنى التعليم العربية في مواجهة ظرف صحي محير وغير متوقع. فاعتماد التعليم الرقمي تجربة جديدة بالنسبة إلى معظم الدول العربية، فرضها سياق الجائحة بعد أن كان الارتكاز في السابق شبه كلي على التعليم بالحضور إلى المؤسسات التعليمية، أن حداثة العمل بالتعليم الرقمي فرضت رهانات كبرى على الحكومات العربية، ما يظهر أنها لم تترى منظومتها التعليمية لمثل هذا الطارئ على المستويات اللوجيستية والتقنية والتربوية. رغم انتشار استخدام الإنترنت في كل الدول وخصوصاً العربية منها، إلا أن العديد من الدول لم تختبر سابقاً التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جداً، ولا تتركز الناجحة منها جزئياً إلا في بعض الدول النفطية الغنية، بل لم تستطع دول عربية كثيرة حتى إدخال التعليم عن بعد في النظام الجامعي، رغم أن جامعات عريقة عبر العالم اعتمدت المحاضرات الرقمية منذ أكثر من عقد. وجاءت جائحة كورونا لتجبر البلدان العربية على انتقال مفاجئ نحو التعليم عن بعد. وحاولت الوزارات المعنية تسهيل العملية بخلق منصات للتعليم الإلكتروني، أثر إغلاق المدارس والجامعات بسبب كورونا، تحاول دول عربية لنشر التعليم عن بعد،

⁽¹²³⁾ هولين جاو، التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (covid-19) إدارة الازمة | إدارة الامور، 03، 2020.

⁽¹²⁴⁾ علي اسعد وطفة، اشكاليات التعليم الإلكتروني وتحدياته في ضوء جائحة كورونا، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت، العدد (7)، 2021.

لكن العملية لا تنتابها العراقيل وحسب، بل عرت أيضا عيوب أنظمة تعليمية لم تنجح أصلاً في النموذج التقليدي القائم على الدراسة داخل الفصول. ورغم أن دولاً عديدة استنجدت بالقنوات الحكومية التعليمية لتعميم الدروس، إلا أنه لا توجد أرقام حول حقيقة الإقبال على هذه القنوات التي لم تكن تحقق أرقام متابعة كبيرة في الأيام العادية، ولا يزال التعامل مع التلفزيون يتم على أساس أنه جهاز ترفيه.

■ نماذج لبعض الدول العربية:

المغرب ومصر والأردن والجزائر وتونس وسوريا والعراق ودول الخليج وأخرى، كلها بلدان استنجدت بالتعليم عن بعد لمحاولة إنقاذ الموسم الدراسي، معلنة عن مواقع خاصة تتيح للتلاميذ والطلبة متابعة دروسهم، أو عن الاستنجاد بوسائل الإعلام الجماهيري كالقنوات والإذاعات الحكومية. وهذا الأمر يتعلق بإمكانات كل دولة على حدة، وحيث تواجه كل دولة فجوات، ومن أهمها جهوزية البنى التحتية التقنية⁽¹²⁵⁾.

غير أن شكوكاً كبيرة تراود المتابعين لهذه العملية، ليست الشكاوى على المنصات الاجتماعية إلا تجلياً لها، وأكبر العراقيل ضعف الأوضاع المعيشية لجزء كبير من السكان وعدم وصول تغطية الانترنت إلى كل المناطق في البلاد، وعدم قدرة وسائل الإعلام الجماهيري على خلق تفاعل شبيه بما يجري في الفصول التقليدية، فضلاً عن مشاكل هيكلية تعاني منها الأنظمة التعليمية العربية التي يقبع غالبها في أسفل السلم بمؤشرات التعليم الدولية. لكن العمل في هذه المنصات يعتره الكثير من المشاكل، وأهمها أن شرط التفاعلية في التعليم الأساسي غائب تقريباً، كما توجد العديد من المشاكل التقنية في مشاهدة هذه الدروس، خاصة مع ضعف سرعة الانترنت في بعض المناطق، وأحياناً حتى ثغرات في الأدوات الرقمية المستخدمة كما جرى مع تطبيق زووم الذي تعرّض لانتقادات كبيرة لمزاعم تخص عدم احترام الخصوصية.

وتسود مخاوف من أن يساهم التعليم عن بعد في تقوية التفاوت الطبقي بين السكان، فأبناء الطبقة الغنية يتفرون على التجهيزات المطلوبة، وباستطاعتهم حتى الاستفادة من دروس خصوصية داخل منازلهم في أوقات الحجر الصحي (رغم محاولة عدة بلدان منع هذه الدروس خلال هذه الفترة)، وهو ما يُحرم منه أبناء الطبقة الفقيرة الذين لا يجدون سوى المدارس العمومية لأجل التعلّم، كما توجد إشكالية أخرى تتعلق بالأطفال الذين يعانون مشاكل في النظر أو السمع، إذ لم يتم بعد توفير حل تقني يتيح لهم كذلك الاستفادة من التعليم عن بعد. ومن التحديات الطارئة، عدم إعداد المدرسين للتعليم عن بعد، إذ ينحصر جل التدريب على التعامل داخل الفصل الدراسي التقليدي، وجل المبادرات الرقمية التي كانت تتم بين المدرسين والطلاب كانت تطوعية. وهناك تحدٍ آخر يخص الثقافة الرقمية للطلاب، فغالباً ما تركز المناهج التقليدية على برامج بسيطة مثل اوفيس Office، مقارنة مع مناهج دول متقدمة تتيح للطلاب دروساً جد متقدمة في المجال الرقمي، حيث ان:⁽¹²⁶⁾

⁽¹²⁵⁾ هسريس، بيانات رسمية: 300 ألف تلميذ يفارقون المدارس المغربية في سنة واحدة، هسريس، 2021. [h//: bitly. ws /b4xL](https://bitly.ws/b4xL).

⁽¹²⁶⁾ ينظر: إيمان عبد الفتاح نصر، جهود بعض الجامعات العربية والاجنبية في مواجهة الازمة الناتجة عن فيروس كورونا المستجد " COVID وإمكانية الافادة منها في الجامعات المصرية، جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية، الجزء الاول، 2020. وحسن، هادي و علي، أفاق عبد الغني، " معوقات تطبيق الالكتروني وسبل معالجتها لدي طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة واسط"، المؤتمر الدولي الحادي عشر، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ابريل، 2019.

- في هذا الإطار يأتي الاتفاق الذي أبرمته وزارة التعليم المغربية وشركات الانترنت لأجل تمكين الطلاب من الدخول المجاني إلى المنصات التعليمية، وقد أعلنت الوزارة أن عدد مستخدمي البوابة الوطنية الخاصة بالتعليم عن بعد وصل إلى أكثر من 600 ألف يومياً، وأن عدد المواد الرقمية المصوّرة فيها بلغ 3 الألاف. فالقرارات المترجلة والمتغيرة، خاصة في طريق انتقاء الأساتذة وتشغيلهم، فهناك منهم من حصلوا على تكوين لسنتين، وآخرين لم يتجاوز تكوينهم السنة. وهناك من بدأ العمل بتكوين سريع لم يتعدّ بضعة أسابيع. إذ إن التعليم عن بعد نجح على الصعيد المغربي بعد توفر الشروط لإنجاحه، ومنها توفر تكوين مسبق لدى هيئة التدريس في مجال التعليم عن بعد، وكذا استعداد الطلاب وتهيئتهم لمثل هذا النوع من التعلم. وإن كانت مشكلة التجهيزات وولوج الانترنت مطروحاً في المدن، فهو يزداد حدة في الأرياف، خاصة أنها لا تتوفر على شبكة اتصال قوية بالإنترنت.

- تسود في مصر مخاوف من أن يساهم التعليم عن بعد في تكريس التفاوت الطبقي بين السكان، فأبناء الطبقة الغنية يتوفرون على التجهيزات المطلوبة، وباستطاعتهم حتى الاستفادة من دروس خصوصية داخل منازلهم في أوقات الحجر الصحي (رغم محاولة بلدان عدة منع هذه الدروس أثناء هذه المرحلة)، وهو ما يحرم منه أبناء الطبقة الفقيرة الذين لا يجدون سوى المدارس العمومية للتعلم، وهناك إشكالية أخرى تتعلق بالأطفال الذين يعانون مشكلات في النظر أو السمع، إذ لم يتم بعد توفير حل تقني يتيح لهم الاستفادة من التعليم عن بعد. لذا اهتمت وزارة التعليم المصرية بمشكلة التفاعلية، وأطلقت لأجل ذلك موقع ادمودو Edmodo وهي منصة اجتماعية مجانية توفر للمدرسين والطلاب بيئةً آمنةً للاتصال والتعاون حول الدروس، وتبادل المحتوى التعليمي وتطبيقاته الرقمية، إضافة إلى الواجبات المنزلية والدرجات والمناقشات. وتطبيق (إدراك)، المعني بتعليم اللغة العربية عبر الإنترنت، وتطبيق (جوجل كلاسروم [Google Classroom](https://www.google.com/classroom/))، الذي يسهّل التواصل بين الاساتذة والطلاب سواء داخل المدرسة أو خارجها، وقد لجأت بعض الكليات المصرية إلى توفير الاشتراك به (مجانياً) لكل طلابها كوسيلة للتعلم عن بعد، وتطبيق (سي سو [seesaw](https://www.seesaw.me/))، وهو تطبيق رقمي يساعد الطلاب على توثيق ما يتعلمونه في المدرسة وتقاسمه مع المعلمين وأولياء الأمور وزملاء الدراسة، وحتى في العالم، وتطبيق [Mindspark](https://www.mindspark.com/)، الذي يعتمد على نظام تعليمي تكيفي عبر الإنترنت، يساعد الطلاب على ممارسة الرياضيات وتعلمها. الذي يتيح التواصل بين الطلاب والمدرسين، وتخطط الوزارة لاستفادة حوالي 22 مليون تلميذ وطالب من الموقع، لكن يبقى الحكم على نجاعة الموقع سابق لأوانه، إذ بدأ العمل بها في أبريل/نيسان 2020.

وبكل ما يمتلكه من موارد سمعية وبصرية ورسوم توضيحية وصور متحركة، تحول التعليم عن بعد من أسلوب (التلقين) إلى أسلوب (تفاعلي) مصحوب بمؤثرات بصرية وسمعية، تجعل من العملية التعليمية (الجامدة) عملية أكثر جذباً، وتساعد الطلاب على الدخول إلى المحتوى دون التوقف عند عتبات رائحة الأوراق، وهو ما سارعت وزارة التربية والتعليم الفني في مصر بالتوجه إليه من خلال [بنك المعرفة المصري](https://www.mindspark.com/) كوسيلة للتغلب على تعليق الدراسة بها لمدة أسبوعين.

- في اليمن فإن جائحة كورونا والحرب أضرتا بالعملية التعليمية، ومن أبرز المشكلات التي يعيشها اليمن، خاصة أثناء الحرب التي لا تزال تعصف بالبلاد منذ أكثر من 5 سنوات، مشكلة التعلم عن بعد وكيفية التعامل معها، إذ إن سوء حالة البنية التحتية الرقمية وضعف خدمة الإنترنت وحتى انعدامها يؤثران في التعليم عبر منصات التعلم الرقمية وبرامج التعليم عن بعد. وتعد خدمة الإنترنت في اليمن الأدنى مرتبة من حيث نسبة الاشتراك بخدمة النطاق العريض

(8%) بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن الأعلى عالمياً، حسب تقرير البنك الدولي. وتراجعت الجامعات اليمنية عن فكرة التعليم الإلكتروني بعد ما فشلت في ذلك بسبب سوء خدمات الإنترنت وعدم قدرة كثير من الطلاب على تحمّل تكلفته المرتفعة، كما أن خدمة الإنترنت لا تصل إلى مناطق كثيرة في اليمن وبخاصة القرى والمناطق المجاورة للمدن. لكن بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية في اليمن أعادت فتح أبوابها أمام الطلبة بعد إغلاق استمر أشهراً بسبب جائحة كورونا، في حين اضطرت الجامعات في اليمن في كثير من الأحيان إلى تأجيل التعليم بسبب ظروف الحرب بالبلاد.

- ولتخفيف الاضطراب، أنشأت الامارات العربية المتحدة خطا ساخنا للمعلمين والطلاب لالتماس الدعم التقني إذا واجهوا أي صعوبات .
- كان نظام التعليم في العراق يواجه أصلا عقوبات جمة حتى قبل وصول الجائحة، فرضتها تحديات عدة من قبيل انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، واثر النزاعات المسلحة، والتمويل المحدود من الحكومة، والمرافق والموارد غير الملائمة. لقد تعرض قطاع التعليم على وجه خاص لضربة قاسية جراء انتشار الجائحة، التي طرحت تحديا اضافيا على نظام هش بالأصل. وفيما اصدرت السلطات العراقية قرارا بإغلاق المدارس في بداية الجائحة، وبقيت المدارس مغلقة في وقت الاعمال الميدانية في تشرين الاول/أكتوبر 2020 ، تعطل التعليم لحوالي ستة أشهر، وقد اتخذت محاولات للتخفيف من ذلك من خلال تقديم حلول التعلم عن بعد وتنظيم الصفوف عبر الانترنت، ولكن لم تتمثل هذه الحلول بالشمولية الكاملة: اذ ان الانتقال إلى الحلول الالكترونية قد شكل تغيرا جذريا بالنسبة للجميع، بدا واضحا ان النساء والفتيات، والعائلات من ذوي الدخل المتدني، والمقيمين في المناطق القبلية والريفية هم الاكثر عرضة للأثار السلبية على نحو غير متناسب.

وقد تكرر ذكر أحد الاسباب التي تدفع بالعائلات بمنع البنات من المشاركة في الدروس عبر الانترنت، وهو الاعتقاد المحافظ أو التقليدي بأنه لا يجدر بالفتيات الظهور عبر الفيديو، لاعتبار الامر غير ملائم أو بسبب الخوف من تعرضهن للتحرش، ومن العقبات الاخرى أيضا، لابد من التوقف عند مشكلة التنمر الالكتروني أثناء الصفوف الذي أثر على نحو غير متناسب على الفتيات وعرضهن للإيذاء، وهذه التجارب لا تؤثر على التجربة اليومية في المدرسة فقط، بل ينظر إليها أيضا كدافع للتسرب المدرسي لدى الفتيات أيضا. كما شكلت الموارد المالية أيضا عقبة هامة امام العائلات الفقيرة لكون الدروس عن بعد تستلزم اتصالا بشبكة الانترنت وأجهزة غالية الثمن مثل الاجهزة اللوحية، والحواسيب المحمولة و الهواتف الذكية. ويمكن القول في الاجمال، أن العقبات المزروعة أمام تعليم الفتيات قد تفاقمت جراء الجائحة واضعة الفتيات أمام خطر لا التأخر بتحصيلهن العلمي فحسب بالخروج من النظام التعليمي بالكامل. تم اللجوء إلى الصفوف الافتراضية كبديل عن التعليم الحضوري للطلاب في مختلف المراحل التعليمية، بما فيها الجامعات. وقد اعتبر المشاركون ان التعليم الالكتروني حلا غير ملائم لأسباب عدة. وأثيرت الشكوك عموما حول مدى ملائمة التعلم عن بعد في ايصال الدروس والمعلومات الى الطلاب. وفيما اعتبر الامر ملائما أكثر للطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، تم الاتفاق على أنه من المستحيل تقريبا على طلاب المرحلة الابتدائية تعلم الاساسيات مثل الابجدية من دون تفاعل شخصي ومباشر مع المدرس. اثرت البنى التحتية غير الملائمة للتكنولوجيا في العراق، اذ لا تتمتع المؤسسات بالجهوية اللازمة لتطبيق الدروس عبر الانترنت. وبالتالي، فإن انقطاع الخدمة باستمرار قد أثر سلبا على

نوعية التعليم. كما أن هناك أوجه قصور وتفاوتات تكنولوجية نتيجة اعتماد الأشخاص على الانترنت والتكنولوجيا بشكل أكبر من السابق. وقد أُشير إلى ذلك لما له من أثر سلبي على نوعية التعليم ولكونه يدل على نوعية البنى التحتية في العراق. كذلك غياب المعايير الصارمة بما أن هناك ميل للسماح للطلاب بالنجاح من دون جهد بصرف النظر عن مدى استيعابهم للمواد. واعتُبرت الحلول المقدمة مثل الامتحانات مع كتاب مفتوح وغياب الاشراف عبر الانترنت بمثابة دعوة للغش، لا اداة لقياس مدى ادراك المعارف.

■ نماذج لبعض الدول العالمية:

مثلما اجتاحت وباء كورونا المستجد (كوفيد 19) حواجز الزمان والمكان، جاءت دعوات (التعلم عن بعد) التي صاحبت انتشار الفيروس لتجتاح هي الأخرى حواجز المكان والزمان. اجتياح مكاني جعل من غياب الحواجز المكانية الثابتة مثاراً للارتقاء إلى عوالم مختلفة عن طريق شبكات الإنترنت الفسيحة، واجتياح زمني امتلك أدوات التخلص من روتين الذهاب والإياب ومزاحمة الآخرين بحثاً عن سرعة الوصول إلى حيز مكاني ربما كان أضيق مما تحتمله رحابة العقول.

ذكر تقرير لـ(اليونسكو) أن انتشار الفيروس سجل رقماً قياسياً للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة. أعلن 61 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن إغلاق المدارس والجامعات، أو قام بتنفيذ الإغلاق؛ إذ أغلق 39 بلداً المدارس في جميع أنحاءه، مما أثر على أكثر من 421.4 مليون طفل وشاب، كما قام 14 بلداً إضافياً بإغلاق المدارس في بعض المناطق لمنع انتشار الفيروس أو لاحتوائه. وإذا ما لجأت هذه البلدان إلى إغلاق المدارس والجامعات على الصعيد الوطني، فسيضطرب تعليم أكثر من 500 مليون طفل وشاب آخرين⁽¹²⁷⁾.

كما أحصت اليونسكو 138 دولة اتخذت قراراً بإغلاق تام أو جزئي للمدارس والجامعات، ما يعني أن 1.37 مليار تلميذ وطالب عبر العالم تأثروا سلباً، أي أنه بين كل أربعة أطفال، ثلاثة تأثروا بهذه الإجراءات، واتخذت العديد من الاجراءات الفورية على المستوى الدولي لسد فجوة التعليم الرقمي. ومن شأن أزمة كورونا أن تؤدي إلى تغيير في الطريقة التي ينظر بها العالم إلى التعليم، فرغم مساوئه التي يرى مراقبون أنها مؤقتة فقط وسيتم التغلب عليها مستقبلاً، يبقى التعليم عن بعد بديلاً للتعليم التقليدي في الحالات الحرجة، كما أن التعليم التقليدي بدوره يحتضن الكثير من المساوئ التي قد يدفع وباء كورونا إلى التفكير فيها بعمق⁽¹²⁸⁾.

- فقد أعلنت إيطاليا، على سبيل المثال، عن حزمة بقيمة 85 مليون يورو لدعم التعلم عن بعد يستفيد منها 8.5 مليون طالب وتحسن التوصيلية في المناطق المعزولة .
- وقدمت الصين حواسيب للطلاب المنتمين الى اسر منخفضة الدخل ووفرت حزم بيانات على الاجهزة المتنقلة وإعانات بشأن الاتصالات للطلاب.

⁽¹²⁷⁾ ينظر: اليونسكو، موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد. 19 وما بعدها، 2020. وكذلك: اليونسكو، منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، التعليم عن بعد مفهومه، ادواته واستراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، 2020.

⁽¹²⁸⁾ المصدر السابق نفسه.

- وفي فرنسا، أعلنت مسبقاً إلغاء بعض الاختبارات النهائية لاقتناعها أن التعليم عن بعد من الصعب أن يوفر بديلاً لها. وبذلت جهود لإعارة الأجهزة وتوفير مهام مطبوعة لنسبة 5 في المائة من المتعلمين الذين ليس لديهم سبل نفاذ إلى الأنترنت أو الحواسيب .
- وفي البرتغال، إدراكاً منها أن ليس كل الطلاب لديهم نفاذ إلى الإنترنت في المنزل، اقترحت الحكومة إرساء شراكة مع خدمات مكتب البريد لإرسال أوراق الواجب المنزلي الذي يتعين القيام به في المنزل. وهذه الإجراءات ليست سوى عدد قليل من الجهود العديدة المبذولة للمساعدة في توفير بعض الاستمرارية في التعلم للطلاب الأقل توصيلاً في هذا الوقت العصيب ومن المأمول أيضاً أن تساهم في سد الفجوة الرقمية المطلوب بشدة.
- وفي ولاية واشنطن بالولايات المتحدة، تم تشجيع المدارس على تقديم خدمات التعلم عبر الأنترنت ما لم تضمن النفاذ المنصف.

■ دور المنظمات الأممية والدولية المعنية بالتعليم العام للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة الصراع وكورونا:

دور المنظمات الأممية والدولية المعنية بالتعليم العام للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة جائحة الصراعات

المسلحة:

لقد أثرت النزاعات المسلحة في العراق على المستوى التعليمي المطلوب لتعليم الطلبة، كما تسببت بصدمات نفسية كبيرة وفقدانٍ للأحبة للأطفال والطواقم التعليمية وفي نزوحهم، وهذه الصدمات كان لها آثار نفسية طويلة الأمد تؤثر على العمليات والإمكانات التدريسية والتعليمية.

كما إنَّ البنية التحتية للعراق في حالة انهيار شبه تام في أجزاء كثيرة من البلاد، إذ أنَّ واحدة من كل مدرستين تقريباً قد تضررت وتحتاج إلى إعادة تأهيل، بينما يعمل عددٌ آخر من المدارس في وديانٍ متعدّدة في محاولةٍ منها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، ممّا يتسبّب في ضغوطات على الوقت القليل المخصّص للتعليم الذي يحصل عليه الأطفال.

هذا وتظهر الأدلة أنّ ثمة فروقاتٍ كبيرة في معدلات النجاح في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي حسب نوع المدرسة وما إذا كانت المدرسة تعمل ضمن وديانٍ متعدّدة، حيث تبلغ نسبة نجاح الطلاب في الفترة الصباحية 92% مقارنةً بنسبة نجاح تبلغ 72% في الفترة المسائية⁽¹²⁹⁾

كما انخفض النمو الأخير في العدد الإجمالي للمدرّسين وعدد ونسبة المدرّسين المؤهلين في العراق في كافة المستويات التعليمية، باستثناء مرحلة ما قبل المدرسة. لقد كانت للمنظمات الأممية دوراً كبيراً في مواجهة هذه المخاطر وخصوصاً الفاقد التعليمي وكذلك المنظمات غير الحكومية من خلال تعاونها مع الحكومات.

أولاً/ دور منظمة اليونيسف للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة الصراعات المسلحة:

تدعم اليونيسف وزارة التربية والتعليم في تنفيذها لبرنامج التعلّم المعجّل للأطفال خارج المدرسة والتلاميذ الذين يحتاجون إلى دروس إضافية للتعوّض عن السنوات التي قضوها خارج المدرسة. كما توظّف اليونيسف التعلّم الإلكتروني لتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال اللاجئين، وتواصل، وخاصة بالنسبة للفتيات، في المناطق التي لا توجد فيها مدارس.

⁽¹²⁹⁾ تقرير صادر من منظمة اليونيسف، منشو على الموقع الرسمي <https://www.unicef.org>

ويعدّ التعلّم في غاية الأهمية للتغلب على العديد من الآثار السلبية للصراع والعنف، حيث أنّه لا يجب فقط أن يكون الأطفال في المدرسة، بل يحتاجون أيضاً إلى توفر الظروف المناسبة لتمكينهم من التعلّم والدراسة، ومن هنا تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لدعم ثلاث مبادرات لتحسين البيئات والنتائج التعليمية في العراق:⁽¹³⁰⁾

1. الإدارة القائمة على المدرسة: يعزّز هذا النهج اللامركزية وتقاسم السلطة بين المدرّسين الأوائل والمدرّسين وأفراد المجتمع، ممّا يتيح للعديد من أصحاب المصلحة بالمشاركة في القرارات اليومية التي من شأنها تحسين مستوى إدارة المدارس، إلى جانب تعاون لجان إدارة المدارس ومجالس الآباء والمدرّسين لتطوير خطط تحسين المدارس بدعم من منح اليونيسف المدرسية.

2. تعميم المهارات الحياتية في النظام التعليمي: تعمل اليونيسف مع وزارة التربية والتعليم لجعل البيئات المدرسية أكثر أماناً ومحفّزة لتعليم ذي جودة عالية، كما وتدعم اليونيسف تطوير الأطر والمواد التعليمية بما في ذلك الكتب المدرسية والمواد المرجعية، وستنظر أيضاً في تطوير أدوات التقييم النوعي لقياس مدى نجاح برنامج المهارات الحياتية، حيث أنّ التدريب النفسي الاجتماعي والانضباط الإيجابي والتربية المدنية للتماسك الاجتماعي تشكّل جزءاً من المهارات الأساسية التي تدعمها اليونيسف.

3. تحسين جودة التعليم: تخطّط اليونيسف واليونسكو للعمل مع وزارة التربية والتعليم لتحسين جودة التدريس، حيث أنّ المنظمتين الدوليتين تدعمان عمل الوزارة لإعداد خطة تدريب وتطوير للمدرّسين على مدار 5 أعوام على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، كما تدعم اليونيسف التدريب على التعليم والتعلّم التشاركي، والتدريب على المواد، والإرشاد المنتظم داخل الصفوف المدرسية من قبل المشرفين ومدراء المدارس.

ثانياً/ خطط منظمة اليونيسف واليونسكو للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة الصراعات المسلحة:

تدعم اليونيسف واليونسكو بشكلٍ مشتركٍ توسيع نطاق نظام إدارة معلومات التعليم بهدف توليد بياناتٍ جيدة وفي الوقت المناسب للتخطيط القائم على الأدلة، كما وستدعم اليونيسف وزارة التربية والتعليم لضمان جمع البيانات عن الأطفال خارج المدرسة واستخدامها لتوسيع الخدمات وتعزيزها. وستدعم اليونيسف مديريات التربية والتعليم في محافظاتٍ محدّدة من خلال إجراء تشخيصٍ سريع لقطاع التعليم وإعداد الخطط لتحسينه، كما ستقدّم الدعم للوزارة في عملية اللامركزية في التعليم كجزء من الإصلاح المستمر لقطاع التعليم، إلى جانب مواصلة الدعوة إلى زيادة مخصّصات الميزانية للتعليم، والعمل مع الوزارة من أجل إنشاء نظام وطني لتقييم الإنجازات التعليمية ورصدها في العراق. إنّه وبحلول عام 2024 سوف يستفيد الأطفال واليافعون، وخاصة الأكثر هشاشة، من الوصول العادل والمنصف إلى التعليم الجيد والدامج، لكن ثمة عوائق رئيسية يتعيّن معالجتها قبل ذلك وتشمل التمويل غير المنصف، وعدم كفاية البنية التحتية التعليمية لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المتضرّرة من الأزمة، والنقص في المواد التعليمية الضرورية الذي يحدّ من التعليم الفعّال، والافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الملائمة والمواتية للفتيان والفتيات، والتوزيع غير العادل للمدرّسين المؤهلين لا سيما في المناطق الأكثر تضرّراً من الأزمة، علماً أنّ البرنامج سيركّز

⁽¹³⁰⁾ تقرير صادر من منظمة اليونيسف، منشو على الموقع الرسمي <https://www.unicef.org>

على مراجعة المناهج المدرسية وتطوير مواد التعليم والتعلم التي تركز على الطفل وإعداد معايير وطنية موحدة لجودة التعليم⁽¹³¹⁾.

ستركز التدخلات الرئيسية على تعزيز إمكانات وزارة التربية والتعليم على التخطيط الفعال لآلية التقديم العادل والمنصف لخدمات التعليم الجيد، وخاصة على مستوى المحافظات، ووضع ميزانية خاصة بآلية التقديم وتنفيذها ورصدها، وسيتم التركيز بشكل خاص على جمع البيانات وتحليلها من خلال الاستخدام الأفضل لنظام إدارة معلومات التعليم وتطوير وتنفيذ خطط القطاع التعليمي اللامركزية في المحافظات بهدف دعم نهج الإدارة القائمة على المدرسة، وتعزيز ثقافة القيادة المدرسية الفعالة والمشاركة المجتمعية في إدارة المدرسة، وسيشكّل التطوير المستمر للمعلم مع التركيز على رصد إنجازات الطالب ودمج المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة في التمارين الصفية عنصراً رئيسياً لإحداث تغيير، وسيتم دمج الدعم النفسي والاجتماعي في تدريب المعلم لمساعدة الأطفال على التأقلم مع الصراع وعمليات النزوح والتهجير⁽¹³²⁾.

ومن خلال الاستفادة من دورة البرنامج القطري السابقة، سيؤلي هذا البرنامج أولوية لمسارات التعليم المتعددة لضمان أنه يُمكن للأطفال واليا فعين الأكثر هشاشة، لا سيما أولئك الذين هم خارج المدرسة بما في ذلك الأطفال النازحين واللاجئين، أن يتطوروا إلى الحد الذي يُمكنهم عنده تحقيق أقصى إمكاناتهم واكتساب المهارات الحياتية، كما سيسعى البرنامج إلى توسيع إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي لليافعات في المجتمعات الريفية والفقيرة لتسهيل انتقالهنّ من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي. كما أنّ البرمجة المتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة والمراهقة ستعمل على دمج البرنامج التعليمي مع القطاعات الأخرى، وسيتم النظر إلى الحضانات ورياض الأطفال كنقاط دخول للتعرف المبكر على الإعاقات وتطوير مهارات الوالدين التربوية، بينما ستعمل المدارس على الإشراف الفعّال لليافعين في مسيرتهم التعليمية ومشاركتهم المجتمعية.

ثالثاً/ مواجهة الفاقد التعليمي وفقا لما ورد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000- 2015 الصادر عن منظمة اليونسكو:

لقد تناول التقرير العالمي لرصد التعليم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة عدة أهداف لتنمية التعليم والقضاء على الأمية وكذلك معالجة الفاقد التعليمي أبان حالات الطوارئ منها النزاعات المسلحة والحروب والاضطرابات المدنية، إذ بين انه ذات طبيعة خطيرة حيث تتعرض المدارس الى عدد كبير من الهجمات مما يزيد من معاناة وتهميش الفئات التي تعاني أصلا من الفقر والحرمان ويتعرض الفتيات والصبيان الى خطر التجنيد بالقوة وانتزاعهم أحيانا من قاعات الدرس لهذا الغرض واستغلالهم كجنود أو استخدامهم كجواسيس أو قنابل بشرية، وقد تنامت منذ العام 2000 قدرات الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ حتى أصبحت شبكة واسعة من المنظمات والأفراد فيما يزيد عن 170 بلد، وقد تم في عام 2003 اتخاذ خطوة أساسية في هذا المضمار وهي وضع المعايير الدنيا للتعليم في حالة الطوارئ، وأعقبها خطوة أخرى تمثلت في تنامي الالتزامات المالية التي تعهدت بها الشراكة العالمية من اجل التعليم لمساعدة الدول الضعيفة، ولكن على

<http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>⁰¹³¹

<https://www.unicef.org>⁰¹³²

الرغم من هذه التطورات تبقى هناك مشكلة كبيرة قائمة وهي عدم وجود تمويل للتعليم في حالات الطوارئ في ميزانيات المعونة الإنسانية⁽¹³³⁾.

أهداف التقرير العالمي لرصد التعليم في مواجهة النزاعات المسلحة:

أكد التقرير العالمي لرصد التعليم الصادر عن منظمة اليونسكو على عدة أهداف نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، ومن هذه الأهداف: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، تعميم التعليم الابتدائي، تلبية حاجات التعلم لدى النشئ والكبار، محو أمية الكبار، المساواة بين الجنسين، ونوعية التعليم، وقد وضعت عدة استراتيجيات من أجل تحقيق هذه الأهداف وهذه الاستراتيجيات هي:

1. زيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي، وذلك من خلال تخصيص نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للتعليم.
2. تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن اطر قطاعية متكاملة حقاً ومرتبطة بالقضاء على الفقر: بحيث ينبغي أن تكون الخطط الوطنية في مجال التعليم تحول الالتزامات الى أفعال ليس مجرد حبر على ورق.
3. التزام المجتمع المدني ومشاركته في استراتيجيات تطوير التعليم.
4. تطوير نظم لإرشاد وإدارة التعليم قابلة للمساءلة والتقييم: من خلال المشاركة المحلية واللامركزية كوسيلة أساسية لتحسين التعليم.
5. تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والتقلبات: إذ ساهمت عمليات الترويج والمناصرة في إبراز قضية التعليم في النزاعات المسلحة وجعلها بندا مهما في جدول الأعمال.
6. تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
7. إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية وجامعة وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة
8. تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدرتهم المهنية.
9. تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على أهداف التعليم للجميع.
10. المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم: من خلال استخدام الإحصائيات الدقيقة والموثوقة.
11. الاعتماد على الآليات القائمة: تعني أن الأنشطة ينبغي أن تستند على المنظمات والشبكات المبادرات القائمة.

رابعاً تعاون المنظمات الأممية مع وزارة التربية والتعليم لمواجهة الفاقد التعليمي في العراق:

واجه العراق بعد التحول السياسي عام 2003 الكثير من التحديات ومنها مواجهة انتهاكات الهجمات المسلحة للحق في التعليم، إذ اتخذت الحكومة العراقية العديد من الإجراءات للارتقاء بمستوى التعليم المقدم الى الطلبة، وذلك من خلال إصلاح المناهج التعليمية مركزة على أهمية التفكير والتشديد على مهارات معالجة المشاكل والتثقيف بأهمية حقوق الإنسان سواء أكان من خلال تأليف كتب جديدة للمراحل المتوسطة والإعدادية والتي تضمن موادا جديدة متعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، سيما وان الدستور العراقي لعام 2005 قد تضمن اتفاقية حقوق الطفل والمرأة⁽¹³⁴⁾.

⁽¹³³⁾ التقرير العالمي لرصد التعليم، صادر عن منظمة اليونسكو: منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://ar.unesco.org/gem>

¹³⁴ تقرير عن واقع الطفل العراقي بعد عام 2003، وزارة حقوق الإنسان، قسم كتابة التقارير، 2012.

تعاونت وزارة التربية العراقية مع المنظمات الدولية ومنها منظمة (أطباء بلا حدود)، حيث وفرت دورات تدريبية للملاكات التعليمية والتي تعمل مجال الصحة النفسية في المدارس التي يتواجد فيها الطلبة النازحين، إذ تعمل على تحسين الخدمات المقدمة لهم وإيجاد الآليات العلمية التي توفر الدعم النفسي لهم خصوصاً بعد تعرضهم للاضطرابات النفسية نتيجة لما تعرضوا له⁽¹³⁵⁾.

كما تعاونت وزارة التربية مع (منظمة مجلس اللاجئين النرويجي) الدولية من اجل تقديم نشاطات وفعاليات للطلبة ومنها إقامة دورات تعليمية وفعاليات رياضية وتوفير الدعم النفسي للطلبة في محافظة نينوى⁽¹³⁶⁾. كما تعاونت الوزارة مع منظمة (مجريسي كور) الدولية والتي قامت بتأهيل (13) مدرسة في محافظة صلاح الدين، كما أعدت برنامج لتحسين تعليم الشباب النازحين لإعادة الطلبة النازحين الى مقاعد الدراسة⁽¹³⁷⁾، كما أعدت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو عام 2016 خطة لتطوير التعليم في العراق غايتها تطوير مستوى وجودة التعليم المقدم الى الطلبة، وكذلك إعادة المتسربين من الدوام الى مقاعد الدراسة وزيادة فرص التعليم بشكل متساوي وخاصة الفتيات الى التعلم الجيد من خلال تعزيز نظام التعليم وتحسين نوعيته وخصوصاً للطلبة الذين تتراوح أعمارهم من 5-17 سنة، فضلاً عن توفير الدعم من اجل توفير الأبنية والقرطاسية، كما أن التعاون مع المنظمة سيشكل فرصة لتطبيق برامج إعادة تأهيل الطلبة نفسياً وخصوصاً الذين تعرضوا لازمات نفسية كبيرة بسبب احتلال مدنها من قبل الجماعات الإرهابية⁽¹³⁸⁾.

وتسعى منظمة اليونسكو بالتنسيق مع الجهات المعنية بقطاع التعليم في العراق من خلال المشاريع والنشاطات الى تطوير التعليم الابتدائي والثانوي من خلال برامج تطوير المواد التربوية والكتب الدراسية وتنمية قدرات استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف المواد وحقوق الاختصاص لدى المدرسين، وتجهيز ما يقارب (155) مختبر، و (55) مكتبة في (55) مدرسة ثانوية، بهدف تسهيل الوصول الى المعلومة والتحفيز على التعلم غير النظامي، كما اطلقت منظمة اليونسكو محطة فضائية (Iraqi Education)، فضلاً عن موقع الكرتوني يحتوي على المنهج الدراسي العراقي بالكامل، كما قامت المنظمة بتنفيذ مشروع استخدام ودمج تكنولوجيا المعلومات وتدريب موظفي وزارة التربية والمدرسين من اجل استخدام هذه التكنولوجيا، حيث تعمل اليونسكو منذ العام 2016 على توفير مدربين المؤهلين وتحسين نوعية التدريب للمدرسين⁽¹³⁹⁾. كما يعمل مكتب منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة اليونيسف والبنك الدولي على أعداد خطة وطنية للتعلم وتعمل المنظمة من خلال هذه الشراكة الى تقديم الدعم والعون للحكومة العراقية⁽¹⁴⁰⁾، تخطيط وتنفيذ الإصلاحات الشاملة لا

¹³⁵ م.م. فراس نعيم جاسم، حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات تربوية، العدد 41، 2018، ص 300.

¹³⁶ م.م. فرانس نعيم جاسم، المصدر نفسه، ص 301.

¹³⁷ <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>

¹³⁸ م.م. فاس نعيم جاسم، المصدر نفسه، ص 303

¹³⁹ <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>

¹⁴⁰ جدير بالذكر انه تم إنشاء صندوق لحماية الممتلكات الثقافية بموجب البروتوكول الثاني لعام 1999 لعدة أغراض ومنها تقديم المساعدات المالية أو غير المالية أو غيرها من التدابير من اجل حماية الممتلكات الثقافية أثناء فترات النزاع المسلح أو فترات العودة الى الحياة الطبيعية فور انتهاء العمليات الحربية. ينظر: فيصل طحور، دور منظمة اليونسكو في حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة، مجلة العلوم والحقوق السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد 6، 2016، ص 335.

حياء نظام التعليم في العراق ضمن اطار الصندوق الدولي للتعليم العالي , وذلك من خلال التبرع بمبلغ (15) مليون دولار أمريكي , ومنذ ذلك الحين قامت منظمة اليونسكو بتنفيذ أعمال إعادة التأهيل الطارئة من خلال توريد معدات مختبرية علمية الى (12) كلية في بغداد والموصل وبابل، فضلاً عن توريد (10,500) كتاب مدرسي يغطي 240 عنوان الى عشرات الجامعات العراقية، والتبرع بحواسيب بقيمة 3,500,000 دولار أمريكي، ومراكز أنترنت بقيمة 1,400,000 الف دولار أمريكي، وتجهيز سكن جامعي بقيمة 1,600,000 دولار أمريكي، من مطبوعات منظمة اليونسكو باللغة العربية، حول التعليم المفتوح وتكنولوجيا المعلومات⁽¹⁴¹⁾. كذلك كان للمنظمات غير الحكومية ومنها مركز نينوى للاستشارات والبحوث دوراً فاعلاً في مواجهة الفاقد التعليمي وخصوصاً في المحافظات الخارجة من الصراعات المسلحة المتمثلة بمحافظتي الموصل ونيينوى، وذلك من خلال عقد ورش التخطيط الاستراتيجي لمختلف شرائح المجتمع وخصوصاً الأكاديميين والموظفين والطلبة وبصورة مجانية⁽¹⁴²⁾.

دور المنظمات الأممية والدولية المعنية بالتعليم العام للحد من الفاقد التعليمي في مواجهة جائحة كورونا:

تسببت جائحة كوفيد-19 في ظهور العديد من التحديات في كافة المجالات ألا أن ابلغها كان في المجالين الاقتصادي والتعليمي بمختلف دول العالم ومنها العراق وقد واجهت الكثير من التحديات غير المباشرة التي نتجت عن هذه الجائحة ذات التأثير بعيد المدى ولعل ابرزها الفاقد التعليمي والذي تعرفه منظمة اليونسكو بأنه فقدان فرص التعلم أو ركود التعلم خلال فترة محددة أو فقدان مآتم تعلمه أو عدم تحقيق التقدم الأكاديمي المنشود⁽¹⁴³⁾. وتعد منظمة اليونسكو من المنظمات التي عملت على تقديم الدعم الكامل للبلدان من اجل التخفيف من التأثير السلبي لحالة إغلاق المؤسسات التعليمية بشكل كامل بسبب جائحة كوفيد-19 من اجل السعي الي استمرارية التعليم من خلال الوسائل البديلة⁽¹⁴⁴⁾. ومن ابرز التحركات التي بادرت بها منظمة اليونسكو هو إنشاء التحالف الدولي العالمي للتعليم في آذار / مارس 2020 والذي ضم 175 شريكاً مؤسساً من الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية وكافة الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص كذلك من خلال العمل بروح الفريق الواحد في 112 بلد وقد ركز على ثلاث محاور مهمة هي: 1- إمكانية الاتصال الإلكتروني و2- قضايا الجنسين و3- المعلمون وقد اصبح هذا التحالف منصة أساسية لدعم الدول الأعضاء من اجل التصدي للتحديات غير المسبوقة والتي يتم مواجهتها في قطاع التعليم بسبب انتشار جائحة كورونا كما يجب أن تسهم المساعدات الوطنية من خلال أشراك المؤسسات الفاعلة كطرفاء" في دعم الجهود لاستمرارية التعلم. وقد أسهم هذا التحالف لحد الإن بتنفيذ 233 مشروعاً لتعم الفائدة على 400 مليون دارس و12 مليون معلم⁽¹⁴⁵⁾.

⁽¹⁴¹⁾ <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>

⁽¹⁴²⁾ جدير بالذكر انه اكد إعلان جوهانسبورغ على دور المنظمات غير الحكومية وشدد على تعاون المجتمع مع الحكومات وكذلك على إقامة مجتمع عالمي أنساني متضامن لمواجهة التحديات، ينظر: ندى فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة (مركز نينوى للاستشارات والبحوث أنموذجاً)، المؤتمر الدولي الأول للعلوم التربوية والنفسية بكلية التربية جامعة صلاح الدين – أربيل، المجلد 24، العدد 5، 2020، ص 311.

⁽¹⁾ تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة، موجز سياساتي، التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، آب / 2020

⁽²⁾ د. غازي فيصل غدیر، أثار العراق واليونسكو، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد السادس عشر، 2010، ص 3.

⁽³⁾ التحالف العالمي للتعلم، تقرير منشور في الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو <https://ar.unesco.org/>

وقد عملت المنظمة على تعزيز قدرات وزارة التربية في العراق في مجال التعليم عن بعد للاستجابة لجائحة كورونا من خلال استخدام أنماط التعلم عبر الأنترنت وعن بعد لتعزيز استمرارية التعليم الإلكتروني لكي يعمل كأداة حاسمة في الاستجابة لانقطاع تقديم الخدمات التعليمية كما أن توفير التدريب في منهجيات التعلم عن بعد تعترف بالدور المتزايد الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الحديثة في تحسين الجودة والوصول ألي التعليم لتسهيل هذا النمط الجديد من التعليم على أن يتم تدريب المعلمون وتمكينهم من معرفة المهارات اللازمة وان يتم دعمهم للتكيف مع إعدادات التعلم الجديدة. ومن اجل ذلك قامت منظمة اليونسكو بتطوير (الموارد التدريبية) وبمساعدة الاتحاد الأوربي وبدعم المكتب الإقليمي العربي في بيروت من اجل تدريب 30 معلما "رئيسا" في وزارة التربية والمدريات العامة للتربية في الرصافة والبصرة والقادسية وذي قار على أسس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر التعلم عن بعد وتعد هذه المبادرات جزء من مشروع بناء النظام وتعزيز القدرات في وزارة التربية ومدرياتها لدعم نتائج التعليم المحسنة والمصنفة والشاملة للتعليم لجميع الفتيات والأولاد في العراق مما يعزز الالتزام المشترك للاتحاد الأوربي واليونسكو واليونسيف⁽¹⁴⁶⁾.

ولقد ركز هذا البرنامج على خمس وحدات أساسية هي: 1- التعليم عن بعد و2- استراتيجيات ووسائل العليم عن بعد و3- التعليم المدمج والصف الافتراضي المعكوس و4- التقييم في عمليات التعليم عن بعد و5- تقييم المحتوى الرقمي مع الوحدة السادسة التي قدمت قدرات منظمة اليونسكو على الأنترنت والتي تعمل كمورد للتعليم عن بعد للمعلمين باللغة العربية والتي تم إطلاقها استجابة لجائحة كورونا إضافة ألي كيفية تقديم تدريب تفاعلي وجذاب للمعلمين غير الأنترنت وتعلم تصميم الممارسات التي تركز على المتعلم لان المتعلم والتدريب الإلكتروني هو من اهم أنماط التعليم في الوقت الحاضر كونه اسهم في فتح منافذ تعليمية محلية وعالمية فضلا" على توفيره الوقت والجهد والتكلفة من خلال استخدام البرامج التفاعلية والمحتوى الرقمي الذي كان غائبا" عن المؤسسة التربوية في العراق. وقد اتبعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نفس المنهجية والاستراتيجية التعليمية في الجامعات العراقية لمواجهة الظروف الصحية المستجدة والتحديات الأنية بمجال التعليم في ظل انتشار جائحة كورونا وكذلك اعتمادها الأساليب الحديثة في التعليم كالمنصات التعليمية الإلكترونية بما يلائم خطط منظمة اليونسكو من اجل استمرار المسيرة التعليمية وتقديم الإجراءات والمعالجات المرنة والخيارات والإمكانيات كافة والحد من التسرب التعليمي والغش المحتمل في الامتحانات الإلكترونية ، والمحافظة على جودة التعليم وتمكين الطلبة من عبور الأزمة ومن اهم الأليات المتبعة هي التعليم المدمج الذي مثل ضرورة ملحة في مرحلة الجائحة لضمان التعليم الجيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة عن طريق دعم السياسات الظنية للتعليم وتطوير البنى التحتية والارتقاء بها وبناء القدرات المؤسسية وتطوير الجانب المهني وتعزيز البنية الأكاديمية المعرفية على وفق النمط الذي تقتضيه الأليات المدمجة⁽¹⁴⁷⁾.

ومن البوابات الوطنية التي ساعدت على استمرارية التعليم في أثناء إغلاق المدارس بسبب الجائحة قناة العراقية التربوية وهي منصة تعليمية تبث محاضرات يعدها التلفزيون التربوي العراقي لجميع المستويات الدراسية ويقدمها أساتذة وهي من

(4) تعزيز قدرات وزارة التربية في العراق من قبل اليونسكو في مجال التعليم عن بعد للاستجابة لجائحة كورونا، تقرير منشور على الموقع

الإلكتروني-<https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/PR%20-%20Arabic.pdf>

(1) <https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/stories/2020/09/e-learning-in-iraq.html>

إنتاج المديرية العامة للمناهج ومديرية التلفزيون التربوي وتمكن مالا يقل عن 4 ملايين طفل ومراهق بما في ذلك البعض في المجتمعات المستضعفة من مواصلة الحصول على التعلم ودعمت كلتا المنظمتين -اليونسكو واليونسيف- الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية لضمان استمرار تعليم 192,312 طفلاً في مخيمات النازحين ومناطق العائدين وكذلك الأطفال غير المنتسبين للمدارس في محافظات أربيل والأنبار ودهوك وصلاح الدين وذلك من خلال نهج مدمج يجمع بين التعلم حضورياً والدراسة عن بعد والتعلم من المنزل⁽¹⁴⁸⁾.

مما يظهر أن الجائحة كانت دعوة للاستيقاظ لجعل أنظمة التعليم أكثر صموداً في مواجهة الأزمات وأكثر شمولاً ومرونة واستدامة وأجبرت الجائحة الأنظمة على الابتكار لضمان استمرار التعليم وتحديث المعلمين للتكيف مع المناهج التربوية عن بعد وأجبرت الإباء والأمهات على تقديم الدعم كما عملت مع وزارة التربية على إيصال التعليم البديل إلى أكثر من تسعة ملايين طالب في أنحاء البلاد ، كما فرضت على أن تكون طرق التعلم أكثر ابتكاراً وحدثة بما يتكيف واحتياجات الأطفال في العراق وتمكينهم من مواصلة التعلم بأكثر الطرق أماناً.

نظراً للضرر الذي يمكن أن يتركه الفقد التعليمي، فقد أطلقت اليونسكو واليونسيف والبنك الدولي مهمة مشتركة، أسمتها مهمة: استعادة التعليم 2021، وركزت على ثلاث أولويات، واعتبرت استعادة هذا الفقد واحد منها. وهذه الأولويات، هي (Giannini et al., 2021):

الأولوية الأولى: عودة جميع الطلبة إلى مدرسة آمنة وداعمة: بحيث يحصلون فيها على تعليم شخصي سواء كان كاملاً أو جزئياً قبل نهاية عام 2021، ويتم توفير دعم شامل لإعادة تعليمهم وصحتهم ورفاههم العام إلى المسار الصحيح. الأولوية الثانية: استعادة فقدان التعلم: وذلك من خلال برامج التعليم العلاجي والتعليم التكميلي، وتطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الطلبة.

الأولوية الثالثة: إعداد المعلمين وتمكينهم: فالمعلمون في الصفوف الأمامية لإخماد الحريق، ويحتاجون للدعم لكي يتمكنوا من مساعدة الأطفال، من خلال تعليم ما كان ينبغي عليهم تعليمه في العام الدراسي الماضي بالإضافة إلى تدريس منهج العام الحالي. سيحتاجون إلى التدريب والدعم الإضافي المحتمل لتنفيذ التعليم العلاجي والتعلم الاجتماعي العاطفي.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه على مستوى العالم، فإن المجموعة الحالية من طلاب المدارس من المنتظر أن تفقد ما يزيد عن عشرة تريليونات دولار من الدخل مدى الحياة نتيجة للفقد في التعليم. وقد يعني هذا انخفاضاً بنسبة 5% على الأقل في الدخل السنوي، أو نحو 31 مليار دولار من فائد الدخل مدى الحياة، لجميع الطلاب في العراق. فالتعليم هو من بين أفضل برامج الإنفاق التحفيزي في حزم التعافي من جائحة فيروس كورونا. والصلة بين المهارات التي يتم اكتسابها في المدارس والنمو الاقتصادي راسخة منذ فترة طويلة، والعائد على الاستثمار في التعليم يفوق بكثير الاستثمارات البديلة لكل من الأفراد والحكومات. ويستطيع العراق أن يستخلص دروساً من الأزمة الصحية الحالية كي يحول التعافي إلى فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل. ويحتاج العراق أكثر من أي وقت مضى إلى حماية التعليم من أجل الأطفال الأشد فقراً والأكثر حرماناً في الوقت الراهن. ويقترح البنك الدولي ثلاث مراحل للاستجابة على مستوى السياسات: (1) التكيف: الاستجابة الطارئة للتعليم حيث ستبقي الأطفال آمنين وتدعم استمرار التعليم في آن واحد؛ و(2) إدارة الاستمرارية: مع

⁽²⁾ <https://ar.unesco.org> /الموقع الرسمي لليونسكو

إعادة فتح المدارس، يحتاج العراق لضمان السلامة، وخفض تسرب الطلاب إلى الحد الأدنى وبدء تعافي عملية التعلم لاستعادة قدرة التعليم على بناء الرأس المال البشري، و(3) التحسين وتسريع الوتيرة: استغلال الفرص الجديدة لإعادة بناء الأنظمة التعليمية على نحو أقوى وأكثر مساواة مقارنة مع الوضع في السابق.

إدراكاً للمسؤوليات الجماعية للحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في إدراك هذا الحق، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 من كانون الثاني/يناير يوماً دولياً للتعليم، لتذكيرنا باستمرار بدور التعليم في تحقيق السلام والتنمية المستدامة. "استعادة وتنشيط التعليم لجيل جائحة كورونا" هو الموضوع الرئيسي لهذا العام. في جميع أنحاء العالم بما في ذلك العراق، أظهرت جائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من إغلاق للمدارس مدى أهمية التعليم في التماسك الاجتماعي، والرفاهية وبناء مستقبل مزدهر. في هذا اليوم تدعو كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHCR) ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتعليم والعلوم – اليونسكو (UNESCO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسيف (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) الحكومة وكذلك المجتمع الدولي في العراق للاستثمار المستمر في التعليم من أجل نظام تعليمي أكثر مرونة واستدامة، وبما يتناسب واحتياجات التعلم في العراق. وتؤكد الأمم المتحدة في العراق التزامها بدعم الحكومة وجميع الشركاء والعمل معهم وبذل الجهود من أجل ضمان حصول كل متعلم على فرص تعليمية جيدة. في العراق، أثر إغلاق المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية وانقطاع العديد من برامج محو الأمية والبرامج التعليمية طويلة المدى على أكثر من 11 مليون متعلم في العراق. وبالنسبة للأطفال، لم يؤثر ذلك على قدرتهم على التعلم فحسب، بل أثر أيضاً على حصولهم على نظام التغذية وخطط الدعم الصحي الإضافية. ومنذ بداية تفشي الجائحة، عملت الأمم المتحدة عن كثب لدعم حكومة العراق الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لتقليل تأثير الانقطاع في التعليم، ووضع إطار لإعادة فتح آمن للمدارس كجزء من الجهود المبذولة لضمان استمرار التعليم بطريقة آمنة. وتعدّ الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة والشركاء في توفير مناهج التعليم عن بعد والتعليم المدمج استجابة لجائحة كوفيد-19 فرصة أيضاً لتحويل نظام التعليم ليكون أكثر مرونة واستدامة، مما يوفر بيئة تعليمية شاملة ومنصفة على المدى الطويل لجميع الأطفال والمتعلمين في العراق. وتجدد الأمم المتحدة في العراق تأكيد التزامها بدعم هذا المسعى.

- المعالجات والدعم الذي تقدمه اليونسكو في ظل تفشي جائحة كورونا.
- المساعدة التقنية للإسراع في إعداد حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع عن بعد، وإدخالها حيز النفاذ باستخدام التكنولوجيا المتطورة أو البسيطة أو من دون استخدام التكنولوجيا.
- شبكة من الممارسات ذات الصلة لإتاحة تبادل الخبرات، وطرح الأسئلة، والتماس الدعم للمواظبة على تقديم تعليم شامل للجميع. وعليه، يمكن لممثلي الدول الراغبين في الانضمام إلى الشبكة التواصل مع الجهة المعنية عبر البريد الإلكتروني التالي:
- مجموعة مختارة من الموارد التعليمية الرقمية المجانية التي يمكن للحكومات والمدارس والمعلمين والأهالي استخدامها لفتح آفاق تعليمية جديدة أمام المتعلمين.
- سجل للمنابر التعليمية الوطنية المصممة لدعم استمرارية التعليم القائم على المناهج الدراسية.
- إقامة الشراكات من أجل النهوض بالقدرات المحلية والوطنية لضمان تقديم التعليم عن بعد.

- منبر لرصد الأعداد العالمية للمدارس التي تغلق بالكامل أو في مناطق محددة فقط، ناهيك عن أعداد المتعلمين المتضررين⁽¹⁴⁹⁾.
 - * الحد من الفاقد التعليمي الناتج عن جائحة كورونا.
 - ينبغي أن تتخذ الدولة العراقية والشركاء الدوليون تدابير عاجلة لزيادة الوصول إلى التعليم ينبغي أن تتخذ الدولة العراقية والشركاء الدوليون تدابير عاجلة لزيادة جودة التعليم.
 - إعداد رؤية ورسالة وإستراتيجية وطنية للتربية والتعليم على جميع المستويات تقوم على التشاور بين جميع الأطراف المعنية.
 - ورسم سياسات تستند إلى بيانات مستوفاة وإلى دراسات وتحليلات مجددة.
 - 1414 تزويد الجهات الفاعلة المحلية (مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية) بمبادئ توجيهية تبين التدابير التي يمكن اتخاذها وتسمح بالحد الأدنى من المعايير المقبولة من أجل ألا اضطلاع باستجابات قصيرة الأجل وعاجلة.
 - 2020 ينبغي للشركاء العاملين على الصعيدين الدولي والوطني أن يوسعوا إمكانيات التعليم الإلكتروني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين التعليم غير النظامي.
 - المساعدة في إصلاح نظام التعليم العالي وتعزيز قدراته الإدارية ومراجعة تحديث مناهجه باستخدام التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁵⁰⁾.
- ومن أجل ذلك قدمت منظمة اليونسكو مجموعة من التوصيات لضمان عدم انقطاع عملية التعلم في أثناء جائحة كورونا وكالاتي:-
1. اختبار الجاهزية واختيار أنسب الأدوات: اتخاذ قراراً بشأن استخدام التكنولوجيا المتقدمة أو البسيطة، بالاعتماد على مصادر التغذية الكهربائية المحلية والاتصال بالإنترنت والمهارات الرقمية للمعلمين والطلاب، ويمكن أن تتراوح الحلول التكنولوجية بين المنصات المتكاملة للتعلم الرقمي وإعطاء الدروس عن طريق الفيديو والدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة والبت عن طريق الإذاعة والتلفزيون.
 2. ضمان تحقيق الإدماج في برامج التعلم عن بعد: تنفيذ تدابير من شأنها ضمان انتفاع الطلاب، ومن ضمنهم الطلاب من ذوي الإعاقة أو المنخفضي الدخل، ببرامج التعلم عن بعد، حتى ولو امتلك عدد محدود منهم فقط أجهزة رقمية. والتفكير في إمكانية توزيع الأجهزة الرقمية الموجودة في القاعات المجهزة بحواسيب على العائلات، بصفة مؤقتة، وتأمين اتصالها بشبكة الإنترنت.
 3. حماية خصوصية البيانات وأمنها: تقييم أمن البيانات عند تحميل البيانات أو الموارد التعليمية على شبكة الإنترنت، وعند مشاركتها مع المؤسسات أو الأفراد؛ والتأكد من أن استخدام التطبيقات والمنصات لا ينتهك خصوصية بيانات الطلاب.

⁽¹⁾ <https://ar.unesco.org/themes/education-emergencies/coronavirus-school-closures/support>

⁽²⁾ <http://www.unesco.org/new/ar/iraq-office>

4. إعطاء الأولوية للحلول التي تعالج المشكلات النفسية الاجتماعية قبل البدء بالتعليم: تجنيد الأدوات المتاحة من أجل الربط فيما بين المدارس والأهل والمعلمين والطلاب، وتشكيل مجموعات لتأمين التفاعل الإنساني، واتخاذ تدابير لتقديم الرعاية الاجتماعية، والتصدي للمشكلات النفسية الاجتماعية التي من المحتمل أن يواجهها الطلاب في أثناء عزلتهم.
5. تحديد برنامج الدراسة الخاص ببرامج التعلم عن بعد: تنظيم نقاشات مع الأطراف المعنية لبحث المدة المحتملة لإغلاق المدارس، واتخاذ قرار فيما إذا كانت برامج التعلم عن بعد ستركز على تقديم معارف جديدة للطلاب أو على مراجعة الدروس القديمة. وتحديد برنامج الدراسة تبعاً للوضع في المناطق المتضررة والمستوى الدراسي واحتياجات الطلاب وإمكانية تلقيهم المساعدة من أوليائهم. واختيار أساليب التعليم الملائمة بالاستناد إلى وضع إغلاق المدارس والحجر الصحي في المنازل، وتجنب أساليب التعليم التي تتطلب لقاء الأشخاص وجهاً لوجه.
6. تقديم الدعم للمعلمين والأهل بشأن استخدام الأدوات الرقمية: تنظيم دورات تدريبية أو توجيهية وجيزة للمعلمين والأهل عند الاقتضاء، ومساعدة المعلمين على ضبط الإعدادات الأساسية، وتقديم الحلول لهم بشأن استخدام بيانات الإنترنت في حال طلب منهم إعطاء الدروس عن طريق البث الحي.
7. دمج النهج المناسبة والحد من عدد التطبيقات والمنصات المستخدمة: دمج الأدوات أو الوسائط المتاحة لمعظم الطلاب والمستخدمين سواء للتواصل المباشر والدروس المتزامنة، أو للتعلم غير المتزامن. وتجنب إثقال كاهل الطلاب وأوليائهم بتحميل العديد من التطبيقات والمنصات واختبارها.
8. وضع قواعد للتعلم عن بعد ورصد عملية تعلم الطلاب: تحديد قواعد التعلم عن بعد بالاشتراك مع الأهل والطلاب، ووضع أسئلة أو اختبارات أو تمارين لرصد عملية تعلم الطلاب عن كثب، ومحاولة استخدام أدوات لتيسير إرسال إجابات الطلاب، وتجنب الطلب من الأهل إجراء مسح رقمي لإجابات الطلاب وإرسالها، لكي لا تثقل كاهلهم.
9. تحديد مدة جلسات التعلم عن بعد استناداً إلى مهارات التنظيم الذاتي لدى الطلاب: الحفاظ على مدة مناسبة للدروس ولا سيما في أثناء البث الحي، وفقاً لقدرة الطلاب على التنظيم الذاتي والإدراك المعرفي، ويفضل ألا تتجاوز مدة الجلسات للمرحلة الابتدائية العشرين دقيقة، وللمرحلة الثانوية الأربعين دقيقة.
10. تشكيل مجموعات وتعزيز التواصل: تشكيل مجموعات تضم مدرسين وأولياء ومديري المدارس من أجل التصدي لشعور الوحدة أو العجز، وتيسير تشاطر الخبرات ومناقشة استراتيجيات مواجهة صعوبات التعلم⁽¹⁵¹⁾.

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات:

لقد قيل أن المصائب هي التي تولد بين جوانحها الرجال، وأن الاوقات العصيبة توجي بالتأمل ووضع النظريات، وأن كلمة المستحيل قد توقفت عن الوجود من قاموس العلوم والتكنولوجيا⁽¹⁵²⁾، وقيل غير ذلك الكثير تعبيراً عن الاستثمار الأمثل

⁽¹⁾ <https://ar.unesco.org/news/kyfy-ltkhtyt-lltlwm-n-bd-fy-thn-ftr-lglq-lmwqt-llmdrs>

⁽¹⁵²⁾ احمد الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية المعاصرة، مكتبة النهضة، بغداد، 1987، ص 271.

في الازمات المتمثلة بالحروب والنزاعات وتغيرات المناخ والجوائح والأوبئة العابرة للقارات وما إلى ذلك والتي تمنع الدول من بلوغ اهدافها التنموية.

وعلى ضوء ما تقدم نسعى إلى تقديم استراتيجيات لتعزيز القدرة الانمائية المؤسسية لقطاعي التربية والتعليم في سياق دعم ركائز مقومات المنظومة العلمية الراهنة في العراق لضمان التفوق النوعي لفترة مقبلة من الزمن ولضرورة الحفاظ على تنامي وتزايد هذا التفوق باستمرار مطرد حتى مع ديمومة واستحداث ازمات مركبة ومعقدة لأمننة الأجيال الناشئة، وهو ما يتطلب إيجاد مدخلا لاعتماد آليات معاصرة تستمد حيويتها من واقعيته وتأثيراتها من قوة فعلها سعياً لإقرار أسس التحسن في الأداء المؤسسي والأمني الشمولي على حد سواء، وبغية تحقيق تلك المأرب التنموية فأن الأمر يستلزم الإحاطة لتلك التحديات في ظل تصور شمولي قادر على تشخيصها مثلما يمتد إلى احتوائها والسعي لجعلها نقاط قوة وعوامل دفع بدلاً من عدها مؤشرات ضعف ومواقع انحسار وتراجع الأداء المؤسسي التربوي والتعليمي الفعال، حيث تطرح الاختبارات الحالية تحديات متصاعدة تنذر باحتمالية تصدع بنية النظام التربوي والتعليمي في العراق تزامناً مع تنامي ظاهرة الجوائح المسلحة والوبائية الناشئة وظهور المزيد من الكوارث التي تحول الطلبة دون الحصول على فرص التعلم وجها لوجه مع معلمهم ومن ثم توقف العملية التعليمية، وعليه تطرح دراستنا تساؤلاً مركزياً يتساق مع متطلبات الاتجاهات الرقمية المعاصرة والتحديات المتزامنة مع الواقع العراقي المعاش وهو كيف يمكننا تبني برنامج تدريبي للنهوض بالواقع التربوي والتعليمي في آن واحد في ضوء الاتجاهات المعاصرة؟

وعلى ضوء ما تقدم توصي دراستنا بالآتي:

1. تبني استراتيجية انظمة إدارة التعلم واطلاق برنامج وطني للتعليم عن بعد لطلبة المدارس والجامعات للتفرد بالمجتمع العراقي في ظل واقع استدامة الازمات قائمة على وصف الوضع الرهن وتحديد الاتجاهات البازغة وذلك بغية تشخيص وتحديد فهم ديناميكية النسق والقوى المحركة لرسم السيناريوهات المستقبلية المتوقعة والبديلة واختيار الأكثر موائمة مع واقع المجتمع العراقي المعاش وذلك عبر التلفاز ومنصات الانترنت ذات برامج ودورات تدريبية ومحتوى تفاعلي ينصح لمختلف الفئات العمرية متابعتها⁽¹⁵³⁾، لمراجعة الدروس والمواضيع المفقودة والأسئلة التي تطرح للطلبة كوسائل جذب لتحفيز القدرات الابداعية بشرط تجنب التحميل الزائد على النظام.
2. الموائمة بين التقويم الواقعي والتقويم التقليدي للعلمية التربوية والتعليمية في العراق.
3. اطلاق برنامج محو الأمية التكنولوجية وتنمية الثقافة العلمية التقنية⁽¹⁵⁴⁾، فلا زالت الوسائل التقليدية تمثل الركن الاوحد في العملية التعليمية والمستندة على وسيلتي التلقين والحفظ وأن المعلم هو المصدر الوحيد في المعرفة، حيث لا يتيح للطلاب الفرص الكافية للتفكير الناقد والابتكار والابداع إضافة إلى قصور البرامج التدريبية القائمة على التعلم الذاتي وتنمية المهارات الادراكية وفقاً لمتغيرات العالم الرقمي.

⁽¹⁵³⁾ قارن مع: أمال محمود الصاوي، تصور لتطبيق التعليم الاليكتروني لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات الولايات المتحدة الاميركية واستراليا، كلية التربية جامعة بنها، ص8.

⁽¹⁵⁴⁾ صفاء علام محمد ابو طالب، اتجاهات حديثة في تدريب المعلمين داخل المدرسة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد(18)، ص269.

4. توفير البنية التحتية والتجهيزات التقنية والرقمية⁽¹⁵⁵⁾، فلا زالت البنية التحتية للتكنولوجيا في المدارس والجامعات العراقية مغيبة إذ يتطلب الأمر تسخير كافة الجهود لتوفير التكنولوجيا بالشكل الأمثل وبما يدعم عمليتي التعليم والتعلم في الفصل الدراسي.
5. استقطاب الكفاءات العلمية والتقنية وإطلاق الدورات التدريبية المستمرة والمكثفة للاتجاهات الرقمية والمتمثلة بالبرامج التدريسية الآتية:⁽¹⁵⁶⁾
 - برنامج أحضر جهازك معك.
 - المحتوى التعليمي الحر.
 - التعلم القائم على الاحتياجات الشخصية.
 - التعلم القائم على إدارة استدامة الازمات.
 - الحوسبة السحابية.
 - استخدام الاجهزة التكنولوجية المساعدة.
 - المعامل الافتراضية.
 - تكنولوجيا سلسلة الكتل.
 - الطباعة الثلاثية الابعاد.
 - التقييم الرقمي الشامل عن بُعد.
 - تحليلاتية التعلم.
6. الدعوة لعقد مؤتمر دولي بحضور وزراء التربية والتعليم لتعزيز الشراكة والتعاون التكنولوجي محليا وعربيا ودوليا.
7. التأكد من ادماج كافة أطراف العملية التعليمية في برامج التعليم عن بعد.
8. القاء الضوء على معايير الجودة والنوعية في برامج التعليم عن بعد ذات المستوى المتميز في محاولة لتبني أفضل الممارسات التي تطبق في الدول الرائدة تركيا انموذجا.
9. نشر ثقافة التحول الرقمي وتهيئة الجامعات والطلبة والمجتمع للتعامل مع التعليم عن بعد باعتباره ضرورة وبدل أمثل ومساند للتعليم الحضوري بدلا عن التعطيل والتوقف أوقات الازمات والجوائح⁽¹⁵⁷⁾.

⁽¹⁵⁵⁾ سارة غران كليمان، التعلم الرقمي، التربية والمهارات في العصر الرقمي، الندوة الاستشارية المعنية بالتعلم الرقمي والتي عقدت كجزء من فعاليات برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية، كاليفورنيا، ص18.

⁽¹⁵⁶⁾ قارن مع: يحيى مصطفى كمال الدين، ولاء السيد عبد السيد صقر، سيناريوهات مقترحة لتدريب معلمي المرحلة الثانوية في ضوء الاتجاهات الرقمية في كندا وأستراليا، المجلة التربوية العدد الثامن، كلية التربية، جامعة عين الشمس، 2020، ص33.

⁽¹⁵⁷⁾ المصدر نفسه، ص21.

10. إعادة هندسة الهياكل والعمليات الإدارية وأتباع أساليب الإدارة الذكية لإدارة التوازن في اعداد المعرفة بين الوسائل التقليدية والوسائل الحديثة فضلا عن الاستعداد النفسي لكل ما هو جديد وما يطرأ على الساحة التربوية والتعليمية .

11. صياغة رؤية مشتركة بين الادارات التربوية والتعليمية والهيئات التدريسية وأولياء الأمور والطلبة حول جدوى الاتجاهات الرقمية وأهمية استخدامها بما يسهم في اشراك مختلف الفئات العمرية في التطبيق والتنفيذ وهذا يعني نشر الثقافة الاليكترونية وأهمية استخدامها كوسيلة لتحقيق غاية إلا وهي انتاج المعرفة المتقدمة وامتلاك عناصر القوة الخاصة لمجتمع اليوم والمستقبل⁽¹⁵⁸⁾.

12. تحقيق الأمن المعلوماتي وضرورة تبني ورسم المنحى الأمني في الاتجاهات الرقمية لكافة مستخدمي المعلومات والمعنيين بالبيئة التربوية والتعليمية على حد سواء.

13. تشجيع القائمين على ادارة المؤسسة التربوية والتعليمية في العراق على انتاج محتويات رقمية ومشاركتها مع الآخرين وتضمينها ضمن برامج الجودة الرقمية في تقييم الاداء السنوي لتحفيز القدرات في الدخول على مصادر المعرفة المختلفة وإنتاج مزيدا من المعرفة الخلاقة والإبداعية.

بمستوى أعلى من التهديد، ومع تطورات البيئة العالمية الأمنية وتنامي الإرهاب المايكرو بيولوجي أخذت أشكال أكثر تعقيدا تخترق وتهدد واقعنا الأمني المعاش تمتاز بالمفاجأة والسرعة الحركية الغير مألوفة نظرا لتأثرها بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي والذي أوجد عدو يمتاز بالغموض والاحترافية والمرونة في الانتشار والاختراق والقدرة على التكيف وسرعة الانتشار. فتداعيات الأزمة الراهنة والمتمثلة بتفشي الوباء العالمي كورونا لها مضمون أمني شمولي مستند إلى أصل النية في تفشيته العالمي، ناهيك عن تشعب وتضارب المصالح السياسية للقوى الحزبية وما تثيره من ازمات سياسية واقتصادية وتشطي للمصلحة الوطنية العليا ولضمان ديمومة الاتجاه التنموي للتعليم في العراق في واقع الازمات الامنية والسياسية المستدامة باتت فلسفة الاتجاهات الرقمية للتعليم وفق منظور المقاربة المعرفية المعاصرة يعد من المواضيع الجدلية والتي تحتاج إلى مراجعة واعية في مجابهة دورات المخاطر وإدارة الازمات على المدى الطويل، من اجل بناء مناهج وتصورات تتيح تحقيق التكامل بين حقلي المعرفة وفق المناحي التقليدية والمعاصرة وأهمية استخدام التكنولوجيا كوسيلة مساندة في انتاج المعرفة. فحري في هذا المقام تقديمه وفق الأصول والمنطلقات النظرية والتطبيقية للمؤسسة التربوية والتعليمية وفق انسيابية منطقية ذات دلالات ومضامين مفاهيمية لاستعادة قدرة المعرفة في بناء رؤية أمنية شاملة تستهدف النهوض الفكري والحضاري المعاصر للمواطن العراقي.

المصادر:

أولاً/ الكتب والتقارير:

1. إبراهيم أحمد العدوي: يقظة السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (1977) .
2. احمد الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية المعاصرة، مكتبة النهضة، بغداد، 1987
3. إسحاق النقاش ، شيعة العراق ، ترجمه عبد الاله النعيمي ، دار المدى للثقافة والنشر ، ط 1 ، 1996 ،

⁽¹⁵⁸⁾ سارة غران كليمان، مصدر سبق ذكره، ص6.

4. آمال محمود الصاوي، تصور لتطبيق التعليم الاليكتروني لمدارس التعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات الولايات المتحدة الاميركية واستراليا، كلية التربية جامعة بنها
5. تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "الحق في التعليم في العراق"، الجزء الثاني/ العقبات امام تعليم الفتيات بعد داعش، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، 2021
6. تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة، موجز سياساتي، التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، أب / 2020
7. تقرير عن واقع الطفل العراقي بعد عام 2003، وزارة حقوق الإنسان، قسم كتابة التقارير، 2012.
8. حمدي ياسين عكاشة، جائحة كورونا (فيروس كورونا كوفيد 19) وأثرها على العقود والالتزامات التعاقدية، دار ابو المجد للطباعة، القاهرة، 2020.
9. سارة غران كليمان، التعلم الرقمي، التربية والمهارات في العصر الرقمي، الندوة الاستشارية المعنية بالتعلم الرقمي والتي عقدت كجزء من فعاليات برنامج معهد كورشام للقيادة الفكرية ، كاليفورنيا،
10. سعد العبيدي ، دوامات المحنة ، قراءه سياسيه نفسيه لأربع سنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير ، ط ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2007
11. عصام حمدي الصفدي، مبادئ علم وبائيات الصحة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
12. المستقبل الذي نريده (رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030)، ط1، بغداد، وزارة التخطيط، 2020،
13. مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "الحق في التعليم في العراق"، الجزء الأول - أثر تركة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم، 2020
14. اليونسكو هي الوكالة الرائدة المعنية بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005 – 2014)،. اذ رصدت تنفيذ هذا العقد وتعمل عليه لحد الان ، بموجب ما تقرّر في مؤتمر ريو + 20، على إعداد إطار برنامج لمتابعته بعد مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي عقد في عام 2014 .
15. اليونسكو، موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد. 19 وما بعدها، 2020. وكذلك: اليونسكو ، منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة ، التعليم عن بعد مفهومه، ادواته واستراتيجياته ، دليل لصانعي السياسات في التعليم الاكاديمي والمهني والتقني، 2020

ثانياً/ البحوث والمجلات:

1. امال صالح عبود، حنان صبيحي عبيد، اوبئة كورونا ومساراتها الزمكانية من 2002 - 2019 والعوامل المؤثرة في حدوثها، بالتعاون بين جامعة البصرة/كلية الآداب ومركز لندن للدراسات، 2019.
2. أنسام فائق العبيدي.. أهمية التعليم الرقمي في ظل السياسات الدولية لإدارة الازمات الناتجة عن جائحة كورونا، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، 2020
3. ايمان عبد الفتاح نصر، جهود بعض الجامعات العربية والاجنبية في مواجهة الازمة الناتجة عن فيروس كورونا المستجد "19-COVID- وإمكانية الافادة منها في الجامعات المصرية، جامعة بني سويف، مجلة كلية التربية ، الجزء الاول، 2020. 2019
4. جبار عبد جبيل، قيس مجيد علوش، التباين المكاني لظاهرة الهجرة الداخلية في العراق عدا اقليم كرد ستان، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (15)، اذار 2014،
5. حارث حازم ايوب واحمد عبد العزيز، أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية، مجلة دراسات موصلية، العدد (13)، الموصل، 2006

6. حسن، هادي و علي ، أفاق عبد الغني، " معوقات تطبيق الالكتروني وسبل معالجتها لدي طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة واسط"، المؤتمر الدولي الحادي عشر، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ابريل،
7. زايد محمد، أهمية التعليم عن بعد في ظل تفشي فيروس كورونا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (09)، العدد (04)، 2020
8. صفاء علام محمد ابو طالب، اتجاهات حديثة في تدريب المعلمين داخل المدرسة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد(18).
9. عادل عبد الزهرة شبيب، التعليم في العراق الى أين وهل هو بحاجة الى اصلاح وتغيير، مجلة الحوار المتمدن، العدد (41)، بغداد، 2020
10. عبدالله علي عبو، النزاعات المسلحة المدولة : في انتظار قانون واجب التطبيق، مجلة الانساني، العدد (59)، مجلة تصدر عن المركز الاقليمي للإعلام للجنة الدولية الصليب الأحمر، 17 تشرين الأول 2018.
11. علي اسعد وطفة، اشكاليات التعليم الالكتروني وتحدياته في ضوء جائحة كورونا، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية جامعة الكويت، العدد (7)، 2021.
12. غازي فيصل غدير، أثار العراق واليونسكو، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد السادس عشر، 2010.
13. فراس نعيم جاسم، حق التعليم في العراق بين الحماية والانتهاك وفق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة دراسات تربوية، العدد 41، 2018
14. فيصل طحور، دور منظمة اليونسكو في حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة، مجلة العلوم والحقوق السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، العدد 6، 2016
15. محمد بن عبدالله الزغبى، الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا: مفهومه وتقديره وأثاره واستراتيجيات استرداكه، مجلة العلوم التربوية، المجلد 33، العدد (3)، الرياض 2021.
16. محمد صديق محمد عبد الله، احمد عبد الله الحنكاوي، اثار الفايروسات المعدية على العقود المدنية (فايروس كوفيد-19 انموذجا-كورونا)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (9)، العدد (خاص)، 2020.
17. ندى فتاح زيدان، سجي فتاح زيدان، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة (مركز نينوى للاستشارات والبحوث أنموذجا)، المؤتمر الدولي الأول للعلوم التربوية والنفسية بكلية التربية جامعة صلاح الدين – أربيل، المجلد 24، العدد 5، 2020
18. هولين جاو، التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (covid-19) إدارة الازمة، العدد 3، 2020
19. وليد علي حسن الزبيدي، فرست علي شعبان، وضاح عامر حاتم، اجراءات جائحة فايروس كورونا(كوفيد 19) فرصة في تعزيز جودة التعليم في العراق (دراسة استطلاعية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (12)، العدد (30)، 2020/12/9.
20. يحيى مصطفى كمال الدين، ولاء السيد عبد السيد صقر، سيناريوهات مقترحة لتدريب معلمي المرحلة الثانوية في ضوء الاتجاهات الرقمية في كندا واستراليا، المجلة التربوية العدد الثامن، كلية التربية، جامعة عين الشمس، 2020

ثالثاً/ المواقع الالكترونية:

1. هنا ليبيا ، 2020 ، [التعليم | هنا ليبيا\(hunalibya.com\)](http://hunalibya.com)
2. هسريس، بيانات رسمية: 300 ألف تلميذ يفارقون المدارس المغربية في سنة واحدة، هسريس، 2021 [h//: bitly. ws/b4xL](https://bitly.ws/b4xL)
3. التقرير العالمي لرصد التعليم، صادر عن منظمة اليونسكو: منشور على الموقع الإلكتروني: <https://ar.unesco.org/gem>

4. <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>
5. <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>
6. تقرير صادر من منظمة اليونيسف، منشو على الموقع الرسمي <https://www.unicef.org>
7. تقرير صادر من منظمة اليونيسف، منشو على الموقع الرسمي <https://www.unicef.org>
8. <http://epedu.gov.iq/verify/index.php?url>
9. <https://www.unicef.org>
10. بابكر بدري ، التعليم في السودان ، جامعة بخت الرضا ، 2015/2/25 ، موقع المعرفة ، [التعليم في السودان - المعرفة \(marefa.org\)](http://www.marefa.org)
11. بابكر بدري ، جامعات السودان ، جامعة بخت رضا ، 2015/6/29 ، . موقع المعرفة .
12. التعليم في الشرق الأوسط ، موقع فاناك العربية، 2-11-2015 ، [التعليم في الشرق الأوسط - Chronicle Fanack.com](http://Chronicle.Fanack.com)
13. موسوعة ويكيبيديا ، التعليم في العراق ، [التعليم في العراق - ويكيبيديا \(wikipedia.org\)](http://www.wikipedia.org)
14. مرض فيروس كورونا (COVID-19) - الاعراض والأسباب ، متوفر على الرابط الإلكتروني: www.bbc.com/Arabic/world-52391677
15. فيروس كورونا - ويكيبيديا، منشور على الرابط الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki>
16. منظمة الصحة العالمية، فيروس كورونا المستجد 2019، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.who.int/docs/default>
17. موجز سياساتي: التعليم 19 أثناء جائحة كوفيد - وما بعدها، 2020 آب/أغسطس/الأمم المتحدة، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_-_education_during_covid-19_and_beyond_arabic.pdf
18. التحالف العالمي للتعليم، تقرير منشور في الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو <https://ar.unesco.org>
19. تعزيز قدرات وزارة التربية في العراق من قبل اليونسكو في مجال التعليم عن بعد للاستجابة لجائحة كورونا، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/PR%20-%20Arabic.pdf>
20. <https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/stories/2020/09/e-learning-in-iraq.html>
21. <https://ar.unesco.org> الموقع الرسمي لليونسكو
22. <https://ar.unesco.org/themes/education-emergencies/coronavirus-school-closures/support>
23. <http://www.unesco.org/new/ar/iraq-office>
24. <https://ar.unesco.org/news/kyfy-ltkhtyt-lltlwm-n-bd-fy-thn-ftr-lglq-lmwqt-llmdrs>
25. التعليم في السودان، تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل، 2018 8-29 [التعليم في السودان، تاريخ عريق وواقع غارق في المشاكل - Fanack.com](http://www.Fanack.com)
26. الموسوعة العربية، البحوث، 28-8-2017 موقع واي باك مشين واي باك مشين - ويكيبيديا [\(wikipedia.org\)](http://www.wikipedia.org)
27. ويكيبيديا ، التعليم في ليبيا ، موقع هنا ليبيا ، كانون الثاني 2020 .وزارة التربية والتعليم (ليبيا) - ويكيبيديا [\(wikipedia.org\)](http://www.wikipedia.org)
28. اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، التعليم في ليبيا ، موقع معرفة ، 8-11-2010 ، [التعليم في ليبيا - المعرفة \(marefa.org\)](http://www.marefa.org)
- محمد الصويغي ، التعليم في ليبيا: سؤال الجودة والجدوى ، 2020-1-25 ، [التعليم في ليبيا: سؤال الجودة والجدوى | هنا ليبيا \(hunalibya.com\)](http://www.hunalibya.com)
29. اليونيسيف ، معلومات قانونية ، [معلومات قانونية | الموقع العالمي \(unicef.org\)](http://www.unicef.org)
30. فلورين بوس ، التعليم في السودان - التحديات والحلول ، منظمة اليونسيف- يونسيف لكل طفل ، [التعليم في السودان UNICEF Sudan](http://www.unicef.org)

31. وزارة التربية والتعليم العام، السودان
<http://www.moe.gov.sd><https://web.archive.org/web/>
32. التعليم في السودان ، الموسوعة الالكترونية . [التعليم في السودان - ويكيبيديا \(wikipedia.org\)](http://www.wikipedia.org)
33. التعليم في السودان، تاريخٌ عريقٌ وواقعٌ غارق في المشاكل، 2018/8/29 ، موقع فاناك بالعربية ، [التعليم في السودان، تاريخٌ عريقٌ وواقعٌ غارق في المشاكل - Fanack.com](http://www.fanack.com)
34. الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر كوفيد-19 على الأطفال"، متاح على العنوان الشبكي: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420_Covid_Children_Policy_Brief.pdf
35. الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر كوفيد -19 على النساء"، نيسان/أبريل 2020، متاح على العنوان الشبكي: <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/>
36. <https://www.economist.com/intrnational/2020/07/18/school-closures-in-poor-ountries-could-be-devastating>
37. <https://archive.globalpolicy.org/security/issues/iraq/occupation/2003/0816rebel.htm>
38. <https://www.globalsecurity.org/military/world/para/al-sadr.htm>
39. <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8>
40. <https://zims-ar.kiwix.campusafrika.gos.orange.com/>
41. <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%A8>
42. <https://m.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9>

رابعاً/ المصادر الأجنبية:

1. UNESCO (forthcoming): "The impact of Covid-19 on the cost of achieving SDG 4", GEM Report Policy Paper.
2. United Nations Development Programme (UNDP). COVID-19 and human development: Assessing the crisis, envisioning the recovery. 2020. Human Development Perspectives, 2020, New York: UNDP, available at <http://hdr.undp.org/en/hdp-covid>
3. NUIS 2019 Fact Sheet no. 56, available at <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/new-methodology-shows-258-million-children-adolescents-and-youth-are-out-school.pdf>
4. UIS 2017 Fact Sheet, <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs46-more-than-half-children-not-learning-en-2017.pdf>
5. The United Nations Refugee Agency (UNHCR), "Stepping Up – Refugee education in crisis", 2019, available at <https://www.unhcr.org/steppingup>
6. UNICEF, "Childcare in a global crisis: the impact of COVID-19 on work and family life", available at <https://www.unicef-irc.org/article/2027-40-million-children-miss-out-on-early-education-in-critical-pre-school-year-due-to-htm>
7. UNESCO, Global Education Monitoring (GEM) Report, 2020: Inclusion and education: all means all, 2020, available at <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718>
8. European Commission, "Educational inequalities in Europe and physical school closures during Covid-19", available at https://ec.europa.eu/jrc/sites/jrcsh/files/fairness_pb2020_wave04_covid_education_jrc_i1_19jun2020.pdf



9. UNESCO, "COVID-19 Education Response: How many students are at risk of not returning to school?" advocacy paper, June 2020.
10. Economic Commission for Latin America (ECLAC), "The social challenge in times of COVID-19", available at: https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/45544/1/S2000324_en.pdf
11. UNICEF, "Children, HIV and AIDS <http://data.unicef.org/resources/> ،AIDS.children-hiv-and-aids-how-will-progress-be-impacted-by-covid-19
12. World Bank, "The COVID-19 Pandemic: Shocks to education and policy responses" <https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/the-covid19-pandemic-shocks-to-education-and-policy-responses>
13. UNESCO Institute for Statistics (UIS), "Out-of-School Children and Youth <http://uis.unesco.org/en/topic/out-school-children-and-youth>
14. Bartels, Roger. "Timelines, Borderlines and Conflicts: The Historical Evolution of the Legal Divide between International and Non-international Armed Conflicts." International Review of the Red Cross 873 (March 2009)
15. Willmott, Deirdre. "Removing the Distinction between International and Non-international Armed Conflict in the Rome Statute of the International Criminal Court." Melbourne Journal of International Law 5, no. 1 (2004):
16. Carswell, A. J. "Classifying the Conflict: A Soldier's Dilemma." International Review of the Red Cross 873 (March 2009):
17. Vit , Sylvain. "Typology of Armed Conflicts in International Humanitarian Law: Legal Concepts and Actual Situations." International Review of the Red Cross 873 (March 2009):.
18. Corn, G. S. "Hamdan, Lebanon, and the Regulation of Armed Hostilities: The Need to Recognize a Hybrid Category of Armed Conflict." Vanderbilt Journal of Transnational Law 40, no. 2 (March 2007):.
19. Crawford, Emily. "Unequal before the Law: The Case for the Elimination of the Distinction between International and Non-international Armed Conflict." Leiden Journal of International Law 20, no. 2 (2007):
20. Stewart, James. "Towards a Single Definition of Armed Conflict in International Humanitarian Law: A Critique of Internationalized Armed Conflict." International Review of the Red Cross 850 (June 2003):
21. Paulus, A., and M. Vashakmadze. "Asymmetrical War and the Notion of Armed Conflict—A Tentative Conceptualization." International Review of the Red Cross 873 (March 2018):
22. Pejic, Jelena. "Status of Armed Conflicts." In Perspectives on the ICRC Study on Customary International Humanitarian Law, edited by Elisabeth Wilmschurst and Susan Breau, 77
23. Schondorf, R. S. "Extra-State Armed Conflicts: Is There a Need for a New Legal Regime?" New York University Journal of International Law and Politics 37, no. 1 (2004):
24. Sivakumaran, Sandesh. "Re-envisioning the International Law of Internal Armed Conflict." European Journal of International Law 22, no. 1 (2011): 219
25. ⁽¹⁾ M. Arlow, "Citizenship education in a contested society", The Development Education Journal, vol. 6.1, October 1999
26. D. Berstecher and R. Carr-Hill, Primary Education and Economic Recession in the Developing World Since 1980, UNESCO, Paris, 1990.
27. T. Downall, "Children in violence", The right of the child to a secure family life, Proceedings of the International Seminar held at the Community Law Center, University of the Western Cape, 25-27 March, 1994

الدراسة الخامسة: دراسة الفريق الوطني الليبي:

بعنوان: تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في ليبيا

(2020-2021) والإجراءات المتخذة لمواجهتها

إعداد:

أ. منيرة عبدالحميد بلق

أ. ربعة ضومحمد

د. ناجية سليمان عبدالله

محاسبة-جامعة الزاوية

المركز الوطني للتدريب وتطوير التعليم

دراسات استراتيجية-جامعة الزاوية

المخلص:

تهدف الدراسة للوقوف على تأثيرات جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في ليبيا، والكشف عن الإجراءات التي اتبعتها وزارة التعليم الليبية والإدارات التعليمية للحد منها مع محاولة وضع بعض التصورات والتوصيات الممكن اتباعها في ليبيا للحد من التأثير أو التخفيف منه. معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي. وتحدثت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في ليبيا؟ وما الحلول المقترحة لمواجهة تلك التأثيرات؟

وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم العام بجميع منتسبيه (طلبة ومعلمين وإداريين) تأثر بجائحة كورونا، مع وجود فاقد في التعليم بالمحتوى المعرفي المقدم للتلاميذ والطلبة، والناتج عن حذف بعض المفردات من المناهج، كنتيجة لتقليص الفترة الزمنية المعتمدة لكل مقرر، والذي انعكست تأثيراته على كمية المعلومات التي يجب أن يحصلوا عليها على مدى عامي 2020-2021. ورغم الجهود التي بذلتها وزارة التعليم الليبية إلا أنها لم تكن كافية لتجاوز الحدث لوجود تحديات كبيرة في البيئة تحول دون تطبيق شامل لتلك الإجراءات.

وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام على الصعيد الأسري والمدرسي بتعويض التلاميذ للمهارات المفقودة جراء الإغلاق عامي 2020-2021- من خلال تكثيف الدورات المنهجية، وأيضاً التوجه لإدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم لتعديل المناهج وفق ما تتطلبه العملية بترحيل بعض المقررات للسنوات التالية

الكلمات المفتاحية: التعليم العام- الفاقد التعليمي- جائحة كورونا- ليبيا

Abstract:

Summary: The study aims to stop the effects of the Corona pandemic on educational loss in Libya, and to reveal the procedures followed by the Libyan Ministry of Education and educational departments to reduce it, while trying to develop some scenarios and recommendations that can be followed in Libya to reduce or mitigate the impact. It is based on the descriptive method. The problem of the study was limited to the following question: What is the impact of the Corona pandemic on the educational loss of public education in Libya? What are the proposed solutions to counter these effects? The study concluded that public education with all its affiliates (could, teachers and administrators) was affected by the Corona pandemic, with a loss in education in the knowledge content provided to students and students, resulting from the deletion of some vocabulary from the curricula, as a result of reducing the time period approved for each course, whose effects were reflected on the amount of information which they must obtain over the course of 2020-2021. Despite the efforts made by the Libyan Ministry of Education, they were not enough to overcome the event, as there are major challenges in the environment that prevent a comprehensive application of these procedures. Finally, the study recommended the need to pay attention at the family and school levels to compensating students for the missing skills. The closure took place in the year 2020-2021 - by intensifying the methodological courses, as well as going to the Curriculum Department at the Ministry of Education to amend the curricula according to what the process requires by transferring some courses for the following years. Keywords: public education - educational loss - Corona pandemic – Libya

مقدمة :

تشهد البشرية منذ ما يقارب العام والنصف ظهور فيروس جديد عرف بفيروس كورونا (كوفيد 19)، والذي كانت بدايته من جمهورية الصين في ديسمبر 2019، وانتشر بشكل سريع جداً وينسب متفاوتة إلى كل دول العالم دون استثناء، كان ظهوره وانتشاره أسوأ من أي إصابات سابقة لم يشهد لها العالم مثيل من قبل، ورغم ظهور اللقاحات إلا أن العالم مازال متخوف من هذه الجائحة، وخاصة بعد ظهور سلالات متحورة منه ذات أعراض متفاوتة في حدتها. وما يمكن أن تسببه من أضرار للبشرية وفي شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستقبلاً.

والتعليم من أبرز القطاعات المتضررة، فقد تم إيقاف الدراسة بالمدارس بمعظم دول العالم كإجراءات احترازية لمنع انتشار الوباء، ولتفادي الدول ضياع العام الدراسي كانت هناك حلول متباينة أقدمت عليها الحكومات تتراوح ما بين إنهاء العام الدراسي والاتجاه للاعتماد على التعليم الإلكتروني، والذي انعكست آثاره على العام الدراسي 2021، وقد توقفت العجلة مرة أخرى في يوليو 2021 بظهور الطفرة المتحورة ليحدث الأثر الأكبر ويبرز الفاقد التعليمي -التعليمي.

وليبيا حذت حذو باقي الدول فقررت الإغلاق والاستمرار في الإجراءات الاحترازية، هذا الإغلاق ألقى بظلاله على التعليم فقلصت الفترات الدراسية وخفض المحتوى التعليمي واتبعت بعض الحلول لإنهاء العام الدراسي 2020 ما ترتب عليها بعض التأثيرات السلبية على التلاميذ والعملية التعليمية، وها هو العام الدراسي 2021 والذي كانت بدايته متأخرة، وتوقفت عجلته في الغرب الليبي لانتشار كورونا المنحور (الدلتا) والذي يحصد الأرواح يومياً، ما جعله معلقاً حتى انجاز هذا العمل ولا نعلم ما ستتكشف عليه الأيام القادمة.

لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف عن تأثيرات الجائحة على التعليم وما ترتب عليها من فاقد تعليمي، والإجراءات التي اتبعتها وزارة التعليم لمواجهة هذا التأثير، والتحديات التي تقف عائق أمام تلك الإجراءات مع التصورات اللازمة لعلاجها.

مشكلة الدراسة:

جائحة كورونا تعد أزمة صحية عالمية دفعت دول العالم لسلسلة من الإجراءات حفاظاً على الصحة العامة، وكان إغلاق المدارس أحد الخطوات الهامة لضمان التباعد الاجتماعي وحصر الوباء، واستجابة لذلك قامت وزارتي التعليم في ليبيا شرقاً وغرباً بإصدار قرار قفل المدارس بتاريخ 15 مارس 2020 وذلك كخطوة استباقية لمنع تطور الجائحة، عملية الإغلاق هذه تزامنت مع منتصف العام الدراسي للعام 2020 وهو ما ترتب عليه عدم اكتمال الخطة الدراسية بمرحلة التعليم العام، وأحدث بها فاقد للمحتوى التعليمي تكشفت تداعياته هذا العام خاصة لتلاميذ الصفوف الأولى. ومن ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي للتعليم العام في ليبيا؟

وما الحلول المقترحة لمواجهة تلك التأثيرات؟

وتنبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام في ليبيا؟
- 2- ما الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم والإدارات التعليمية في ليبيا لمواجهة الآثار التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي التعليمي؟

3- ما التحديات التي واجهتها وتواجهها وزارة التعليم والإدارات التعليمية لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي في ليبيا؟

4- ما هي التصورات والتوصيات المقترحة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد حاضرا ومستقبلا في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام في ليبيا. ومن ذلك يمكن صياغة الأهداف التالية:

- 1- التعرف على الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم والإدارات التعليمية في ليبيا لمواجهة الآثار التي خلفتها جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي.
- 2- بيان التحديات التي واجهتها وتواجهها وزارة التعليم والإدارات التعليمية لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي.
- 3- وضع بعض التصورات والتوصيات المقترحة لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام والحد من زيادة الفاقد حاضرا ومستقبلا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية التعرف على التأثيرات التي تسببت بها جائحة كورونا على الفاقد التعليمي العام في ليبيا، والتي انعكست أثارها على مخرجات العملية التعليمية في مرحلة التعليم العام من ضعف في بناء القدرات الذهنية للطلاب، وفقد المهارات والمعلومات، وتأتي أهميتها كذلك من ما قد تصل إليه من تصورات وتوصيات مقترحة للحد من تأثير الجائحة على الفاقد التعليمي في مرحلة التعليم العام، والتي قد تساعد متخذي القرار من اتخاذ قرارات تحد من زيادة الفاقد التعليمي، وعودة العملية التعليمية أفضل مما كانت عليه قبل الجائحة لبناء الإنسان النموذجي المسلح بالعلم، والقادر على بناء مجتمعه، ووضع بلده في مصاف الدول المتقدمة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: تتمثل في تأثير جائحة كورونا على الفاقد التعليمي في التعليم العام في ليبيا.
الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمنية للدراسة على الفترة الممتدة من شهر مارس 2020 إلى يوليو 2021.

المفاهيم الرئيسية للدراسة:

الفاقد التعليمي-التعليمي: يعرف الفاقد التعليمي إجرائياً بأنه: يتمثل في تخفيض عدد الأيام الدراسية، وعدد الحصص الدراسية، ومدة الحصص الدراسية، وكذلك الاستغناء عن بعض المواد الدراسية، وتقليل محتوى المناهج الدراسية وإلغاء الاختبارات الربعية والنصفية والنهائية.

هو ما يفقده الطلاب من مهارات ومعلومات بسبب حدوث خلل أو انقطاع في عملية التعليم والتعلم.

مرحلة التعليم العام: وهي المرحلة الممتدة من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي.

جائحة كورونا (كوفيد-19): جائحة كورونا هي أزمة صحية عالمية تسبب بها فيروس كورونا، وترتب على انتشاره وباء بكل دول العالم وباعتراف منظمة الصحة العالمية، عرف بوباء كوفيد 19، وقد ترتب على هذه الجائحة العديد من المخاطر على الفرد والمجتمع وصاحبها اضرار اجتماعية واقتصادية وسياسية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم وصف الظاهرة محل الدراسة وانعكاساتها وتم استقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الكتب والدوريات والشبكة العنكبوتية، ذات الصلة بموضوع الدراسة لبيان ووصف مفاهيم جائحة كورونا وتأثيرها على الفاقد التعليمي لمرحلة التعليم العام بليبيا، واستنباط النتائج وصياغة التوصيات في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

الخلفية النظرية:

التعليم العام في ليبيا:

التعليم العام في ليبيا إلزامي، ويشمل ثلاث مراحل وهي:

-المرحلة الابتدائية وهي أول حلقة تعليمية من مرحلة التعليم الإلزامي تمتد لمدة ست سنوات يلتحق بها الاطفال الذين تصل أعمارهم إلى 6 سنوات، يستمروا فيها حتى عمر 12 سنة.

-المرحلة الإعدادية تمتد لمدة 3 سنوات، من عمر 13 سنة حتى 15 سنة.

-المرحلة الثانوية كذلك تمتد لمدة 3 سنوات، تكون أعمار الطلاب الملتحقين بها 16 سنة ويستمروا بها حتى 18 سنة، السنة الأولى ثانوي عامة، وفي السنة الثانية يعلن الطالب تخصصه علمي أو أدبي.

وقد بلغ عدد التلاميذ والطلاب في احصائية للعام 2020 صادرة عن المركز الوطني للامتحانات بوزارة التعليم الليبية 2026487 تلميذا وطالبا، يدرسون في 8783 مدرسة عامة وخاصة، وعدد 64 مدرسة خارجية موزعة على 34 دولة.

ويقابل المرحلة الثانوية التعليم التقني حيث يكون الالتحاق به بعد الحصول على الشهادة الإعدادية، ومدة الدراسة به ثلاث سنوات وهو يتبع وزارة التربية والتعليم ولكن تحت إدارة متخصصة بالمعاهد المهنية. (فرج المبروك، التعليم في ليبيا وبعض الدول الأخرى-دراسة مقارنة، ص 39-40.

مع الوقت تطورت المنظومة التعليمية، ولكن هذا التطور لم يشمل كافة مكوناتها، فالتطور لم يطل مثلاً طرائق التدريس، وفي أماكن كثيرة لم يشمل البيئة التعليمية، وهذا يعود إلى قلة مخصصات ميزانية التعليم والثقافة السائدة في الأوساط التعليمية المتعلقة بتفشي التقليدية أي عدم القدرة والرغبة في التغيير.

جائحة كورونا (مفهومها-نشأتها و انتشارها-تأثيراتها العالمية في جميع المجالات- انعكاساتها على التعليم):

الجائحة تعني انتشار الوباء على مساحة جغرافية واسعة من العالم، ويصاب به عدد كبير من الناس، وهو ما حدث بالفعل مع وباء كوفيد 19. فما هو فيروس كورونا المسبب لوباء كورونا (كوفيد 19)؟ وكيف ظهر؟

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا للإنسان والحيوان كالالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية.

وقد مر تطور فيروس كورونا بعدد من المراحل المختلفة ليصل إلى ذلك الشكل المتطور والمختلف الذي ظهر في ديسمبر 2019 وهو مختلف عن ما سبقه من الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي، حيث أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسميته فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (sars-cov-2) في 11 فبراير 2020، واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس بجينيا بفيروس كورونا الذي سبب متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد بسارس عام 2003، وأعلنت اللجنة الصحية الدولية ان كوفيد 19 هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد. (حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، في جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة، نشرة الالكسو العلمية، ع 2 يونيو 2020، طباعة رقمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ظهر فيروس الصين الجديد، وتم التعرف عليه إثر أول حالة إصابة تم تسجيلها وبعد فحص المريض تبين في التسلسل الجيني له أنه تابع لكورونا الجديد، وتم تحديد الفصائل التي تنتمي له فوجد أنه مرتبط بفيروسات الخفافيش التاجية وفيروس كورونا السارس، ولكن يختلف عنهم في تسلسل الأعراض ومدى الخطورة. وقد أظهرت النتائج إن الطفرات التي طرأت على الفيروس جعلته أكثر شراسة وخطورة، وأنه ذو قدرة على الارتباط بفيروس سارس المتفشي في عام 2002-2003.

الإجراءات الدولية لمواجهة فيروس كورونا والآثار المترتبة عليها:

مع استمرار تفشي فيروس كورونا في العالم، اتخذت معظم دول العالم إجراءات احترازية لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد أو لأجل مواجهة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية، فكانت إجراءات تكاد تكون واحدة في معظم الدول، ولعل الاختلاف فيما كان في عملية الالتزام والتقييد بتلك الإجراءات والتي كانت كما يلي⁽¹⁾: دول عربية تتخذ إجراءات صارمة للحد من تفشي فيروس كورونا، 2020/3/21، على الموقع www.franc24.com وفيروس كورونا مظاهر انتشاره وأبرز الإجراءات التي اتخذتها دول العالم ضده، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2 أبريل 2020.

1. إعلان الدول الحجر الصحي للجميع دون استثناء، إلا لمن أجبرتهم الظروف للخروج.
2. منع التجمعات أو المخالطة الاجتماعية والتي ترتب عليها: إيقاف الدراسة بجميع مراحلها على الرغم من أن العام الدراسي لم ينتهي بعد في الكثير من دول العالم- تخفيض نسب العاملين بالقطاعات العامة والخاصة إلى أقل الأعداد- استبدال الحضور الشخصي بالعمل عن بعد ونفذ هذا الإجراء حتى بشركات الدول الكبرى التي لا يحتم عملها الحضور الميداني- قفل المحال التجارية الكبرى والمطاعم ومعاقبة المخالفين- إيقاف النشاطات الرياضية وما يأتي في سياقها حتى تجاوز الأزمة- الدعوة لمنع المناسبات الاجتماعية وقفل صالات الأفراح- وأخيرا قفل دور العبادة بمختلف أنواعها.
3. قفل العديد من الدول لحدودها البرية، وتشديد الحماية عليها منعا لحدوث إي تجاوزات.
4. إقفال المطارات وتعليق الرحلات الجوية من الدول وإلها تحسبا لدخول إي مصابين.
5. تقنين عمليات الاستقبال داخل المستشفيات والعيادات بحيث تمنع التجمعات والدعوة للعمل بنظام طبيب في البيت.

6. وضع الوافدين من البؤر الساخنة للمرض في حجر صحي إلزامي لمدة 14 يوما بعد الوصول.

ولكن هل نجحت الدول في تطبيق تلك الإجراءات؟ هذه الإجراءات لم تنجح عديد الدول في تطبيقها، ويصعب عليها الشروع فيها، فهي تتطلب إمكانيات تفوق قدرات البعض، لأن بها من التحديات ما يجعل تفعيلها أمراً شبه مستحيل. إلى جانب تلك الإجراءات التي يمكن أن نصفها بالعامه هناك إجراءات اقتصادية انفردت بها بعض الدول ونجمها في الاتي(مرام تيسير الغرا، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، 3 مايو 2020، المركز الديمقراطي العربي):

- وضع خطة مؤقتة لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، مع تحديد عمليات السحب والإيداع النقدي بقيم محددة للأفراد والشركات.
- التعمد بتقديم حزم مالية بعشرات المليارات لمواجهة تفشي تأثيرات انتشار فيروس كورونا.
- تقديم حوافز اقتصادية لتعزيز ودعم قطاع الأعمال من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الحالي.
- تأجيل دفع الإيجارات لمدة تصل إلى ستة أشهر وإلغاء العديد من الغرامات.
- دعم وتمويل القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز له، وتعديل أو إعادة هيكلة التمويلات الحالية دون أي تكاليف أو رسوم إضافية، وتوفير الاحتياجات التمويلية، مع تقديم الدعم اللازم للأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص. وأيضاً إعفاء جميع العملاء من رسوم إجراء العمليات عبر القنوات الإلكترونية، ومن رسوم انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى، ومن أي رسوم تُفرض على عمليات إعادة التمويل أو إنهاء اتفاقيات قائمة (سواء تمويل أو من جانب الودائع)، ولمدة ستة أشهر على الأقل.
- طرح قروض بمئات بالمليارات للبنوك بغرض السيولة دون تعرض الشركات القوية لضربات بسبب تفشي الفيروس.
- تخفيض في أسعار الفائدة إلى ما بين الصفر و0.25.
- وضع خطط لتقديم مساعدة بمليارات الدولارات للقطاعات الأشد تضرراً من تفشي فيروس كورونا، مثل السياحة والضيافة.
- إطلاق صندوق لمكافحة الأزمات بمليارات الدولارات لدعم الاقتصاد في ظل تفشي كورونا.

هذه الإجراءات الاقتصادية والمبالغ التي تم رصدها من دول لها اقتصاد منتعش وتعيش في حالة استقرار، ولكن هل يتم تأمين مثلها في دول تعاني من الصراعات، ويعيش سكانها تحت خط الفقر؟ وعلى الرغم من الإجراءات التي حاولت الدول اتباعها إلا أنها رافقتها الكثير من التداعيات أبرزها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بشقيه الصحي والتعليمي:

ففي الجانب الاقتصادي:

1. تزايدت الأعباء على ميزانيات الدول من خلال تخصيص الحكومات مليارات الدولارات للإنفاق على مواجهة الفيروس والعلاج من الوباء، واضطرت العديد من الشركات العالمية العاملة بالدول المؤبوة إلى تعليق أنشطتها، وهو ما يؤثر سلباً على أداء تلك الشركات، وينذر بتراجع التجارة العالمية.

2. فقدان وخسائر في التوظيف حيث شهد تراجع يتراوح بين 158 مليون وظيفة و242 مليون، وانخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 تريليون إلى 1.8 تريليون دولار. (3) جهود الدول لمواجهة كورونا قد تخفض خسائر الاقتصاد العالمي على 5 تريليون دولار، تقارير الجزيرة، 2020/5/19، على الموقع. www.a:jazeera.net
3. تباطؤ في النمو وانخفاض العملات الأجنبية وتوقف في عجلة الإنتاج، والتأثير السلبي على حركة وتدفق التجارة العالمية، ودخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود، نتج عنه تباطؤ في معدلات النمو إلى أكثر من 2% وهو ما قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار.
4. تأثر البورصات العالمية وتكبدها خسائر كبيرة، وانخفاض أسواق النفط بشكل ملحوظ، وهذا عائد لتراجع الطلب على النفط بسبب توقف حركة النقل العالمية. وكذلك تأثر قطاع السياحة والسفر في كل أرجاء العالم. (4) 1.2 تريليون دولار خسائر الاقتصادات العربية في كورونا، الشرق الأوسط، ع 15135، 6 مايو 2020، على الموقع aaawsat.com/home/article/2269366/12، وشهاب المكاحلة، أثر كورونا على الاقتصاد العالمي، 2020/3/28، على الموقع alrai.com/article/10530437
5. برزت تداعيات لجائحة كورونا أيضا على الأمن الغذائي، فالدول بسبب العزلة التي فرضتها على نفسها والحجر وبدون سابق إنذار، وجدت نفسها أمام احتمال أن تعاني المجاعات، حيث تناقصت أنواع مختلفة من المواد الغذائية، وارتفعت الأسعار بحد يفوق الخيال، والحجة في ذلك توقف الحركة بين الدول. ولكن ربما في هذا الحدث ناقوس تنبيه للدول التي يمكنها أن تصبح دول منتجة بدل من مستوردة أو تعتمد بشكل كلي على النفط والغاز.

وعلى الجانب الاجتماعي:

امتد تأثير جائحة كورونا على صعيد الأسر ففي ظل سياسة الحجر المفروض، وتعرض الناس للعديد من الضغوط والتي يشرح أن يكون الاقتصاد أولها، سجل ارتفاع للعنف الأسري على الصعيد العالمي، منها ما كان تعنيف لفظي ومنها ما كان جسدي. حيث سجلت حالات انتحار لزوجات بسبب تعنيف الأزواج لهن وقتل متعمد، وقد أولت الأمم المتحدة اهتمامها بذلك حيث ألقى الأمين العام للأمم المتحدة بيانا في شهر إبريل 2020 دعا فيه إلى وضع سلامة النساء أولا في استجاباتهم للوباء. (5) (تفشي فيروس يوجب العنف الأسري، 18 إبريل 2020، على الموقع www.skynewsarabia.com، وعامر صالح، العنف الاسري في زمن كورونا امتداد لما قبله، 28 إبريل 2020، على الموقع annabaa.org/Arabic/rights/23027، ابتسام عزام، الجائحة المستترة عنف أسري متزايد ضد النساء في زمن كورونا 15 إبريل 2020، على الموقع www.alaraby.co.uk/society/2020/4115

أما تداعياته على قطاع الصحة:

فقد وقفت الدول شبه عاجزة عن المواجهة، حيث كانت خسارتها الأولى في ثروتها البشرية ففقدان دولة لمواطنيها بالآلاف ليس بالأمر الهين؟ واكتشفت الدول ذات الأنظمة الصحية المتطورة أنها مازالت بحاجة إلى إعادة بناء في الجانب الصحي. حيث وجدت نفسها في مواجهة مع شعورها للإجابة عن أين التطور العلمي الذي يعتقدون أن دولهم وصلت إليه، وهم يلاحظون تطورا في القدرات العسكرية يوما بعد يوم؟ فالمستشفيات لم تعد قادرة على استيعاب المصابين ولا المعدات الطبية كافية لتغطية الاحتياجات.

تداعياتها على قطاع التعليم:

طال تأثير جائحة كورونا النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم، مما أجبر الحكومات على إغلاق المدارس والجامعات على نطاق واسع، متسبب في حرمان أكثر من 1.6 مليار متعلم في 161 دولة من الوصول إلى المؤسسات التعليمية أي ما بين 60-80% من الطلاب المتحقيين بالمدارس والجامعات لم يتمكنوا من الالتحاق بمدارسهم وكلياتهم (UNISCO, 2020). جاء ذلك في وقت تعاني فيه العديد من الدول النامية من أزمة تعليمية، وإذا لم نتخذ الإجراءات المناسبة فقد تؤدي هذه الجائحة إلى ازدياد الأمر سواءً وتحديدًا في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل (الجعفري، بلق، 2020)، كما تم إيقاف جميع الفعاليات والأنشطة مثل الأنشطة الرياضية والمؤتمرات وورش العمل وغيرها من الأنشطة التي يتم تنظيمها داخل الجامعات، للحد من الانتشار السريع والواسع للوباء. (6) (<https://www.addustour.com/articles/1156014>)

وأدى ظهور الجائحة إلى أزمة تعليمية عالمية متمثلة في إيقاف الفصل الدراسي الثاني 2020 وغياب الرؤية حول إمكانية العودة من جديد، ونتيجة لذلك كان لابد من تغيير إستراتيجيات ومنهجيات التعليم، من خلال تقديم الخدمات التعليمية عن بعد وتطوير التعليم الإلكتروني، بما يضمن حصول الطالب على أفضل تعليم وإكتسابه للمهارات العلمية والعملية دون أن يضطر للذهاب إلى مؤسسته التعليمية (7) (الجعفري، بلق، 2020). ولإغلاق المدارس تأثيرات منها:

1. إيقاف التعلم حيث يحرم الأطفال والشباب من فرص النمو والتطور، يكون هذا الحرمان أكثر إضرارًا بالمتعلمين الأقل حظًا الذين لديهم فرص تعليمية أقل خارج المدرسة.
2. عدم استعداد أولياء الأمور لتبني الدراسة عن بعد وتعليم الأطفال في المنزل وينطبق ذلك بشكل خاص على أولياء الأمور ذوي الموارد المحدودة.
3. عدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى بوابات التعلم الرقمية، والذي يمثل عقبة أمام استمرار التعليم عن بعد، خاصة للطلاب من العائلات المحرومة.
4. زيادة الضغط على المدارس والأنظمة المدرسية التي تظل مفتوحة، حيث إغلاق المدارس محدود النطاق يزيد من الأعباء على المدارس التي تظل مفتوحة؛ من خلال قيام أولياء الأمور والمسؤولون بإعادة توجيه الأطفال إلى المدارس التي ظلت المفتوحة (10) (والد، حسن بن عيسى أحمد الدش، 2020)،

أثر جائحة كورونا على تحول العملية التعليمية من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد، المؤتمر الدولي الافتراضي لمستقبل التعليم الرقمي في الوطن العربي، أراء المعرفة للمؤتمرات والأبحاث، مج 2، ص 148-165.

وتزيد جائحة كورونا الفوارق التعليمية الموجودة، عن طريق نقص الفرص في مواصلة التعليم للكثير من الأطفال والشباب والبالغين المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً (الذين يعيشون في مناطق فقيرة أو ريفية، والفتيات واللاجئون و ذوو الإحتياجات الخاصة والمشردون قسراً). وهناك تخوف من أن تمتد الخسائر في التعلّم إلى ما يتجاوز هذا الجيل وتمحو ما وصل إليه التعليم من تقدم خلال عقود من الزمن في مجالات من بينها دعم فرص الفتيات والشابات في الالتحاق بالتعليم والبقاء فيه. وقد ينتج عن ظهور الجائحة وتأثيراتها أن يتسرب من التعليم نحو 23,8 مليون طفل وشاب آخرين (من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي) أو قد لا يتمكنون من الالتحاق بالمدارس في العام المقبل بسبب التأثير الاقتصادي للجائحة وحده. (11) (الأمم المتحدة، 2020)

- وقد تفاوتت آلية تعامل الأنظمة التعليمية بدول العالم مع جائحة كوفيد_19، وذلك وفقاً لإمكانياتها المادية والبشرية، ومدى قدرتها وخبرتها على توفير الخدمات التعليمية في أوقات الأزمات (12) (قازي هق وآخرون، 2020)، تتحدد في الآتي:
1. تعزيز مستوى الاستعداد مع إبقاء المؤسسات التعليمية مفتوحة: وفقاً لذلك يتم فرض إجراءات وقائية في المؤسسات التعليمية، ووضع إجراءات لكيفية تعامل المؤسسات التعليمية مع الحالات المحتملة، واستخدام البنية التحتية للنظام التعليمي وموارده البشرية لمنع انتشار العدوى، والحد من الاتصال الجسدي عن طريق تقليل الأنشطة الاجتماعية والرياضية وهذا ما قامت به كل من روسيا وبيلاروسيا وسنغافورة.
 2. الإغلاق الانتقائي للمؤسسات التعليمية: يعتمد هذا الأسلوب على إقفال المؤسسات التعليمية الموجودة في المناطق الموبوءة، وذلك كإجراء مؤقت للحد من تفشي الفايروس بين منتسبي تلك المؤسسات، ويسمح لطلبة تلك المؤسسات بالانتقال إلى مؤسسات تعليمية أكثر أمناً ولفترة زمنية محدودة، وهذا ما قامت به البرازيل والهند وكندا وأستراليا.
 3. الإغلاق الكامل للمؤسسات التعليمية: وهو الخيار الذي لجت إليه العديد من الدول النامية وذلك لعلمها المسبق بصعوبة التعامل مع الجائحة، في ظل تدهور البنية التحتية، وضعف القطاع الصحي بها، وهذا ما قامت به كل من الجزائر والعراق وإيران.
 4. الاستعانة بوسائل الإعلام المرئي: ويكون ذلك من خلال عرض المقررات الدراسية على القنوات الفضائية المرئية في سلسلة من الحلقات المعدة مسبقاً، كوسيلة لاستكمال المناهج الدراسية وإنهاء الفصل الدراسي، وهذا ما قامت به كل من مصر والمغرب ولبنان.
 5. الاستعانة بالمنصات التعليمية والتعلم عن بعد: وهو الخيار الذي استخدمته العديد من الدول المتقدمة والتي تتوفر لديها البنية التحتية الجيدة، ونظام الاتصالات الفعال، وتتوفر فيها القدرات البشرية للتعامل مع هذا النظام، فهي تستخدم التعلم عن بعد وليس الموضوع بجديد عليها، وتمتلك خبرات وتجارب في استخدام المنصات التعليمية، وهذا ما قامت به كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا.
- وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دوراً في دعم جودة التعليم في ظل جائحة فيروس كورونا:
- وذلك حرصاً منها على الحد من التأثير السلبي على جودة التعليم في ظل الاضطرابات التي تسببت بها جائحة كورونا، حيث دعت المنظمة إلى التضامن العالمي من أجل تجاوز هذه الأزمة وذلك من خلال (الموقع الرسمي لليونسكو):
1. إطلاق تحالف عالمي للتعليم من أجل تيسير فرص التعلم وذلك من خلال:
 - تبادل الخبرات ومساعدة الدول النامية.
 - تأسيس مناهج تعمل على تطوير النظم التعليمية لكي تكون أكثر مرونة وإنفتاح.
 - التوصل إلى حلول منصفة تكفل حصول الجميع على التعليم.
 - المساعدة التقنية بالإسراع في إعداد حلول تعليمية بديلة وشاملة للجميع وإدخالها حيز التنفيذ باستخدام التكنولوجيا المتطورة.
 2. فتح آفاق تعليمية جديدة أمام المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال إطلاق مجموعة مختارة من المواد التعليمية الرقمية المجانية مثل: بلاك بورد، جوجل كلاس روم، إدراك، نفهم، وسكولر.

3. ناشدت اليونسف الجهات المانحة تقديم 651.6 مليون دولار لتوفير معدات الحماية الشخصية وعرض فرص التعلم عن بعد، وتقديم الدعم التقني والاجتماعي للطلبة.
4. دعت اليونسكو الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى مشاركة قصاصهم حول كيفية تعاملهم مع الأزمة ومواصلة التعلم كوسيلة لإلهام الآخرين وإعطاء أمل لهم من خلال حملتها (Learning Never Stop).

المحور الأول: تأثير جائحة كورونا على التعليم في ليبيا:

مع تفشي جائحة كورونا وبتعليمات من منظمة الصحة العالمية اقدمت الحكومة الليبية كغيرها من الحكومات على سلسلة من الاجراءات الاحترازية كان الهدف منها تحجيم الوباء قدر الإمكان واهمها الآتي:

أولاً: أصدر المجلس الرئاسي قرار بتخصيص مبلغ وقدره نصف مليار دينار لمواجهة الأزمة ولم يخص بذلك مدينة معينة. وفي ذات السياق خصصت الحكومة المؤقتة مبلغ وقدره 300 مليون دينار.

ثانياً: أصدر المجلس الرئاسي في 14 مارس 2020 قرارًا يقضي بتقنين العمل الإداري من خلال دعوة الموظفين للاستفادة من إجازاتهم السنوية، وإتمام المراجعات عن طريق وسائل الاتصال الالكتروني، وإيقاف العمل بجهاز قاري البصمة الآلي، مع أتباع كافة أساليب التعقيم داخل الإدارات المختلفة. (13) منشور المجلس الرئاسي رقم 2 للعام 2020 انظر الملحق ثالثاً: قام المركز الوطني لمكافحة الأمراض بسلسلة من الإجراءات الاحترازية وهي وضع خطة اطلق عليها خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد (14): خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد، وزارة الصحة، مركز مكافحة الأمراض طرابلس، 17-3-2020، على الموقع ncdc.org.ly

رابعاً: أصدرت وزارتي التعليم شرقاً وغرباً قرارات كانت على النحو التالي:

- قرار يقضي بوقف الدراسة بكامل المراحل الدراسية ابتداء من يوم 15 مارس 2020 م لمدة أسبوعين كإجراء أولي، لمنع الاختلاط تجنباً لانتشار الوباء.
- وفي خطوة أرادت منها الوزارة أن تحافظ على سير العملية التعليمية أقدمت على خطوة غير مسبوقه في ليبيا وهي التعليم عن بعد من خلال الاتفاق مع قنوات مرئية لبث دروس تعليمية للشهادات بالتعليم الأساسي والثانوي.
- وكذلك أقدمت بعض مراقبات التعليم لبث حصص تعليمية عبر صفحتها الالكترونية لسنوات النقل المختلفة.

ولكن استمرار الوضع الوبائي في التطور عالمياً جعل سير العملية التعليمية أكثر ربكة ما بين التفكير في اعادة التلاميذ الى مقاعد الدراسة او مواصلة الاغلاق الذي بدأت تظهر عواقبه واثاره.

فكان لوزارتي التعليم الليبية (بحكومتى الوفاق والمؤقتة) جملة من الاجراءات على النحو التالي:

- 1- اصدار قرار من حكومة الوفاق والحكومة المؤقتة على استمرار ايقاف الدراسة.
- 2- ايقاف الدراسة للصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي (من الصف الأولى حتى الصف الخامس) الأمر الذي ترتب عليه حرمانهم من المحتوى الدراسي للنصف الثاني من العام الدراسي.

3- اخضاع التلاميذ والطلاب بصفوف السادس والسابع والثامن والأول الثانوي والثاني الثانوي لامتحانات شملت المحتوى الدراسي للنصف الثاني من العام الدراسي 2020 ، دون أي خلفية أو تدريس لتلك المواضيع وقدمت لهم أسئلة عرفت بالاسترشادية وهي أسئلة محلولة وما كان للطلاب من دور سوء حفظ تلك الإجابات وتدوينها بكتابة الإجابة يوم الامتحان. وهو ما ترتب وسيترتب عليه فقدان لكثير من المهارات في جميع المواد.

4- اتباع أسلوب الأسئلة الاسترشادية مع طلاب إتمام المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية وكانت أسئلة مكثفة تجاوزت في بعض المواد الثلاثمائة سؤال دون إجابات، هذه الأسئلة تكبد لأجل حلها الطلاب وأولياء أمورهم الكثير من المشاق، سوا من حيث الوصول إلى المعلم للمساعدة في الحل أو من حيث شراء تلك الأسئلة محلولة ليتم حفظها وكررها هنا وليس فهمها.

5- بداية العام الدراسي كانت متأخرة للعام 2021 مع الإقدام على بعض الإجراءات منها (15) الخطة الدراسية، (مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، وزارة التعليم الليبية، 4-11-2020):

- تكون الدراسة لجميع سنوات التعليم العام بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع وذلك لتمكين المدارس من استيعاب التلاميذ والطلاب داخل الفصول وفق خطة مدرسية لا يتعدى فيها عدد التلاميذ داخل الفصل 15 طالبا. (16) الخطة الدراسية، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، وزارة التعليم الليبية، 4-11-2020.
 - تخفيض المحتوى التدريسي وذلك باستبعاد اجزاء من المفردات بجميع المواد وهو ما أدى لاستيعاب التلاميذ والطلاب لمعلومات متذبذبة لان التخفيض كان بشكل شبه عشوائي.
 - تخفيض في عدد الحصص باليوم الدراسي، حيث حددت بأربعة حصص وخمسة في اليوم بدلا عن الست والسبع حصص، وهو ما جعل التلاميذ يحصلون على المادة العلمية بشكل مضغوط، كان له الأثر الواضح في استيعابهم للمعلومة وحصولهم على معلومات مبتورة.
 - إلغاء حصص النشاط ما منع من ممارسة التلاميذ والطلاب لهواياتهم وحال دون تنميتها داخل المدرسة.
 - إلغاء فترة الاستراحة لمنع الاختلاط بين التلاميذ وهو ما ترتب عليه حرمان التلاميذ والطلاب من تناول وجبة الإفطار المدرسي، وهذه ستكون لها نتائج سلبية على صحة التلاميذ والطلاب.
- كل تلك القرارات والآثار التي خلفتها جائحة كورونا على التعليم تضاعفت لتشكل اثر بالغ وطويل المدى على العملية التعليمية، وبرزها حدوث فاقد تعليمي واضح بمرحلة التعليم العام فاقد في المحتوى وفاقد في المهارات وهو فاقد صعب معالجته بالسنة الأولى ولن تكن عملية علاجه بالسنوات القادمة امر سهل بل ستكون له الآثار السلبية على المتعلم وعلى المجتمع.
- وليس أوضح دليل على ذلك تلاميذ الصف الأول الابتدائي المقيدون بالعام الدراسي 2019-2020 والذين تم قبولهم بالصف الثاني 2020-2021 وكيف ظهر التعثر الواضح على معظمهم في جميع المواد (زيارة ميدانية لبعض المدارس الخاصة والعامية).

الجهود والإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم الليبية لمواجهة آثار جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي:

سعت وزارة التعليم الليبية في خطوة يمكن وصفها بالسرعة لاعتماد إجراء أرادت به معالجة الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على التعليم منذ مارس 2020 مستمرة في الاعتماد عليه العام 2021، وهو الاعتماد على التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني) ليس لإخضاع الطلاب بواسطته لامتحانات ليتم نقلهم إلى مرحلة دراسية مواتية، إنما لسد فاقد المحتوى العلمي واكتساب مهارات علمية للمواد الدراسية التي حالت الجائحة دون اكتسابها.

فليبيا من الدول التي لها تجارب سابقة لتفعيل التعليم عن بعد عبر البوابة الليبية للتعليم الإلكتروني، وذلك من خلال منظمة واحات التقنية وهي مؤسسة خيرية ومقرها أوجلة تبنت مشروع البوابة الليبية منذ سنة 2015. ولكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو حتى سياسية شكلت عراقيل للعملية التعليمية واستمرارها.

أطلقت وزارة التعليم الليبية مع بداية الجائحة مبادرة التعليم عن بعد برئاسة السيدة مسعودة الاسود مدير عام المركز العام لتدريب وتطوير التعليم لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، وذلك لضمان استمرارية العملية التعليمية، حيث تم تسجيل الدروس التعليمية بالتعاون مع نخبة من المفتشين التربويين والمعلمين الأكفاء لبثها عبر القنوات المرئية اعتباراً من 2020/3/18 م لإتاحة الفرصة لجميع الطلاب بمتابعة دراستهم عن بعد أثناء فترة تعليق الدراسة، كإجراء احترازي في مواجهة الأزمة. ومن خلال رحلة العمل في تسجيل الدروس تبين لدى اللجنة المهارات التي تنقص المشاركين والتي يحتاجون فيها الى التدريب، وهذا الأمر دفع اللجنة الى تنظيم عدد من الورش التعليمية الهادفة لرفع كفاءة المشاركين ومساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة ليكون العمل في مستوى الجودة المطلوبة

وكانت أنشطة لجنة التعليم عن بعد كالآتي:

- نفذ المركز العام العديد من الأنشطة وورش العمل الداعمة لعملية التعليم عن بعد والجدول (1) يوضح أهم هذه الأعمال.

الجدول رقم (1) الأنشطة وورش العمل الداعمة لعملية التعليم عن بعد

ت	عنوان النشاط	نوع النشاط	التاريخ	عدد المستفيدين	الهدف من النشاط
1	اعداد الدروس التعليمية الكترونياً	ورشة عمل	2020/4/5	5	تدريب المفتشين والمعلمين على كيفية اعداد الدروس الكترونياً لمدة يومين
2	رفع كفاءة مدرسي اللغة الانجليزية	تدريب اونلاين	2020/4/9	11	أقيمت هذه الدورة بالتعاون مع شركة غارنت من كفاءة مدرسي اللغة الانجليزية
3	استخدام الوسائل البديلة للتعليم عن بعد (منظمة ممكن)	ورشة عمل	2020/4/20	10	تدريب المفتشين والمعلمين على كيفية انشاء الفصول الافتراضية وذلك بالتعاون مع منظمة ممكن
4	الاهداف التربوية - صياغتها - اهدافها-مجالاتها	ورشة عمل	2020/4/27	15	رفع كفاءة المفتشين والمعلمين اللذين يقدمون الدروس التعليمية على القنوات التلفزيونية
5	برنامج ميكروسوفت باور بوينت	ورشة عمل	2020/4/28	15	اكتساب المتدربين مهارة استخدام ميكروسوفت باور بوينت
6	مهارات بناء الاختبارات الالكترونية وفق جدول المواصفات	ورشة عمل	2020/5/4	40	اكتساب المتدربين مهارة بناء الاختبارات الالكترونية وفق جدول المواصفات

7	تطبيق عملي لبرنامج زوم	مقابلة عن بعد	2020/4/7	38	تطبيق برنامج زوم تمهيداً لإطلاق برنامج التدريب عن بعد والذي يأتي نتيجة لإتفاقية التعاون المبرمة بين وزارة التعليم ومنظمة اليونيسيف في إطار خطة مواجهة تداعيات فيروس كورونا
8	تطوير كفاءة مدربي اللغة الانجليزية	ورشة عمل	2020/5/16	8	التدريب على كيفية تسجيل الدروس وتحميلها ثم عرضها على القنوات التلفزيونية
9	ورشة عمل	مشاركة ورشة عمل	2020/5/27		الاطلاع على تجارب الدول المختلفة حول الدروس التعليمية وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة اليونيسكو
10	استخدام تطبيق زوم	ورشة عمل	2020/5/31	15	تدريب المعلمين والمتفشين الذين يقومون بتسجيل الدروس التعليمية على كيفية استخدام برنامج زوم
11	اجتماع لجنة التعليم عن بعد	اجتماع تقابلي	2020/6/2	30	مناقشة النقاط المتعلقة بتصوير الدروس التعليمية والتحديات التي تواجه البرنامج
12	اجتماع بين لجنة التعليم عن بعد ولجنة المنصة التعليمية	اجتماع تقابلي	2020/6/3	10	الاتفاق على آلية العمل المشترك الذي يهدف الى تنزيل الدروس المصورة على موقع المنصة
13	اجتماع لجنة التعليم عن بعد	اجتماع تقابلي	2020/6/16	15	مناقشة خطة اللجنة بخصوص البدء بتصوير الدروس الاسترشادية
14	اجتماع لجنة التعليم عن بعد	اجتماع تقابلي	2020/6/28	10	متابعة تسجيل الاسئلة الاسترشادية

المصدر: المركز العام لتدريب وتطوير التعليم

• تسجيل الدروس التعليمية وبثها عبر القنوات التلفزيونية:

شرعت لجنة التعليم عن بعد بتسجيل الدروس التعليمية وبثها عبر القنوات التلفزيونية بتاريخ 2020/3/18 م وذلك بعد اختيار نخبة من المفتشين التربويين والمعلمين وأيضاً المدربين التابعين للمركز العام لإعداد هذه الدروس بطريقة علمية سلسلة ومشوقة يساندهم في ذلك فريق تقني لإنجاز العمل بالشكل الملائم وفي الوقت المحدد فكانت:

أولاً: مرحلة التعليم الأساسي:

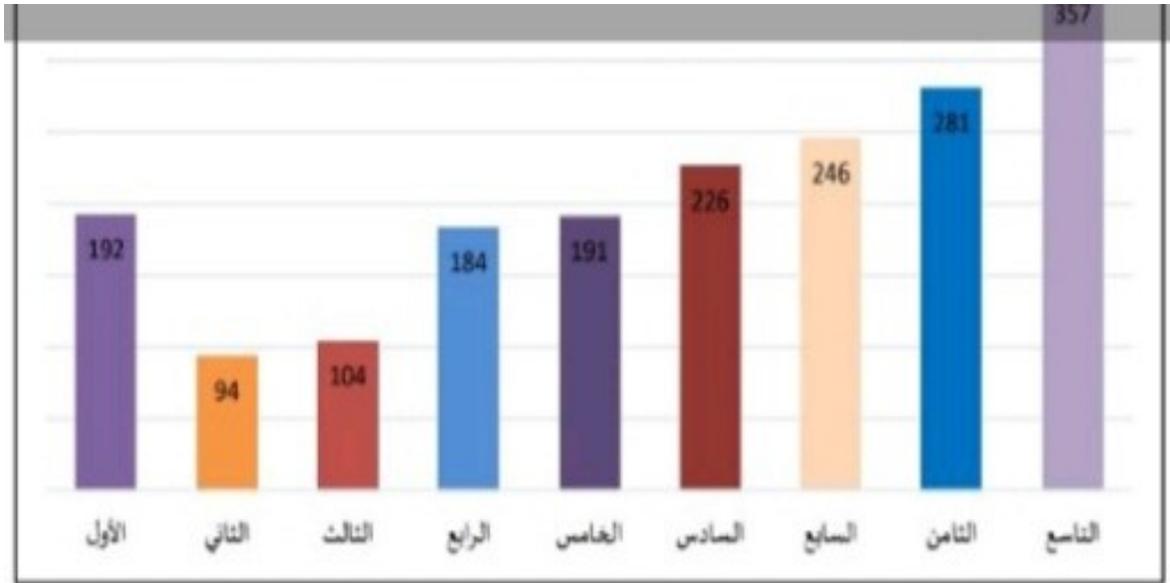
بلغ عدد الدروس المسجلة في الفترة من 3/18 الى 2020/9/25 في مختلف المقررات الدراسية (1875) درس لمرحلة التعليم الأساسي بشقيها الاول والثاني والبيانات التالية توضح عدد الدروس المسجلة حسب المقررات والسنوات الدراسية:

الجدول رقم (2): الدروس التعليمية المسجلة لمرحلة التعليم الأساسي حسب السنوات الدراسية

الصف الدراسي	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	المجموع
الأول الابتدائي	10	20	83	13	44	22	-	192
الثاني الابتدائي	8	21	8	5	8	40	4	94
الثالث الابتدائي	10	19	8	31	-	25	11	104
الرابع الابتدائي	21	25	5	67	14	47	5	184
الخامس الابتدائي	17	25	4	41	42	56	6	191
السادس الابتدائي	16	51	5	50	62	24	18	226
السابع	27	75	23	32	43	42	4	264
الثامن	24	70	41	33	77	19	17	281
التاسع	17	78	21	127	59	31	24	357
المجموع	150	384	198	399	349	306	89	1875

المصدر: لجنة التعليم عن بعد

شكل (1) يوضح عدد الدروس المسجلة حسب السنة الدراسية لمرحلة التعليم الاساسي



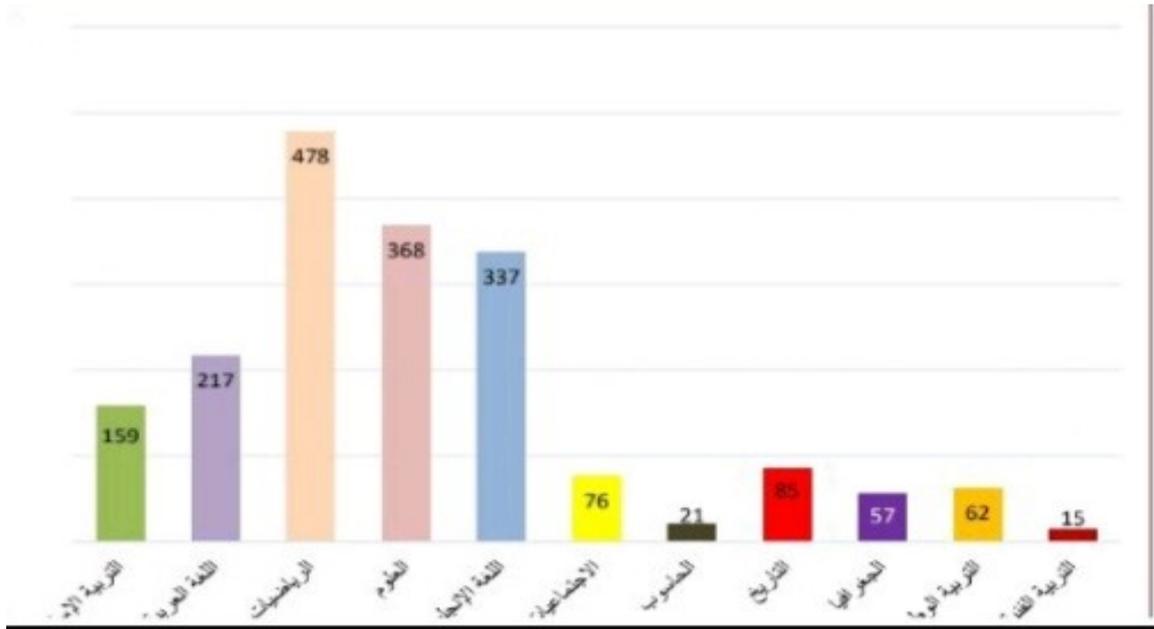
المصدر: المركز العام للتدريب وتطوير التعليم (لجنة التعليم عن بعد)

الجدول رقم (3) الدروس التعليمية المسجلة لمرحلة التعليم الاساسي حسب المواد الدراسية:

المادة الدراسية	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	المجموع
التربية الاسلامية	/	22	16	34	36	36	15	159
اللغة العربية	20	68	28	40	38	14	9	217
الرياضيات	53	83	14	82	104	125	17	478
اللغة الانجليزية	19	49	81	101	24	58	5	337
العلوم	49	89	/	72	78	43	37	368
الاجتماعيات	4	24	4	17	16	11	/	76
الحاسوب	1	9	9	/	/	2	/	21
التاريخ	/	21	/	21	34	9	/	85
الجغرافيا	/	16	9	4	16	6	6	57
التربية الوطنية	/	3	36	18	3	2	/	62
التربية الفنية	4	/	1	10	/	/	/	15
المجموع	150	384	198	399	349	306	89	1875

المصدر لجنة التعليم عن بعد بالمركز العام للتدريب وتطوير التعليم

شكل رقم (2) يوضح عدد الدروس المسجلة حسب المادة الدراسية لمرحلة التعليم الاساسي



المصدر: لجنة التعليم عن بعد

ثانيا: مرحلة التعليم الثانوي:

الجدول رقم (4) الدروس التعليمية المسجلة لمرحلة التعليم الثانوي حسب السنوات الدراسية

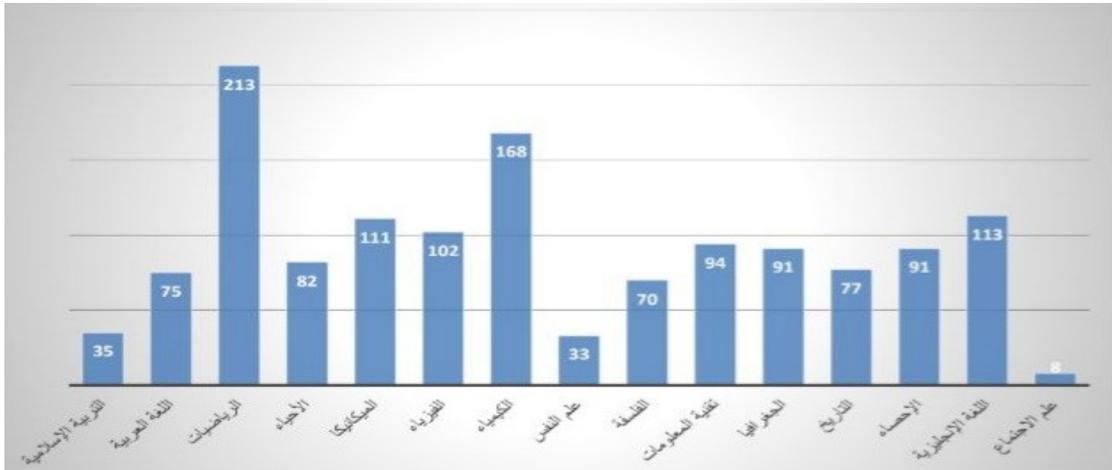
الصف الدراسي	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	المجموع
الأول ثانوي	8	57	39	56	63	29	4	256
ثانية ثانوي علي	1	40	49	45	2	27	20	184
ثانية ثانوي أدبي	5	26	25	59	32	38	21	206
ثالثة ثانوي علي	25	75	47	143	134	54	10	488
ثالثة ثانوي أدبي	9	53	6	70	72	19	-	229
المجموع	48	251	166	373	303	167	55	1363

المصدر: المركز العام للتدريب وتطوير التعليم

شكل رقم (3) يوضح عدد الدروس المسجلة حسب الصف الدراسي لمرحلة التعليم الثانوي



شكل رقم (4) يوضح الدروس حسب المادة الدراسية لمرحلة التعليم الثانوي

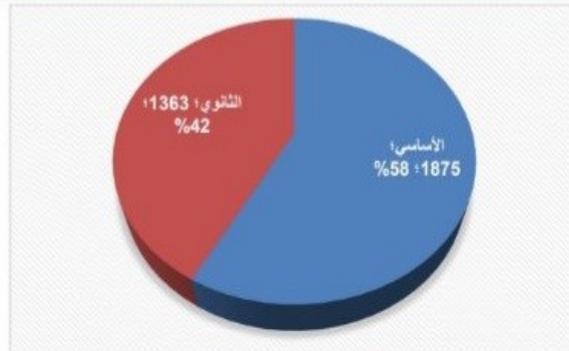


المصدر: لجنة التعليم عن بعد

وعند حصر عدد الدروس المسجلة بشكل عام تكون الإحصائية كما هو موضح بالشكل البياني رقم (4):

شكل رقم (4) يوضح عدد الدروس المسجلة بشكل عام

مرحلة التعليم الثانوي	مرحلة التعليم الأساسي
1363	1875
3238 درس تعليمي	



المصدر: لجنة التعليم عن بعد

هذا وتعمل البوابة الآن تعمل على مستوى ليبيا عبر موقعها في شبكة المعلومات، ويعمل بها عدد 3000 معلم ومعلمة من مختلف مدن ليبيا (46 مدينة)، يساهم كل منهم في البث المباشر عبر منصة تيمز ووضع المحتوى الإلكتروني للمناهج لكافة المراحل الدراسية. كما يستفيد الآن من البوابة عن بعد المعلمين والطلبة في الحصول على احتياجاتهم من المعلومات كل في مجال تخصصه.

وبما ان هذه البوابة الالكترونية اصبحت تقدم خدماتها التعليمية في الوقت الذي يحتاج فيه الوطن لمثل هذه المجهودات لتعويض الفترة التي انقطع فيها الطالب عن الدراسة بسبب الوضع الوبائي، وبما أن الإقبال عليها في تزايد مستمر فإنها أصبحت أمام مسؤولية لمستخدميها. وتعمل بكل طاقتها لتوفير المطلوب من محتوى منهجي يشمل المنهج والفيديوهات والتجارب والامتحانات ووسائل إيضاح مختلفة.

- وللمعلم فقط خاض تجربة العمل عبرها أكثر من 3000 متدرب من مختلف مناطق ليبيا وبمختلف التخصصات والمهن.
- تم تدريب أكثر من 300 معلم قاموا بإنشاء محتوى الكتروني داخل منظومة البوابة الليبية للتعليم الإلكتروني والمتواجدين فعلياً ومستمرين في الانجاز تقريباً 217 معلم.
- المدرسين في البوابة أكثر من 53 مدرب من 46 مدينة تم منحهم شهادة معلم الكتروني.
- البوابة تحوي أكثر من 300 صفحة يوجد فيها محتوى كامل للمناهج الدراسية حسب مقررات الوزارة من محو الأمية إلى رياض الأطفال، من الصف الأول الابتدائي إلى الثالث ثانوي، مناهج صناعية، صعوبات تعلم، وغيرها من المقررات.

التحديات التي تواجه وزارة التعليم الليبية لتفعيل إجراءات مواجهة تأثيرات جائحة كورونا للحد من الفاقد التعليمي:

اعتماد وزارة التعليم على التعليم عن بعد مستخدمة فيه التعليم الإلكتروني كإجراء أولي لمواجهة آثار جائحة كورونا على التعليم العام ولتعويض الفاقد في المحتوى العلمي الذي نتج عن إيقاف العام الدراسي للعام 2019-2020، وأيضاً لتخفيض المحتوى العلمي وفق الخطة الدراسية للعام 2020-2021، لكن هذا الإجراء رغم انه استطاع أن يحقق النجاح عند بعض التلاميذ الذين انظموا له واستفادوا منه ولكن في ذات الحين لم يُتقبل من البعض الآخر ولم تتحقق منه نتائج. ومن خلال استطلاع للرأي عن مدى جدوى الاستفادة من التعليم الإلكتروني واستمرار العمل به لفئة من أولياء الأمور وحاملين لشهادات علمية مختلفة وفي بيئات مختلفة كان الرأي السائد وما بنسبته 85% أن تطبيق التعليم الإلكتروني كوسيلة لاستمرار العملية التعليمية وتعويض الفاقد التعليمي تواجهه مجموعة من التحديات تتحدد فيما يلي:

- عدم دراية بعض الأسر الليبية ببرنامج التعليم الإلكتروني وانه حل بديل للتعليم التقليدي في ظل الأزمات والجوائح.
- جهل بعض أولياء أمور التلاميذ ببرامج العمل الإلكتروني والاستفادة منها.
- الانقطاع المستمر للكهرباء والذي يتزامن مع بث الدروس التعليمية عبر المنصات المختلفة أو الإذاعات المرئية.

- ارتفاع تكلفة الانترنت في وقت يعاني فيه معظم أولياء الأمور من انعدام السيولة المالية اللازمة لتغطية الضروريات.
- تذبذب شبكات الانترنت المحلية ما يجعل عملية المتابعة صعبة.
- الأوضاع داخل البيت الليبي فالكثير من العائلات الليبية لا يمتلك التلميذ فيه مكان مخصص له للدراسة أو حاسوب أو جهاز مرئي وهو ما يشكل له عائق للمتابعة.
- عدم تقبل بعض أولياء الأمور لفكرة ان ابنه يدرس خارج الفصل المدرسي، وتحمله لمسؤولية المتابعة مع أبنائهم ومساعدتهم.
- عدم مقدرة بعض التلاميذ على الانتباه والتركيز دون وجود معلم معه يجبره على المتابعة والتجاوب.

التصورات والتوصيات لتفعيل الإجراءات اللازمة للحد من الفاقد التعليمي:

الفاقد التعليمي أو الفاقد بالمحتوى التعليمي هو خلل أحدثته جائحة كورونا، تكشفته آثاره منذ العام الدراسي الماضي، وستكون له آثار بعيدة المدى يكون بها التلميذ والطالب فاقدين لعدد المهارات التي تؤهلهم لاجتياز مراحل تعليمية تالية، وعليه لتجاوز ذلك يمكن العمل وفق التصورات والتوصيات الآتية:

1. رفع كفاءة المعلمين والمعلمات بمدارس التعليم العام خاصة في الناحية التقنية من خلال إعداد ورش العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على خدماتهم المقدمة على المنصات التعليمية والمواقع الإلكترونية.
2. نشر ثقافة التعليم الإلكتروني واستمراره بحيث لا يكون مقتصر على جائحة كورونا ومعمول به بكل الأوقات.
3. استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية، والذي من شأنه أن يحد من أية تداعيات سلبية في أوقات الأزمات وانتشار الأوبئة.
4. إنشاء المزيد من بوابات التعليم الإلكتروني وتكون تبعيتها لوزارة التعليم، لتكون المفتاح للتحويل إلى التعليم الإلكتروني في البيئة الليبية.
5. أخذ الجدية في التحويل إلى التعليم الإلكتروني والاستعانة بالخبراء الأجانب أو العرب، الذين سبقونا في هذا المجال، للتغلب على أي تداعيات على العملية التعليمية نتيجة حدوث كوارث أو أزمات مستقبلاً.
6. تخصيص مبالغ خاصة للتعليم الإلكتروني ضمن ميزانية وزارة التعليم الليبية تكون تحت تصرف الجهة المخولة بالبرنامج.
7. تحسين خدمات الانترنت بجميع المدن الليبية مع تخفيض ثمن الباقات.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تأثر التعليم العام بجميع منتسبيه (طلبة ومعلمين وإداريين) بجائحة كورونا.
2. رغم الجهود التي بذلتها الحكومة ووزارتي التعليم في البيئة الليبية من أجل تقليل تأثير الجائحة على العملية التعليمية، إلا أن تلك الجهود لم تكون كافية.

3. نقص الموارد البشرية المدربة والقادرة على تقديم المادة العلمية عبر القنوات على شاشات الإذاعة المرئية، والمنصات التعليمية.

4. وجود فاقد في التعليم وخاصة في المحتوى المعرفي المقدم للتلاميذ والطلبة، والناجح عن حذف بعض المفردات من المناهج، كنتيجة لتقليص الفترة الزمنية المعتمدة لكل مقرر، والذي انعكست أثره على كمية المعلومات التي يجب أن يتحصلوا عليها.

التوصيات:

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بالآتي:

- 1- ضرورة الاهتمام على الصعيد الاسري بتعليم ابنائهم ومحاولة تعويض الفاقد الناتج عن توقف العام الدراسي 2020 وتقليص المحتوى المعرفي الحاصل للعام 2021.
- 2- تكثيف الدورات المنهجية لجميع المراحل الدراسية وعدم الاقتصار على الشهادات لحاجة التلاميذ والطلاب لتلك المهارات في المراحل الدراسية القادمة.
- 3- تحديد فترة زمنية مع مطلع العام الدراسي القادم لمحاولة الوقوف على التأثير المترتب عن الفاقد التعليمي للعام الدراسي السابق، ومن ثم تحديد احتياجات التلاميذ والطلاب للمهارات المفقودة والعمل على إكسابهم إياها بمختلف الطرق.
- 4- إشراك إدارة المناهج بوزارة التعليم في إيجاد حلول لتعويض الفاقد وذلك من خلال مراجعة المقررات الدراسية، وإضافة المفقود منها بسبب الجائحة وما ترتب عليها للمقررات المنهجية للسنوات التالية حتى لا يجد التلاميذ والطلاب صعوبات في المراحل القادمة.

المراجع:

- المبروك، فرج، التعليم في ليبيا وبعض الدول الأخرى-دراسة مقارنة، بدون دار نشر، ص 39-40.
- مكسح، لويذة، (2020)، التدابير الشرعية للوقاية من جائحة كورونا المستجد covid.19، مجلة الاحياء، المجلد 20، ع26 سبتمبر 2020، ص285-304.
- ملكاوي، حنان عيسى، (2020)، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، في جائحة كورونا كوفيد 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة، نشرية الالكسو العلمية، ع2 يونيو 2020، طباعة رقمية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الغراء، مرام تيسير، (2020)، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، 3 مايو 2020، المركز الديمقراطي العربي.
- الجعفري، ربيع نجم الدين، بلق، منيرة عبد الحميد، (2020)، أثر جائحة فايروس كورونا في جودة التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة 2030 - دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد العجيلات، المؤتمر الدولي للمسؤولية الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل تفشي الأوبئة، المنعقد يومي 16، 15/09/2020، المركز الديمقراطي العربي- المانيا.



- (جهود الدول لمواجهة كورونا قد تخفف خسائر الاقتصاد العالمي على 5 تريليون دولار ، تقارير الجزيرة، 2020/5/19، على الموقع www.ajazeera.net
- (1.2 تريليون دولار خسائر الاقتصادات العربية في كورونا، الشرق الأوسط، ع 15135، 6 مايو 2020، على الموقع aawsat.com/home/article/2269366/12، وشهاب المكاحلة، أثر كورونا على الاقتصاد العالمي، 2020/3/28، على الموقع alrai.com/article/10530437
- (تفشي فيروس يوجب العنف الأسري، 18 ابريل 2020، على الموقع www.skynewsarabia.com
- عامر، صالح، عامر(2020)، العنف الاسري في زمن كورونا امتداد لما قبله، 28 ابريل 2020، على الموقع annabaa.org/Arabic/rights/23027
- عزام، ابتسام،(2020)، الجائحة المسترة عنف أسري متزايد ضد النساء في زمن كورونا، 15 ابريل 2020، على الموقع www.alaraby.co.uk/society/2020/4115
- الموقع الرسمي لليونسكو. <https://ar.unesco.or>
- قازي هق، كاليوبي، شمس. (2020). إدارة تأثير فيروس كورونا المستجد على الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم <https://blogs.worldbank.org>
- COVID-19 Educational Disruption and Response". UNESCO. 2020-03-04 23.
- خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد ، وزارة الصحة، مركز مكافحة الأمراض طرابلس، 2020-3-17، على الموقع ncdc.org.ly
- منشور المجلس الرئاسي رقم 2 للعام 2020
- المركز العام للتدريب وتطوير التعليم، وزارة التعليم الليبية.
- الخطة الدراسية، مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، وزارة التعليم الليبية، 2020-11-4.

الورقة البحثية السادسة:

الفاقد التعليمي

بين جائحتي الصراع وكورونا

في الصومال (الواقع والتحديات والحلول)

(دراسة وصفية تحليلية).

إعداد/

1. دكتور حسين أحمد صلاب، عميد كلية التربية بجامعة طه في مقديشو
2. أستاذ آدم محمد منسق الائتلاف الصومالي للتعليم للجميع
3. أستاذ محمد علي بري، مشرف في المدارس الحكومية
4. أستاذ علي محمود، محاضر بجامعة طه في مقديشو
5. أستاذة فاطمة علي حاشي محاضرة بجامعة طه في مقديشو

مقدمة: ➤

بما ان التعليم حق أساسي أثبتته الكتب السماوية كلها للأطفال وكذلك أفرته المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبما الدستور الصومالي يكفل حق الطفل للتعليم المجاني ابتداء من الحضانه وحتى المرحلة الثانوية، وباعتراف دول العالم جوهرية التعليم وضرورتها في استقامة الحياة البشرية أصبح من الضروري التعرف على مدى تحقق هذه الحقوق الأساسية ومدى فقدانها عند كثير من الأطفال الصوماليين نتيجة الصراعات المسلحة وغير المسلحة التي اجتاح البلاد منذ زمن بعيد، والصراعات في الصومال ليست كما يتصوره البعض صراعات مسلحة فقط، ولكنها اوسع من ذلك ، هناك ما يسمى الصراع الثقافي والاجتماعي والصراع الوجودي والصراع الاقتصادي والصراع السياسي غير المسلح، وكل هذه الصراعات لابد ان يكون لها تأثير في التعليم وسيره وتوزعه على شرائح المجتمع الصومالي، هناك من يحظون بتعليم كاف ، وهناك من يجدون نسبة ضئيلة ، وهناك من لم يتوفر عنده أي تعليم بمستوياته المختلفة ، وهذا ما يسهم في استمرار الوضع المأساوي لأن الأمة الجاهلة ما تستطيع أن تقرر عن مصيرها وأن نرفع أسدال النذل والهوان عن ظهورها، بل تعيش في حيص وبيص، ومن المؤسف أن الحكومات المتعاقبة في الصومال لم تنجح في الحد من الصراع بأنواعه ، ولم تضع خطة عملية يستهدمها الحكومات التي ربما تأتي بعدها، وفي هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على الآثار السلبية للصراع في التعليم ومدى مساهمة الصراع في جعل ملايين من الأطفال فاقد التعليم .

وفي زمن الأخيرة ظهرت جائحة كورونا والتي لا تقل تأثيرا عن الصراعات في التعليم ، بل كما يعتقد بعض الباحثين أشد تأثيرا من أي شيء آخر بالنسبة لتأثيرها في التعليم ، وكانت دولة الصومال من الدول التي تضررت بتلك الجائحة وأخذت نصيبها ، وأصابها ما أصاب العالم من قيود صحية وشل حركات التجارة وإغلاق المدارس ، وهذا زاد الطين بلة؛ لأن الصومال كانت تعاني من آثار الصراعات في التعليم وجائحة كورونا ضاعفت الازمة حدة وتأثيرا، وأصبح ملايين الأطفال فاقد التعليم، وهذا ما سنعرضه في هذه الورقة البحثية مع الاعتماد على التقارير الوزارية والجهات المستقلة المعنية بالتعليم في الصومال وكذلك تقارير الهيئات الدولية والإقليمية.

مشكلة الدراسة: ➤

إن مشكلة البحث تتجلى في تأصيل الفاقد التعليمي والتعرف على تأثير الصراعات وكورونا في إيجاد فاقد التعليم في الصومال، وكما تمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثير فقدان التعليمي في تأجيل لهيب الصراع في الصومال، وكذلك حصر عدد فاقد التعليم في الصومال. هناك أسباب ضعف معدل الالتحاق بالمدرسة إلى أن أكثر المدارس التعليمية تتبع القطاع الخاص، وبما أن نسبة الفقر¹⁵⁹ بحدود 82% ومتوسط دخل الفرد دولاران أو أقل يوميا، فإن كثيرا من الأسر لا تقدر على دفع رسوم التعليم في المدارس الخاصة. وكذلك هناك تقصير الحكومة الصومالية في توفير التعليم المجاني ووضع تخطيط وطني للسياسة التعليمية، علاوة على تدني الميزانية المخصصة للتعليم، كل ذلك أسهم بشكل كبير في فقد الكثير من أطفال الصومال حقهم في التعليم . والحكومة لم تأل جهدا في توفير التعليم للأطفال الصومال بإمكاناتها المحدودة، مشيرا إلى أنها نجحت في تجهيز 74 مدرسة وتوظيف 1300 مدرس فقط. وتقدر نسبة غير الأميين بـ37.8% فقط (50%

¹⁵⁹ مدير المركز الصومالي للتربية والبحوث عبد الشكور الشيخ حسن،

تقريباً بين الرجال و25% بين النساء)، في حين تبلغ نسبة التسرب من التعليم نحو 30%. والمشكلة الأخيرة هي قلة ميزانية التعليم وضعف التمويل ونقص المعدات من أكبر التحديات.

➤ أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها

- 1- تؤصل مفهوم الفاقد التعليمي كمصطلح تربوي
- 2- تحدد مدى إسهام الصراع وكورونا في وجود الفاقد التعليمي في الصومال.
- 3- تصبح مرجعاً يعتمد عليه كل من يريد التصدي لحل مشكلة الفاقد التعليمي في الصومال.
- 4- تشير إلى عدد فاقد التعليم في الصومال.

➤ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- بيان مفهوم الفاقد التعليمي.
- 2- إبراز مدى تأثير الصراع وكورونا في التعليم الصومالي.
- 3- تحديد عدد فاقد التعليم في الصومال.
- 4- اقتراح حلول ممكنة للحد من ظاهرة الفاقد التعليمي في الصومال.
- 5- إعطاء توصيات فعالة للجهات المعنية بالتعليم في الصومال.

➤ منهج الدراسة والتساؤلات:

منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على نقل المعلومات من المراجع والمصادر وعزوها إليها، وكذلك المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل المعلومات وتتبع جزئياتها وعرضها للنقاش ثم استنتاج حقائق علمية منها.

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما المقصود بالفاقد التعليمي في وجهة نظر التربويين؟
- 2- ما مدى مساهمة الصراع في وجود الفاقد التعليمي في الصومال؟
- 3- كيف أسهم كورونا في عدد فاقد التعليم في الصومال؟
- 4- هل للحكومة الصومالية استراتيجيات لتقليل عدد فاقد التعليم؟
- 5- هل الفاقد التعليمي يسهم في استمرار الصراع؟
- 6- ما الحلول الممكنة للحد من ظاهرة الفاقد التعليمي؟

➤ محاول الدراسة:

المحور الأول: لمحة عن التعليم في الصومال (واقع وسياسات):

التعليم في الصومال بدأ في وقت مبكر حين دخل الإسلام في الصومال وانتشر فيه، وبدأ بتعليم الأطفال القرآن والمبادئ الإسلامية في الكتاتيب أو الخلاوي؛ لدوافع عدة، منها: الدافع الديني إذ إن الأسرة المسلمة في الصومال تحس أو تشعر بمسئولية كبرى ملقاة على عاتقها تجاه أولادها، فقد اهتم الصوماليون قديما وحديثا بهذه الخلاوي في مناطق كثيرة، لأنهم كانوا يرون أن القرآن الكريم مصدر العقيدة والمعرفة وأنه لا أحد يستغني عنه لذلك حرصوا على تعلمه ومداومة قراءته وأن تعليمه من أفضل الأعمال التي يتقرب المؤمن بها.⁽¹⁶⁰⁾، ومن ثم تطور التعليم إلى نظام الحلقات العلمية الذي يتمثل في تأسيس المراكز الدينية وجمع الشباب والكهول فيها وتعليمهم الفقه واللغة العربية، وهذا النظام لم يزل قائما في الأقاليم والعاصمة.

أما نظام التعليم الحديث فقد بدأ في الصومال في عهد الاستعمار في منتصف القرن العشرين برعاية إيطاليا وبريطانيا، ومن رواد التجديد الحاج حسن الحاج دعا له في بربرا، ومحمد الشيخ عثمان في جالكعيو، ومعلم جامع بلال في مقديشو، ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى الدور الذي قام به المدرس السوداني "خير الله آدم" إذ فتح أول مدرسة نموذجية في بربرا عام 1872م، ومن تلاميذه الأستاذ محمود أحمد علي الملقب بأبي التعليم عند الصوماليين، وشيخ علي إبراهيم، وكان التعليم التقليدي يستمر على طريقتة المشهورة ولم يطرأ أي تجديد بعد، والأستاذ: محمود أحمد علي عاد من السودان عام 1928م، وفتح مدرسة مسائية 1935م، وبذل جهودا جبارة في نشر المعرفة، وبث الوعي القومي بين الشباب في أوقات فراغه وانتظم مدرسته الشباب الراغبون للعلم، وأصبحت هذه النواة الأولى في بداية التعليم الحديث في الصومال، ومركزا رئيسيا للانتفاضات الشعبية ضد الحكم الاستعماري هذا هو الأمر الذي أدى إلى اعتقاله عدة مرات.⁽¹⁶¹⁾، وفي عام 1944م، تم افتتاح أول مدرسة إعدادية داخلية في مدينة الشيخ، وألحقت بها مدرسة ابتدائية، وكانت مدة الدراسة في هذه المدرسة أربع سنوات وثلاث سنوات في المدرسة الإعدادية، وفي عام 1945م، تم كذلك إنشاء مدرسة إعدادية في مدينة بورما مماثلة لمدرسة الشيخ، كما أنشأ أيضا في هذه السنة مدرستين ابتدائيتين في مدينة لاسعانود، ومدينة عير جابو، وبذلك أصبحت المدارس في المحمية ستة مدارس للمرحلة الابتدائية ومدرستين للمرحلة الإعدادية⁽¹⁶²⁾. فالهدف من التعليم الأساسي لم يكن واضحا في فترة الاستعمار، وكان بمجمله يدور حول محو الأمية وغرس ثقافة الاستعمار في نفوس الصوماليين، ولكن فيما بعد اتضحت الأهداف في جميع المراحل منطلقا من القيم الإسلامية والصومالية.

أهداف التعليم الثانوي في الصومال:

إن التعليم الثانوي في الصومال يهدف بإعداد جيل من الشباب يتصف بما يلي⁽¹⁶³⁾:

1- يؤمن بالدين الإسلامي ويلتزم به في حياته اليومية علما وعملا.

د. علي عدان، تطور التعليم في الصومال ما بين 1885- إلى 2016، رسالة دكتوراة 2018م، ص 29-30
 محمد علمي توحو، التربية في عهد الثورة الصومالية، رسالة ماجستير، من جامعة أم درمان، 2010م، ص 58-161
 د. علي عدان، مرجع سابق، ص 90
 163 محمد علمي توحو، مرجع السابق، ص 155.

- 2- له أساس علمي وتكنولوجي مع ثقافة وحرارة يستطيع بها تنمية حياته المعيشية والاجتماعية.
 - 3- مزود بالقيم الأخلاقية، والوطنية ويخضع للعادات الحسنة والقوانين الوطنية في البلاد.
 - 4- قادر على الاستفادة من ثمرات التقدم العلمي والتكنولوجي ومواصلة دراسته في التعليم العالي.
 - 5- يستطيع تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع في مجال العمل والإنتاج الوطني.
 - 6- قادر على استخدام المهارات اللغوية الأساسية في اللغة الصومالية والعربية والإنجليزية.
- وفي عام 1972 تم كتابة اللغة الصومالية بعد أن كانت لغة منطوقة وهذا أدى إلى تحول جذري في تاريخ التعليم الصومالي، وأصبحت لغة الدراسة صومالية وازدادت نسبة الذهاب إلى المدارس ووضعت كتب مدرسية مكتوبة باللغة الصومالية.

وتم تصميم أول منهج صومالي للتعليم العام في عام 1984م بالتعاون مع اليونيسيف واليونسكو⁽¹⁶⁴⁾ هذا إن دل على شيء فإنما يدل على كون تعليم الصومال حديث العهد، ولم يكن الصوماليون راغبين في الانضمام بالمدارس لأسباب متنوعة من ضمنها البداوة والتنقل المستمر من بيئة إلى أخرى وكانت نسبة الملتحقين بالمدارس أقل من 40 بالمائة.

اعتمدت الحكومة الثورية في عام 1980م نظام (8-4) في المرحلة الأساسية والثانوية للتعليم، وكانت الأربع سنوات الأولى في التعليم الابتدائي (1-4) إلزامية، وفي نهاية الأربع سنوات التالية (5-8) في المرحلة الإعدادية، يجلس الطلاب لامتحان الشهادة الإعدادية، وبعدها يواجه الطلاب اختيارا واحدا من أربعة اختيارات لمواصلة التعليم

- 1- الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة والتي مدتها 4 سنوات.
 - 2- سنتين في المعاهد المهنية المتخصصة.
 - 3- ثلاثة أو أربعة سنوات في المعاهد التقنية.
 - 4- أو الانضمام إلى برامج تدريب معلمي المدارس الابتدائية⁽¹⁶⁵⁾.
- فالتعليم العالي في الصومال في عهد الحكومة العسكرية (1969-1990)، كانت هناك جامعة وطنية واحدة يتخرج فيها المعلمون والإداريون فقط، وكان أيضا هناك معهد يتخرج فيه المهنيون فقط.
- وبعد انهيار الحكومة المركزية في عام 1991م اغلقت المدارس بسبب الصراعات المسلحة وغياب الهيكل الإداري الذي كان يتولى التعليم ، وحدث انقطاع دراسي لملايين من الأطفال وظل الوضع هكذا مدة خمس سنوات حتى ظهرت تجمعات محلية كلفت بنفسها فتح المدارس من جديد وفقا للمناهج العربية في مقدمتها السعودية والإمارات، وكان التعليم في مرحلة غياب الدولة من عام 1991 إلى 2012 م، بمثابة إيقاف النزيف.
- وفي عام 2014 بدأت حركة جديدة لإحياء المنهج من جديد ، ووضع سياسات تعليمية مواكبة مع التعليم الحديث الذي يتطلع إليه العالم كله، فقد صادق البرلمان الصومالي الدستور الجديد الذي ينص على مجانية التعليم العام من الابتدائية إلى الثانوية⁽¹⁶⁶⁾.

Wasaaradda waxbarashada, qaabdhismeedka manhajka qaranka , bogga 4¹⁶⁴
 آدم علي عسر، دور الإدارة التربوية في تطوير أداء المعلم في المدارس الثانوية بمقديشو ، رسالة دكتوراه ، 2018م، ص 72¹⁶⁵
 الدستور الصومالي المؤقت ، المادة 30¹⁶⁶

➤ لوائح وسياسات:

وتم تصميم الإطار العام لبناء المنهج الوطني الموحد، وكذلك قانون التعليم الوطني المكون من 60 مادة، وكذلك السياسة التعليمية للصومال .

وتناولت السياسة التعليمية الوطنية تعليم في الفقرة الأولى من الوحدة الرابعة عشر، حيث شجعت على تساوي الفرص التعليمية أمام الأطفال الصوماليين بغض النظر عن الجنس، لتقليل من التباعد التعليمي بين الجنسين، وكذلك الوقاية من الاعتداءات والاستغلال ضد الاطفال أثناء وجودهم في المدارس، وكما تحث هذه السياسة على خلق جو بعيد عن الاعتداء والاستغلال بأي نوع كان، وتضمن السياسة سلامة المباني المدرسية. (167)

وفي عام 2018 ثم إصدار المنهج الجديد للمرحلة الأساسية ووزعت الكتب المدرسية في المدارس على المستوى الوطني وتوحدت المناهج لأول مرة في الصومال، وفي عام 2020 أكملت الوزارة المنهج الجديد المعد للتعليم العام بإصدار الكتب المدرسية للمرحلة الثانوية وهكذا استعاد تعليم الصومال أنفاسه من جديد.

➤ خلاصة المحور الأول:

التعليم بدأ بالتعليم الديني التقليدي المتمثل في الكتاتيب والمراكز الدينية، وتطور إلى تعليم محو الأمية الذي يديره الاستعمار ثم إلى تأميمه لغة ومنهجاً حتى نجحت الحكومة العسكرية في تسلم الإدارة التعليمية ووضع المنهج الوطني في عام 1984م، ولم تكن نسبة المدارس والطلاب كثيرة .

وبالنسبة للتعليم العالي كانت هناك جامعة واحدة تديرها الحكومة، وكانت تقوم بتخريج المعلمين والمهنيين والإداريين فقط.

وبعد انهيار الحكومة المركزية أصبح الأمر مأساوياً وفقد الأطفال الصوماليون فرص التعليم ولزموا في البيوت بدون تعليم، حتى ظهرت رابطات تعليمية حملت مسؤولية فتح المدارس من جديد، وأخيراً سلمت زمام التعليم إلى الحكومة الجديدة.

المحور الثاني: فاقد التعليم جزاء الصراع في الصومال

مفهوم الفاقد التعليمي:

تفشيت ظاهرة الفاقد التعليمي في معظم الدول العربية وخاصة الدول التي تضررت بالحروب والأمراض والانقسامات السياسية مثل الصومال واليمن، بالنسبة للمراجع التي تصدت للتعريف بالفاقد التعليمي، ليست هناك فروق تذكر في هذه التعريفات، ولكن بطبيعة الحال يلاحظ فيها فروق غير جوهرية لا تؤثر في المعنى الأساسي وفيما يلي بعض من هذه التعريفات ثم نعرضها للتحليل والمناقشة للقيام بتعريف مناسب شامل.

أولاً: الفاقد التعليمي هو حجم المال و الوقت والجهد المنفق في الحقل التعليمي، دون الوصول إلى النتائج المرجوة منه، وتحقيق الغايات المطلوبة منه، وذلك نتيجة لعدم استمرار الطالب في السلك التعليمي، لمسببات قد تكون منطقية كالظروف الاقتصادية، التي تجبر بعض الأسر لسحب أبنائهم من المدارس، أو لمسببات ومبررات لا أساس لها من المنطق

وزارة التربية والتعليم بجمهورية الصومال، سياسة التعليم، ص39-40¹⁶⁷

للانسحاب والتسيب، مثل عدم النجاح وتحقيق الدرجات المرجوة منه، أو بسبب عدم صبره على ذاته، وعدم صبره على أن يعمل على نفسه يوماً إثر آخر، ببطء وثبات حتى يصل لغايته المنشودة والتحول من الفشل إلى النجاح⁽¹⁶⁸⁾. من خلال هذا التعريف نستنتج أن السعودية لم تعان كثيراً من مشكلة الفاقد التعليمي، لأن الفاقد التعليمي أساساً في هذا التعريف هو ناجم عن القضايا الثانوية مثل إساءة استخدام الوسيلة، ولكن عندها توفرت الأموال والجهود والوقت، ثانياً: الفاقد التعليمي هو واحد من المشكلات الكبيرة التي تواجه القطاع التعليمي والتربوي في مختلف مناطق العالم، وهو يدل على مقدار الوقت والجهد والأموال، التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية بدون الوصول إلى أي من النتائج المطلوبة، سواء عند تسرب الطلاب من العملية التعليمية، أو عدم التمكن من مواصلة العملية التعليمية لأي من الأسباب المختلفة، ويتسبب ذلك في النهاية إلى إهدار جزء كبير من الموارد التي تحددها الدولة لدعم العملية التعليمية، مع فقدان قوة الموارد البشرية بدون فائدة نهائياً، والفاقد هو الشخص المنقطع عن العملية التعليمية بشكل كامل ورسمي⁽¹⁶⁹⁾.

التعريف هذا ليس بمغاير عن التعريف السابق، ولكنه أكثر وضوحاً في صياغته، أما في الصومال فالفاقد التعليمي هو أشمل من ذلك، وهو من لم تتوفر له فرصة التعليم وكذلك هو المتسرب والمنقطع عن الدراسة بظروف شتى من ضمنها ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية. الطفل الذي لم تتوفر له فرصة الذهاب إلى المدرسة لعائق فهو فاقد تعليمي والذي سنحت له الفرصة الذهاب إلى التعليم ولكنه تسرب من المدرسة نتيجة الحروب والفقر فهو فاقد تعليمي.

المصطلحات المرادفة بالفاقد التعليمي: الفاقد التربوي والهدر المدرسي، والخسارة التعليمية

ما هي أسباب ظاهرة الفاقد التعليمي؟

تعددت الأسباب التي تعزى إلى ظاهرة الفاقدة التعليمي، وذلك بتعدد معاناة الدول ومنها: الظروف الاقتصادية المحيطة بأسر الطلاب، وعدم الوعي وفشل الأساليب التعليمية المستخدمة في جذب الطلاب⁽¹⁷⁰⁾. ويعد انتشار الأمراض واحد من أسباب الفاقد التعليمي، بسبب خوف الآباء والطلاب من الدخول إلى العام الدراسي، وكذلك انتشار فكرة عدم تعليم الإناث في عدد من القرى الريفية⁽¹⁷¹⁾.

وفي الصومال الصراعات تأتي في مقدمة أسباب ظاهرة الفاقد التعليمي؛ لأنها تحدث بشكل متكرر بالبيئات التي توجد بها المدارس وتكون الطرق مسدودة، وهذا يؤدي إلى لزوم الأطفال في البيوت خوفاً عليهم، وفي عام 2109 ظهرت جائحة كورونا وأصبحت من ضمن الأسباب ولم تكن عندنا وسائل بديلة للتعليم غير الذهاب إلى المدارس مما أدت إلى زيادة ظاهرة الفاقد التعليمي.

تأثير الصراع المسلح. في زيادة الفاقد التعليمي في الصومال:

وزارة التربية، السعودية، معالجة الفاقد التعليمي، <https://blackboard-sa.com> ، 168 ما هو الفاقد التعليمي، مقال 2020م ، 169 <https://mhwyat.com> (وزارة التربية، السعودية، معالجة الفاقد التعليمي، <https://blackboard-sa.com> ، 170 ما هو الفاقد التعليمي، مقال 2020م ، 171 <https://mhwyat.com>)

حركة التعليم في الصومال بعد انهيار الدولة إثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري في يناير/كانون الثاني 1991، توقفت تماماً، لأن المدارس آنذاك كلها حكومية، وبزوال الحكومة زال النظام التعليمي، وهذا أدى إلى ظهور مشكلة الفاقد التعليمي.

وفي تقرير نشرته اليونيسيف في عام 2011 ذكرت أن أكثر من 1.8 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، إثر دراسة أجريت الأسبوع الماضي في 10 مناطق في جنوب ووسط الصومال. وأضافت إلى ذلك أن معدلات الالتحاق بالمدارس هي ضعيفة أصلاً تبلغ 30% فقط، وحذرت الدراسة من أن الوضع يمكن أن يتفاقم بسبب ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية في مقديشو بسبب تدفق النازحين كما يمكن أن يسبب ذلك نقصاً حاداً في المعلمين⁽¹⁷²⁾.

وفي عام 2009 نشرت تقارير مستقلة، أن 90% من أطفال هذا البلد لا يلتحقون بالمدارس بسبب الفقر، حيث لا تستطيع أسرهم تأمين نفقاتهم الدراسية، والكثير ممن يلتحقون بالمدارس ينتهون بتركها⁽¹⁷³⁾. أكثر من نصف الأطفال في الصومال حالياً خارج المدرسة، أظهر التحليل الذي تم إجراؤه أن الوصول إلى التعليم بعيد كل البعد عن أن يكون شاملاً مع معدل الالتحاق بالتعداد المدرسي للمرحلة الابتدائية والثانوية في 2019 يجلس حوالي 11%، وجل الأسباب تأتي من الصراع المسلح الذي يؤدي إلى الخوف على التلاميذ وإبقائهم في البيوت¹⁷⁴.

➤ تجنيد الأطفال:

-لا يزال تجنيد واستخدام الأطفال على نطاق واسع ومنهجي في الصراع المسلح الدائر في الصومال يُعدّ من المسائل التي تثير بالغ القلق . فلا يزال فصيل الشباب يتبع سياسة تجنيد الأطفال بنشاط. ففي أيار/مايو وحزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن الفصيل عمد إلى تجنيد ما يزيد على ١٨٠ طفلاً في منطقة جوبا السفلى وهناك أيضاً وثائق تفيد بتجنيد الأطفال بشكل منهجي في منطقتي باي وباكول. ويجري استهداف المدارس بشكل مطرد لتجنيد الأطفال منها. وقد أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية مجدداً عن سياستها المتمثلة في عدم تجنيد الأطفال للعمل في القوات الوطنية الصومالية. غير أنه ليس هناك وجود لأي آلية فعالة لمنع التجنيد كما اتضح ذلك من خلال التعرف في معسكر بيهانغا للتدريب العسكري في أوغندا على ٤٦ من اجملي الذين دون السن القانونية. وفي نيسان/أبريل تمت إعادة هؤلاء القصر إلى ديارهم في مقديشو غير أنه لم يتم سوى إعادة ستة منهم إلى الحياة المدنية بدعم من الأمم المتحدة. ولا يعرف تحديداً مكان وجود الأربعة المتبقين وهناك تقارير تفيد بأنهم ما زالوا موجودين في معسكر الجزيرة التابع للحكومة. ويحث الخبير المستقل الحكومة الجديدة.

إجراءات حكومية لتقليل الفاقد التعليمي في الصومال:

هناك إجراءات حكومية يمكن ان تلعب دوراً هاماً في تقليل ظاهرة الفاقد التعليمي، منها:

1- تدشين مشروع " اذهب إلى المدرسة" (go to school)، عام....

، 2010⁽¹⁷²⁾ <https://news.un.org>

(موقع قناة الجزيرة، 2009م، نقلاً عن مراسليها في الصومال.¹⁷³

¹⁷⁴ Somalia, ministry of education, education sector analysis 2021m p 19

- 2- تحسين الجودة التعليمية من خلال تطوير المنهج وتدريب المعلمين وتوعية المجتمع.
 - 3- فتح المدارس الحكومية التي توفر للطلاب التعليم المجاني والإعاشة اليومية وذلك لمنع التشرب المدرسي وجذب الطلاب نحو المدرسة. ويبلغ عدد المدارس الحكومية في مقديشو اربعة وعشرين مدرسة وهذا عدد قليل بالنسبة لسكان مقديشو الذي يبلغ حوالي ثلاثة مليون نسمة.
 - 4- تكوين برنامج التعلم عن بعد عبر الانترنت أو ما يسمى بالتعليم الالكتروني ، رغم إنه جاء متأخرا بعد تفشي جائحة كورونا.
- ومع كل ذلك لا يمكن التقليل من ظاهرة الفاقد التعليمي إذا لم تهدأ الصراعات المسلحة التي تحدث بين الفينة والأخرى في مقديشو وفي المدن الأخرى.

المحور الثالث: تأثير جائحة كورونا في زيادة الفاقد التعليمي التعليمي:

قطاع التعليم عانى أيضا في ظل الأزمة، حيث لم يتمكن آلاف الطلاب الصوماليين من متابعة الدراسة على مقاعد المؤسسات التعليمية، وبدلا من ذلك اضطر الكثير منهم للتوقف عن التعليم، لعدم القدرة على تحمل مصاريف الإنترنت الباهظة في الصومال أو لمعاناة عدد كبير منهم من الأمية الرقمية¹⁷⁵.

كما اضطرت عدد من المؤسسات التعليمية لتسريح آلاف المعلمين لعدم قدرتها على صرف رواتبهم على خلفية الأزمة الاقتصادية الخانقة التي رافقت الأزمة الصحية لـ"كوفيد-19".

كانت هناك تقارير مستمرة عن استخدام الجيش الوطني الصومالي والميليشيات المتحالفة معه وجمعية النساء والرجال والشباب الأطفال كجنود ووثق مسؤولو الأمم المتحدة تجنيد واستخدام أطفال من قبل حركة الشباب في المقام الأول مع تقارير عن قيام الجيش الوطني الصومالي وميليشيات العشائر وعناصر مسلحة أخرى بتجنيد الأطفال¹⁷⁶.

أجرت وحدة حماية الطفل التابعة لوزارة الدفاع ستة فحوصات لمئات من جنود الجيش الوطني الصومالي في القواعد الصومالية من أجل زيادة الوعي بتجنيد الأطفال والتحقق من أعداد الأطفال في وحدات قطاع الأمن الصومالي وحتى ديسمبر، عثرت وحدة المعالجة المركزية على أربعة جنود أطفال في إحدى القواعد التي فحصتها وأعيد الأطفال الأربعة إلى عائلاتهم وأقرت الوحدة بالصعوبات التي واجهتها في الوصول إلى بعض القواعد الأخرى ولاحظت خطر تجنيد الأطفال في مناطق بنادير والولاية الجنوبية الغربية وهيرشابيل وغالمودوغ بسبب وجود مليشيات قوية.

مبادئ إعادة فتح المدرسة:

في 30 يناير 2020، أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO) أن تفشي مرض فيروس كورونا (COVID-19) يمثل حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا. (PHEIC) في 16 مارس 2020، تم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بـ COVID-19 في الصومال، وفي 18 مارس 2020، أعلنت حكومة الصومال إغلاق المدارس بسبب تفشي COVID-19.

¹⁷⁵ مصدر سبق ذكره

ibid ¹⁷⁶

بينما تم إغلاق المدارس، تعمل وزارة التعليم على تطوير برنامج التعلم عن بعد استنادًا إلى المنهج الصومالي الحالي. على الرغم من أن تفشي COVID-19 لم يتم الإعلان عنه بعد، أعلنت رسميًا أن المدارس ستفتح أبوابها في 15 أغسطس 2020. استعدادًا لإعادة فتح المدرسة ولتخفيف أي مخاطر من نقل المدرسة، تم تطوير إرشادات إعادة فتح المدرسة لتوجيه الشركاء وإدارة المدرسة لإعادة فتح المدارس بأمان. تستند المبادئ التوجيهية إلى الوثيقة العالمية Safe Back to School: A Practice Guide وتم وضعها في سياقها من خلال التشاور مع موظفي الوزارة التعليم على المستوى الوطني ومستوى الولاية وكذلك شركاء قطاع التعليم والمجتمع المدني. يتم تسجيل عملية وأنشطة إعادة فتح المدارس تحت الهدف 3 من خطة استجابة قطاع التعليم في الصومال لـ COVID-19.

ويجب اتباع الإرشادات من قبل جميع المدارس والمؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس العامة والمجتمعية والخاصة والنازحين والمدارس ABE. يتم تشجيع إدارة المدرسة على إشراك مجتمعاتهم المدرسية والحكومة المحلية للحصول على الدعم لتنفيذ إرشادات إعادة فتح المدرسة. وزارة التعليم العالي هي المسؤولة في النهاية عن مراقبة الامتثال. ويجب مراعاة التباعد الاجتماعي وكذلك المبادئ التوجيهية العامة لـ COVID-19 للوقاية.

تتضمن الإرشادات قسمًا عن:

- (1) إرشادات للمساءلة، والمياه والنظافة، والتغذية، والصحة، والتعليم، وبيئة التعلم، وحماية الطفل،
- (2) تعقب إجراءات إعادة فتح المدرسة (الملحق 1)،
- (3) دليلان فنيان يوفران المزيد من التفاصيل إرشادات فنية حول PSS للمعلمين والأطفال على التوالي.

النهج والمشاركة:

1 نهج متكامل: لـ COVID-19 تأثير متعدد الأوجه على حقوق الأطفال، حيث يؤثر على التعليم والحماية والصحة العقلية والصحة والتغذية وغير ذلك. مع استعداد المدارس لإعادة الافتتاح، يعد اتباع نهج منسق ومتكامل أمرًا بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الأطفال الشاملة.

2 مشاركة الأطفال والشباب: للأطفال الحق في أن يتم الاستماع إليهم في العمليات التي تؤثر عليهم ويجب اعتبارهم فاعلين كاملين في صنع القرار. يجب أن تكون مشاركة الأطفال شاملة ومتاحة لجميع الأطفال. يمكن للشباب أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في تعبئة المجتمع ونشر المعلومات الدقيقة.

3 المجتمع المدرسي بأكمله: إشراك المجتمع المدرسي بأكمله - بما في ذلك الأطفال ومقدمي الرعاية والمعلمين وإدارة المدرسة والمجتمع والحكومة المحلية - بطريقة شاملة ويمكن الوصول إليها في جميع مراحل عملية إعادة فتح المدرسة.

طلب اهتمام لضمان العودة الآمنة

بدأت المدارس في إعادة فتح أبوابها للعام الدراسي الجديد 2021/22 في العديد من المواقع في الصومال، كان من المهم لأصحاب المصلحة في قطاع التعليم مشاركة التعليقات من الميدان والخبرات حول إعادة فتح المدارس لهذا العام الدراسي في ضوء COVID-19، والنظر في ما يتم القيام به في المدرسة لضمان سلامة المتعلمين باتباع إرشادات إعادة فتح المدارس الآمنة. سلط الشركاء الضوء على انخفاض مستويات الوعي بـ COVID-19 في المجتمع.

تشمل القضايا الرئيسية التي تتطلب الاهتمام لضمان العودة الآمنة ما يلي:

1. توفير مواد الوقاية من كوفيد-19 ومكافحته للمدارس.
2. مشاركة المجتمع عند التخطيط لأنشطة العودة الآمنة
3. التأكيد على النوع الاجتماعي والإدماج وإمكانية الوصول للمتعلمين ذوي الاحتياجات الخاصة.
4. بناء القدرة على الصمود للمدارس.

المحور الرابع: دور الحكومات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع

المدني الوطني في التصدي للفاقد التعليمي في ظل الازمات

في عام 2013 ، أطلقت اليونيسف والحكومة الفيدرالية بشكل مشترك مشروعًا يسمى Go to School. يهدف المشروع ، المصمم لمدة ثلاث سنوات ، إلى تعليم الأطفال الفقراء الذين لا يستطيعون دفع تكاليف المدارس. أيضا ، كان المشروع جزءا من سلسلة من التدابير لتعزيز وزارة التربية والتعليم والهيئات الحكومية العاملة في مجال التعليم. تشير التقديرات إلى أن مليون طفل صومالي ذهبوا إلى المدرسة استفادة من المشروع . تم تمويل المشروع من قبل اليونيسف ولكن بتمويل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا⁽¹⁷⁷⁾.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير قطاع التعليم في الصومال يشير تقرير أصدرته وزارة التربية والثقافة والتعليم العالي عام 2011 إلى أنه يوجد بالصومال نحو 845 مدرسة على المستويات المختلفة تخضع لإدارة القطاع الخاص منذ عشرين سنة مضت، ويدرس فيها 198 ألفا و427 طالبا، بينما تدير الحكومة ست مدارس فقط بالعاصمة ويدرس فيها 2685 طالبا. وسجل التقرير -الذي لا يشمل إقليم أرض الصومال الذي أعلن انفصاله عن الصومال من جانب واحد عام 1991- أنه يوجد بالصومال أيضا حوالي 15 جامعة، بينما كانت هناك جامعة واحدة على مستوى الصومال بعهد الحكومة العسكرية السابقة. كما أن عدد المدارس التعليمية الحالية قد زاد بالمقارنة بتلك الفترة. غير أن البعض يرى أن التعليم الحالي لا يرقى للمستوى المطلوب من الجودة⁽¹⁷⁸⁾. وهذه الجهود تمت من قبل المنظمات المدنية الوطنية من بينها المنظمات التعليمية .

طلاب إحدى المدارس الحكومية في الطابور الصباحي: وتحدد إنجازات مؤسسات المجتمع المدني في تطوير التعليم الصومالي في المحاور الرئيسية الآتية:

1. إنشاء المدارس التعليمية الخاصة: حين انهارت الحكومة المركزية وانهارت معها كل مقومات الحياة، قام المجتمع المدني بتأسيس المدارس التعليمية بجهود فردية أو جماعية.
2. إخراج جيل من المثقفين: تمكنت هذه المؤسسات – بفضل الله ثم بفضل جهودها المتتالية- من إخراج جيل من المثقفين الذين تربوا في ظل الحروب الأهلية ولم يكتب لهم أن يعيشوا تحت نظام حكومي.
3. تأسيس روابط تعليمية: ومن أشهر هذه الروابط رابطة التعليم النظامي الأهلي في الصومال والمعروفة اختصارا باسم FPENS المأخوذ من الأحرف الأولى للتسمية اللاتينية. (Formal Private Education Network in Somalia) والتي نجحت في تقديم خدمات جلييلة أهمها:

<https://www.humbaale.com>, 2018 ¹⁷⁷

قناة الجزيرة ، نقلا عن مراسلها في الصومال قاسم أحمد سهل¹⁷⁸.

- محاولة إيجاد منهج تعليمي شبه موحد في مدارسها. خاصة في المرحلة الثانوية.
 - إعداد شهادات الثانوية المعتمدة والمعترف بها دولياً ومحلياً.
 - تقديم منح التعليم الجامعي الخارجي والداخلي للأوائل من المتخرجين والمتخرجات من المرحلة الثانوية. ومع ذلك فإن المطلوب من المؤسسات التعليمية القيام بما يأتي:
 - وجود منهج تعليمي متكامل يعبر عن فلسفة المجتمع ويلبي حاجاته ورغباته.
 - الاهتمام بالمعلم نفسياً ومهارياً وثقافياً، وذلك بتعمده بالبرامج التطويرية المستمرة كالدورات والندوات التربوية بين الفينة والأخرى.
 - إنشاء مراكز ومعاهد تدريب تربوي للمعلمين⁽¹⁷⁹⁾.
- وهذه الجهود التي تقدم بها المجتمع المدني في ظل الصراعات والازمات الأخرى تصدت لزيادة الفاقد التعليمي، ولولاها لتفاقم الوضع التعليمي.

المحور الخامس: الأنظمة التعليمية البديلة في الصومال

في الصومال ليست هناك أنظمة بديلة عن التعليم التقليدي، وقد اغلقت المدارس الصومالية مرار بظروف مختلفة من بينها الصراع الأخير الذي حدث في شهر أبريل 2021 نتيجة تمديد فترة الحكومة الخالية وتأجيل الانتخابات، في تلك الاثناء اتخذت قوات مناهضة لتأجيل الانتخابات معسكرات وحصون في الاحياء السكنية مما أسفر عن تشرد الاف العائلات من بيوتهم وأغلقت المدارس وأصبح الطلاب لازمين في البيوت مع اقتراب موعد الامتحانات الشهادية. ولكن بسبب جائحة كورونا والصراعات المتكررة التي تعوق الذهاب إلى المدارس بدأت وزارة التربية والتعليم مشروع التعليم الإلكتروني ونجحت حتى الآن في إعداد دروس المرحلة الاساسية بشكل الكتروني، ومازال الجهود متواصلة، ولكن جدير بالتساؤل هل كل شخص يستطيع الاستفادة من التعليم الالكتروني؟ وهل تتوفر خدمة الإنترنت لجميع الأسر.

المحور السادس:

تأثير الموازنات والتمويل للتعليم أثناء الصراعات وجائحة كورونا في زيادة الفاقد التعليمي

تُظهر بيانات الموازنة الحكومية الأخيرة أن مخصصات التمويل الحكومي لقطاع التعليم تبلغ حوالي 3 في المائة وهي أقل بكثير من المستويات الموصى بها دولياً وهي 20 في المائة وذلك بسبب أضرار انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي فقط، بل أثرت في جميع القطاعات بدرجات متفاوتة، ومن أكثرها تأثراً التعليم؛ إذ أدت المرحلة الأولى من تفشي الفيروس إلى تعطّل التعلّم، وتوقفه مدّة من الزمن، ما ألحق ضرراً على مُختلف الأصعدة ضمن المجتمع التعليمي، وصار من الضروري البحث عن حلول فوريّة تساعد على استمرار الدراسة بأي شكل من الأشكال، وكان الخيار المتاح هو الاستعانة بشبكة الإنترنت، وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛ من أجل بناء نمط تعليمي يتدارك أي فجوات قد تحصل بسبب التوقف

المرصد الصومالي للشؤون الإنسانية، مقال بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير قطاع التعليم <http://sooha.org/ar>

المفاجئ عن التعلّم، فجاء التعليم عن بُعد بديلاً مؤقتاً للتعليم المدرسي. وكذلك مخصصات قطاع التعليم في ميزانية 2021م ستبلغ 20 مليون من الميزانية الوطنية 672 مليون وهي ستمثل 3% بالنسبة المئوية.

يستخدم مخصصات التمويل الحكومي لقطاع التعليم تبلغ حوالي 3 في المائة معظمها عادة لرواتب المسؤولين والمعلمين إذ أن التعليم الأساسي والثانوي بالصومال تواجه عقبات كبيرة، منها غياب التعليم المجاني، ونقص التمويل على التعليم. وحتى الآن، المدارس الحكومية ما زالت 24 مدرسة فقط، لأن خصخصة التعليم في الصومال كانت مشهورة منذ 30 سنة وهناك عدم وجود سياسة تعليمية لتبني المؤسسات الخاصة - التي تدير معظم مدارس الصومال. ويسجل الصومال أحد أدنى معدلات الالتحاق الإجمالية بالمدارس في العالم. إذ يوجد أكثر من 60 في المئة من الأطفال في سن المدرسة، غير ملتحقين بالمدارس حالياً و26 في المئة منهم فقط ملتحقين بالتعليم الثانوي، [بحسب البوابة العربية للتنمية](#). وهناك ضرورة لتوحيد الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والتعليم للبلاد لتمكينها من الاعتماد على ذاتها، وذلك يأتي بتوفير التعليم وتحقيق الهدف الرابع من الأهداف المستدامة. ويذكر إن موازنة الدولة الصومال تقدر بـ 260 مليون دولارا سنويا على الأقل، وأن 120 مليون دولارا التي تمثل نسبة 46% من الموازنة تأتي من المساعدات الدولية. وذلك تشير أن الصومال تعتمد على التمويل الخارجي.

يؤثر نقص موارد التمويل المحلية المخصصة لقطاع التعليم على تكاليف تشغيل وصيانة المدارس والخدمات التي تقدمها مكاتب الوزارة، والتي غالباً ما تفتقر إلى المعدات المكتبية الأساسية والتدريب والتوظيف والاحتفاظ بالمعلمين المؤهلين وتوفير المواد التعليمية المناسبة والمناسبة بما في ذلك الكتب المدرسية.

تمويل الخارجي لقطاع التعليم:

لعام:	دولار امريكي:
2018	6,158,195.67
2019	36,502,035.67
2020	45,743,822.33
2021	12,044,851.00
2022	11,748,177.00
2023	1,556,114.33

نقص التمويل له أثر سلبيّ على زيادة الفاقد التعليمي في التعليم، إذ أدى إلى حدوث تشوّت كبير بين الطلاب من جهة، والمناهج الدراسية من جهة أخرى، كما قلّل فرص استثمار الموارد المالية والبشرية المخصّصة للتعليم في مكانها الصحيح. ومن هنا انبثقت من الفاقد التعليمي مجموعة آثار، حصد الطلاب النصيب الأكبر منها، خاصة في مرحلة توقّف الدراسة داخل المدارس، مع العتلة الإلزامية المفروضة حول العالم أثناء انتشار فيروس كورونا، فازدادت معدلات الرسوب في مختلف المراحل التعليمية، وانعكست بدورها على الدول النامية، التي ارتفعت فيها نسبة الأمية بسبب عدم توقّر القدرات والوسائل اللازمة فيها لاستدامة التعلّم، ومتابعة دراسة الطلاب في ظل جائحة كورونا، ما عمّق من الآثار الناتجة عن

الفاقد التعليمي، والتي قد تمتد إلى سنوات كثيرة حتى يتم تداركها وفق برامج متوافقة مع جميع المعايير التربوية والتعليمية العالمية.

إن الفاقد التعليمي، وأثره في التعليم، ليس قضية بسيطة يمكن حلها في مرحلة زمنية قصيرة، بل يحتاج علاجه إلى تحقيق التعاون المشترك بين عائلات الطلاب والهيئات التعليمية، ذلك عن طريق توظيف جميع القدرات التي تعالج آثاره السلبية، وتحد من تفاقم حالة عدم استقرار التعلّم المترتبة عليه، مع ضرورة تذكّر أن الطرف الوحيد الذي يدفع ضريبة هذه المشكلة الخطيرة هو الطالب، باعتباره المحور الأساس في العملية التعليمية، لذلك يجب الإسراع دون تأجيل أو تردد في الوصول إلى علاجٍ فعّال، يساهم في تحسين كفاءة التعليم، وحماية مستقبل الطلاب من تداعيات الفاقد التعليمي. لكي نتجاوز هذه الأزمة في التعليم يجب علينا أن نتخذ ثلاثة خطوات رئيسية:-

- أولاً: تحديد الايجابيات التي توجد في تمويل التعليم والانظمة التعليمية الحالية ومحاولة تطويرها وتحسينها.
- ثانياً: تحديد السلبيات بقلّة التمويل على التعليم التي تعوق العملية التعليمية وتفرغها من مضمونها والعمل على علاجها وتعديلها.
- ثالثاً:- استحداث الأساليب والطرق والوسائل التي تصل بنا إلى أفضل نظام تعليمي.

المحور السابع: تجارب دولة الصومال في مواجهة كورونا.

في ظل أزمة كورونا (كوفيد 19) تحول كل شيء مما كان عليه، فحدث الإغلاق التام في الأماكن التي يجتمع فيها الناس بشكل كثير، فإجراءات دول العالم قد تباينت في طريقة مواجهة الوباء، فمنذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تفشي جائحة، بسبب فيروس تاجي جديد يسبب مرضاً يعرف باسم COVID-19 انتشر إلى 180 دولة ومنطقة على الأقل، فالعديد من دول العالم استخدمت استراتيجيات ونماذج مختلفة لمواجهة الفيروس، تراوحت ما بين الإغلاق الكامل كما هو الحال في النموذج الصيني، والانفتاح الكامل كما هو في التجربة الكورية، وتفضيل الاقتصاد على الصحة العامة، كما جرى في التجربة الأمريكية تحت قيادة ترامب، وعدم الاكتراث والاستعداد الجيد كما هو الحال في التجربة الإيطالية وباقي دول أوروبا، وهناك تجارب حاولت الخلط والجمع بين العديد من النماذج والتجارب السابقة، كما هو الحال في التجربة البريطانية التي سعت في بداية الأمر تكرر النموذج الكوري⁽¹⁸⁰⁾.

أما في الصومال فقد اتخذت التدابير الوقائية وأغلقت المدارس 15 يوماً، ثم مددت فترة الإغلاق حتى يتحسن الوضع وذهب الوباء، ومن التجارب التي تعلمت الصومال من مواجهة كورونا أن نظام التعليم الصومال هش لا يمكن استمراره في ظل الأزمات، وليس هناك بديل عن النظام التعليمي المبني على أساس الحضور في الفصول. وقد نهت جائحة كورونا الحكومة الصومالية كي تخطط للأزمات المستقبلية التي ربما تأتي لأسباب مختلفة.

منصور أبو كريم، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، 2020م. 180

المحور الثامن: الرؤى والحلول المستقبلية للحد من زيادة الفاقد التعليمي في ظل الأزمات

نحن - فريق الصومال - تقترح عدة حلول مستقبلية للحد من زيادة الفاقد التعليمي في المستقبل وخاصة في ظل الأزمات، ومن هذه الاقتراحات:

- 1- إيجاد جهات محلية مدعومة من قبل الحكومة والمجتمع الدولي تعمل على متابعة التطورات الأمنية والصحية وإعداد تقارير دائمة ورفعها إلى الجهات المعنية لتسهيل وتنسيق سبل دعم التعليم الصومالي.
- 2- إعفاء الديون وتمويل التعليم وتحديد ميزانية حكومية خاصة للحالات الطارئة والأزمات الاقتصادية التي ربما تسبب زيادة الفاقد التعليمي.
- 3- فتح مدارس مجانية.
- 4- توعية المجتمع بأهمية التعليم باستخدام الأعيان والوجهاء وعلماء الدين.
- 5- بناء مدارس خاصة بالبنات.
- 6- إنشاء مراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 7- دعم المجتمعات المدنية في نشر ثقافة السلام وتوعية المجتمع للتقليل من الصراعات.
- 8- تدريب المؤسسات التعليمية على تسيير التعليم في ظل الأزمات.
- 9- محاربة ثقافة منع الفتيات من الذهاب إلى المدارس.
- 10- تحسين الجودة التعليمية من خلال تدريب المعلمين وتطوير المناهج.
- 11- توفير الإعاشة اليومية في المدارس مما يضمن بقاء الطلاب في المدارس.
- 12- إعداد وسائل بديلة لمواصلة التعليم في ظل الأزمات مثل التعليم الإلكتروني وغيره.

الورقة البحثية السابعة لدولة السودان:

بين جائحتي (الصراع و COVID-19)

الواقع والتحديات والحلول لتعليم النازحين والعائدين في السودان

فريق اعداد الدراسة:

أ. الطيب محمد الامين خالد – رئيس الفريق البحثي

أ. ماهر وهيب عجيب

د. ام سلمة الامين ابراهيم

أ. محمد محجوب البشير

أ. احمد عبدالغفار عبدالغني

اغسطس 2021م

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة تدهور العملية التعليمية التعليمية نتيجة للصراعات و COVID-19 في السودان وتطرقت الدراسة إلى واقع التعليم في السودان من خلال الاحصاءات التي بينت تدني في القبول والاستيعاب وتدهور البيئة التعليمية وضعف تدريب المعلمين وهجر عدد من التلاميذ للمدارس والمعلمين للمهنة كما ناقشت الدراسة السياسات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم لمجابهة هذه التحديات و اشارت الدراسة للدعم المقدم من الشركاء.

استخدم الباحثون المنهج الوصف التحليلي لإجراء الدراسة وذلك من خلال اطلاق على التقارير وخطط وزارة التربية والتعليم وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج تمثلت في ضعف الالتحاق بالمدارس والوصول للتعليم وتدهور البنية التحتية وقلة الصرف على التعليم وضعف التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد.

واوصت الدراسة بنشر الوعي بأهمية التعليم واعداد بيئة صديقة جاذبة للأطفال مع رفع قدرات المعلمين وتوفير تعليم جيد النوعية.

Abstract

The study dealt with the deterioration of the educational process as a result of conflicts and COVID-19 in Sudan. The study touched on the reality of education in Sudan through statistics that showed a decline in acceptance and absorption, deterioration of the educational environment, poor teacher training, and the abandonment of a number of students from schools and teachers for the profession. The study also discussed the policies taken by the Ministry of Education to meet these challenges, the study indicated the support provided by the partners.

The researchers used the analytical descriptive approach to conduct the study, by looking at the reports and plans of the Ministry of Education. The researchers reached several results, which were the weak enrollment in schools and access to education, the deterioration of infrastructure, the lack of spending on education, and the weakness of e-learning and distance education.

The study recommended spreading awareness of the importance of education and preparing a friendly environment for children, while raising the capabilities of teachers and providing good quality education.

■ مقدمة:

يلعب التعليم دوراً أساسياً في التنمية ويؤدي إلى نتائج أكثر استدامة كما يعتبر التعليم المرتكز الرئيسي لإحداث التغييرات والتحوليات في مختلف جوانب الحياة ومن ذلك تقليل وفيات الامهات والأطفال ويعمل على تدني نسب الفقر وزيادة مستوى دخل الفرد.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من توفير تعليم جيد النوعية تكون المدرسة صديقة للأطفال وجاذبة تتوفر فيها الآتي:

1. الشمولية والادماج والاهتمام بالطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسي.
2. التدريس والتعلم الفعال.
3. توفير بيئة تعليمية صحية آمنة توفر حماية للأطفال.
4. مشاركة المجتمع في إدارة المدرسة.

تأثر السودان بالنزعات المسلحة الأهلية في بعض اقاليم السودان مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الازرق والنزاعات في الدول المجاورة مما أدى إلى تعطيل أو إعاقة التقدم أو تأخير أو ضعف التعليم في المناطق المتأثرة حيث تواجه هذه المناطق صعوبات في ضمان وحماية الحق في التعليم ولا سيما الفئات الضعيفة المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة ويلجأ ذلك لتدمير البنية التحتية أو إعادة توجيه الموارد للأمن.

يعتبر تعليم المتأثرين بالنزاعات أمر حاسم لتحقيق الاستقرار ويساعد الأطفال المشردين داخلياً والمتضررين من النزاعات على الاندماج مرة أخرى في المجتمع.

كما عرف السودان كغيره من دول العالم خلال الأشهر الأخيرة انتشاراً متسارعاً لفيروس كورونا (COVID-19) مما أثر على كل المراحل التعليمية بالإضافة لفرض اغلاق المدارس والجامعات، وحرمان ملايين الطلاب والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم والمؤسسات التعليمية.

أظهرت الجائحة ضعف أنظمة التعليم في السودان، مما أدى لتكوين لجنة قومية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التعليم والتعلم كما تم التفكير على جميع أصعدة السياسات التعليمية بالمشاركة مع الشركاء في وضع تدابير قابلة للتكيف وموثقة وفاعلة وعادلة لهذه الازمات التي من شأنها أن تعطل بشكل كبير الفرص التعليمية على جميع الأصعدة في السودان.

■ أسئلة الدراسة:

وتأسيساً على ما تقدم تظهر مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة الآتية:

1. ما واقع التعليم العام في السودان؟
2. كم نسبة المعلمين المدربين؟
3. كم نسبة الاستيعاب الظاهري؟
4. ما أثر النزاع على التعليم؟
5. ما السياسات التي ابتدأتها الوزارة لتقليل أثر COVID-19؟

■ منهج الدراسة:

اختار الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع واقع هذه الدراسة وكانت أداة الدراسة هي الملاحظة.

■ وضع التعليم في السودان:

■ مرحلة التعليم قبل المدرسة:

جدول رقم (1)

واقع التعليم قبل المدرسي حسب الولايات

عدد المعلمين	نسبة الاستيعاب	الجنسان	عدد الاطفال		عدد الرياض	الولايات
			بنات	بنين		
42780	46.1%	1099653	542266	557387	21172	كل السودان
2500	69.4%	29250	14602	14648	806	الشمالية
3911	96.1%	74796	37008	37788	1477	نهر النيل
15353	57.4%	207936	105815	102121	4953	الخرطوم
4365	54.2%	147750	75405	72345	3805	الجزيرة
624	52.1%	38886	19440	19446	542	النيل الازرق
1127	34.1%	38390	16328	22062	805	سنار
4837	40.8%	58981	31530	27451	1429	النيل الابيض
1308	44.5%	72519	35858	36661	1308	شمال كردفان
364	61.9%	46260	22301	23959	338	جنوب كردفان
437	26.8%	32264	8055	24209	276	غرب كردفان
1839	83.9%	120450	62817	57633	1839	شمال دارفور
516	24.4%	60463	31445	29018	912	جنوب دارفور
814	42.7%	28669	11255	17414	652	غرب دارفور
410	32.0%	16069	7789	8280	168	وسط دارفور
299	18.6%	17012	9103	7909	235	شرق دارفور
1601	36.5%	26043	13082	12961	550	البحر الاحمر
1041	30.8%	39463	17289	22174	513	كسلا
1434	31.9%	44452	23144	21308	564	القضارف

كتاب الاحصاء التربوي 2018م

عدد الأطفال بالتعليم المدرسي يبلغ 1,099,653 طفلاً في كافة انحاء البلاد منها 557,387 بنين و 542,266 بنات. تبلغ نسبة الاستيعاب في التعليم قبل المدرسة للفئة العمرية 4-5 سنوات 45.5% للذكور و 46.8% للإناث و 46.1% للجنسين، بينما بلغ عدد المعلمين (42,780) معلماً وعدد رياض الأطفال 21172 روضة. كذلك تشير الإحصاءات الى وجود عدد 1,284,049 طفلاً خارج التعليم قبل المدرسة، ما يعادل 53,9% من جملة الأطفال في هذه الفئة العمرية، ومعظم هؤلاء الأطفال يوجدوا في مناطق النزاعات. نلاحظ من الجدول أعلاه أن المناطق المتأثر بالنزاعات تنخفض فيها نسبة الاستيعاب العام.

■ مرحلة التعليم الأساسي:

جدول رقم (2) - واقع تعليم الاساس بالولايات

المجموع	المعلمين				التلاميذ					المدارس			الولايات
	غ حكومي		حكومي		المجموع	غ حكومي		حكومي		المجموع	غ حكومي	حكومي	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		بنات	بنين	بنات	بنين				
192022	12540	18857	115031	45594	6226516	250239	310311	2720888	2945078	19398	3070	16328	كل السودان
7996	0	0	6015	2992	140100	1120	1966	61663	75351	552	11	541	الشمالية
9348	0	0	7210	2138	226388	3043	4912	106504	111929	842	10	832	نهر النيل
43809	10081	7133	20913	5682	1096345	113719	129467	434089	419070	3703	1831	1872	الخرطوم
25135	923	1527	17871	4814	886136	16445	22392	405501	441798	2427	193	2234	الجزيرة
5863	0	19	4433	1411	138756	479	1050	67912	69315	372	9	363	النيل الأزرق
8058	0	0	5506	2552	282749	631	956	141088	140074	830	7	823	سنار
13059	429	546	9527	2557	407631	9271	10802	188388	199170	1154	21	1133	النيل الابيض
10081	0	0	7692	2389	483087	10007	11816	222423	238841	1543	88	1455	شمال كردفان
4486	0	0	2914	1572	191231	1784	2596	90082	96769	638	32	606	جنوب كردفان
15882	0	7941	5235	2706	302547	5332	8834	131379	157002	1095	30	1065	غرب كردفان
8704	0	0	5124	3580	442024	7524	9019	204060	221421	1170	95	1075	شمال دارفور
7902	0	0	4697	3205	440182	38850	45275	164380	191677	1552	367	1185	جنوب دارفور
3355	58	115	1702	1480	154102	3397	3948	65067	81690	437	18	419	غرب دارفور
4588	584	905	1895	1204	184938	12225	19597	72626	80490	500	126	374	شرق دارفور
3337	2	9	1646	1680	134513	2657	2816	60042	68998	351	24	327	وسط دارفور
4678	190	400	2814	1274	138921	8581	13024	53500	63816	544	78	466	البحر الاحمر
7243	0	0	4988	2255	259514	12729	13459	103987	129339	859	80	779	كسلا
8498	273	262	4849	3114	317352	2445	8382	148197	158328	829	50	779	القضارف

والاستيعاب (عمر 6-13) سنة: عدد المدارس (19,398) تستوعب عدد (6,226,516) تلميذاً وتلميذة حيث عدد البنين (3,255,389) وعدد البنات (2,971,127).

■ المعلمون:

العدد الكلي للمعلمين (192,022) منهم 64,451 معلماً و 127,571 معلمة. وبلغت النسبة العامة للتدريب 63.9% حيث تمثل نسبة تدريب الذكور 63.6% بينما نسبة تدريب الإناث 64% مما يعنى أن هناك 36.1% يحتاجون للتدريب. كما تجب الإشارة إلى أن معاهد تدريب المعلمين السابقة قد تم تحويلها إلى كليات تربية تتبع للجامعات لتمنح خريجيها بكالوريوس التربية الخاصة للعمل بمرحلة الأساس.

جدول رقم (3) - نسبة القبول الظاهري بتعليم مرحلة الاساس حسب النوع بالولايات

معدل القبول الظاهري			السكان عمر 6 سنوات *				عدد التلاميذ		الولايات
المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	
86.9%	84.8%	88.9%	1151998	560344	591654	1000700	474950	525750	كل السودان
105.6%	96.6%	114.2%	21187	10370	10817	22371	10017	12354	الشمالية
99.9%	99.1%	100.7%	36263	17711	18552	36237	17549	18688	نهر النيل
80.1%	81.7%	78.5%	182692	88821	93871	146267	72600	73667	الخرطوم
97.7%	95.3%	100.1%	133812	66857	66955	130769	63730	67039	الجزيرة
70.7%	68.8%	72.5%	34607	17155	17452	24462	11805	12657	النيل الازرق
98.7%	95.7%	101.8%	54037	27057	26980	53347	25892	27455	سنار
88.4%	85.6%	91.0%	69445	34518	34927	61357	29561	31796	النيل الابيض
101.8%	97.6%	105.9%	76005	37833	38172	77346	36938	40408	شمال كردفان
93.3%	89.3%	97.3%	34561	17164	17397	32260	15331	16929	جنوب كردفان
95.4%	87.2%	103.4%	55706	27666	28040	53134	24134	29000	غرب كردفان
105.4%	104.1%	106.6%	68901	33207	35694	72635	34581	38054	شمال دارفور
65.9%	63.8%	67.8%	118816	56127	62689	78280	35782	42498	جنوب دارفور
92.3%	82.2%	102.2%	31634	15643	15991	29200	12862	16338	غرب دارفور
73.3%	71.7%	74.7%	43895	20735	23160	32157	14858	17299	شرق دارفور
102.0%	95.6%	108.3%	23619	11680	11939	24091	11161	12930	وسط دارفور
73.2%	78.9%	68.8%	35650	15533	20117	26091	12260	13831	البحر الاحمر
77.6%	73.5%	81.0%	64215	29183	35032	49820	21448	28372	كسلا
76.0%	73.9%	78.1%	66953	33084	33869	50876	24441	26435	القضارف

المصدر: كتاب الاحصاء 2018م

القبول في الصف الأول (عمر 6 سنوات): عدد التلاميذ في الصف الأول (1,000,700) تلميذاً حيث يمثل عدد البنين (525,750) وعدد البنات (474,950). نسبة القبول للأطفال عمر 6 سنوات 88.9% للذكور و84.8% للإناث و86.9% للجنسين، مما يعني يوجد 11,1% لم يتم قبولهم.

جدول رقم (4): نسبة الاستيعاب الظاهري بتعليم مرحلة الاساس حسب الجنس بالولايات

الولايات	عدد التلاميذ			السكان عمر (6 - 13) سنة *			معدل الاستيعاب الظاهري		
	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
كل السودان	3255389	2971127	6226516	4357716	4114651	8472367	74.7%	72.2%	73.5%
الشمالية	77317	62783	140100	84489	80059	164548	91.5%	78.4%	85.1%
نهر النيل	116841	109547	226388	140483	133186	273669	83.2%	82.3%	82.7%
الخرطوم	548537	547808	1096345	729083	676604	1405687	75.2%	81.0%	78.0%
الجزيرة	464190	421946	886136	495706	502991	998697	93.6%	83.9%	88.7%
النيل الازرق	70365	68391	138756	122087	120753	242840	57.6%	56.6%	57.1%
سنار	141030	141719	282749	194601	199373	393974	72.5%	71.1%	71.8%
النيل الابيض	209972	197659	407631	253106	253768	506874	83.0%	77.9%	80.4%
شمال كردفان	250657	232430	483087	266961	270113	537074	93.9%	86.0%	89.9%
جنوب كردفان	99365	91866	191231	121242	120594	241836	82.0%	76.2%	79.1%
غرب كردفان	165836	136711	302547	195418	194377	389795	84.9%	70.3%	77.6%
شمال دارفور	230440	211584	442024	260122	241810	501932	88.6%	87.5%	88.1%
جنوب دارفور	236952	203230	440182	459268	405544	864812	51.6%	50.1%	50.9%
غرب دارفور	85638	68464	154102	113230	112540	225770	75.6%	60.8%	68.3%
شرق دارفور	100087	84851	184938	169670	149821	319491	59.0%	56.6%	57.9%
وسط دارفور	71814	62699	134513	84537	84022	168559	84.9%	74.6%	79.8%
البحر الاحمر	76840	62081	138921	156766	116241	273007	49.0%	53.4%	50.9%
كسلا	142798	116716	259514	276706	217703	494409	51.6%	53.6%	52.5%
القضارف	166710	150642	317352	234241	235152	469393	71.2%	64.1%	67.6%

نسبة الاستيعاب العامة بتعليم الاساس عمر 6-13 سنوات 74.7% للذكور و 72.2% للإناث و 73.5% للجنسين. كما توجد نسبة 26.5% من الأطفال خارج النظام التعليمي أي ما يعادل 2245851 طفلاً خارج المدرسة حسب احصاءات وزارة التربية والتعليم.

■ مرحلة التعليم الثانوي:

جدول رقم (5): واقع التعليم الثانوي

المجموع	المعلمين				التلاميذ					المدارس			الولايات
	غ حكومي		حكومي		المجموع	غ حكومي		حكومي		المجموع	غ حكومي	حكومي	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور		بنات	بنين	بنات	بنين				
71881	3290	15849	29640	23102	1107886	144141	142299	424271	397175	4567	1407	3160	كل السودان
2375	0	0	1423	952	25821	2871	2616	11440	8894	117	7	110	الشمالية
3559	65	298	2179	1017	39557	4046	4125	15359	16027	179	19	160	نهر النيل
25472	1666	12466	5690	5650	304395	63600	56284	106529	77982	1268	786	482	الخرطوم
11880	959	1081	6166	3674	178347	23788	23971	68063	62525	762	84	678	الجزيرة
1434	50	173	563	648	23614	522	801	11502	10789	70	14	56	النيل الأزرق
2573	0	0	1588	985	43748	3922	3236	18237	18353	214	20	194	سنار
4136	141	551	2119	1325	62618	6813	6387	26373	23045	293	7	286	النيل الأبيض
3042	0	0	1908	1134	47623	2535	3089	22064	19935	186	35	151	شمال كردفان
1066	0	0	497	569	32391	243	128	16425	15595	102	3	99	جنوب كردفان
2656	43	185	1315	1113	33901	2427	2088	13173	16213	123	8	115	غرب كردفان
1500	0	0	983	517	62059	2815	3186	29676	26382	269	84	185	شمال دارفور
2454	0	0	1089	1365	77607	13993	18283	21827	23504	326	153	173	جنوب دارفور
931	27	171	248	485	20867	2336	2824	7228	8479	98	35	63	غرب دارفور
1585	146	385	470	584	24827	5606	4353	7028	7840	85	30	55	شرق دارفور
794	1	7	286	500	22262	3313	4909	6974	7066	113	61	52	وسط دارفور
1263	105	109	662	387	24091	1445	1948	10884	9814	85	14	71	البحر الأحمر
2827	87	259	1438	1043	33290	1863	2193	14967	14267	129	26	103	كسلا
2334	0	164	1016	1154	50868	2003	1878	16522	30465	148	21	127	القضارف

بينما بلغ عدد التلاميذ (1,107,886) تلميذاً حيث بلغ عدد البنين (539,474) والبنات (568,412)، وبلغ عدد المدارس (4533) مدرسة. منها 96.2% تعليم أكاديمي ويمثل التعليم الفني نسبة 3.5% من جملة طلاب التعليم الثانوي حيث بلغ عدد الطلاب المستفيدين (46,441) طالباً وطالبة مقارنة بـ 0.3% تعليم ديني حيث بلغ عدد المستفيدين (3,239). يمثل عدد الطلاب خارج المدرسة في المرحلة الثانوية عدد (1,667,900) من جملة السكان، بنسبة 59.1% حسب نتائج آخر احصاءات. معلمو المرحلة الثانوية بلغ عدد المعلمين (71,118)، حيث يمثل عدد المعلمات (32,930) معلمة وعدد المعلمين (38,951) معلماً، وبلغت نسبة تدريب المعلمين بمرحلة التعليم الثانوي 61.7% للذكور و 70.7% للإناث و 65.8% للجنسين. مما يعني أن 34,2% من جملة المعلمين يحتاجون للتدريب.

جدول رقم (6)

نسبة الاستيعاب الظاهري بتعليم المرحلة الثانوية حسب الجنس بالولايات

معدل الاستيعاب الظاهري			السكان عمر (14 - 16) سنة *			عدد التلاميذ			الولايات
المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	
39.9%	41.9%	38.0%	2775786	1357573	1418213	1107886	568412	539474	كل السودان
44.0%	50.3%	38.1%	58661	28459	30202	25821	14311	11510	الشمالية
41.6%	42.0%	41.3%	94979	46206	48773	39557	19405	20152	نهر النيل
59.8%	70.6%	50.1%	509222	241097	268125	304395	170129	134266	الخرطوم
53.4%	53.2%	53.5%	334291	172678	161613	178347	91851	86496	الجزيرة
32.7%	33.0%	32.4%	72237	36418	35819	23614	12024	11590	النيل الأزرق
34.7%	33.8%	35.8%	125934	65644	60290	43748	22159	21589	سنار
38.4%	39.7%	37.1%	162951	83561	79390	62618	33186	29432	النيل الأبيض
29.4%	29.2%	29.6%	161945	84208	77737	47623	24599	23024	شمال كردفان
45.5%	46.1%	44.9%	71206	36173	35033	32391	16668	15723	جنوب كردفان
29.5%	26.8%	32.4%	114772	58306	56466	33901	15600	18301	غرب كردفان
38.8%	41.7%	36.1%	159894	77878	82016	62059	32491	29568	شمال دارفور
28.3%	27.9%	28.7%	273956	128367	145589	77607	35820	41787	جنوب دارفور
30.3%	27.1%	33.6%	68914	35322	33592	20867	9564	11303	غرب دارفور
24.5%	26.6%	22.7%	101208	47423	53785	24827	12634	12193	شرق دارفور
43.3%	39.0%	47.7%	51451	26371	25080	22262	10287	11975	وسط دارفور
25.2%	30.5%	21.2%	95771	40376	55395	24091	12329	11762	البحر الأحمر
19.5%	22.8%	16.9%	171101	73828	97273	33290	16830	16460	كسلا
34.5%	24.6%	44.9%	147293	75258	72035	50868	18525	32343	القضارف

نسبة الاستيعاب بالتعليم الثانوي عمر 14-16 سنوات 38% للذكور و41.9% للإناث و39.9% للجنسين.

■ تأثير النزاعات على التعليم:

أثر النزاعات الداخلية والخارجية على النظام التعليمي في السودان مما دفع الدولة لإقامة مدارس بمعسكر النازحين حيث بلغ عدد المدارس 260 مدرسة، كما أيضاً أثر النزاع في دول الجوار على النظام التعليمي باستيعاب الأطفال في سن التعلم داخل النظام التعليمي مما زاد من ازدحام الفصول والضغط على الخدمات التعليمية، حيث تلتزم حكومة السودان بضمان حصول كل طفل نازح وعائد ولاجئ على تعليم جيد في بيئة تعليمية آمنة.

جدول رقم (7): جدول يوضح عدد الطلاب اللاجئين والنازحين بمدارس الاساس بولايات السودان

الولاية	عدد الطلاب اللاجئين			عدد الطلاب النازحين			المجموع الكلي		
	بنين	بنات	الجنسان	بنين	بنات	الجنسان	بنين	بنات	الجنسان
كل السودان	28,073	24,510	52,583	135,658	131,958	267,616	163,731	156,468	320,199
الخرطوم	6,950	6,722	13,672	3,567	2,833	6,400	10,517	9,555	20,072
كسلا	4,929	5,053	9,982	647	410	1,057	5,576	5,463	11,039
جنوب كردفان	2,462	2,686	5,148	9,970	11,270	21,240	12,432	13,956	26,388
النيل الابيض	2,438	1,572	4,010	1,717	1,611	3,328	4,155	3,183	7,338
غرب كردفان	2,017	1,369	3,386	1,167	974	2,141	3,184	2,343	5,527
جنوب دارفور	2,213	885	3,098	38,045	36,434	74,479	40,258	37,319	77,577
شرق دارفور	1,675	1,384	3,059	7,507	6,552	14,059	9,182	7,936	17,118
القضارف	1,218	1,297	2,515	228	615	843	1,446	1,912	3,358
شمال دارفور	1,207	1,271	2,478	34,574	36,139	70,713	35,781	37,410	73,191
الجزيرة	1,238	770	2,008	276	812	1,088	1,514	1,582	3,096
وسط دارفور	676	542	1,218	19,203	18,543	37,746	19,879	19,085	38,964
غرب دارفور	553	339	892	13,471	9,742	23,213	14,024	10,081	24,105
النيل الازرق	110	283	393	3,112	3,163	6,275	3,222	3,446	6,668
سنار	156	130	286	179	196	375	335	326	661
الشمالية	56	173	229	1,306	1,158	2,464	1,362	1,331	2,693
شمال كردفان	88	12	100	490	1,140	1,630	578	1,152	1,730
البحر الاحمر	40	21	61	66	248	314	106	269	375
نهر النيل	47	1	48	133	118	251	180	119	299

المصدر وزارة التربية المسح السريع 2018-2019م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك 267616 طفل نازح يتلقى تعليمه داخل مدارس المعسكرات، كما يوجد عدد من الأطفال داخل المدارس الحكومية الأخرى في مختلف ولايات السودان، كما أن هناك 52583 لاجيء فروا من الصراعات في الدول المجاورة يمثلون عبئاً على النظام التعليمي.

الحلول:

وضع خطة محددة الأهداف هي:

- دعم الحكومة السودانية في تطوير سياسة وطنية شاملة للتعليم وخطة عمل النازحين والعائدين.
- زيادة فرص الحصول على تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والثانوي الآمن والشامل للأطفال من النازحين والعائدين.
- دعم النازحين والعائدين لمواصلة تعليمهم بعد التعليم الثانوي.

تأثير كورونا على التعليم في السودان:

أثرت جائحة كورونا في فقد عدد من الايام خلال العام الدراسي المنصرم مما أثر علي تكملت المقررات الدراسية، مع عدم توفر منصات تعليمية، وضعف في استخدام الوسائط. في إطار مبادرة وزارة التربية والتعليم للحد من الآثار الاجتماعية لفيروس كورونا على تعليم الاطفال الذي بسببه اغلقت جميع المدارس في السودان. وقد تزامنت مع امتحانات الشهادة الثانوية وعددهم 520256 طالب وطالبة. وشهادة الاساس في بعض الولايات على سبيل المثال ولاية الخرطوم والتي تضم أكبر عدد من الطلاب 174500 طالب وولاية البحر الاحمر

13164 طالب، وشمال دارفور 36932 طالب، أدت لتأخر امتحان شهادة الأساس. وهذا قد يؤثر سلباً على الأطفال وحرمان الشرائح الضعيفة من مواصلة تعليمها.

جدول رقم (8): جدول يوضح متوسط نسب التلاميذ الذين وجدوا دعم منزلي والتلاميذ الذين استفادوا من الوسائط أثناء إغلاق المدارس حسب الولاية

الولاية	قدرة محدودة لأفراد الأسرة على دعم تعلم الطلاب في المنزل	وصول محدود إلى التلفزيون أو الراديو
البحر الأحمر	49	36
القضارف	50	53
الخرطوم	55	42
الجزيرة	60	40
النيل الأبيض	28	43
النيل الأزرق	11	48
شمال كردفان	48	37
غرب كردفان	33	31
شمال دارفور	31	24
غرب دارفور	40	22
جنوب دارفور	36	18
وسط دارفور	41	15
شرق دارفور	23	3

➤ الاثار البيئية المترتبة على وباء كورونا على قطاع التعليم بالبلاد:

1. في ظل عدم توفر مصادر مياه محسنة في 54.5% من مدارس الاساس منها 36% في حضر و56% في ريف. مما يكون له اثار سلبية على الطلاب المنتسبين لهذه المدارس حيث يعتبر شرب المياه واحد من وسائل مكافحة الوباء. كما يوجد 15% من مدارس الاساس ليست بها مصادر مياه .
2. وجود 32% من المصادر المحسنة للمياه ليس بها اغطية منها 18% في الحضر و39% في الريف يساعد ذلك على انتشار الوباء.
3. 49.2% من مدارس الاساس لا يمكنها الحصول على خدمات اصحاح محسنة 28% في الحضر و56% في الريف. و83% من المدارس ليس لديها صناديق للقمامة منها 82% في الحضر و90% في الريف. مما يساعد على انتشار الوباء حيث يتطلب مكافحة الوباء نظافة البيئة.
4. 23% من المدارس تستخدم الابريق داخل المراحيض وهذا يساعد على انتشار الوباء في حالة عدم غسل الأيدي بالصابون. كما توجد 90.1% من مدارس الاساس ليس بها مرافق غسيل الأيدي منها 80.8% في الحضر و93% في الريف.

▪ مبادرات وزارة التربية لاحتواء آثار وباء كورونا على قطاع التعليم:

كما تسعى الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف وصول الخدمات الاساسية للشرائح الضعيفة مثل التغذية المدرسية والتوعية عن الوقاية من الامراض وتوفير المياه والصرف الصحي. كما أصدرت اليونيسيف بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ارشادات تشغيلية بشأن حماية الاطفال والشباب من فيروس كورونا، والعمل مع الحكومات الوطنية للاستجابة للالتزامات والتخطيط الفعال للطوارئ لضمان استمرار الأطفال في التعليم، ووضع رؤية مستقبلية لخلق بيئة محمية وآمنة.

ولأغراض التنسيق مع الشركاء في المجال الانساني، ومجال التنمية لضمان التكامل مع المبادرات الاخرى الجارية في مجال محاربة فيروس كورونا، سيتم تكوين فريق وطني من مهامه وضع خطة عمل، واعادة النظر في عملية التعليم في ظل الطوارئ والأزمات، والاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية لضمان استمرارها.

تشمل خطوات العمل المقترح من إدارة التخطيط والسياسات الخطوات التالية:

1. التخطيط المبكر للتعاافي واعادة فتح المدارس وسد أي ثغرات في التعلم.
2. التخطيط للطوارئ والاستجابة لحاجة الفقراء والأطفال في مناطق الهشاشة والذين قد يفوتون الامتحانات الاساسية.
3. تجهيز مراكز الامتحانات والتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير الكادر الطبي في مراكز الامتحانات والتعقيم المستمر لمراكز الامتحانات.
4. توفير الوجبة المدرسية وتوفير كرتونة الاسرة للطلاب الفقراء المشمولين في برنامج التغذية المدرسية.
5. تعزيز الاستفادة من التكنولوجيا في حالة انتشار الوباء والحظر الكلي لاستمرار الدراسة.
6. خلق منصات لتبادل المعرفة عبر الاعلام المرئي والمسموع والميديا ووسائل التواصل الاجتماعي. وهذا عبر الاستفادة من وزارة الاتصالات وشركات الاتصالات في عمل المنصات ورسائل التوعية واشراك مجموعة من المعلمين في إصدار مطبوعات مختصرة للتركيز ومساعدة الطلاب، وتقديم حصص التركيز عبر المحاضرات المسموعة والمرئية.
7. في مجال البيئة المدرسية: تحسين البيئة المدرسية وصيانة الحمامات واحواض غسل الأيدي القائمة إذا وجدت. وانشاء مرافق جديدة، توفير مياه الشرب وواعية حفظها، توفير الصابون والمطهرات والكمادات وكل وسائل الوقاية، توفير وسائل النظافة، توفير صناديق للنفايات بالمدارس، وتوفير صناديق اسعافات أولية بالمدارس، توفير الحقيبة الصحية التي تحتوي على معقم - صابون - مطبوعات توعية.
8. في مجال التوعية: قيام حملات توعية للمجتمعات، قيام جمعيات ثقافية وصحية بالمدارس، قيام الحملات الاسابيع الصحية في المدارس والتدريب على صناعة المعقمات.

سياسات وخطط التعليم:

أولاً: جائحة كورونا:

وضعت وزارة التربية والتعليم بعض السياسات والخطط التعليمية كان الهدف منها إعادة فتح المدارس بمرحلي الأساس والثانوي للعام الدراسي 2020 – 2021م تمثلت في الآتي:

1. تحسين البيئة والخدمات.
2. تعزيز التنسيق بين إدارتي الصحة المدرسية بوزارتي الصحة والتربية.
3. توفير احتياجات الاجراءات الاحترازية.
4. التركيز على الجانب الاعلامي لتقديم نموذج للمجتمع في الانضباط والالتزام وتطبيق الاشتراطات الصحية واثرها في مكافحة الوباء.
5. توزيع برتقول العودة الآمنة للمدارس لجميع الولايات بالإضافة للمصقات وتقديم مشاعر عن طريق الراديو والتلفزيون للتوعية الصحية، والتركيز على التدابير الاساسية الخمسة لوجود مدارس آمنة.

خطة التدخلات لجائحة كورونا أثناء فترة الامتحانات:

1. كونت لجنة تعليم أثناء حالات الطوارئ برعاية السيدة وزيرة التربية والتعليم المكلف ووكيل الوزارة تضم كل اصحاب الاختصاص والشركاء.
2. تم تكوين فرق للطواف على المدارس أثناء فترة امتحان شهادة الأساس والشهادة السودانية لمتابعة سير الامتحانات والتأكد من اتباع الاجراءات الوقائية ونفذت عدد عشر جولات بعدد أربع ولايات {الخرطوم، الجزيرة، النيل الأبيض، نهر النيل} وتواصلت الجولات لبقية الولايات تبعاً.
3. ركزت التدخلات في بداية الأزمة على التباعد الاجتماعي وحظرت التجمعات الكبيرة ومنع الاختلاط هذا أدى إلى إغلاق المدارس وتعطيل كبير للفرص التعليمية على مستوى السودان.

ثانياً: الصراعات والحروب:

السودان والوضع القانوني والتشريعي:

يعتمد السودان خطة عمل تعتمد على العديد من التشريعات والقوانين الوطنية وذلك للمساهمة والحماية الكلية للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح بالسودان أبرزها دستور السودان الانتقالي للعام 2005م. وقانون الطفل للعام 2010م ويستند ايضاً على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة 1989م والبرتوكول الاختياري الثاني الخاص بمنع اشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كذلك الميثاق الافريقي وحقوق الطفل. والتزامات باريس بالأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة والقوات المسلحة بالإضافة لاتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة عام 1949م فضلاً عن قرارات الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة الاثنى عشر قراراً لمجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

تمت صياغة مشروع منشور من وزارة العدل يجرم تجنيد الأطفال واستغلالهم في الحروب استناداً على نص المادة 27 والمادة 32 الفقرة الخامسة من دستور السودان الانتقالي.

وزارة التربية والتعليم التحديات والحلول:

مما لا شك فيه أن عدم الاستقرار نتيجة للصراعات والحروب له تداعيات كبيرة على قطاع التعليم بدرجات متفاوتة وقد عملت وزارة التربية والتعليم السودانية على تحسين وضع الأطفال النازحين والعائدين من أولويات الحكومة والوزارة برغم من الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد من الناحية الاقتصادية وضعت ميزانية مناسبة مع جميع الشركاء لتغطية البرامج الموجهة لأطفال النازحين والعائدين واللاجئين.

وتم وضع خطة الهدف العام منها هو المساهمة في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة بالسودان واعادة تأهيل وادماج الأطفال بالدراسة مع ضرورة التوعية بمخاطر التجنيد والاستخدام والاستغلال في مناطق النزاعات.

ارتكزت هذه الخطة على عدد من المحاور:

- دعم حكومة السودان في تطوير سياسة وطنية شاملة للتعليم وخطة عمل للنازحين والعائدين والمجتمعات المستضيفة.

- العمل على زيادة فرص الحصول على التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساس والثانوي والأمن الشامل للأطفال النازحين والعائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة.
 - دعم النازحين والعائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة لمواصلة تعليمهم.
- تستهدف الخطة اثني عشر ولاية من سن 3 – 25 سنة وتلك الولايات تستضيف عدد كبير من النازحين والعائدين واللاجئين والولايات هي :

1. الخرطوم
2. الجزيرة
3. كسلا
4. القضارف
5. النيل الأبيض
6. النيل الأزرق
7. جنوب كردفان
8. غرب كردفان
9. شمال دارفور
10. جنوب دارفور
11. شرق دارفور
12. غرب دارفور

تحديد أولويات الأنشطة:

تم تحديد أولويات الأنشطة بعناية لضمان أن تكون هذه الخطة طموحة وواقعية وقابلة للتنفيذ على حسب تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يوجد 1864195 نازح داخلي، اظهرت بيانات وزارة التربية والتعليم للمسح السريع لعدد طلاب اللاجئين والنازحين بمدارس الأساس لولايات السودان 267,616 تلميذ وتلميذة منهم (135,658 بنين) و (131,958 بنات) موزعين طبق الجدول السابق بالرقم (7).

التدخلات لضمان تحسين الوصول العادل وفرص التعلم وذلك من خلال:

- أ- زيادة توفير البنى التحتية للتعليم لكل المراحل والمدارس.
- ب- دعم توفير المواد الدراسية والتعليمية وتطوير المهارات وفرص كسب العيش للمراهقين والشباب خارج المدرسة من النازحين والعائدين.
- ج- توسيع الوصول الى الاطفال ذوي الاعاقة مع الاخذ في الاعتبار متطلبات التعلم لهذه الفئة.

التدخلات لضمان جودة التعليم من خلال:

- أ- زيادة المعارض من معلمين (جميع المستويات التعليمية).
- ب- دعم وتنمية القدرات – دعم الاشراف والمراقبة.
- ج- توفير امدادات كافية من مواد التدريب والتعلم ذات الصلة.
- د- تقنين وضع المعلمين العاملين في مناطق النازحين والعائدين واللاجئين اسوةً بالمعلم السوداني.

ضمان انظمة معززة للتعليم فعالة من خلال:

- أ- تحسين ادارة وتنسيق الخدمات التعليمية من قبل الشركاء.
- ب- تحسين نظام البيانات والادارة والمعلومات بالرصد والمتابعة.
- ج- زيادة المشاركة المجتمعية في قضايا التعليم.
- د- وضع بيانات الطلاب العائدين والنازحين ضمن النظام التعليمي في السودان.
- هـ- المناهج تدرس حسب المنهج السوداني.

➤ الخطة الاستراتيجية لتعليم العائدين والنازحين واللاجئين:

يتمثل الهدف العام للخطة في ضمان حصول الأطفال والمراهقين والشباب من اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة على فرص تعلم جيدة ومستدامة ضمن نظام التعليم الوطني. تستهدف الخطة 991,207 منهم 566,023 موجودين بالفعل في النظام، و425,184 خارج المدرسة من اللاجئين والنازحين في المجتمعات المضيفة لكل سنة.

مما سبق ذكره فإن وزارة التربية والتعليم قامت بمجهودات للحد من تسرب الاطفال في سن التمدرس نتيجة جائحتي الصراع وكوفيد-19 علماً بأن هنالك حوالي (3) ملايين طفل في سن المدرسة خارج المدارس وحوالي (1.7) مليون طفل في سن المدرسة (14-16) سنة بحاجة الى دعم التعليم في حالة الطوارئ ويشمل ذلك قرابة (0.8) مليون تلميذ من النازحين داخلياً بالإضافة إلى العائدين والمجتمعات المستضيفة واللاجئين ويبلغ متوسط معدل الالتحاق بالمدارس المتأثرة بالنزاعات حوالي (47%) وهو أقل بكثير من متوسط معدل الالتحاق بالمدارس في بقية الولايات.

ولا بد من التطرق لتعليم بنات النازحين والعائدين وخصوصية تعليم البنات واهمية وفق القرارات التي من اهمها قرار مجلس الامن رقم 1325 للمرأة والسلام والامن حيث يعد هذا القرار من أهم القرارات الدولية لتعليم الفتيات في السودان حيث تركز على اربعة محاور متقاطعة وهي:

- أ- وقاية المرأة من التأثير بالنزاعات بتعديل القوانين التمييزية وتطوير انظمة الإنذار المبكر والتثقيف العام ومقاواة منتهكي حقوق المرأة.
- ب- حماية المرأة أثناء النزاعات وبعد انتهائها وذلك عن طريق تحجيم العنف الموجه ضد المرأة في المجتمعات المحلية ومن قبل أطراف النزاع او أطراف فض النزاع.
- ج- مشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات المرتبطة بالنزاع مثل السياسات العامة للدولة في اوقات السلم والحرب ومفاوضات صنع السلام والعدالة الانتقالية.
- د- دعم دور المرأة في عمليات الاغاثة والانعاش الاقتصادي واعادة الاعمار.

دعم البنك الدولي لوزارة التربية والتعليم – السودان:

يسمى البرنامج الاستجابة لـ COVID-19 السودان وهدف البرنامج أساساً دعم التعليم أثناء جائحة كورونا أثناء اغلاق المدارس وقد تم ذلك من خلال مجموعة من الأنشطة وهي عبارة عن:

- بث دروس من خلال الإذاعة والتلفزيون لاستمرارية الدراسة.
- انتاج برامج تعليمية لمادتي الرياضيات واللغة العربية.
- بث دروس من 4 – 6 ساعات يومياً من السبت إلى الخميس.
- تنفيذ برامج توعوية من خلال الراديو والتلفزيون للتواصل مع الآباء والمجتمع للتوعية بحماية الأطفال من مرض COVID-19.
- رفع قدرات أداء المعلمين لتسجيل تقييم أداء التلاميذ.

➤ في مجال التعليم عن بعد:

- تم انتاج برامج تعليمية لمادتي الرياضيات واللغة العربية بالتلفزيون والراديو وهي عبارة عن 107 درس.
- الاعداد لتأسيس قناة تعليمية بالتنسيق مع المركز القومي للمناهج وتحديد معلمين لتنظيم انتاج برامج الكترونية لكل المستويات.
- اشراك المعلمين والمتعلمين في برنامج استمرارية التعليم.
- الترتيبات لطباعة كتيبات في الصحف.
- تطوير التقنيات في مادتي الرياضيات واللغة العربية لإشراك التلاميذ في العملية التعليمية.

جدول رقم (9): تدريب المعلمين في كافة الولايات والمحليات

الولايات	عدد المدارس	عدد المعلمين	عدد المحليات	عدد الورش بالمحليات
الخرطوم	1899	3798	14	7
الجزيرة	2243	4484	16	8
شمال كردفان	1447	2894	16	8
البحر الأحمر	426	852	20	10
الشمالية	522	1044	14	7
نهر النيل	840	1680	14	7
النيل الأبيض	1069	2138	18	9
النيل الأزرق	389	778	14	7
شرق دارفور	407	814	18	9
جنوب كردفان	588	1176	26	13
كسلا	782	1564	22	11
شمال دارفور	1131	2262	36	18
القضارف	841	1682	24	12
سنار	850	1700	14	7
وسط دارفور	360	720	18	9
غرب كردفان	1109	2218	28	12
جنوب دارفور	1168	2336	42	21
غرب دارفور	416	832	16	6

- جملة المدارس المستفيدة من البرنامج 16,487 مدرسة.
- عدد المعلمين المستفيدين من البرنامج 32,972 معلم.
- عدد المحليات المستفيدة من البرنامج 370 محلية.
- جملة الورش التي تمت بالمحليات 181 ورشة.

المراجع:

- د. زوغان عبيدات، د. عبدالرحمن عدس فايق عبدالحق - البحث العلمي مفهومه، ادواته واساليبه - ط6 - 1998م - 1418هـ- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان.
- برنامج الاستجابة لـ COVID-19 تعليم السودان.
- برنامج تطوير تعليم الأساس - الشراكة العالمية للتعليم - اشراف البنك الدولي 2021م.
- كتاب الاحصاء التربوي لوزارة التربية والتعليم - السودان 2018م.